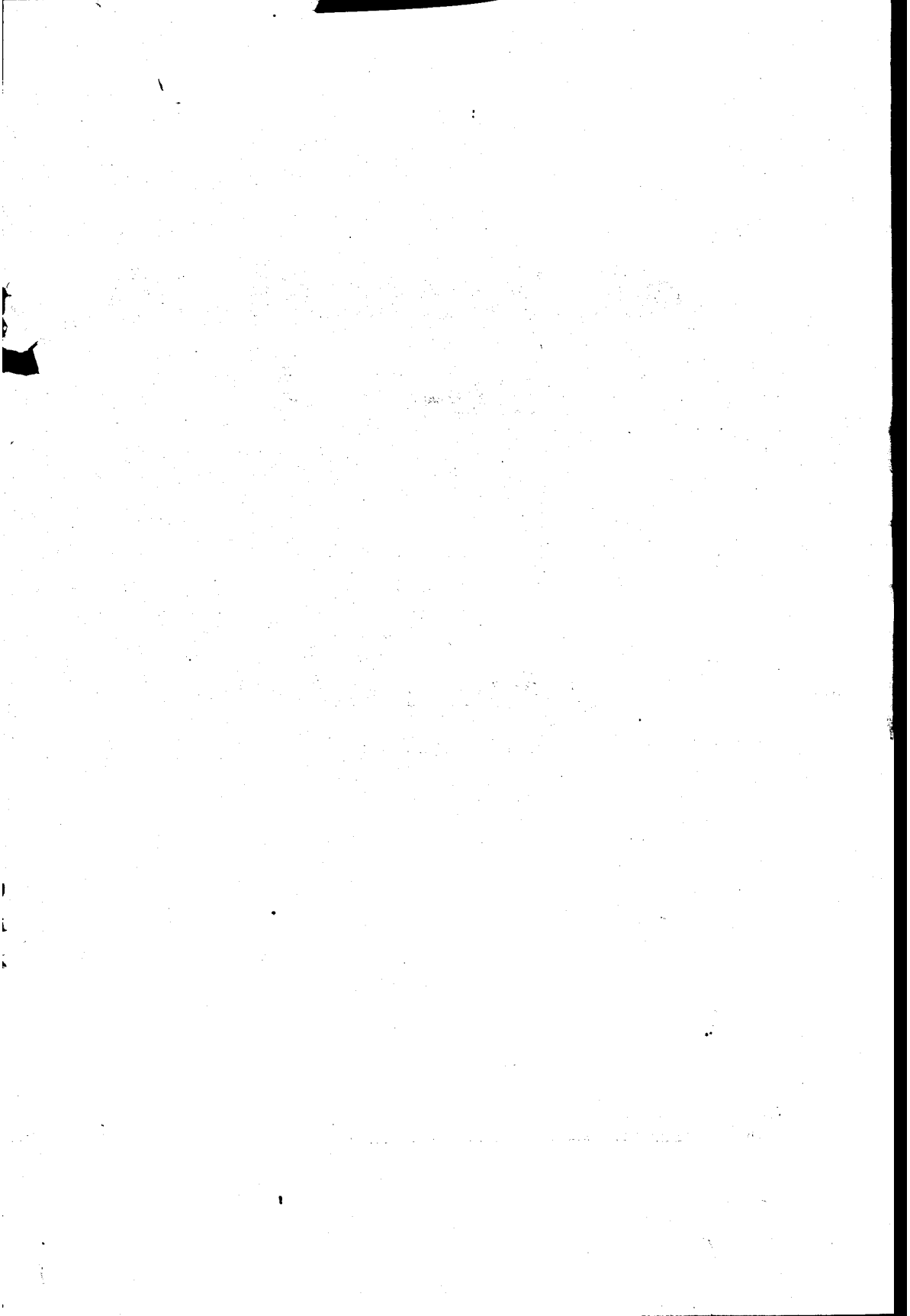


التطور الإقتصادي والاجتماعي في السودان ١٨٤١ - ١٨٨١

دكتور حمدنا الله مصطفى حسن
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة عين شمس

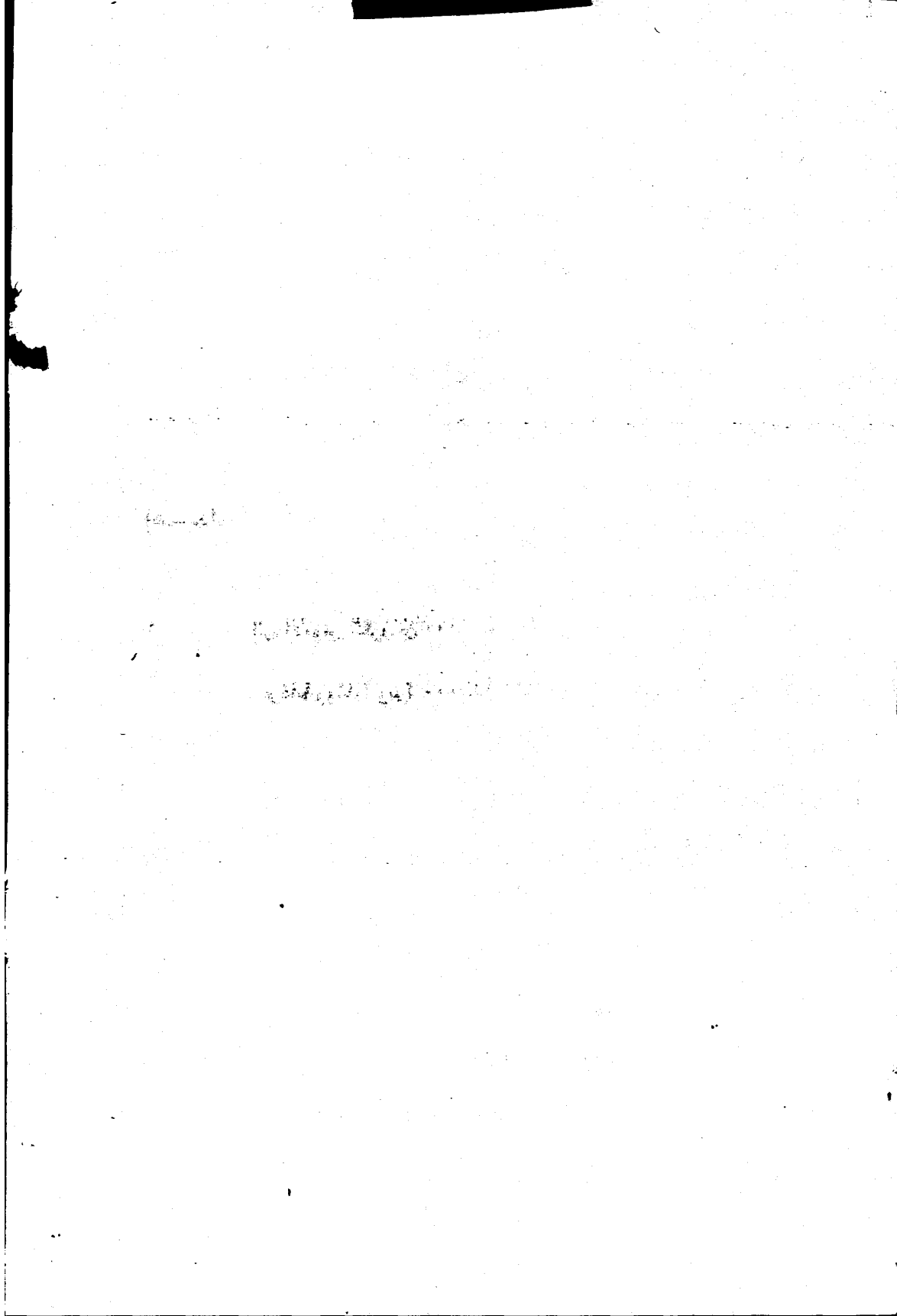
الطبعة الثانية



إهداء

إلى الأبرار الكرمين ...

عرفنا وفاء وبراً ...



المحتويات

صفحة	
١٠ - ٥	المقدمة
	تمهيد : تطور السودان الاقتصادى والاجتماعى
٣٤ - ١١	بين عامى ١٨٢١ ، ١٨٤١
٩٠ - ٣٥	الفصل الأول : تطور الأوضاع الزراعية
١٣٤ - ٩١	الفصل الثانى : الثروة المحنية والصناعية
٢٦٤ - ١٣٥	الفصل الثالث : التجارة والمواصلات :
٢١٤ - ١٣٧	القسم الأول (التجارة الداخلية)
٢٤٢ - ٢١٥	القسم الثانى (التجارة الخارجية)
٢٦٤ - ٢٤٣	القسم الثالث (المواصلات)
٣١٠ - ٢٦٥	الفصل الرابع : الضرائب وشئون المال
٣٧٢ - ٣١١	الفصل الخامس : التركيب الاجتماعى وتطوره
٤٢٢ - ٣٧٣	الفصل السادس : العادات والتقاليد
٤٧٠ - ٤٢٣	الفصل السابع : الطرق الصوفية والمجتمع السودانى
٥١٨ - ٤٧١	الفصل الثامن : التعليم والثقافة
٥٢٣ - ٥١٩	الخاتمة
٥٤٠ - ٥٢٤	الملاحق والفرائط
٥٥٤ - ٥٤١	المصادر والمراجع

Introduction	1
Chapter I. The History of the Church	10
Chapter II. The Doctrine of the Church	25
Chapter III. The Ministry of the Church	40
Chapter IV. The Sacraments of the Church	55
Chapter V. The Moral Teaching of the Church	70
Chapter VI. The Church in the World	85
Chapter VII. The Church and the State	100
Chapter VIII. The Church and the Future	115
Index	130

المقدمة

في السنوات الأخيرة بدأ سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس ينهج نهجا جديدا في دراسة التاريخ الحديث والمعاصر من خلال قيام أبنائه ، وبتوجيه من رواده ، الى إعطاء مزيد من الاهتمام للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي وغيره من جوانب التاريخ الأخرى والمتنوعة دونما الإغراق في التاريخ السياسي الذي ظل لسنوات طويلة خلّت صاحب القدرح المعلى .

لذلك فقد آثرت ، جريا على هذا المنوال ، أن تكون دراستي عن التطور الاقتصادي والاجتماعي للسودان بين عامي ١٨٤١ ، ١٨٨١ . ولقد شكل العامان - اللذان بدأت بهما الدراسة واختتمتها - أحداثا اقتصادية واجتماعية هامة وان بدت - للمولعين بالتاريخ السياسي - غير ذلك . فقد شهد العمام الأول بداية سيل منهمر من التجار والمغامرين الأجانب نحو السودان ، مستغلين بمعاهدة لندن عام ١٨٤١ التي كانت تنص على تنفيذ معاهدة بلطة ليمان عام ١٨٣٨ المبرمة بين الدولة العثمانية وانجلترا ، وكانت المعاهدة الأخيرة تحوى بندا هاما ، وبالتحديد البند الثانى الذى ينص على ضرورة السماح للدول الأجنبية بالإتجار فى أملاك الدولة العثمانية ومنها مصر والسودان أيضا ، ذلك لأن السودان أصبح بمقتضى فرمانى ٢٣ مايو وأول يونية عام ١٨٤١ يحكم بواسطة محمد على . وهذا يعنى سريان المعاهدات التى أبرمتها الدول مع الدولة العثمانية . كذلك فإن عام ١٨٤١ كان ذا مغزى إقتصادي فى مصر والسودان ، فمصر كانت خارجة لقوها من أحداث الشام وما أعقبها من تدهور مالى للبلاد ، لذلك فلا عجب أن نشهد وثائق القلعة - بالذات - فى هذا العمام تفيض بالمراسلات بين محمد على والقائمين على شئون السودان فى كيفية زيادة موارد البلاد . بالاضافة إلى ما شهده السودان

في هذا العام من استمرار حملات سليم قبطان في النيل الأبيض لفتح آفاق جديدة للتجارة السودانية • أما عام ١٨٨١ الذي شهد بداية الثورة المهدية في السودان ، فقد كان نتيجة طبيعية ومنطقية لأحداث اقتصادية واجتماعية في البلاد وأعنى بها تجارة الرقيق ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، كما شهد هذا العام أيضا تدهورا خطيرا للمالية السودانية كانت مواكبة ، الى حد بعيد ، لتلك التي جرت في مصر • ولعل تقرير رعوف باشا - حاكم دار السودان - الذي قدمه في ٢٨ مايو ١٨٨٠ ثم ميزانية السودان عام ١٨٨١ يؤيدا تماما ما ذهبنا إليه وبقينا البرهان ساطعا •

وينبغي أن أشير الى أنني حاولت - قدر المستطاع - أن أتوخى المنهج العلمى مقرونا بأمانته في عرض هذه الدراسة ، طارحا الأهواء الشخصية التي لا تتفق والبحث العلمى •• كان سببى في هذا المنهج أن أترك الوثائق لتروى الوقائع • ولذلك فقد حفلت الدراسة بكثير من نصوصها الأصلية • ليس معنى ذلك أنني وقفت منها موقف المتفرج بل تدخلت بالتعليق عليها حيناً ثم بالتحليل حيناً آخر في محاولة للخروج بنتائج جديدة •

وقد حوت هذه الدراسة تمهيدا وثمانية فصول • تناولت في التمهيد أوضاع السودان الاقتصادية والاجتماعية بين عامى ١٨٢١ ، ١٨٤١ مركزا على مسألتى الأرض ونشأة المدن وما صحبهما من تطور اقتصادى واجتماعى •

وفي الفصل الأول عرضت للتطورات الزراعية التي مر بها السودان من حيث الأرض ووسائل الإنتاج الزراعى • وفي الفصل الثانى ناقشت موضوع الثروة المعدنية والصناعة من خلال البحث عن المعادن ، والحديث عن أهم الصناعات والحرف التي كانت منتشرة ثم البحث عن العوامل التي أدت الى تأخر قيام صناعة سودانية • أما الفصل الثالث فقد تناول

التجارة والمواصلات • وأمام الصلة العضوية والمنهجية بين موضوعاته عمدت الى تقسيمه إلى ثلاثة أقسام : الأول وتناول التجارة الداخلية في أقاليم السودان المختلفة من جنوبه الى وسطه وشماله ومن شرقه الى غربه ، عارضاً لأهم مراكز السودان التجارية وما كان يتميز به كل واحد منها ، كذلك فقد عرضت للتجارة الأجنبية في السودان مبيناً مراميها القريبة والبعيدة وما انتهت اليه •

وقد اقتضت الدراسة أن أعرض لموضوع التجارة مع مصر ضمن التجارة الداخلية ، إذ لم يكن المسئولون حينذاك يفرقون بينهما ، فقد كانتا تسيران وفقاً لأوامر ولوائح متشابهة •

والقسم الثانى خصص للتجارة الخارجية مع الحبشة وبلاد شبة الجزيرة العربية وما جاورها ومع شمال وغرب أفريقيا ، أما القسم الثالث فكان خاصاً بالمواصلات على اختلاف أنواعها من برية ونيلية وبحرية • وفى الفصل الرابع عرضت للتطور الضرائبى والمالى فى السودان والى أى مدى كان هذا التطور مسئولاً عما حدث عام ١٨٨١ وما قبله • وفى الفصلين الخامس والسادس درست المجتمع السودانى من حيث تركيبه السكانى والقبلى وعاداته وتقاليده ، مبيناً التنوع الشديداً بين سكانه من خلال الأصول العرقية ، الأمر الذى أفرز عادات وتقاليد متباينة أيضاً • ولم أستطع أن أغض الطرف عن دراسة بناء القبيلة السودانى والذى كان سمة أساسية لهذا المجتمع • وفى الفصلين الأخيرين - السابع والثامن - عرضت للطرق الصوفية ثم التعليم والثقافة حيث أنتشرت الطرق فى طول البلاد وعرضها ومارست دورها الدينى والاجتماعى ، تاركة أثراً جلياً على ثقافة المواطن السودانى وحياته الاجتماعية ، كما بينت فى الدراسة الى أى مدى كانت هذه الطرق مركزاً تجمع حوله السودانيون من كل عرق ، بحيث يمكن القول بأن ترددها قد لعبت دوراً أقرب ما يكون الى الدور الذى تلعبه الأحزاب فى أوروبا •

أما الجانب التعليمى فقد غلب عليه الطابع الدينى حيث انتشرت
الخلاوى فى أرجاء البلاد تؤدى دورها من خلال عمليات الدعم سواء
أكان نقودا أو أراض أو حتى فى صورة حبوب •

وقد بنيت أسس هذه الدراسة على ركام ضخمة من الوثائق ضمت
خزائن دار الوثائق والمحفوظات ، وتنوع بتنوع دواوين الحكومة
ومصالحها فى القرن التاسع عشر ، بالإضافة الى وثائق الخارجية
البريطانية والخارجية الأمريكية والخارجية الفرنسية أو ما يعرف
بالأرشيف الأوروبى بدار الوثائق القومية بالقلعة • كما اعتمدت هذه
الدراسة على كثير من الوثائق المنشورة وكتابات الرحالة ، والدوريات
المعاصرة للأحداث والدراسات العربية والأجنبية مما هو مسجل بثبت
المصادر •

وفى الختام أجد من الأمانة العلمية أن أقدم الشكر خالصا والثناء
عاطرا الى كل الهيئات العلمية التى وفرت لهذه الدراسة ولصاحبها كل
سبل الرعاية ، وعلى رأسها دار الوثائق القومية بالقلعة - من خلال
القائمين عليها - فقد عشت بينهم سنوات طويلة لم يخلوا فيها بشئ ،
وكذلك مكثت دار الكتب المصرية والجامعات المصرية ، والجمعية
الجغرافية والجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، وجميع مراكز البحوث
التي أعانتنى على إخراج هذا العمل • كما لا يفوتنى أن أشيد بالمناسخ
العلمى الرفيع الذى أحاطنى به سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث
والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس • ومن واجب العرفان أن أشكر
أخى الدكتور أحمد زكريا ، على تشجيعه وعونه لى • كما اننى أخص
بالثناء أستاذى العزيز الدكتور عبد الخالق لاشين الذى غمرنى بفيض
من علمه الغزير ، الأمر الذى يجعل قلمي عاجزا عن صياغة ما يكنه قلبى
له ، فقد استمعت إليه كثيرا كما كتب إلى وهو فى الخارج أكثر ، موجهها
ومرشدا وناصحا •

أما استاذى الكريم الاستاذ الدكتور عبد العزيز نوار استاذ التاريخ الحديث بكليتنا والمشرى على السمنا ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط ، فقد أسبغ على هذه الدراسة وصاحبها كل رعايته وعلمه وكرمه . . فقد فتح لى كل الأبواب وذلك كثيرا من عشرات البحث فأضاء لى الطريق باستاذيته وريادته ، فجزاه الله عنى خير الجزاء .

وأخيرا فإتنى أرجو أن أكون قد وفقت فى الإجابة على بعض التساؤلات — التى تطرحها مثل هذه الدراسة — من خلال النتائج التى توصلت إليها أو القضايا التى طرحت من خلالها .

والله ولى التوفيق

دكتور حمنا الله مصطفى حسن

القاهرة ، حدائق القبة . فى أغسطس ١٩٨٤

...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...

...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...

...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...

...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...

...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...

...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...

...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...
...the ... of ...

تمهيد

تطور السودان الاقتصادي والاجتماعي

١٨٢١ - ١٨٤١

- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبيل عام ١٨٢١

- (أ) الملكية الزراعية •
- (ب) النشاط التجاري •
- (ج) نظام البداوة وآثاره الاجتماعية •
- (د) دخول الطرق الصوفية •

- التطورات الاقتصادية والاجتماعية بين عامي ١٨٢١ و ١٨٤١

- (أ) السياسة الاقتصادية •
- (ب) الأوضاع الزراعية والتجارية والصناعية وتطورها •
- (ج) إنشاء المدن :

١ - مدينة دنقلة الأوردي (دنقلة الجديدة)

٢ - مدينة الخرطوم •

٣ - مدينة محمد علي •

٤ - مدينة كسلا •

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبيل عام ١٨٢١ :

قد يكون من المفيد بداية أن نشير ، بشكل مركز ودون الولوج في تفاصيل ، الى بعض القضايا المتعلقة بالنشاط الاقتصادي في تلك المرحلة حتى يمكننا ادراك مدى التغيير الذي طرأ على هذا النشاط في « المرحلة المصرية » التي بدأت بعام ١٨٢١ . ومن بين تلك القضايا التي تطرح نفسها وتنتظر الاجابة قضية الأرض أو نظام ملكية الأرض زمن السلطنة السنارية . ففي النوبة السفلى حيث كانت السيادة للكشاف الأتراك ، باستثناء دنقله ، خضعت الأرض لنظام الدولة العثمانية الاقتصادي الذي ينص ، بين ما ينص ، على أن الأرض ملك للسلطان وليس للفلاح سوى حق الإنتفاع بالأرض التي يعمل بها لقاء ضريبة معينة للكشاف الذي تقع هذه الأرض ضمن دائرة نفوذه (١) . وأما دنقله فقد كانت خاضعة للسيادة السنارية ولنظامها الاقتصادي الذي تقوم فيه ملكية الأرض على النظام القبلي الذ كان سائدا في النوبة العليا . وفحوى هذا النظام - الذي نشأ وسط تلك الممالك والمشايخات الصغيرة مثل الشايقية ، والمناصير ، والرباطاب ، والميرقاب والجميلين - أنه كان قائما على انقراض الممالك والدويلات المسيحية أو الوثنية التي كان نظام ملكية الأرض فيها يستند أساسا على النظام الإقطاعي المطلق ، حيث كان رئيس الدولة أو المملكة هو المالك لجميع الأراضي فيما عدا الأراضي الموقوفة على المعابد ، والأهالي في عداد العبيد يعملون فيها لمصلحة الحاكم أو رئيس المعبد أو من ينوب عنهما (٢) .

وما أن أتت الهجرات العربية الى السودان وحدث شيء من التطور في حياة المجتمع أصبحت الأرض توزع على الجماعة ويقوم أفرادها

(١) بوركهارت : رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان : ترجمة فؤاد اندراوس . ص ٨ .

(٢) الشاطر بصيلي عبد الجليل : معالم تاريخ السودان وادي النيل من القرن العاشر الى القرن التاسع عشر . ص ٥١ .

باستغلالها ودفع « الجعل » المعين لشيخ القبيلة أو زعيم الدار ، ويعتبر ذلك تطورا من النظام الإقطاعي المطلق إلى نظام يعطى الفرد نصيبا من جهده في الأرض بعد أن يتناول الزعيم أو الشيخ الاتاوة المقررة (١) . وقد ظل هذا النظام سائدا بين تلك المشيخات والممالك العربية عقب إنضائها تحت الزعامة المنارية ، حيث كان الزعيم القبلي أو الشيخ المحلي يقوم بتوزيع الأرض على أفراد رعيته كل حسب إمكاناته وقدراته على العمل الزراعي ، في مقابل ضريبة عينية شملت الرقيق بالإضافة إلى الخدمة البيتية . وكان الزعيم القبلي يبعث من جانبه جزءا من هذه الضريبة إلى زعيم الدار الذي يقوم بدوره بإرسال جزء منها إلى سلطان سennar (٢) .

وفي حوض النيل الأزرق وأرض الجزيرة كان يسود نظام الإقطاع ، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من هذه الإقطاعات في الأراضي التي خضعت خضوعا مباشرا للفونج ، الأول ويسمى بالإقطاع العسكري الذي خصص لقادة الجيش ليكون معاشه ومعاش جنوده منها ، فلم تكن لهم مرتبات ثابتة (٣) . وكان هؤلاء القادة العسكريون زمن السلطنة المنارية يقطنون مقاطعة « بروم » حيث خصصت لهم بعض الإقطاعات يعميتون عليها ، بالإضافة إلى جزء من غنائم الغارات التي كانوا يشنوها ضد الزنوج (٤) . والنوع الثاني من الإقطاعات يمكن تسميته بالإقطاعات الدينية ، فقد حرص ملوك الفونج على تدعيم ملكهم دينيا وثقافيا فأظهروا احترامهم لعلماء المسلمين ، وهياؤوا للمتصوفة مناخا طيبا في البلاد

(١) الشاطر بصيلي : نفس المرجع . ص ٥١ ، انظر أيضا : تسييم مقار : أحوال السودان الاقتصادية قبيل الفتح المصري الأول . ص ٥٦ ، ٧٨ .
(٢) نفس المرجع السابق . ص ٦٤ ، ص ٦٦ .
(٣) نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ، الجزء الثالث . ص ٨ .

(٤) Cailliaud; Voyage a Méroé, au Fleuve Blanc, au dela de Fazogl dans Le midi du Royaume de Sennar, à Syouah et dans cinq autres Oasis, 1819-22. Tome II, pp. 291-292.

فجاءوا إلى سنار - ومنح هؤلاء العلماء إقطاعات ، ولم تكن السلطنة السنارية - في اعتقادنا - تستن سفة جديدة في هذا المجال تجاه العلماء ، فقد كان رجال الدين دائما في كل العصور يلاقون هذه الرعاية ، فهم دائما حلقة الوصل بين الرعية والحكام وسوف نشهد شيئا قريبا من ذلك في خلال الادارة المصرية عندما راحت تمنح القائمين على التعليم الديني اراض معفاة من الضرائب حتى يمكنهم القيام بالرسالة التعليمية على خير وجه . وقد أعفى سلاطين سنار الإقطاعات الممنوحة لرجال الدين من الضرائب أو أية الترامات أخرى (١) .

أما النوع الثالث من هذه الإقطاعات فكان خاصا بالأفراد العاديين ، وقام فيه مشايخ القرى بتوزيع الأراضى على المزارعين لقاء ضريبة تحدد حسب المحصول ، وكان هناك مندوبون من طرف السلطان مكلفين بتسوية الحساب مع المشايخ وتسلم مستحقات الملك (٢) .

ولقد كان من حق صاحب الاقطاع تأجير الأرض وتوريثها من بعده لأخريته من الذكور والاناث طبقا للشريعة الاسلامية (٣) . ولكن انتقال الإقطاع من شخص إلى آخر كان لابد أن يتم بموافقة السلطة الذى هو المالك الأصلى للأرض وإصدار توثيق بذلك يحمل خاتمه حتى ولو كان صاحب الاقطاع من رجال الدين الذين منحت لهم الأرض هبة دون إلتزامات . ذلك ما ورد في وثيقتين ترجعان إلى أوائل القرن الثامن عشر ، الأولى تمثل عقد للشيخ رحمه بن الشيخ يونس أمين السلطان تقر بتنازله عن قطعة أرض للشيخ يعقوب هبة لوجه الله ، والثانية بتصديق من جانب

(1) Arkell : Fung Origins, S.N.R. Vol. XV, 1932, p. 250.

(2) Cailliauld : Op. Cit. pp. 290-91.

(3) Reid : Some notes on the tribes of the White Nile province. S.N.R. Vol. XIII, p. 158.

السلطان على هذا العقد (١) .

وتتمة للفائدة في موضوع الأرض قبل عام ١٨٢١ نشير إلى سياسة سلاطين دارفور تجاهها . فقد وضع السلطان موسى بن السلطان سليمان سولونج أول سلطان من سلاطين الفور سياسة شاملة إزاء الأرض حيث اعتبر كل أراضي السلطنة ملكاً خاصاً له ، ثم مضى من جاء بعده من السلاطين على هذه السياسة ، يتصرفون في الأرض كيفما شاعوا بالأخذ والعطاء (٢) .

ويذكر معلوم شائع أن السلطان موسى قد قام - وفقاً لهذه السياسة - بتقسيم بلاد الحضر إلى « حواكير » أو أقطاعات وزعها على أهلها وأخصائه وكبار قومه بحجج مختومة بخاتمه فعاثوا ببيعهاهم ومزارعها ، كما قام بتقسيم قبائل البادية فخص كل قبيلة بأمر من أبناء السلاطين أو بعين من الأعيان تجبى له زكاتها ، وكان المقاديم يجمعون الزكاة من البادية وملوك الجباه يجمعون « القطرة والمشور » من الحضر ، وربما كان السلطان يتنازل عن نصيبه في « الحاكورة » فيعطى صاحبها « حجة بالجاه » فلا يقربه أحد من الجباه أو المقاديم . وقد سار على هذا النظام جميع سلاطين دارفور الذين أتوا بعد السلطان موسى حتى انتهاء السلطنة (٣) . ويعلق الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم على ذلك قائلاً : صحيح أن هذه السياسة التي وضعها السلطان موسى قد جعلت التصرف في كل أراضي السلطنة بيد السلطان ، ولكن ينبغي ألا نبالغ في الأمر بحيث يأخذنا التعميم بعيداً عن الوضع . فقد كانت

(١) Arkell : Op. cit. pp. 248-250.

انظر أيضاً نسيم مقل : المرجع السابق . ص ٣٠١ . وحول هذا الموضوع انظر الدراسة التي أعدها الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم تحت عنوان الفوتج والأرض عام ١٩٦٧ .

(٢) محمد إبراهيم أبو سليم : الفور والأرض . ص ٥٦ .

(٣) تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته . الجزء الثاني

ص ١٣٦ .

(م ٢ - التطور الاقتصادي الاجتماعي)

بعض البلاد بعيدة عن قبضة السلطان المباشرة بحكم المسافات أو الأوضاع المحلية أو أن بعضها كان عديم الفائدة بحيث لا تجعله يقرم بمباشرة سلطته في التصرف (١) .

لقد كانت ملكية السلطان لأراضي السلطنة مطلقة من الناحية النظرية وأيدتها الأعراف ، إلا أن الواقع كان يجرى حسب الظروف القائمة في المنطقة . ومن ناحية أخرى كان هناك قانون « دالى » * الذى ينظم العلاقة بين الحاكم والحكوم ، كما كانت هناك أيضا الشريعة الإسلامية بمثلها ونظمها وأشرافها والتي كان من المفروض أن يلتزم السلطان بها في تعامله وتصرفاته ، خاصة وقد كان احترام التقاليد والعلماء والعدالة أمورا يحرص الجميع عليها ، ولطالما تفاخر السلاطين في وثائقيهم بحمايتهم للعدالة ونشر الويتها ، وكانوا إذا حدث نزاع حول الأرض احتكموا الى القضاء الذى كان يأخذ بالشريعة والعرف معا . ومع ذلك كله فإن احترام العدالة والملكية أمر معنوى يتوقف على تصرف السلطان ومدى التزامه الأخلاقى ، فالسلطان لا سبيل إلى محاسبته ولا رقابة عليه (٢) .

ولقد كانت العطايا التى يمنحها السلاطين على ثلاثة أنواع : الأول كان « أمر الرواعية » وهم عربان من كردفان أو الصباح كما تذكر الوثائق ، أو من دارفور ، حيث يعطى السلطان أحد رجاله حق التصرف في هؤلاء على اعتبار أنهم رعاة في مقابل أن يجد الرعاة حق المرعى والحماية ويقوم هؤلاء برعى حيوانات الموكل من قبل السلطان مع القيام بدفع حق السلطنة . والنوع الثانى من العطاء يتعلق بالقبائل

(١) النور ، الأرض ، ص ٥٧ .

(*) قانون دالى : هو عبارة عن مجزع الأحكام العرفية . وقد جمعها النور في كتاب واحد . وكانت تشكل قسما رئيسيا مع القضاء الشرعى الذى يستند اليه الكتابة والسنة .

انظر نعيم شقير : المصدر السابق . ص ١٨ .

(٢) محمد إبراهيم أبو سليم : المرجع السابق ص ٥٨ .

الرعية أيضا ولا يقتضى أن تكون القبيلة عربية • ولم يكن هؤلاء الرعاة يدفعون الكثير من الحبوب ولكن ما يدفعونه من الابل والماشية والسمن كان كثيرا • وفي مقابل ذلك كانت القبيلة تتال الحماية وحقوق المرعى • كما كانت لصاحب العطاء أيضا مسئولية ادارية تجاه القبيلة • والنسوع الثالث من العطاء هو قطع الاراضى التى تقدم للأفراد وهو أهمها جميعا وينقسم الى نوعين : نوع يعطى لشخص يزرعه ويستفيد من انتاجه فى معيشته ، وغالبا ما يكون فى شكل قطع صغيرة توصف بأنها هبة أو صدقة ، وأكثرها ما كان يعطى للعلماء والفقراء • والنسوع الآخر ويسمى « بالحاكورة » وهى قطعة أرض كبير ، يختص السلطان وحده بمنحها عن طريق وثيقة تسجل فيها حدودها وكافة الشروط (١) •

ويشير التونسي الى الاقطاعات التى كانت تمنح للأفراد فى دارفور ، ومن بينها الاقطاع الذى منحه السلطان عبد الرحمن لوالد التونسي • وفيه يتضح تماما خلوه من أية التزامات أو ضرائب حيث كان يحق له أن يتصرف فيه كيفما يشاء ، لأنه على حد قول الوثيقة « هبة لوجسه الله تعالى » (٢) •

ويذكر التونسي أيضا أنه كان للسلطان أراض خاصة يقوم بزراعتها الأهالى دون مقابل ، كما كان لحكام الأقاليم مزارع خاصة أيضا يقوم على زراعتها الأرقاء والأهالى (٣) •

ويقترح نظام ملكية الأرض بكرديان وتلقى من ذلك ، فكان أيضا يقوم على أساس أن جميع الأراضى كانت ملكا للملك الذى يمنحها

(١) محمد ابراهيم أبو سليم : المرجع السابق • ص ٥٩ وما بعدها •
(٢) تشييد الازهان بسيرة بلاد الغرب والسودان • ص ٦٧ ، انظر أيضا نفس المصدر ص ٦٩ نص الوثيقة التى منح بمقتضاها والد التونسي اقطاعا بجهلات دارفور •
(٣) نفس المصدر • ص ١٧٧ •

للأفراد بقصد الاستغلال مقابل جزء من غلتها في صورة ضريبية (١) .

ذلك ماكان يجرى بالنسبة للأرض الزراعية ، أما في مجال التجارة فيمكن القول إن السلطنات الوطنية والمشيخات والممالك التي نشأت في السودان قبل عام ١٨٢١ قد ارتكز نشاطها الاقتصادي بشكل أساسي على التجارة ، وكان زعماءها من سلاطين وشيوخ ومكوك من أكبر التجار . وقد اشتهرت في ذلك العصر مدن تجارية عديدة مثل الندر وأبريم ودنقلة وبربر والدامر وشندى في النوبة ، وصنار والمطبرة وقوز رجب وسواكن في شرقي السودان ، والأبيض وباره في كردفان ، والفاهر وكوبه في دارفور ، فجميعها كانت مراكز للتجارة . وأهم سلعة كانت تتداول آنذاك وتكاد تكون السلعة الرئيسية لجميع تلك المراكز هي الرقيق الذي كان يمثل ٣٨٪ من حجم تجارة دارفور وسنار (٢) . وأهم ما يلاحظ على النشاط التجاري آنذاك هو غياب الإدارة المنظمة التي تشرف على أمور التجارة ، اللهم إلا إذا استثنينا الضرائب والمكوس التي كانت تفرض على القوافل ، كما أن تلك السلطنات والمشيخات لم تكن تخضع لسياسة تجارية موحدة ، فليست هناك عملة مشتركة بينها أو نظام ثابت للضرائب .

وفيما يتعلق بالحرف فلا نكاد نلمح تطورا ملموسا لها فقد كان جلها آنذاك يدويا بسيطا ، وكان هذا شيئا طبيعيا لمجتمع حاجاته محدودة إلى جانب أنه يأنف العمل اليدوي حيث يغلب عليه طابع البداوة .

أما البناء الاجتماعي للسودان في ذلك الوقت فيمكن القول إنه كان يستند إلى قاعدة سكانية متنوعة قوامها القبيلة . فمن بجاء في الشرق على ساحل البحر الأحمر إلى نوبيين في الشمال فقبائل عربية على طول

(١) نسيم مزار : المرحم السابق ص ١٦٤ .

(٢) Terence Walz: Trade between Egypt and Bilad AS-Soudan. 1700-1820. p. 36.

وانظر أيضا بيوركهارت : المصدر السابق . ص ٢١٣ ، ص ٢٥٢ .

النهر وأخرى متفرقة في أرجاء السودان ، الى مجموعات سكانية زنجية وعربية بدارفور وكردفان ، وزنجية خالصة في الجنوب .

نظام البداوة وآثاره الاجتماعية :

كان الرعى قبيل ضم السودان عام ١٨٢١ هو الخرقه الرئيسية لغالبية سكانه . ويميز البعض بين عدة أنواع للبداوة ، فهناك نوع يومي بين الصباح والمساء ، وآخر موسمي : فالقبائل موسم المطر يهبط الرعاة من الجبال الى السهول بين عطيره والنيل حيث تكثُر المراعى ، وفي الصيف يفرون من السهول الجافة المخرقة الى الجبال المرتفعة حيث عيون المياه والمرعى . وهناك نوع ثالث من تلك الانتقالات أو الهجرات الجماعية والذي كان يشترك فيه الرعاة والحضر ويسمى بالفجيج والذي يكون تخاضعا من الجذب كلما انخفض النيل أو فراوا من وباء الجدري الخطير (١) .

ونظام البداوة هذا ، كان من أبرز الظواهر البشرية للرعاة حيث تتحرك الجموع الهائلة من الحيوان ، وقبائل بأكملها أو أجزاء منها ، تتحرك عبر الصحراء والوديان والسهول صاعدة الجبال ومنحدرة منه ، آمنة متباطئة حيناً ، أو وجلة مهولة حيناً آخر هرباً من الخطر ، محدثة من النعاء والرغاء والصهيل والنباح والصراخ منتقلة بخيامها ومشاكلها اليومية المألوفة . فإذا وصلت المهجر تعقد صلات ود وألفة قد تنتهي بعقد مصاهرات مع سكان المنطقة ، أو ربما تثير خصوماً تؤدي الى اراقة الدماء بينهما . وفي كلتا الحالتين تتفق الآراء أو تختلف ، وتتفرق البطون المتحالفة أو يتحالف البعض مع قبائل أخرى فتضعف بطون وتقوى أخرى ، وتبرز قيادات جديدة تغير تاريخ القبيلة .

(١) حسين كامل أبو الليف : مرحلة من مراحل التطور السكاني والاجتماعي في السودان . المجلد الخامس من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . ص ٩٧ وما بعدها .

ومن الآثار الاجتماعية التي نجمت عن هذا النظام تفرق السكان السودانيين الى جماعات صغيرة العدد متركزة في مواطن متباعدة ، الأمر الذي أدى الى قلة العمران . وأصبحت الهجرة الى أمد معلوم أو حتى الى غير عودة شيئاً مألوفاً ، فلم يعرف السوداني - آنذاك - الالتصاق الشديد بمكان محدود كما كان الحال لدى فلاحى مصر .

دخول الطرق الصوفية للسودان :

ومن الظواهر الاجتماعية الملفتة للنظر أيضاً في تلك الفترة ظاهرة الطرق الصوفية التي بدأت تنمو في السلطنة السنارية .

لقد هيا المناسخ السياسى والثقافى للمجتمع آنذاك أن تتبوأ هذه الطرق مكانة كبيرة بين أفراد المجتمع ، فقد كانت بمثابة الزاد الفكرى الذى يرتوى منه الرجل العادى الذى تلقى تعليماً بسيطاً ، فلم يكن يستطيع أن يناقش بعض الأمور أو الظواهر الخارقة - وما أكثرها - التى كان يبيدها بعض شيوخ هذه الطرق ، وما كان لهؤلاء الأفراد الا أن يتقبلوا هذه الخوارق التى لا تقوى عقولهم على مناقشتها . كذلك فقد ساعدت الأوضاع السياسية على أن تجد هذه الطرق التربة الملائمة لى تنمو ، فقد كان السودان آنذاك مفكك الأوصال تتنازعه سلطنات وممالك ومشيخات راح كل سلطان و « مك » لها يقنع بدائرته الضيقة غير ملتفت الى ضرورة خلق كيانات موحدة ذات حجم كبير ، ومن هنا كانت هذه الطرق الصوفية هى البديل السياسى لى ينفذوى فى صفوفها كل أبناء المجتمع السودانى من شماله وجنوبه الى شرفه وغربه ، وتلاقت على باب حلقة شيخ الطريقة - على حد قول البعض - « نعال الفونج والعرب » (١) .

(١) ود خيف الله : مقدمة كتاب الطبقات فى خصوص الاولياء والصالحين والعلماء والشعراء فى السودان . ص ١١٨ .

هكذا كانت بنية السودان الاقتصادية والاجتماعية قبيل عام ١٨٢١ . اقتصاد متخلف وأوضاع اجتماعية متردية ، تلاها على القمة وضع سياسى مفكك حتى جاءت رياح الشمال لتسوق اسماعيل كامل لضم هذا الشتات ومحاولة انشاء نظام اقتصادى واجتماعى جديد .

التطورات الاقتصادية والاجتماعية (١٨٢١ - ١٨٤١) :

لقد بات من العسير ان يتطور الاقتصاد السودانى فى المرحلة السابقة من الشكل البدائى ذى الطابع القبلى ، طالما كان التشكك السياسى والادارى هو الطابع السائد بين سلطنتاته ومشيفاته . فلما خضعت البلاد لادارة واحدة منذ عام ١٨٢١ ، أصبح لهذه الادارة الجديدة سياسة اقتصادية تستمد نظمها وقوانينها من مثيلتها فى مصر ، وتعتمد أساسا على تنمية واستغلال موارد البلاد المتنوعة . وتتضح هذه السياسة حين خاطب محمد على بعض المشايخ والزعماء السودانين قائلا : « إنه لا ينقصكم شئ لكى تتجسروا فلكم الأراضى الواسعة ، كما عندكم الكثير من الماشية والغابات الشاسعة ، وشعبكم كثير العدد كما أن رجالكم أقوياء أشداء ونسلهم كثيرات الولادة . وقد كنتم « لغاية » هذا الوقت بدون مرشد يقودكم ويأخذ بيدكم ولكن ها هو قد جاءكم هذا المرشد ، وهذا المرشد هو أنا فأطيعونى واعملوا ينصائحى وحسب ارشاداتى وسوف أقودكم الى الدنية وأجلب لكم الرخاء . . . إن مصر ليست بالاقليم الواسع المترامى الأطراف ولكنها بفضل العمل والصناعة وبفضل نشاط سكانها أصبحت عظيمة وسوف تصبح أغنى من ذى قبل ، وهذا أيضا معروف عن كافة البلاد الأخرى . وإذا صرفنا النظر عن مشارق السودان ومغاربه واكتفينا بجزيرة سنار لرأينا أنها من جهة الرقعة أكثر من عشرة أضعاف مساحة مصر ولكنها تكاد لا تنتج شيئا لأن سكانها كسالى لا يميلون للعمل . وإن الانسان اذا توانى ولم يسع ، لن ينال المقصود . ضموا فى رموسكم جيذا انكم بدون عمل لا تستطيعوا

أن تحصلوا على شيء...» (١) .

من بين فقرات هذا الخطاب السابق يمكننا أن نستخلص الخطوط العامة لسياسة محمد علي الاقتصادية في السودان منذ ضمها عام ١٨٢١ والتي تتمثل في دعوة السودانيين إلى استغلال مواردهم الطبيعية والبشرية ، ولفت أنظارهم إلى أسس بناء هذا الاقتصاد المتمثل في الأرض الواسعة والثروة الحيوانية والنباتية ، بالإضافة إلى الأيدي العاملة القوية والتي يمكن زيادتها بزيادة النسل . وأخيرا . تكتمل أسس هذا البناء بمجيء المصريين الذين يمثلون الخبرة الجديدة المتطورة التي كانت لها تجربتها القوية والراسخة . لقد ركز الباشا على العمل والصناعة مطالباً الاستفادة من موارد البلاد المحلية ، وكأنه بذلك كله يرسى قاعدة اقتصادية مؤداها أن نهضة أى بلد ، اقتصاديا ، لا يمكن أن تأتي كلية من الخارج بل لابد من تسخير كافة الموارد الداخلية من طبيعية وبشرية لخلق اقتصاد قوى . هكذا كانت سياسة محمد علي الاقتصادية في الثلث الأول من القرن التاسع عشر ، وقد لا نسرف القول إن خلاصنا إلى أن هذه الأسس والأفكار التي طرحت آنذاك أصبحت — أخيرا — حقائق ثابتة لدى رجال الاقتصاد في القرن العشرين .

لقد راحت الإدارة المصرية تنفذ برنامجها السالف في كافة المجالات ، ففي مجال الزراعة أمدت مصر السودان بما تحتاجه من الخبراء والفنيين في شؤون الري والزراعة ، حيث قاموا بشق الترع وإقامة الجسور الجديدة في كافة مديريات السودان (٢) كما أرسلت أعدادا كبيرة من

(١) محنظة رقم ١٢٢ — ملف متفرقات — دوسية بدون تاريخ — السودان ١٢٥٤ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة ، انظر أيضا : الدكتور انجلو ساماركو : رحلة محمد علي إلى السودان تعريب طه فوزى ص ٩ - ١٠ .

(٢) دفتر رقم ٧٦٣ ، ديوان خديوى ، ترجمة المكتبة التركية رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٤٥ هـ . من مأمور ديوان خديوى إلى مأمور مبيت غمر والسنبلاوين . دار الوثائق القومية بالقاهرة ، انظر أيضا : الوقائع المصرية العدد رقم ١٢ بتاريخ رمضان سنة ١٢٤٤ هـ . ص ١٦ .

« الحولية » إلى سائر تنفيذ البرامج الزراعية هناك (١) .
ونود أن نشير هنا إلى حقيقة هامة وهي أن الجيش المصري - في هذه المراحل الأولى لبدء الإدارة المصرية في السودان - قد حمل على كاهله إلى جانب مهامه العسكرية ، عبء المشاركة في الإصلاحات الاقتصادية ، فقد اعتمد محمد علي بشكل رئيسي على الجيش ، وكان الحكمدار ، قمة الجهاز الإداري في السودان ، ومديرو المديریات وسائر الكتبه - والذين كانوا جميعا من العسكريين - هم القائمين أيضا بالإشراف على تنفيذ البرامج الاقتصادية (٢) .

وقد تقاضى هؤلاء الضباط وجنودهم في تنفيذ تلك البرامج ، فكان على حد قول البعض ، « لا يمضي ستة أشهر على إنشاء معسكر للجنود المصرية في السودان وإقامتهم في معسكرهم حتى يكون من المؤكد ظهور الزرع والخضر .. » ، فالمصري - كما يؤكد أحد الدارسين - مبال بطبيعته لغرس الحدائق والبساتين ، وفي أي مكان يحل فيه يتوقع المرء أن يجد بجواره بستانا (٣) . وكان بعض الضباط يقدمون عروضاً لإنشاء سواقي في بعض المديریات كدفنقه وبربر ، والبعض الآخر ، كان يأخذ على عاتقه مهمة إبادة جيوش الجراد ، وحفر الآبار وتطهير بعضها (٤) .

هكذا جرت محاولات محمد علي في تنفيذ برنامجه الزراعي لأنه لم يكن يرمى إلى إصلاح شيء موجود أصلا ، كما كان الحال في مصر ، بل كانت محاولاته خلقا جديدا شيء لم يكن موجودا من قبل .

(١) دفتر رقم ٢٠ ، مئة تركي ، ترجمة البيورلدي رقم ٣٢٩ بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٤١ هـ . مرسوم . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) حمدنا الله مصطفى : الجيش المصري ودوره في الإدارة المصرية بالسودان بين عامي ١٨٢٠ - ١٨٤٨ . مجلتي غير منشورة . كلية الآداب جامعة عين شمس . ص ١٦٣ .
(٣) Deherain : Le Soudan Egyptien Sous Mehemet Ali. p. 210.
أنظر أيضا : عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية . الجزء الأول . ص ٩١ .
(٤) حمدنا الله مصطفى : المرجع السابق . ص ١٦٤ .

وفي مجال الصناعة لا يمكننا القول بأن السودان قد شهد نشاطا اقتصاديا في تلك الفترة القليلة نسبيا ، فقد كان الأمر يتطلب جهودا وامكانات خاصة ومكثفة تؤدي في آخر المطاف الى خلق صناعة • وكل ما شهدناه في هذه الفترة عدة محاولات متواضعة للبحث عن المعادن وخاصة الذهب • بالإضافة الى استمرار الصناعات اليدوية البسيطة التي تعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية وغيرها • لقد اصطدمت الصناعة السودانية أساسا بخيبة الأمل في وجود الثروة المعدنية التي هي أساس بعض الصناعات ، بالإضافة لبعض المعتقدات الاجتماعية التي تحتقر هذا اللون من النشاط الذي كان ، في نظرهم ، من اختصاص النساء والعبيد (١) •

أما الجانب التجاري في السنوات الأولى لضم السودان فقد شهد نشاطا ملموسا تمثل في التطورات السريعة بالنسبة للأوضاع الأمنية التي بدأت تنتشرها الادارة المصرية في ربوع السودان منذ أن توحدت الادارة ، بعد أن كانت التجارة مهددة من جانب قطاع الطرق وخاصة بين مصر والسودان والذين وصفهم بوركهارت وقاسى من هولهم الكثير (٢) • كما بدأت الادارة الجديدة منذ عام ١٨٢١ تعمل على عقد الاتصالات مع جيرانها أمثال سلطان دارفور وملك الحبشة رغبة في فتح آفاق جديدة للتجارة السودانية وإظهارا لروح المودة ، خاصة بعد أن بدأت هذه البلاد تقترب الأوضاع التجارية في السودان عقب دخول اسماعيل كامل لسنار (٣) •

ويلاحظ في هذه الفترة أيضا قيام حملات نهريّة بقيادة الضابط

(١) انظر فصل الثروة المعدنية والصناعة .

(٢) رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان ص ٢١ . انظر أيضا : امين سامي : تقويم النيل وعصر محمد علي باشا ، الجزء الثاني . ص ٣١٨ .
(٣) محفظة رقم ٢٦٥ عابدين - ملف احمد باشا مأمور السودان ، مرفق بالوثيقة رقم ١٥ مسلسل اصلى . بتاريخ ١٣ ربيع الآخر سنة ١٢٥٤ هـ .
دار الوثائق القومية بالقلعة .

المصري سليم قبطان متجهة الى الجنوب عن طريق النيل الأبيض ، وبدأت أولى هذه الحملات في أوائل نوفمبر عام ١٨٣٩ ، والثانية في ٢٣ نوفمبر عام ١٨٤٠ والثالثة في سبتمبر عام ١٨٤١ ، وتوالت هذه الحملات حتى خط عرض ٤٣° شمالاً (١) . ومن بين النتائج التي أسفرت عنها هذه الحملات فتح طريق الملاحة والتجارة في النيل الأبيض والسودان الجنوبي فاندفع التجار حاملين تجارتهم محاطين بسياسج من الأمان .

ومن أهم الأمور التي تلفت الأنظار ان السودان في الفترة ما بين ١٨٢١ ، ١٨٢١ يكاد ان يكون مقلداً أمام التجارة العالمية بالذات ، اللهم الا من بعض المغامرين من الرحالة والمستكشفين الذين لم تكن بغيتهم التجارة في المقام الأول ، فقد احتكر محمد علي أهم السلع التي كان ينتجها كالصمغ والعاج والجلود حتى اذا جاء عام ١٨٤١ بدأ الأوروبيون في الاحياح ، وبشكل مكثف ، لتطبيق معاهدة ١٨٣٨ التجارية مع الدولة العثمانية ، ومن ثم بدأت مرحلة جديدة في تطور الاقتصاد السوداني في القرن التاسع عشر .

التطورات الاجتماعية :

لا نكاد نشعر في هذه السنوات القليلة بتطورات اجتماعية سريعة من حيث البناء الاجتماعي للسودان وما طرأ على مؤسساته الاجتماعية ، ولكن يمكننا أن نرصد ونسجل ظاهرة اجتماعية هامة في هذه المرحلة ونعني بها إنشاء المدن الجديدة في السودان والتي من أهمها :

(١) انجلو ساماركو : رحلة محمد علي الى السودان ص ١٢ ، ١٣ .
انظر أيضاً : ملخص المجموعة الرسمية للجغرافية بفرنسا في عددها الصادر في يوليو ١٨٤٢ : الرحلة الاولى للبحث عن منابع البحر الأبيض (النيل الأبيض) الصادر بها امر ساكن الجنان محمد علي باشا والى مصر بقيادة ريان الفرقاطة البيكباشي سليم قبودان . (تعريب محمد مسعود) ص ٨ ، ص ٣٧ .

وانظر أيضاً : فردريك بنولا : كتاب مصر والجغرافيا . ص ٢٤ .

١ - مدينة دنقلة « الأوردى » (دنقلة الجديدة) :

سميت هذه المدينة بدنقلة الجديدة تمييزاً لها عن دنقلة العجوزا أو القديمة ، كما سميت أيضاً بدنقلة « الأوردى » (الجيش) ، ذلك أن جزءاً من جيش إسماعيل كامل كان قد أقام معسكراً له فيها إبان ضم السودان . وقد حُرف هذا الاسم بعد ذلك إلى « العرضى » (١) . وقد كانت هذه المدينة بمثابة عاصمة للجزء الشمالى من السودان وعلامة بارزة للجهود المصرية في نشر العمران في هذا الجزء من البلاد . وقم احتلت هذه المدينة في تلك الفترة مكانة تجارية هامة سيوف تعرض لها فيما بعد ، فقد كان يربطها طريق تجارى إلى الفاشر وآخر إلى الأبيض . *

٢ - مدينة الخرطوم :

تعتبر هذه المدينة من أهم المدن التي أنشأتها الإدارة المصرية في السودان وعلى الرغم من أنها خلق مصرية ، إلا أن أخذ التجار الأجانب راح يقرر بأنها مدينة قديمة وأنها كانت قبل ضم السودان لمصر بنصف قرن مدينة عظيمة إلى أن هاجمها « الشلك » من سكان النيل الأبيض عام ١٧٧٢ ودمروها حتى جاء المصريون وأعادوا تأسيسها (٢) . ولكن البعض ينفى تماماً ما قرره هذا التاجر ، لأن ذلك يتنافى مع ما تقرره الخرائط الهامة التي رسمت لأفريقيا وحوض النيل في السنوات السابقة لسنة ١٧٧٢ ، فقد ظهرت تلك الخرائط وهي خالية من أى مدينة أو حتى قرية كبيرة في موضع الخرطوم ، كما أن كتابات « كايو » الذى كان يرافق إسماعيل عند ضم السودان قد خلت من ذكر مدينة أو « حلة »

(١) نعوم شقير : المصدر السابق . الجزء الأول . ص ٨٣ - ٨٤ .

(*) عن أهميتها التجارية انظر فصل التجارة والمواصلات .

(٢) Rollet, B; Le Nile et le Soudan. p. 153.

انظر أيضاً : أحمد أحمد سيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصرى ١٨٢٠ - ١٨٨٥ رسالة دكتوراه غير منشورة ، بجامعة القاهرة ص ٤٨ ، ٤٩ .

في موضع الخرطوم (١) .

وحاول أحد الباحثين أن يربط بين اسم « الخرطوم » وبين قبيلة « الدينكا » التي تعيش في جنوب السودان على أساس أن هذا الاسم يتكون عند تلك القبيلة من مقطعين معناهما معا (نقطة التقاء مجريين مائيين) . وهنا تثار عدة تساؤلات حول ما إذا كانت منطقة الخرطوم وطننا للدينكا قبل مجيء العرب إليها وأنهم هم الذين أعطوها هذا الاسم أم لا ؟ (٢) .

وإذا ما تتبعنا نشأة وتطور مدينة الخرطوم خلال مرحلة دراستنا لموجدنا أنفسنا نبدأ من عام ١٨٢٤ حين وصل عثمان بك (١٨٢٤ - ١٨٢٦) حكامدار السودان الى موضع الخرطوم والذي لم يكن به من آثار الحكومة الجديدة سوى المعسكر وسوق « القش » . ورغم قصر مدة حكم « عثمان بك » فإن عهده قد شهد بداية نشاط عمراني في البلاد تمثل في قيام مدينة الخرطوم التي نقل إليها أعلام الحكومة ومخازنها بعد أن كانت بود مدني من قبل . وعمل عثمان بك على إقامة بعض المنازل بها للموظفين ، وأكثر من هذا أعطى للمدينة أهمية تجارية بين سائر مدن السودان (٣) .

وبعد وفاة عثمان بك خلفه محوب بك (١٨٢٦) الذي قام بجمع الجنود المصرية وأقام بالخرطوم ، ولكن مع ذلك وحتى نهاية عهده لم تكن الخرطوم قد ظهرت بمظهر المدن . ويرجع الفضل الأكبر في تأسيس مدينة الخرطوم الى خورشيد باشا (١٨٢٦ - ١٨٣٨) فقد بدأ في بنائها

(١) Cailliaud; Op. Cit. Tome I. p. 252.

وانظر أيضا : أحمد أحمد سيد : المرجع السابق ص ٤٩ .

(٢) أحمد أحمد سيد : نفس المرجع ص ٥٩ - ٦١ .

(٣) Walkeley; C.F.J. «The Story of the Khartoum, S.N.R. Vol. XVIII. 1935, p. 227.

انظر أيضا فردريك بنولا : المصدر السابق . ص ١٧ .

حين شرع في إقامة الجامع في أواخر عام ١٨٢٩ ، وبعدها بدأ أهل البلد في العمارة ، وكان خورشيد يمددهم بالألواح والأخشاب ، كما أعطى أوامره بإزالة « بيوت الشكاب والقطاطى والزرائب » (١) .

وكان السهل الذى اقيمت عليه المدينة يخلو من مواد البناء ، الأمر الذى أدى إلى جمود عمارتها في تلك الفترة مما دفع خورشيد إلى إصدار أوامره إلى الشيخ عبد السلام زعيم المغاربة في حلة « كوكو » بحفر الآجر من بقايا مدينة سوبا القديمة ونقله على المراكب إلى الخرطوم (٢) .

وهكذا أخذت الخرطوم تسمو في مبانيها ودورها وسط أقاليم السودان المختلفة وبدأت تزدهر بينما تضمحل سنار بعد أن كانت عاصمة البلاد . ولم تكن مدينة الخرطوم في سنة ١٨٢٧ إلا قرية بائسة ، ولم يكن يقطنها سوى ستمائة مواطن تقريبا ، ولكن في سنة ١٨٣٤ ارتفع عدد سكانها إلى حوالي خمس عشرة ألف نسمة واتسعت مساحتها وأصبحت المدينة الرئيسية التى يقيم فيها الحكماء (٣) .

وازدهرت الخرطوم تجاريا فأصبحت مركزا هاما من مراكز التجارة تقصده القوافل من كل الجهات وتحمل إليها المنتجات المتنوعة من البلاد المحيطة بها ، لذا فقد زخرت بالوكلاء التجاريين القادمين من القاهرة والقسطنطينية (٤) .

وقد أعجب القنصلان الفرنسى « دروفتى » Drovetti والانجليزى « صولت » Salt بهذه المدينة حين اصطحبهما محمد على

(١) مخطوطة كاتب الشؤون ، تحقيق الدكتور مكى شبيكه . ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) Combés; Edward, Voyage en Egypte et Nubie : dans les deserts (٣) et Beyouda. Des Bicharys et sur les cotés et la Mer Rouge. p. 111.

Ibid. p. 111.

(٤)

معه خلال زيارته للسودان (أكتوبر ١٨٣٨ - مارس ١٨٣٩) ، حيث شاهدها هذه المدينة وهي محاطة بالحدائق الواسعة ، وفي خارجها كانت القبائل تقوم بزراعة النباتات للماشية (١) . كذلك فقد لعبت الخرطوم دورا علميا وسياسيا واجتماعيا الى جانب دورها التجارى ، حيث كانت ترسل باشعاعاتها نحو دنقلة وسواكن وأثيوبيا وغانشودة والأبيض ، وكانت منطلقا لرحلات الإكتشاف تجاه منابع النيل (٢) .

٣ - مدينة محمد على :

لقد ارتبطت نشأة هذه المدينة بزيارة محمد على للسودان ، وعلمية البحث عن الذهب في شرقي السودان . ولسوء الحظ أن هذه المدينة لم تنل قسطا من الإزدهار أو الشهرة كسائر المدن الأخرى التي أنشأتها الادارة المصرية بالسودان . وكانت هذه المدينة تقع على ميمنة النيل الأزرق ، ففي خلال عمليات البحث عن خام الذهب في تلك الجهات أعجب محمد على بموقعها فضرب خيامه بها وأمر المهندس دارنو Darnoud أن يبنى بها قصرا ، كما طلب أن يقيم المهندسون بيوتهم بجوار القصر ، بالإضافة الى ثكنات لاقامة الجنود . وعلى هذا النحو برزت هذه المدينة للوجود .

ويعود الفضل الأكبر في بروز هذه المدينة إلى أفراد الجيش الذين كانوا يرافقون البعثة العلمية الخاصة بالبحث عن الذهب ، وكانت بمثابة مدينة عسكرية عمالية لأن الجنود أقاموا ثكناتهم بها ، بالإضافة إلى كونها مأوى للمهندسين والعمال القائمة على عملية التنقيب . وحتى يخلد محمد على ذكراه في تلك البقعة طلب اطلاق اسمه على هذا المكان « ليزداد

(١) Driault; La Formation De l'empire De Mohamed Aly, De l'arabie au Soudan Correspondance De Consuls De France en Egypte.

p. 43.

Ibid. p. 43.

(٢)

عمرانا وليذكر على السنة الناس (١) . إلا أن هذه المدينة - بالذات - لم
يقرر لها أن تبقى طويلا وربما يعود ذلك إلى فشل المهمة التي دعت
لإنشائها . شيئا بعد شيئا . (٢) .
٤ - مدينة كيبلا :
على أثر فتح أحمد باشا أبو ودان * لإقليم التاكة في عام ١٨٤٠
تم إنشاء هذه المدينة . فقد إتخذ هذا الحكمدار معسكره على نهر
« القاش » بسفح جبل كيبلا ، وحين غادرها ترك بها حامية ثابتة من
الجنود ، وحينئذ تدفق إليها الأهالي من المناطق المجاورة واتخذوها
موطنا لهم . ومقت ذلك الوقت أصبحت هذه المدينة عاصمة لإميرية التاكة .
وأصبح ثقلها أن تشاء هذه المدينة وإزدهارها يعودان إلى الجيش المصري
فهو الذي استقر بها وأنشأ معسكره فيها ، وبعدها راحت المدينة تنمو
وتتطور (٣) .
هكذا شهدت الفترة ما بين ١٨٢١ - ١٨٤١ تطورا اجتماعيا كان
أبرزها إنشاء مدن جديدة مصحوبة بتطور اجتماعي . ومما يدعو إلى
الإعجاب والتقدير أن هذا الجهد الذي بذل في إنشاء هذه المدن لم يكن
عشوائيا ، بل كان قائما على الدراسة والتخطيط والعمل . نظرة فاحصة
إلى المواقع التي أنشئت فيها هذه المدن تقيم الدليل على مدى صدق
هذه القولة ، فقد توزعت هذه المدن في كافة أرجاء السودان وربطت بين

(١) محفوظة رقم ١٢٣ مترجمة عن وثيقة تركية - ملف منقرات تونسية
بدون تاريخ (رجب / شوال سنة ١٢٥٤ هـ) رحلة ساكن الجنان مولانا
محمد علي باشا الكبير . أدار الوثائق القومية بالقاهرة .
(*) انحصرت مدة حكمه بين عامي (١٨٣٨ - ١٨٤٣) .

(٢) حمدنا الله مصطفى : المرجع السابق . ص ٢٠٥ .

أجزائه ففي الشمال برزت دنقلة الجديدة التي كانت حلقة وصل مع دارفور وكردفان من جهة ومع الأجزاء الواقعة شمالها وجنوبها من جهة أخرى . كما أصبحت الخرطوم ، التي كانت بمثابة القلب لكونها عاصمة البلاد الجديدة ، ملتقى للتجار ، بالإضافة الى كونها مقر الحكم ، ثم كسلا التي ربطت الأجزاء الشرقية من السودان بداخل البلاد . وقد تجلّى المعنى الاجتماعي من خلال الهجرات السكانية الى تلك المدن الجديدة واستقرار الوافدين اليها ومن ثم تناقصت أعداد البدو الرحل مع عمليات التوطين الجديدة ونشوء علاقات اجتماعية جديدة تتواءم وحياة المدن .

الفصل الأول

تطور الأوضاع الزراعية

- الأرض : حجمها — أنواعها — شكل الملكية الزراعية أو الحيازة •
- العمل : عمال الزراعة في السودان وجهود الحكومة لايجاد عمال متخصصين •

— الري : وسائله وتطوره •

— الفصول الزراعية •

— الأدوات الزراعية •

— الغلات الزراعية •

— الثروة الزراعية •

— الآفات الزراعية •

— النظم والقوانين •

شغل موضوع الزراعة السودانية في القرن التاسع عشر أذهان المسئولين بمصر والسودان ، فراحوا يبحثون عن وسائل شتى للنهوض بها ، وذلك لوضع الاقتصاد السوداني على عتبات العصر الحديث ، أو على الأقل مواكبته للاقتصاد المصري آنذاك ، والذي كان قد سبقه في عدة مراحل من تطوره . وإذا كانت أذهان المفكرين الإقتصاديين المحدثين ، وخاصة أولئك المشتغلين بأمور الزراعة قد وضعوا ركائز أساسية لدراسة أى نشاط زراعى لبلد ما ، وجعلوا عوامل الانتاج الزراعى المتمثلة فى الأرض والعمل ورأس المال على قمة تلك الركائز الضرورية للنهوض بالإنتاج الزراعى ، فإن القائمين على هذا الأمر فى مصر والسودان أيضا قد توصلوا الى مثل هذه العناصر فى القرن التاسع عشر وإن اختلفت المسميات .

نفى واحدة من المكاتبات المرسلة الى السودان نقراً « بأن أساس عمار الممالك مركب على ثلاثة أشياء : الأول وجود الأرض المخصبة والأمطار ، والثانى وجود النفوس لاستعمال الزراعة بها ، والثالث التصبرات التى تلزم لنقل المحصولات وتوصيلها لمحلات البيع والشرى » (١) .

الأرض :

وفيما يتعلق بالعنصر الأول وهو الأرض فإنه يمكن القول بأن الأراضي السودانية كانت مترامية الأطراف ومتعددة ، وتقدر بملايين الأفدنة . وتشير احدى الوثائق فى عام ١٨٧١ — على سبيل المثال — الى أن الأرض الصالحة للزراعة فى مديرية « التاكة » وحدها تبلغ نحو

(١) دفتر رقم ٣٩١٠ معية سنية — صورة المكاتبه رقم ٨ بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٨٧ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة . ، انظر أيضا : دفتر رقم ٥٥٨ معية تركية — ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٥ ص ١٥ بتاريخ ٢ جمادى الآخر سنة ١٢٨٢ هـ . ارادة سنية الى جعفر باشا وكيل حكمدارية السودان . دار الوثائق القومية بالقلعة .
(*) الشرى : يقصد بها الشراء .

المليونين ونصف المليون من الأغدة (١) . وكانت هناك شكوى دائمة من كثرة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بوجه عام والتي تتركز على سواحل نهر النيل ولا تجد من يقوم بزراعتها فتركت بوراً ، نظراً لقلة الأيدي الزراعية العاملة (٢) ، وتأخر الوسائل الزراعية الحديثة كالآلات التي تختزل الجهد الأدمي والوقت مما ، بالإضافة الى عامل هام ومؤثر يتمثل في عزوف الرجل السوداني عن العمل في الزراعة والتي كان يعتبرها من أعمال العبيد ، وأخيراً يمكن أن نضيف الى ذلك خوف الفلاح السوداني من عدم الوفاء بدفع الضرائب عن الأراضي للحكومة . كل ذلك ، مع غيره من العوامل الأخرى ، قد ساهم بصورة فعالة في تراكم تلك المساحات الشاغرة من الأراضي الزراعية وتركها دون زراعة .

وفيما يتعلق بأنواع الأراضي السودانية فإنه يمكن تقسيمها إلى ما يلي :

١ - الأراضي الفراجية :

وهي تلك الأراضي التي يمكن لصاحبها أن يقوم بزراعتها مقابل دفع ضريبة للحكومة ، وإذا توفي هذا الشخص دون وارث من الذكور ، أو قصر في أداء الضريبة ، فإن الحكومة تمنحها لشخص آخر يستطيع زراعتها واستغلالها وبالتالي يمكنه أن يؤدي ضريبة (٣) .

(١) دفتر رقم ١٨٤٧ معية سنية - وثيقة رقم ١٢ بتاريخ ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٨ هـ . ص ٦٩ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر رقم ١٨٤٧ معية سنية - نفس الوثيقة السابقة .

(٣) دفتر رقم ١٨٨٩ ج ١ معية سنية عربي - صاندر اقليم ، مديرية دنقطة وبربر - وثيقة رقم ٦ ص ٣٩ بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ هـ .

انظر أيضاً : مصطفى أبو شعيب ، تاريخ الزراعة في السودان منذ عام ١٨٢١ حتى يناير ١٨٦٣ - رسالة فكتيراه غير منشورة - معهد البحوث والدراسات الأمريكية جامعة القاهرة . ص ٢٤ .

٢ - أراضي مسموح المشايخ والمصاطب :

وهي الأراضي التي تركت لمشايخ البلاد ليقوموا باستغلالها لحسابهم الخاص دون أن يدفعوا عنها أية ضرائب ، وبالإضافة إلى ذلك فقد منحتهم الحكومة نسبة معينة على السواقي التي تقع في دائرتهم بواقع « فرانستين » * عن كل مائة فرانسة نظير معاونتهم للمديرين والكشاف في أمور الادارة وجمع الضرائب .

وفي عهد محمد سعيد لم يحصل منهم ضريبة أربعة أفدنة عن كل مائة فدان ما في حوزتهم نظير جهودهم في جباية الضرائب من الأهالي (١) .
وفي مقابل الخدمات التي كان يؤديها المشايخ والمتمثلة في تقديم الطعام والمبيت لرجال الحكومة ، كان هذا المسموح بواقع ساقية واحدة عن كل خمس وعشرين ساقية بدون ضرائب (٢) . وقد أقرت هذه القاعدة في عهد محمد سعيد إبان زيارته للسودان وقيامه ببعض الإصلاحات المتنوعة والتي شملت الجانب الاقتصادي .

٣ - أراضي الأبعادية :

من المعروف أن هناك أراض واسعة في السودان وخالية من الزراعة ، ولم تكن في حوزة أحد ، فقامت الحكومة بإعطائها للأفراد من أجل إستغلالها بوسائل مختلفة . وتشجيعا لهم في إصلاحها أعفت بعضها من الضرائب لمدة ثلاثة أعوام ، فقد حدث أن منحت الحكومة بعض المهندسين من رجالها في السودان أبعاديات من الأراضي البور بواقع

(١) الفرانسة من ١٢ - ١٥ قرشا .

(٢) دفتر رقم ٧٣٤ ديوان خديوى عريس - وثيقة رقم ٤٠ بتاريخ ٢٣ جمادى الأول ١١٧٣ . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٣) دفتر رقم ١٨٨٦ - صورة المكتبة العربية رقم ٢ في غاية جمادى الأولى سنة ١٢٧٣ هـ - أمر كريم الى مدير كردفان . دار الوثائق القومية بالقلمة .

مائة فدان لكل مهندس ، يقوم باستصلاحها وزراعتها ، ووفرت لهم الآلات والأدوات والبذور (١) .

وفي عهد محمد سعيد منح الضباط غير القادرين على الخدمة العسكرية أبعاديات واسعة في السودان مكافأة لهم من جانب ، وكسبا لمساحات جديدة مستصلحة ومستزرعة من جانب آخر ، ووفرت لهم الحكومة التقاوى في السنة الأولى وأعفتهم من الضريبة لمدة ثلاثة أعوام أيضا (٢) .

٤ - أراضي الرزق :

وقد منحتها الحكومة منذ عهد محمد علي للمقتدرين والراغبين في زراعة مساحات من الأراضي « البور » على شكل « رزقة بلا مال » أي بدون ضريبة (٣) . وقد شملت هذه الأنواع من الأراضي مناطق متنوعة في السودان ، في سنار وحلفاية وكردفان (٤) ، ودنقلة (٥) ، وبربر والجاغلين ، وأقاموا فيها السواقي تمهيدا لإستغلالها (٦) . ويبدو أن

(١) محفظة رقم ١١٢ عليدين - رحلة ساكن الجنان محمد علي باشا إلى السودان دار الوثائق القومية .

(٢) دفتر رقم ٤ معية منية عربى - وثيقة رقم ١٩ بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٢٧٤ هـ من اللواء أراكيل باشا إلى المعية المنية - دار الوثائق القومية .

(٣) دفتر رقم ٣٢٤ صادر شورى المعلونة إلى حاكم السودان . ملحق الوثيقة التركية رقم ١٩٢ بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٥٤ هـ . دار الوثائق القومية .

(٤) دفتر رقم ٣٢٤ صادر شورى المعلونة - إلى حاكم السودان . وثيقة رقم ١٩٢ بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٥٤ هـ . دار الوثائق القومية .

(٥) دفتر رقم ٣٢٤ صادر شورى المعلونة - إلى حاكم السودان - ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٥٨ بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٥٤ هـ . دار الوثائق القومية .

(٦) دفتر رقم ٣٧٨ معية تركى - من الجانب المالى إلى حاكم السودان - وثيقة رقم ٢٤٢٥ بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٢٦٠ هـ .

هذا النوع من الأراضي في السودان كان يعطى أساسا للمسؤولين الكبار القادرين على خدمة هذه الأراضي . وقد بقيت هذه الأراضي مستمرة في أيدي الورثة لا تنتزع منهم طالما كانوا يقومون بزراعتها . ومن أمثلة هذه الأراضي ما أعطى لحكمदार السودان أحمد باشا أبو ودان (١٨٣٩ - ١٨٤٤) بمديرية الخرطوم ، وقد ظلت زوجته بعد مماته تشرف عليها وتستفيد بريعتها (١) . ومن أمثلة هذا النوع أيضا من الأراضي ما أعطى لخليل أغا أحد المسؤولين الكبار في إدارة السودان الذين خدموا الحكومة هناك بجهة بربر . وكانت هذه الأراضي أحيانا تعطى للأشخاص بناء على طلبهم إن كانوا في حاجة للمعيشة ، ورعاية لأطفالهم إذا ضاق الحال بهم (٢) .

٥ - أراضي الأوقاف :

وهي تلك الأراضي التي أوقفت لخدمة المساجد والمدارس ، وذلك تشجيعا لأصحابها على إقامة شعائر الصلاة ، وتعليم أبناء السودان ، حيث كان المسجد وما يلحق به من خلوة يقوم بهذه المهمة التعليمية التي تحتاج - دون شك - إلى مورد مالي ثابت يمكن أولئك الفقهاء من الالتفات إلى هذه المهام (٣) .

٦ - أراضي الحكومة :

وهي تلك الأراضي التي احتكرتها الحكومة لنفسها وقامت

(١) دفتر رقم ٤٠٨ صادر معية ، وثيقة رقم ١٤٦ بتاريخ ٩ محرم ١٢٦٢ هـ . من الجنات العالي إلى حكمدار السودان . دار الوثائق القومية بالقطعة .

(٢) دفتر رقم ٦٠٢ ، صادر ديوان الكخدا - وثيقة رقم ٦٩ بتاريخ ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٦٥ هـ . إلى حكمدار السودان . دار الوثائق القومية بالقطعة .

(٣) دفتر رقم ٣٣٤ صادر شورى المعاونة - وثيقة رقم ١٥٨ بتاريخ ٢٠ رمضان عام ١٢٥٤ هـ . إلى حكمدار السودان . دار الوثائق القومية بالقطعة .

باستصلاحها وزراعتها لحسابها الخاص ، ببعض المحاصيل كالنيلة وقصب السكر والقطن (١) . وواضح أن هذه الأراضي قد زرعت بمحاصيل ذات نوعية خاصة كانت توليها الحكومة رعاية من نوع خاص أيضا . فالنيلة كما هو معروف كانت في أيام محمد علي تخضع للاحتكار الحكومي ، وأما قصب السكر والقطن فكانا من المحاصيل الهامة والرئيسية في البلاد وكان الأخير - ونعني به محصول القطن - يشكل محصولا أساسيا في صادرات البلاد سواء في مصر أو السودان ، ومن ثم لا غدش إذا خصمت الحكومة في السودان أراض خاصة لها تخضع خضوعا مباشرا لإشرافها حتى تضمن سلامة هذه المحاصيل وعدم خضوعها للإهمال الأمر الذي يجعلها تضمن إستمرار تصديرها للسوق الخارجية .

وتجدر الإشارة إلى أن الأراضي السودانية - طبقا للطبوغرافية الطبيعية - ليست على وتيرة واحدة ، فقد وجدت هناك : أراضي الجروف ، وهي التي تقع على ضفاف النيل وتعتمد الزراعة فيها على مياه الفيضان إذا كان الشاطئ منخفضا وعلى السواقي إذا كان مرتفعا ، وأراضي الجزائر وهي الواقعة في مجرى النهر وتتم زراعتها عقب إنصراف مياه الفيضان ، وأراضي « المستر » وهي الأراضي التي تسقى بماء « المستر » وهي حفرة واسعة تحفر بعيدا عن النيل فيقترب إليها ماءه وتقام عليها السواقي . وينتشر هذا النوع من الأراضي في دنقلة وبربر . وأراضي « الكروه » ، وهي عبارة عن منخفضات أشبه ما تكون بالترع يغمرها النيل أثناء الفيضان . وأخيرا أراضي « الفيهارى » أو ما تعرف أحيانا بالأراضي المطرية ، وهي التي تروى بماء الأمطار ، وتكون بعيدة عن مجرى النيل (٢) .

(١) محفظة ١٩ بحر برا . وثيقة رقم ٤٩ بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٦٠ هـ . من الجناح العالي إلى حاكم دار السودان . أنظر أيضا : إبراهيم فوزى : السودان بين يدى غردون وتشنر - الجزء الأول ص ٦٥ .
(٢) نعيم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته - الجزء الأول - ص ١٤٢ . أنظر أيضا : نسيم مقار : أحوال السودان الاقتصادية من عام ١٨٢١ - ١٨٤٨ . ص ٦٢ .

أما ملكية الأراضي السودانية في ظل الإدارة المصرية فقد بقيت من حيث المبدأ ملكا للحكومة ، إلا أنها تركت في حوزة أصحابها ولم تتعرض لها بشيء ، بل إنها أخذت تشجع الملاك على الحصول على حجج شرعية لهذه الأراضي حتى تضاف على هذه الأراضي نوعا من الملكية للفلاحين في السودان . ولما كان الحصول على مثل هذه الحجج متعذرا أمام الكثيرين منهم فقد تركتهم الحكومة يفلحون الأرض دون أن تناقشهم في مسائل فقهية حول ملكيتهم لها ، بل صار كل ما يعنى الحكومة هو أن يظل أصحاب الأراضي يزرعونها بانتظام ولا يتركونها بورا (١) .

وكان المبدأ الذي تسير عليه الحكومة في هذا الشأن كما ورد في سجلاتها الرسمية هو « أن الأرض ملك لمن يستصلحها ويزرعها (٢) » . ومن ذلك يمكن القول صراحة أن مسألة الملكية الزراعية في السودان وإثباتها لم تكن هي الشغل الشاغل لرجال الإدارة ، بل كان الهدف الأساسي أمامها هو إستغلال هذه الأراضي زراعيًا والإستفادة منها بقدر الإمكان ، ولا بأس لديها أن يكون مزارعوها ملاكا أو لا يكونون ، فالأراضي شاسعة ومتراصة الأطراف ، وسكان السودان أو « العمال الزراعيون » على وجه الخصوص قليلون أمام هذه المساحات ، ولذلك فإننا نود أن نشير إلى حقيقة هامة وهي أن البلاد السودانية في تلك الفترة لم تشهد نموا أو بداية نمو لكبار الملاك الزراعيين فلم يكن الرجل السوداني يحرص كثيرا - بعكس الفلاح المصري - على تكوين أو إنشاء مثل هذه الملكيات .

وربما يرجع عزوفه عن ذلك إلى كثرة الأراضي الزراعية في السودان ،

(١) محمد فؤاد شكرى : الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ . ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٢) دفاتر محافظة سوهاج (مرسى) مصادر دفتر رقم ٢٥٨١ (قديم) ص ٢٨/٥/٢/٤ ، مكتبة رقم ٦٩ مهورية تركر عام ١٢٨٦ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

وأنه مهما حاول هذا الفلاح أن يحوز منها الكثير ، فإنها لا تضل عليه مكانة إجتماعية خاصة ، أو حتى ترقى بها إلى مكانة سياسية عليا .

وقد كانت مسألة تملك الأراضي الزراعية في السودان ومنح الحجج يخضعان لعملية اختيار دقيق للمزارع ، فإذا أظهر جده واجتهاده في فلاحه الأرض استحق أن يملكها ، أما إذا تبدى منه القصور نزعت منه وأعطيت لغيره ممن يستطيع العناية بها (١) . ونادرا ما كانت الحكومة تتدخل في بحث الملكية إلا في تلك الأمور التي شرحناها ، أو في حالة وفاة صاحب الأرض الذي لا يترك وريثا فهنا تتدخل وتسلمها لآخرين (٢) .

وأما في جنوب السودان فقد كانت الأرض ملكا للدولة ، ولم يكن معترفا بالملكية الفردية ، وربما يعود ذلك لوفرة الأراضي التي كانت القبيلة أو الجماعة تملكها على المشاع ، فالملكية هنا هي ملكية القبيلة ككل لا الفرد بعينه ، فلم تتم بعد تلك الفرقة الفردية بينهم في هذه الناحية . ويفسر أحد الدارسين عدم شيوع الملكية الفردية في تلك الجهات بأن أغلب سكان الجنوب كانوا من الوثنيين ولم يأخذوا بما حوته الشريعة الإسلامية من الاعتراف بالملكية الفردية (٣) . وربما يكون هذا التفسير غير مجانب للصواب ، فليست الملكية الفردية قاصرة على الشريعة الإسلامية ، بل إننا نلاحظ شيوع هذه الملكية في بلدان أخرى لا تدعى بالاسلام ومنها أيضا شعوب وثنية . ولكننا نميل الى ترجيح التفسير الأول الخاص بالملكية الجماعية على مستوى القبيلة التي تقوم بتلبية كل

(١) دفتر رقم ١٨٦٠ حية عرين - صورة المكتبة الصادرة من الجمعية السنوية الى المجلس الخصوصي بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ هـ . نبرة ٣١ ص ٤٩ .

دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٢) دفتر رقم ٢٨٢ وارد المجلس الخصوصي - صورة المكتبة الولودة من مديرية عموم السودان الى المجلس الخصوصي بتاريخ ٩ ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ هـ نبرة ٢ ص ١٣٦ . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٣) محمد عمر بشير : جنوب السودان . دراسة لأسباب النزاع ص ٢٠ .

حاجة الفرد من خلال نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا ،
الأمر الذي لم يعد فيه مجال للفرد أن ينزع نزوعا فرديا .

وقد حدث تطور في الضريبة الزراعية التي كانت تحصل على الأرض في السودان فهي تارة في أول الأمر لم تحصل على الرعوس من الأهالي ، ثم هي تارة أخرى تربط مباشرة على الأرض ، ثم يعلن سعيد باشا نزوحا إرثاؤها بعدد الأفدنة التي في حوزة الشخص ، إلا أن هذا النظام الأخير الذي وضعه سعيد المعنى على يد الحكمدار موسى حمدي الذي أمر بتحصيلها من الأفراد الذين في حوزتهم الأراضي . ولا نريد أن نستطرد في مسألة الضرائب في السودان فليسوف نعود الى ذلك في موضع آخر فيما بعد . وثمة نقطة أخرى تتعلق بموضوع الأرض ، وهي أن محمد علي عندما ضم السودان لم يقم بعمل مسح لأراضيه وإعادة توزيعها من جديد على الفلاحين ، كما حدث في مصر عام ١٨١٣ ، وربما يفسر ذلك العزوف عن القيام بهذه المهمة إلى إتساع الأراضي السودانية وتفرقها في جهاته ، الأمر الذي كان متعسرا معه القيام بعملية حصر دقيقة لها ، وزاد من صعوبة ذلك أن الأراضي السودانية كانت متنوعة — كما ذكرنا — من أراضي جروف الى جزائر ومطرية وغيرها ، بعكس أراضي مصر التي كانت من نوع واحد .

وأكثر أراضي السودان لا تقاس بالفدان ، كما في مصر ، وإن وردت إحصائيات متفرقة بالفدان ، ولكنها تقاس بالسواقي و « الجدعات » .
والساقية عبارة عن ثمانية أفدنة في الجزائر وعشرة في البر الثابت (١) .
وأما الجدعة فهي ثلاثة حبال ونصف (٢) .

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٤٥ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٥٣ ، والجبل عبارة عن ثلاثة أذرع وقبضة وعمامة والقبضة والعمامة مقاييس قديمة في السودان .

المعمل :

وقد اتبعت مصر أساليب شتى للاهتمام بأمور الزراعة في السودان ، وبدأت في أول الأمر ومنذ عهد محمد علي تهتم بعنصر همام من عوامل الانتاج الزراعى ونعنى به عمال الزراعة السودانيين أو بمعنى آخر وأكثر اتساعا المزارع السودانية ، فقد كان هذا العنصر البشرى لا يعلم من أمور الزراعة إلا قليلا ، وحتى هذا القليل كان متخلفا وبالبا لا يتواءم والنهضة التى شهدتها مصر في مجال الزراعة ، ولما كان هذا العنصر البشرى ضروريا ولازما في بلد كالسودان يتمتع بأراضى واسعة تحتاج الى الخبرة الفنية من أهله في هذا المجال ، فقد أرسل محمد علي هوجبا منهم الى مصر من أجل هذا الغرض « ليتعلموا أصول الزراعة والفلاحة » (١) ويعودوا الى أوطانهم لنقل هذه العلوم وتطبيقها في مجال الزراعة السودانية .

وقد تطلب الهمام هؤلاء المبعوثين بأمور الزراعة البقاء في مصر بسنوات أكثر عما حدد لهم إذ ثبت أنهم كانوا في حاجة إلى مزيد من التعلم (٢) . ويبدو أن النية كانت صادقة تماما في إحداث نهضة زراعية سودانية تعتمد في أساسها على أبنائها ، وكانت المتابعة لهم جادة فلم تكن المسألة مجرد سفر أو نزعة خارج البلاد وحسب ولكنها كانت تعنى أكثر من ذلك ... تعنى إلماا حقيقيا وفعليا لأحدث الأساليب الزراعية في مصر . ولما أدرك السودانيون أن محمد علي قد وطد العزم ، قولا وفعلًا ، على أن السودان لابد وأن يكون بلدا زراعيًا من الدرجة الأولى ، وأنه قد بدأ يلقي بثقله لإحداث نقله زراعية في السودان بأدر بعض المشايخ في السودان من تلقاء أنفسهم في تقديم عرائض يرجون فيها

(١) دفتر رقم ٣٢١ صادر شورى المعاونة . وثيقة رقم ٦٥٨ بتاريخ ٩ صفر سنة ١٢٥٩ هـ . كتيب الى ديوان المدارس . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر رقم ٣٢١ ، صادر شورى المعاونة ، نفس الوثيقة السابقة .

السماح لأبنائهم بالسفر الى مصر لتلقيهم فن الزراعة (١) . وهنا أيضا لابد وأن نشير إلى الالتقاء وجهتي النظر حول هذا الموضوع ، فلم تكن النية موجودة لدى الباشا فقط ، ولكنها أيضا موجودة في الشعب السوداني ، فالجميع لديهم الرغبة في بدأ نهضة زراعية على أسس علمية لإحداث نقلة زراعية في السودان .

ولم تقف الجهود عند هذا الحد بل كانت الحكومة في السودان تقدم للمزارعين البذور بأسعار رخيصة وفي متناول أيديهم ، ولم تتقاض أثمانها منهم إلا عقب جمع المحصول بشرط أن يقدم المزارع ضمانا بالسداد مختوما بخاتم أحد المشايخ السودانيين المتصلين بهؤلاء المزارعين وأيضا بالحكومة (٢) . وهذه التسهيلات في تقديرنا أقرب إلى ما تقوم به الجمعيات الزراعية وبنوك الفلاحين في مصر في الأيام الحالية .

وحرصا على نشر الوعي الزراعي بين المزارعين السودانيين اشترطت الحكومة على المهندسين الذين استقدمتهم من مصر للبحث عن المعادن في السودان - ثم منحهم أبعاديات في المناطق الخالية أو البائرة « كي يقوموا بصلاحيها - أن يلحق بكل واحد منهم عدد معين من الأهالي توظفه لتعليمهم الزراعة الفنية على أسس سليمة ، من ناحية أساليب الزراعة وطرق العناية بها وغيرها من الجوانب الأخرى (٣) . وبلغ حرص الحكومة مداه ، أنها كانت تشترط في تعيين بعض مديري ومأموري المديرية

(١) دفتر رقم ٢١٧ ، صادر شوري المعاونة . وثيقة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ٩ جمادى الأولى سنة ١٢٥٨ هـ ، إرادة الى مدير ديوان المدارس . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٢) دفاتر محافظة سواكن - دفتر رقم ص / ٢٧/٥/٤٠ . مكتبة رقم ٤٨ بتاريخ ١٣ ج (جماد ثان) سنة ١٢٨٦ هـ ص ٤٠ - رسالة الى الشيخ عمر أحد تجار سواكن . انظر أيضا صورة المكتبة الصادرة من المعية السنية الى مدير عموم شرقي السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر نمرة ٢٤ بتاريخ ٧ رجب ١٢٩١ . دفتر رقم ١٨٧١ . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٣) محفظة ١٢٣ عابدين (دوسيه بدون تاريخ) رحلة ساكن الجنان . دار الوثائق القومية بالقلمة .

السودانية أن يكونوا خبراء في الزراعة مثل « على دمنه » الذي اختير مأمورا على دنقلة نظرا لخبرته السابقة بأمور الزراعة (١) .

ومن بين تلك الوسائل التي اتبعت للنهوض بالزراعة في السودان على عهد الخديو إسماعيل ، ما كانت تقوم به الحكومة من إعفاء بعض السواقي والمزروعات وخاصة الحدائق ، من الأموال المقررة عليها ترغيبا للأهالي في مزيد من الزراعة ، وعملا على استقرارهم في الأرض بعد أن هجرها الكثيرون ، وفروا إلى أطراف السودان من جراء الضرائب (٢) .

ولم يكتف المسئولون بمصر بهذه الوسائل للنهوض بالزراعة السودانية ، ويقتنعوا بتلك التقارير التي تصلهم من السودان عن سير الأمور الزراعية بها ، ولكنهم كانوا يبعثون بلجان تفتيش خاصة من مصر « لاستكشاف الأراضي ، وفحص السواقي والحشائش » (٣) . وتقديم تقرير عن كل ذلك ، وهي أشبه بلجان المتابعة أو المراقبة ، وعلى ضوء نتائج هذه اللجان كانت تحدث تطورات ملموسة في نواحي الزراعة وغيرها من جوانب الاقتصاد السوداني ، بل كان ينجم عنها أحيانا تغييرات وعطليات نقل لكبار رجال الإدارة في السودان إذا ما تبدى أي إهمال من جانبهم .

المرئى :

وقد أولى المسئولون في السودان اهتماما كبيرا لمسألة مياه المرئى ،

-
- (١) دفتر رقم ٦١ صادر المعية - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٢ بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٥٠ هـ . إلى حاكم السودان : دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) دفتر رقم ٥٢٩ معية سنبة - مكتبة رقم ٤ بتاريخ ٦ رجب سنة ١٢٨١ هـ من الجانب المالي إلى حاكم السودان . انظر أيضا : على إبراهيم عبده : مصر وأفريقية في العصر الحديث . ص ٢٦ .
(٣) دفتر رقم ٢ أوامر عربية - أمير كريم رقم ٧ صادر إلى حاكم السودان بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٢٩١ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

فقد كان الرى الحوضى ، من قبل ، هو النظام المتبع في السودان ، وعلى وجه الخصوص في جهات النوبة الشمالية حيث تقل الأمطار حتى تكاد تنعدم . وعندما يرتفع منسوب مياه النيل في الفيضان تفيض المياه على الحياض المختلفة والمتاخمة للنهر فتظل هذه البقاع مغمورة بمياه الفيضان حتى يبدأ منسوب النهر في الانخفاض التدريجي والانحسار . وبعد أن تنحسر المياه عن الحياض يبدأ الأهالي بزراعة أراضيها (١) . كذلك فقد قاسى السودانيون أيضا من جراء انحباس الأمطار الأمر الذى أدى لحدوث شح في الحبوب وظهور مجاعات نظرا لاعتماد السودانيين في معيشتهم على الحبوب وخاصة الذرة منها (٢) . لذلك كله كان لابد للإدارة المصرية في السودان أن تبحث هذه المسألة وتجهد لها حولا مناسبة ، ففى محاولة لادخال الرى الدائم في السودان قام المسئولون بتوجيه عنايتهم إلى حفر الترع والقنوات في كثير من جهات البلاد ، ففى جهة دنقلة على سبيل المثال جرى حفر ترعة ، وأرسلت لذلك آلاف الفئوس للقيام بعملية الحفر (٣) . وفى عام ١٨٤٣ صدرت الأوامر بحفر مجرى مائى في طريق عتمور الكائن بين (أبو حمد) وكركسو ، وأسندت هذه المهمة إلى أحد المهندسين وبعض تلامذة « المهندسخانة » حيث تم توفير جميع الأدوات والتسهيلات اللازمة لاتمامها (٤) .

-
- (١) مصطفى أبو شعيشع : المرجع السابق . ص ٩ .
 (٢) محفظة ١٩ بحر برا تركى - وثيقة رقم ٤٩ بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٦٠ هـ من المير ميران أحمد منكللى إلى الجنب العالى . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
 (٣) الوثائق المصرية : المند رقم ٢٣٢ بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٤٦ هـ . ص ٢ ، وانظر أيضا دفتر رقم ٧٧٤ ديوان خديوى - ترجمة المكتبة التركية رقم ٦٨ بتاريخ ٧ رجب سنة ١٢٤٦ هـ . من الجنب العالى إلى مخير بربر . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
 (٤) رئاسة مجلس الوزراء : مجموعة وثائق عن تاريخ السودان . ص ١٢ ، أنظر أيضا سجل تركى رقم ٢٠٨٨ وارد ديوان المدارس من غرة المحرم ١٢٥٩ هـ إلى ١١ جمادى الآخرة ١٢٥٩ هـ - ترجمة الخطب التركي رقم ٩٣٥ بتاريخ ٦ جمادى الآخرة ١٢٥٩ هـ . من الشورى إلى ديوان المدارس . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

كذلك فقد تم إقامة السدود على مجارى بعض الأنهار لحجز مياه الفيضان واستغلالها في الزراعة كما حدث بالنسبة للبحر الذي أقيم على نهر الجاش في اقليم التاكة على عهد الحكمدار أحمد باشا أبو ودان والذي تم فتحه على بحيه عام ١٨٤٠ ، وبذا أمكن الاستفادة من زراعة مساحات كبيرة من أراضي هذا الاقليم عن طريق التحكم في هذه المياه التي كانت تضيق سدى من قبل (١) .

وفي سواكن قام المسئولون بإيجاد الحل الملائم لمشكلة المياه سواء للزراعة أو للشرب ، فقد وجدت آلاف الأفدنة الصالحة للزراعة في حالة إهمال بسبب شح المياه قرأوا ضرورة الاستفادة من مياه السيول التي تسقط في المنطقة والتي كانت أيضا تضيق دونما أية فائدة ، ولذلك فانهم توصلوا الى أسلوب أمثل، حيث كانت السيول تتجمع في خور يسمى بـ « التمانيب » (٢) ، وبدأوا يتحكمون فيها تماما ويسيدون توزيعها من هذا الخور الى ترع بلغ طولها ستة آلاف متر . وقد بدأ هذا المشروع في عام ١٨٦٩ وتم انجازه على وجه السرعة وبدأ يغطي خوالي مائتين وخمسين ألف متر مياه صيفا وشيئا ، وبذلك أمكن استقرار زراعة المحاصيل طوال العام بعد أن كانت موسمية وتقتصر على أنواع محدودة من المحاصيل الزراعية . وقد شارك في إنجاز هذا المشروع الجيوى مهتاز باشا (٣) .

وفي عام ١٨٧٢ وأثناء مرور محافظ مصوع على جهة « زلا » * التابعة للمحافظة لاحظ جملة أراضي متسعة صالحة للزراعة ، وبها خور لمجرى السيل من جهة الحبشة فاقترح القيام بسده لحفظ المياه والاستفادة

(١) مصطفى أبو شعيشع : المرجع السابق . ص ١٤ .
 (٢) دفاتر محافظة سواكن - دفتر ص ٤ / ٢ / ٢٨/٥ ج ٢ - مكتبة رقم ٢ بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٢٨٦ هـ . دار الوثائق القومية بالقلمة .
 (*) زلا : ميناء صغير جنوب مصوع .
 (٣) دفاتر محافظة سواكن - الوثيقة السابقة .
 (م ٤ - التطور الاقتصادي الاجتماعى)

برى الأرض المجاورة له ، وبالفعل تم البدء في هذا المشروع وتنفيذه (١) .
وفي بعض جهات كردفان حيث تشح المياه ويبقى الاعتماد فقط على مياه
الآبار ، كان لابد من مواجهة هذه المسألة فقامت الحكومة باستكشافات
مكثفة بحثا عن أماكن مناسبة لحفر آبار للمياه ، وتوجت هذه الجهود
باستكشاف العديد منها في (وادي أبو قري) و (وادي الرزان)
و (وادي جوز للحما) (٢) .

ومن قبل إمتح الرحالة جون بتريك ، الذي زار كردفان عام
١٨٤٧ ، مثابرة المصريين في إيجاد المياه لزراعة الحدايق والبساتين وذلك
بحفر العديد من الآبار على الرغم من عمق مياهها الجوفية (٣) .

وفي عهد محمد سعيد استمرت هذه المحاولات التي جرت لاجباد
مصادر جديدة للمياه ، ففى أحد أوامره لمدير الخرطوم طلب مدة
للقيام بحفر آبار للمياه في الطريق الموصلة بين وادي حلفا والخرطوم (٤) ،
حيث كانت هذه المنطقة تكاد تكون خالية من الآبار على الرغم من أهميتها
كطريق بين السودان ومصر ، وكان يرمى من وراء حفر هذه الآبار
الاستفادة منها سواء في الزراعة أو لسقى المسافرين المارين بهذه
الجهات .

وتابع الخديوى اسماعيل طريق أسلافه البحث عن المياه في
السودان بشكل جدى ومنظم ورصد لهذا الأمر البعثات الكشفية ، ففى

(١) جورج جندى و جاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية
من سجل رقم ١٨٤٨ - معية عربى .

(٢) جريدة أركان حرب الجيش المصرى - عدد رقم ٧ بتاريخ غرة
ربيع الأول سنة ١٢٩٥ هـ السنة الثالثة - ١١٩٧ دوريات دار الكتب
المصرية .

(٣) Petherick, J.: Egypt, the Soudan and Central Africa.

pp. 330 - 307.

(٤) دفتر رقم ١٨٩٢ صادر الأوامر - صورة الأمر الكريم رقم ٦ ص
٤٨ - إلى مدير سزار والخرطوم في ١٧ حياذى الثانية سنة ١٢٧٦ هـ .
دار الوثائق القومية بالقاهرة .

أواخر عام ١٨٧٤ كلف الخديوى اسماعيل « ستون باشا » رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى بإعداد بعثتين كاشفتين تتجه إحداهما إلى كردفان والأخرى إلى « أرغور » إنستوك فى الأولى ضباط مصريون أمثال أحمد حمدي وفى الثانية أيضا أمثال محمود صبرى وغيرهما . ولقد أسفرت الاستكشافات التى أجرتها هاتان البعثتان ، وخاصة الأولى منهما والتى تولى قيادتها الفطية أحمد حمدي ، على طول المسافة الواقعة بين الدبة والأبيض ، عن أن الآبار المائية الموجودة ب تلك المناطق تتميز بعذوبتها ووفرةها ، وأن أعلاها تتراوح فيما بين أربعة أمتار وخمسة وعشرين مترا الأمر الذى يشير إلى مدى الجهد المضنى الذى أنفقته الحكومة فى هذا السبيل . وبالإضافة إلى ذلك فقد تمكن رجال البعثة المصرية من استكشاف مجموعة أخرى من الآبار كانت تقع فى عدد من الوديان المختلفة مثل وادى « أبو سدير » و « أبو أنحرأب » وغيرهما . وقد لاحظوا كثرة الآبار فى وادى « غيلاي » إذ كان يوجد به نحو ثلاثة وعشرين بئرا موزعة على إتساع مساحة الوادى التى تبلغ ميلين تقريبا ، وكانت أعماق هذه الآبار لا تزيد عن أربعة أمتار ومياها قليلة ، ماعدا الآبار الموجودة بوسط الوادى التى تتميز بغزارة مياها . كما أن جميع هذه الآبار تتميز بعذوبة مياها (١) .

كذلك فقد حرص أفراد البعثة المصرية على استكشاف عدد كبير من الأخوار المائية الموجودة ب تلك المناطق والتى أصبحت إحدى المصادر الهامة لجلب المياه ومن أهمها أخوار الطريفة « وأبو سدير » و « البريجة » و « أبو هشيم » و « وأبو شاهين » و « الحسناوى » و « المزروب » و « وأبو عروق » وغيرها ، وقد كانت مياه هذه الأخوار تتكون من جراء

(١) جريدة أركان حرب الجيش المصرى : السنة الثالثة - الجزء الأول من المجلد الثانى - العدد ٧ بتاريخ غرة ربيع أول سنة ١٢٩٥ هـ (٥ مارس سنة ١٨٧٨ م) . تقرير يتعلق بأعمال الاستكشافات التى أجراها من الدبة إلى بندر الأبيض مركز محيرة كردفان صاغول أغاسى أركان حرب تحت رئاسة « كولستون » . ص ٤٩٧ ، ص ٤٩٨ . انظر أيضا : عبد العظيم خلاف : جهود مصر الكشفية فى أفريقيا فى عهد الخديو اسماعيل ١٧٣ ، وما بعدها .

سقوط الأمطار ، كما لوحظ أن بعضها كان ينبع من الجبال القريبة منها كجبال « الطريفة » و « الصنقور » و « الجلود » و « الأبرق » وغيرها . وكان الجرى المائى لهذه الأخوار يقراوح ما بين ثمانية أمتار وعشرين مترا : وأعماقها لا تزيد عن ثلاثة أمتار ، وقد تأكد أفراد البعثة من أن كثيرا من هذه الأخوار كانت تصب مياهها في الصحراء المجاورة ، بينما تصب بعضها كأخوار وادى « الزراق » و « المزروب » و « أبو عروق » في « بحيرة الصافي » وقد أجرى أفراد البعثة بعض انكسوف عن هذه البحيرة فلاحظوا أن مياهها لا تتكون من مياه الأخوار فحسب ، بل أيضا من جراء إنحدار مياه الأمطار إليها حيث كانت أرضها منخفضة ، وعلى هذا فقد كانت المياه بهذه البحيرة غزيرة جدا الأمر الذى أهلها لأن تكون موردا مائيا هاما سواء للزراعة أو لسقى حوالى عشرة آلاف دابة تنفق إليها يوميا حيث كانت تلك المناطق متميزة بقربها الماشية وتعتمد عليها اعتمادا رئيسيا .

كذلك فقد أشار أفراد البعثة الى وجود بحيرة أخرى تبعد عن بحيرة الصافي بمسافة خمسة وسبعين ميلا تقريبا بالقرب من بلدة « كجدر » أطلق عليها الأهالى اسم « مصارين » وتقل في حجمها عن سابقتها كما أن عمقها لم يكن ليزيد عن مترين ، ومياهها كانت تتكون أيضا من مياه الأمطار التى تتجمع في الوديان القريبة منها وتتجدر إلى البحيرة . وتوجد حول هذه البحيرة ثمانية آبار كان يفيد منها الأهالى في الحصول على المياه عقب انتهاء موسم سقوط الأمطار وجفاف البحيرة . كذلك فقد توصل أفراد البعثة إلى إكتشاف مناطق جديدة تصلح لحفر الآبار مثل منطقة وادى « أبو قمرى » الواقعة بين « برق عجيل » و « البريجة » ومنطقة « وادى الزراق » الممتدة بين « النوايجى » و « الصافي » ومنطقة وادى جوز الحرما الواقعة بين الصافي و « كجمر » (١) .

(١) جريدة أركان حرب الجيش المصرى : العدد السابق ص ٢٩٨

وفي تقرير الضابط الأمريكي « بروت » ، الذى وصل الى الخرطوم في أوائل مايو ١٨٧٥ وبدأ مهمته الكشفية على رأس بعثة مصرية بدأت رحلتها من أم درمان في ٢٠ مايو ١٨٧٥ متخذة حذاء النهر طريقا ثم اتجهت نحو الأبيض ، نلاحظ وصفا دقيقا أيضا للآبار المائية التى مربها في طريقه مثل آبار « أبو جراد » و « الحليبة » و « الدناج » وغيرها موضحا لاحظ أن المياه الموجودة بها كانت على أعماق بعيدة ، تتراوح بين ثلاثين وخمسين مترا ، بالإضافة الى قلة هذه المياه المستخرجة وإن كانت عذبة ، ولذلك فإنه أوصى في تقريره بضرورة العمل على حفر آبار أخرى جديدة في أماكن متفرقة حتى تنتشر مصادر المياه في تلك الجهات (١) .

وفي أواخر عام ١٨٧٥ قام الضابط المصرى محمود منبرى على رأس بعثة كشفية إلى المنطقة الشمالية الغربية لدارفور ، وتحرك بالفعل من الفاشر في ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ واستمرت بعثته حتى ٣٠ يناير ١٨٧٦ قدم على أثرها تقريرا الى جوردى ، ومن بين ما جاء فيه أن بعض القرى في تلك الجهات التى زارها لم تكن تجد صعوبة في الحصول على المياه إذ كانت تجاورها وديان مخلفة تنتشر بها عدة آبار مائية مثل آبار « وادى المجدوب » وآبار « وادى كتم » وغيرها في كويبة والدور و « أبو سكات » و « أبو عرديب » وغيرها أيضا ، وقد لاحظ كثرة الآبار في وادى كويبة غربى الفاشر حيث كان يتميز عن بقية الوديان الأخرى باتساعه ، ويتجه مجرى هذا الوادى من الشمال الى الجنوب حيث ينبع من جبال « سى » الواقعة على بعد خمسة عشر

(١) جريدة أركان حرب الجيش المصرى : السنة الثالثة - الجزء الاول من المجلد الاول - العدد ١ بتاريخ ٢٧ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ (١٥ سبتمبر ١٨٧٦ م) تقرير وارد لديوان الجهادية من طرف المسيو « بروت » بكباشى أركان حرب ، ويتضمن نتيجة الأعمال الكشفية التى أجراها فيها بين الخرطوم والأبيض بولاية كردفان . وضرورته بتغريب عمر أغندى رشدى بكباشى أركان حرب من ١٢ .

ميلا شمال شرقى بلدة « ككبكية » ويتوقف جريانه عند بلدة « دار الزريقات » جنوبا حيث يكون بركا ومستنقعات وذلك عندما تكون الأمطار قليلة ، أما اذا كانت الأمطار غزيرة فانه يستمر في جريانه نحو الجنوب ، حيث يصب في بحر « الزريقات » الواقع جنوب دارفور والذي يسير مجراه من الغرب الى الشرق ليصب في بحر الغزال (١) .

وفي مجال البحث عن وسائل أخرى لجلب المياه بصورة منتظمة وسريعة يقترح المسؤولون بمصر إستخدام « طلمبات هوائية » كذلك التى تستخدم في أوروبا لرفع المياه الى الترع ، والعمل على تدريب المزارعين السودانين على استخدامها (٢) ولا شك في أن ادخال هذا النوع من الآلات سوف يزيد من حجم المياه المستخدمة في الزراعة بصورة ملموسة عما كان يتم رفعه بواسطة السواقي المستخدمة منذ القدم * .
وفي عهد الحكمدار اسماعيل أيوب (١٨٧٣ - ١٨٧٧) تم استخدام الآلات البخارية في أعمال الري (٣) .

ولم تكن الإدارة في السودان لتقبل أى نوع من التقاعس في مسألة مياه الزراعة ووصل الأمر بها - في بعض الأحيان - الى وقفه ، صرف مرتبات بعض المسؤولين عن هذا التقاعس (٤) ، فقد كانت لا تقبل ترك

(١) جريدة أركان حرب الجيش المصرى : السنة الثالثة - الجزء الأول من المجلد الأول - العدد ١ في ٢٧ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ (١٥ سبتمبر ١٨٧٦ م) تقرير يتعلق بالخريطة الاستكشافية للجهات الشمالية الغربية من دارفور الخديوية مقدم من محمود انندى صبرى يوزباشى أركان حرب الى ميرالاي أركان حرب رئيس مأمورية استكشاف دارفور . ص ٤٩ .
(٢) محافظ أبحاث السودان - محفظة رقم ١٨ دفتر رقم ٤ .
(*) أدخلت الساقية التى كان يجرها نور الى السودان منذ أربعة

قرون .

Smith Hempton : The New African : p. 25.

(أنظر :)

(٣) محمد صبرى : الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر .

ص ١٩ .

(٤) دفاتر محافظة سواكن : دفتر ص ٢٨/٥/٢/٤ ، ورقم قديم (٣٥٨١) مكتبة رقم ٦١٤٥ بتاريخ ٢ رجب ١٢٨٦ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

« قيراط واحد بدون زراعة » (١) . وفي سبتمبر عام ١٨٧٥ اقترح أن يتم انشاء مقياس للنيل في جهة بربر بعد مصب نهر عطبرة مشابها للمقياس الموجود بمنيل الزوضة بمصر . ولا شك أن مثل هذا العمل يعد قمة مشروعات الري في السودان ، إذ عن طريقه يمكن معرفة زيادة وعجز المياه (٢) .

الفصول الزراعية:

هناك ثلاثة فصول زراعية في السودان وتحسب بالأشهر القبطية وهي : الدميرة وهو فصل الفيضان ويبدأ من أواسط يؤونه ويستمر لمدة ثلاثة أشهر وتزرع فيه أرض السواقي ، والشقوى وهو فصل نزول النيل ويبدأ من أواسط شهر توت ويستمر لمدة ستة أشهر وهو أهم الفصول الزراعية ، وفيه تزرع أرض السواقي بعد حصاد زراعة الدميرة وتزرع أيضا الجروف والجزائر التي يغمرها النيل وأرض « الكروه » وأرض « الأمتار » . وآخر هذه الفصول الفصل الصيفي وهو فصل التحريق ومدته ثلاثة أشهر من أواسط برمهات إلى أواسط يؤونه وتزرع فيه أرض السواقي والجروف وتحصد مزروعات هذا الفصل قبل أوانها وغالبا ما تكون علفا للمواشي وذلك حتى يتم إعداد الأرض لزراعة الدميرة (٣) .

أما الأراضي المطرية فليس لها سوى فصل واحد هو فصل الأمطار ، ويمتد سقوط الأمطار في كثير من جهات السودان وحتى شمالي بربر . أما مديرية دنقلة فكانت الزراعة فيها بواسطة السواقي

(١) دفتر رقم ٣٤٧ ، صادر تحريرات مديرية بربر والجاغلين — مكتبة رقم ٥ بتاريخ ٢ رجب سنة ١٢٦٥ هـ . إلى حاكم المنية . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) محفظة رقم ١١ جهادية تركي — مكتبة من الجنب العالي الى دولة ناظر الجهادية بتاريخ ٧ شعبان ١٢٩٢ هـ . انظر أيضا : أمين سلسي : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا — المجلد الثالث — الجزء الثالث . ص ١٢٦٣ . (٣) نعموم شقير : المرجع السابق . ص ٤٣ .

المقامة على النيل • ويستخدم السودانيون بالإضافة الى الساقية التابوت الذى يشبه الساقية إلا أن له تجاوير فى جسم الاسطوانة بديلا عن الأوانى الفخارية فى الساقية •

ومن أهم الآلات الزراعية المستخدمة فى السودان المحراث والزحمة وتسمى « واسوق » ويستخدمها فردان أو فرد واحد وهى عبارة عن لوح خشبى مستو يسحب من الأمام بحبل مزدوج متين - بسطح اللوح الخشبى لتسوية الأرض وعمل الجسور ، والقصاية وتستخدم لتسوية سطح التربة ، وعما الزراعة ، وهى عصا خشبية تنتهى بطرف مقوس ومفلطح وحباد وتدفع هذه العصا لأحداث حفرة توضع فيها البذور ، وبالإضافة الى تلك الأدوات هناك الفأس والمنجل وسكينه الحصاد والنورج والمذراة •

الفلات الزراعية :

القطن :

إذا حاولنا أن نتكلم عن أهم المحاصيل الزراعية فى السودان ، فلا شك أن القطن يأتى فى مقدمتها من حيث الأهمية البالغة التى أولاهها له المسئولون فى السودان • وقد عرف السودانيون القطن منذ زمن بعيد وصنعوا منه أقمشة عرفت باسم « الدمور » وكانت هذه الأقمشة تقوم مقام العملات النقدية فى الأسواق ، إلا أن ذلك القطن كان من أردأ الأصناف (١) •

وجتى فى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر كان القطن الذى يزرع

(١) English, G. B. : Narrative of the Expedition to Dongola and Sennar. pp. 18-21.

انظر أيضا :

Numerous Authors : Agriculture in the Sudan. p.

بها من نوع رديء أيضا ولا يصلح الا « للتجيد » . وفي سنة ١٨٢١ حدث في مصر تحول كبير في زراعة القطن ، ذلك أن المسيو جوميل Jumel الذي جىء به من فرنسا لتنظيم مصانع النسيج لاحظ نوعا جيدا من القطن في حديقة محبوبك فأعجب برتبته ، ونصح محمد علي بتعميم زراعته في الأراضي الزراعية بدولا من قصره على الحدائق (١) .

ولقد لفت نظر محمد علي إرتداء أحد رجاله وهو المعلم حنا الطويل لثوب جديد مصنوع من قمائن قطن « مكاده » بالحشة ، فبعث إلى حاكم سنار طالبا بإرسال كمية من تقاوى هذا القطن لتجربة زراعته في مصر (٢) . وطلب محمد علي إجراء التجارب في المزارع الحكومية بمصر ، وأسفرت النتائج عن وجود نوعين من القطن المكادي : أحدهما ذو لوزة سوداء ولم يعط محصولا جيدا ، والنوع الآخر ذو لوزة خضراء ويعطى محصولا جيدا ، فأمر الباشا بالتوسع في زراعة الصنف الأخير (٣) . وبمرور الوقت سادت بذرة هذا النوع من القطن (٤) .

وقد أبدى محمد علي إعجابه ، في عام ١٨٣٨ / ١٨٣٩ - حين زار السودان - بالنتائج التي توصل إليها محبوبك في زراعة القطن بالروصيرص ، فطلب إرسال كميات من بذرته لزراعتها في مصر بعد أن تغيرت بذرة

(١) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ص ٥٨٥ .
(٢) دفتر صادر معية تركي - ترجمة المكتبة التركية رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٤٠ هـ من الجنب العالي إلى البك الكخدا . انظر أيضا دفتر ٢٠ معية تركي - ترجمة المكتبة التركية رقم ٢٤ بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٢٤٠ هـ من الجنب العالي إلى محبوبك حاكم سنار . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) دفتر رقم ١٦٩ - ترجمة المكتبة التركية رقم ٩٠١ بتاريخ ٣ ذي الحجة سنة ١٢٥٥ هـ من مجلس شورى المعاونة . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٤) دفتر رقم ٢٠٠ عابدين - ترجمة الامر العالي - رقم ٢٤ بتاريخ ٢٥ رمضان سنة ١٢٥٨ هـ من الجنب العالي إلى حكام السودان . دار الوثائق القومية .

القطن المصرى وهبطت بالتالى أسعاره فى أوروبا (١) . واستمر السودان يبعث ببذور القطن ذات النوع الجيد الى مصر لاستخدامها فى الزراعة (٢) ، وأحيانا كانت ترسل بعض الشجيرات المزروعة بعد عمل كل الوسائل والإحتياطات اللازمة لوصولها سليمة إلى مصر (٣) وهذا لا يعنى أن مصر ظلت تستورد هذه البذور والشجيرات على مر الأيام ، ولكن ذلك كان من قبيل التجارب ، بل إن مصر هى التى كانت - فى أحيان كثيرة - ترسل ببذور القطن إلى السودان عندما يحدث شح فيها حيث يتم توزيعها على الفلاحين هناك (٤) .

وكانت الحكومة تقوم بتشجيع الفلاح السودانى على زراعة القطن وذلك بتزويده بالبذور وتعليمه طريقة زراعته . ولم تقتصر زراعة القطن على فئات معينة كالزارعين فقط ، بل طلبت الحكومة أن يقوم الآخرون أيضا بزراعته ، وحذرتهم جميعا من عدم زراعة كافة البذور وأن لا تترك «ولا بذرة واحدة» (٥) . كذلك ، لأجل زيادة تشويق المزارعين

(١) دفتر رقم ٢٠٠ علبدين - ترجمة الأمر العالى رقم ٨٢٤ بتاريخ ٢٥ رمضان سنة ١٢٥٨ هـ من الجناح العالى الى حاكم السودان . دار الوثائق القومية .

(٢) دفتر رقم ٢٢٩ ديوان الكتخدا ١ - وثيقة رقم ٨٢ بتاريخ ٦ جمادى النثية سنة ١٢٦٨ هـ . ، انظر أيضا : دفتر ٦٢٩ ديوان الكتخدا - وثيقة رقم ٥٤٩ بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٢٦٩ هـ الى الباشا معاون . دار الوثائق بالقلعة .

(٣) دفاتر محافظة سواكن (عربى) صادر - ج ٢ دفتر ص ٨٥/٥/٢/٤ مكتبة رقم ٤٣ - مأمورية توكر بتاريخ ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٤) دفاتر محافظة سواكن (عربى) صادر ، نفس الدفتر السابق ، مكتبة رقم ٥٤ بتاريخ ١١ رجب سنة ١٢٨٦ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٥) دفاتر محافظة سواكن (عربى) نفس الوثيقة السابقة ص ١١١ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

السودانيين على الإقدام نحو زراعة القطن على نطاق واسع ، قامت الحكومة برفع أسعاره عند شرائه منهم (١) .

ووصلت عناية المسؤولين بزراعة القطن إلى حد أنهم كانوا يبعثون من مصر بمراسلات تشرح الطريقة المثلى لزراعته ، ويبدو أن زراعة القطن في السودان لم تكن تحتاج إلى جهود ضخمة كما هو الحال بمصر ، من حيث تكرار الحرث والري ، بل يزرع ببذر تقاويه في الأرض مثل الذرة ، ثم تنظف الحشائش ، ولا ينمو الشجر لا يتأثر مطلقا بشيء ، ويروى أن شجرة القطن في السودان تعيش حتى عشرين سنة (٢) . ويتضح من ذلك أن شجرة القطن في السودان تعطى محصولا لسنوات متتالية ، وإذا ما غرست أغراس جديدة من القطن كل عام أصبحت الأراضي الخالية - على حد قول أحد المسؤولين آنذاك - « غابات قطن » (٣) . وحتى الجراد الذي عرف بخطورته في السودان لا يحدث ضررا بالغا على القطن ، فبالرغم من أنه يأكل أوراقه وفروعه إلا أن الشجيرات تنمو ثانية بعد ذهاب الجراد وتظل تعطى محصولا وفيرا . أما زراعة القطن في مصر فلا تتجح إلا عاما واحدا من شدة البرودة ، حتى أن القطن الذي تتأخر لوزاته في أيام الصيف يتلف من البرودة أيام الشتاء ويضطر إلى إعادة زراعته مرة أخرى . أما في السودان فإن القطن يعطى لوزات صيفا وشتاء إذا ما وجد ماء يرويه . وفي أيام الصيف إذا شحت المياه تسقط أوراقه ، أما للوزات « فتكرمش » وتبقى ، وبعد زوال الحر تنتج أوراقا ولوزات جديدة (٤) .

(١) دفاتر محافظة سواكن (عربى) ص ٢٨/٥/٢/٤ ج ٦
(رقم قديم ٣٥٥٢) إلى محافظ السواحل بتاريخ ١٢ جاد أول سنة ١٢٨٨
من مكتبة رقم ١٠٩١ ص ٢٠ . دار الوثائق القومية بالقلمة .
(٢) محافظ أبجاث السودان - محفظة رقم ١٨ دفتر رقم ٤ وثيقة رقم ٢٤٥
بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٨٢ هـ . دار الوثائق بالقلمة .
(٣) محافظ أبجاث السودان - محفظة ١٨ ، نفس الوثيقة السابقة .
(٤) محافظ أبجاث السودان . نفس الوثيقة السابقة . دار الوثائق
اقومية بالقلمة .

ومن بين الوسائل الأخرى التي اتبعت لتشويق الفلاح السوداني في زراعة القطن أن الحكومة كانت تبعث - أحيانا - ببعض تقاوى القطن دون أن تتعاطى منه شيئا سواء بالنسبة لأسعاره أو نفقات نقله ، بالإضافة إلى أنها كانت تبعث إليه بالخبراء اللّازمين في شؤون زراعة القطن لتتيسره بأفضل السبل في زراعته (١) . وكانت أيضا لا تلزم الفلاح السوداني بدفع الأموال على الأراضى التي تزرع قطناً ، بل كانت تكتفى بتحصيل العشور (٢) .

وفي مقابل تلك التسهيلات كانت الرقابة صارمة على زراعة القطن في السودان ، فلم يكن يسمح بأدنى تهاون ، لأن هذا المحصول ، على حد بعض التعبيرات التي ردها أحد كبار المسؤولين آنذاك ، « .. ينتج منه ذهب أحمر ، ومن محصوله يتيسر سداد الأموال بمواعيدها .. وترتفع المشقات والمضايقات .. » (٣) وفي واحدة من الوثائق نقرأ تعنيفاً شديداً لأحد المسؤولين بسواكن ، ذلك لأنه سمح للمزارعين أن يضعوا بكل نقرة أكثر من ثلاث حبات من التقاوى حتى يفرغوا من زراعته على وجه السرعة (٤) . وكانت زراعة القطن في السودان أشبه بالمعارك وخاصة في عهد الخديوى إسماعيل ، فها نحن نقرأ إحدى الرسائل التي بعث بها مأمور « سنكات » بسواكن يشكو فيها من قلة الذين جندوا من العمال لإنهاء عملية زراعته ، ويطلب توفير المزيد منهم حتى « يصير

-
- (١) دفتر رقم ١٩٣٨ - صورة الأمر الكريم الصادر الى مديرية بربر رقم ٨٠ بتاريخ غرة المحرم سنة ١٢٨٨ هـ - دار الوثائق القومية بالقلعة .
 (٢) دفتر رقم ١٩٣٨ - صورة الأمر الكريم الصادر الى مديرية بربر رقم ٤ بتاريخ ١٦ شوال سنة ١٢٨٧ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .
 (٣) دفاتر محافظة سواكن - دفتر ص ٢٧/٥/٤ - مكتبة رقم ٦٣ بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٣٨٦ هـ من ١٦١ - دار الوثائق القومية بالقلعة .
 (٤) دفاتر محافظة سواكن - نفس الدفتر والوثيقة السابقة .

الهجوم على زراعته « في أيام قلائل قبل جفاف الأراضي وانقضاء موسم الزراعة (١) » .

ولقد ازدهرت زراعة القطن في عهد الخديوي اسماعيل في السودان ولا سيما في الأجزاء الشرقية منه ، وفي أحد التقارير المرسلة الى المسئولين بمصر نجد بيانا واضحيا بأراضي السودان الخصبة والصالحة لزراعة القطن ، ففي مصوع مثلا هناك ١٢٧٤٩٠ فداناً تصلح لزراعته .

وفي سواكن وطوكر وبعض الجهات المجاورة يوجد ما يربو على مائتي ألف فدان من الأراضي التي يمكن ربيها بواسطة السيول فقط وتكون جاهزة لزراعة القطن . وفي مديرية الناقة توجد أراضي مساحتها أكثر من سبعة ملايين فدان ، منها ما يزيد عن مليونين في وادي القاش ، ويمكن زراعة مائة ألف فدان من أراضي هذه المديرية (٢) . وفي مأمورية القضارف شرقي سنار والخرطوم حيث تقل الجبال والرمال في هذه الجهة فان جميع أراضيها منبثة وصالحة للزراعة ، وتتساقط قبل موسم هطول الأمطار فإذا أمطرت السماء إنساب الماء في هذه الشقوق وتشبعت الأرض بالماء ، وفي هذه الحالة يمكن زراعة مائتي ألف فدان من القطن (٣) .

وفي جهات سنار حيث التربة الصالحة تجود أيضا زراعة القطن (٤) ،

(١) دفاتر محافظة سواكن — دفتر رقم ص ٢٧/٥/٤ (رقم قديم ٣٥٨٠) — مكتبة رقم ٩ ص ١٥ الى مأمور سنكات بسواكن بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٨٦ هـ — دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) محفظة ١٥٢ عابدين بتاريخ ربيع الثاني سنة ١٢٨٨ هـ وهذه البيانات موجودة بالمحفظة رقم ٢٣ ، دفتر ١ رقم ١ من محافظ ابحات السودان .

(٣) محفظة ١٥٣ عابدين — نفس الوثيقة السابقة .

(٤) F. O. 87-1404 Chartum. Decemb. 10 th. 1857. John

Petherick to L. Muller. H. B. M's Acting Counsul Cairo.

ونظرا للمساحات الشاسعة من أراضيها ، فإنه يمكن أن تتجاوز المساحات المزروعة قطنا بها ثلاثمائة ألف فدان (١) .

وفي مديرية الخرطوم توجد حولها أراضى بها القليل من الرمال ، وبها مواطن كثيرة للقبائل على النيلين الأزرق والأبيض وبحر عطبره ، وجميع أراضيهم تروى بماء الأمطار ، بالإضافة إلى وجود أكثر من ألف ساقية ، وإذا أضفنا إلى ذلك كله توفر وسائل النقل في المديرية نظرا لوجودها قرب الأنهار أمكن زراعة حوالى مائتى ألف فدان قطن بها .

وفي مديرية كردفان ، خاصة الجزء الجنوبى (٢) منها ، يمكن زراعة مائة ألف فدان من محصول القطن (٣) . وفي مديرية بوبر - لاسيما عند تلاقي نهر عطبرة بالنيل وفي الزاوية المنفرجة التي أوجدها تلاقيهما - بضعة مئات ألوف من الأندفة صالحة للزراعة ويمكن زراعة مائة ألف فدان منها قطنا . وفي مديرية دنقلة حيث توجد أراضى صالحة للزراعة بواسطة السواقي ، كان من الممكن زراعة نحو ستين ألف فدان من الأقطان (٤) .

ومن هذا كله يتبين لنا مدى المساحات الشاسعة التي يمكن زراعتها قطنا فعلا آنذاك ، ويجب أن نلاحظ أن هذا لا يعنى عدم إمكان زيادة هذه المساحات التي ذكرت ، ولكن على العكس من ذلك توجد مساحات أخرى من أراضى المديريات السودانية يمكن بقليل من الجهود أن تضاف إلى المساحات السابقة ، إذ كان نقص الأيدي العاملة في السودان يمثل واحدة من المشكلات التي تقف أمام التوسع الزراعى هناك ،

(١) محفظة ١٥٣ عابدين - نفس الوثيقة السابقة . ، انظر أيضا : دفتر ١٨٤٧ معية سنية ، وثيقة رقم ١٣ بتاريخ ١٦ ربيع الأول سنة ١١٨٨ هـ ص ٦٩ . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٢) انظر : F. O. 78-1404 Op. Cit.

(٣) محفظة ١٥٣ عابدين - نفس الوثيقة السابقة .

(٤) نفس الوثيقة السابقة .

بالإضافة إلى سوء وسائل نقل المحصول سواء باستغلال الأنهار السودانية أو غيرها من وسائل النقل الأخرى في أماكن إنتاجه .

ويرتبط إسم أحمد ممتاز في السودان بالقطن وخاصة في الجزء الشرقي من البلاد . فقد شغل هذا الرجل وظيفة محافظ سواحل البحر الأحمر في عهد الخديوي إسماعيل ، وبذل جهودا مفضية في إستكشاف الأراضي الصالحة لزراعة القطن وتشويق الأهالي إلى الزراعة ، وطلب من مصر إرسال مقادير وافرة من البذور الجيدة وآلات لمعالجة وكبس واستخراج المياه (١) .

ولقد أراد ممتاز بإنشاء الاستفادة من مياه السيول التي تضيق سدى واستخدامها في الزراعة ولا سيما زراعة القطن التي كانت شغل الساعل آنذاك ، وذلك عن طريق عمل خزان لها قرب سواكن يتسع لحوالي مائتين وخمسين ألف متر مياه صيفا وشتاء ، كما سبق أن ذكرنا ، وقدرت تكاليفه بثمانمائة كيسة (٢) . ولم تكن قيمة هذا المشروع تكمن في زراعة مساحات واسعة من الأراضي المخصصة لمحصول القطن أو غيره من المحصولات ، ولكن أيضا في توفير مياه الشرب العذبة ، بالإضافة إلى توفير قدر من المال للحكومة من جراء فرض مبلغ زهيد من المال لقاء هذه الخدمات (٣) ، ويبدو أن هذا المبلغ الذي فرضته الإدارة هناك كان بقصد تغطية نفقات هذا المشروع . ففي مكان يدعى « شطة » أقام أحمد ممتاز سدا ترابيا ضخما لعمل هذا الخزان ، وسخر له الأهالي لإنجازه بأسرع وقت ممكن . ولقد لاقى أحمد ممتاز

(١) دفتر رقم ١٩٣٨ - أوامر صفحة ١٨ ، صورة الأمر الكريم الصادر إلى مديرية بربر رقم ٤ بتاريخ ١٦ شوال ١٢٨٧ هـ . انظر أيضا :

Holt, P. M.; A Modern History of the Sudan. p. 73

(٢) محفظة ١٩ بحر برا ، وثيقة رقم ٢١ - تقرير أحمد ممتاز باحفظ سواكن بتاريخ ٩ شعبان ١٢٨٦ هـ - دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) محفظة ١٩ بحر برا - نفس الوثيقة السابقة .

بعض المصاعب من جانب جعفر مظهر باشا الذى شكاه الى الخديوى اسماعيل * ولكن - كما يذكر البعض - لم يلتفت الخديوى الى ذلك الأمر ، فقد كان تفكيره فقط مركزا على القطن وكيفية زيادة أسعاره وقيمة الأموال التى تتأتى من ورائه خاصة وأنه كان يطلب المال بأى وسيلة لسداد ديونه • وبدلا من أن يعاقب ممتاز باشا دعاه الى القاهرة لشرح أفكاره حول زيادة إنتاج القطن السودانى ، فكتشف ممتاز باشا عن مشروع لإنتاج نصف مليون قنطار قطن سنويا فى شرقى السودان ، وبناءً على الصورة الوردية التى رسمها ممتاز للخديوى طلب الأخير إليه أن يضع مشروعه فى حيز التنفيذ (١) •

وفى عام ١٨٧٠ عينه الخديوى حاكما عاما على الأراضي الممتدة فى سواكن ومصوع حتى الساحل الصومالى • وازاء هذا النصر الذى ظفر به ممتاز باشا راح ينفذ مشروعه ، وتحت تأثير من سلطته طلب من مدير التاكه أن يقوم ببناء « أطواف » * فى قوز رجب على نهر عطبرة حتى يتم نقل قطن دلتا « القلش » الى مصر عبر النيل (٢) •

وفى عام ١٨٧١ أرسل الخديوى ، وربما ليتأكد من أن ممتاز باشا لم يخدعه ، مستشاره الخاص شاهين باشا كنج ليقدم له تقريرا عن مدى التقدم الذى أحرزه فى إنتاج القطن ، وبالفعل وجد هذا المستشار أن ممتاز باشا عند وعده للخديوى ويعمل على قدم وساق فى إنجاز مشروعه القطنى ، وأثنى شاهين باشا على المشروع فى « شطه » ، وأوصى ببناء ترينكيتات Trinkitat (أطواف - أرماس) قرب توكر لشحن القطن ، ونصح بزراعة المزيد من الأراضي حينما لاحظ وجود الكثير من الأراضي

(١) Hill, R ; Egypt in the Sudan. p. 115.

(*) الأطواف هى عبارة عن الواح خشبية يشد بعضها الى بعض وتستخدم فى النقل عبر النيل •

(٢) Hill, Ibid. p. 115.

انظر ايضا : مكى شبكه : السودان عبر القرون • ص ١٦٩ •

جاهزة للزراعة وتمتد من منطقة راوية الى عقيق (١) . ونظراً لنجاح زراعة القطن في طوكر ألزم كل شخص هناك بزراعة مساحات من الأراضي أقلها من أربعة الى خمسة أفدنة ، ومن يأبى ذلك يفرض عليه « إجباريا » ، على حد قول ما ورد في إحدى المراسلات - ، «... ما دام القصد هو حصول النفع لهم لا لخلافهم ولتساع معاشهم وانقاذهم من درجة الضيق .. » (٢) .

وتمتد مواسم زراعة القطن من أبيب الى أمشير * ، وفي زمن الصيف لا يعتره أى ضرر بسبب ترادف الأمطار ، وكذلك في الشتاء لا يخشى عليه من شدة البرودة نظراً لقرب السودان من خط الاستواء ، وهكذا فإن الحرارة والبرودة لا يحدثان أى ضرر على زراعة القطن السوداني في تلك المنطقة (٣) .

وتجدر الإشارة هنا إلى إرتفاع أسعار القطن سواء في السودان أو في مصر في تلك الفترة من عهد اسماعيل وذلك بسبب الحرب الأهلية الأمريكية ، وانقطاع تصديره من الولايات المتحدة الى بلدان العالم الخارجى وخاصة أوروبا ، ولكن عقب انتهاء هذه الحرب ما لبث التجار أن انصرفوا عن شراء القطن السودان (٤) .

Hill, Op. Cit. p. 116.

(١)

انظر أيضا شوقى الجبل : الوثائق السياسية لسياسة مصر في البحر الأحمر . ص ١٠١ .

(٢) دفاتر محافظة سواكن - دفتر ص ٢٧/٥/٤١ . مكتبة رقم ١١٢ بتاريخ ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨٦ هـ . ص ٨٤ دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(*) أبيب وأمشير من الشهور القبطية ، وكان يسير وقتها الفلاح السوداني وغالبا ما يقابل شهر أبيب شهر يولية ، وشهر أمشير شهر فبراير .

(٣) دفتر رقم ١٨٤٧ - معية - من محافظة سواحل البحر الأحمر - الى المعية السنية بتاريخ ٥ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ هـ ص ١٤٦ - وثيقة رقم ٣ مرور . دار الوثائق بالقاهرة .

(٤) محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥

ص ١٠٣ ، انظر أيضا : Holt : op. cit., p. 73.

(م هـ - التطور الاقتصادى الاجتماعى)

ولقد جرت محاولات ضخمة لنقل القطن من مواقع الإنتاج وحتى وصوله إلى مصر ، وكان الجمل إحدى الوسائل التي ينقل عليها القطن من الحقول إلى النهر ، وحينئذ تقوم المراكب بنقله إلى بربر ، ومرة أخرى تقوم الجمال بنقله عبر الصحراء من « أبو أحمد » إلى كرسكو ، على هيئة قوافل في مدة تصل من عشرة إلى خمسة عشر يوما ، ثم تشحن إلى شلال أسوان ، وعليها هنا أن تقطع مسافة ما بين ثلاثة إلى أربعة أميال بالجمال حتى تصل إلى أسوان ، ومرة أخرى يتم شحن القطن إلى الاسكندرية عبر النيل (١) . ومن ذلك كله يتبين لنا أن محصول القطن كان يمثل واحدا من أهم المحاصيل الزراعية السودانية في عهد الإدارة المصرية ، وعلى وجه الخصوص في عهد الخديوي اسماعيل ، ولقى اهتماما مكثفا من المسؤولين في جميع مراحله بدءا من إنتقاء البذور ومرورا بتمهيد الأرض وتوفير المياه وإنتهاء بنقله إلى مراكز الشحن والتصدير ، كذلك وضع لنا أيضا أن المسؤولين كانوا يسيرون وفق برامج وخطط مدروسة يقوم على تنفيذها رجال أكفاء أمثال ممتاز باشا في شرق السودان ، والذي إستحق أن يقرن إسمه مع اسم القطن في السودان ، بالإضافة إلى وجود رقابة صارمة عليهم جميعا ، فكل هذه الخطوات كانت حلقات في سلسلة قوية ، وكل حلقة منها تؤدي إلى الأخرى لذا كانت النتيجة الطبيعية لكل تلك المقدمات المنطقية والعلمية إنتاج وفير من القطن غطى الاستهلاك المحلي في السودان ومصر وتم تصدير كميات ضخمة منه إلى الخارج استطاعت في فترة من الفترات أن تسيطر على الأسواق الأوروبية والعالمية . وفي النهاية أيضا استطاع إنتاج القطن أن يساهم في ميزانية الدولة بما وفره من نقد ضخم أدى أيضا إلى التخفيف من الأزمة المالية التي كانت تمر بها مصر في تلك الآونة .

الذرة :

ويعد محصول الذرة من المحاصيل الرئيسية والتقليدية في السودان

اذلّنه كان يعد الغذاء الرئيسى للمواطن السودانى ، وتوجد عدة أنواع له أهمها : « الفترينه » و « الكمرقى » ويزرعان فى شرقى السودان ، وأم قرظ والصفرا ويزرعان على النيل الأبيض و « المقد » وهو من أجود أنواع الذرة السودانية (١) .

وتزرع الذرة فى الأراضى التى تعتمد على الري الدائم أو الري الفيضى أو أراضى المطر . وكان السودانيون يقومون بزراعتها مرة واحدة فى العام ، ولكن فى بعض المناطق زرعوها مرتين فى العام ، كقلايم النوبة الشمالية ، فالزراعة الأولى كانت تعرف بالزراعة الشتوية عقب الفيضان ويتم حصادها فى نهاية شهر مارس ، والزراعة الثانية هى الزراعة الصيفية وتبدأ بنهاية شهر ابريل ويتم حصادها فى شهر يوليو (٢) .

وبالإضافة الى مناطق النوبة الشمالية فى زراعة الذرة نجد منطقة التاكة تحوز على شهرة واسعة فى إنتاجه حيث أنتجت أنواعا منه ذات سلالات ممتازة سواء من حيث كبر حجمها وجودة نوعها ونساعة بياضها وطيب مذاقها ، لذلك فقد كان يشتد طلب الأهالى عليها فى أنحاء السودان لدرجة أن خبز القمح لم يكن يفضل الخبز المصنوع من الذرة إلا قليلا (٣) .

ولقد حرص البشاريون فى عطبره على زراعة الذرة ولكنهم على الرغم من إمكانية الانتاج بصورة تكفى حاجاتهم ، فإنهم كانوا يعتمدون على إنتاج جيرانهم ، فكانوا يجلبونه من « قوز رجب » التى كانت تصلها

(١) نعوم شقى : المرجع السابق . ج ١ ص ٣٦ .

(٢) Iby C. L & Mangles : Travels in Egypt & Nubia p. 14.

انظر ايضا : مصطفى ابو شعيشع : المرجع السابق . ص ١٦٤ .

(٣) بوركهلرت : المرجع السابق . ص ٣٠٥ .

الغلال من إقليم التاكة • كذلك فقد كانت الذرة هي المحصول الرئيسي عند الميرقاب في بربر (١) • وفي جبل دول لم تجد العساكر في أواخر ١٨٤٥ أى نوع من الحبوب أفضل من الذرة والتي كان الأهالي يحرسون على زراعتها (٢) • وحتى في هرر أيضا حرص الأهالي على زراعة الذرة (٣) ، وكذلك في فيزوغلي (٤) •

وفي محاولة لإدخال سلالات جيدة من الذرة إلى السودان ، نظرا للإقبال الشديد عليها من الأهالي ، قامت الإدارة المصرية هناك بتجربة نوع من الذرة الخيشية كانت تعطي محصولا وفيرا ، وبالفعل نجحت التجربة حيث أعطى كل عود ذرة ما بين « سبعة كيزان أو ثمانية » مما جعل محمد علي يطلب تجربة زراعته بمديرية القليوبية بمصر (٥) • ويذكر فرنر Werne المهندس الألماني الذي رافق سليم قبطان في رحلاته لكشف النيل الأبيض أن سليما قد أعطى السلطان (لاونو) زعيم قبيلة الباري غلات زراعية من أجود السلالات ومن أهمها الذرة النيلية والذرة العويجة (٦) • وكان إنتاج الذرة في السودان يعمل على سد الاستهلاك المحلي ، بل وترسل منه - في بعض الأحيان - كميات ضخمة إلى مصر يتم شراؤها من الأهالي حسب الأسعار الجارية « بدون

(١) دفتر رقم ١٥٨١ - صادر من خلاصات جمعية الحقائق - وثيقة رقم ١١٣ بتاريخ ١١ صفر ١٢٦٢ هـ - دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) دفتر رقم ٣٧٨ بعية تركي - ترجمة الارادة رقم ١٣٣٢ بتاريخ ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٦١ ارادة الى مدير كردفان • دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) جريدة أركان حرب الجيش المصري : العدد ٦ بتاريخ غرة رمضان سنة ١٢٩٤ هـ .

(٤) الوقائع المصرية : العدد ١٠٣ ، بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٤٥ هـ .

(٥) دفتر رقم ١٦٩ صادر شورى المعاونة اقاليم - ترجمة المكاتب التركية رقم ٦١٣ بتاريخ ٥ ذى الحجة سنة ١١٥٥ هـ • دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٦) Werne, Expedition to discover the Sources of the White Nile in the years 1840 - 1841, Vol. II, p. 77.

مجبورية « (١) وأحيانا أخرى كان يحدث العكس حيث ترسل مصر تقاويه اذا حلت مواعيد زراعتها وكان المخزون قد نفذ ، فكثيرا ما كانت تحدث ضائقة شديدة بسبب قلة هذا المحصول نظرا لعدم مطول الأمطار بالسودان (٢) . وكان الفائض من الذرة أحيانا أخرى يباع ومن أثمانه تصرف ماهيات بعض الجنود بالسودان (٣) .

الدخن :

ويجىء الدخن ، وهو حب صغير أصفر ، في المرتبة التالية للذرة كأحد المحاصيل الغذائية في السودان ، بل انه في كردفان كان يعد غذاء رئيسيا للأهالى (٤) ، حيث يعتمد عليه حوالى ٩٠ ٪ من سكانها . كذلك فإنه يزرع في أقاليم النوبة الشمالية .

وتتم زراعة الدخن في بداية موسم الأمطار ، ولا يحتاج في زراعته إلى غناء شديد ، اللهم إلا شخصين فقط أحدهما يخفر الأرض حفرا متباعدة بمسافات محددة ، ويقوم الآخر بوضع البذور في كل الحفر ثم يردمها بقدمه ، وتتم عملية نموه في فصل الصيف ويستغرق نضجه حوالى أربعة أشهر . ويعطى الفدان الواحد من الدخن متوسط قدره

(١) دفتر رقم ١٨٨٦ أوامر عربى - صورة المكتبة العربية رقم ١ من ١٢ بتاريخ ٩ جمادى الأولى سنة ١٢٧٣ هـ . أمر كريم الى مدير الخرطوم . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٢) دفتر رقم ٥٥٨ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية نمرة ٣ بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٨٢ هـ . ارادة سنية الى ممتاز باشا محافظ سواكن ومصوع ، انظر أيضا : دفتر ١٨٨٦ - أوامر عربى - صورة المكتبة العربية رقم ٦ من ٦٩ بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٧٣ هـ . أمر كريم الى مدير أسفا . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٣) دفتر ١٠٠٧ نظارة المالية - الى حدة وبلاد السودان وغيرها - وثيقة رقم ٣٧ بتاريخ ٧ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الى حضرة خالد باشا حكام السودان . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٤) جريدة اركان حرب الجيش المصرى : العدد ٨ بتاريخ ٨ جمادى الاول سنة ١٢٩٥ هـ . ص ٥٨٢ .

حوالى نصف أردب (١) • ويستخرج من الذرة والدخن شراب « البوظة »
أو الماريسة (٢) •

القمح :

أما القمح فلم تكن الأهالى تهتم بزراعته كثيرا لأنه لم يشكل غذاء رئيسيا لهم ، وكانوا يستعيضون عنه بالذرة • والمناطق التى كان يزرع بها قليلة جدا سواء فى النوبة الشمالية أو كردفان • وكانت زراعته تتم بواسطة الرى الدائم عن طريق الآبار خاصة فى فصل الجفاف •

واشتهرت المحس بزراعته خاصة فى جزيرة « صاي » ورغم تشجيع الحكومة على زراعته الا أن إنتاجه ظل قليلا وكان تناوله يعد نوعا من الترف (٣) •

محاصيل أخرى :

كذلك فقد كانت زراعة الشعير قليلة فى السودان ، وهذا القليل منه كان يزرع فى دنقلة بشمالى السودان • ومن بين المحاصيل التى لقيت اهتماما كبيرا فى السودان ، كانت النيلة ، حيث استخدم محصولها فى صباغة الملابس ، وكانت فى بادئ الأمر تنمو برياً دون تدخل بشرى (٤) ، وتحت الإدارة المصرية فى السودان لم تقنع بهذا المحصول الضئيل منها

-
- (١) دفتر رقم ١٦٢٦ ج ٢ معية سننية - عربى صادر اتليم مديرية كردفان وثيقة رقم ١١ ص ٨٦ ، بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ١٢٧٧ هـ .
دار الوثائق القومية بالقلمة .
- (٢) نعموم شقير : المرجع السابق ج ١ ص ٣٦ .
- (٣) دفتر رقم ١٨٨٦ أوامر عربى - صورة المكتبة العربية رقم ٥ ص ١٨ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٧٣ هـ . الى مدير كردفان .
انظر أيضا : مصطفى أبو شعيث : المرجع السابق . ص ١٧ .
- (٤) دفتر ١٩٧ معاونة جهادية - ترجمة المكتبة التركية رقم ٤٤٨ بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ هـ . من حكمدار السودان الى الجناب العالى (١) .
دار الوثائق القومية بالقلمة .

فرأت أن تقوم بزراعتها والتوسع فيها والعمل على تحسين أنواعها لأن نباتها ينمو دون عناء ، فضلا عن أن استخراج الصبغة منها سهل وميسور ، بالإضافة إلى ما يدره هذا المحصول من أرباح طائلة (١) .

ولقد نجحت زراعة النيلة نجاحا عظيما نتيجة الجهود الضخمة التي أولتها الحكومة لزراعتها ، وقد لاحظ ذلك الرحالة هوسكينز Hoskins خلال زيارته للسودان حيث خصصت لربها في « دنقلة العرضى » خمسة آلاف ساقية (٢) . وفي أرقو وحدها خصص لزراعتها خمسمائة ساقية (٣) . وفي كردفان زرعت مساحات شاسعة منها وبعثت الحكومة بخيرين لزراعتها ، وآخرين لتجهيزها من حيث استخراج الصبغة منها . وعقب نضج المحصول كانت غالبا ما ترسل البذور إلى مصر في صناديق أعدت لهذا الغرض (٤) . وكانت الحكومة تسارع بمد يد العون عند حدوث أى نقص في التقاوى ، التي تعددت أنواعها كالهندية منها والشامية (٥) ووصل الاهتمام مداه ساعة أن طلب محمد على من حاكم دنقلة أن يمتنع عن زراعة القطن ويتوسع في زراعة النيلة (٦) . وقد لا ندش لذلك الطلب إذا ما علمنا أن النيلة في عهد محمد على كانت تدخل ضمن المحاصيل الاحتكارية التي كانت تعتمد عليها البلاد بدرجة أساسية في دخلها القومي ، ولم يكن القطن عند محمد على في ذلك الوقت قد أصبح

(١) محمد مؤاد شكرى : الحكم المصرى في السودان . ص ٢٠ .

(٢) Hoskins ; Travels in Ethiopia. p. 177.

(٣) حسن احمد ابراهيم : محمد على في السودان . ص ١٥٢ .

(٤) دفتر رقم ١٨ صادر المعية . وثيقة ٦٧١ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٤٠ هـ . من الجنب الملقى إلى البك الكتخدا . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٥) دفتر رقم ١٩٧ معاونة جهادية - إلى حكمدار السودان - ترجمة المذكرة التركية رقم ٤٨٨ بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ هـ . انظر ايضا : دفتر رقم ٦٠٠ ديوان الكتخدا - وثيقة رقم ٢٣ بتاريخ ٩ شوال سنة ١٢٦٥ هـ . إلى حكمدار السودان - دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٦) دفتر رقم ٤٦ معية تركى - ترجمة المكاتبه رقم ٦٠ بتاريخ ١١ جمادى الآخر سنة ١٢٤٢ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

يمثل محصولا رئيسيا ونقديا في السودان بل كان ذلك على عهد اسماعيل باشا .

وقد بلغ انتاج السودان من أقراص النيلة المصنوعة سنويا آلاف الاقات (١) . وكان الفدان الواحد من أوراق النيلة يعطى حوالى خمسين قنطارا ، ويمكن الحصول على مائة وستة دراهم من كل قنطار واحد (٢) .

ونود أن نشير هنا الى أن الحكومة ظلت تحتكر محصول النيلة في عهد محمد علي ، فكانت تشتري القنطار الواحد من الفلاح السودانى بسعر ١٢ قرشا ، وكانت تباع فى الأقة الواحدة على شكل أقراص مجففة بسعر خمسة وسبعين قرشا للنوع الممتاز من الدرجة الأولى ، وخمسين قرشا للدرجة الثانية وخمسة وثلاثين قرشا للدرجة الثالثة (٣) . وقد ظلت الحكومة تحتكر النيلة حتى عام ١٨٣٩ حيث أعلن محمد علي إبان زيارته للسودان حرية التجارة فيها ، مع استمرار المعونات السابقة التى كانت تقدم لمزارعيها من قبل للتوسع فى زراعتها (٤) .

وكان لهذا الإعلان أثر طيب فى نفوس الفلاحين السودانيين خاصة فى دنقلة — أهم مناطق زراعة النيلة فى السودان — الذين كانوا قد

(١) محفظة رقم ٢٧١ عابدين — ملف مفاوضات السودان ، وثيقة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٢ صفر ١٢٥٦ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر بدون رقم — ديوان خديوى تركى — ترجمة الوثيقة التركية رقم ٣٢٧ بتاريخ ٧ رجب سنة ١٢٤٥ هـ . من الجناح العالى الى حاكم دنقلة . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) دفتر رقم ٢٩٧ معاونة جهادية — ترجمة المذكرة التركية رقم ٤٨٨ بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٤) دفتر رقم ١٩٧ — معاونة اقاليم — صورة المكتبة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٣ ربيع الثانى سنة ١٢٥٨ هـ . من الجناح العالى الى حاكم السودان دار الوثائق القومية بالقاهرة .

تقدموا بالتماسات الى الحكومة يرجون فيها السماح لهم بزراعة النيلة ،
وبالفعل أجيب طلباتهم ومنحوا « رخصا لزراعتها » (١) .

الأرز :

ومن المحاصيل التي حاولت الادارة المصرية زراعتها في السودان
بشكل منظم الأرز ، فقد كان هذا المحصول من قبل ينمو برياً ، بالاتصال
الى ما كانت ترعته من قبل قبائل البقارة في كردفان على شواطئ
البحيرات ، وكذلك في جنوب السودان (٢) . الا أنه كان من النوع الرديء
ذي الحبوب الصغيرة والمذاق غير المستساغ .

أما تلك الجهود التي بذلت لإدخال أنواع أخرى جيدة فكانت تتمثل
في إرسال بعض التقاوى من الأرز المصرى لتجربته في أراضي السودان .
ويبدو أن هذه التجربة كان مصيرها الفشل ، اللهم الا في بعض المناطق
القليلة في السودان (٣) .

وفي سنار فشلت زراعته على عهد محمد علي ، رغم الجهود المكثفة
التي بذلت من أجل زراعته ، وقد شرح المسئولون عن زراعته عوامل
الفشل التي كانت تتمثل في صعوبة وصول المياه الى أراضي سنار نظراً
لارتفاعها ، وكانت النتيجة أن العائد من زراعة هذا المحصول لم يغط
نفقاته ، الأمر الذي دعا الى العدول عن المضي في زراعته (٤) .

(١) دفتر رقم ١٩٧ - معاونة أقاليم - صورة المكتبة رقم ٨٠٨ بتاريخ
١٣ ربيع ثانی سنة ١٢٥٨ هـ - من الجنب العالی الى حکمدار السودان .
دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٢) F. O. 78-1404. Chratum Decemb. 10 th. 1858 John Pethrick to Muller.

(٣) دفتر رقم ١٠ - معية تركي - ترجمة المكتبة التركية رقم ٢٢٨ بتاريخ
٧ شعبان سنة ١٢٤١ هـ من حکم سنار الى الجنب العالی . دار الوثائق
القومية بالقلعة .

(٤) دفتر رقم ٧٦٤ ديوان خديوي تركي - ترجمة للقرار التركي رقم
١١٧ ص ٤٠ بتاريخ غرة المحرم سنة ١٢٤٦ هـ دار الوثائق القومية بالقلعة .

وفي دنقلة نجحت زراعته نسبيا ، الا أن نفقات انتاجه أيضا كانت باهظة ، الأمر الذي جعل القائمين على زراعته يقصرونه على مساحات محدودة تكفى فقط حاجة عساكر الجهادية المقيمة بدنقلة (١) . فمن المعروف أن العساكر المصرية قد اعتادت أن تتناول في وجباتها مقدارا من الأرز ، وأصبح هذا الطعام بحكم العادة ضروريا ، فلما وصلت هذه العساكر الى السودان كان لابد أيضا أن تستمر قائمة طعامهم كما هي ، وكثيرا ما وقع رؤساء الجنود في مأزق بسبب تأخر ورود الأرز من مصر ، وأيضا بسبب عدم زراعته في السودان أو بمعنى أدق عدم نجاحه في التربة السودانية ، ولذلك فقد جرت كل تلك المحاولات لسد هذا النقص من ناحية ، ومن ناحية أخرى لكي يعتاد عليه الشعب السوداني كما هو المتبع بمصر ، خاصة وأن السودان له من الأراضي الواسعة ما يساعد على تحقيق هذه الفكرة اذا ما زلت بقية الصعاب الأخرى كالمياه وغيرها . ورغم ذلك كله لم تنجح زراعة الأرز في السودان وأصبح اعتماده كليا في القرن التاسع عشر على ما تنتجه مصر . ومن المدهش أن الجهود قد وقفت الى هذا الحد في محاولات زراعة الأرز في السودان ، واستمرت الأوضاع كما هي حتى القرن العشرين !

قصب السكر :

وقد جرت محاولة لإدخال زراعة قصب السكر في السودان ، وهو من المحاصيل الجديدة التي أدخلتها الادارة المصرية في السودان ، وقامت بتجربة زراعته في مساحة بلغت ثمانية عشر فدانا بدنقلة بقصد استخراج السكر منه (٢) .

(١) دفتر رقم ٧٦٦ ديوان خديوى تركى - ترجمة المكتبة التركية رقم ٥١ بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٢٤٥ هـ . من حاكم دنقلة الى الجنب العالى .
(٢) دفتر رقم ٤٤ معية تركى ترجمة المكتبة التركية رقم ١٤٤١ بتاريخ ١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٤٨ هـ من الجنب العالى الى حاكم دار السودان ، انظر أيضا شوقى الجبل : تاريخ السودان وادى النيل - ج ٢ ص ١٤٢ .

ويبدو أن زراعته في السودان كانت مبشرة في بادئ الأمر مما دفع الحكومة إلى التوسع في زراعته في جهات بربر وسنار لللائمة مناخهما ، وتوفر المياه اللازمة بهما عن طريق السواقي ، لدرجة أن مأمور جنطة طلب من الحكومة إنشاء مصنع للسكر فيها وإرسال خبير في هذا الشأن (١) .

ولقد تم إنشاء مصلحة حكومية للإشراف على زراعة القصب في بلدة « الكاملين » على النيل الأزرق وفي جنوب (أبو حمد) (٢) . ومع ذلك كله لم يكتب لزراعة قصب السكر في السودان النجاح التام أو الاستمرار ، فلم يقبل الأهالي على زراعته ، ووقفت المياه حائلا دون نجاحه إذ أن زراعته تحتاج إلى كميات وفيرة منها وبشكل منظم ، بالإضافة إلى جهد شديد يبذل في زراعته ورعايته . وهكذا قدر لهذا المحصول الفشل رغم المحاولات الجادة التي بذلت في البحث عن عوامل فشله (٣) ، ورغم المقدمات الطيبة التي ظهرت في تجاربه الأولية .

البن :

ومن المحاصيل التي عرفها السودانيون أيضا البن ، والذي يعتبر من أهم المحاصيل الزراعية في ساحل البحر الأحمر الغربي وخاصة في منطقة هرر ، والذي فاق في جودته سائر أنواع البن ، حتى أن البن الذي كان يباع في « مخا » باليمن ، والذي اشتهر بجودته ، هو في الحقيقة بن هرر زرع بها وقام التجار بتصديره وبيعه في مخا (٤) ،

(١) شوقي الجبل : مرجع السابق . ص ٤٤ .

(٢) Hoskins : op. cit. p. 5.

(٣) رئاسة مجلس الوزراء : مجموعة من الوثائق عن السودان .

ص ١٠ .

(٤) جريدة أركان حرب الجيش المصري - السنة الثالثة ١٢٩٤ هـ .

الجزء الخامس - المجلد الأول ، انظر أيضا : الوقائع المصرية العدد رقم ٦٥٦ الأحد ٢٨ ربيع الأول ١٣٩٣ هـ (٢٣ أبريل ١٨٧٦ م) ص ٥١ .

ذلك لأن العرف قد جرى آنذاك أن ينسب البن الجيد الى محل بيعه .
وقد اشتهرت عدة قبائل في هرر بزراعتهم مثل قبائل « اللالا » ،
و « ايتو شرشر » و « اويورا » و « العرويس » (١) . وتثمر كل شجرة
من أشجار البن في السنة مرتين وكان مقدار ما يتحصل من الشجرة
المتوسطة سبعة أرطال هرري وكل رطل يقدر بحوالى ٢٤٤ درهما (٢) .
وقد كان أمراء هرر يحتكرون زراعة البن في تلك المنطقة ولا يسمحون
للأهالى بزراعتهم ، ولكن الادارة المصرية تدخلت في هذه المسألة ،
وسمحت للأهالى أن يشاركواهم أيضا في زراعتهم ، وطلبت إعلان ذلك
للفناس جميعا ، وأن يقوم الحكمدار بنفسه بالزور على الأهالى للتأكد
من تنفيذ هذا الأمر . وزيادة على ذلك طلبت بذل الجهد في زراعتهم
وتحسين انتاجهم ، وأوصت بالاستعانة بخبراء في هذا الشأن من الانجليز
ممن لهم دراية بذلك (٣) .

وفي مديرية خط الاستواء أيضا جرت محاولة لزراعتهم هناك ، حيث
قام أمين باشا باستيراد البن من أوغندا القريبة من المديرية ، وأدرك أنه
ظالما نجحت زراعتهم في تلك الجهات المجاورة فانه بالتاكيد سوف تتجح
محاولته أيضا في المديرية وبالفعل أتت محاولته بنتائج طيبة ونجحت
زراعتهم بمديرية خط الاستواء (٤) .

ولقد أدخلت الادارة المصرية في السودان كذلك الكثير من أشجار

(١) جريدة أركان حرب : العدد السابق ص ٤٦٢ .

(٢) جريدة أركان حرب — السنة الثالثة — العدد ٦ بتاريخ غرة شعبان

١٢٩٤ هـ ص ٤٧٤ .

(٣) أجورج جندي وذاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية
ص ٢٦٥ ، ص ٢٦٦ ، انظر أيضا : سجل رقم ١٠ أوامر عربية بتاريخ ١٢
شوال سنة ١٢٩٢ هـ (١١ نوفمبر ١٨٧٥) رقم ٤ ص ٣٧ ، انظر أيضا :
شوقي الجمل : تاريخ السودان وادى النيل ، الجزء الثانى ص ١٢٩ ، وأيضا
شوقي الجمل : سبيلية مصر في البحر الأحمر ص ٢١٨ .

(٤) مصر طرسون : تاريخ مديرية خط الاستواء — الجزء الثانى — ص ٥ .

الفاكهة كالبرتقال والليمون والرمان والعنب (١) . وكان البطيخ يزرع في السودان من قبل وخاصة في جهتي دنقلة ودارفور . وكانت له فائدة كبرى — بجانب أنه فاكهة — في دارفور حيث يستخدم كبديل للمياه طوال موسمه ، ولا يمكن للأهالي أن يقتربوا من مخازن المياه إلا بعد نضاد البطيخ (٢) .

وتوجد أنواع أخرى كثيرة في منطقة هرر كالموز والنانج والسفرجل وغيرها (٣) ومن الجدير بالذكر أن بساكن الفاكهة في عهد الخديوي إسماعيل كانت تعفى من الضرائب تشجيعا لزراعتها والإكثار منها (٤) . وقد عرف السودانيون أيضا زراعة الخضروات ، ولكن زراعتها لم تكن قد أخذت بعد شكلا كبيرا ، فمثلا لم يزرع في هرر إلا صنف البطاطس (٥) ، ويبدو أن الخضروات في تلك الجهة كانت في حاجة إلى المياه الدائمة والعذبة وهذا ما لم يكن يتوفر ، بل أن أحمد ممتاز أوضح في تقرير له عام ١٨٦٩ إلى عدم توافر هذه العوامل لإنجاح زراعة الخضر في معظم أنحاء السودان (٦) .

وقد اشتهرت السودان وخاصة سنار بإنتاج نوع من التبغ وكثر

(١) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي . ص ١٩٨ ، انظر أيضا : عمر طوسون : المرجع السابق ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) سجلات السودان — دفتر حسابات دنقلة ويبرير رقم ٥٥٠٠ من الحجة ١٢٩٠ ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ ص ١٠ ، انظر أيضا : السيد يوسف نصر : جهود مصر الكشفية في أفريقيا في القرن التاسع عشر . ص ١٨٥ .

(٣) جريدة أركان حرب : العدد ٥ بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٩٤ هـ . ص ٤٦٢ .

(٤) دفتر رقم ٥٢٩ محية سنوية — مكتبة رقم ٤ بتاريخ ٦ رجب ١٢٨١ من الجنب العالي إلى حاكم دار السودان . دار الوثائق القومية باقطة .

(٥) جريدة أركان حرب : العدد السابق . ص ٤٦٢ .

(٦) محفظة ١٩ بحر برا — وثيقة رقم ١٢١ بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٢٨٦ هـ . من أحمد ممتاز إلى مهندس دار جناب الخديوي بمحافظ أبهاك السودان محفظة رقم ٢١ دفتر ١ .

تداوله خاصة في منطقة شندى ويسمى بلسم « تابا » ، وعقب إمتداد الحكم المصرى للسودان أدخلت زراعة نوع جديد من الدخسان في بلاد القصارف إمتاز بجودة نوعه وعرف باسم « التنبالك » (١) .

كذلك فقد عرف السودانيون زراعة الكتان الذى كان ينمو برياً وخاصة بكردفان ، وقد طلب المسئولون بمصر جلب بعض منه لتجربته في مصر لمعرفة مدى فائدته في صنع الحبال ، ويبدو أن تجربته قد أظهرت نتائج مشجعة مما دعا المسئولين الى التوسع في زراعته خاصة في جهة دنقلة ، وقد طلب حاكمها السماح بزراعة هذا المحصول بها فأجيب الى طلبه وأرسلت له التقاوى اللازمة (٢) .

وتجدر الإشارة الى نبات آخر اشتهر به السودان وهو « السنمكى » والذى كان ينمو برياً وخاصة في النوبة الشمالية ، كذلك فقد عرفت زراعته في جهات النيل الأزرق . وتستخدم أوراق هذا النبات كمسهل . وقد ظلت الحكومة تحتكره حتى عام ١٨٤١ م (٣) .

ومن محاصيل السودان الهامة والشهيرة الصمغ أو ما عرف باسم الصمغ العربى وقد اشتهرت به كردفان على وجه الخصوص ، ونظراً لأهميته فقد أنشأ محمد على مصلحة خاصة به وعين لها ناظرًا يقوم بالإشراف على جمع المحصول ، بل إنه زيادة في العناية والحرص ، ورغم وجود هذا المسئول في كردفان مكان انتاجه ، فإنه كان يرسل في بعض الأحيان أحد كبار الموظفين للإشراف على جمع ونقل هذا المحصول من كردفان الى دنقلة ، ثم يبدأ موظف آخر يتولى الإشراف على نقله

(١) نعوم شقير : المرجع السابق . ص ١٥٤ .

(٢) دفتر رقم ٧٤٠ - ديوان خديوى - ترجمة المكتبة التركية رقم ٦٠١ بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٢٤٣ هـ . من المعية الى أميرالاي الجهادية . ، انظر أيضاً : دفتر رقم ٧٦٦ ديوان خديوى - ترجمة المكتبة التركية بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ١٢٤٥ هـ . من الجنب العالى الى حاكم دنقلة . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) دفتر رقم ١٢٥٨ - إيرادات - وثيقة رقم ٢٥١ بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٥٧ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

من دنقلة الى حلفا ، وثالث من حلفا الى أسوان وهكذا حتى يضمن سلامة وصوله الى مصر (١) . وقد كان المحصول الذى يتم جمعه من السودان يقدر بحوالى خمسين ألف قنطار فى العام اذا كان الموسم جيدا من حيث كثرة الأمطار ، وبخمس عشرة ألف قنطار فى المواسم الشحيحة (٢) .

وللصمغ فى السودان أنواع عدة عرف بها مثل العطيش والنقى والزغل (٣) . وقد كان محمد على يحتكر محصول الصمغ ولا يسمح لغيره بالمشاركة فيه ، فغضب فى إحدى رسائله لمدير التاكة فى عام ١٨٤٧ بأن « يمنع العرب من جمعه » حيث كان هؤلاء العرب يبعثون به الى الحجاز (٤) . وقد كان الباشا يعول أهمية بالغة على المحاصيل التى كان يقوم باحتكارها ومن بينها الصمغ ، ولم يكن يسمح بأى تعاون فيها ، فهى تمثل عنده ركنا أساسيا فى موارد البلاد النقدية حيث كان يصدره للعالم الخارجى ، فهو مثلا يتدخل فى أدق شئون الصمغ ويطلب بل ويشرح الطرق المختلفة لحفظه من البلل ، ووصل به الأمر الى فصل أحد المسؤولين الكبار لاهماله فى العناية بهذا المحصول الحيوى (٥) .

-
- (١) محفظة رقم ٢٧١ عابدين - ملف متفرقات - وارد من احمد باشا الى دولة الباشملون فى ٢٠ المحرم ١٢٥٦ هـ ، انظر ايضا : محمد الأمين سعيد سلسلة محمد على فى السودان - رسالة ماجستير بجامعة القاهرة من ٤٤ .
 (٢) محمد الأمين سعيد : المرجع السابق ص ٤٤ .
 (٣) دفتر رقم ٣٣١ صادر المعية - وثيقة رقم ٩١ بتاريخ ١٥ جمادى الاولى ١٢٦٤ هـ . ارادة الى الباشا الكخدا .
 (٤) محافظ ابحك السودان - محفظة رقم ١١ كتاب رقم ٤١٢ صادر المعية وثيقة رقم ١٢٥١ بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ١٢٦٣ هـ . كتاب الى مدير التاكة . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
 (٥) دفتر رقم ٣٧٨ معية تركى - ترجمة الارادة التركية رقم ١٥٦٧ بتاريخ ١٠ رجب سنة ١٢٦١ هـ . ارادة الى مدير دنقلة . انظر ايضا : دفتر ٢١٥ عابدين - بند المتفرقات - ترجمة الافادة التركية رقم ٣٤ بتاريخ ٢٣ ربيع الاول سنة ١٢٥٦ هـ . من معاون الى مدير دنقلة . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

الثروة النباتية :

وقد تميز السودان بأعداد وفيرة من الأشجار أشهرها النخيل وهي تكثر في بلاد النوبة وتشتهر بأجود أنواع التمر ، وأفضلها نخيل سكوت الذي حاز شهرة واسعة ، ثم نخيل المحس ، ثم نخيل الشايقية في جنوبي دنقلة . والدوم من أخص أشجار السودان ، وهو ينتشر في أجزاء متفرقة من البلاد . ويقوم السودانيون بتجفيف ثمره ثم يدقونه ويستخدمونه كغذاء (١) . ولما رأت الإدارة المصرية في عهد الخديوي اسماعيل ضرورة مد خطوط التلغراف في أنحاء السودان وجدت أن شجر الدوم يصلح لهذه الخطوط ، فرأت الاستفادة من أشجاره في هذا الشأن خاصة وأنه يوجد بكثرة (٢) .

كذلك زخر السودان بأشجار أخرى مثل شجر الدوليب الذي يشبه أشجار الدوم ، والعرديب وهو شجر التمر الهندي ، وأشجار السدر وهي اللبق ، وكذلك الجميز ، وأشجار السنط الذي اشتهر بصلاية أخشابها وثقلها وكانت تصنع منها المراكب الكبيرة وآلات السواقي في السودان . وكذلك وجدت أشجار « الأبنوس » التي اشتهر بها السودان وهي تكثر على النيل الأزرق ، ومن أخشابها كانت تصنع الكراسي والموائد والصناديق والعصى والمسابح . وهناك أيضا شجر « العشر » الذي يستخدم في صناعة البارود والحبال والقوارب الصغيرة وأسرجة الحمير وألواح الكتابة (٣) .

وبالإضافة الى ذلك وجدت أشجار « الأراك » الذي يستاكون

(١) نعوم شقير : المرجع السابق . ج ١ ص ٢٩ .

(٢) دفتر رقم ٥٦٠ معية تركي — ترجمة الوثيقة التركية رقم ٣٤ ص ٨٧ بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٨٣ هـ . من شريف باشا الى المهندار . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) الوقائع المصرية : العدد ٥٤٨ ، الخميس في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٤٩ هـ .

أنظر أيضا : نعوم شقير : المرجع السابق . ص ٢٩ وما بعدها .

بفروعه بعد تهذيبها ، وأشجار الخروع ويستخرجون منها زيتا يدهنون
به أجسادهم ورؤوسهم . وكذلك وجدت « الحلفا » وهى من النياتات
الشهيرة أيضا فى السودان وتاكلها الجمال والدواب وتجفف وتصنع منها
حبال يشدون بها السواقي والأسرة (١) .

وبالإضافة الى هذه الأشجار وجدت أنواع أخرى أيضا مثل
« السليق » الذى يعتقد بعض السودانين أنهم اذا أرادوا أن يقدموا على
شئ قطعوا غصنا منها وحملوه بأيديهم ظنا منهم أن حاجاتهم سوف
تقضى بحمله (٢) . وهناك شجر « السردل » الذى ينبت فى كنف الجبال
ويذوم أزمانا طويلة ، وتوجد أيضا شجرة « أبو خميرة » وهى تشبه
شجر التمر حنا ويؤكل ورقها كورق « العرديب » ويداوى به بعض
الأمراض التى تصيب العين ، وله ثمر كالفنسة الحيوانات (٣) ، وهناك
أنواع كثيرة أخرى من هذه الأشجار مثل « اللعوث » و « الديكر »
و « أم شله » وغيرها . وقد استخدمت الأشجار فى دارفور لتخزين
المياه بكميات ضخمة زمن الأمطار ، وتظل تشرب منها القوافل والأهالى
لمدة ثلاثة شهور (٤) .

وكانت مصر فى حاجة الى أخشاب السودان ورأى المسئولون بمصر
أن هذه الأخشاب لو عملت آرماتا وأرسلت الى مصر لانتفع أهاليها وتم
توفير أثمان هذه الأخشاب ، وكانت الحاجة إليها شديدة فى مصر وخاصة
فى المطابخ المصرية التى على حد قول المسئولين « لو استخدمت فسوف

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٣٥ .

(٢) الوقائع المصرية - العدد ١٠٣ ، الأربعاء فى ٢٦ رجب سنة
١٢٤٥ هـ ص ٤ .

(٣) الوقائع المصرية - العدد السابق . ص ٤ .

(٤) محفظة رقم ٢٩ معية عربى - مستخرج من المعية التركى رقم
١١ - ٤٢ بتاريخ ١٤ صفر سنة ١٢٨٤ هـ . من القائمات محد نادى الى
الخدويى أنظر أيضا : السيد يوسف نصر : المرجع السابق . ص ١٨٥ .

يتضح مدى المبالغ التي يتم توفيرها « (١) » . وبالفعل فقد جرت الاستعدادات من توفير الرجال والأدوات لقطع هذه الأخشاب في عام ١٨٧٧ من غابات النيلين الأبيض والأزرق « (٢) » .

ولما رأى المسئولون بمصر غنى السودان بالثروة النباتية وتنوعها طلبوا إرسال عينة « فسائل أشجار وتقاوى نبات » من هناك وثجربتها في الحديقة التي كان يجري تنظيمها داخل سراى « طوب قبو » السلطانى بالأستانة « (٣) » .

وبالرغم من تلك الجهود التي بذلت للاستفادة من غابات ونباتات السودان فإنها تعتبر جهوداً متواضعة، ذلك أن تلك الثروة النباتية الهائلة كان يمكن إستغلالها بصورة أفضل مما حدث نظراً لحجم المساحات الضخمة من الغابات وتنوع هذه الأشجار . ويبدو أن صعوبة النقل والمواصلات في السودان وخاصة في الوصول الى تلك الغابات وعدم وجود الأيدي العاملة الكثيرة ونُدرة الأدوات الحديثة وأخيراً قسوة المناخ قد حال دون الاستفادة منها اقتصادياً بصورة كاملة .

الثروة الحيوانية :

وبالإضافة الى الثروة النباتية يمكننا أن نتكلم أيضاً عن الثروة الحيوانية في السودان لما لهذا الجانب من أثر فعال في عملية الانتاج الزراعى ، وخاصة في مجتمع السودان في ذلك الوقت حيث كانت

-
- (١) محافظ أبحاث السودان : محفظة ١٨ - وثيقة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٨٢ هـ .
 (٢) دفتر رقم ١٨٥٢ معية عربى - صورة المكاتبه رقم ٨٨ ص ٦ الصادرة من المعية السنية الى نظارة المالية بختم سعادة المهردار بتاريخ ١٦ شوال سنة ١٢٨٨ هـ .
 (٣) دفتر ٥٥٨ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٣١ ص ٦٢ بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٨٣ هـ . ارادة سنية الى حكمدار السودان دار الوثائق القومية بالقلعة .

الحيوانات كالجمال والثيران والأبقار تلعب دورا لا بأس به في عملية الاقتصاد . ومن المعروف أن السودان أيضا بالاضافة الى غناه في الثروة النباتية هو أيضا غنى بثروته الحيوانية سواء المستأنسة منها أو البرية ، ويمكن القول بأن الإدارة المصرية منذ أن امتدت الى السودان استطاعت أن تستغل هذه الثروة الى حد كبير وتسخرها في خدمة الانتاج السوداني أو الانتاج المصري . وقد حث محمد علي - منذ الوهلة الأولى - رجاله في السودان على الاجتهاد في ارسال المواشي السودانية الى مصر . وقد حصل محمد علي على هذه المواشي بثلاث وسائل ؛ الأولى عن طريق شرائها من أصحابها والثانية عن طريق الغزوات ضد القبائل المتمردة في جبال السودان ، والثالثة كانت تؤخذ - أحيانا - بدلا من الضرائب اذا عجز البعض عن دفعها نقدا (١) .

وكان الباشا يعين بعض « النظار » في الأماكن التي تمر منها المواشي وهي في طريقها من السودان الى مصر ، وخاصة في جهات أسوان وجرجا والمنيا ، وكانت مهامهم تنحصر في تقديم الكشوف التي تصل الى هذه المناطق وعدد ما يتفق منها في مسيرتها الطويلة (٢) . بل انه زيادة في الاهتمام أرسل في إحدى المرات أعدادا كبيرة من الضباط والمعاونين لتوظيفهم في « أسوان المواشي الآتية من بلاد السودان » (٣) .

-
- (١) حسن أحمد ابراهيم : محمد علي في السودان ص ١٢٨ - ١٤٠ .
انظر أيضا : Pallme : Travels in Kordofan, p. 37.
(٢) دفتر ١٨٩ ، شورى المعاونة الملكية - ترجمة الوثيقة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ . انادة الى الترسانة . وهي موجودة بمحافظ أبحاث السودان محفظة رقم ٨ . دار الوثائق القومية بالقلمة .
انظر أيضا دفتر رقم ٣٦٩ معية تركى - وثيقة رقم ١٦٦ بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٥٩ هـ . ارادة الى الشورى . دار الوثائق القومية بالقلمة .
(٣) دفتر رقم ٢١٠ ، صادر ديوان المعاونة للاقاليم - وثيقة رقم ٢١١ بتاريخ ٦ صفر سنة ١٢٥٩ هـ - كتاب الى حاكم السودان .
انظر أيضا : دفتر ٣١٧ - صادر شورى المعاونة - جهادية - وثيقة رقم ٧٤٩ بتاريخ ٨ شوال سنة ١٢٥٨ هـ . كتاب الى مدير الجهادية .

وقد وفر محمد على كل السبل حتى تصل هذه المواشى سليمة الى مصر ، من حيث الأعلاف وطريقة السير بها عبر صحراوات السودان وبين دور كل مديرية من المديريات السودانية والمصرية التي تمر عبرها هذه المواشى . وزيادة على ذلك كله أمر الباشا بارسالها في فصل الخريف حتى يضمن وجود العلف الكافي لهذه الحيوانات (١) . وقد استمر إرسال هذه المواشى في عهد خلفاء محمد على الى مصر ولكن بصورة متقطعة ، واستطاعت هذه الحيوانات أن تسد نقصا كبيرا في حيوانات الزراعة (٢) سواء في السودان أو مصر ، فهذه المواشى في السودان استخدمت في ادارة السواقي ، ويمكننا أن نتصور مدى الخسارة التي كان يمكن أن تواجهها مديرية كدنفلة — على سبيل المثال — اذا لم تتوافر مثل هذه الأعداد الهائلة من المواشى ، فقد كانت هذه البلدة وما حولها تعتمد بصورة أساسية عليها في ادارة آلاف السواقي ، بالاضافة الى استخدامها في عملية الحراثة وغير ذلك من المهام التي كانت تؤديها .

ومن بين الحيوانات الأخرى التي اشتهر بها السودان كانت الابل ، وقد توفرت في مناطق كثيرة من البلاد ، وكانت تؤدي هي الأخرى مهام عدة ، فقد كان السودانيون يقومون بتأجيرها لتجارب الحضر ، بالاضافة الى أكل لحومها والانتفاع بأوبارها في صناعة الخيام . الا أن الدور الكبير والرئيسي الذي لعبته الابل كان ينحصر في الحمل والركوب ، ومن أشهر ابل الركوب والحمل ابل الهدندوة نظرا لشدة

(١) دفتر رقم ٧١ معية تركي — ترجمة الوثيقة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩ ذي الحجة سنة ١٢٥١ هـ ، انظر أيضا : دفتر رقم ٢٤ معية تركي — ملخص الوثيقة رقم ٢٨٠ بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٢٤٤ هـ ، انظر أيضا : دفتر رقم ٧٤ معية تركي — ملخص الوثيقة التركية رقم ٣١٢ بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٢٤١ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) أمين سامي : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا — المجلد الثاني — الجزء الثالث ص ٣٤٧ — ٣٤٨ .

(*) أدخلت الابل الى السودان عن طريق الفرس منذ ان غزا قبيز مصر عام ٥٢٥ ق م .

انظر : Smith Hempstone, The New African p. 25.

صبرها على الجوع والعطش . وأما ابل الركوب فأشهرها عنى الاطلاق
ابل البشارية نظرا لسرعتها وخفة حركتها ولين ظهرها (١) .

وتجدر الإشارة الى أن الابل قد لعبت دورا هاما في حملة عام
١٨٢٠ الى السودان ، فقد استعان الباشا بقبائل العبابدة في جنوب مصر
في امداده بالابل لحمل الأمتعة والأسلحة عبر صحراوات السودان ،
وقد ظلت الابل تلعب دورا هاما منذ ذلك الوقت في الجيش المصرى بل
حتى وقت قريب وخاصة بسلاح الحدود حيث توجد صحراوات واسعة
على كافة حدود البلاد .

ومن العجيب أن الفلاح السودانى لم يستخدم الجمل بصورة كبيرة
في عملية الانتاج الزراعى اللهم الا في مسألة نقل المحصولات الزراعية ،
فلم يستفد منه - مثلا - في ادارة السواقي مستغلا طاقته الكبيرة كما
يحدث ببعض جهات مصر وخاصة بالوجه البحرى . وربما يرجع ذلك الى
توفر البديل والمتمثل في الأعداد الرهيبة من الثيران والأبقار بصورة
لم تدع الى استخدام الجمل في ادارة تلك السواقي ، وسهولة استخدام
تلك الثيران والأبقار عن الابل ، وأصبحت هناك شبه قناعة بأن الابل
ينحصر دورها في عملية النقل والتنقل عبر الصحراء .

ولما كانت الأبقار والثيران ترسل الى مصر ، فقد أرسلت أيضا الابل
لتؤدى دورها في عملية الانتاج الزراعى بمديرىات مصر (٢) .

وبالإضافة الى ذلك وجدت الأغنام والماعز في السودان ، وعلى نطاق
واسع أيضا ، ولكن يبدو أن الصوف والشعر الناتج عنهما كان قصيرا ،
لذا فإن المسئولين بمصر رأوا أن من الأفضل لو أرسلت أعداد من

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ج ١ . ص ٤٠ .

(٢) محفظة رقم ٢٧١ عابدين - نمره أصلية ٢١ ، نمره حمراء ٧٦ .

بنارنج ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٥٦ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

الأغنام الى السودان فسيكون ذلك مدعاة لتحسين نسلها وظهور ذرية ذات صوف طويل (١) .

وتوجد أنواع أخرى من الحيوانات كالخيل بأنواعها الدنقلاوية والغرباوية والمكادية ، والحمير ، والبغال .

وربما يكون من المفيد أن نشير الى المكانة الهامة والخطيرة التي احتلتها الثروة الحيوانية في حياة المجتمع السوداني ، فقد كانت تقيم مكانة الفرد بين قبيلته ، بل ومكانة القبيلة نفسها بين سائر القبائل الأخرى بما تمتلكه من هذه الثروة الحيوانية ، وحسب نوع الحيوان السائد في كل قبيلة ، فعند قبائل البقارة في غرب السودان وقبائل الدينكا في جنوبه كانت تقدر بحجم الماشية التي في حوزة كل من هاتين القبيلتين .

كذلك فقد لعبت الابل عند البجة دورا اجتماعيا هاما ، فالدية كانت تدفع ابلا ، وكذلك المهر ، وكانت الابل تقضل على سائر القطعان الأخرى كالأغنام مثلا ، ولا وجه للمقارنة عندهم بينها وبين الابل من حيث الأهمية الاقتصادية والوجاهة الاجتماعية اللتين تضفيهما هذه الثروة الحيوانية على مالكيها . فالقبيلة التي تنقص ابلها أو تبيد متعرض لكارثة ، وربما تهن ويضطرب كيانه ولا بد بعد ذلك ، ان أرادت الحياة ، أن تندمج في قبيلة أخرى وإلا فالفناء مصيرها (٢) .

وبالإضافة الى تلك الجهود التي بذلت في السودان للمحافظة على

(١) رئاسة مجلس الوزراء : مجموعة من الوثائق عن تاريخ السودان . ص ١٥ ، أنظر أيضا : محافظ أبحاث السودان ، محطة ١٨ ، دفتر رقم ٤ ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) محمد عوض محمد : السودان الشمالي سكانه وقبائله . ص ٥٢ .

الثروة الزراعية ، امتد الاهتمام الى محاربة الآفات التي تعرضت لها الزراعة كالجراد مثلا الذي كان يهجم على المزروعات ، ويؤثر بالتالى على حجم الانتاج الزراعى . ففي عام ١٨٦٥ عجزت الأهالى في حلف عن منعه فأكل مزروعات تلك الجهة ، حتى جريد النخيل ، ولم يترك شيئا من « المزروعات والأشجار حتى سقر المنازل أيضا » (١) .

وكثيرا ما كان ينتج عن تلك الهجمات الشرسة التي يقوم بها الجراد على المزروعات شح في التقاوي والخبز أيضا (٢) .

ولم تقف الحكومة مكتوفة الأيدي أمام هذا الخطر ، فكانت كثيرا ما تكل الى الجنود مهمة ابادة الجراد وتقليل خطره ، عن طريق تغيير مسار اتجاهه ، أو القيام بحفر حفر في طريقه وإشعال النيران فيها (٣) .

كذلك فقد كانت المزروعات تتعرض أحيانا لخطر بعض العيدان ، فكانت ترسل عينة منها لمصر لفحصها وابتكار الوسيلة الملائمة للقضاء عليها (٤) . وبالإضافة الى ذلك فقد وجدت الفئران في بعض جهات السودان والتي كانت تصيب المزروعات بالتلف البالغ من جراء ما تسببه من أكل لها (٥) . وقد انتشرت أيضا الصراصير وهي ذات نوعين في

(١) دفتر رقم ١ عابدين - وارد تليفرافات - صورة التليفراف العربى رقم ٦٧ - ورد بتاريخ ليلة ١٤ جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ . من مقتش عموم قبلى الى سعادة رياض باشا . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) دفتر رقم ٣٩٣ صادر المعية السنية - ترجمة الارادة التركية رقم ٥٥ بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ١٢٦١ هـ . ارادة الى مدير كردفان . ، انظر أيضا : محافظ أبجاث السودان - محفظة رقم ١٧ - دفتر رقم ٢ وثيقة بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٣) محافظ أبجاث السودان - محفظة رقم ١٠ ، وثيقة مستخرجة من الدفتر رقم ٢٩٤ صادر ديوان المعية - ترجمة الارادة التركية رقم ٦٢ بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٢٦١ هـ . ارادة الى مدير كردفان . دار الوثائق القومية بالقاهرة . ، انظر أيضا :

Hill ; Egypt in the Sudan p. 55.

(٤) دفتر رقم ٢٠ معية تركى . ترجمة المكتبة التركية ٢٨٥ - ٢٨ جمادى أول ١١٤١ هـ من الجناب العالى الى حاكم السودان - دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٥) نعم شقير : المرجع السابق . ج ١ ص ٤٩ .

السودان الأول منها يسمى « الجنوب » وهو صغير الحجم والآخر يعرف باسم « الجدد » وهو صرصار الليل ، وتكثر هذه الصراصير في مواسم الأمطار وتفتك بالبذور والنباتات الصغيرة ، وأخيرا وجد النمل الأبيض الذي انتشر في معظم أرجاء السودان وكان هو الآخر يلحق ضررا بالغاً بالنباتات . وهذه الأخطار التي تعرضت لها الزراعة في السودان قد تركت بعض الآثار عليها . ورغم تلك المحاولات التي بذلت في القضاء عليها ، فقد أمكن - كما رأينا - وقف أو تقليل أخطار بعضها على المزروعات ، وفي أحيان أخرى كانت تحدث أضرارا جسيمة ، قد تؤدي الى مجاعات اذا كانت واقعة على الحبوب .

النظم والقوانين :

وفي ختام هذا الفصل نود أن نشير الى أن السياسة الزراعية التي اتبعت في السودان طوال هذه الفترة ، قد استمدت معظم عناصرها ونظمها الرئيسية من السياسة التي اتبعت في مصر آنذاك مع شيء من التعديل الذي اقتضته ظروف السودان الخاصة ، لعل في مقدمتها وأهمها نظام الاحتكار الزراعي في عهد محمد علي ، فقد طبقه في السودان وأن لم يكن بنفس الشدة التي طبقه به في مصر ، فالاحتكار في السودان لم يشمل الحبوب وغيرها من الغلات الغذائية التي كان يعتمد عليها الفلاح السوداني في معيشته ، وما يقال عن نظام الاحتكار الزراعي يمكن أن يقال عن نظام السخرة الذي اتبع مع الفلاحين . والسخرة في السودان كانت تنحصر في بعض نواح معينة كتكليف بعض الفلاحين المقيمين على ضفاف النيل بتيسير مرور المراكب والسوارب الحكومية وسحبها حين لا تقوى الريح على دفعها (١) .

(١) دفتر رقم ٣٩٢ معية تركي - وثيقة رقم ١٨٥٦ بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٦٢ هـ من الجنباب العالي الى حاكم دار السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

ولم يحدث ذلك الا في بعض الأوقات وبشكل غير رسمي وتحت ظروف معينة . وكانت الحكومة ترسل بعض المسؤولين للتحقيق في مثل هذه الأمور وتعاقب المسئول عنها (١) .

وقد منع سعيد باشا بشكل قاطع أعمال السخرة في السودان وطلب بأن « لا يصير تسخير أبقار ولا جمال ولا أخذ شيء من الأهالي بغير رضاهم » (٢) . وقد اعترف الأجانب ، رغم بعض تلك التجاوزات التي حدثت من قبل بعض المسؤولين تجاه الفلاح السوداني على عهد محمد علي ، أنه كان أسعد حالا من الفلاح المصري (٣) .

ولم يشأ محمد علي أو خلفاؤه أن يشتدوا في تطبيق النظم والقوانين مع الفلاح السوداني كما فعلوا مع الفلاح المصري ، لأنهم كانوا يعتقدون بأن الزراعة في السودان في حاجة الى النهوض ولابد من ترغيب السودانيون فيها . وأما ما يقال عن تلك الغلات التي شملها نظام الاحتكار في السودان فقد كانت برية ، مثل الصمغ ، وبعض المنتجات الحيوانية ، فالصمغ كان متوفرا في الغابات سواء بكرديان أو سنار ، وأما جلود الحيوانات فلم يكن السوداني يستفيد منها بصورة كبيرة نظرا لعدم معرفته بطرق اعدادها وتعليقها . وهذه الغلات كانت تشتري من المزارعين بأسعار زهيدة ، وأحيانا تؤخذ في مقابل الضريبة المقررة عليهم . ولم تكن الحكومة تصر على هذا الاحتكار ، فخلال زيارة محمد علي للسودان في عام ١٨٣٨ / ١٨٣٩ استمع لبعض الشكاوى حول احتكار

(١) دفتر رقم ١٨٨٦ - أوامر عربي - صورة الأمر الكريم رقم ٣٥ ص ٢٣ بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٧٣ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر رقم ١٨٨٦ - أوامر عربي - أمر الى الشيخ أحمد علي بشير شيخ نلجبة أحمد بشير بخط المتب - أمر رقم ٣٥ ص ٢٣ بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٧٣ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

Hoskins : Op. Cit. p. 232.

(٣)

الحكومة لزراعة النيلة ، وأنهم يرغبون في زراعتها لحسابهم الخاص
فما كان منه إلا أن أمر بحرية زراعتها والاتجار بها (١) .

وقد خلص محمد سعيد باشا الفلاح السوداني من مشاكله المالية
وذلك بإلغاء الضرائب المتأخرة عليه ، وتخفيض الضريبة القائمة ، وأمر
في خلال زيارته للسودان عام ١٨٥٧ بأنه من الآن فصاعداً يقررون
بأنفسهم ما يتفق مع ظروفهم وأحوالهم ، وكانت النتيجة لذلك أن أقبل
الفلاح السوداني على الزراعة بنفس راضية وانعكس ذلك كله على الانتاج
زيادة ورخاء (٢) .

وفي الفترة التي تلت عهد محمد سعيد وحتى عام ١٨٨١ ، بدأت
تظهر بعض اللوائح والقوانين كأسلوب حتمي لمواجهة التطورات الزراعية
في السودان والظروف المالية التي تمر بها البلاد ، وبدأ المزارعون
يتذمرون منها ، خاصة وقد اشتط الحكام في أسلوب تطبيقها مما أدى
الى ضرورة بحث هذه اللوائح والقوانين حتى يتمكن الفلاح السوداني
من القيام بأمور زراعته ... ذلك ما قام به بالفعل رعوف باشا في
تقريره المشهور عام ١٨٨٠ عن أوضاع المديرية السودانية ولكن بعد
فوات الأوان * .

(١) محفظة ١٢٣ — ملف متفرقات — دوسية بدون تاريخ سنة
١٢٥٤ هـ رحلة ساكن الجناب محمد علي باشا الى السودان — وثيقة رقم
١٠٨/٢٥ ملف السودان — دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٢) Abbate : De l'Afrique Centrale ou Voyage Du S : A.
Mohammed Said - Pasha dans Ses Provinces du Soudan. p. 47.

(*) سوف نعرض بالتفصيل في فصل لاحق للضرائب وشئون المال في
السودان .

الفصل الثاني

الثروة المعدنية والصناعة

(أ) البحث عن المعادن :

- الذهب
- الحديد
- النحاس
- الرصاص
- الملح في الأجزاء الشرقية والجنوبية

(ب) أهم الصناعات وتطورها :

- الصناعات القائمة على الغلات النباتية :
- (صناعة حليج القطن — صناعة نسيج القطن)
- صناعة النيلة
- الصناعات الخشبية (صناعة المراكب — صناعة السواقي — صناعة الأسرة والأبواب والنوافذ — الأواني والأوعية الخشبية — صناعات أخرى) •
- الصناعات القائمة على أشجار النخيل والدوم •
- صناعة الصابون •
- صناعة قصب السكر •
- ادخال الحرف للسودان •
- عوامل فشل الصناعة السودانية •

الفصل الثاني

الثروة المعدنية والصناعة

لم يكتف محمد علي ولا خلفاؤه في السودان بالاهتمام بالجوانب الزراعية وحسب ، ولكنهم راحوا يفتشون عن مصدر اقتصادي آخر يساعدهم على بناء دولة قوية موطدة الأركان . ومنذ أن وطئت أقدام الجيش المصري أرض السودان بدأ البحث عن المعادن ، بل قد لا نسرف القول ان قلنا ان هذا الاهتمام كان قبل ذلك ، فقد تردد كثيرا أن الذهب كان من بين الدوافع التي حفزت محمد علي الى ضم السودان الى مصر . ومما لا شك فيه أن قيام أي نهضة صناعية في أي بلد من بلدان العالم لا يمكن لها أن تزدهر أو حتى تقف على أقدامها الا اذا توافرت لها جملة أسباب على رأسها توافر مواد الخام بصورة اقتصادية ، بمعنى أن هذه المواد الخام لا بد أن تكون متوفرة بشكل يغطي جميع نفقات البحث عنها والا أصبحت عملية التنقيب ضربا من التخبط الاقتصادي . ولهذا ، بدأ محمد علي ، كما ذكرت ، ينقب عن هذه المعادن وفي مقدمتها الذهب الذي أولاه عناية بالغة .

(١) الذهب :

تركز البحث عن الذهب في السودان في منطقتين رئيسيتين هما : حول جهات فازوغلي وفي جبل شسيون الذي يقع جنوبي كردفان ، ولكن في واقع الأمر ان التركيز في البحث كان على أشده في منطقة فازوغلي .

وبمجرد أن سيطر اسماعيل كامل على سنار ، حتى قصد فازوغلي في أول يناير عام ١٨٢٢ ، ومكث بها ثلاثة عشر يوما ، ثم مضى بعدها الى جهات « القماميل » في جبال بنى شنقول ، وكان يرانقه في هذه

الرحلة أخصائي المعادن « المعدن » « مليون » وبعض « اللغمجية » (١) .

وكان الأهالي في هذه المنطقة قد حفروا عدة آبار « مناجم » في سبيل البحث عن هذا المعدن ، فملا اسماعيل من ترابها جوربين وأرسلته الى الباشا في مصر لاختصاعه للتجارب لمعرفة نوع الذهب ودرجة جودته (٢) . وعقب تسلم الباشا للجوربين قرر أن يبدأ فوراً البحث عن الذهب ، فطلب خبيراً أوروبياً له دراية واسعة في مجال التعدين ، وأمر بإرساله عقب فصل الخريف مباشرة إلى السودان ليطوف مع نجله في تلك البلاد « فيعاين المواضع التي يرجى وجود المعدن فيها ويتبين من حقيقة الحال بمقتضى صنعه . ثم يقرر ما وجد ، ان وجد شيئاً وما لم يجده . فيقول الكلمة القاطعة ... » (٣) .

ويبدو أن الأحداث التي اندلعت في السودان ، عقب الاجراءات الضريبية التي اتخذها « حنا الطويل » وغيرها من الأسباب ، قد حالت دون اتمام مهمة البحث عن الذهب . فعاد اسماعيل الى سنار ، ثم تطورت الأحداث لتؤدي الى مقتله في اكتوبر عام ١٨٢٢ ، ثم تتلو ذلك أحداث الدفتر دار الانتقامية . وأدت هذه الأحداث الى تهديد سلامة الطريق الى مناطق الذهب في جهات فازوغلى وغيرها . وعقب هدوء هذه الأحداث وسيطرة الحكومة على الطرق المؤدية الى مناجم الذهب ، كلف محمد علي في عام ١٨٢٥ « بروكى » بصحبة درويش أغا « ناظر المعادن » للبحث عن المعادن بشكل عام والذهب بصفة خاصة . ويبدو أن المسئولين

(١) حسن أحمد ابراهيم : محمد علي في السودان . ص ١٠٠ .

(٢) دفتر ١٠ معية تركى ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٤٠ بتاريخ ٧ شعبان سنة ١٢٣٧ هـ . من الجناح العالى الى سر عسكر السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) دفتر رقم ١٠ معية تركى — ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٤٥ ، بتاريخ ٧ شعبان سنة ٢٣٧ هـ من الجناح العالى الى سر عسكر السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

بالخرطوم لم يذلوا مهمة بروكى فمكث بها حتى عام ١٨٢٩ ولما ينجز مهمته التي جاء من أجلها (١) .

وفي عهد حاكم السودان خورشيد باشا « ١٨٢٦ - ١٨٣٨ » أولى عملية التنقيب عن الذهب عناية لا بأس بها ، فقد آل على نفسه أن يذهب على رأس المتنقيين ، أو يرسل « عيسى أغا » إلى جبال بنى شينقول من أجل إنجاز هذه المهمة ، ولكن ثمة أمور حالت دون اتمام خورشيد مهمته ، حيث ترامت إلى سمعه أخبار تزعم أن الأجناس يدبرون مع بعض القبائل السودانية والعصاة الفارين إلى تخوم الحبشة مؤامرة للقضاء على سلطة الحكومة في الجزيرة وسنار وإعادة السلطة لأهل البلاد (٢) . إلا أن هذه القبائل السودانية ومن شايها لم تنفذ مؤامرتها ، ولم تنزل من جبالها ، وربما كانت هذه الأنباء إشاعات مبالغ فيها ، أو أن هذه القبائل ربما ترددت في هجومها بعد أن علمت باستعدادات الحكومة الضخمة للقضاء عليها (٣) . وهكذا حالت هذه الأحداث دون ذهاب خورشيد إلى مهمته .

ومن بين اهتمامات خورشيد بمعدن الذهب ، وفي محاولة لعدم تسرب الذهب السنارى إلى جهات أخرى ، طلب هذا الحاكم من محمد على أن يرسل إليه ألفى كيس * لشراء الذهب بواقع ثلاثمائة وخمسين قرشا للأوقية الواحدة (٤) . وقد قام الباشا بتحليل ذلك الذهب

(١) سماركو : رحلة محمد على إلى السودان . ص ٥ .

(٢) محفظة رقم ٢٦٢ عابدين - ترجمة الوثيقة التركية (بدون رقم) بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٥٣ هـ .

(٣) مكى شبكية : السودان في قرن . ص ٤٢ - ٤٣ .

انظر أيضا : حسن أحمد إبراهيم : المرجع السابق ص ١٠١ .
(*) الكيس = حوالى ٥٠٠ قرش .

(٤) دفتر رقم ٦٣ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٣٩ بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٢٥١ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

بدارسك النقود بمصر . وبالفعل قبل الباشا طلب الحكمدار وأرسل له نصف ما طلبه من النقود (١) .

وفي عام ١٨٣٧ خرجت بعثة علمية ضخمة توفرت لها الكثير من الاستعدادات من خبراء وعمال وأدوات بهدف البحث عن الذهب تضم ألفا من الجنود « الجهادية » برئاسة اللواء مصطفى بك يصحبهم مسيو روسيجير Russegger ، ومسيو بورياني Poreani الخبيران الموفدان من قبل محمد علي للمساعدة في البحث عن معدن الذهب ، ووصل الجميع الى فازوغلي وشرعوا في استخراج المعدن واستمرار البحث عنه ، ولكنهم لم يتوصلوا الى نتائج مرضية ، فتوجهوا الى جهة « سنجة » ومكثوا فيها ليلة ، توجهوا بعدها الى مكان يسمى « زنبو » فمكان يسمى « توجاتو » وقاموا بمسح هذه المناطق ، وكانت النتائج كسابقتها . وأخذ أفراد البعثة يتنقلون من مكان الى آخر ، ويختبرون الرمال ، وتعرضوا في عمليات البحث لمصاعب كثيرة خاصة من جانب بعض العبيد في جبل سنجة (٢) ، ناهيك عن وعورة الأماكن ورداءة المناخ . وقد عاد أعضاء هذه البعثة بعد ستة أشهر الى الخرطوم ، فأخذوا يطلون ما تحصلوا عليه وعرض مسيو « روسيجير » ومسيو بورياني نتائج هذه التحليلات على الباشا فلم تكن مرضية ، فقد ورد في تقرير بورياني عن الذهب الذي عثر عليه في طريق عودة البعثة الى الخرطوم « ان التبر المستخرج من الستة عشر قنطاراً من التراب الذي أخذ من موضع المعدن الكائن بجبل فازنقروا وغربل وغسل بمعرفة خمسة عشر جندياً في ثلاث ساعات يكون بصفة معدل ثمانية قناطير وعمل سبعة « أنفار » والنصف في ثلاث ساعات ، وصافي الذهب السناري الحاصل من هذه القناطير الثمانية بعد الغسل والتصفية والاذابة خمس عشرة حبة بحساب

(١) دغتر رقم ٦٧ معية تركي - ترجمة الامر الكريم رقم ٥٨٨ بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٢٥١ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) رعاة الطبطبائي : مناهج الاباب . ص ٢٢١ - ٢٥٣ .

القيراط والوقية والحبة الجارية الاستعمال في الوزن القديم وباعتبار الوزن السوداني * وعليه فيكون ما ينتج النفر الواحد من سكان البلد الموجودين في يوم بشرط أن يعمل عشر ساعات فيه من الذهب ست حبات وثلثي الحبة * وبما أن « وقية » الذهب تساوي ثلاثمائة وخمسين قرشا في بلاد السودان فيكون قيمة ست حبات وثلث الحبة الحاصلة من المعدن المذكور تسعة قروش و ١١ بارة * و ٦ ما نقر وثلث المانقر ، وعلى هذا الحساب اذا اشتمل شخص في استخراج الذهب فيساوي قيمة ما يستخرج في اليوم ٧ قروش و ١١ بارة و ٦ مانقر وثلث المانقر ٠٠٠ » (١) .

وفيما يتعلق بالذهب في جهات قماميل ذكر بورياني « أن انتبر المستخرج من ستة عشر قنطارا من التراب الذي أخذ من موضع كائن بجبل « قشيش » من جبال قماميل وغربل وغسل بمعرفة عشرين جنديا في ثلاث ساعات يكون بصفة معدل ثمانية قناطير من التراب وعمد عشر جنود في ثلاث ساعات وصافي الذهب السنارى المستخرج من هذه القناطير الثمانية بعد الغسل والتصفية والاذابة ثلاث عشرة حبة بحساب القيراط والوقية والحبة الجارية الاستعمال في الوزن القديم وباعتبار الوزن السوداني * وعليه فيكون ما ينتجه « النفر » الواحد من أهالى البلد الموجودين في اليوم الواحد — بشرط أن يعمل عشر ساعات فيه — من الذهب أربع حبات وثلث الحبة * وبما أن وقية الذهب تساوي ثلاثمائة وخمسين قرشا في بلاد السودان فيكون ثمن الحبة من الذهب ٤٣ بارة و ٧ ما نقر ، وعليه فيكون ثمن الأربع حبات والثلث الظاهر من المعدل أربعة قروش و ٢٩ بارة و ١/٢ مانقر وثلث المانقر .

(*) البارة اسم تركى اطلق على العملة المصرية « نصف فضة » وسلاوى ربع القرش .

(١) محنظة رقم ٢٦٥ عابدين ، ملف حكمدار السودان — ترجمة الوثيقة التركية رقم ٨٨ بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٢٥٤ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(م ٧ — التطور الاقتصادى الاجتماعى)

وعلى هذا الحساب فإذا اشتغل شخص في عملية استخراج الذهب لنتج في اليوم الواحد من الذهب السنارى ما يساوى أربعة قروش و ٢٩ بارة و $\frac{1}{2}$ هـ مانقر وثلاث المانقر (١) .

وعلى العكس من بورىانى فقد كان زميله روسيجير متفائلا فقد جاء في تقريره « ان الشخص الواحد ينظف كل يوم ثلثمائة وخمسين أقة من الرمل ، فيتحصل منها ذهب قيمته من ثمانين قرشا الى مائة قرش ، فكان هذا المعدل يزيد عن معدل مسيو بورىانى عشرين مرة (٢) . وكان هذا الاختلاف بين التقريرين كفيلا لاتارة حنق الباشا على بورىانى ، الأمر الذى جعل الأخير يعدل عن رأيه - رغم اقتناعه به - قائلا ان الطريقة التى اتبعها مسيو روسيجير ، وهى التحليل بالزئبق . تعطى نتائج أفضل من الطريقة التى استخدمها ، وان العامل الواحد فى البحث عن الذهب يستطيع أن يحصل على ما قيمته أربعين قرشا يوميا (٣) .

ونظرا لهذا التضارب الشديد بين النتائج الواردة فى التقريرين قرر محمد على أن يبحث الأمر على الطبيعة ، فعزم فى ١٥ أكتوبر ١٨٣٨ على القيام بزيارة الى السودان والى مناطق فازوغلى وبنى شنقول لمعرفة حقيقة المعادن وقد أعد الباشا العدة من أجل البحث عن الذهب من حيث الخبراء ، والعمال اللازمين لعملية التنقيب الذين استطاع أن يجهز منهم أربعة آلاف ، ساعد فى جمعهم - بالأجرة - الشيخ ادريس من كبار المشايخ السودانيين القاطنين بالقرب من مناطق المعدن . ووعد هذا الشيخ الباشا بالاتصال بسكان جهات بنى شنقول والقماميل

(١) محفلة ٢٦٥ عابدين : الوثيقة السابقة ، انظر : حسن احمد ابراهيم المرجع السابق . ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) رفاعة الطهطاوى : المرجع السابق . ص ٢٥٥ .

(٣) نفس المرجع ص ٢٥٦ .

الخارجين عن سيطرة الحكومة لأقناعهم بالدخول في طاعة الحكومة والعمل في مجال البحث عن الذهب نظير مرتبات لهم (١) .

وفي ١٤ يناير عام ١٨٣٩ وصل محمد علي إلى فازوغلي ونزل في قرية « فامكة » على النيل الأزرق ، ومن هذه القرية بعث الباشا بثلاثة من خبراء المعادن وهم بورياني الإيطالي ، ولبير وأحمد يوسف الجشنجي إلى نواحي « فاشنغارو » وبنى شنقول للبحث عن الذهب (٢) . وقام هؤلاء الخبراء بتجارب عدة وقرروا أنهم تمكنوا من وجود أدلة تثبت وجود هذا المعدن (٣) ، مما دفع الباشا إلى الانتقال بنفسه إلى هذه الجهات لتقرير الأمر على الطبيعة . ولقد قام الخبراء المعدنون بتجارب عديدة أملا في الحصول على نتائج طيبة ، إلا أن هذه النتائج كانت كسابقتها مخيبة للآمال . وجمع الباشا كل المهندسين للتشاور وقرروا عمل تجربة بأسلوب جديد حيث جمعوا الرمال من جميع الأماكن بمقادير متناسبة لمعرفة مقدار ما يمكن استخراجه منها وكانت النتيجة كالسابق (٤) . وقام محمد علي بتشكيل لجنة لأعداد تقرير شامل عن الأعمال التي قامت بها تلك البعثة أشير فيه إلى فشل البعثة في تحقيق هدفها ، فقد كان استثمار المناجم بواسطة الغسل الاعتيادي لا يمكن العامل من الحصول على ما يساوي ثلاثة قروش عن عمله في اليوم الواحد (٥) . وعلى هذا يكون الباشا قد فشل في الحصول على الذهب من جهات فازوغلي .

-
- (١) محفوظة ٢٦٥ عابدين - ترجمة الوثيقة رقم ٤٤ / ١٩٩ أصل
بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٥٤ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة ..
(٢) محمد فؤاد شكرى : رحلة محمد علي إلى السودان - مقال
بمجلة كلية الآداب . جامعة القاهرة . العدد ٨ عام ١٩٤٦ . ص ٤١ ..
(٣) نفس المرجع ص ٥٣ .
(٤) رفاعة الطهطاوى : المرجع السابق . ص ٢٥٨ .
(٥) سامركو : المصدر السابق . ص ١١ .

وبالرغم من سوء النتائج التي توصل اليها فريق الباحثين عن الذهب ، إلا أن الباشا لم يوقف عمليات البحث في تلك الأماكن ، بل ترك وراءه نحو عشرين فردا منهم لمتابعة التنقيب (١) . وقد ارتبط بعملية البحث عن الذهب وزيارة محمد علي للسودان انشاء مدينة عمالية اقترن اسمها باسم الباشا وسميت بمدينة محمد علي كما سبق أن أشرنا اليها * .

ولا تعنى تلك النتائج غير المرضية التي توصل اليها محمد علي أنه أهمل عملية البحث عن الذهب بعد أن غادر السودان ، بل انه وعد حكامدار السودان أحمد باشا أبو ودان أن يمدّه بكل الوسائل في هذا الصدد حتى يصل الى الهدف المنشود (٢) . ويبدو أيضا أن النتائج لم تكن مشجعة في عهد أبو ودان ، فقد بعث بتقرير الى الجناب العالي من فازوغلى في ١٧ ابريل عام ١٨٤٣ فيما يتعلق بأمور البحث عن هذا المعدن في هذه المناطق أشار فيه الى الفشل الذريع الذي حاق بالخبراء في الحصول على هذا المعدن بعد بحوث وتجارب عديدة خاصة في « خور رونده » على بعد تسع عشرة ساعة ونصف من مدينة محمد علي ، وكان جملة ما تحصلوا عليه أربعين أوقية من الذهب فقط (٣) .

وفي عهد الحكمدار أحمد باشا المنكلى طلب منه أن يذهب الى جهات فازوغلى وبالفعل أجرى ، ما بين عامي ١٨٤٣ ، ١٨٤٤ ، عدة تجارب لابتح عن الذهب في الجبال الموجودة هناك ، إلا أن الكميات التي تم الحصول

(١) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٦ .

(٢) انظر الفصل التيهيدى .

(٣) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٦ .

(٣) محنظة رقم ١٩ بحر برا - وثيقة رقم ٢٣ بتاريخ ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٥٩ هـ ، انظر ايضا : حسن احمد ابراهيم : المرجع السابق ص ١١٨ .

عليها لم تكن مشجعة على المضي في البحث عنه (١) . ومع ذلك فإن محمد علي قرر أن يرسل خبيراً من مصر ليتحقق من صحة النتائج التي توصل اليها المفككي (٢) .

وواصل الحكماء خالد خسرو (١٨٤٥ - ١٨٤٩) جهود سابقة في البحث عن معدن الذهب في جهات فاروغل ويني شفقول ، ذلك أن هذا الحكماء قد تراسل إلى سمعه ، عن طريق الشيخ عدلان شيخ قبائل العربان القاطنة جبل دول ، وجود بئر قرب هذا الجبل ، فقام الحكماء بحملة في عام ١٢٦٣ هـ (١٨٤٦ / ١٨٤٧ م) من أجل هذا الغرض وأخرى في عام ١٢٦٤ هـ (١٨٤٧ / ١٨٤٨ م) إلى جبل قسان (٣) . ولأجل مساعدته في إنجاز هذه المهمة أرسل إليه محمد علي مهندماً روسيا يدعى كوفاليفسكي Kovalovsky . وستلته جمل تحمل الأدوات من ترسلنة بولاك (٤) . وعلى الرغم من ذلك كان هذه المحاولات - كالمادة - لم تأت بنتائج طيبة تتناسب والجهود التي بذلت من أجلها (٥) .

أما المنطقة الأخرى التي جرى البحث فيها عن معدن الذهب فكانت في جنوبي كردغان ونعني بها « جبل شيبون » حيث زعم الأوربيون الذين زاروا هذه المنطقة ، أمثال براون Brown ، وبالم Pahlme وبتريك Petherick وروسيجير - أن هذا المعدن متوفر هناك (٦) .

(١) محفوظ رقم ١٩ بحر برا - ترجمة الوثيقة رقم ٦ بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٦١ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) حسن أحمد إبراهيم : المرجع السابق ص ١١٨ ، انظر أيضاً : Hill : Egypt in the Sudan. p. 81.

(٣) محفوظ رقم ١٩ بحر برا - ترجمة الوثيقة رقم ٩٥ بتاريخ ٢ ربيع أول سنة ١٢٦٤ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

Hill; Op. Cit., p. 83.

(٤)

Gessi; Op. Cit. p. 156.

(٥)

Bell; S.N.R. Vol. 20 (1937), «Shaibon Gold», pp. 129-30.

(٦)

ويذكر البعض أن الزنوج قد عملوا بالتنقيب عن معدن الذهب في تلك الجهة ولكنهم لم يعلموا قيمته تماما ، بينما على العكس منهم ، عرف الدناقلة ، الذين وصلوا الى هذه المناطق كتجار ، قيمته الاقتصادية فنقبوا عنه وربحوا من ورائه كثيرا (١) .

وقد طلب محمد على من الدفتر دار الذى ضم اقليم كردفان أن يولى اهتماما كبيرا للتنقيب عن هذا المعدن النفيس ويبحث اليه بالنتائج التى يتوصل اليها فى هذا الصدد (٢) .

وقد أولى خالد باشا مسألة البحث عن الذهب فى جبل شيبون اهتماما بالغا ، حيث قام بتعيين « حسن حيدر باشا » مسئولا عن التنقيب عنه (٣) . ومرة أخرى ، نسجل فى هذه الجهة فشلا لجماعات البحث عن معدن الذهب فى عهد محمد على .

وهكذا أنفقت الأموال الطائلة التى تحملتها الخزينة المصرية فى سبيل ذلك من حيث اعداد الآلات اللازمة للتنقيب وحملها الى تلك المناطق النائية وفى اعداد المهندسين والعمال اللازمين ، ولم تكن بطبيعة الحال الكميات التى تم الحصول عليها من الذهب — كما اتضح لنا من التقارير — تغطى النفقات الباهظة التى تحملتها خزينة الدولة فى مصر . ويسوق البعض (٤) عدة أسباب حول فشل بعثات التنقيب عن الذهب فى السودان على عهد محمد على وفى مقدمتها تلك التقارير المضللة التى تلقاها محمد على والتى تصور له امكان العثور على الذهب ، ثم الطريقة التى

(١) Pallme; Travels in Kordofan. pp. 160-61.

(٢) دفتر رقم ١٠ معية تركى — ترجمة الوثيقة التركية رقم ٤٨ بتاريخ ٥ ربيع الأول سنة ١٢٣٧ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) Hill; Op. Cit. p. 83.

(٤) انظر : حسن احمد ابراهيم : المرجع السابق . ص ١٢٤ وما بعدها .

استخدمها للقبول في البحث والتي كانت بدائية ، بالاضافة الى العقاد
السافر الذي لاقتسه بعثات التنقيب من جانب الأتالي في تلك المناطق
نظرا لما كانت تخزنه هذه البعثات من عناصر أجنبية ، وقد اهتمت الأتالي
عن مد يد المعونة لهذه البعثات ، كذلك فقد كره المصريون العمل في
السودان عامة واليهوديات النيلية منه كجبل شيبون وجهمات فازو على
خاصة ، كما أن المهتمين المسئولين عن التنقيب لم يجتهدوا المعونة
الكافية من المعسكر المسئولين عن حراستهم ، بالاضافة الى أن عرب
الشايقية والزنوج السودانيين المكلفين بالعمل في التنقيب عرّفوا عن
هذا العمل وهرب بعضهم كما حدث في عام ١٨٤٥ حيث هرب ثلاثة من
الشايقية (١) .

وقد تعرضت البعثات التنقيبية في أحيان كثيرة الى نقص في
الموعد بسبب هروب الأتالي وتركهم لأوطانهم ورفضهم إمداد البعثات
بما تحتاجه ، وأخيرا يمكن أن نخفف لتلك العوامل السابقة صعوبة المناخ
الذي لم يكن ملائما في مناطق البحث لرجال البعثات المكلفة بالتنقيب ،
فقد تعرضوا لبعض الأمراض كالملاريا التي أودت بأحد رجال البعثة
التي تركها محمد علي في السودان وهو المسيو « ليفره »
Levre (٢) .

وبالرغم من ذلك كله فإن خلفاء محمد علي حاولوا أيضا البحث عن
معدن الذهب فقد كانوا - وخاصة في مصر - في حاجة شديدة الى هذا
المعدن وخاصة في سك النقود ولذلك فإننا نلاحظ للراسلات العديدة

(١) دفتر رقم ١ / ٢٤٥٣ بحيرية بربر والجاغلين عريى وارد . أمر
رقم ٢٧٢ ، ص ٢٦ بتاريخ ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ هـ .
دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) إمارة الطهطاوى : المرجع السابق ص ٢٦٠ .

الواردة من مصر الى السودان في طلب هذا المعدن . (١) وهذه المحاولات التي قام بها خلفاء محمد على كانت متواضعة للغاية وربما يرجع ذلك الى فتور الهمم ، خاصة عقب فشل تلك الجهود السابقة غير المشجعة ، او الى اهتمامهم بنواحي أخرى مضمونة النتائج كالزراعة والتجارة . ولأشرف الشديدي فأننا لم نجد نسمح على عهدهم عن جلب آلات حديثة أو ارسال خبراء متخصصين في أمور المعادن الى السودان كما حدث في عهد محمد على ، بل ظلت عملية البحث والتنقيب متروكة لجهود الأهالي المتواضعة ، أو لحلولات الحكومة التي ظلت على منوالها القديم تخضع لأساليب بالية ثبت عدم جدواها اقتصاديا . ويبدو أن المسؤولين في هذه الفترة الطويلة قنعوا بالنتائج التي توصل اليها المنقبون في عهد محمد على ، ولم يتداركوا أوجه القصور التي كانت تواجه هؤلاء ومن ثم يبدأوا من حيث انتهوا فآثروا السلامة ، أو أن وجود هذا المعدن في تلك الأجزاء أصبح « أكذوبة » .

(ب) - الحديد :

ولم يقتصر البحث عن لمعادن في السودان على معدن الذهب وحسب ، بل اتجه الى المعادن الأخرى كالحديد مثلا الذي اشتهرت به كردفان ، فصنع الأهالي منه أدواتهم المنزلية وآلاتهم المستخدمة في شئون الزراعة ورؤوس رماحهم وان استخدموا في ذلك أساليب بدائية لصهر هذا المعدن (٢) .

ولقد طلب محمد على الى الدفتر دار أن يتحقق من أماكن وجود هذا المعدن الذي ترامى الى أسماعه بأن مناجمه توجد بوفرة وأنه من

(١) أمين سامي : تقويم النيل : المجلد الأول من الجزء الثاني ص ٢٨ Hill; Op. Cit., p. 57.

(٢)

النوع الجيد ، كذلك فقد طلب اليه أن يهيئ « الأسباب اللازمة التي تستوجبها سهولة استخراجهِ وصوغهُ ٥٥ » (١) وقد طلب محمد علي من الدفتر دار أن يرسل الى مصر خمسمائة قنطار من الحديد ، حيث كانت الكميات التي تحتاجها مصر تستورد من الخارج (٢) .

ولقد قام خورشيد باشا حاكم دار السودان في عامي ١٨٢٨ ، ١٨٢٩ باستخدام الحديد في صنع مسامير بترساتته في « منجلا » على النيل الأزرق . وقد أرسل محمد علي بعثة للتقريب عن هذا المعدن ، تضم ثمانية من المكشفين الانجليز ، الى منطقة على النيل الأبيض من أجل بناء مسبك « مصر » ، وقد صاحبهم أحمد أفندي يوسف المألون الذي عين خصيصا كمسئول عن المصنع المزمع انشاؤه (٣) .

ولم تستطع البعثة أن تؤدي مهمتها على الوجه الأكمل ، فقد أصيب أفرادها بالأمراض ومات منهم الكثير (٤) ، مما شل عملها وبالتالي أدى الى فشلها ، فقرر محمد علي عودة ما تبقى منها الى مصر (٥) . ولم نعد نسمع بعد ذلك عن استغلال معدن الحديد بكردفان إلا عندما أرسل المعدن روسيجير في عام ١٨٣٨ على رأس بعثة رسمية . وفي العام التالي أرسل محمد علي المهندس الفرنسي لامبرت Lambert الذي زار المنطقة وكتب تقريراً عن وسائل صهر الحديد المختلفة التي كان يستعملها العاملون في هذا المجال (٦) . وفي عام ١٨٤٧ أرسل

(١) دفتر رقم ١٠ معية تركي ، ترجمة المكتبة التركية رقم ٢٤ بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٢٧ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

Hill; Op. Cit., p. 57.

(٢)

Ibid., p. 57.

(٣)

(٤) دفتر ٣٨ صادر المعية السنية . ملخص الوثيقة التركية رقم ٢١٥

بتاريخ ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٥ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٥) دفتر ٣١ / ١٩ معية سنية عربي ضائر ، الأمر الكريم رقم ٣٠٤

ص ٣٤ بتاريخ ٧ صفر سنة ١٢٦٤ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

Hill; Op. Cit., p. 58.

(٦)

جون بتريك الى كردفان للتفتيش عن هذا المعدن واستخراجه بوسائل حديثة ، وسافر بالفعل وبدأ مهمته إلا أنه كان قد ترك الخدمة بالحكومة ، واشتغل بالتجارة عقب وفاة محمد على (١) .

وفي عام ١٨٤٨ أرسل شخص يدعى ابراهيم أفندى بمسحبة مهندسين انجليزى وبعض « اللغمية » للبحث عن معدن الحديد في كردفان (٢) .
إلا أن العمل قد توقف بناءً على طلب المسؤولين نظرا الى أن الحديد المستخرج لم يعد يغطي نفقات استخراجه (٣) .

(ج) - النحاس :

وأما فيما يتعلق بمعدن النحاس فقد اشتهرت جنوب دارفور به وخاصة في الجهة المعروفة باسم « حفرة النحاس » ونظروا لأن دارفور لم تكن قد ضمت في عهد محمد على ، وكانت حفرة النحاس بالتالى خارجة عن نفوذ الادارة المصرية في السودان وتابعة لسلطان دارفور ، فقدم أرسل محمد على أحد أتباعه ويدعى أحمد بك ، الى دارفور للتشاور مع سلطانها في كيفية استخراج النحاس هناك (٤) . ويبدو أن هذه المساعي باءت بالفشل ولم يتمكن محمد على من الحصول على النحاس في تلك المنطقة .

وقد ظل استغلال حفرة النحاس يتم بمعرفة أهلها فقط ، ولكن

-
- (١) نسيم مقلر : الرحالة جون بتريك ص ١ .
(٢) دفتر رقم ١٤ / ٢٥ معية سنية عربى وارد - وثيقة رقم ٢٤١ ص ٦٤ بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١١٦٤ هـ .
دار الوثائق القومية بالقلعة .
(٣) دفتر رقم ٢٧ / ٢٢ ديوان المعية السنية عربى صادر - الوثيقة رقم ٢ ص ٧٩ بتاريخ ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ هـ .
دار الوثائق القومية بالقلعة .
(٤) دفتر رقم ١٠ صادر معية - وثيقة رقم ٢١١ بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٦٤ هـ .

سلطان دارفور يمنع الآخرين من استغلالها ، وتصريف النحاس للخارج . وفي عهد الخديوى اسماعيل أمكن للحصول على عينة من هذا النحاس وأخضعت لدراسات علمية تمهيدا لاستغلال هذا المعدن اقتصاديا . كما أن الزبير رحمت الذى كان مديرا لبحر الغزال أرسل عينة من هذا المعدن الموجود فى (حفرة النحاس) الى مصر لفحصها ، وكانت النتيجة أن النحاس المستخرج منها نقى وصالح للاستغلال (١) .

وقد جاء فى الوقائع المصرية بتاريخ ٣٠ ابريل عام ١٨٧٦ ، وطبقا للتقارير الواردة الى (أوستون باشا) رئيس أركان الحرب من « بوردى » أحد أعضاء الجمعية الجغرافية الخديوية الذى كان يقوم باستكشافات فى جهات دارفور ، أن معادن النحاس المشهورة بتلك الجهات تبعد نحو ثلاث مراحل عن قرية « قبيسة » الواقعة على الدرجة الحادية عشرة من العرض الشمالى ، وأنه يمكن معاينة هذه المعادن وكشفها وهو متوجه الى موقع « حفرات المعادن » لأجل الوقوف على الحقيقة (٢) .

وفى أحد تقارير هيئة أركان حرب الجيش المصرى عام ١٨٧٨ ترد اشارات حول وجود معدنى الحديد والنحاس حيث استرعى انتباه أفراد البعثة المصرية وجود مجموعات جبلية كثيرة تمتد من منطقة الدبة الى الأبيض مثل مجموعة جبال « زريقة » و « ايد الزلطة » و « الكاب » و « الحرارة » و « نصب الحصان » وغيرها . وتؤكد هؤلاء الأفراد

(١) محفظة رقم ٩ معية مرمى مستخرج من المعية التركى رقم ٤١ - ٤٢ ، بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٨٤ هـ . تقرير من القائم نادى الى الخديوى - دار الوثائق القومية بالقلعة . انظر ايضا : شوقى الجبل : تاريخ السودان وادى النيل - الجزء الثانى ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٢) أمين سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا - المجلد الثالث - الجزء الثالث - ص ١٣٢٢ .

من أن معظم هذه الجبال ترخر بكميات هائلة من المعادن وخاصة معدنى الحديد والنحاس (١) .

معدن الرصاص :

وفي دارفور أيضا جرى التنقيب عن معدن الرصاص في جهة « جبل الكتم » ، وفحص المياه المعدنية بجبل « مرة » في عينين تسمى الأولى : بركة الانشى والثانية بركة الذكر (٢) . وقد دلت الاستكشافات المصرية التى تمت على أيدي هيئة أركان حرب الجيش المصرى فى غربى السودان بدارفور وخاصة ما ورد بتقرير الضابط محمود صبرى عن وجود معدن الرصاص فى أنحاء مختلفة من هذه الجهات وخاصة فى بلدة « البذاقة » الواقعة غربى الفاشر . ولعل اسم هذه البلدة يدل على كثرة ما كان يوجد بها من معدن الرصاص ، فهذا الاسم يعنى بلغة الفور المحلية كلمة الرصاص ، كما أن شيخ البلدة كان يلقب باسم « ملك الرصاص » (٣) .

وعلى سواحل البحر الأحمر بجهات زيلع وجبال بنى عامر بين سواكن وعقيق ، وعلى حدود هرر المتاخمة لشوا الحبشية ، كلف محافظ سواكن ووكيل محافظة زيلع (أبو بكر شحيم) وحكمدار هرر رعوف باشا

(١) جريدة أركان حرب الجيش المصرى - الجزء الأول من المجلد الثانى العدد رقم ٧ « تقرير أحمد حمدي » ، انظر أيضا : عبد العليم خلاف : المرجع السابق . ص ١٨٢ .
 (٢) دفتر رقم ١٤٨ ممية عربى - مكتبة رقم ٥٢ فى ٢٧ ربيع الأول سنة ١١٤٣ من الممية الى حكمدار السودان .
 (٣) جريدة أركان حرب الجيش المصرى - السنة الثالثة - الجزء الأول من المجلد الأول - العدد الأول فى ٢٧ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٦ م) تقرير متعلق بالخريطة الاستكشافية للجهات الشمالية الغربية من دارفور الخديوية مقدم من محمود أفندى صبرى يوزياشى أركان حرب الى أميرالاي أركان حرب مأمورية استكشافات دارفور . ص ٤٩ .
 انظر أيضا : عبد العليم خلاف : المرجع السابق ص ١٩٦ .

يفحص الفحم في تلك الجهات وذلك حتى يتسنى معرفة مدى صلاحيته كوقود نافع (١) . كذلك فقد تم البحث عن معدن الملح في جهات السودان ، وخاصة سواحل البحر الأحمر . وقد تكونت في مصر عام ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣ م) ادارة خاصة لهذا الأمر أطلق عليها « مصلحة الملح والنظرون » كان من بين مهامها الاشراف على الملاحات الموجودة بسواحل البحر الأحمر واستغلالها ، والعمل على استكشاف ملاحات جديدة (٢) . وكان بزيلع وحدها خمس ملاحات ، نظمت فيها عملية الاستخراج والتصريف ، وكان الأهالي في هذه المنطقة يعتمدون عليه اعتمادا رئيسيا في تجارتهم ، وقد حرصت الادارة المصرية هناك أن يباع الملح للأهالي بسعر منخفض . وقد تم بناء مخزن للملح المستخرج في زيلع وأرسلت عينات منه الى البلاد الأجنبية وإلى لندن على وجه الخصوص لعمل الدعاية اللازمة له (٣) .

وبالإضافة الى ملاحات زيلع ، توجد ملاحه « راوية » بجهة سواكن وأخرى بين سواكن ومصوع ، وكان الملح المستخرج من ملاحه راوية ينقل منها على الحمير حتى البحر ، ثم ينقل بعدها بحرا الى جدة (٤) .

وقد تم تنظيم هذه العملية بدقة بالغة تحسب أشرف مسئولين

(١) دفتر رقم ١٨٣٥ معية عربى - مكتبة رقم ١٠ في ١٦ صفر ١٢٨٧ هـ من محافظ سواكن الى المعية السنية ، انظر أيضا : دفتر رقم ١٧ مكتبة رقم ٢٠ سايرة في ٥ رمضان ١٢٩٢ هـ . من رعوف باشا الى المعية ، وانظر كذلك : دفتر رقم ١٠ معية عربى - ص ١٣ في ١٢ شوال ١٢٩٢ هـ الى حكدارية هرر وملحقاتها . دار الوثائق بالقلعة .
(٢) شوقى الجبل : سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ص ١٧٨ .
(٣) دفتر رقم ٢٤ وارد من معية عربى - مكتبة رقم ٤٩ سايرة ص ٢٤ بتاريخ ٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٤ هـ . من محافظ زيلع .
(٤) أمين سامى : تفويم النيل وعصر اسماعيل باشا الجداد الثانى ج ١١٢٣ .

مستولية مبلشرة ألملم كيلار ريجال الادارة ، وكننت النتجة الطبيعية لهذه
الجهة ان وصلت اليرالطة الملاحة للتفكره — في علم ١٢٩١ هـ (١٨٧٤ م)
وهذه — الى عشرين ألف جنيه (١) ..

وفي جنوب السودان كننت توجد ملاحة واحدة تسمى ملاحة
« الوينيلتي » وهذه الملاحة استطاعت ان تقى ببحاجات جميع سكان
مدينتي بمر التزال ويخط الاستواء (٢) ..

وبالرغم من تلك الجهود التي بذلت بحثا عن المعادن في شرقي
السودان إلا أن النتائج لم تكن أيضا بذات قيمة اقتصادية بحيث يمكن
أن تشجع المستوطنين على الاستثمار في البحث عنها بصورة أكثر جدية .
وثمة ملاحظة علمية حول البحث عن الملمن في السودان ينبغي أن تذكر
لوجه الحقيقة العلمية وهي أن المستوطنين في مصر بدءا من محمد علي
وهنفي عهد توفيق علم ١٨٨١ حين هبت رياح الثورة المهدية في السودان ،
لم يتخلصوا في البحث عن الملمن في أرضي السودان شماله وجنوبه ..
شرقه وغربه ، وأن تطلوحت درجيات الاهتمام من حاكم الى آخر ،
فلا يمكن مثلا أن نطارد جهود محمد علي في هذا المجال بجهود خلفائه
محمدين وهكذا يمكن أن نقرر ، بعد بسيط هذا الموضوع وبحث
الجهود التتالية من أجله ، أن الأمل والمطموحات (المدنية) كانت
أكبر بكثير مما في بلطن للتربية السودانية فتوقفت الجهود الى ذلك
المعد ، وتقع المستوطنين بتلك النتائج التي كننت لها انعكاسات خطيرة
في عدم تعليم صناعة قوية في السودان في ذلك الوقت .

وننتيجة لما سبق ، نأني أني محالولة للرصد أو تتبع تطور الصناعة

(١) دفتر رقم ٣٣ الزمر العربية من ١١٣ ، رقم ٦ امر كريم صادر الى
عموم شرقي السودان ومطاطط سوالط البحر الأحمر بتاريخ ٢٢ شوال
سنة ١٢٩١ هـ .. نأني الوثائق القومية بالملحة .

(٢) عمر طومسون : تاريخ مدينتي خط الاستواء ، الجزء الثاني س

السودانية في القرن التاسع عشر بصفة عامة ، سوف تكون مسألة شاقة أمام أى باحث فيها ، فسوف لا يجد صناعة قوية كما كان الحال في شمال الوادى ، وينبغى عليه من ثم أن لا يضع في ذهنه صورة لبعض البلدان الرأسمالية الأوربية - وخاصة في القرن التاسع عشر - حيث بدأت بها ثورة صناعية - حتى لا تفرج النتائج مغايرة تماماً ، كما أننا أيضاً نحذر من استخدام بعض الاصطلاحات الخاصة ببعض المذاهب الاقتصادية ، اللهم في بعض المواضع التى يناسبها المقام ، في محاولة لشرح أوضاع الصناعة للسودانية في ذلك الوقت ، فالأوضاع جد مختلفة هنا وهناك ، اللهم إلا في أمور قليلة في مسيرة هذا التطور وخاصة في عهد اسماعيل عندما بدأ الأجانب يشكلون قوة ضاغطة عليه في السودان . وهنا بدأ السودان يتأثر بالفعل بما يجرى في أوربا وتنعكس عليه ظروفه الاقتصادية التى جعلته يفتش عن أسواق جديدة لتصريف منتجاته .

لقد ظلت الصناعة السودانية في بداية عهد محمد علي - كما كانت قبل عام ١٨٢٠ تقتصر على إنتاج سلع ضرورية تقوم على الفلات النباتية ، أو المنتجات الحيوانية ، بالإضافة الى بعض الأدوات التى صنعوها من المعادن كأدوات الحرب والقتال ، وأدوات الزينة ، وكلها صناعات بسيطة ، وكان يوكل أمر القيام بها عادة الى الرقيق والنساء اللاتى كن غالباً ما يقمن بكثير الصناعات والمنتجات الريفية . ومع ذلك كله فقد كانت هناك بعض الصناعات السودانية على بساطتها تخدم بعضاً من أمور الحياة في البيئة السودانية ، ويسمح بتصدير الفائض منها - كالحصر مثلاً - الى الخارج .

وبالرغم من ذلك كله يمكن القول بصفة عامة بأن الصناعة السودانية ظلت متأخرة اذا نظرنا بعين الاعتبار الى امكانات البلاد الطبيعية من حيث وفرة الخام - اذا استثنينا المعادن - والتي يمكن أن تقوم عليها بعض الصناعات التى تخدم نواحي النشاط الاقتصادي .

ومن الطبيعي خلال هذه المسيرة التاريخية الطويلة للحكم المصري حتى عام ١٨٨١ أن تقوم بعض الصناعات التي تفاوتت درجة تقدمها طبقا لما كانت تعتمد عليه من مواد خام • وفيما يلي عرض لأهم تلك الصناعات :

(١) الصناعات القائمة على الفلات النباتية :

١ - صناعة حلج القطن :

كانت هذه الصناعة في بادئ الأمر وعلى عهد محمد علي نادرة في السودان ولم نسمع عنها بصورة قوية وربما سر ذلك أن زراعة القطن لم تكن قد ازدهرت بعد في السودان ، إذ أن هذه الزراعة - كما علمنا - كانت قد بلغت مرتبة عظيمة في عهد حكمدار السودان أحمد ممتاز على عهد الخديوي اسماعيل وعلى هذا فقد كان يتم تنظيف البذور في محالج مصر (١) •

وتشير الوثائق أنه في عام ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) قد حدثت مشقة حول وجود بذور القطن بالسودان نظرا لعدم توافر المحالج الكافية لهذا الأمر ، مما دعا المسؤولين هناك الى ضرورة « حضور دولاب حلجة أفرنكي » يمكنه حلج كمية ما بين عشرة الى خمسة عشر قنطارا في اليوم ، بالاضافة الى حضور خبير له المام بتركيب هذه الآلة • كذلك فقد طلب المسؤولون أيضا ضرورة العمل على ارسال عدة « دواليب » أخرى نظرا لما سيصير اصلاحه من الأراضى مما ينتج عنه بالتالى زيادة في انتاج القطن السوداني (٢) • ولم يكتف رجال الادارة في السودان

(١) دفتر رقم ٦٣٩ ديوان الكتخدا - وثيقة رقم ٥٤٩ بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ١٢٦٩ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) محافظ سواكن - صادر (عربى) دفتر ص ٤ / ٢ / ٥ / ٢٨ مكتبة رقم ٢ بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٢٨٦ هـ . ص ٥١ معية سنية .
انظر أيضا : محفظة ١٩ بحر برا - وثيقة ١٢٢ . بدون تاريخ .
دار الوثائق القومية بالقاهرة .

على عهد الخديوى اسماعيل بما كانت ترسله مصر من خبراء يقومون بمهمة ادارة ماكينات حليج القطن فى السودان ولكنها أخذت على عاتقها ضرورة إرسال تلاميذ سواء من مدرسة الخرطوم أو من أبناء العساكر أو غيرهم لتعلم هذه المهنة ، ثم يعودون الى السودان للقيام بهذه المهمة ، خاصة وأن زراعة القطن قد بلغت شأوا عظيما فى ذلك الوقت من حيث زراعة مساحات شاسعة من القطن فى أنحاء كثيرة من السودان خاصة الجانب الشرقى منه ، مما استلزم بالضرورة القيام بعملية الحليج قرب مواقع الانتاج وعلى سبيل المثال كان القطن المتحصل من طوكى يرسل الى سواكن للحليج ، ناهيك عن الصعوبات التى كان يتعرض لها الخبراء القادمون من مصر الى السودان من ناحية سوء المناخ الذى يجعلهم عرضة للموت (١) .

وفى عام ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) ازدادت الحاجة بشكل ماس الى المزيد من المحاليج ، فقد بلغ ما طلب فى احدى المرات « ستمائة دولار » لتحليج من أجل تركيبها فى جهات الخرطوم وغاشودة والكوخ وأبو خراز والتضاريف (٢) .

وعلى الرغم من ذلك كله فإن ما كان يرسل من آلات حليج القطن الى جهات السودان لم يكن يفى بالحاجة المتزايدة إليها ، فقد جأ المسؤولون هناك بالشكوى لقلة وجود هذه الآلات أمام الكميات الضخمة والمتزايدة من الأقطان السودانية التى هى فى حاجة الى حليج . ويبدو أن هذه الكميات قد بلغت من ضخامتها حدا جعل أحد المديرين فى

(١) دفتر رقم ٥٦٠ عربى - وثيقة بتاريخ ٢٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٩ هـ . من مدير عموم قنلى السودان الى خيرى باشا . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر رقم ٦٧٣ عربى . وثيقة بتاريخ ٧ جادى الاولى سنة ١٢٨٩ هـ من مدير عموم قنلى السودان الى المعية السنية . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(م ٨ - التطور الاقتصادى لاجماعى)

السودان يقول انه « على قدر ما ترسل محالج ومكابس الأقطان من الحروسة فإنه توجد أقطان لتشغيلها .. » (١) .

من ذلك العرض لصناعة حليج القطن في السودان يتبين لنا أن هذه الصناعة قد نمت وازدهرت على عهد اسماعيل على وجه الخصوص وهذا يعود الى السياسة الزراعية التي انتهجها أحمد ممتاز وخاصة زراعة القطن في شرقي السودان بشكل مكثف ، الأمر الذي كان لابد أن تقوم معه وتواكبه صناعة حليج أيضا .

٢ - صناعة نسيج القطن :

كانت هذه الصناعة في بادئ الأمر من نوع خشن رديء يسمى « الدمور » وقد ذكر جيمس بروس أثناء زيارته حلفاية في عام ١٧٧٠ أن صناعة نسيج القطن الخشن في المنازل كانت موردا رئيسيا للرزق هناك ، وأن (قطع الدمور) كان يتم التعامل بها بدلا من النقود وعلى نطاق واسع . ولقد اقتصرت هذه الصناعة على النساء دون الرجال - عدا العبيد منهم - حتى عدت مشاركة الرجل في هذا العمل من أقبح علامات الكسل (٢) .

وكان يتم نسج القطن بهذا الشكل البدائي في مناطق النوبة الشمالية والدامر ، والمتمة ، وسنار ، وتقلي جنوب كردفان . إلا أن منطقة النوبة السودانية - وخاصة في دنقلة وما يجاورها من بلاد - كانت قد اشتهرت بهذه الصناعة . فقد وجدت بها « الأنوال » العديدة التي تنتج الأقمشة القطنية ، فنحن نقرأ في وثائق عهد محمد علي في السودان عن انتشار هذه الصناعة في تلك المناطق وخاصة ما كانت تنتجه دنقلة وكان « يجري بيعه بالوجه القبلي من مصر » (٣) .

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) نعوم شقير : تاريخ السودان . ج ١ ص ٤٦ .

(٣) محفظة رقم ٢٦٢ عابدين . ترجمة تقرير المسائل التي حرر عنها حكام السودان في ذي القعدة سنة ١٢٥٢ هـ . دار الوثائق بالقلعة .

وكان القماش الذى يتم صنعه فى بربر من نوع يسمى « جديري »
ويبدو أن القماش المنتج منه لم يكن على المستوى الطيب حيث نقرأ
شكاوى من جانب الأهالى بعدم مطابقة هذا القماش للمواصفات
المطلوبة (١) .

وفى عهد الخديوى اسماعيل تم انشاء « ورشة بالخرطوم »
لصنع ملابس الجنود بناء على اقتراح حكام السودان فى عام
١٨٦٤ (٢) .

ويبدو أن دارفور كانت تقوم بسد حاجتها من الأقمشة المبرجة
بمصانعها المحلية ، حيث طلب المسئولون بمصر ارسال عينة من الأقمشة
التي تصنع بها للاطلاع عليها ومعرفة مدى دقتها (٣) . كذلك نقرأ فى
جريدة أركان حرب الجيش المصرى أن أهالى مرز فى عام ١٨٧٧ بدأوا
يتقدمون فى صناعة الأقمشة ونسجها عن سائر بلاد السودان الأخرى على
الرغم من أن معظم مصنوعات المخطفة كانت تأتيها من بلاد العرب عن
طريق البحر الأحمر حيث كانت الصناعة فيها متأخرة وبدائية (٤) .

وبالرغم من هذه المحاولات المتواصلة لخلق صناعة لنسج القطن

(١) دفتر صادر رقم ٣٤٨٢ تحريرات مديرية بربر ونقطة وثيقة ١٣١
فى ٢٤ شعبان ١٢٨١ هـ .

(٢) أمين سامى : تقويم النيل ونهر اسماعيل باشا - مجلد ٢ .
ج ٣ ص ٥٩٦ وثيقة بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١ هـ .

(٣) دفتر ٢٤ عابدين - صادر تلغرافات - صورة التلغراف العربى
رقم ١١ فى ٢٥ رجب سنة ١٢٩١ هـ . بل خبرى باشا الى سعادة حاكم
السودان بالفاشر ، انظر ايضا : دفتر رقم ١٧ (معة عربى) قيد الاذونات
الواردة من جات الاقاليم والمحافظات والسابره . ص ٣٥ مكتبة رت .
مرور بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٥٢ هـ . من حكام السودان الى
المعية السنية .

(٤) جريدة أركان حرب الجيش المصرى - السنة الثالثة - العدد د
بتاريخ عرفة رجب سنة ١٢٩٤ هـ . ص ٤٦٢ - ٤٦٥

في جهات السودان فان هذه الصناعة ظلت فقيرة وغير دقيقة ولم تبلغ في جودتها ما كانت تنتجه المصانع المصرية آنذاك في اخميم والمحلة . ولكن ينبغي أن نشير الى أن تلك المصانع القليلة كانت تقوم — الى حد ما — بسد حاجة الاستهلاك المحلي . وأما فيما يتعلق بتواضع هذه الصناعة رغم الانتاج الوفير من القطن فان ذلك يعود في جملته الى أن معظم الأقطان السودانية كانت تنقل الى مصر ولا يتم تصنيعها داخل السودان .

٣ — صناعة النيلة :

لقد كانت صناعة النيلة * واحدة من الصناعات الجديدة التي أدخلها الحكم المصري الى السودان في عهد محمد علي ، غلاول مرة في تاريخ هذه البلاد انشئت خمسة مصانع للنيلة بمديرية دنقلة في كل من « مروي » و « حنك » و « حفير » ودنقلة العجوز ودنقلة العرض (الأوردي) بلغ انتاج الواحد منها حوالي ١٨٤٦ أقة سنويا (١) . وكان محصول الفدان الواحد من النيلة يبلغ حوالي خمسين قنطارا ، ومقدار الصبغة التي يمكن الحصول عليها من القنطار حوالي ١٠٦ دراهم (٢) .

ولقد أرسلت الحكومة الى دنقلة خبراء في هذا الصدد من مصنع قليوب ، بالإضافة الى « مرجلين » بآلاتهما للإشراف على تجهيز النيلة

(*) انظر الفصل السابق حول زراعة النيلة في السودان .

(١) دفتر رقم ٧٥٧ ديوان خديوى — وثيقة رقم ٢٤ بتاريخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٥ هـ ، انظر أيضا : حسن أحمد ابراهيم : المرجع السابق ص ١٥٢ .

(٢) دفتر (بدون رقم) ديوان خديوى تركى — ترجمة الوثيقة التركية ص ٣٢٧ بتاريخ ٧ رجب سنة ١٢٤٥ هـ . من الجنب العالى الى حاكم دنقلة .

وتعليم الأهالي أصول هذه الصناعة (١) . كذلك فقد عينت الحكومة أحد الأوربيين ممن لهم دراية في هذا المجال رئيسا عاما لإدارة مصانع النيلة في السودان . ويبدو أن بقاء هذا الموظف الأجنبي هناك لم يدم طويلا إذ يحدثنا الرحالة « بكر مسكاو » الذي زار مصانع النيلة عام ١٨٣٧ بأنه لم يعد يوجد أي موظف أوروبي في هذه المصانع (٢) . وربما يرجع ذلك إلى حرص الباشا في أن يتولى إدارة هذه المصانع والعمل بها عمال سودانيون بمقد أن يتم تدريبهم على أيدي خبراء مصريين وأجانب ، وهذا بالفعل ما عبر عنه محمد علي في إحدى مكاتباته لخورشيد « أغا » ناظر سنار (٣) . ومسألة الاستعانة بالخبرة الأجنبية هذه ظاهرة واضحة في المؤسسات التي كان يبنينا محمد علي من جديد ، فمعروف تماما أنه عندما أراد تكوين جيش قوي في مصر أتى بخلاصة التفكير العسكري الأوربي في ذلك الوقت وكلنه بأداء هذه المهمة ونعني به الجنرال سيف أو ما عرف باسم سليمان الفرنسي وكذلك في مجال الصناعة المصرية التي أنشأها فقد لاحظنا أنه أسند إلى كثير من الخبراء الأجانب مهمة إدارة هذه المصانع وتدريب المصريين ، على إدارتها ، وهكذا كان سبيله أيضا في بقية النواحي الطبية وغيرها . فلم يكن هذا الرجل منغلقا على نفسه بل كان يحاول الاستعانة بأحداث ما وصل إليه العصر من تقدم ، ولذلك فإنه نجح كثيرا في مشاريعه المختلفة . وكذلك كان الحال في السودان فكانت سياسته في السودان هي نفس السياسة التي اتبعها في مصر .

(١) دفتر رقم ٢٨ صادر المعية بترجمة المكتبة التركية رقم ٢٤ بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١١٤٥ هـ . من الجنب العالي إلى مدير دنقلة .

دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) Pucker, Muskau; Egypt under Mehemet Ali, Vol. II, p. 164.

(٣) دفتر رقم ٧٤٢ ديوان خديوي - ترجمة الوثيقة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٧ ربيع الأول سنة ١٢٤٢ هـ . من الجنب العالي إلى خورشيد أنا ناظر سنار . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

وأما طريقة تحضير صباغة النيلة فتمتلخص في وضع أوراق سيقان نبات النيلة في حوض كبير به ماء لمدة ثمان عشرة ساعة تقريبا ، ثم تنقل محتويات الحوض في إناء آخر تجرى فيه عملية الغليان لبعض الوقت يحرك المحلول أثناءها بعضي ذات أفرع تساعد على تقطيت أجزاء النبات . وبعد ذلك يستخلص المحلول من البقايا النباتية ويترك حتى يتحول الى مادة رسوبية تصنع منها أقراص فتجفف وتصبح معدة للاستعمال (١) .

وكانت مادة الصباغة التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة لا تقل جودة عن ذلك النوع الذي اشتهرت به الهند في ذلك الوقت (٢) .

وكانت النيلة السودانية تدر دخلا طيبا للحكومة ، كما كانت تخضع لاحتكارها حتى عام ١٨٣٨ عندما زار محمد علي السودان حيث أعلن حرية زراعة الأهالي لها والاتجار فيها ، مما كان له الأثر الطيب في نفوس المزارعين فأقبلوا على زراعتها والتوسع فيها (٣) .

(ب) — الصناعات الخشبية :

١ — صناعة المراكب :

من المعروف أن السودان يتمتع بثروة خشبية هائلة تتمثل في الغابات ذات الأشجار الكثيفة ، وكان لابد من محاولة لاستغلال هذه

(١) Cadalvene ; L'Egypte, La Nubie, Tome II, p. 340 & Hoskins; op. cit., p. 53.

وانظر أيضا : نسيم مقل : المرجع السابق ص ٢٢١ .

(٢) Muskau, P. op. cit., vol. II. p. 164. & Hoskins : op. cit. p. 52 & Cadalvene : op. cit., p. 339.

(٣) دفتر رقم ١٢٦ ديوان خديوى — صورة المكتبة رقم ٤٠٨ بتاريخ ٨ صفر سنة ١٢٥٨ هـ . ، انظر أيضا : رحلة ساكن الجنان — محفظة ١٢٣ — علبين ملف مفرقات ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .

الثروة في صناعة المراكب والسفن (١) . وبالفعل فقد وجهت الادارة المصرية في السودان اهتماما كبيرا لهذا الأمر واتجهت في عهد الحكماء خورشيد باشا الى بناء ترسانة لصنع القوارب في « منجارية » أعلى النيل الأبيض ، وأخرى في جهة الكاملين ، كما تم تشييد ترسانتين أخريين في سنار وبربر (٢) .

وقد اهتم محمد علي وهو بمصر بإرسال جميع مستلزمات صناعة المراكب من مهندسين وخبراء متخصصين في هذا المجال ، خاصة اذا علمنا أن البلاد السودانية آنذاك كانت في حاجة ماسة الى مثل تلك المراكب ، فقد كانت الوسائل المستخدمة في مسألة النقل والتنقل — كما سنعرف — بدائية ولا تصلح لمسايرة عمليات التطور التي بدأها محمد علي فقد بدأ يرسل البعثات العلمية في النيل الأبيض والتي كانت تعتمد أساسا على المراكب والسفن ، ناهيك عن الإستخدامات الأخرى لهذه المراكب في نقل المحاصيل بكميات ضخمة بدلا من الإعتماد على الإبل التي لا يمكنها نقل كميات كبيرة . ولهذا كله بدأت تلك الترسانات التي انشئت في جهات السودان تقوم بصنع مراكب تقوم بهذه المهام . وعلى الرغم من هذا الإهتمام بهذه الصناعة فقد وجه نقد للمراكب المصنوعة في ترسانات السودان الأمر الذي جعل محمد علي يرسل في عام ١٨٣٣ سعيد أفندي للتحقيق في أسباب رداءة صناعتها وما ينبغي أن يتم إتخاذه نحو تقدمها .

وبمرور الوقت تحسنت صناعتها حتى إن كثيرا من واردات السودان

(١) الوقائع المصرية — العدد رقم ١٣١ — الثلاثاء ١٢ شوال سنة ١٢٤٥ هـ ص ١ .

(٢) Hill: op. cit., p. 61.

انظر أيضا : دفتر رقم ٨٧٥ ديوان الخديوي تركي — وثيقة رقم ٣٠٤ بتاريخ ٢١ رجب ١٢٤٨ هـ ص ١٩١ ، انظر أيضا : دفتر رقم ٢٥ / ٢٤٥٨ مديرية بربر والجاغلين (عربي) صادر وثيقة رقم ٢٢٢ بتاريخ ٢٤ ذي القعدة سنة ١٢٦١ هـ . دار الوثائق بالقلعة .

بدأت ترسل بواسطة المراكب في النيل (١) والأهم من ذلك إزدياد أعداد المراكب والسفن المصنوعة محليا وخاصة في عهد حكمدارية أحمد باشا أبو ودان الذي يعتبره البعض مؤسس النواة الأولى للبحرية التجارية في السودان (٢) .

ولقد لعبت ترسانة الخرطوم دورا بارزا في حملات الكشف عن منابع النيل الأبيض ، حيث أوفد محمد علي الضابط المصري سليم قبودان على رأس حملات ثلاث ، فأمدت هذه الحملات بالسفن اللازمة وسهلت من مهمتها وأسعدت بذلك فوائدها عظيمة للكشوف العلمية في السودان حيث ترتب على هذه الرحلات كتابة تقارير علمية في غاية الأهمية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها الأمر الذي ترتب عليه أن تمتد الحكومة إدارتها واهتمامها الى تلك البلدان فيها بعد وإدخالها في ركب التقدم بعد أن كانت معزولة عن الجزء الشمالي من السودان .

كذلك فقد كان لتقدم صناعة السفن في السودان أثر طيب في نشاط حركة النقل المائي في النيل وبين المناطق الصالحة للملاحة ، ومع شمال الوادي . وكانت السفن المصنوعة محليا تستخدم في نقل السلع والمنتجات السودانية المتنوعة كالصمغ وريش النعام والرقيق الى مصر ، كما كانت تقوم بنقل معدات الجنود وأدوات البحث عن المعادن في السودان (٣) .

وكانت ترسانات السودان تقوم أحيانا بصنع أعداد كثيرة من المراكب وإرسالها الى مصر ، فقد طلب في عهد خورشيد من ترسانة سنار

(١) حسن أحمد ابراهيم : المرجع السابق . ص ١٥٠ .

انظر أيضا : نسيم مختار : المرجع السابق . ص ٢٢٥ .

(٢) اسماعيل سرهنگ : حقائق الأخبار . الجزء الثاني ص ٢٢٣ .

أن تقوم « بصنع خمسين مركبا وإرسالها للمحروسة » (١) . وربما كان هذا الطلب لصنع هذه السفن في السودان بقصد توفير الجهد في نقل الأخشاب من السودان إلى مصر ، وجعل هذه الصناعة قرب مواقع الإنتاج وهو تفكير إقتصادي سليم .

وبالرغم من تلك الجهود التي بذلت في سبيل الإرتقاء بصناعة المراكب والسفن في عهد محمد علي فإننا نلاحظ أن الكثير من البواخر النيلية التي كانت موجودة بترسانة الخرطوم على عهد اسماعيل كانت قد أرسلت من مصر بطريق النيل بعد أن تم صنعها وتركيبها بمصر ، ماعدا الباخرة « الاسماعيلية » التي اتخذها حكام السودان لركوبهم فقد جرى نقلها على هيئة قطع مفككة وتم تركيبها بترسانة الخرطوم (٢) .

ويبدو أن عملية الكشف الجغرافية الضخمة التي تمت في عهد اسماعيل في أرجاء السودان وأفريقيا قد جعلته يولي عناية فائقة لصناعة السفن النيلية فأصدر في عام ١٨٧٧ أمره إلى الجنرال غوردون بإنشاء (دار صناعة نيلية) ، فاهتم الأخير بذلك كثيرا وقام بتنفيذ إنشائها على نظام بديع وتم فيها بناء المعامل والورش المختلفة ، وبلغ عدد العمال ٤٥٠ فردا ، بالإضافة إلى الكتبة والملاحين والقيودانات ، كذلك طلب أن تشيد بها ثمان بواخر ليصل بذلك عدد البواخر التي كانت تستخدم إلى ست عشرة باخرة ، بالإضافة إلى الصنادل والسفن التي لم يكن يقل عددها عن ثلاثمائة كان أكبرها يحمل نحو ١٥٠٠ أردب وأصغرها يحمل خمسمائة أردب (٣) .

(١) الوقائع المصرية : المجلد ١٣٦ بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٤٥ هـ .

ص ٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل : الجزء الأول ص ١٦١ .

(٣) اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار ، الجزء الثاني ص ٣٣٧ .

انظر أيضا : ابراهيم فوزي . السودان بين يدي غوردون وكوشنر

ج ١ ، ص ١٧ .

٢ - صناعة السواقي :

وتعد صناعة السواقي في السودان من أهم الصناعات التي استغلت فيها أخشاب السودان ، فقد بلغت أعدادها الآلاف الكثيرة وخاصة في شمال السودان في منطقة دنقلة • وعلى الرغم من بساطة هذه السواقي ، التي لم تكن تحتاج الى آلات معقدة بل الى بعض آلات بسيطة تتوفر لدى الفلاح السوداني ، فإنها قد أدت مهمتها على الوجه الأكمل • وقد شجعت الإدارة المصرية الفلاح السوداني على إنشائها والإكثار منها • وبلغت شهرة السواقي في جهات دنقلة حدا جعلت المسئولين في السودان يقدررون الضرائب بعدد السواقي لا بعدد الأقدنة * •

٣ - صناعة الأسرة :

لم يكن استخدام الأسرة شائعا بكثرة في ذلك الوقت بين جميع السكان ولكنه اقتصر على سكان المدن وخاصة التجار منهم وقبيلة الشايقية وسكان المحسن ودنقلة • أما الفراش الشائع عند البدو فكان الحصر •

والأسرة السودانية مستطيلة الشكل ذات قوائم أربعة قصيرة ، وقد تكون قاعدتها من الخشب أو أعواد الغاب ويعرف هذا النوع بالسريير ، أو تشد بسيور دقيقة من الجلد شدا محكما وهنا يعرف « بالعنقريب » • وقد اشتهرت بصناعة الأسرة كل من سنار وبربر ، وإمتازت سنار بالأنواع الجيدة التي كانت تجد طريقها الى الأسواق الخارجية في مصر العليا وبلاد العرب (١) •

(*) انظر الفصل الأول : تطور الأوضاع الزراعية •

(١) نسيم مزار : المرجع السابق : ص ٢٣٧ •

كذلك فقد صنع السودانيون الأبواب والنوافذ من الأخشاب واشتهرت هذه الصناعة في المدن الرئيسية مثل شندى وبربر وسنار ، أما النوافذ فكانت من الأحجام الصغيرة ، وكان يقتصر على نافذة واحدة في كل حجرة ، لذلك فلم تكن تعطى إلا ضوءاً بسيطاً ولهذا فقد كان دائماً باب الحجرة مفتوحاً (١) .

ومن الخشب أيضاً صنع السودانيون الأواني والأوعية الخشبية واختص بها طائفة من النجارين في المدن الشهيرة بالسودان كبربر وسنار والطياره بكردفان ، وإمتازت هذه الأواني بدقتها الشديدة إلى الدرجة التي لم تكن تيدور عليها آثار الآلات الصادة التي استخدمت فيها . وكان بعضها يستخدم في الطعام والبعض الآخر يعلق على الحوائط داخل الحجرات بقصد الزينة ، وكانت تطلّى بالدهان وتوضع على النار حتى يسود لونها ، كما أن بعضها كان كبير الحجم بحيث يسع من الطعام ما يكفي لأعداد كبيرة من الناس ، وهكذا كان يرجع انتشار هذه الأواني الخشبية المتنوعة إلى كثرة الأخشاب في جهات السودان .

ومن الأخشاب أيضاً صنعت الأدوات الزراعية كالجاروف والمزراة ، وأيدي الفؤوس والبلط ومقابض السكاكين ، كما أنهم صنعوا من الخشب البقس والسهم والرماح .

(ج) - صناعات قائمة على أشجار النخيل والدوم :

من المعروف أن السودان وخاصة الجزء الشمالى في النوبة منه تكثر به أشجار النخيل ، كما تكثر أشجار الدوم في جهات أخرى مثل كردفان . وقد تفنن السودانيون في الاستفادة من هذه الأشجار فصنعوا من خوصها وأليافها الحصر والأوعية ذات الأحجام والأشكال المتنوعة

(١) نسيم مقار : المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

والتي إمتازت بدقة صنعتها وجمال ألوانها ، وكان السودانيون يصنعون بعض الأسرة والمقاعد من جريد النخيل واليافه ، بالإضافة الى الحبال التي كانت تلعب دورا كبيرا في حياة قطاعات عديدة من سكان السودان ، فالبدو في حاجة اليها لربط سلمه وخيامه على الإبل عند ترحاله ، والمزارع يستخدمها في السواقي وغيرها من أمور الزراعة ، بالإضافة الى استخدامها في صناعة السفن التي كانت تقتقر الى المسامير . أما التجار في المدن فكانوا يستخدمونها عند شحن بضائعهم فوق الجمال في خلال الرحلات الطويلة عبر مخازن السودان الشاسعة أو الى خارج البلاد .

كذلك استخدم السودانيون نبات الحلفا في صناعة الحصر والأوعية والقصور المجدولة جيدا حقيقيا يحول دون نفاذ الماء منها وقد استخدموها في حفظ اللبن ، واستخدموها بالإضافة الى ذلك ، ثمار القرع بعد تقطيعها في صنع أقداح وأواني متنوعة الأحجام ، وكانت ترسم عليها أشكال من الطيور والحيوانات .

وقد تميزت الأواني المصنوعة من ثمار القرع بخفتها وكثرة احتمالاتها على عكس ما يتصور ، بالإضافة الى سهولة تنظيفها وعدم تعلق أجزاء من الطعام على جوانبها كما يحدث في الأواني الخشبية ، وأكثر من ذلك فقد كان سعرها زهيدا جدا . وقد انتشرت جميع هذه الصناعات في بقاع السودان المختلفة سواء بين البدو أو الحضر ، بيد أن هناك بعض المراكز اشتهرت بإنتاج أنواع ذات صفات جيدة وجميلة واكتسبت بالتالي شهرة واسعة مثل بلاد النوبة ، كذلك فقد اشتهرت الدامر بصناعة أجود أنواع الحصر من شجر الدوم التي عرفت بإسمها ، كما أن بدو الشايقية اشتهروا بصناعة الحصر ذات الألوان الجميلة .

وهن الملاحظ أن هذه الصناعات ، سواء التي قامت بين البدو أو سكان الريف والحضر في أنحاء السودان المختلفة كانت من اختصاص النساء وعزف الرجال عن القيام بها مفضلين الخروج للتجارة أو العمل

بالزراعة ، فكان الرجل يأنف أن يقبع في بيته كالسيدة ليؤدي مثل هذه الصناعات ، بالإضافة الى ارتباط بعض هذه الصناعات بالعبيد فقد كانوا يكفون بها بالإضافة الى أعمالهم المنزلية فارتبطت بهم وأصبحت عنوانا للتدنى وسط مجتمع يموج بالتغيرات القبلية التي تفخر بأنسابها ، ومن هنا تركوا هذه الصناعات وظلت محصورة بين النساء والعبيد فلم يحدث فيها تطور ملموس وظلت كما هي بدائية الصنع وإن كانت تسد حاجة المجتمع الضرورية .

صناعة الزيوت النباتية :

كانت هذه الصناعة شأنها في ذلك شأن الصناعات السودانية الأخرى بدائية ، فإنه على الرغم من وجود النباتات الزيتية - كالسمسم - في كثير من بقاع السودان فلم يستفد الأهالي منها استفادة كاملة ، فقد ظلوا ، مثلا ، مكتفين باستخدام الخشب في الإضاءة بدلا من زيت السمسم ، وفي عهد محمد علي بدأ أهل كردفان ، كما يذكر « بالقم » ، يستخرجون الزيت من السمسم ويستعملونه في دهان ضفائر الشعر على رؤوسهم ، بالإضافة الى دهن بشرتهم (١) . فالسوداني ، وخاصة أولئك الذين يقومون بالأسفار عبر صحراوات السودان لهم ولج شديد بوضع الزيوت وأنواع الشحوم على رؤوسهم إتقاء لوهج الشمس المحرق . ومن أشهر النباتات الزيتية الأخرى « الخروع » الذي يزرع في بلاد النوبة و « بطن الحجار » ومن ثماره يستخرج زيت طبى لدهان الشعر .

ومن الصناعات التي اشتهر بها السودان صناعة « العرديب » من التمر الهندي بدارفور وكردفان على وجه الخصوص ، وكانت تتم صناعته بوضع الثمار تحت تأثير حرارة الشمس حتى تختمر وتعمل منها

أقراص كبيرة يتم تصديرها الى كافة جهات السودان الداخلية وخارجه حيث يستخدم كمشروب .

كذلك فقد عرف السودانيون صناعة الخمر وأنواع المريسة وهذه الخمر يقصد بها كافة الأنواع التي تستخرج أو تصنع من البلح والتي تسمى « عرقى البلح » في بعض جهات مصر ، والنبيد الذي يستخرج من كروم العنب . وهذان النوعان إشتهرت بهما بلاد النوبة وذلك لتوفر أشجار النخيل والكروم بها .

ويقوم النوبيون في السودان بصناعة الخمر من التمر وذلك بوضع ثمار البلح الناضجة في قدور كبيرة من الفخار بها ماء ثم توضع على النار لتغلى لمدة يومين كاملين دون انقطاع ثم يصفى الشراب ويوضع الرائق (العصير) منه في جرار من الفخار تغلق بإحكام وتدفن تحت الأرض لمدة عشرة أيام أو اثني عشر يوماً حتى يختمر الشراب فيكشف عنه ويمكن عندها تقديمه للشرب (١) .

كذلك يصنع النوبيون نوعاً آخر من الخمر يسمى (البوظة) أو المريسة وهو شديد الشبه بالجمعة أو البيرة . ويتم استخراجها من الذرة أو الشعير ، وأفضل أنواعها ما كان من الشعير . ويتم إعداد المريسة دون مشقة أو مجهود إذ يؤتى بحبوب الشعير أو الذرة عقب تجفيفها أو تحميمها على النار لتوضع في إناء من الفخار به ماء بارد وتترك لمدة يوم كامل تتم خلالها عملية التخمير ، ثم بعدها يصفى السائل بواسطة قطعة قماش ليقدّم بعدها للشرب . وقد إشتهر شراب المريسة في جميع أنحاء السودان نظراً لتوفر المادة التي تصنع منها وهي الذرة أو الشعير بعكس البلح الذي لا يتوفر إلا في بلاد النوبة ، ولهذا كان شراب المريسة ينتشر بين كافة السودانيين الى الدرجة التي جعلت البعض

(١) بوركهات : المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٥.

يقول إن الكثير منهم كان لا يشرب قطرة ماء طوال السنة معتمدا على شرابها (١) .

وكانت المريسة على أنواع ، أشهرها المسمى « أم بلبل » التي شبهها أحد الرحالة الذين زاروا تلك المناطق في القرن التاسع عشر بالشمبانيا (٢) ، والبعض الآخر وصفها بأنها نوع من البيرة (٣) . وكالمادة ، كان العبيد والنساء في البيوت هم المكلفين بإعداد المريسة .

وقد اشتهرت مناطق معينة في السودان كسنار ودارفور على سبيل المثال بزراعة التبغ ، وكان الأهالي يقومون بصنع أنواع من أوراقه على شكل أقماع هرمية الشكل ، وذلك بعد دقة - وهو أخضر - حتى يصير كالعجين ويجعلونه أقمعا ويخفف في الشمس وكانوا يثملون بها - كما يقول التونسي « في سفاسف أمورهم ... » (٤) .

ومن الصناعات التي أدخلت إلى السودان على عهد محمد علي صناعة الصابون وقد تم ذلك على يد الحكمдар أحمد باشا أبو ودان في جهة كاملين بإقليم سنار حيث تم إنشاء معمل من أجل هذا الغرض . وكان هذا المصنع يقدم للولايات المراقبة هناك كل ما تحتاجه من الصابون . ولكن يبدو أن ثمة مشاكل حالت دون استمرار هذا المصنع في أداء مهمته لفترة ما ، وهذه المشاكل نشأت من الخلاف الذي دار بين اللواء حمزة باشا مدير الخرطوم وبين شخص يدعى نور الدين كان شريكا لحكمдар السودان أحمد باشا أبو ودان الذي توفي وترك له

(١) Poncet; Avoyage to Ethiopia, p. 26.

(٢) نسيم مقار : المرجع السابق ص ٢٤٤ ، أنظر أيضا :

Journal of avisit to some parts of Ethiopia. p. 260.

(٣) Muskou, P. : op. cit., p. 164.

(٤) محمد بن عمر التونسي : تشحيد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

إدارة هذا المصنع ، وبدأ مدير الخرطوم يطالب الشريك الثاني بمبالغة باهظة ادعى أنها أثمان لمواد وردت بإسم الحكمدار السابق ولم تسدد منذ وفاة الحكمدار (١) .

ويبدو أن المصنع قد عاد ليؤدي مهمته مرة أخرى ، ففي فبراير عام ١٨٤٤ أبدى الرحالة لبسوس Lepsius الذي زار الخرطوم آنذاك إعجاباً بالنشاط الظاهر في بلدة الكاملين ، وأشار إلى المصانع التي انشئت بها ومن بينها مصنع الصابون هذا . ويقرر أن إدارة هذه المصانع كانت على أحسن ما يرام من النظام والنظافة وهو أمر غير مألوف - على حد قوله - في تلك البلاد (٢) .

وفي شوال عام ١٢٧٧ هـ (إبريل ١٨٦١ م) على عهد محمد سعيد باشا تشير الوثائق إلى أن هذا المصنع لم يعد يؤدي دوره على الوجه الأكمل ، وبدأ المسئولون بالسودان يكتبون إلى مصر كي تبعث لهم بكميات الصابون الضرورية . ويبدو أن هذه المشكلة ناشئة عن الإهمال ، حيث نجد ردود المسئولين بمصر على هذه الطلبات بالغة الحدة حيث تطلب من مدير الناقة أن يقتوم « بمعرفة مدير سنار والخرطوم بتدارك ما هو لازم من هذا الصنف بأي وجه حسب السوابق .. » (٣) .

(١) محفوظ ١٩ بحر برا - وثيقة رقم ٤٩ بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٦٠ هـ من الميرمان أحمد منكلي إلى الجناب العالي . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

انظر أيضا : دفتر رقم ٣٩٢ مئة تركي - وثيقة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٦١ هـ خطاب إلى مدير عموم الوجه القبلي .

(٢) Lepsius, Dr. R. : Letters from Egypt, Ethiopia and Sinai. tr. (٢) by J. B. Horner. pp. 163-165.

انظر أيضا سيد أحمد أحمد سيد : رفاعه في السودان . ص ٢٤ .

(٣) دفتر رقم ١٨٩٤ - أوامر عربي - صورة المكتبة العربية رقم ٧٠ ص ٢٧ بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٨٧٧ . أمر كريم إلى مدير الناقة .

صناعة قصب السكر :

ومن الصناعات التي أدخلتها الإدارة المصرية في السودان صناعة قصب السكر ، حيث سمحت بزراعة محصول القصب في دنقلة بقصد صناعة السكر منه (١) . وقد توسعت الحكومة في إنتاجه بالمديريات الأخرى كبربر وسنار حيث كان المناخ ملائما لزراعته ، بالإضافة الى إمكانية توفير مياه الري بواسطة السواقي بشكل منتظم . وقد طلب مأمور دنقلة إنشاء مصنع للسكر فيها ، وإرسال خبير لاستخراج السكر من القصب (٢) . كذلك نقرأ في الوثائق عن وجود مصنع للسكر ، ضمن مجموعة المصانع التي كانت ببلدة كاملين بسنار ، أنشأه الحكمدار أحمد باشا أبودان (٣) .

وفي عهد الخديوي اسماعيل يطلب أحد مديري السودان زراعة مائة فدان قصب حتى يتمكن من إنتاج السكر والفصل وتصريفه للأهالي بالأثمان المناسبة ، ويطلب المدير أيضا من المسئولين في مصر الإسراع بإرسال الأفراد اللازمين من « النجارين » و « السكاكرية » الذين بفرشوط لعمل عشر معاصر ، وتعليم من يلزم تعليمه من الأهالي . . . (٤) .

وقد اهتمت الحكومة بإنشاء المطاحن بالسودان على نطاق واسع وخاصة في عهد الخديوي اسماعيل . وفى عام ١٨٦٥ تمت الموافقة

(١) دفتر رقم ٤٤ معية تركى - ترجمة المكتبة التركية رقم ٤٤١ بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٤٨ هـ . من الجنب التالى الى حكمدار السودان .
(٢) شوقى الجبل : تاريخ سـردان وادى النيل . الجزء الثانى . ص ٤٢ .

(٣) محظلة ١٩ بحر برا - وثيقة رقم ٤٩ بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٦٠ هـ دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٤) دفتر رقم ١٨٥٩ معية - صرة المكتبة الواردة من مدير عموم فبلى السودان الى المعية السنية بتاريخ غرة شوال سنة ١٢٨٨ هـ . رقم ٨٩ ص ٤٢ دار الوثائق القومية بالقلعة .

(م ٩ - التطور الاقتصادى الاجتماعى)

على إقامة عشرة مطاحن موزعة على النحو التالى : ستة منها بكسلا ، وأربعة بسواكن . وبجانب هذه المطاحن تم إنشاء مخبز بجهة سواكن ، وهكذا أصبح من الممكن عقب إنشاء المطاحن والمخبر أن يقدم للجنود على حد تعبير أحد المسؤولين « يوم جراية طازة ويوم بقسماط » (١) فقد كانت مسألة إعاشة الجنود فى تلك المناطق فى غاية الصعوبة . وكان الطعام الذى يقدم لهم مجففا مما دعا الكثيرين منهم الى الشكوى فكان هذا الحل الذى توصلوا اليه ، خاصة وان الحبوب كانت متوفرة الى حد ما بجهة سواكن .

وفى عام ١٨٧٥ طلب مأمور بربره إنشاء مطحنين ومخبر بهذه البلدة نظرا لصعوبة جلب الدقيق حيث كان يكلفهم ذلك كثيرا . من النقود ، بالإضافة الى الصعوبة الناتجة عن خبزه على « الصاج » الأمر الذى جعل صحة الجنود والضباط قد ساءت بسبب الاعتماد على « البقسماط » وحده دون الخبز ، وقام المأمور بشرح الفوائد التى تعود من إنشاء هذين المطحنين ليس فقط بالنسبة للجنود ولكن أيضا سوف يتم بيع كميات من الخبز لمن يرغب فى الشراء بالإضافة الى تناول أجر عملية طحن حبوب الأهالى (٢) .

ولقد شجعت الحكومة فى السودان الأهالى على تعلم الصناعات والحرف وإتقانها على الوجه الأكمل . فمثلا كانت مصر تبعث بالقبانين وتطلب من المسؤولين ضرورة الحاق أعداد من السودانيين بهؤلاء القبانين لتعلم أصول الصنعة ، وكذلك الحال بالنسبة للنجارين الذين بعثت بهم الحكومة الى السودان . وزيادة فى حرص الحكومة على

(١) دفتر رقم ٢٤ معية عربى - وثيقة رقم ٦٩ بتاريخ ١٨ جمادى الثنية سنة ١٢٩٤ هـ ص ٧٥ من مامورية بربره الى المعية السنية . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) أمين سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل . المجلد الثالث - الجزء الثالث ص ١٣٧٥ .

نشر هذه الحرف إقترحت على القبانين بأن من يرغب منهم في العودة الى مصر لا يمكن السماح له بذلك إلا إذا علم شخصين على الأقل حرفة « القبانية » وحتى لا تصبح هناك حاجة في المستقبل الى إرسال مثل هؤلاء من مصر (١) .

وسيرا على هذا المنوال في تشجيع تعلم الحرف وتعليمها للسودانيين قامت الحكومة - على عهد الخديوى اسماعيل - في مديرية البحر « النيل » الأبيض بجنوب السودان بمنح أرباب الحرف الذين يتوجهون اليها من البنائين والنجارين و « المهندسين » وغيرهم مرتبات تزيد عن غيرهم ممن لا يتوجهون الى هذه الجهات الفائية . وطلبت من هؤلاء الحرفيين أن ينتشروا في عدة أماكن حتى يعم إنتشار الحرف والصناعات في هذه المناطق (٢) . وكانت الحكومة أيضا لا تتخذ في نشر هذه الحرف أسلوب القوة أو العنف في ترغيب الأهالى على تعلم هذه الحرف فكانت تحض رجال الإدارة في تلك الجهات على اتباع أسلوب حكيم في هذه المسألة ، وتشجيعا لأبناء الأهالى خصصت لكل صبي يقدم على تعلم مثل هذه الحرف راتبا من المال ، وأوصت بضرورة تعليمهم الحرفة على أصولها . ولم تنس في الجانب الآخر القائمين على عملية التعليم هذه إذ كيف تعمل على حل مشاكل المتعلمين بكافة الطرق وتخفف الطرף الآخر الذى يؤدى هذه المهمة فجعلت لكل معلم مكافأة مقابل كل فرد يقوم بتعليمه (٣) . ولا شك أن هذه النظرية تتسم بالحكمة في عملية التعليم حتى يستطيع المعلم أن يضاعف من جهده بنفس راضية . وهذا الأسلوب الذى طبقته مصر في القرن التاسع عشر وفي جنوب السودان ، قد أخذت به الدول المتقدمة في أوربا ، فهو يذكرنا بالسياسة المعروفة

(١) دفتر رقم ٧٤٤ - ديوان خديوى تركى - ترجمة الامر التركى رقم ١٧٧ بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٣ هـ . من الجناح العالى الى خورشيد انما نلظر سنار - دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٢) أمين سامى : المرجع السابق ، المجلد الثانى . ص ٥٦٤ .

(٣) نفس المرجع ص ٥٦٥ .

يسمى : Stakanovism في الاتحاد السوفيتي ، وسياسة تمجيد الكفاية في العمل التي كانت هي أصل نظام Arbeitshere في ألمانيا النازية (١) .

ولا نريد هنا أن نبالغ في حجم الصناعات والحرف التي نشأت في السودان حتى لا يتبادر الى الذهن صورة الحرف والصناعات التي نشأت في مصر ، ولكنها كانت هنا متواضعة جدا وتنمو على استحياء ، وكان قوامها من حيث الأفراد رجال الجيش المصري في السودان كما يبين الجدول التالي :

العدد	الرتبة	نوع الحرفة
٢٧١	نفسرا	تريزية
٢٤	اونباشي	تريزية
١٢	جاويش	تريزية
١	يلوك امين	تريزية
٤	باشجاويش	تريزية
٢	ملازمون ثوان	تريزية
٢	ملازمون أول	تريزية
١	صاغ	تريزية
١	بيكباشي	تريزية

جدول يبين أصحاب الحرف من الضباط والصف والجنود بالسودان عام ١٨٨١
(الوثائق الأفريقية - محفظة ١٠٣ - ملف ٦)

(١) على الجريتل : تاريخ الصناعة في مصر في النصف الاول من القرن التاسع عشر . ص ١٣٥ .

وبالإضافة إلى أفراد الجيش المصري ، استقدم بعض الصناع من مصر كما سبق القول . وعلى الرغم من تواضع هذه الصناعات فإنها قد حازت إعجاب العالم الخارجي عندما أطلع لأول مرة على مصنوعات السودان أثناء عرضها بمعرض باريس الدولي سنة ١٨٩٧ ، وخاصة المصنوعات الفضية منها (١) .

وهكذا يتبين لنا من خلال عرضنا لأحوال الثروة المعدنية والوضع الصناعي في السودان مدى الجهود التي بذلت للبحث عن هذه المعادن ومحاولة خلق صناعة حديثة وتطوير الحرف والصناعات البدائية التي كانت تسود المجتمع السوداني ، ثم أيضا محاولة إدخال حرف جديدة اقتضتها الأوضاع الاقتصادية الجديدة في السودان . ولكن مع كل هذه الجهود المبذولة لابد من طرح تساؤل ثم محاولة الوصول إلى إجابة عن السر في عدم رقي الصناعة السودانية إلى مستوى مثيلتها في مصر آنذاك .

وربما يعود ذلك إلى ما يلي :

أولا : إن المواد الخام التي وجه المسئولون إليها عنايتهم في بادئ الأمر وروصدوا لها كل الخبرات قد باءت بالفشل التام ، وقد يعلم تمام كل خبراء الصناعة مدى أهمية هذا العنصر لقيام صناعة حديثة وفعالة ومتطورة ، خاصة إذا كانت هذه المواد متوفرة قرب المصانع .

ثانيا : إن الثروة الحيوانية والمائية في السودان بالرغم من كثرتها وتوفرها في جميع أنحائه لم تستغل إستغلالا كافيا في المجال الصناعي ولو إنها استغلت لنشأت حولها عدة صناعات قوية قوامها الثروة الحيوانية والثروة السمكية . وهكذا أغفل السودانيون عنصرا اقتصاديا

(١) أحمد أحمد سيد أحمد : رفاة الطهطاوى في السودان . ص ٥٣ .

هاما لقيام الصناعة والذي يتمثل في مدى الاستفادة من التخصص
الاقليمي للبلاد .

ثالثا : لم يستخدم السودانيون في الصناعة طرق الإنتاج الحديثة
على نطاق واسع ، وظلت تعتمد على أساليب قديمة بالية ، وربما يكون
لهم العذر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وإن كنا قد شهدنا
تجربة لا بأس بها في شمال الوادي قام بها محمد علي ، إلا أننا لا يمكن
أن نقبل الإعذار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث بدأ العالم
الأوروبي يأخذ بأساليب حديثة ومتطورة في كافة الجوانب الاقتصادية
وخاصة الصناعية منها فظهر ما عرف باسم الانقلاب الصناعي أو الثورة
الصناعية .

رابعا : تخبط المسئولين الإداريين في السودان ، وممروفه أن
استقرار نظام الحكم الإداري والقانوني في أي بلد ما ينمكس تماما
على درجة النجاح الذي تصيبه السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلاد .
حقيقة أن محمد علي كانت له سياسة واضحة وكان يقوم بتنفيذها على
أحسن وجه ، ثم جاء بعده خلف لم يسيروا على نهجه تماما ، بل حاول
بعض النكوص على عقبيه في مجال الصناعة في مصر وذلك بقفل
أبوابها ، فكيف ننتظر منه أن ينشئ صناعة قوية في السودان ؟ وحتى
اسماعيل الذي بدأ يأخذ بالأساليب الأوروبية لم يعط الجانب الصناعي
حقه بعكس ما فعل في الجانب الزراعي حيث شهدنا نهضة زراعية
لا بأس بها وخاصة في مجال زراعة القطن .

خامسا : هناك سبب خاص بالسودان نفسه وهو أن الرجل
السوداني قد عزف عن العمل في الصناعة مفضلا العمل في التجارة ،
وهي مجال ضيق ، وغيرها من الأعمال ، وترك الصناعة للنساء والعبيد .
ولذلك ظلت الصناعة السودانية بدائية في أكثرها ولم تشهد في تلك الفترة
صناعة بالمعنى الحديث تعتمد على الآلات وتأخذ بأحدث الأساليب
المعروفة آنذاك إلا فيما ندر .

الفصل الثالث

التجارة والمواصلات

(القسم الأول)

التجارة الداخلية

- طرقها
- التجارة في جنوب السودان :
 - (أ) تجارة الماع
 - (ب) تجارة الرقيق
- التجارة في غربى السودان :
 - (أ) في كردفان (مراكزها : الأبيض - باره - الطياره - أمم السلم)
 - (ب) في دارفور (أنواع التجارة - قوة نفوذ التجار وعلاقتهم بالحكم)
- التجارة في وسط السودان وشرقه :
 - (أ) في التاكة (كسلا) - أسواقها
 - (ب) في سواكن
- التجارة في شمالى السودان (بلاد النوبة) :
 - (أ) في سكوت والمحس
 - (ب) في دنقلة العجوز
 - (ج) في دنقلة الجديدة
 - (د) في بربر
 - (هـ) في شندي

— التجارة الأجنبية في السودان •

— التجارة مع مصر :

- (أ) طرق التجارة بين السودان ومصر •
- (ب) سياسة محمد على الاحتكارية وأثرها على السودان •
- (ج) أهم الصادرات والواردات بين البلدين وتطورها •

(القسم الثاني)

التجارة الخارجية

- طرقها •
- التجارة مع الحبشة •
- التجارة مع بلاد شبه الجزيرة العربية وجنوب شرقى آسيا •
- التجارة مع شمال أفريقيا •
- قوانين ونظم التجارة السودانية •

(القسم الثالث)

المواصلات

- (أ) السكة الحديد •
- (ب) البريد والتلغراف •
- (ج) المواصلات النهرية •
- (د) المواصلات البحرية •

القسم الأول التجارة الداخلية

شهدت التجارة السودانية اهتماماً بالغاً من المسؤولين منذ أن ضم السودان إلى مصر في عام ١٨٢١ ، بل إن هذا الاهتمام التجاري قد اعتبره الكثيرون ممن تتبعوا تطور العلاقات المصرية السودانية في القرن التاسع عشر أحد العوامل التي كانت قد وجهت محمد علي شطر السودان ، إلا أن الاهتمام قد بدأ يتزايد تدريجياً في السنوات التالية ليأخذ طوراً آخر ، وهذا الطور بدأ في عام ١٨٤١ بولوج التجار الأجانب وخصوصاً الأوروبيين منهم مستظلين بتسوية ١٨٤٠ / ١٨٤١ التي فرضت على محمد علي والى تنص على ضرورة تطبيق كافة المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها أو تعقدها الدول الكبرى مع الدولة العثمانية ومنها اتفاقية عام ١٨٣٨ (بطله ليان) التي حوت بدءاً هاماً يتعلق بحرية التجارة في أراضي الدولة العثمانية ومنها مصر والسودان أيضاً ، فقد أصبح السودان بمقتضى فرمانى ٢٣ مايو ، وأول يونيو ١٨٤١ يحكم بواسطة محمد علي بهذا المعنى سريان المعاهدات التي أبرمتها الدول مع الدولة العثمانية في أراضيها ، وهكذا وفي ظل مزايا تسوية ١٨٤٠ / ١٨٤١ تدفق الأجانب على السودان ومنهم التجار ، وبدأ تغلغل النفوذ القنصلى والأجنبى في السودان مثلما تغلغل في مصر نتيجة إشراف الدول الأوروبية على الدولة العثمانية وبالتالي على مصر والسودان .

طرق التجارة الداخلية : —

قد يكون من المفيد ونحن نعرض للتجارة السودانية أن نبدأ بالتجارة الداخلية لنتعرف على الطرق التي سلكتها وأنواعها ، فمن أهم الدروب التي سلكتها هذه التجارة والتي كانت أكثر ارتياداً في القرن التاسع عشر بصفة عامة ما يلى : —

أولا : الدرب الموصل من الخرطوم الى بربر ومنها الى سواكن .
والجزء الأخير من هذا الطريق من بربر الى سواكن قدرت مسافته بنحو
٢٤٥ ميلا (١) .

ثانيا : الدرب الموصل من الخرطوم الى بربر والى كرسكو .

ثالثا : الدرب الموصل من دارفور الى الخرطوم والى دنقلة .

رابعا : هناك درب يوصل بين الخرطوم والقضارف الى مصوع .

ويلاحظ أن هذه الطرق وإن كانت داخلية إلا أنه كان يمكن التنازل
من خلالها الى الطرق الخارجية التي سوف نتحدث عنها فيما بعد .

ويمف لنا على مبارك طريق وادى حلفا دارفور فيقول : « أنه
يخرج من وادى حلفا طريقان يوصلان الى دنقلة الأوردي ثم الى دنقلة
العجوز ومنها الى دارفور ، احدى الطريقين في البر الشرقي والأخرى
في البر الغربي ، فأما التي في البر الشرقي فحجرية صعبة المسالك ،
ومسافتها حتى دنقلة الأوردي ثمانية أيام ، بسير الهجين المعتاد وعشرة
أيام بسير القافلة ، ولا يمكن السير في هذا الطريق إلا بصحبة خبراء
من عرب تلك الجهات ، وكانت أجرة الجمل من حلفا الى شرق دنقلة
الأوردي مائة قرش ديواني وحمل الجمل فيها من أربعة الى خمسة
قناطير » (٢) .

وأما الطريق التي في الغرب فهي رملية سهلة المسالك لا صعود فيها
ولا هبوط إلا قليلا ، وهي أكثر أمانا ، ومسافتها اثنا عشر يوما بسير
القافلة وتسعة أيام بسير الهجين وستة أيام بسير هجين البريد ويمكن

(١) نعوم شتير : المرجع السابق . ج ١ . ص ١٠ .
انظر أيضا : الشاطر بصيلي : تاريخ المواصلات في السودان وادى النيل
(القسم الأول) حتى ١٩٠٦ . ص ٨ .
(٢) الخطط التوفيقية الجديدة : ج ٧ . ص ٤١ .

السير فيها بلا خبير ، وإن جرت العادة السير في هذه الطريق بالخير لأنه يؤدي مهام أخرى غير الدلالة على الطريق كحمل أثقال المسافرين إذا عطبت رواحهم وضبط مسيرتهم . وتمر تلك الطريق على قرية صغيرة تسمى « سمنه » في البر الغربي على شط النيل ومنها يخرج طريقان : طريق إلى الفاشر بدارفور وطريق إلى الخرطوم (١) .

وقد فتحت بعثاته الضابط المصري سليم قبودان في النيل الأبيض طريق الملاحة والتجارة مع جنوب السودان ، فعلى سبيل المثال كان يمكن الوصول إلى منطقة بحر الغزال من ثلاثة طرق :

أولهما عبر النيل الأبيض عن طريق مرفأ (شامبي) ، وثانيهما عن طريق بحر الغزال عبر مرفأ الرق ، وثالثهما عن طريق شمال دارفور بمنطقة راجا (٢) . وأصبح من الميسور اتصال الشماليين بأهل الجنوب وقيلام نوع من التبادل التجاري بينهما .

وهكذا ارتبط السودان شرقه وغربه ، شماله وجنوبه بعدة طرق داخلية سلكتها القوافل والمراكب محملة بالبضائع .

التجارة في جنوب السودان :

(١) تجارة العناج :

مع بداية أربعينيات القرن التاسع عشر ، وعقب فتح طريق الملاحة مع جنوب السودان بدأ التجار يتصلون بأهل الجنوب ، فممنذ شهر مارس ١٨٤٠ وهو التاريخ الذي عادت فيه رحلة سليم قبطان الأولى إلى الخرطوم توالى الأخبار الشفوية عن ثروات الجنوب ، لا سيما وقد

(١) الخطط التوفيقية . ص ٤٤ .

(٢) التيجاني عامر : جنوب السودان ، بحر الغزال بين العصابات

والحكومات ١٨٥٠ - ١٩٢٠ ص ١٧ .

عادت سفن الحملة الثانية الى الخرطوم وهى تحمل سن الفيل (العاج)
وبعضا من غلات الجنوب (١) .

وقد كان العاج (سن الفيل) من أبرز متاجر الجنوب فقد عرفه
تجار شمال السودان قبل فتح النيل الأبيض للملاحة إذ كان معظمه يأتي
آنذاك من دارفور وكردفان . وبالرغم من الحظر الذي كان يفرضه
محمد على ، على بعض السلع ومنها العاج غداة ضم السودان إلا أن
التجار ومنهم تجار الخرطوم كانوا يقومون بتجريبه الى موانئ البحر
الأحمر حيث تحمله سفن الشركات الانجليزية بالهند والتي كانت تقوم
بإعادة تصديره الى أوروبا (٢) .

وفي بادئ الأمر كان كبار التجار كالعقاد وغطاس وغيرهما محتكرين
للعاج وكانت لهم منشآت ومخازن أو زرائب بالقرب من بحر الغزال
ودارفور وكردفان وكان لهم جند وخدم وأتباع منتشرين في كل مكان .

وقد سبق هؤلاء الرجال مغامرون أوروبيون أمثال جون بتريك الذي
نفذ الى بحر الغزال وتجول في منطقة الدينكا عام ١٨٥٣ واستقر
بإحدى « الزرائب » حيث باشر منها أعماله التجارية بمنطقة الجور
حتى عام ١٨٦٣ (٣) .

كذلك نشير الى مغامر آخر فرنسي الجنسية وهو ألفونسو دى
مالزاك Malzac الذي جاء الى بحر الغزال عام ١٨٥٦ ، ويعتبر
هو المؤسس لبلدة (رمبيك) التي دخل موضعها عن طريق « شامبي »
وأسس له تجارة في كلتيهما ، وظل يمارس نشاطه حتى وفاته ١٨٦٠ .

(١) نسيم مختار : جهود مصر في الكشف الجغرافي ، البكباشي المصري
سليم قبطان والكشف عن منابع النيل ص ١١٣ .

(٢) أحمد أحمد سيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم ص ١٢١ .

(٣) التيجاني عامر : المرجع السابق ص ١٨ - ١٩ .

وهناك أيضا شركة فرنسية ضمت لفيقا من المغامرين أمثال « الإخوان امبروز وجوليز بونسيه Poncet » ، وهؤلاء دخلوا جنوب السودان عن طريق « شامبي » ومارست هذه الشركة كغيرها أعمال التجارة في كافة ما ينتجه الجنوب الى أن صفت أعمالها وغادرت بحر الغزال عام ١٨٧٣ (١) .

ولقد أصبحت تجارة العاج تشكل المورد الرئيسي لدخل التجار في الخرطوم إذ كانت الرحلة الى الجنوب إذا ما عادت ، على الأقل بنحو خمسة وعشرين قنطارا فقط من العاج قادرة على تغطية نفقاتها ، هذا وإن كانت الرحلة في أسوأ الأحوال لا ترجع بأقل من مائة قنطار ، وقدر البعض قيمة العاج الذي قام سوق الخرطوم بتصديره بين عامي ١٨٦٠ - ١٨٧٠ بنحو أربعين ألف الى مائة ألف من الجنيهات في السنة (٢) .

ولما أصبح غوردون مأمورا على خط الاستواء (١٨٧٤ - ١٨٧٦) احتكر تجارة العاج في هذه المديرية وتوقع المراقبون الاقتصاديون كساد هذه التجارة ، إلا أن الأمور سارت عكس ذلك تماما في بادئ الأمر ، فلم تتعرض صادرات السودان من العاج في تلك السنوات لأي شكل من أشكال الضعف ، وذلك لأن المعائد الذي تدره كفيلا بأن يحتال التجار بكافة السبل للحصول عليه فقد كانت تدر دخلا لا يقل عن مائتين في المائة في أسوأ الظروف (٣) .

ويذكر أحد الدارسين أن الفترة التي عاد فيها غوردون حكامارا للسودان (فبراير ١٨٧٧ - يناير ١٨٨٠) ، تذبذبت خلالها صادرات العاج تذبذبا شديدا ، فقد بلغت صادراته عام ١٨٧٩ حوالي

(١) نفس المرجع ص ١٩ .

(٢) أحمد أحمد سيد أحمد : المرجع السابق ص ١٣٤ .

Gessi; op. cit., p. 61.

(٣)

(٨٠٠٠٠ من الكيلو جرامات) ، بينما بلغت في عام ١٨٧٨ أعلى معدل لها ، طوال الحكم المصرى وهو ٢٠٥٠٠٠ من الكيلو جرامات) • ويفسر ذلك بأن التجار كانوا يخزنون المعاج عقب تهريبه حتى إذا وجدوا الفرصة الطيبة لبيعه أخرجوه (١) •

ولدينا احصائية تفصيلية لإنتاج المعاج في كل مركز من مراكز جنوب السودان عام ١٨٨١ ، تشير الى ارتفاع معدل انتاجه بشكل مضطرب ، إذ بلغ في هذا العام جملة انتاج هذه المراكز ١٧٠٠ قنطارا كما يشير الجدول الآتى :

اسم المركز	المقادير بالقنطار
بود	١٠٠
لادو	٦٠
كرى	٢٠
دوفيليه	١٥٠
فويرا	٢٠
لاتوكا	٢٠
فادييك	٥٠
مكراكا	٥٠٠
رول	٢٠٠
ممبيتو	٤٠٠
الاجمالى	١٧٠٠

(١) أحمد أحمد سيد أحمد : المرجع السابق ص ١٣٤ •

وقد بلغ ثمن الـ ١٧٠٠ قنطار علي أساس ثمن القنطار الواحد ثلاثين جنيتها حوالي ٥١٠٠٠ جنيه مصري (١) .

ولقد تعرضت سياسة احتكار العاج في جنوب السودان لاستياء التجار ونقد بعض المؤرخين ، فمن المعروف أنه لما أن تسلم غوردون حكم مديرية خط الاستواء حتى أعلن :

أولاً : أن التجارة في العاج خاصة بالحكومة .

ثانياً : أنه لا يسوغ لأحد أن يأتي الى هذه النواحي دون الحصول على تذكرة « تصريح » من حاكم السودان العمومي ، وهذه التذكرة انما يعمل بها بعد النظر فيها من حكومة (غوند كرو وغيرها) .

ثالثاً : أنه لا يسوغ لأحد أن يجمع رجالاً مسلحين داخل هذه الجهات .

رابعاً : أن جلب السلاح والبارود ممنوع .

خامساً : أن كل من يخالف هذا المرسوم يجرى عليه الجزاء بحسب القوانين العسكرية (٢) ويتبين من هذه القرارات انها كانت ضربة قاصمة لتجار العاج في تجارتهم فهي لم تحرمهم هذه التجارة وحسب ، بل حرمتهم حتي الدخول الى تلك الأراضي إلا بشروط شبه مستحيلة ، ومعنى ذلك كله أن غوردون سوف يقوم بإسم الحكومة بعملية إحتكار للعاج ، ولكن من أين له الخبرة في هذا المجال الذي له رجاله ؟ . لقد أراد غوردون أن يستغل بعض التجار القدامى ويستثمر خبرتهم في هذا المجال فضم إليهم بعضاً منهم أمثال « الأطروش » وهو أحد صيادي العاج القدامى الذين قدموا الى هذه البلاد منذ زمن طويل مع مجموعة من الدناقلة

(١) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء . الجزء الثاني .

ص ٧٧ .

(٢) ابراهيم فوزي باشا : كتاب السودان بين يدى غوردون وكنتشر -

الجزء الاول ص ٦ .

وعمل بتجارة العاج في بلاد المراكين « نيام نيام » ونجح فيها ،
وعقب احتكار الحكومة للعاج دخل في خدمتها (١) . فقد كان رؤساء
الزرائب المنتشرة على طول ساحل بحر الزراف والنيل الأبيض مجبرين
على إخلاء منشآتهم في ظرف ثمانية أشهر يصبح للحكومة بعدها
الحق في مصادرة العاج والاستيلاء عليه .

وقد تسببت هذه الاجراءات في خسائر جسيمة للحكومة تمثلت في
عدم دفع ضرائب سنة كاملة ، كما ترتب أيضا على إلغاء هذه الزرائب ،
والتي كانت مراكز طبيعية لتمويل الأهالي بلوازم المعيشة ، إزدياد نفقات
الحملات التي قامت بها الحكومة في تلك البلاد الشاسعة (٢) .

وقد وصف البعض أيضا قرار إحتكار العاج بعدم الحكمة ، إذ أن
هذا القرار قد جعل صيد الفيل يقل بصورة ملموسة في المديرية وجعل
انتاج العاج في البلاد الجنوبية (الاونيورو بوجه خاص) يتجه نحو
الجنوب بدلا من الاتجاه صوب الشمال طريقه الطبيعي (٣) .

وكان الخديوي اسماعيل في بعض الفترات يلجأ الى الإحتكار
لأسباب خاصة ، فما هو يخاطب صمويل بيكر بقوله « واحتكروا التجارة
كما تقترحون وأنا أوصيكم بذلك لا لأنني أميل الى الإحتكار ولكن لأن
الإحتكار له ما يبرره في هذه الحالة فهو ضروري لإقصاء التجار الذين
يستخدمون المبيد كوسيلة من وسائل المقايضة . على أني أريدكم أن
تحتكروها إحتكارا ينطوي على السماح (٤) . وكان التجار يقدمون
للجنوبيين في مقابل العاج الخرز على اختلاف أنواعه وألوانه ، ثم الودع
والقصدير ، وكانت جميعها تستخدم للترين سواء بالنسبة للرجال

(١) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء . ص ٢٠٨ .

(٢) محمد صبرى : الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر
هائش ص ٧٢ .

(٣) نفس المرجع ص ٧٢ ، ٧٣ .

— ص ٢٣٧ .

(٤) جورج جندى وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية

أو النساء ، وكان الأهالي يفضلون هذه الأشياء على الذهب والفضة .
وكانوا يقدمون في مقابل ذلك بالإضافة إلى العاج ، ريش النعام والمطاط
والحديد والنحاس (١) .

(ب) تجارة الرقيق :

ولقد ارتبطت تجارة العاج بتجارة أخرى وهي تجارة الرقيق ،
لأن مطاردة الرقيق وحدها كانت لا تأتي ببربح وفير إذا ما سبق هؤلاء
الرقيق إلى الساحل فارغى الأيدي .

فكان التجار في غزواتهم المسلحة ينتهبون العاج ويحملون الرجال
والنساء والأطفال أسرى وعبدا (٢) .

وقد كان لإعلان حرية الملاحة في النيل الأبيض خلال عامي
١٨٥٣ / ١٨٥٤ نتائج خطيرة ، إذ سرعان ما أصبحت أقاليم النيل العليا
وخاصة عند غندكرو ، ميدانا لنشاط تجارة الرقيق (٣) .

ومنذ عام ١٨٥٤ أصبحت تجارة الرقيق السلعة الرئيسية في سوق
الخرطوم بلا منازع بعد أن كان العاج يحتل هذه المرتبة ، ففي هذا العام
وبالقرب من غندكرو على بحر الجبل قتل تاجر العاج السريديني
« فودي » مع بعض رجاله ، وعقب هذه الحادثة توسع تجار الخرطوم
في استعمال الحراس بالإضافة إلى أن عددا كبيرا من أصحاب
رؤوس الأموال الصغيرة من أهل الخرطوم المتعددي الجنسيات قد تنبهوا
منذ عام ١٨٥٠ إلى ضخامة مكاسب رحلات العاج فبدأ الجميع يتجه إلى

(١) سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان ص ١٨ - ١٩ .

(٢) محمد صبرى : المرجع السابق ص ٥٣ .

(٣) محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ -
ص ٥٢ ، ٥٣ .

(م ١٠ - التطور الاقتصادى الاجتماعى)

الجنوب ، كما أن الزنجى بدأ يرفع أسعار عاجه ، لذلك كان الاتجاه الى تجارة الرقيق الذى كانت تقل نفقاته كثيرا عن العاج (١) .

هكذا بدأ الاتجاه نحو الجنوب لإستنزاف رجاله فى صورة سلع وبدأت تنتعش تجارة من أبشع أنواع التجارة فى العالم والتي أطلق عليها البعض « تجارة العاج الأسود » وكان من الطبيعى أن يصحب هذه الانتعاشة إقامة عدة بيوت تجارية مثل بيت أحمد العقاد « وأبو السعود » « وأبو عمورى » والبصيلى وشنودة وغطاس وكجوك على وخليخ الشامى ومحمد خير والزبير رحمت وخورشيد أغا وعبد الحميد وغيرهم .

ومن التجار الأجانب ديبونو Debono وأمبيلي Ambile وينتيمان الى سلالة مالطية ، ومالزاك Malzac وبارثلمى Barthelmy ولافارج Lafargue وبونسيه Poncet وينتمون الى فرنسا ، وبترك الانجليزى ، بالإضافة الى أحد البيوت الإيطالية « انجيلو - بولوينزى - انطونيولى » (Angelo - Boloynesi - Antonyoli) الذى اخص بالتجارة الحبشية .

وفى عام ١٨٦٠ باع أكثر هؤلاء التجار زرايبهم ومخطاتهم الى التجار العرب حيث عجزوا عن منافستهم (٢) .

وهكذا تربع هؤلاء الأفراد على قمة هذه التجارة وتألفت من « أبو عمورى » وبصيلى وكجوك على « ديكتاتورية ثلاثية » فرضت سطوتها على السودان فى إقليم بحر الغزال ، فى حين تألفت من شنودة

(١) أحمد أحمد سيد أحمد : المرجع السابق ص ١٣٥ .

(٢) اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار ، الجزء الثانى ، ص ٢١٥ ،

انظر ايضا شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية

ص ٨٥ .

وخورشيد آغا ، وديونو ديكتاتورية ثلاثية أخرى حول غندكرو بإقليم
بحر الجبل وجهات النيل العليا (١) .

وكان لكل عصابة من تلك العصابات « مشرع » خاص بها يسمى
مشرع المرق وأحيانا يسمى « زوية » أو « ديم » .

وكان لموسى العقاد في عهد الخديوى اسماعيل خمسة مشاريع في
جهات النيل الأبيض (٢) وقد كانت شركة العقاد هذه من الشركات التجارية
بمصر والخرطوم التى استطاعت أن تحصل من حكومة الخرطوم على
احتكار حقوق الاتجار في أعالي النيل .

ومن الأسماء المقتربة بأسرة العقاد أبو السعود العقاد الذى جاء
الخرطوم شليبا حيث التحق ببيت العقاد للتجارى . وفى عام ١٨٧٠ قويا
مكان الصدارة في هذه الشركة وبدأ يمارس هذه التجارة على نطاق واسع
الأمر الذى جعل بيكر يضيق ذرعا به وبأعماله فوجه إليه في ١٨ يونيو
١٨٧١ من غندكرو خطابا شديد اللهجة يتهمه فيه بالتخالف مع قبيلة

(١) شكرى : المرجع السابق ص ٨٦ .

(٢) المشرع عبارة عن مكان محصن على شكل مربع مبنى من عروق
الخشب يقيم فيه القناصل أو رؤس القبائل ومعه حراس مسلحون ، وهذا المكان كان
يضم أفرادا من المبدأ لمصلحة أسلحتهم في الفسارات والبحث عن المعاج
والعمل في الحقول والبعض الآخر في رعى الماشية .

انظر اسماعيل مرهوك : المصدر السابق . ص ٢١٦ ، وأيضا :

محمد صبرى : الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر . ص ٧٠ .

وأيضا : سعد الدين : الزبير باشا رجل السودان . ص ١٨ .

وأيضا : دفتر رقم ١٩٢١ عند أولمركرية ، صورة الأمر الكريم رقم ٢

ص ٤ بتاريخ ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٢٨٢ هـ . أمر كريم الى حاكم
السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

وأيضا : Gessi; op. cit., p. 222.

Douin; G.; Histoire Du Règne Du khedive

Ismail L'Empire African, 3 Partie (1874-1876), Tome Troisième p. 58.

(٢) دفتر رقم ١٩٢١ - الأمر الكريم رقم ٢ بتاريخ ٢٩ ربيع الثانى سنة

١٢٨٢ هـ . الى حاكم السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

« البارى » ضد الحكومة ، وقيام جماعته بسرقة المواشى والزنوج من داخل البلاد واتساع الفوضى فى المنطقة ثم طلب إليه أن يخلّى مع أتباعه المنطقة النازلين بها وأن يوافق على مصادرة المواشى المسلوبة لصالح الحكومة .

ويبدو أن الأمر قد تأزم بين بيكر و « أبو السعود » مما جعل الأخير يشكو بيكر للخديوى ويتهمه بالتهجم عليه وإفساد تجارته ويطلب بالتحقيق فى هذا الأمر . ولكن الخديو حدد له مهلة ليخلّى المنطقة بل وصل الأمر الى حد طلب القبض عليه فوراً ومنعه من هذه التجارة خاصة وأن بيكر منذ عام ١٨٦٩ كان معنياً بالقضاء على هذه التجارة كما جاء فى البند الثانى من العقد المبرم بينه وبين الحكومة المصرية (١) .

ومن التجار الذين اشتهروا فى هذا المجال أيضاً على أبو عمورى بمنطقة بحر الغزال وهو ينحدر أصلاً من بلدة نجم حمادى بصعيد مصر .

ومن الشخصيات التى ارتبطت « بأبو عمورى » وذاعت شهرتها الآفاق شخصية « الزبير رحمت » فهو كغيره من التجار قد مارس تجارة الرقيق فى الجنوب وخاصة ببحر الغزال حيث أنشأ « ديم الزبير » واكتسب فيها شهرة عظيمة من خلال تجارته وعصابته المسلحة هناك ،

Crabites; Gordon. The Sudan and Slavery

(١)

pp. 33, 5, 49 - 50.

Hill; Abiographical Dictionary of the Anglo Egyptiann Sudan.

وانظر أيضاً :

وكذلك : عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء . الجزء الأول ص ٤٤ ، ٤٥ ، وأيضاً جليل عبيد : المديرية الاستوائية ص ٣٨١ ، ص ٤٣٣ ، ٤٣٧ . وكذلك : محمد أحمد الجابرى : فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله ص ١٠٤ .
وأيضاً : محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ص ٥٣ .

واستطاع أن يعقيد مع عربان الرزيقات اتفاقا لفتح طريق « شكا » للتجارة بين مملكته في بحر الغزال وسلطنة دارفور ثم استولى على « شكا » وبسط سيطرته على جميع أجزاء بحر الغزال حتى استشعرت الحكومة خطره خاصة بعد هزيمته لمحمد المهالي (البلالي) الذي أرمذ إلى بحر الغزال في عام ١٨٦٩ ، فأسندت إليه قيادة الحملة التي ضمت دارفور عام ١٨٧٤ (١) .

هذا فيما يتعلق بالأفراد والجماعات التي سلكت هذه التجارة ، أما عن أسلوب الحصول على هذه السلعة فكان يتم عن طريق اشغال الحرب بين تلك القبائل الجنوبية ، فكانت القرى تغير على مشيبتها دون مبرر مقبول اللهم إلا مبرر السلب ، وكان الأسرى يباعون إلى القبائل الأخرى ويبدلون بالبقر والماعز ، وإلى هذه الخطوة يمكن أن يساعد الجنوبيون عن تشجيع هذه التجارة حتى يأتي تجار الرقيق والعاج ويمرون ببعض القرى ويشتررون صمتهم بوعدهم بالماشية ويستبقون لأنفسهم الرقيق والعاج ، وكانوا يبدأون جميعا عملهم ليلا بمساعدة الإهالي المسلحين بالرماح حيث يقومون بإشغال النيران في الأكواخ ، بينما يقوم خلفاء التجار بنهب الممتلكات ومنها الأفراد ، ويظل الأسرى مقيدون حتى يفك أسرهم ويقادوا محملين بالعاج ومعهم الماشية . وما أن يصلوا إلى الزريبة حتى تقسم الغنائم على النحو التالي : للعاج والعبيد للتجار ، والماشية للوطنين .

ثم يقيد العبيد ويظلون هكذا لمدة ثلاثة أسابيع حتى يصلوا إلى

(١) كغفر رقم ١٨٦٤ معية . ج ٢٨ ، صورة المكتبة الواردة من مديرية عموم قبلى السودان إلى المعية السنية بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٨ هـ دار الوثائق القومية بالقاهرة . ، انظر أيضا : السودان - مجلس الوزراء - محفظة موضوعات عوايد . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
وأيضا : سعد الدين الزبير : المرجع السابق ص ٦٥ ، وشكري : الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ . ص ١٧٢ .

الخرطوم • وكانت هناك وسيلة أخرى للحصول على الرقيق وهي قيام البعض من الأهالي ببيع أبنائهم بسبب الضائقات المختلفة مثل المجاعات وغيرها (١) •

ويفرق البعض بين نوعين من هذه التجارة ، الأولى وتعرف « بالبحارة » حيث يتوغل صيادو الرقيق في النيل الأبيض حتى يصلوا الى أعاليه منتشرين في بلاد بحر الغزال وخط الإستواء • والنوع الثاني يسمى « بالنهاضة » وهم الذين كانوا يغزون الجبال كجبال النوبا وجبال فازو غلى (٢) • وكان شعارهم « يا ذهب أحمر يا موت أحمر » (٣) •

وعقب تلك العمليات يصل الرقيق الى أسواق السودان لبيعهم للأهالي أو للتجار الذين يقومون بتصديره الى الخارج وأشهر هذه الأسواق السودانية أسواق فاشودة والقلابات والأبيض وهي تختص برقيق دارفور وجبال النوبا وبحر الغزال وخط الإستواء والحبشة ، وكان التجار يشترون من هذه الأسواق ويقومون بالبيع في أسواق الخرطوم والمسلمية وود مدني وسنار والقضارف وكسلا وبربر وشندي ، ويصدرون ما يزيد عن حاجة البلاد عن طريق النيل والبحر الأحمر (٤) وبيع الرقيق في هذه الأسواق إما بالمزايدة العلنية أو عن طريق الاتفاق الشخصي ، ولحظة شراء الرقيق يسمح للمشتري قبل إتمام الصفقة بإيواء الرقيق بمنزله ثلاث ليال ذكرًا كان أم أنثى في مقابل « عربون » يعادل ربع الثمن أو خمسة • ويعيب الرقيق أن يكون به

(١) الشاطر بصلي عبد الجليل • تاريخ وحضارات السودان الشرقي والأوسط من القرن السابع الميلادي الى القرن التاسع عشر الميلادي ص ٤٠١ •

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق ج ٣ ص ٥٠ - ٥١ •

(٣) عمر طوسون : المرجع السابق ص ٣٥٠ •

(٤) شقير : المرجع السابق ، ص ٥١ •

مس من الجنون أو ألف القبول أو الشخير أثناء النوم أو مصابا بالزهرى ، فإن كان خاليا من هذه العيوب تمت الصفقة وإلا أعيد صاحبه واسترد العربون . أما إذا كانت الجارية بكرا وعاشرها المشتري معايشرة الأزواج فلا يمكن ردها (١) .

ويختلف ثمن الرقيق تبعا لاختلاف السن والصحة والجمال ، والصفة المطلوبة غالبا في الرقيق الذكر النشاط والقوة ، وفي الإناث الشباب والجمال . والرقيق من الإناث - في أغلب الأحيان - أعلى من الذكور ، كما أن أثمان الأطفال أقل من أثمان المراهقين ، اللهم إلا إذا كانوا قد تعلموا اللغة العربية أو الخدمة بالمنازل فحينئذ تزداد قيمتهم خاصة وإن مسأله هربهم قد أصبحت غير متوقعة . وأثن الذكور جميعا الخصى المخصص لخدمة السيدات التركيات ، أما أثن الجوارى جميعا فالحبشيات حيث تباع أكثرهن للمناع البدنى (٢) .

وظل هؤلاء التجار يمارسون هذه التجارة رغم ما صدر اليهم من أوامر منذ عهد محمد على بالكف عن هذه التجارة خاصة وأنه - كما سبق القول - لم يعد محمد على يكثر بعائدها ، وبدأت الدول الأوروبية تضغط عليه لمنعها واستمرت هذه المحاولات في عهد خلفائه وخاصة في عهد اسماعيل حيث أشرنا الى ما قام به مبكرا في هذا الصدد .

(١) تقرير بورنج السابق ص ٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٧٤ .

(٢) نفس التقرير . ص ٥٧ . انظر أيضا :

أحمد أحمد سيد : المرجع السابق ص ١٧٢ ، ويقسم الأهالى السودانيون الإناث من الرقيق الى طبقات السن الآتية : فالبنات اللانى تقل أعمارهن عن ١١ سنة يدعون بالخماسى ، واللانى عمرهن من ١١ - ١٥ سنة يدعون بالسداسى وهن أعلى الرقيق . انظر :

Cailliaud; Voage a Meroé Au Fleuve Blanc, Au Della De Fazogl dans le midi Du royaume de Sennar A. Syouoh et dans Cinq autres Oasis, Tom. III, p. 117.

انظر أيضا : محفظة ١٩ بحر برا - وثيقة رقم ١ ملف رقم ١ دار الوثائق القومية بالقلمة .

وكثفت هذه المحاولات * على يد غوردون الذي أعلنها حرباً شعواء على تجار الرقيق وأخيراً توجت بقرارات رسمية كان أهمها معاهدة ٤ أغسطس ١٨٧٧ التي نصت صراحة على إيقاف هذه التجارة ورسمت السبل الخاصة لمنعها تماماً ولكن هذه المعاهدة لم تكن إلا مهادنة على ورق فاستمرت هذه التجارة بشكل أو بآخر وأصبح من الصعوبة إيقافها حيث أمست متغلغلة في كيان السودان الاقتصادي .

وفي عهد الخديوي اسماعيل وضعت عدة أمور لتنظيم عملية التجارة مع الجنوب بعد أن كانت متركبة للأهواء الفردية لكل تاجر ، فأقامت الحكومة المحطات العديدة بهدف انتشار الأمن وراحة المتمردين عليها والمستوطنين وكمرسى للوابورات والسفن التجارية (١) .

وقد خصصت الحكومة في كل من هذه المحطات طبيباً ووفرت له كافة الأدوية لمعالجة من تقتضى معالجته من العساكر والأهالي والتجار ، على أن تتحمل الحكومة نفقات هذا العلاج . وكان الهدف من إرسال العساكر الحكومية الى هذه المنطقة كما جاء بالبند الثالث عشر لتنظيم

(*) حول هذه الجهود انظر على سبيل المثال ما يلي :

— نص معاهدة الرقيق بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٧٧ المشار إليها .
— لائحة تنفيذ قرار الرقيق في السودان بمحظة اللوائح بدار الوثائق القومية .

— دفتر رقم ٤٦ عابدين — وارد تفرغات — صورة التفرغات العربي رقم ٤٨ ص ٦٢ بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٩٤ هـ . ارادة الى حكمدار عموم الاقاليم السودانية .

— محافظ السودان — مجلس الوزراء — رقيق — دار الوثائق القومية بالقلمة .

— محافظ السودان — مجلس الوزراء — رقيق — ترجمة نص الخطاب المرسل من نظارة الداخلية الى الكونت صالة بتاريخ ١٥ مايو ١٨٨٠ .

— ونفس المحافظ — محظلة الرقيق — صورة المنشور الصادر من نظارة الداخلية بخصوص منع الرقيق بتاريخ غرة رجب ١٢٩٧ هـ . (٩ يونية ١٨٨٠) .

(١) أمين سامي : تقويم النيل — المجلد الثاني ج ٣ ص ٥٦٥ .

جهات البحر (النيل) الأبيض هو « عماريتها وضبطها ووقاية أهلها والتجار المارة أو المقيمة بها من سائر أنواع الضرر (١) » . كذلك فقد جاء في البند السادس عشر أن كل هذه الأمور الأمنية التي أجرتها الحكومة في تلك البلاد كان القصد منها « توسيع دائرة التجارة في تلك الجهات » . ولم تكن الحكومة تقتصر في نشر مظلقتها الأمنية على التجاء السودانيين أو المصريين بل إمتدت هذه الرعاية الى التجار الأجانب طالما كانوا يحترمون القوانين التجارية « في الأخذ والمطاء مع أهالي تلك الجهات » (٢) .

ولقد كانت هناك مبادرة شخصية من لدن موسى جمدي حكمدار السودان في شأن تنظيم عملية الأجرة التي كان يتقاضاها بعض المرشدين نظير ارشادهم لحملات التجار فاقترح هذا الرجل أن يدفع هؤلاء مائتي قرش لرؤساء الإرشاد (الأدلاء) بالإضافة الى مائة قرش للخدم ، ولكن التجار لم يكن لديهم استعداد أن يدفعوا أكثر من ستة وثلاثين قرشا فقط ، ونتيجة لهذا الشح الذي كان يقابل به هؤلاء الأدلاء ، تعرض كثير من التجار للمخاطر في هذه الرحلات ، من ذلك ما حدث للسيدة الفرنسية (تسنى) Tinné التي تعرضت الى ظروف سيئة اضطرتها في النهاية الى دفع مبلغ مائة قرش بدلا من ستة وثلاثين قرشا .

ويبدو أن هؤلاء التجار الفرنسيين كانوا يرمين بمثل هذه الأوضاع والتنظيمات التي كانوا يلاقونها من قبل المسؤولين في السودان (٣) .

(١) أمين سامي : المرجع السابق . ص ٥٦٥ .

(٢) نفس المرجع . ص ٥٦٧ .

(٣) الارشيف الفرنسي : محفوظة ٥٩ بدار الوثائق القومية بالقاهرة . رسالة موجهة من :

M. C. Thibut, Vice- Consul de France à Khartoum à M. Testu,
Agent et Consul General de France. Alexandrie, Khartoum. Le 2 Juin.
1864.

ومن بين الأمور المنظمة للتجارة في جنوب السودان بـرد تهـص على الكشـف على المراكب وعدد أشخاصها في الذهاب والإياب وإجراء التفتيش عليهم (١) . ويصف إبراهيم فوزي أوضاع التجار ببحر الغزال عقب سيطرة الحكومة على هذه المناطق قائلا : « ... ثم كتبنا منشورا إلى جميع الجهات (ببحر الغزال) لوكلاء الكباين (الشركات) والأهالي بصيورتهم من رعايا الحكومة المصرية وأن يحضر أولئك الوكلاء والأعيان إلى مركز (مشرع الرق) . ولم تمض أيام قلائل حتى حضر قنـاوى بك وأبو عمرو ونظاره (وكلاؤه) ومشايخه على القبائل طائعين ، وحضر أيضا وكلاء الخواجة غطاس . وهكذا أخذ رؤساء التجار يفدون واحدا بعد الآخر إظهارا لطاعتهم وسرورهم بإمتداد سلطة الحكومة المصرية عليهم ... » (٢) .

وفي ظننا أن مجيء هؤلاء التجار لم يكن يعنى البتة رضائهم عن هذه الأوضاع الجديدة التي أصبحوا في ظلها تابعين بعد أن كانوا يسيطرون على هذه الجهات بقوة السلاح وكانوا بحق ، يشكلون حكومات غير شرعية . فمجيئهم اليوم لم يكن إلا نوعا من أنواع الهدنة المؤقتة ولا يمكن للمرء أن يتصور أن هؤلاء التجار سوف يقنعون بما تقرره الحكومة في هذه الجهات ، ولعل في ثورة سليمان نجل الزبير رحمت في بحر الغزال ما يقوم دليلا على صدق هذه المقولة .

وقد أخذت الحكومة من التجار أسلحتهم ، وفرضت عليهم مقدارا معلوما من تجارتهم « كحصة للحكومة » كانت تقدر بثلاثة أخماس تجارتهم من ريش النعام والسمغ وشن الفيل وكان الحال يستوجب على الحكومة في تلك الجهات المرور على أماكن هذه الشركات التجارية واحدا بعد الآخر ، لأخذ نصاب الحكومة منهم . وقد أبدى هؤلاء التجار كثيرا

(١) أمين سامي : المرجع السابق . ص ٥٦٧ .

(٢) السودان بين يدي غردون وكشنر ج ١ . ص ٣١ .

من الضجر إزاء هذه المعاملة وجأروا بالشكوى والتمسوا في نظير ذلك أن تعفيهم الحكومة من أجره نقل بضائعهم على مراكبها بين بحر الغزال والخرطوم (١) .

التجارة في غربي السودان (كردفان ودارفور) :

وفي غربي السودان كان من الطبيعي أن ينشأ نوع من الاتصال التجارى مع أجزاء السودان الأخرى وخاصة المجاورة له . وقد سهلت عملية ضم كردفان الى أجزاء السودان في عهد محمد على زيادة هذه الصلات خاصة وأن تجارة كردفان قبل هذا الضم كان أكثرها يتجه نحو مصر ، أما الآن ، وقد أصبحت الإدارة واحدة والجميع يخضعون لقوانين واحدة بدأت هذه للتجارة وخاصة في كردفان يتجه كثير منها الى سوق الخرطوم . فكان سوق الأبيض يبيع بتجار الخرطوم الذين يقومون بنقل بضائع كردفان الى سوق الخرطوم والتي كان أهمها الصمغ وريش النعام والمبيد والمعاج وشمع العسل والقطن والسمسم والجلود والتمر الهندي والملح والدخان والذهب والماشية بالإضافة الى كميات قليلة من السفامكي والحنظل (٢) .

وقد احتلت الأبيض — التي كانت عاصمة لكردفان — مركزاً تجارياً هاماً نظراً لموقعها الهام على ملتقى طرق القوافل القادمة من النوبة وسنار ودارفور ووادى وشمال غرب أفريقيا ومصر (٣) . وقد سكن هذه البلدة الكثير من التجار سواء الذين كانوا قادمين من جهات السودان المختلفة أو أولئك الذين قدموا من خارج السودان ، وأصبح هؤلاء التجار يشكلون جاليات ولكل جالية حتى تعرف به أو قرية من القرى الكبيرة . فالتجار الذين قدموا من دنقلة أقاموا في إحدى القرى بوادى

(١) إبراهيم غوزي — المصدر السابق . ص ٢١ .

Pallme; op. cit., vol. I. p. 280.

Ibid. pp. 295-8.

(٢)

(٣)

نجيني Nagele ، وكذلك الحال بالنسبة للقادمين من بلاد التكرور الذين سكنوا حيا عرف باسم حي التكرار أو قرية الحجاج (١) .

وكان الرحالة والمكشف جون بتريك واحدا من أولئك التجار الذين أقاموا في الأبيض وتاجروا في الصمغ العربي من كردفان بين عامي ١٨٤٨ - ١٨٥٣ .

ولم تقتصر الأبيض على هذه الأحياء بل أضيفت إليها أحياء أخرى عديدة على يد الإدارة المصرية في السودان تبعا لإزدياد النشاط التجاري . ويصف أحد الرحالة سوق الأبيض بأنه كان من أكثر أجزاء المدينة حيوية ونشاطا (٢) ، فقد كان يضم أقساما متنوعة لعرض السلع المحلية والواردة من الخارج ، فكان للابل والماشية والأغنام « قسم » ، وللصمغ رخيصة الثمن « قسم » خاص بها وكذلك الحال بالنسبة للسلع عالية الثمن قسم ثالث . وكان الأخير أكثر تنظيما من الأقسام الأخرى فهو عبارة عن صفين من « الدكاكين » المشيدة من الطمي و « سقيفة » لحجب أشعة الشمس عن واجهتها وكانت الأدوات المعدنية والذهب من أهم السلع المحلية ، بينما كانت السيوف وأجراس الابل والأقواس ، والكحل والأسلاك النحاسية والحديد والمرايا والسكر والصابون والكبريت من أهم السلع الآتية من خارج كردفان (٣) .

وكان لتجار الجملة في سوق الأبيض قسم خاص ، شيدوا فيه منازل خاصة بهم يقيمون فيها ، وتؤدي مهمة أخرى ، إذ كانت تعقد فيها الصفقات التجارية الكبيرة التي تأخذ طريقها الى الخارج مثل الرقيق وسن الفيل أو ريش النعام والصمغ والتمر هندي (٤) .

John Pethrick; op. cit., p. 300.

Hill; A Biographical Dictionary. p. 35.

Pallme; op. cit., vol. I. p. 280.

Ibid. pp. 297-98.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

ولقد خضعت السلع التي كانت تعرض في سوق الأبيض لنظرية العرض والطلب فهي تارة تنخفض بشكل نسبي أثناء قدوم القوافل المحملة بالكثير من هذه السلع وتارة أخرى ترتفع عندما يتعذر وصول القوافل من الخارج وخاصة في موسم الأمطار . والرقيق هو أوضح مثال لذلك إذ كان سعره يرتفع عندما يصبح المعروض منه في السوق قليلا والقوافل التي تقوم بشحنه على وشك مغادرة البلاد (١) .

والرقيق في الأبيض كان إحدى السلع التجارية الهامة والرئيسية التي اشتهر بها على كافة أجزاء السودان الأخرى . لذلك فلا عجب إذا لاحظنا أن أسواق الرقيق في الأبيض كانت تعقد يوميا .

ويتم الحصول على هذه السلعة بواسطة الجلابة من مواطن الزنوج القرية ، فقد إعتادت البقارة القيام بشن الغارات على قبائل الشلك والدنكا وسكان مرتفعات النوبا . ولم يكن يخلو بيت من البيوت من وجود الرقيق ذكرا كان أم أنثى للقيام بشئون المنزل بل إن كثيرا من البدو كان يفتنى الرقيق ، كما أن الفلاح الكوردفاني كان يعتمد عليه في الإنتاج الزراعي (٢) .

وبالإضافة إلى الرقيق إشتهرت الأبيض بتجارة العاج إذ كان الجلابة من الأبيض وباره يحصلون عليه من جهات كردفان والإقليم المجاورة مثل دارفور وبلاد الشلك وبعض المرتفعات . ومن المدن التجارية الأخرى والتي تلى الأبيض من حيث الأهمية التجارية مدينتا بارة والطبارة ويرجع الفضل في تشييد بارة إلى الدناقلة * . وإشتهرت

(١) نسيم مقار : أحوال السودان الاقتصادية ١٨٤٨/٢١ ص ٢١٧ .
(٢) Pallme : op. cit., pp. 52-60.

(*) تجدر الإشارة إلى أن الدناقلة قد احتلوا جزءا كبيرا من حركة النشاط التجاري في الأبيض وبارة والطبارة وغيرها من المراكز التجارية في كردفان بالإضافة إلى مرتفعات النوبا المجاورة وكانت جماعتهم من أكبر

هاتان المدينتان على وجه الخصوص بتجارة الصمغ العربي ولم يكن الإستغلال التجارى لهذه السلعة يتم على نطاق كبير بل كان يقتصر على الجهات المجاورة للمدن الكبيرة كالأبيض وطبارة ، وإمتاز صمغ كردفان بجودة نوعه ولذلك فقد كانت أسعاره تزيد كثيرا عن مثيله من الصمغ المنتج من سنار والتاكا والحجاز والسفال .

وتتم عملية جمع محصول الصمغ عادة عقب سقوط الأمطار في أشهر نوفمبر وديسمبر ويناير ، وكان في استطاعة الفرد الواحد أن يجمع خلال هذه الأشهر الثلاثة خمسة قناطر من الصمغ (١) . وأصبحت الطرق بين الخرطوم وكردفان تمتع بقوافل الصمغ كما يستمر حجم تجارته في إضطراد طوال الحكم المصرى فى السودان ، إذ بلغت صادرات سوق الخرطوم منه سنة ١٨٨٠ مائة ألف قنطار (٢) .

كذلك فقد احتل ريش النعام أهمية كبيرة فى تجارة كردفان وأصبح من السلع التجارية الهامة خاصة بعد عام ١٨٥٠ ، حيث سارع تجار الخرطوم الى إقامة الزرائب فى كردفان لتربية النعام للحصول على ريشه وقشر بيضه . ويبدو أنه أصبح مادة تجارية بالغة الأهمية ومن

الحمايات التجارية فى كردفان . وقد أخذ عليهم بالذم الذى زار كردفان بين عامى (١٨٢٧ - ١٨٢٨) بعض سياستهم التجارية من حيث عدم انفتاح السوق بالسلع الجديدة ، بل وقفوا تجارتهم على السلع التقليدية التى اعتادوا المتاجرة فيها منذ سنوات طويلة ، كما أن الواحد منهم لم يكن يترك السوق من أجل جلب سلعة أخرى الا اذا باع كل ما لديه من السلع المعروضة حتى ولو كان المتبقى شيئا قليلا ، كما أنه لا يبيع السلعة الا اذا وصلت الى السعر الذى يحدده بنفسه دون المشتري ولو أدى ذلك الى تلفها . ولم يكن احدهم ليتق فى زميله التاجر فى أن يترك سلعته معه حتى لو كان ابنه .

انظر : (Pallme: op. cit., pp. 301-2).

(١) نسيم مقلل المرجع السابق . ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق ص ١٢٦ .

ثم كانت تلك الترتيبات الخاصة من أجل إقامة هذه الزرائب التي كان بعضها يضم أكثر من مائة نعامة (١) .

وبمرور الزمن وطبقا لمجرى الأحداث السياسية في السودان ظهر نوع جديد من التجارة بين تجار كردفان وخاصة في الأبيض ونعني بها تجارة الأسلحة والبارود وخاصة عندما ثار سليمان نجل الزبير في بحر الغزال ، فكان التجار يمدونه بهذه الأسلحة بل ويمطفون عليه لا ينالون منه من ربح وفير . وكانت هذه الذخائر ترسل بواسطة الجلاية أو صغار التجار فيما بين الأبيض وبحر الغزال . وقد حاول موظفو الإدارة في الأبيض وقف هذه التجارة ولكن الصعوبات التي واجهتهم كانت عظيمة ، منها القبائل التي كانت تقطن المناطق الواقعة بين كردفان وبحر الغزال بالإضافة إلى خروج التجار في قوافل صغيرة يمكنها الاختباء في الغابات والمرور منها بسهولة (٢) .

وقد تسببت هذه التجارة في أن يقوم غوردون باشا باللجوء إلى وسائل حساسة للقضاء عليها فأمر بالقبض على التجار الجلاية وإرسالهم بالقوة إلى « دارة » و « طويشة » و « أم شنجة » والأبيض وحدد لهم تاريخا معينا لوقف هذه التجارة وانهم مسئولون عن وجودها بعد هذا التاريخ ، وأمرهم بترك المراكز الواقعة جنوبى الأبيض والطويشة وطريق دارة وحصص تجارتهم في الجزء الشمالى والغربى . وقد أدت هذه الإجراءات التي عمد إليها غوردون إلى قيام بعض القبائل ، منتهزين الفرصة ، بنهب الجلاية والتجار الذين كانوا بالأمس يعيشون بينهم وليس لهم دخل في تجارة الأسلحة والبارود (٣) .

(١) أحمد أحمد سيد أحمد . المرجع السابق ص ١٢٧ .

(٢) دفتر رقم ٤٧ عابدين وارد ظفراف - صورة الظفراف العربى الشفرة رقم ٣٥٥ ص ٧٥ بتاريخ ٢٧ يولية ١٨٧٧ . ورد في يوم الثلاثاء ٢٧ رجب سنة ١٢٩٤ هـ . ، انظر أيضا : سلاطين باشا : السيف والنار في السودان ص ٨٤٧ .

(٣) سلاطين باشا : المصدر السابق ص ٨٤٧ .

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الإجراءات القاطعة والأحداث الجسيمة التي مست التجار وتجارتهم قد أصابت تجارة كردفان وجعلت التجار يجفلون ولا يخاطرون بأرواحهم وتجارتهم إذ أنه من المعروف أن التجارة والأمن توأمان لا يفترقان .

كذلك فقد كانت هناك أمور أخرى تأثر بها عامة التجار في كردفان وهي تفضيل غوردون لبعض التجار مثل الياس أفندي (باشا فيما بعد) الذي أصبح « سر تجار » ورئيس مجلس مديرية كردفان ، ويبدو أن هذا التاجر كان يسدى خدمات كثيرة للحكومة فقد جهز من تلقاء نفسه وعلى نفقته ثلاثمائة فرد مسلحين من جماعته بل إنه قام بتجهيز ملابس للعساكر دون تأخير (١) .

ولا شك أن هذا الرجل كان يطمح إلى منصب سياسي لحماية تجارته ، فقد وصلت الأحوال التجارية في السودان بصفة عامة في عهد حكمدارية غوردون (١٨٧٧ ، ١٨٧٩) إلى درجة من السوء حيث رفع تجار البلاد وأعيانها عريضة إلى الخديو اسماعيل عام ١٨٧٨ يشكون حالهم وفساد الحكام ، وما أصابهم من جراء تلك السياسة المتبعة حيالهم (٢) .

وأما تجارة دارفور المجاورة لكردفان فتكاد تكون متصلة بينهما نظرا لتجاورهما ، ويمكن القول أن السلع والمنتجات التي كانت تتاجر فيها كردفان ودارفور متشابهة كالرقيق والعاج وريش النعام .

هذا ، ولا يمكن القول بأن تجارة دارفور مع مديريات السودان

(١) دفتر رقم ٥ معية عربى ، وارد الانادات ص ٦١ — مكتبة رقم ١١ بتاريخ ١٣ ذى الحجة ١٢٩١ من الحكمدارية إلى المعية السننية أنظر أيضا : محمد صبرى : الامبراطورية السودانية في القرن ١٩ ص ٦٩ .
(٢) نفس المصدر ص ٦٩ .

الأخرى قد توقفت تماما قبيل ضمها في عام ١٨٧٤ ، لكننا نقول إنها قد تأثرت بعض الشيء بالظروف السياسية التي حدثت في بعض أجزاء السودان وخاصة كردفان المجاورة لها والتي ضمت لسنار ، وخوف سلاطين دارفور من فقدان أزمة الحكم على يد محمد علي .

فجميع هذه الأمور والملايسات قد أثرت دون شك في مسيرة القوافل الدارفورية مع أجزاء السودان ولكن محمد علي أدرك سراعاً هذه الأمور ومدى خطورتها على الأوضاع التجارية فبدأ يكتب « رسائل إطمئنان » لسلطان دارفور ويبيث إليه بالهدايا تعبيراً عن الود وحسن الجوار ، وفي نفس الوقت يحث حكامدار السودان ومدير كردفان على ذلك ، فما هو ذا يكتب الى مدير كردفان قائلاً « ٠٠٠ من الواجب عليك إذا ما أظهر نضوك في خطاباتك شعور المحبة والولاء أن تعامله وتعامله بالمثل ٠٠٠ » ، بل لقد وصل الأمر بمحمد علي أنه كان يختار العبارات التي يكتبها مدير كردفان حيث يقول « وليكن خطابك التالي على هذا النحو ٠٠٠ إنني بحكم الجيرة أتمنى لك الخير وأميل الى مصافاتك ، غير إنني أعلم أن جبل المودة مقطوع بينك وبين محمد علي منذ مدة . ولئن كان من الواجب على نظرا لما بيننا من المودة والولاء أن أسعى الى إزالة ما بينكما وإجلال التفاهم والوثام محل النفور والإختلاف ٠٠٠ » (١) .

ثم يقترح مدير كردفان على سلطان دارفور أن يسمح له باستغلال منجم النحاس الموجود في سلطنته وبذلك تكون أفضل وأجمل مناسبة لعودة المياه الى مجاريها وإتصال جبل الود بالإضافة الى فتح طريق التجارة بين الطرفين (٢) .

(١) دفتر رقم ٣٧٨ ، معية تركي — ترجمة الارادة التركية رقم ١٠٢ بتاريخ ٢ صفر ١٢٦١ هـ . ارادة الى مدير كردفان . دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٢) نفس الوثيقة السابقة .

وتمشيا مع سياسة تشجيع التجارة بين دارفور ومديريات السودان الأخرى طلب حاكم دار السودان في أواخر عام ١٨٧٣ من الزبير رحمت ، عندما أصبح مديرا على جهات بحر الغزال ، عدم تعدد حدود دارفور بل « ٠٠٠ تكون المودة والتجارة والأخذ والعطاء ما بين هنا (بحر الغزال) ودارفور على ما كانت عليه ٠٠٠ » (١) .

وهكذا بدأت جسور المودة والتجارة تقوى وتمشى على إستحياء في عهد محمد على ثم بدأت تنمو في عهد خليفته عباس ومحمد سعيد الى أن تم ضم دارفور في عهد اسماعيل .

ومن أهم أسواق دارفور التي كانت تعج بالتجار والتجارة « الفاشر » وهي مقر السلطنة و « كويبة » و « كبكية » و « سرف الدجاج » و « منطقة قرلى » (٢) .

وقد نشطت التجارة في دارفور نشاطا ملحوظا ، وأما التجار من كافة أنحاء السودان وتبوا بعضهم مكانة رفيعة في دارفور ، فمن قسم عبود بمديرية الخرطوم جاء الى أم « شنقة » بدارفور أشقاء للمتاجرة فيها ووصل أحدهم ويدعى الشيخ فضل المولى محمد الى منصب « سرتجار » تلك الجهة (٣) ، أو ما كان يسمى أحيانا بإسم (ناظر التجار) (٤) .

-
- (١) دفتر رقم ٢٢ عابدين وارد تليفونات - صورة التلغراف العربى .
الشفرة رقم ٢٧٥ ص ٢ بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٢٩٠ هـ .
(٢) التونسى : تشحيذ الأذهان . ص ٢٩٦ - ٢٩٨ .
(٣) دفتر رقم ٥ معية سنبة (عربى) ، وارد الانادات ص ١٦ ، مكتبة رقم ٢ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٩١ هـ . من حكام السودان الى المعية السنبة .
(٤) سجل ابعاديات بلاد السودان - توتى سنة ١٢٦٥ هـ - مخزن رقم ٢١ (السودان) عين ٩١ نمرة ٢٦١٧ . دار المحفوظات العمومية بالقلمة .

كذلك فقد جاء الى دارفور كثير من التجار الدنقلويين الذين عرفوا
بجسب الثقل والمغامرة والولع بأمور التجارة كما لاحظنا في كردفان
وغيرها من أجزاء السودان . فقد تقلد أحدهم في أوائل عام ١٨٧٥
منصب « سرتجار دارفور » بل وصل به الأمر بعد أن تضخمت ثروته الى
الزواج من شقيقه حاكم دارفور السابق السلطان إبراهيم (١) ، حتى
يضيف على نفسه نوعا من الواجهة وهو ما تلجأ إليه عادة طبقة التجار
حتى تضمن سلامة تجارتها ولا مانع لديها من وضع بعض رجالها
في دست الحكم إن وجدت الى ذلك سبيلا .

وتجدر الإشارة هنا الى أن جماعات التجار في دارفور قد لعبت
دورا كبيرا في التمهيد لضمها الى الإدارة المصرية على عهد اسماعيل باشا ،
فقد جرت اتصالات خفية بين بعض التجار وبين المسئولين في
الخرطوم لمعرفة أحوال دارفور ولعبوا دورا كبيرا في إرشاد الجيش
المصرى لدخول دارفور ومن هؤلاء التجار الذين لعبوا هذا الدور الشيخ
فضل المولى محمد « سرتجار دارفور » وشقيقه إبراهيم ، فقد قاما
مع غيرهم بتأمين الأهالي والعربان والتجار المقيمين ببلدة (أم شنقه)
وغيرها وأحضروا الأبقار والغلال اللازمة للجند (٢) .

ويبدو أن هذين التاجرين كانا يميزان النظر في هذا العمل فقد
أدركا أن دارفور لا محالة سوف تفتح بيد الجيش المصرى وإذا ما تم
هذا العمل بشكل دموى فلا شك أن في ذلك كسادا للتجارة والتجار ،
وكعادتهم في كسب السلطة السياسية سعوا الى كسب ود الجيش
المصرى ، وبدأوا يحسبون المكاسب والخسائر تماما كما يفعلون في التجارة

(٢) دفتر رقم ٤ معية عربى - وارد الامادات ص ٥٠ - مكتبة رقم ١٠
مرور بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٩١ هـ . ورد في ١٦ محرم ١٢٩٢ هـ من
حكمدار السودان الى المعية .

(١) دفتر رقم ٥ معية سنبة (عربى) وارد الامادات ص ١٦ . مكتبة
رقم ٢ مرور بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٩١ هـ - من حكمدارية السودان الى
المعية السنبة . دار الوثائق القومية بالقلعة .

فسلموا وسلمت تجارتهم ، بل إن حكام السودان اقترح منحهم « مراتب شرفية » وتمييز أحدهم في وظيفة « سرتجار أم شنقة » (١) .

كذلك فقد كان التجار في دارفور حلقة وصل في الأمور السياسية فهم حملة للخطابات التي تشرح الأمور الغامضة بين أمراء دارفور و خديوى مصر .

وليس معنى ذلك كله أن جميع طبقة التجار بدارفور لم يمسسها سوء خلال عمليات ضم دارفور فقد لوحظ أن العناصر الكبيرة من التجار هي التي نعمت تماما بما أسدته من خدمات للجيش ، كذلك فإن الأمراء الدارفوريين كانوا يشكون مر الشكوى من الزبير رحمت وما أحدثه في بلادهم من آثار وتأثر التجار بذلك (٢) .

وقد تكون شكايات الأمراء صحيحة الى حد ما ، ولكن هي في مجملها « صرخات حزينة » لما فقدوه من إمارة وأبهة في دارفور . وعموما فإن المكاسب التي عادت على التجارة السودانية عقب ضم هذه السلطنة كانت طيبة حيث إنفتحت على داخل السودان بشكل مباشر .

التجارة في وسط السودان وشرقه : — سوق الخرطوم :

أصبحت بلدة الخرطوم في عهد الإدارة المصرية مركزا تجاريا هاما في قليل من الوقت ، وقد تجمع فيها كثير من الأجانب بالإضافة الى مواطنيها من السودانيين والمصريين ، فقد طلب محمد على إبان رحلته الى السودان ضرورة الاهتمام بأحوال التجار بها من أجانب ومواطنين « وضرورة وضع نظام لهم » وإتجهت نيته منذ ذلك الوقت الى إنشاء سكة حديدية تصل

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) محفظة رقم ١٠٤ — ملف رقم واحد ، وملف رقم ٦ — قسم الوثائق الافريقية .

ما بين السودان ومصر (١) •

ومدينة الخرطوم كان لها سوق يتوسط المدينة ويفترش ثلاثة أو أربعة شوارع ترابية ذات سقوف من القش وفروع الشجر ، تمتد على جانبيها محلات صغيرة متجاورة ، وأمام هذه المحلات تقوم مصاطب من الطين الجاف بارتفاع قدمين ، ويقوم التجار بوضع البضائع على هيئة أكوام وصفوف من أمامهم وخلفهم ، وفي المحل الواحد بسوق الخرطوم نجد كل شيء : الملابس والطرايش والأدوية والدهانات والدخان وغير ذلك •

ولم تقتصر التجارة في الخرطوم على هذه المحلات الثابتة بل كانت هناك تجارة يحملها أفراد يطوفون بها من مكان الى آخر ، فقد عرف سوق الخرطوم أسلوبا أشبه بالمزاد في تصريف بعض السلع ولكن بشكل بعيد عن صورة المزاد في هذه الأيام ، إذ لم يكن يوجد مشتررون يلتفون حول البضاعة ، بل كان التاجر يدور بها في السوق ويتلقى عروض الشراء ، فإذا قضى وقتا طويلا في هذه المسألة بحث عن أكبر عرض شراء قدم له وذهب الى صاحبه وأتم عقد الصفقة معه • ومن أهم ما كان يتاجر فيه على هذا النحو العبيد (٢) •

وقد كانت العملة التي يتداولها التجار في سوق الخرطوم هي نفس العملة المتداولة بمصر وكانت تضرب في مصر وتركيا والنمسا وفرنسا وإنجلترا • ولم يؤد هذا التنوع في مصادرها الى تغير قيمتها وتنوع أسمائها فقط بل تعداه الى حدوث مشاكل واختلافات حول القيمة الشرائية لكل عملة وقبول بعض التجار المتعامل بعمله ورقض البعض الآخر التعامل ببعض العملات •

(١) انظر رحلة ساكن الجنان : محافظ عابدين - السودان - وثيقة بدون رقم ص ١١ ، ١٢ •
(٢) أحمد أحمد سيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم • ص ١١٢ •

وقد كانت أبخس عملة في السوق قيمتها خمس بارات (ثمن القرش)
وأغلاها الجنيه المصرى وأشهرها الريال والقرش (١) .

وقد إختصرت كثير من العملات والموازين والمكايل والمقاييس بعد
أن ظلت فترة طويلة — بعد ضم السودان للإدارة المصرية — تحت رحمة
الإختبار ، وكان ذلك الإختصار نتيجة لإحتكاك تجار الخرطوم بأفراد
المجتمع الكبير في المدينة وبخاصة المصريين والأتراك والأجانب (٢) .

ومن الجهود التى كانت الإدارة تبذلها في السودان في هذا الجانب
تلك الزيارات المفاجئة التى كان يقوم بها مدير الخرطوم للسوق
وبخاصة في يوم الجمعة لمراقبة البيع والشراء وفحص الموازين والمكايل ،
وقد انشئت بالخرطوم في عهد الحكمدار جعفر باشا مظهر قوة من
« القواصة الضبطية » كانت تقوم بهذه المهام (٣) .

وأصبحت الخرطوم على عهد الادارة المصرية تتمتع بأهمية
اقتصادية كبيرة — بالإضافة الى أهميتها السياسية على إعتبار أنها عاصمة
البلاد — فقد كانت مركزا لكبار التجار وخاصة تجار العاج والرقيق
وجاءتها القوافل من كل أنحاء السودان محملة بكل أنواع السلع
والمنتجات سواء التى كانت موجودة في البلاد أو التى ترد إليها من

(١) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق ص ١١٣ . ومن أهم الريالات التى
كانت متداولة في السوق : الريال المصرى ويساوى ١٩١٥ قرشا والريال التركى
(وكان يعرف « بالحمودية ») و « عملة ذهبية » ويساوى ١٨ قرشا ، والريال
النمساوى (ريال مارياتيزا) ويساوى ٢٠ قرشا وكان من أوسع العملات
تداولاً . ومن القروش التى كانت متداولة في السوق : قرش الحكومة (الصاغ)
وقرش السوق (نصف الصاغ) ، والقرش التركى (الذى صك عام
١٢٢٣ هـ) . والقرش النحاسى . وقد تفاوتت هذه القروش في قيمتها (انظر
حول ذلك أمين سامى : تقويم النيل ، الجزء الثانى المجلد الثالث . أماكن
متعددة) .

(٢) أحمد أحمد سيد أحمد : المرجع السابق ص ١١٣ .

(٣) دفتر رقم ٥٥٨ تركى قسم ثان — ارادة رقم ٩ الى حكمدار السودان
بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٢٨٣ هـ ص ١٩ .

خارجها لدرجة أن الناس قد رددوا في السودان عبارة تقول « إيش معدوم في سوق الخرطوم » (١) .

ومن بين النظم التي استحدثت في السودان إنشاء « مجلس تجار الخرطوم » حيث تم الإسترشاد عند وضع قوانينه بنسخه من قوانين مجلس التجار التي كان يجري العمل بها في مصر ، وذلك للفصل في الدعاوى التجارية بالسودان (٢) .

كذلك فقد أصبح لسنار دور هام في التجارة السودانية نظرا لموقعها الجغرافي عند ملتقى طرق القوافل القادمة من كردفان والحبشة ومصر وسواكن وهي بذلك حلقة وصل بين أكثر مناطق السودان الهامة ، وهذه الأهمية ربما ترجع الى أنها كانت عاصمة للسلطنة السنارية . كذلك فإن هذه الأهمية التجارية ترجع أيضا الى أنها تقع في إقليم له شهرته الواسعة في بعض السلع والمنتجات التجارية كالرقيق والصمغ والتمر هندي والسنامكي ، بالإضافة الى الذرة والتبغ وغيرها من المنتجات الزراعية التي كانت متوفرة بشكل يزيد على حاجة الإستهلاك المحلي في سنار . وقد لعبت بعض المصنوعات القائمة على المنتجات الزراعية دورا هاما في تجارة سنار أهمها « الدمور » الذي إشتهرت به ، كذلك فقد كان لذهب سنار الذي يأتيها من فازوغلى وبنى شنقول والكاميل أهمية خاصة في تجارتها (٣) .

وجميع هذه السلع والمنتجات كانت تعرض في أسواق سنار ، وأما ما كان يأتيها من الأقاليم الداخلية الأخرى فكان التمر والقمح

(١) شخير : المرجع السابق . ج ١ ص ٩١ .

(٢) دفتر رقم ١٨٨٦ صادر أوامر عربي ، أمر عالي لمديرية الخرطوم ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٧٣ : انظر أيضا : أمين سامى تقويم النيل وعصر عباس حلمي ومحمد سعيد . المجلد الأول ص ٢٣ .

وأيضا : شوقي الجمل : تاريخ السودان . ج ٢ : ص ٧٦ .
(٣) Douin : op. cit., Tome. I. p. 62.

والخيول من دنقلة ، والحديد وتبر الذهب والرقيق من كردفان .
وبالرغم من ذلك كله ينبغي أن نشير الى أن سنار لم تعد بعد عام ١٨٢١
تحتل المكانة الأولى في تجارة السودان بل إنها تخلت عن هذه المكانة
للخرطوم العاصمة الجديدة للبلاد . كذلك فقد لعبت كسلا الواقعة عند
دلتا نهر القاش دورا هاما في تجارة المنطقة ، فمن المعروف أيضا أن
هذه المدينة كما سبق القول قد نشأت عام ١٨٤٠ إبان الحكم المصرى في
السودان على يد الحكمدار أحمد باشا أبو ودان .

وفي عام ١٨٦١ وصف صمويل بيكر المعسكر الذى تركه أحمد باشا
أبو ودان عام ١٨٤٠ ، ونعنى به المكان الذى شغلته بلدة كسلا ، بأنه
أصبح مدينة مسورة وحصينة ومحاطة بخندق من المياه ، وفضلا عن ذلك
فإن بها سوقا عامرة يقصدها التجار من الخرطوم وسواكن ، وكانت
تقطنها طبقة غنية من التجار من أبناء البلد واليونانيين والمصريين
ويرأسهم « سرتجار » مصرى ، وكانت المدينة على درجة كبيرة من
الأهمية الأمر الذى دعاه الى وضعها على قدم المساواة مع الخرطوم
العاصمة (١) .

ومدينة كسلا تقع في الإقليم المسمى بالتاكة والذى امتاز بوفرة
انتاجه من الصمغ والذرة ذات المواصفات الجيدة بالإضافة الى ثروتها
الحيوانية من الماشية ، والابل وهذا الإقليم تمر به أكثر قوافل بلاد
النوبة وسنار ودارفور وكردفان المتجهة الى سواكن على ساحل البحر
الأحمر ، وقد إمتازت بلدة كسلا بموقعها الإستراتيجى في أسفل الهضبة
الحبشية كمفتاح نحو الأراضي الحبشية ومفتق للطرُق (٢) .

(١) الناصر عبد الله أبو كروق : تاريخ مدينة كسلا ١٨٨٣ - ١٨٩٧ .
رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة القاهرة ص ١٥ .
انظر أيضا :

Baker. Sir Samuel; The Nile Tributaries of Abyssinia & the Himran
Arabs. pp. 69 - 75.

(٢) الناصر عبد الله : - المرجع السابق - ص ١٥ .

وفي اقليم التاكة هذا حدث نوع من التبادل التجارى ، فحملت إليه قوافل شندى « الدمور » في مقابل الذرة والماشية حيث كانت بلاد النوبة تفضل استيراد الماشية من التاكة للقيام بالأمور الزراعية وأهمها ادارة السواقى التى اشتهرت بها ، فكانت هذه الماشية تفضل على ماشية سنار وغرب السودان (١) .

كذلك فقد قام تجار سواكن بنقل الصمغ من التاكة مقابل الملح والبصل وقد ظل هؤلاء التجار يتمتعون بحرية التجارة فى الصمغ حتى عام ١٨٤٧ حيث منعوا من ذلك وقامت الادارة نفسها بهذه المهمة على أن تدفع نفس الأثمان التى كان يدفعها التجار وتقوم بإرسالها لمصر (٢) .

وقد كان للتاكة أسواقها المعروفة أهمها « سوق كسلا » و « سوق الهدندوه » و « سوق الحلفا » ، وأشهرها جميعا سوق الهدندوه الذى أصبح يجمع بالنشاط التجارى . فقد كان يعقد مرة فى الاسبوع ويتردد عليه البدو وأهل الريف وبعض تجار القوافل المارة به . فأهل الريف يأتون بالماشية والابل وبعض منتجاتهم الريفية ومصنوعاتهم اليدوية (٣) .

وكانت تعرض فى هذا السوق أيضا بعض السلع المطلوبة مثل الملح والتبغ من سنار وفارس واليمن ، بالإضافة الى بعض أنواع التوابل كالقرنفل والبخور . ولم تكن أسواق التاكة تخلو من بعض الحشائش

(١) دفتر رقم ٢٠٨ ، صادر ديوان المعاونة للأقاليم — وثيقة رقم ٤٥ بتاريخ ١٢ محرم ١٢٥٩ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر رقم ٤١٢ صادر المعية السنية وثيقة رقم ٣٢٧١ بتاريخ ١٨ رجب ١٣٦٣ هـ ، كتاب صادر الى مدير التاكة .

(٣) بحفظة ٢٦٨٠ عابدين — ملف السودان — وثيقة رقم ٣٦ أصلية رقم ٧٨ حمراء . من احمد باشا حاكم السودان الى الباشمعاون الخديوى بتاريخ ٣١ جمادى الآخرة ١١٥٥ هـ . انظر أيضا : دفتر رقم ٧٦٠ الديوان الخديوى . ترجمة المكاتب التركية رقم ٢٧٨ ص ١٤١ . بتاريخ ١٥ جمادى الأولى عام ١٢٤٥ هـ .

الذين يقومون بعمل السكاكين ورؤوس الحراب والسهال • وتجدر الإشارة أيضا الى مركز تجارى رئيسى فى السودان الشرقى وهو « قوز رجب » الذى يقع على مسافة ميل تقريبا من الضفة الشرقية لنهر عطبرة فى سهل رملى (١) وكانت هذه البلدة تتمتع بموقع جغرافى هام ، فالقوافل القادمة من سواكن الى سنار مباشرة كانت تمر بقوز رجب وتعرض فيها بعض السلع التى كانت تجملها •

وقد اعتمد سكان قوز رجب اعتمادا يكاد يكون كليا على التجارة ، إذ أنهم لم يكونوا يمارسون نشاطا زراعيا وإنما كانوا تجارا فى المقام الأول ، فقد كانوا يملكون القطعان الكثيرة من الأغنام التى ترعى على ضفاف العطبرة صيفا وداخل الصحراء شتاء ولم يكن ذلك ليصرفهم عن نشاطهم التجارى الذى إمتد الى أسواق النوبة لبيع الماشية والأغنام (٢) • كذلك فقد اشتهرت قوز رجب كغيرها من أجزاء السودان بتجارة الرقيق التى كانت شائعة آنذاك •

تجارة سواكن :

كذلك فقد كانت سواكن من أهم مراكز التجارة السودانية فى شرقى السودان • ويهمننا هنا الإشارة إليها من ناحية علاقتها بالسوق الداخلية للسودان ، أما علاقتها بخارج السودان فسوف نرجئها الى مقام آخر لحظة تعرضنا لتجارتها مع العالم الخارجى • لقد كانت هذه المدينة كغيرها من مراكز السودان التجارية تحفل بمجموعات ضخمة من التجار سواء من أهل السودان أو من القادمين إليها من الأقطار الخارجية ، والآسيوية منها ، على وجه الخصوص •

(١) نسيم مقار : المرجع السابق ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٢) Werne; Expedition to discover the sources of the white Nile in the years : 1840, 1841, vol. I. p. 20.

انظر أيضا نسيم مقار : المرجع السابق ص ٣٠٥ .

وقد ربطت سواكن مع أقاليم السودان الأخرى بعدة طرق ،
اخترقتها قوافل التجار والتجارة ومن أهمها :

١ - طريق يربطها ببربر ويفترق الصحراء الشرقية التي تفصل بين النيل النوبى وساحل البحر الأحمر ومتجها رأسا من الشرق الى الغرب ، وتقطعه القافلة في مدة اثني عشر يوما . وقد حف هذا الطريق قبيل الادارة المصرية بالمخاطر نظرا لإختراقه مواطن قبائل البشارية ، ولكن الادارة المصرية عנית به ، فأمنتته وحفرت الآبار على إمتداده ، خاصة بعد ضم سواكن . وهناك طريق آخر يصل ما بين سواكن وبربر ، مارا بالتاكة ، ولم يكن يطره أحد من التجار نظرا لخطورة المرور فيه . وبمجرد ضم التاكة أصبح هذا الطريق آمنا .

٢ - الطريق الذي يربط سواكن بشندى . وهو عبارة عن عدة طرق ، فهناك الطريق المباشر الذي يمر بالدامر . وهناك طريق آخر يمر بعطبره ومنها يتفرع الى فرعين : أحدهما يصل مباشرة الى سواكن مخترقا الصحراء والثاني يمر بالتاكة ، وكلاهما أكثر أمانا من الطريق الذي يمر بقبائل البشارية . أما طريق العطبرة فقد كان يمر بأوطان القبائل الصديقة للحدارية من تجار سواكن .

٣ - طريق يصلها بسنار وهو أيضا عبارة عن طرق ، كما وجد طريق آخر يمر بقوز رجب (سواكن - قوز رجب - سنار) ولا يمر بالعطبرة أو شندى . وكان هذا الطريق مفضلا في الصيف رغم شدة الحرارة . ويرجع ذلك الى أن بدو الشكرية اعتادوا تهديد الطريق شتاءً ، بينما يرحلون عنه صيفا وفقا لنظام الانتقال الموسمي بحثا عن المرعى .

٤ - الطريق الواصل بين سواكن وكردفان ، وله مساران الأول يبدأ من الأبيض فشندى ومنها الى سواكن مارا بالدامر أو العطبرة ،

أو التلثة ، وآخر من الأبيض فسنا ثم الى شندى ثم الى سواكن مارا بالتلثة (١) .

وعن طريق المسالك السابقة انتقلت تجارة سواكن الى جميع أجزاء السودان . وقد تزعم حركة النشاط التجارى فى سواكن جماعة الحدارية ، فقد ترددوا على سنا لشراء الذهب والرقيق ، كما ذهب بعضهم الى شندى لشراء نفس هذه السلع فى مقابل الخرز الزجاجى المعروف باسم ريش Reish الذى كان يرد الى سواكن من بلاد الهند وكان يمثل - آنذاك - سلعة مربحة ، بالإضافة الى إمكانية إخفائه عن عيون الحكام الظالمين . وبالإضافة الى الرقيق والذهب كان تجار سواكن يحصلون من شندى على الخيل التى ترد من دنقلة ويقومون بتصديرها الى مخا والحديدة . ومن التلثة استوردوا الذرة التى لم تكن متوفرة بسواكن مقابل الملح والقرنفل والبصل .

وكانت السوق المحلية بسواكن تعقد فى مكان مكشوف محاطة بالأكوخ ، وفيها يتم عرض سلع ومنتجات السودان بالإضافة الى المنتجات والسلع الواردة من الخارج عن طريق البحر . وكان البدو المجاورون لسواكن يترددون على هذه السوق لشراء الذرة الآتية من التلثة والأقمشة القطنية « الدمور » الواردة من سنا .

وفى مجال الجهود المبذولة لخدمة التجارة الداخلية بين سواكن وكسلا وإيجاد حل لمشكلة النقص فى الابل اللازمة لنقل البضائع ، إقترح المسئولون فى عام ١٨٦٥ تسير عربات خشبية تجرها ثيران تسمى « حريق » بين سواكن وكسلا ، خاصة وأن الثيران كانت متوفرة جدا فى تلك الجهات (٢) .

(١) نسيم مقار : المرجع السابق . ص ٣٥٩ .

(٢) دفتر رقم ٥٥٨ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية (بدون نمرة) من ٢٦ بتاريخ ٧٨ جمادى الآخرة سنة ١٨٨٢ هـ . ارادة سنية الى وكيل حاكم السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

كذلك فقد وجدت اتصالات تجارية بين مصوع وزيلع وهرر وبربره وبين داخل الأراضى السودانية وكانت هذه الموانى بمثابة جسر اتصال قوى للتجارة الخارجية لذا فسوف نرجى الحديث عنها الى موضوع التجارة الخارجية مع شبه الجزيرة العربية وبلدان جنوب شرقى آسيا .

التجارة فى شمالى السودان (بلاد النوبة) :

(أ) فى سكوت والمحس :

وهما من المراكز التجارية التى لها شهرة خاصة بتجارة التمر فى بلاد النوبة السودانية إن لم يكن فى السودان كله . وفى جهات الدار و « ابريم » ينتج التمر بوفرة . وكانت الكميات الكثيرة منه تجد طريقها الى داخل السودان ولا تصل الى الأجزاء الشمالية من النوبة أو صعيد مصر . وربما يرجع ذلك الى صعوبة الملاحة فى منطقة (بطن الحجار) شمالى سكوت ، بالإضافة الى أن تجار الأقاليم السودانية مثل كردفان وإقليم الشايقية وسنار كانوا لا يكلفونهم مشقة الانتقال إذ كانوا يأتون بقوافلهم للحصول على التمر فى مقابل الذرة والذبدة والدروع المصنعة من جلود التماسيح والتى أولع النوبيون باستعمالها . ولم تقتصر تجارة المحس على التمر ، بل شملت كذلك الرقيق الذى كان يأتيتها من دنقلة وبربر ومنطقة الشايقية (١) .

(ب) فى دنقلة العجوز :

تحتل دنقلة العجوز موقعا جغرافيا ذا أثر فعال فى النشاط التجارى ، وأتاح لها هذا الموقع الاشراف على طريق القوافل بين مصر وكردفان حين مرورها ببلدة « الدبة » الواقعة فى جنوبها ، بالإضافة الى مرور قوافل سنار وشندى وبربر بدنقلة عبر صحراء « بيوضة » فى بعض

(١) نسيم مقار : المرجع السابق . ص ٢٨٨ .

الأوقات ، إذا ما تعرض الطريق الشرقى عبر الصحراء النوبية لخطر الرباطاب (١) . وعلى هذا فقد تمتعت دنقلة بميزة تجارية من جراء هذا الموقع الذى أتاح لها الحصول على مختلف أنواع السلع التى تحملها القوافل المارة بها . وقد عبر أحد الدناقلة عن ذلك للرحالة كومب عام ١٨٣٤ بقوله « انه لم يكن هناك فى نظرهم أجمل وأعظم من منظر القوافل حين تغادر بلادهم وحين تعود إليها ، وأنهم كانوا آنذاك فى رخاء ونعيم » (٢) .

ولقد اشتهرت دنقلة بتصدير الخيل التى كانت تقوم بتربيتها ، وكذلك التبغ بالإضافة الى التمر الذى كانت تنتج بعضا منه والبعض الآخر يأتينا من المحس . ولدنقلة شهرة خاصة فى الرقيق المدرب على الخدمة فى المنازل وتقوم بتصديره الى شندى وبربر وكان يفضل على غيره من أنواع الرقيق سواء الواردة من سنار أو غرب السودان . كما كان لدنقلة أيضا شهرة واسعة وقديمة فى التجارة بشكل عام ولكنها بدأت تتدهور داخليا بسبب الغارات التى كان يشنها أهل الشايقية الأمر الذى أدى الى هجرة الكثيرين منهم فى السنوات التى سبقت الحكم المصرى الى داخل السودان ، فاشتهروا بنشاطهم التجارى وأصبحوا على حد قول البعض يمثلون « رجال المال والتجارة فى السودان » (٣) . ويشبههم كروغورد Crawford — فى هذا المجال — باليهود فى عصرنا الحاضر (٤) . فقد انتشروا فى كل جزء من أجزاء السودان وخاصة غربه وجنوبه وكانت لهم البيوت التجارية الضخمة وشاركوا فى أنواع التجارة التى عمت هذه المناطق من تجارة عاج ورقيق ثم بعد الغاء

(١) Crawford: The Fung Kingdom of Sennar. pp. 215-219 & Hoskins; (1) Travels in Ethiopia. p. 61.

Combes; op. cit., Tome. II. p. 21.

Cadalvne; L'Egypte et al Nubie. Tome. II. p. 191.

Crawford, op. cit., p. 290.

(٢)

(٣)

(٤)

الأخيرة عملوا بالحراسة والإرشاد • وهكذا حرمت دنقلة المجرور من نشاط أبنائها لتسعد به مدن أخرى • ويبدو أن سمة الهجرة عند الدناقلة من السمات المتأصلة في نفوسهم إذ أنها لم تتجه الي داخل السودان وحسب ولكنها اتجهت أيضا نحو مصر والقاهرة على وجه الخصوص حيث عملوا في المنازل •

(ج) في دنقلة الجديدة (الأوردى) :

سبق القول إن هذه المدينة قد ظهرت مع إمتداد الادارة المصرية الى السودان عام ١٨٢١ ، وإستطاعت أن تحتل مكانة تجارية عظيمة وساعدها على تبوء هذه المكانة التجارية إزدياد حركة نقل السلع بين كردفان ومصر عن طريق (الأبيض - الدبة) المار بها خاصة بعد أن قل استخدام طريق الأربعين بين دارفور وأسيوط • ولقد تم إنشاء العديد من المتاجر بها ، وزارها الرحالة هو سكتز عام ١٨٣٣ ووصف سوقها بأنه « .. أعظم من سوق أسوان ، وتعرض فيه مختلف أنواع الأقمشة والطرابيش والأحذية والأواني الزجاجية وبعض أنواع الأدوية وأدوات التدخين ، والبن والسكر والملح وأدوات الزينة وبعض أنواع التوابل » (١) •

وفضلا عن ذلك فقد زحرت دنقلة بأسواق الرقيق الذى كان يأتيها من كردفان والخرطوم وسنار ويعرض بكثرة • وكان الجلابة عند مرورهم بدنقلة في طريقهم الى القاهرة يتخلصون فيها من بعض الرقيق بالبيع حتى يمكنهم الانفاق عليهم وربما لدفع الرسوم الجمركية (٢) •

(د) في بربر :

كانت بربر بحكم موقعها الجغرافى ملتقى للقوافل الآتية من داخل

Hoskins; op. cit., pp. 183-184.

(١)

(٢) انظر تقرير هولرويد الوارد بتقرير بورنج بكتاب الدكتور محمد فؤاد شكرى بناء دولة مصر محمد على • ص ٥٥٦ •

السودان وخارجه فهي تستقبل - بحكم موقعها شمال شندى وسنار - القوافل الآتية من مصر عبر صحراء العتباى قبل أن تصل الى هذه الجهات ، وتمر بها قوافل شندى وسنار وهي في طريقها الى مصر . وبالإضافة الى ذلك فهي تقع على أقصر طريق يصل النيل النوبي بساحل البحر الأحمر (طريق بربر - سواكن) عبر الصحراء الشرقية ، الذى ازدادت أهميته وكثر استخدامه عقب فتح الطريق البحرى بين سواكن والسويس (١) . وهكذا هيا لها هذا الموقع شهرة تجارية شهد بها بعض الرحالة الذين زاروا بلادهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر (٢) . وقد كثر تردد قوافل بربر على دنقلة بانتظام حاملة التمر والتبغ ، كما كانت قوافل سنار تحمل إليها الرقيق والأسرة الخشبية وجلود الثيران بالإضافة الى البن الذى يجلبه تجار سنار من الحبشة والذى كان يباع ببربر بسعر أقل من بن مخا . وقد وجدت جماعة من تجار سنار ودنقلة كان لها نشاطها التجارى الملحوظ في بربر . كذلك فقد كان لبربر صلات تجارية نشطة مع إقليم التاكة ، فقد تردد تجار هذا الاقليم على أسواق بربر لبيع الابل والماشية والحصول على الأقمشة القطنية (الدمور) والتوابل (٣) . بالإضافة الى الرقيق إذ كانت بربر ملتقى لتجار الرقيق القادمين من سنار والخرطوم عن طريق صحراء كرسكو (٤) .

(هـ) في شندى :

كانت لشندى شهرة واسعة في التجارة بين بلاد النوبة جميعا بما

(١) Petherick; Egypt, the Sudan. p. 143. & Crawford op. cit., p. 63.

(٢) English; A Narrative of the Expedition to Dongola and Sennar. pp. 116-117, & Cailliaud; op. cit., Tom. II. p. 118.

(٣) دفتر رقم ٣٨٤٦ صادر تحريرات مديرية بربر ودنقلة بتاريخ ٥ ذى الحجة سنة ١٢٦٧ هـ .

(٤) تقرير مولويد السابق . ص ٥٥٦ .

فيها بربر ، وكانت هذه الشهرة تعود الى قبل ١٨٢١ ، لدرجة أنها عوت كأكبر مدينة تجارية على مستوى وسط السودان وشرقه بعد سنار . ويرجع الفضل الى موقعها الجغرافي الهام الواقع على أعظم طريقين للتجارة في أفريقيا الشرقية : الأول بين كردفان ودارفور غربا وسواكن على البحر الأحمر ، ويقدر ما كان هذا الطريق ممرًا للحجاج القادمين من أفريقيا الوسطى الى مكة كان ممرًا تجاريًا هامًا ، والطريق الثاني كان يصل ما بين سنار والحيشة جنوبا ومصر شمالا . ولعل هذا هو السبب في شهرة شندى باسم « البوابة » (١) . ويشبهها البعض في هذه الناحية بفلسطين الواقعة عند ملتقى الطرق الفاصلة بين الأقطار العربية التي حولها (٢) .

وعلى هذا فقد كانت شندى بمثابة « مخزن كبير » للملح والمنتجات الآتية من سنار ودنقلة وكردفان ودارفور والحيشة ومصر وبعض الأقطار الآسيوية مثل الصين والهند ومناطق شبة الجزيرة العربية ، وظل اعتمادها الرئيسي على هذه الحركة الدائبة للقوافل القادمة من تلك المناطق والبلدان . وكثيرا ما من بلاد النوبة لم تخل أسواقها من تجارة الرقيق تلك السلعة التي كانت رابحة في ذلك الحين خاصة إذا أدركنا خطورة موقعها التجاري الذي كان لابد أن تسلكه قوافل الرقيق سواء المتجهة الى الشرق أو الشمال .

التجارة الأجنبية في السودان :

تعتبر تسوية عام ١٨٤٠ / ١٨٤١ معلما رئيسيا لتدفق الأجانب الى السودان ، مثلها في ذلك مثل مصر ، حين فتحت هذه التسوية باب التدخل الأجنبي وتغلظه في مصر . ونحن لا ننفي بذلك قيام محمد علي بتشجيع

(١) آلان مورهد : النيل الأزرق . ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

Crawford, op. cit., pp. 58-61.

(٢)

الأجانب - من قبل - في القدوم لمر ومياحتهم في السودان ، وتوفير سبل الحماية والأمن لهم ، حين كانت - آنذاك - سلطته وسيادته الداخلية عليهم كاملتين حتى تاريخ هذه التسوية . أما في أعقابها فبدأ التصرب الأجنبي يزداد بشكل واضح ، ساعد على ذلك ظروف أوروبا الاقتصادية التي كانت تعيشها في ذلك الوقت . ونعني بها الانقلاب الصناعي في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حيث بدأت أوروبا تشعر تدريجيا بحاجتها الى مصادر جديدة للخام ، وأسواق خارجية أيضا لتصريف منتجاتها ذات الإنتاج الكبير ، ووجدت في مصر كل بعيتها ، فمصر ذات مناخ معتدل وأرض خصبة ، والأهم من ذلك كله أن مصر أصبحت بعد هذه التسوية « ذات وضع شاذ » بالنسبة للدولة العثمانية ناهيك عن معاهدات « الامتيازات الأجنبية » التي بدأت تسرى بموجب هذه التسوية (١) .

وقد عانى السودان - تقريبا - نفس المعاناة التي عاشتها مصر والناجمة عن تلك التسوية . فقد صدرت فرمانات : ١٣ فبراير ١٨٤١ ، ٢٣ مايو ١٨٤١ ، أو يونية ١٨٤١ من لندن الدولة العثمانية الى محمد علي ، وهذا كله يعنى ضرورة سريان المعاهدات والقوانين التي أبرمتها أو تبرمها الدولة العثمانية مع الدول ، وسريان قوانينها التي سنتها أو تسنها في السودان ، ومنها الإمتيازات الأجنبية . كذلك فقد شجع الأجانب على القدوم الى السودان - عدا تسوية ١٨٤١ - عاملان رئيسيان : إستتباب الأمن في ربوع السودان نظرا لقيام حكومة موطدة الأركان في الخرطوم ، ثم فتح النيل الأبيض بفضل الرحلات التي قام بها سليم قبودان بين عامي ١٨٣٩ ، ١٨٤١ . وقد وفد الى السودان في بادئ الأمر الرحالة والمستكشفون ، سواء مع جيش اسماعيل كامل نجل محمد علي أو في أعقابه ثم تبعمهم التجار الأوروبيون والليفانتيون لجمع

(١) محمد غزاد شكرى : مصر والسودان . ص ٢١ .

للمعاج والإتجار فيه أولا ثم لاقتناص الرقيق بعد أن أصبح المعاج غير مربح .

ولم يكن التجار الذين جاسوا خلال السودان بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٦٠ من خيار القوم ، بل كانوا — كما وصفهم القنصل الإنجليزي في مصر « كوهون (CoE Quhoun) — من المغامرين الذين اقتصرَت تجارتهم على الرقيق ، تحميمهم الإمتيازات الأجنبية ويرعاهم القناصل (١) .

ولقد جأر الأجانب بالشكوى — كما سنفصله في حينه — من جراء سياسة الاحتكار التي اتبعتها محمد علي حيال بعض المنتجات للسودانية ، وجرت محاولات كثيرة لأثنائه عن هذه السياسة . وتجدد الاشارة هنا الى أن التجار الفرنسيين — على ما يبدو — كانوا ، أحيانا ، يلاقون « معاملة خاصة » من جانب محمد علي ، ففي إحدى المرات ضبط تاجر فرنسي يتاجر في الصمغ العربي الذي يدخل ضمن السلع المحتكرة ، فعفا عنه الباشا نظرا « ... » لما بينه وبين الفرنسيين من الروابط الأكيدة (٢) .

وقد وضع الباشا في عهده نظاما لتجوال وسفر الأجانب سواء من التجار أو السائحين يتمثل في ضرورة حصول الفرد منهم على « تذكرة » (تصريح) من القنصل التابع له ثم يقدمها الى (ديوان الأمور الأفرنجية) الذي يقوم بالتوقيع عليها وختمها (٣) .

(١) محمد مؤاد شكري : المرجع السابق . ص ٢٢ .
(٢) دفتر رقم ٣٩٠ صادر ديوان المعاونة ، ترجمة الارادة التركية رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٦١ . ارادة الى ارتين بك . انظر أيضا : دفتر ٣٧٦ صادر ديوان المعية — وثيقة رقم ٢٦٥٩ بتاريخ غاية محرم ١٢٦٠ هـ . ارادة الى احمد باشا المنلكلي .
(٣) دفتر رقم ٤٥٨ — معية تركي — ترجمة المكاتب التركية رقم ٣٥٥ بتاريخ ٨ جادى الآخرة سنة ١٢٦٥ هـ . من المعية السنوية الى حاكم دار السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

وقد يكون من المفيد أن نشير الى الفروق الهامة بين تغفل النفوذ الأجنبي والقنصل في السودان وبين مثيله في مصر ، وهي : أولا : كثرة وفود الأجانب الى السودان بالمقارنة مع مصر ؛ فحكومة عباس الأول لم تول الأجانب اهتماما كبيرا لذا فإننا نجد غزونا بينا عن مجيئهم الى مصر في عهده ، ولم يبدأ مجيئهم بشكل واضح إلا منذ أواسط عام ١٨٥٤ . ثانيا : ان النفوذ الأجنبي والقنصل في مصر — الذي بدأ بين عامي ١٨٥٤ ، ١٨٦٣ واستمر بعدها — قد نتج عنه تقييد أو تقلص في حقوق السيادة الداخلية لمصر ، وإرهاق للخزانة من جراء التعويضات الجسيمة والتمهيد للأزمة المالية . ولكن الوضع في السودان كان أكثر خطورة . ذلك أن النفوذ القنصلي ومقره الخرطوم قد اتخذ لنفسه اسلوبا آخر غير المطالبة بالتعويضات المالية تمثل في مؤازرة تجارة الرقيق حين تقلصت تجارة العاج (١) .

ومن العجيب حقا ، أن يشهد عهد عباس الأول إزوارار الأجانب عن مصر ، بينما يشهد نفس العهد في السودان تدفقا ملحوظا ونشاطا واسعا لهم . ففي عهده نمت تجارتهم وأنشئت قنصلياتهم ، وبدأ رهبانهم يبشرون بالمسيحية حتى إشتد ضغطهم عليه (٢) . ففي ١٢ مارس عام ١٨٥٠ وردت رسالة من الخارجية الانجليزية الى قنصلية الاسكندرية بضرورة وجود وكيل قنصلي في الخرطوم لحماية التجار الانجليز الذين بدأوا في ممارسة تجارة الصمغ وسن الفيل وغيرهما من منتجات السودان ، كما وافقت أيضا على اقتراح بتعيين « جون بتريك » لهذا المنصب (٣) .

(١) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٨ — ٥٩ .

(٢) محفظة ١٩ بحر برا — ملف رقم ١٦ — وثيقة رقم ١٠٢ ، مرفق بحرف (د) سنة ١١٦٧ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) F. O. 78-841 March 12, 1850. M-C. A. Murray, Alexandria Consular. No. 4.

وحول مهام القنصل الانجليزي انظر الوثيقة التالية :

F. O. 78-841 Inclose in M-C. A. Murray. May 6, 1850 No. 20.

وفي عهد الحكمدار عبد اللطيف باشا (١٨٥٠ - ١٨٥١) لاقى التجار الأجانب مشقة في تجارتهم حيث وجه اليهم هذا الحكمدار تهمة شراء الرقيق وحمل الأسلحة ، كما اقترح أن تقوم الحكومة بإحتكار التجارة بدلا منهم . وأمام ذلك كله قدم القناصل في الخرطوم شكوى شديدة اللهجة ضد عبد اللطيف باشا مطالبين بحرية التجارة ، واتهموه بالإساءة الى رهبان الكاثوليك في الخرطوم ، ثم طالبوا بإقصائه عن الحكم . وبالفعل نجحوا في مساعدهم وإستدعى عباس هذا الرجل وتم تعيين رستم باشا بدلا منه (١) .

ويسجل عهد الخديوى اسماعيل تدفقا ملحوظا للأجانب في السودان من تجار وسياح وموظفين تبوأوا أعلى مناصب الادارة في البلاد . ويبدو أن الأسباب التي دعت الى استخدامهم ترجع الى أن مصر كانت - وهي لا تزال في طور إنشاء الدولة الحديثة - تفتقر الى الخبرات المتوفرة لدى هؤلاء الأوربيين . كما أن استخدام موظفين أوربيين في سلك الادارة يمكن الخديوى من اكتساب عطف الدول الأوربية أو موافقتها على مشروعاته التوسعية في أفريقيا . وأخيرا فإن اسماعيل حاول أن يقنع - من خلال ذلك - هذه الدول ولا سيما إنجلترا أن سياسته في أفريقيا يمكن أن تخدم الحضارة الأوربية التي كان فريق من الإنسانيين ينادون بها آنذاك ، بل إنه تأكيدا على حسن نواياه دخل مع بريطانيا في معاهدة خاصة بإلغاء تجارة الرقيق في السودان والمناطق المجاورة له ، حتى يجد اعترافا منها بالدور الحضارى الذى تقوم به مصر في أفريقيا (٢) .

وقد بلغ من سطوة الأجانب في السودان ان كان حكمدار السودان يخضع - أحيانا - لآراء بعضهم بناء على نصيحة المسئولين بمصر ، كما

(١) مكي شبكة : السودان عبر القرون . ص ١٤٩ - ١٥٠ .
(٢) جمال زكريا قاسم : الاصول التاريخية للعلاقات العربية الامريكية ص ٢٥١ .

تشير إحدى الرسائل التي بعثت الى موسى باشا عام ١٨٦٣ (١) .
 بل بلغ الحد بهم أن كانت الأوامر تصدر في صراحة تامة الى الحكمداريين
 بموازرة الأجانب في السودان . نرى ذلك واضحا من خلال النصائح التي
 اعطيت لجعفر باشا حكامدار السودان خلال تسلمه لموظيفته عام ١٨٦٥ ،
 حيث قيل له « إنكم ستجتهدون في تقرير رفاية العباد وتأسيس
 عمران البلاد وتعاملون الأجانب وتعاملونهم بالحسنى » (٢)
 وبلغت سطوة الأجانب قمتها من خلال تعيين غوردون باشا حكامدارا
 عاما للسودان في سنة ١٨٧٧ بعد أن كان حاكما لمديرية خط الاستواء .

وفي المجال التجارى راح التجار الأجانب ، والأوروبيون منهم
 بخاصة ، يجوسون ديار السودان من شماله الى جنوبه ومن غربه الى
 شرقه . وشملت تجارتهم جميع منتجات السودان المشار إليها .
 وازداد نشاطهم بإنشاء الوكالات التجارية . ففي إحدى وثائق الخارجية
 الأمريكية بتاريخ ٣١ يولية عام ١٨٧٦ وصف للوكالات الأمريكية المنتشرة
 في سائر مدن مصر الكبرى والخرطوم (٣) كذلك فقد طلبت اليونان أن
 يكون لها وكيل قنصلى بسواكن نظرا لوجود رعايا لها بالسودان (٤) .
 كما رأت إنجلترا أيضا أن تكون لها قنصلية على ساحل البحر الأحمر

(١) دفتر رقم ٥٣٧ - معية سنوية - وثيقة رقم ٩ بتاريخ ٢١ ربيع الآخر
 سنة ١٢٨٠ هـ . الى حكامدار السودان .

(٢) دفتر رقم ٥٣٧ - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٤ ص ٧ بتاريخ
 ٢٦ صفر سنة ١٢٨٢ هـ . ارادة سنوية الى جعفر مظهر باشا حكامدار عموم
 السودان دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٣) الارشيف الأمريكى بدار الوثائق القومية بالقاهرة - محفظة
 رقم ١٢ .

Desp. No. 36. Agency and Consulate General of the U. S. in Egypt.
 Cairo, July 31, 1876. to Hon. Hamilton Fish. Secy. of State, Washington.

انظر أيضا : نفس الارشيف - محفظة رقم ٦ ، مكتبة رقم ٩٠ ، محفظة
 رقم ١٢ مكتبة رقم ١١٧ .

(٤) دفتر (بدون رقم) معية وثيقة رقم ٩٥٧ بتاريخ ٢٢ رمضان سنة
 ١٢٨٨ هـ . الى ناظر الجهادية .

المواجه للسودان ، وفضلت أن تختار مصوع مكانا لها ، نظرا للتطور
المحتمل للعلاقات التجارية مع الحبشة ، بالإضافة الى قربها من الإتصال
بمعدن (١) .

وفي يولية عام ١٨٦٤ بعث وكيل القنصل العام الفرنسي بالاسكندرية
رسالة الى الخارجية الفرنسية ، وهي رسالة تلقاها بدوره من الوكيل
الفرنسي بالخرطوم تتعلق بإحتجاج مقدم من مواطن فرنسي يدعى
(Bisson) (بيسون) ضد الحكمدار موسى حمدي الذي قام بطرده من أرض
كان قد اشتراها — كما تقول الوثيقة — بمبلغ ٢٠٠٠٠ فرنك . ويفهم
من هذه الوثيقة أيضا أن هذا المواطن الفرنسي كان على رأس جماعة
من الناس حطت رجالها في إحدى الجهات بالسودان (لم تشر إليها
الوثيقة ، ونرجح أنها في شرقي السودان) واستطاعت أن تستعمرها بعد
أن تلقت معونة من رجال الادارة في السودان ، إلا أنه فجأة — كما
تذكر الوثيقة — تغير الحال بسبب ورود معلومات من باريس تفيد بأن
هذا المواطن الفرنسي لم يكن مكلفا بأي مهمة من قبل الامبراطور . (٢)

ثم بدأت إيطاليا ترحف نحو ساحل البحر الأحمر وخاصة نحو
مصوع ، بشكل أثار الخوف لدى المسؤولين بمصر حين توجه الإيطالي
(سويكي) الى مصوع عام ١٨٦٥ بصحبة عائلته وأتباعه ومعداته بغرض
الاقامة في تلك الجهات . وتصف إحدى الوثائق هذا الرجل بالفساد
خاصة عندما كان يعمل بالدائرة السنية في مصر (٣) .

F. O. 78-2632. Cairo, Map. 12. 1877. G. Vivian to the Earl of (١)
Derby.

(٢) الارشيف الفرنسي — محفظة رقم ٥٩ بدار الوثائق القومية بالقاهرة
رسالة من :

M. Drouyn De L Huys, Ministre des Affairss Etrangères. Alexandrie.
Le 24 Juillet. 1864. p. 257.

(٣) دفتر رقم ٥٦٠ — معية تركي — ترجمة المكتبة التركية (غير رسمية
ودون نمرة) ص ١٠٦ بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٢٨٤ هـ . من المعية الى
محافظ مصوع .

هكذا بدأ هذا النشاط المحموم لهؤلاء المغامرين الأوروبيين سواء أكانوا تجاراً أو رحالة أو غيرهم ، والذي كان يواكب الموجة الاستعمارية التي بدأت - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - تجتاح القارة الأفريقية . لقد مهد أولئك التجار والمغامرون الطريق لدولهم الاستعمارية عن طريق شراء الأراضي على ساحل البحر الأحمر الغربي . ففي أوائل عام ١٨٦٥ بدأت إحدى الشركات الفرنسية بالإشتراك مع أحد التجار الفرنسيين ويدعى « بستره » شراء قطعة أرض بجهة مصوع من أحد مشايخ العربان . ويبدو أن الانجليز كانوا هم أيضاً يفكرون في السيطرة على تلك الجهة مما أدى الى مجيء فرقطة انجليزية « الى تلك الجهات » . وقد انتهت تلك الحادثة بشراء هذه الأرض من ذلك التاجر الفرنسي وفقاً للنزاع والتسابق (١) . وفي عام ١٨٧٠ أتت باخرة ايطالية الى عصب - تلك المنطقة الهامة التي تقع على رأس الحدود قرب باب المندب - وأقامت بها منزلين خشبيين ، ثم راحت تشتري أراضي تلك الجهة من المشايخ والعربان بمبلغ سبعمائة ريال ، ولم تلتفت هذه الجماعة الايطالية الى أن هذه الجهات تابعة لمصر (٢) . ثم عادت فرنسا من جديد لتشارك في هذه اللعبة ... لعبة شراء الأراضي حيث راح أحد أتباعها ويدعى « قسطندي » بمنطقة مصوع يشتري قطعة أرض من أحد الأفراد . وللأسف الشديد وافق المسئولون - في هذه المرة - على بيعها واستخرجت لها حجج شرعية ، بل وزيادة في توسيع هذه المسألة ، طلب المسئولون ، ألا يمنع الأجانب في تلك الجهات من شراء الأرض طالما « ... كانت خالية من المحذور ... » وأنه « ... لا بأس من أن تطبق بمصوع وسواكن الأصول المتبعة في مصر واسكندرية

(١) دفتر رقم ٢٢ عابدين - ترجمة الوثيقة (بدون رقم) ص ١٠٧ بتاريخ ١٢ شوال سنة ١٢٨٢ هـ . من أفندينا الى معتمده في الاستئانة دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٢) صورة المكتبة الواردة من محافظة سواحل البحر الأحمر الى المعية السنية بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٨٧ هـ (سبتمبر ١٨٧٠) دار الوثائق القومية بالقلعة .

والبنادر الأخرى بشأن بيع مثل هذه الأملاك للأجانب » (١) هكذا بدأ هؤلاء التجار الأجانب تساندهم دولهم في السيطرة على أملاك الخديوية المصرية على سواحل البحر الأحمر الغربى غير قانعين بالانتجار في السلع والمنتجات • ومن المؤسف حقا أن حكومة الخديوى استسلمت لمشيئة هؤلاء المغامرين ومكنتهم « رسميا » من السيطرة ، وكان هذا نتيجة طبيعية للإنتتاح الأجنبى المحموم على السودان وسواحل الشرقى الذى بدأ على شكل تجارة فتسلل وظيفى ثم إستيلاء على الأراضى فاحتلال دائم وأخيرا تقلص للنفوذ المصرى •

التجارة مع مصر :

طرقها : سلكت التجارة بين مصر والسودان طرقا عدة يمكننا أن نقسمها الى ما يلى : أولا : النوبة السفلى والعليا : فالنوبة السفلى بحكم موقعها كانت أقرب الى صعيد مصر وبمشابة حلقة وصل بين البلدين • وكانت أسواق إسنا ودراو وأسوان أماكن لتصرف سلع ومنتجات النوبة السفلى كالتمر والشب والسنامكى فى مقابل الذرة والمنسوجات القطنية • أما النوبة العليا أو الجنوبية فكانت مراكزها التجارية مثل بربر وشندى تتصل بمراكز التجارة فى صعيد مصر عن طريق القوافل الشرقى الذى يخترق الصحراء الشرقى ثم ينقسم الى فرعين متوازيين : الأول : يخترق صحراء العتمور (طريق أبو حمد - كرسكو) والتالى الى الشرق قليلا ويخترق صحراء العتباى (طريق بربر - دراو) • فعلى سبيل المثال يمكن لقافلة شندى المتجهة الى مصر أن تمر ببربر ثم عليها أن تختار السير إما فى محازاة النيل حتى (أبو حمد) ، ومنها تخترق صحراء العتمور الى كرسكو ثم دراو الواقعة شمالى أسوان ، أو أن تسير بعد أن تغادر بربر الى الشرق

(١) سجل رقم ٥٨٣ ص ٩٨ نبرة ٢٤ - ترجمة الادارة الصادرة الى ناظر الداخلية بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٨٨ هـ (أبريل ١٨٧١) (محافظ ابحات السودان محفظة رقم ١) دار الوثائق القومية بالقلمة .

قليلا مخترقة صحراء العتباى شمالا حتى تصل الى دراو . وكان التجار في الغالب يفضلون السير في طريق العتباى تاركين طريق العتمور رغم أن الأخير قصير وذلك لأن القوافل كانت تعاني في طريق العتمور من شح المياه وقلة العشب الضرورية للابل ، ناهيك عن تعرض القوافل في هذا الطريق لأعمال السلب ودفع المكوس . وتقطع القافلة طريق العتباى من دراو الى بربر في مدة من ستة عشر الى سبعة عشر يوما ، ومن بربر الى دراو في مدة اثني عشر يوما ، وذلك لأن القافلة عقب مغادرتها لبربر تكون مزودة بعدد وافر من الابل فيمكنها بذلك اراحة الابل المحملة ، بالتناوب ، بالإضافة الى جدية رجالها في السير ليلا بحيث إنهم كانوا لا ينامون إلا قليلا ، وأخيرا فإن نفقات القافلة المتجهة الى مصر تقل لتوفر الابل (١) . ويقال أن راكب الهجين السريع من رجال البريد في إمكانه أن يقطع المسافة ما بين بربر ودراو في ثمانية أيام (٢) . ولم يأل المسئولون ، سواء في مصر أو السودان ، جهدا في سبيل تأمين هذه الطرق خاصة طريق العتمور ، الذي كانت تكتنفه المخاطر . ففى عهد محمد على لوحظ كثرة تعرض التجار والمسافرين لأعمال السلب والنهب على هذا الطريق فعهد بحراسته الى الشيخ حسين خليفة العبادى مقابل « عشر » ما يمر فيه من بضائع وسلع (٣) .

وفي عهد عباس الأول ظهرت الى السطح مشكلة هذا الطريق من جديد إذ بدأ عربان البادية بشن اعتداءات على المسافرين والتجار لدرجة أن مدير بربر طلب بعدم إرسال « ٠٠٠ أدوات ميرى ولا تجارى بالعموم ما لم يرسل خير ٠٠٠ » (٤) .

(١) نسيم مقار : المرجع السابق . ص ٣١٤ .

(٢) Douin; Histoire du Soudan Egyptien - Tome. I. p. 61.

(٣) دفتر رقم ٣٧٨ معية تركى : وثيقة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٦٠ هـ . ارادة الى مدير دنقلة . انظر أيضا : حسن أحمد ابراهيم : المرجع السابق . ص ١٤٩ .

(٤) دفتر رقم ٤٩ صادر معية عربى - صورة المكتبة العربية نمرة ٢٩ ص ٢٨ بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٢٦٧ هـ . من المعية الى مدير عموم قتلى .

ويبدو أن مشكلة هذا الطريق قد استمرت الى عهد الخديوى اسماعيل حيث تشير الوثائق الى وقوع حوادث عبر الطريق من جانب بعض الأتسقياء من العربان الذين يعترضون طرق التجارة والتجار ، ووصل بهم الأمر الى قتل بعض العساكر أيضا (١) .

وفي رسالة من نائب القنصل الفرنسى بالخرطوم بتاريخ ١٨ أكتوبر عام ١٨٦٤ نقرأ شكوى مريرة من سوء طريق العتمور (أبو حمد - كرسكو) وطريق العتباى (بربر - دراو) ، حيث كانا دائما « مزدحمين باحتياجات الحكومة من السلاح والمؤن الحربية الخاصة بالجيش ، وكان هذين الطريقين مسخران لخدمة الجيش وحسب » . ويضيف قائلا : ان كل ذلك يترك قليلا من الأمل للتجارة التى تعاني كثيرا من المواصلات والخسائر الجسيمة الناجمة عن ذلك . فهناك على سبيل المثال بضائع فرنسية مهمة ومعطلة بكورسكو نتيجة الأزمة المستحكمة لمدة شهور بسبب قلة الأبل ، ، ناهيك عما يلقيه التجار من شح في الاحتياجات الضرورية ووهج الشمس المحرقة والجبال الجرانيتية المطبقة عليهم من كل جانب (٢) .

وراح نائب القنصل الفرنسى في السودان يردد في رسائله تلك المخاطر التى لخصها في عبارة واحدة قائلا « ... وللتجار اليوم في السودان عدوان : الحكومة بما تقوم به من تفتيش مستمر للتجار دونما معايير ثابتة ، والعدو الآخر : يتمثل في جماعة الأعراب التى تغير على

(١) دفتر رقم ٥٥٨ - ترجمة الارادة الصادرة الى حكمدار السودان بتاريخ ٩ ربيع الثانى سنة ١٢٨٣ ص ١٦٢ ارادة رقم ٢٣ . دار الوثائق بالقلعة .

(٢) الأرشيف الفرنسى - محفظة رقم ٥٩ بدار الوثائق القومية بالقلعة . رسالة من :

M. C. Thibaut, Vice-consul de France à Khartoum à M. Tastu, Agent et consul General de France a Alexandrie. Khartoum, Le 18 Octobre, 1864. pp. 404-409.

القيوافل ... (١) .

ولم تقف الحكومة إزاء هذه المخاطر مكتوفة الأيدي بل راحت تبذل الكثير لراحة التجار والمسافرين . ففي يولية عام ١٨٦٥ طلب من حكمدار السودان تأمين هذه الطرق ، والقيام بإعدام الأشخاص الذين تم القبض عليهم بتهمة إرتكاب حوادث السلب ، وإرسال البعض الآخر الى جهات جنوب السودان لإستخدامهم في الأعمال الشاقة ، كما طلب الى الحكمدار أيضا أن يطبق هذه العقوبات سائفة الذكر على من يرتكب مثل هذه الأفعال مستقبلا (٢) . كما بعث المسئولون بمصر رسالة الى الشيخ حسين خليفة متعهد طريق العتومور يحثونه على أداء مهمته في يقظة قائدين له « ... إن من أهم الأمور المرغوبة الينا وأعظم المواد المترمة لدينا التي لم نزل نداوم على رعايتها والحض على مزيد ملاحظتها هو تأمين الطرق والمعابر وتسهيل السبل لكل وارد وصادر وصيانة كل تاجر ومسافر حتى لا يضيع لأحد عقال بغير ولا يصاب أحد في نفسه ولا في ماله بقليل ولا كثير ... » (٣) وبعد ذلك يوجهون اليه اللوم الشديد على ذلك الإهمال الذي أدى الى وقوع حوادث النهب والقتل محذرين ومنذرين من وقوع مثل ذلك في المستقبل (٤) .

والى جانب تلك الأعمال حرص المسئولون على حفر الكثير من الآبار على طول تلك الطرق رعاية وراحة للتجار والمسافرين (٥) ، فوجود

(١) الأرشيف الفرنسي ، محفظة رقم ٥٩ . انظر :

Annexe No 1. à la lettre de M; OUTREY, du 19 Novembre, 1865. M. Munzinger General du vice-Consul general de France a Alexandrie. Cassala (Taka) 12 aqut 1865. p. 1169.

(٢) دفتر رقم ٥٥٨ — نفس الوثيقة السابقة .

(٣) دفتر رقم ١٩٢١ أوامر كرام ص ١٨٩ — صورة الامر الكريم رقم ٢٣ بتاريخ ٩ ربيع ثانی سنة ١٢٨٣ أمر كريم الى الشيخ حسين خليفة متعهد طريق العتومور . دار الوثائق بالقلعة .

(٤) نفس الوثيقة السابقة .

(٥) دفتر رقم ١٩ عابدين — وارد التليفرافات — صور التليفراف

العربي — رقم ٥٩١ بتاريخ ٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ هـ . من مدير دنقلة وبرير الى المعية السنبة — ورد في تاريخ ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

للمياه عبر تلك الصحراوات ، لا شك إنه يساعد على استمرار سير القوافل التجارية .

ثانيا : طريق منطقة حوض النيلين الأزرق والأبيض وروافدهما وكردفان الشرقية ، حيث تتدفق تجارة هذا الاقليم عبر هذين النيلين نحو الخرطوم ومنها الى بربر ثم شمالا الى مصر عبر صحراء العتاي أو طريق العتمور السابق ذكرهما (١) .

ثالثا : الطريق الغربى أو ما عرف باسم درب الأربعين : ويبدأ هذا الطريق من كوبي بدارفور حتى أسبوت . ويبدو أن استخدام هذا الطريق في عهد محمد على لم يكن بالصورة السابقة ، وذلك بسبب سوء العلاقات التي كانت بين سلطان دارفور ومحمد على وإن كان الأخير قد بذل محاولات مضمّنية لتهديد السحابات التي تكونت في سماء العلاقات بينهما . وليس معنى ذلك أن هذا الطريق قد إنتهى استخدامه ، بل إستمرت عليه التجارة بين مصر ودارفور في العهود التالية لمحمد على ، خصوصا في عهد اسماعيل حين أصبحت دارفور تابعة للإدارة المصرية في السودان . غفى عام ١٢٨١ هـ - (١٨٦٤ م) يحدثنا صاحب الخط التوفيقي عن ورود إحدى القوافل الضخمة من دارفور والمحملة بالبضائع المتنوعة مثل سن الفيل وريش النعام والخرتيت والتمر هندی والنطرون وجراب الجلد وغير ذلك (٢) .

ولم يكن طريق الأربعين يقتصر على حمل بضائع دارفور وحسب ،

(١) مكي شبكة : السودان في قرن . ص ١٢٦ . انظر أيضا : شوتى الجمل تاريخ السودان وادى النيل ، ج ٢ . ص ١٢١ ، ١٢٢ .
(٢) على مبارك : الخط التوفيقي الجديدة . ج ١٧ . ص ٣١ - ٣٣ .
وجول هذا الطريق وأهميته في التجارة : انظر : التونسي : المصدر السابق . ص ٤١ - ٥٥ ، السيد يوسف نصر : جهود مصر الكشفية في افريقيا . ص ٥ ، مكي شبكة : المرجع السابق ص ١٣٦ ، الجمل ، أراجع السابق ص ١٢١ .

بل كان أيضا يقوم بحمل بضائع كردفان والمناطق المجاورة لدارفور مثل
واداي وباجرمي وبورنو .

رابعا : طريق سواكن - السويس : وهذا الطريق برزت أهميته
عقب الحاق ميناءى سواكن ومصوع للإدارة المصرية ، ولسوف تزداد
أهمية هذا الطريق كمعبر للتجارة الخارجية للسودانية بمرور الوقت
كما سنوضحه فيما بعد حين نتعرض لطرق المواصلات البحرية بين مصر
والسودان . وعلى الرغم من سهولة وقصر هذا الطريق ، فإن التجار
قد عزهوا عن إستخدامه بسبب تحصيل جمارك عالية على البضائع
الصادرة والواردة من وإلى سواكن والبالغة ثمانية بالمائة بالإضافة الى
إرتفاع نفقات وابورات النقل بين سواكن والسويس ، لذلك فإتينا نجد
حكماء السودان يقترح فى عام ١٨٧٦ - حالا لهذه المشكلة - تخفيض
الجمارك فى سواكن الى واحد بالمائة ، كما كان الجارى بالاسكندرية ،
وإحتسا بأجرة القطار الواحد الذى يتم نقله على الوابورات بواقع
ثمانية قروش فقط (١) .

وهكذا يتبين لنا مما سبق أن هناك طرقا عدة إستخدمت لنقل السلع
والبضائع بين مصر والسودان عنها ما كان برياً ومنها ما كان بحرياً .
ولعل من الملفت للنظر حقاً أن نهر النيل لم يكن يلعب دوراً هاماً فى
نقل السلع بين البلدين نظراً لما تكتنفه من « جنادل » كانت تمسوق
مرور السفن فيه ولذلك فضلت عنه الطرق الأخرى .

السلع المحتكرة :

قبل أن نخوض فى أنواع السلع المصدرة أو المستوردة بين مصر
والسودان نود أن نشير الى مسألة هامة شغلت أذهان المسئولين والتجار
فى مصر والسودان بل وأوروبا طوال عهد محمد على ، وهى مسألة

(١) دتتر رقم ١٧ (معية عربى) قيد وارد الامادات من جهات الاتاليم
والمحافظات والسائرة ص ٩٥ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

إحتكار التجارة في بعض المنتجات السودانية كالصمغ وسن الفيل والسنامكى . فقد دارت مساجلات ومحادثات عنيفة وحادة بين محمد علي من ناحية والتجار الأوربيين من ناحية أخرى وراح كل طرف يدلى بطلوه في هذه المسألة . ولنبدا القضية من أولها . فمنذ عام ١٨٢١ تمت لمحمد علي السيطرة على سنار وبدأ يضع يده على الصمغ وسن الفيل والسنامكى ويحرم التجار الأجانب من هذه المنتجات . ويبدو أن هذا الأمر لم يرق للقنصل الانجليزى العلم بالاسكندرية (تشارلس مري) ولم يستطع أن يكظم غيظه من جراء هذا الاحكام فراح يتهم الباشا « بالغباء » لأن محمد علي - في رأى القنصل - قد حرم مصر من تجارة سنار التي بحث لها عن منافذ أخرى (١) وفي وقتنا أن القنصل البريطانى لم يكن موافقا الى حد كبير في تطيله هذا إن كان في نيته الخوف على « حرمان » مصر من مثل هذا المورد ، وربما يكون موافقا فقط إذا كان يعنى حرمان التجارة الانجليزية . فلقد كان الباشا يشتري هذه السلع برضاء الأهالى ولم تكن تجارة السودان قد أخذت منافذ أخرى ، اللهم إلا بعض حالات قليلة كان يتم تهريبها بواسطة السفن الانجليزية في البحر الأحمر .

ولم تكن شكوى التجار الأجانب في سنار فقط بل إمتدت الى كردفان حيث نجد الرحالة « بيلم » يشكو بمرارة من أساليب إحتكار الصمغ التي لم تكن تقتصر على شراء الحكومة له ، بل كانت تمنع التجار من بيعه في السوق ، ناهيك عن الضرائب الباهظة التي كانت تؤخذ على البضائع المصدرة الى مصر ، الأمر الذي كان يضطر معه كل فرد أن يبيع للحكومة (٢) .

وفي موانئ ومصوع نسمع صرخات التجار الانجليز من جراء

F. O. 78-708. Alexandria 15th. July. Ch. A. Murray to Lord (١)
Cowley No. 14.

(٢) نسيم مقل : الرحلة بيلم . ص ٤٤ .

الإحتكار • فقد بحث أحد المسئولين الانجليز في مصر عام ١٨٤٧. رسالة - نيابة عن أحد التجار الخاضعين لرعاية حكومة بريطانيا والمقيم بجدة وله بعض المندوبين في كل من سواكن ومصوع يعملون بتجارة الصمغ - يقول فيها : ان مندوبيه يتعرضون لعراقيل كثيرة منذ تم إلحاق هذين المينائين الى الادارة المصرية بالسودان • ويضيف هذا التاجر أن الصمغ المصدر عبر المينائين يبتاعه مندوبوه من الحبشة وليس من السودان ، ومع ذلك فإن الباشا يريد فرض الإحتكار عليه (١) •

ويندو أن محمد على لم يكن يتشدد - أحيانا - في مسألة الإحتكار أمام بعض التجار الفرنسيين حيث نرى أحدهم يعمل في تجارة الصمغ بكردفان على عهد الباشا على نطاق واسع ، ولكن بعد أن لاحظ محمد على إزدياد وتضخم تجارة هذا الرجل والتي بلغت في العام الواحد من ٤٥٠ ٥٠٠ جمل من الصمغ أظهر قلقه وغيرته (٢) •

ولجأ التجار الأجانب ، والانجليز منهم - على وجه الخصوص - الى وسيلة ناجعة لإلغاء الإحتكار التجارى فراحوا يحتكمون الى معاهدة عام ١٨٣٨ (بلطه ليما) والى المادة الثانية منها والتي تنص على إنه « ... مسموح للرعايا البريطانيين أو وكلائهم أن يشتروا من سائر الأماكن الخاضعة لأحكام الدولة العثمانية (Ottoman Dominion) سواء أكان ذلك بغرض التجارة الداخلية أو الخارجية » (٣) • وراح القنصل بارنت Barnett يردد هذه المقولة ، ويطلب أن ينصاع الباشا لقوة هذه المادة ويوافق على حرية التجارة في سنار وسائر جهات السودان التي هي - طبقا لهذه المادة - جزء من أملاك الدولة العثمانية (٤) •

F. O. 78-708. Cairo 2nd. July, 1847. Thomas Mirialacch to (١)
Alfréd Sloalme.

Deherain; Le Soudan Egyptien. p. 117. (٢)

F. O. 78-502, September 30, 1842, to L. t Col. Barnette. (٣)

F. O. 78-582, No. 25, Cairo, November, 16th 1844. C. J. Barnette (٤)
to Earl of Aberdeen.

وفي أغسطس ١٨٤٧ يخاطب « مري » بالمرستون قائلا « ٠٠ إننى سوف أكتب الى ارتين بك - الذى خلف بوغوص عام ١٨٤٤ - طالبا منه أن يخبر نائب السلطان إننى لا أستطيع قبول شرعية الإدعاء الذى حال دون تنفيذ شروط المعاهدة التجارية بالقوة ٠٠٠ » ، ثم يضيف بعد أن ترداد حدة مخاطبته « ٠٠٠ ولسوف أعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن الأضرار التى تلحق بأى تاجر بريطانى من جراء سياسة الإحتكار لمنتجات السودان (١) . وتفيض وثائق الخارجية الانجليزية بالمراسلات المتبادلة بينها وبين قنصلها بالاسكندرية فى وصف الأحوال السيئة للتجارة البريطانية فى السودان والناجمة عن الإحتكار التجارى . وتذكر احدى هذه الوثائق أن محمد على إمعانا منه فى إحكام سيطرته على مقدرات التجارة السودانية طلب من الباب العالي ضم ثغرى سواكن ومصوع الى السودان . وقد عد هذا الطلب فى نظر تشارلس « ٠٠٠ عملا غير مشروع ، وأن محمد على بهذا قد أدى الى إغلاق المنافذ أمام المنتجات السنارية ، وجعل التجار الأوربيين فى جدة والمناطق الأخرى المرتبطتين بتجارة الصمغ تحت رحمته ٠٠ » (٢) وهكذا بدأ التجار الأوربيون يجأرون بالشكوى من جراء هذا العمل ، فتقدم نفر منهم الى القنصل النمساوى والى القنصل الانجليزى لشرح هذه المسألة مما دعا قنصل النمسا الى مقابلة الباشا نفسه فى هذا الصدد ، ولكن محمد على لم يمره أذانا صاغية وتمسك بسياسته الاحتكارية (٣) .

هذا فيما يتعلق بالجانب الأوربى ، ولكن فى الجانب الآخر ألا يحق لنا أن نتساءل عن مبررات محمد على فى فرض سياسة الإحتكار على بعض المنتجات السودانية . والى أى مدى كان محقا فيها ؟ وما درجة

F. O. 78-708, 10th. August, 1887. Ch. A. Murray to Viscount (١)
Palmerston No. 99.

F. O. 78-708, Alexandria, 15th. July 1847. Ch. A. Murray (٢)
to Lord Cowley. No. 14.

F. O. 78-708. Ibid.

(٣)

إقتناع الباشا نفسه بها ؟ ففي رسالة من محمد على الى القنصل الانجليزي العام بالاسكندرية راح يشرح مبررات سياسته قائلا : « ... إتنى أعلم جيدا إن الغاء نظام الاحتكار والأخذ بنظام التجارة الحرة يوجبان رخاء كل أمة ... وإننى كنت أتوق الى تحقيق هذه الأمنية غير أنها تعد أمرا حادثا في هذا البلد كما يعلمه الجميع فلا يمكن حصولها دفعة واحدة ، وإنما يجب أن تراعى سنة التدريج مع العناية بحالة الأهلين وتوفير الأمن لهم كما يفعل في البلاد الأخرى المتقدمة ، وكنت قلت : لا يشددوا على وليتركوني وشأنى بعض مدة فإننى أدقق لحل مسألة التجارة الحرة حلا يرضاه الجميع وإننى ما زلت على كلامى هذا ، فأعمل ليل نهار لتحقيقه ، وصديقنا (يقصد القنصل العام الانجليزي) وان كان يقدر مزايا ذلك ، غير أن بعضا من التجار الواقفين على سير الأمور يجب أن يقرروا هكذا ... » (١) . ولا يحتاج منا هذا الرأى الى جدل كثير للاقتناع بوجهة نظر الرجل ، فهو لا ينفى مزايا حرية التجارة ، والإفتتاح على العالم ، ولكن هذه المسألة قد تكون ضارة بالنسبة لبلد كالسودان كان يعيش منذ عهد قريب على إقتصاد قبلى بسيط وأمامه مراحل طويلة حتى يتطور ويقف على قدميه ، فلا بد لهذا الإقتصاد من مرحلة حضانة ورعاية مباشرة من جانب الباشا في بادىء الأمر حتى يستوى عوده ويبلغ أشده . ولم يكن الباشا - فى تقديرنا - يتمسك بهذه السياسة عن غنت وجهل ويصر على رأيه دون الاستماع الى آراء غيره حول هذه السياسة ، بدليل أنه والمق - دون تردد عند زيارته للسودان (١٨٣٨ / ١٨٣٩) - على الغاء احتكار النيله حين شكاه اليه فلاحو السودان أمرهم فى هذا الصدد (٢) . كذلك فقد كان محمد على يبرر حق إحتكاره للصمغ والسنامكى بأن هذين المحصولين ينبتان من

(١) دفتر رقم ٩ عابدين - ترجمة الارادة رقم ٣٤٤ بتاريخ شوال سنة ١٢٥٧ هـ من الجنب العالى الى البك الترجمان . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٢) انظر فصل الزراعة .

تلقاء نفسها ، وبذلك يصبحان من حق الحكومة (١) .

ونلمح من بين سطور احدى الرسائل - المرسلة من القنصل العام الانجليزى بالاسكندرية الى الخارجية الانجليزية فى ديسمبر عام ١٨٤٧ - اتهامات الى فرنسا بأنها كانت من وراء تمسك الباشا بهذه السياسة الاحتكارية (٢) .

ويبدو أن هذا الاتهام كان يستند الى التأييد الذى كان يلاقيه الباشا فى سياسته الخارجية والداخلية ، بالإضافة الى خريف العلاقة بين انجلترا وفرنسا والتنافس الدائر بينهما - آنذاك - فى المجال الاستعماري . وبالرغم من حدة المناقشات التى دارت بين المسئولين الانجليز وبين الباشا حول مسألة الاحتكار ، فانهم كانوا - على حد تعبير احدى الوثائق - « .. يحسبون حساباتهم على أن الضغط الشديد من جانب انجلترا على الباشا معناه فقدان النفوذ القليل الذى كان لديهم عند الوالى ، فى مقابل زيادة النفوذ الفرنسى .. » (٣) .

وهكذا كانت الدبلوماسية الانجليزية حريصة كل الحرص على عدم توسيع حوة الخلاف مع الباشا ، حتى لا تتيج لفرنسا أن تجد طريقا ممهدا على حساب انجلترا . وغاية ما كانت تطمح اليه هذه الدبلوماسية هو تنفيذ الحقوق الواردة بالمعاهدة التجارية الموقعة مع الدولة العثمانية عام ١٨٣٨ (٤) .

وقد كثر الجدل بين انجلترا والباشا حول هذا الموضوع مما جعل الأخير يلجأ الى استشارة رجال القانون الدوليين فى باريس ولندن

(١) دفتر رقم ٩ عابدين - ترجمة الخطاب السادس رقم ٤٦١ بتاريخ ١٦ رمضان سنة ١٢٦٣ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

F. O. 78-708, Cairo, December 25th, 1847. Ch. A. Murray. to (٢)
Vice Count Palmerston. No. 69.

F. O. 78-756, No. 2. February 4, 1848. to M. - Murray. (٣)

F. O. 78-756. Ibid. (٤)

وتريستا وتسكانيا وفلورنسا ، وقد أقرّوا جميعا وجهة نظر محمد علي (١) .

وإزاء استمرار الانجليز على إلغاء الاحتكار ، وبخاصة مساعي سفيرهم في القسطنطينية « ستراتفورد كاننج Stratford Canning » ، أصدر الباب العالي أمرا الى محمد علي في ٦ يونية عام ١٨٤٨ بإلغاء احتكار تجارة سنار ، ومع ذلك ظل هذا الأمر حبرا على ورق ولم ينفذه أحد (٢) . وفي مستهل سبتمبر عام ١٨٤٨ رفع الانجليز مذكرة الى ابراهيم باشا ، أعادوا فيها مطالبهم بتطبيق معاهدة عام ١٨٣٨ المبرمة مع السلطان وحق الرعايا الانجليز « ... » في تصدير منتجات سنار بعد دفع الرسوم ... (٣) ولكنهم ووجهوا أيضا بأبواب موصدة حيال هذا المطلب .

ومن الغريب حقا أن أولئك الانجليز الذين هاجموا سياسة محمد علي الاحتكارية ، أشاروا - فيما بعد - على رياض باشا رئيس مجلس النظام في عام ١٨٨١ على عهد توفيق باشا أن يطبق سياسة الاحتكار في جنوب السودان ، والذي أشار بهذا هو « جيجلر » باشا الذي كان وكيلا لحكمدارية عموم السودان آنذاك (٤) .

وهكذا ظل الاحتكار مستمرا حتى جاء عباس الأول الى الحكم فقام

(١) محافظ السودان - محفظة بدون رقم - مجلس الوزراء - ١٢٦٣ هـ ، انظر أيضا : شكرى : بناء دولة ص ٦١ .

(٢) نفس المرجع . ص ٦١ ، ٦٢ .

(٣) F. O. 78-735, Memorandum for Ibrahim Pasha sent in September. (٣) 8, 1848.

(٤) دفتر رقم ٩ عابدين - ترجمة الخطاب رقم ٦١ بتاريخ ١٦ رمضان السودان - ترجمة الخطاب الوارد لحضرة دولتو أفندم رياض باشا رئيس مجلس النظر وناظر الداخلية والمالية من جيجلر باشا وكيل حكمدارية عموم السودان بتاريخ ١٨ يونية ١٨٨١ ص ٥١٠ .

بالغائه في عام ١٨٤٩ (١) .

وفي الخامس من يناير عام ١٨٥٠ كتب تشارلس مري قنصل إنجلترا في الاسكندرية الى الخارجية البريطانية يزف اليهم نبأ نتائج الغاء احتكار الصمغ والمسامكي ومنتجات سنار الأخرى حيث تمكن كثير من التجار الأوروبيين - ومنهم رعايا إنجلترا - من العمل في هذه التجارة ، ثم نصح المسئولين بضرورة البحث عن وسيلة لحماية هؤلاء التجار ، وأخيرا طلب من حكومته أن تتخذ حذو الحكومة النمساوية بتعيين وكيل لها في الخرطوم (٢) .

وقد يكون من المفيد بعد أن ناقشنا مسألة الاحتكار التجاري في السودان أن نعرض بشيء من التفصيل لأهم أنواع الصادرات السودانية الى مصر والتي شملها الاحتكار ، وفي مقدمتها الصمغ العربي الذي يحتل المكانة الأولى في تجارة السودان مع مصر . فقد احتلت أشجار « السنط » التي يستخرج منها الصمغ مساحات كبيرة من مديريات كردفان والناكبة وسنار ، كما عرفت منه أنواع كثيرة أهمها ما كان يؤخذ من سنط « الهاشاب » وسنط « الطلح » والنوع الأول أكثر جودة من الثاني ، ولذلك كان الاقبال عليه كثيرا (٣) .

ويكثر وجود أشجار الصمغ بصفة عامة في المناطق المدارية التي تمتاز بأن فصل المطر فيها محدود ، وتعرض للجفاف فترة طويلة من السنة . فخلال أشهر المطر القليلة تظل شجرة السنط المنتجة للصمغ

F. O. 78-804 Cairo, Mard 12, 1849. Ch. A. Murray to Sir Stratford (١)
Canning, No. 6.

وانظر أيضا : شكرى : الحكم المصري في السودان ص ٧٤ ، وزاهر رياض . السودان المعاصر ص ٧٤ .

F. O. 78-840. Cairo January. 5, 1850. Murray to Viscount (٢)
Palmerston, No. 2.

(٣) محمد محمود الصياد : السودان . دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي . ص ٢٨٢ .

تستمد الماء وتتشكل بحيث تحتفظ بالرطوبة فيها طوال أشهر الجفاف ، ويكون ذلك بتحويل الماء الى مادة صمغية داخل لحاء الشجرة . وتمتاز هذه المادة بتحملها للحرارة الشديدة وقلة تأثيرها بجفاف الجو وعدم قابليتها لتبخر الرطوبة بسرعة . وهكذا تستمر الرطوبة في لحاء الشجرة خلال فصل الصيف . ويساعد التفاوت بين درجات الحرارة على تشقق لحاء الشجرة فتخرج من خلال تلك الشقوق المادة الصمغية التي تتجمع فيها يعرف باسم « الكمكول » . ولكن هذه الشقوق الطبيعية لا تكفى فيقومون بعمل شقوق صناعية أو « طقوق » كما يسميها البعض فيزداد الإفراز (١) .

ويتميز الصمغ السوداني بأنه يذوب تماما في الماء على عكس صمغ « بوشير » في ايران الذي لا يذوب في الماء ، أو صمغ عدن الأكل ذويانا (٢) . وكانت الحكومة تدفع مائة وخمسين مليما عن كل (مائة وعشرة أرطال) ، ثم تحسنت تدريجيا سنة ١٨٥٠ الى (مائتين وسبعين مليما للقنطار (٣) . وكان يتم تصدير الصمغ الى أوروبا وتركيا عن طريق ميناء الاسكندرية .

هذا ، وقد بلغ محصول الصمغ عن سنتي ١٢٥٨ هـ - ١٢٥٩ هـ (١٨٤٢ - ١٨٤٣ م) بمديرية كردفان ١٨٢٥٧ قنطارا وكسور (٤) . وهناك وثيقة تشير الى أن ما وصل منه الى مصر من كافة مديريات السودان في عام ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢) قد بلغ ٧١٣٨ قنطارا و٧٧ رطلا (٥) .

(١) محمد محمود الصياد : المرجع السابق ص ٢٨٢ .

(٢) نفس المرجع . ص ٢٨١ .

(٣) نفس المرجع . ص ٢٨٦ .

(٤) دفتر رقم ٣٧٨ معية تركي - ترجمة الارادة التركية رقم ٨٣٠ بتاريخ ٢ صفر سنة ١٢٦١ هـ . ارادة الى مدير كردفان .

(٥) محفظة رقم واحد - موضوع التجارة (١٢٤٢ هـ - ١٢٦١ هـ) من محفظة رقم ٣ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات بتاريخ ١٢ الحجة سنة ١٢٥٨ هـ . من الجناح العالي الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

وقد كان الباشا يولى هذا المحصول اهتماما شديدا لأنه كان يلعب دورا كبيرا في التجارة الخارجية لمصر ، فكان ينتدب الكثير من المعاوين للإشراف على سرعة شحنه وإرساله الى جمرک أسوان ، كما كان يتم توزيع أولئك المعاوين على طول الطريق من مقر انتاجه حتى وصوله الى جمرک أسوان ، فيكون مقام الأول بكردفان والثانى بدنقلة والثالث بوادى حلفا والرابع بأسوان (١) .

وقد لاحظ محمد على تلاعب بعض القائمين على نقل الصمغ من جمرک أسوان الى القاهرة فقام بوضع حراسة من الجنود على كل مركب ، إلا أن رؤساء المراكب استطاعوا اكتساب هؤلاء الحراس الى جانبهم ، فابتكر محمد على طريقة جديدة تكشف هذا التلاعب ومؤداها أنه كلما ورد صمغ الى جمرک أسوان يوزن وتتخذ منه « عينة » وتوضع في زجاجة وتختم من أمين الجمرک حتى إذا وصلت هذه العينة الى جمرک مصر توزن الإرساليات مرة أخرى وترسل رأسا مع تلك العينة الى الاسكندرية (٢) . هذا وقد كانت تشرف على عملية الحصول عليه ونقله ممثلة خاصة (٣) .

سن الفيل :

وبالإضافة الى احتكار الصمغ فقد تم احتكار سن الفيل أو ما كان يسمى بالمعاج . وكان يرد الى مصر في عهد محمد على من جهات سنار وكردفان ثم من دارغور وجنوب السودان فيما بعد .

(١) دفتر رقم ٢٠٩ - معاونة القائمين - وثيقة رقم ٦٥٣ بتاريخ ٢١ جمادى الثاني سنة ١٢٥٩ هـ خطاب الى سليمان أفندى أمين جمرک أسوان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) دفتر رقم ٣٩٣ ، صادر ديوان المعية - ترجمة الارادة التركية رقم ١٠٠٧ بتاريخ غاية رمضان سنة ١٢٦١ هـ . ارادة الى عباس باشا .
(٣) الوقائع المصرية . العدد رقم ٣١١ بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٢٤٧ هـ .

ويشير أحد الباحثين اعتمادا على الرحالة بالم الذي زار كردفان الى أن محمد علي كان يلجأ الى وسيلة غريبة في الحصول على سن الفيل بحيث يترك باب التجارة في هذه السلعة مفتوحا فلا يتعرض للقوافل أو التجار الذين يحملونه الى مصر حتى إذا وصلوا الى القاهرة - وقد تكبدوا المشاق - تقدم هو بشرائه بالسعر الذي يحدده والذي كان ضئيلا للغاية كما يقرر هذا الرحالة (١) . وهذا القول فيه شيء من المبالغة إذا نظرنا الى هذه المسألة من عدة جوانب : الجانب الأول - كما توضحه الوثائق بجلاء - أن محمد علي كان يحتكر شراء السن في أماكن إنتاجه ويدفع للتجار أسعارا لا بخس فيها (٢) ، والجانب الثاني والذي يجب أن نعيه تماما ان بالم نفسه كان واحدا من التجار المغامرين الذين جاءوا الى أفريقيا بحثا عن الثراء السريع ، فكان طبيعيا أن يردد ما كان يقوله بنو جلدته حول سياسة محمد علي الاحتكارية ولا بأس عنده أن يرتدى مسوح القديسين المدافعين عن التجار وحرية التجارة . والجانب الثالث والأخير وهو الأهم في رأينا ، انه إذا جاز لنا أن نصدق هذه العبارة عن قيام الباشا بشراء العاج بثمن بخس فما الذي كان يجبر هؤلاء التجار على نقله وتكبد المشاق كل عام عبر صحراوات السودان حتى يصلوا به الى مصر ؟!

ويبدو أن شكاوى التجار الأوروبيين قد استمرت في عهد خلفاء محمد علي ، ففي عام ١٨٥٠ على عهد عباس الأول قدم التجار الأوروبيون في السودان شكاوى تنبأها قنصل كل من سردينيا والنمسا وفرنسا ، ووكيل القنصل الانجليزي ، حيث ضيق لطيف باشا حكمدار السودان الخناق عليهم فيما يتعلق بالاتجار في هذه السلعة على الطريقة التي يفضلونها هم لا التي تقوم بتنظيمها الحكومة عن طريق إجراء مزاد عام

(١) نسيم مختار : المرجع السابق ص ٣٤٥ نقلا عن الرحالة بالم : المرجع السابق ص ٢٨٦ .

(٢) دفتر رقم ٢٦١ معاونة ايرادات وثيقة رقم ٢ بتاريخ ٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ افادة الى محمود بك الإيرادات . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

لهذه السلعة بحيث يمكن لهؤلاء التجار الأوربيين أن يشاركوا فيه كغيرهم ، إلا أنهم - كما يبدو من رسالة الحكمدار - كانوا لا يفضلون هذا الأسلوب (١) .

وفي عهد محمد سعيد باشا استقل هؤلاء التجار حرية التجارة في هذه السلعة ولم يؤدوا الضريبة المقررة عليها للحكومة عقب بيعهم لها في الخرطوم وترتب على ذلك أن تكسبت عليهم أموال طائلة للحكومة (٢) . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في عهد الخديوى اسماعيل تم إحتكار سن الفيل في جنوب السودان . ففي مايو عام ١٨٧١ أصدر صمويل بيكر أمرا بمنع تجارة العاج بين الأهالى وإحتكار الحكومة له (٣) .

وفي عام ١٨٧٤ أصدر غوردون باشا قرارا بإحتكار الحكومة لتجارة العاج في البحيرات الاستوائية (٤) . وهكذا أصبح العاج في المناطق الجنوبية على عهد اسماعيل من ممتلكات الحكومة وكان على الأهالى جميعهم دون استثناء توفيره إلى مستودعات الحكومة عقب حيد الفيلة ودون مقابل إذ كانوا يضطادونها إبتغاء الحصول على لحومها وشحومها أكثر مما كانوا يبيعون أنيابها ، وقد كانوا من قبل يبادلون عليها بالفرز وبزجاجة من الخمر المشوشة التى يحملها التجار (٥) . وقد كان يجرى

(١) محفظة ١٩ بحر برا - ملف ١٦ - وثيقة رقم ١٣٧ بتاريخ ٨ صفر ١٢٦٧ هـ . من وكيل الأمور الخارجية اصطفان رسمى إلى الحضرة الخديوية . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) أمين سامى : تقويم النيل وعصر عباس الأول ومحمد سعيد - المجلد الأول من الجزء الثالث ص ١٣٦ .
(٣) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء ، الجزء الأول . ص ٣٨ .

(٤) دفتر رقم ١٨٧١ - عابدين - معية عربى - وثيقة رقم ٦ ص ٤١ بتاريخ ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٩١ من المعية السفينة إلى حكمدار السودان . انظر أيضا : شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٣١٠ .
انظر أيضا : Gessi, Seven years. p. 36.

(٥) عمر طوسون : المرجع السابق . ج ٢ . ص ٣٧ .

بيع العاج المطلوب من هذه المناطق بالخرطوم ولكافة التجار (١) .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد كان التجار يقومون بتهريب العاج مع الرقيق على ظهور المراكب ، وإذا ما تم ضبطه على هذا النحو ، عقد له مزاو يتقدم له جميع التجار (٢) وقد كانت للعاج أنواع عدة ، ولكل نوع سعر محدد ، فمن أنواعه « العال » و « الظهر » و « البار » و « الكنج » (٣) .

السنامكى :

كذلك فقد احتكرت الحكومة في عهد محمد على تجارة السنامكى ، وقد إعتبرت دنقلة الجديدة بمثابة المستودع الرئيسى الذى يمد الحكومة بحاجتها من هذه السلعة التجارية نظرا لوفرتها في هذه المنطقة (٤) . كذلك فقد توفرت في جهات أخرى مثل كردفان إلا أن جمعها بغرض بيعها كان محدودا . ويبدو أن الاقبال على تجارة السنامكى في مصر لم تكن بصورة مشجعة مما جعل المسئولين فيها يتصحون مدير دنقلة وبربر عدم إرسال هذه السلعة إلا حين يطلب منه ذلك (٥) .

(١) دفتر رقم ١٦ عابدين - صادر تليفونات - صورة التليفونات العربى الشفرة رقم ٣٩٦ ص ٦١ بتاريخ ليلة ١٥ شوال سنة ١٢٩٠ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر رقم ١٨٧٥ صورة المكتبة رقم ٣٦ ص ١٠١ بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٢٩١ هـ . من حكمدارية السودان الى المعية السنية انظر أيضا : دفتر رقم ٢٧ عابدين - وارد تليفونات صورة التليفونات العربى رقم ٦٦٠ ص ٩٧ بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١٢٩١ هـ .

(٣) نفس الدفتر والوثيقة السابقة .
(٤) سجل رقم ٣٧٧ معية تركى - وثيقة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ١٠ ربيع الأولى سنة ١٢٦٠ هـ - ارادة الى مدير دنقلة .

(٥) سجل رقم ٣٧٧ معية - وثيقة رقم ١٤٨٨ بتاريخ ١٧ جمادى الثانية سنة ١٢٦٠ هـ . ارادة الى مدير دنقلة . وايضا : دفتر رقم ٤٣٨ معية تركى - وثيقة رقم ٤٥١٦ بتاريخ ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٦٤ هـ . الى مدير دنقلة وبربر . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

ريش النعام :

وهو أيضا من المنتجات التي إحتكرها محمد على ، ومع ذلك ، فقد ظل يتداول بين الأهالي وخاصة في غرب السودان • فقد كانوا يقبلون على صيده وأكل لحمه بشراهة ويجدون له مذاقا لا يقل عن اللحم البقري • وفي أعقاب ضم منطقة خط الاستواء تم إحتكار هذه السلعة هناك حيث كان يتم تسليم الريش في مستودعات الحكومة بمعد دفع نصف الثمن وحجز النصف الآخر لسداد الضريبة (١) •

الجلود :

وأخيرا تم احتكار الجلود في عهد محمد على ، فقد إحتلت القرب والأكياس التي تم صنعها من جلود الحيوانات مكانة هامة في السلع المستوردة من السودان ، خاصة إذا علمنا أن المدن المصرية آنذاك وبخاصة القاهرة كانت في حاجة ماسة لهذه القرب لنقل المياه من نهر النيل الى السكان داخل المدينة • ويقدر ما كانت تحمله قافلة دارفور في المرة الواحدة بحوالى ٨٠٠٠ قربة سواء أكانت مصنوعة من جلود الثيران أو جلود الابل (٢) • ومما هو جدير بالملاحظة أن الجلود الخام لم تكن تلقى مكانا أكبر بين صادرات السودان الى مصر على الرغم من وفرتها ويرجع ذلك الى جهل المواطنين بالسودان بوسائل حفظها سليمة ، وهو ما أدركته حكومة محمد على حيث أرسلت خبراء من مصر

(١) عمر طوسون : المرجع السابق . ج ٢ ص ٣٨ ، وكانت أسعاره كالتالى :

— ١٨ ريالا ثمن رطل الريش الأبيض بضاعة عالية ويسمى (عوام) •
— ١١ ريالا ثمن رطل الريش الاسود بضاعة متوسطة ويسمى (الاسود) •

— ٣ ريالات ثمن رطل الريش الاثهب بضاعة عادية ويسمى (Rebeda) وكانت هذه الأثمان لا تدفع نقدا بل غلة (عمر طوسون : المرجع السابق . ص ٣٨) •

(٢) نسيم مقار : المرجع السابق . ص ٣٥١ •

لإعداد الجلود وديبغها وتدريب السودانين على ذلك وطلبت من الأهالي تسليم جلود الحيوانات التي يقومون بذبحها مقابل ثلاثة قروش للجلد الواحد من جلود الماشية وعشرين باره لجلد الضأن . وبهذا أصبحت السودان على رأس الأقطار التابعة لها التي تمددها بالجلود كما يتبين من الجدول التالي : (١) .

البلد	عدد الجلود
السودان	٩٥٠٠٠
الحجاز	٨٠٠٠٠
الشام	٢٠٠٠٠
كرييت	٢٠٠٠٠

السلع والمنتجات غير المحتكرة :

(أ) المواشى : هناك نوع آخر من التجارة لم تكن الحكومة قد بسطت إحتكارها عليه إطلاقا ، وأهم تلك السلع التجارية المواشى التي إزداد الطلب عليها في عهد محمد علي . ويرجع ذلك الى تلك النهضة الزراعية التي كان الباشا يقوم بها في مصر والتي كانت تلزمها تلك المواشى سواء في أعمال الحرث أو ادارة السواقي (٢) .

ويذكر أحد الباحثين أن الباشا قد حصل على تلك المواشى من السودان بوسائل ثلاث ، أولها الغزوات التي أرسلت لصيد العبيد في

(١) نسيم مختار : المرجع السابق . ص ٣٥١ .

(٢) دفتر رقم ٣٧٦ صادر ديوان المعية - وثيقة رقم ٢٧٤٩ بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ١٢٦٠ هـ إرادة الى أحمد باشا المنكلى .
أنظر أيضا : سجل رقم ٣٣٧ معية تركى - وثيقة رقم ١٢٩٣ بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٢٦٠ هـ . إرادة الى مدير دنقلة ومدير سننار ومدير تাকে ومدير الخرطوم . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

فازوغلى وجبال النوبيا • وثانيها عن طريق الشراء من أصحابها وأخيرا حصل عليها على شكل ضرائب اذا ما عجز الأهالى عن دفعها نقدا (١) • وفي ظننا أن الوسيلة الثانية هي التي كان غالبا ما يتبعها الباشا ويحرص عليها أشد الحرص ، ولم يكن يجبر الأهالى على تقديم مواشيهم أو يهاجمهم في ثروتهم التي تلعب دورا كبيرا في تنمية الزراعة السودانية التي كان حريصا على إزدهارها • ولو كان في نية اللجوء الى غير وسيلة الشراء للجا فورا الى ضع هذه التجارة تحت الاحتكار وقد كان في امكانه ذلك •

ويبدو أن الباحث قد تأثر بما ذكره في الوسيلة الأولى والثالثة ببعض الأوربيين من الرحالة * وغيرهم ممن كانوا يمارسون أعمال التجارة آنذاك وكانوا شديدي الحنق على نشاط الباشا التجارى • وليس معنى ذلك أنه لم تحدث بعض تجاوزات من المسئولين في السودان ، ولكنها لم تكن بشكل رسمى أو دائم • بل كانت التعليمات اليهم صريحة كي يقوموا بشرائها (٢) •

وقد عني الباشا بإرسال هذه الحيوانات من السودان الى مصر فعين لها رجالا مخصصين لها بل وناظرا يشرف عليهم ، كما أنشأ المحطات اللازمة على طول الطريق الذي تسلكه ما بين السودان ومصر وأمد هذه المحطات بكل ما يلزمها من أعلاف ومياه وغير ذلك •

وكان محمد على يتوعد الكسالى والمهملين ممن يقومون على ارسال

(١) حسن احمد ابراهيم : المرجع السابق • من ١٢٨ — ١٤٠ •

(*) اعتد هذا الباحث في هاتين النقطتين على ما ذكره كل من :

— *Palme; Travels in Kordofan. p. 37.*

— *Hill; Egypt in the Sudan. p. 55.*

(٢) دفتر رقم ٣٦٩ معية تركى — وثيقة رقم ٢٤٧٨ بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٥٩ هـ ارادة الى مدير الوجه القبلى ، انظر ايضا سجل ٢٧٧ — معية تركى — وثيقة رقم ١٢١٦ بتاريخ ٢ جمادى الثانية سنة ١٢٦٠ هـ • ارادة الى مدير دنقلة • دار الوثائق القومية بالقاهرة •

المواشى بأقصى أنواع العقاب (١) فقد صدرت الأوامر لحاكم بربد أن يقوم بصرف العليق اللازم للأبقار الواردة من كردفان الى حاكم دنقلة لضمان وصولها سليمة ، كما طلب محمد على أن ترسل في فصل الخريف لضمان وجود الأعلاف الكافية لها (٢) . وزيادة في ضمان سلامتها وعدم هلاكها في الطريق أمر بأن تسير لمدة ثلاث ساعات أو أربع على الأكثر في اليوم الواحد ، وأن يتم ارسالها على دفعات متعددة كل دفعة منها تتكون من حوالي مائتين وخمسين رأسا فقط ، وتبعث كل واحدة منها قبل الأخرى بيومين حتى لا يتسبب إزدحامها في حدوث أذى وتعب لها . وزيادة في الحرص عليها ، أوصى بأن تكسى أظلاف المواشى التي تعرضت للأذى بكسوة خاصة من « الليف » (٣) .

ولم تكن تلك الرعاية تقتصر على مسافة الطريق عبر مديريات السودان وحسب ، بل كانت تمتد الى أماكن دخولها أرض مصر حيث كلف بعض المأمورين والمديرين في الوجه القبلي بترتيب العلف الكافي لهذه المواشى وعزل الضعيف منها وتسليمه لشيخ المنطقة التي هي بها حتى تسترد نشاطها (٤) . وقد بلغت المسافة التي كانت تقطعها المواشى أربعاً وتسعين محطة ، كانت المواشى تقطع خلالها أربعمئة واثنتين وثمانين ساعة ، وكانت أول محطة بالسودان تسمى « الترة »

-
- (١) دفتر رقم ١٩٩ معاونة اقاليم — صورة ترجمة المكتبة رقم ٤٥١ بتاريخ ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٨ هـ من شورى المعاونة الى عيسى افندى .
 انظر ايضا : دفتر رقم ٣٧٨ معية تركى — وثيقة رقم ٣٦٤ بتاريخ ٢٠ شوال سنة ١٢٦٠ ، ارادة الى متعهد الضوالح ، انظر ايضا : ٣٦٩ معية تركى . وثيقة رقم ٣٦٤ ١٧٨٢ بتاريخ ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٥٩ هـ .
 ارادة الى مدير الخرطوم ، انظر ايضا : دفتر رقم ٣٧٨ معية تركى — ترجمة الارادة التركية رقم ٩٠٤ بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٢٦١ هـ . ارادة الى مدير الجزيرة والوجه القبلى والاقاليم الوسطى . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
 (٢) حسن أحمد ابراهيم : المرجع السابق . ص ١٤١ — ١٤٢ .
 (٣) دفتر رقم ٨٤ معية تركى — ترجمة الوثيقة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٤ صفر سنة ١١٥٣ هـ . وايضا : حسن أحمد ابراهيم : المرجع السابق ص ١٤٢ .
 (٤) دفتر رقم ٨٥ معية تركى — ترجمة الأمر رقم ١١٠ بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ .

وآخر محطة هي « غرب أسوان » (١) .

من ذلك كله يتبين لنا عظم الدور الذي كانت تلعبه هذه المواشي في النشاط الاقتصادي بمصر وخاصة في عهد محمد علي ، ومقدار الجهود التي بذلت للوصول هذه الأداة الانتاجية . ويبدو أنه في أواخر القرن التاسع عشر بدأ يقل ورود هذه المواشي كما تشير بذلك الوثائق بشكل واضح حيث لا نقرأ أية خطابات حول إرسالها لمصر ، بل نقرأ وثيقة تعلن صراحة انتهاء هذه المهمة (٢) . والتفسير المقبول لانتهاء هذه المهمة آنذاك هو اكتفاء مصر بما أرسل من هذه الحيوانات ، خاصة إذا علمنا أن الآلاف منها كان يصل سنوياً منذ عام ١٨٢١ وبشكل منظم كما لاحظنا . بل أن هناك وثيقة تشير إلى أن عدد المواشي السودانية التي تساق يومياً من « .. أصوان إلى الجهات السفلى يتراوح عددها بين مائة وستين ومائتين رأس من المواشي ... » (٣) فلذلك نحن نهيئ إلى هذا التفسير سالف الذكر .. وربما يذهب البعض في تفسير ذلك إلى نضوب المعين أو العقبات التي كان يصادفها القائمون على إرسالها إلى مصر وغير ذلك . ولكن محمد علي بما عرف عنه من همّة وعزيمة لم تكن لتقف أمامه مثل هذه الأسباب . وليس معنى ذلك كله انقطاع إرسال هذه المواشي كلية ، فقد وصلت أعداد منها إلى مصر خلال عهود خلفاء محمد علي ولكن بشكل غير منظم وقليل جداً وليس كما كان الحال في عهد محمد علي .

ولم يقتصر إرسال الحيوانات على الأبقار فقط ، بل استوردت مصر

(١) محطة ١٩ بحر برا — ملف رقم ١١ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر رقم ٤١٢ — معية سنية — مكتبة رقم ١٧٥٣ بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٢٦٣ هـ . من المعية إلى مدير الجناك . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) دفتر رقم ٣٩٢ — معية تركي — وثيقة رقم ١١٤٨ بتاريخ ١٩ ربيع الثاني سنة ١٢٦٢ هـ . خطاب إلى مدير الوجه القبلي .

الجمال من السودان • فقد لعبت الابل دورا هاما في حملة السودان عام ١٨٢٠ حيث قامت بنقل المعدات والأمتعة ، كما استخدمت كدواب للركوب • واستمرت الابل تؤدي دورها سواء في نقل البضائع عبر مفازات السودان ، أو في الدوريات الصحراوية على حدود البلاد • بالإضافة الى أعمال الزراعة ، فقد كان محمد علي يطلب امداده بعدد منها للعمل في « الجفالك » وخاصة في نقل المحاصيل (١) • كذلك فقد كانت مصر تشتري بعضا من أنواع الخيول السودانية وخاصة ما اشتهرت به بعض المناطق في النوبة كدندقلة مثلا • ولكن هذا النوع من الحيوانات كان استعماله الرئيسي قاصرا على الجيش (٢) • وبالإضافة الى ذلك كله فقد كانت مصر تستورد بعضا من الحيوانات البرية كالزراعة والخرتيت والفيل والغزال والطيور البرية (٣) • ويبدو

(١) دفتر رقم ١٨٨ — مملوكة اقليم — مكتبة رقم ١٣١٨٢ بتاريخ ١٤ جمادى الاولى سنة ١٢٥٧ هـ • من شورى المعاونة الى حاكم السودان •

انظر ايضا : دفتر رقم ٣٦٩ معية تركى — وثيقة ٤٣٨٨ بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ. دار الوثائق القومية بالقلعة •

(٢) دفتر رقم ٢٦٢ صادر ديوان الكتخدا — وثيقة رقم ٣٩ بتاريخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٦٧ هـ • الى البك المهر دار • انظر ايضا : دفتر رقم ٦٧ معية عربى — صورة المكتبة العربية رقم ٨ ص ٣١ بتاريخ ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٦٧ هـ • من المعية السننية الى ديوان الجهادية ، ايضا : دفتر رقم ١٣ صادر معية عربى — صورة المكتبة العربية رقم ٣١٢ ص ٨٦٢ بتاريخ ١١ شعبان سنة ١٢٦٧ هـ • من المعية الى الجهادية وانظر كذلك محفظة رقم ٧ معية تركى — وثيقة رقم ٢١٨ ص ١٩ بتاريخ ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٧١ هـ — من حاكم السودان الى كاتب ديوان الخديوى •

(٣) انظر الوثائق الآتية : — دفتر رقم ٨ وارد تليغرافات عابدين — صورة التلغراف العربى رقم ٥٩ ص ٦٧ • بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٢٨٥ هـ • من حاكم السودان الى مهر دار الخديوى ، نفس الدفتر • تليغراف عربى رقم ٥٩٦ ص ٧٤ بتاريخ ليلة شعبان سنة ١٢٨٥ هـ • من محافظ السويس الى سعادة رياض باشا ، ونفس الدفتر تليغراف رقم ١٠١ ص ١٢٦ بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٨٥ هـ • من مدير المنيا الى سعادة خيرى بك • ، دفتر رقم ٩ عابدين وارد تليغرافات — صورة التلغراف العربى رقم ٤٦٢ ص ٦٦ بتاريخ ليلة غرة محرم ١٢٨٦ هـ • من مدير اسنا الى سعادة رياض باشا • ، ايضا : دفتر رقم ١١ عابدين — وارد تليغرافات — صورة التليغراف العربى رقم ١٥٠٨ من الخاصة الى سعادة زكى باشا بتاريخ ٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨٧ هـ • دار الوثائق بالقلعة •

أن الاهتمام بارسال مثل هذه الحيوانات والطيور كان يلقى اهتماما في عهود خلفاء محمد على أما محمد على فلم يكن يحفل بها ، بل كان همه الكبير يتجه نحو حيوانات الانتاج .

تجارة الرقيق :

كان الرقيق القادم من الأراضي السودانية واحدا من السلع الهامة التي وجدت طريقها الى مصر حيث استخدمت أعداد لا بأس بها في زراعة « الجفالك » المنتشرة في الوجه البحري على وجه الخصوص (١) .

وبالرغم من تعدد مصادر الرقيق السوداني الى مصر ، فإن الجهات الغربية للسودان كدارفور وكردفان كانت هي المصدر الرئيسي لهذه السلعة الآدمية . وكانت القافلة القادمة من دارفور حتى أسبوط تستغرق نحواً من أربعين الى خمسين يوماً في سفرها بالطريق البري (٢) وأما قوافل سنار فكانت تصل الى بربر في نحو ستة أيام ثم تأخذ طريق النيل حتى تبلغ جراو بأسوان في أربعين يوماً . ويمكن لهذه القافلة أن تجتاز الصحراء في زمن أقل بادرة من بربر . وأما قوافل دنقلة فتسير عادة في نهر النيل ، ويلاحظ على هذا الطريق الأخير قلة الأعداد التي كانت تحملها السفن (٣) .

ويقدر البعض أعداد الرقيق التي كانت تصل الى مصر سنوياً

(١) دفتر رقم ٤١٩ معية تركي - وثيقة رقم ٥٨٨٩ بتاريخ ٣ جمادى الثانية عام ١٢٦٣ هـ . من حكام السودان الى المعية . انظر أيضاً : دفتر رقم ٦٩ وارد معية ، صورة المكتبة العربية رقم ٣ بتاريخ ١١ ربيع الثاني سنة ١٢٦٧ هـ . من قلم الجفالك بالمالية الى المعية السننية . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) تقرير بورنج اعتماداً على تقرير هولرويد عن الدكتور محمد فؤاد شكرى : بناء دولة ص ٧٥٤ ، انظر أيضاً دفتر رقم ٥٠ عابدين وارد تلغرافات صورة التلغراف العربي رقم ٢٤٨ بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ . من غور دون باشا الى سعادة خيرى باشا بالاسكندرية .

(٣) نفس التقرير السابق ص ٥٥٤ .

(م ١٤ - التطور الاقتصادي الاجتماعي)

بين عشرة آلاف الى اثني عشر ألفا حتى عهد محمد على (١) . وقد عدت
أسيوط — آنذاك — أعظم سوق لتجارة الرقيق القادم الى مصر حيث
وفدت اليها أعداد كبيرة من دارفور وسنار كما كانت هذه السوق تمتد
القاهرة وسوريا وتركيا مما تحتاجه من هذه السلعة (٢) .

وكانت هذه السلعة وهي في طريقها الى مصر تلقى الكثير من
المشاق . ففي واحد من التقارير التي بعثت بها القنصلية العامة للولايات
المتحدة عام ١٨٧٨ بمصر نقراً وصفاً لاحدى قوافل الرقيق التي سلكت
طريق الأربعين الى أسيوط ، من حيث الأخطار التي تتعرض له في
الطريق ، بالإضافة الى سوء المعاملة التي لقيها هؤلاء الرقيق . فقد
بيع أحدهم — خلال الطريق — ثلاث مرات ، كما تعرض آخر للموت
لحظة سقوطه من على الجمل وثالث ربط الى جزع شجرة لأنه طلب
شربة ماء أثناء سير القافلة ، ورابع كان مصيره الرمي بالرصاص (٣) .

وربما يكون في هذا الوصف شيء من المبالغة ، خاصة اذا علمنا
أن التاجر الذي كان يجلب هذه السلعة كان يعنيه تماماً أن يحافظ عليها
سليمة حتى تصل الى السوق ، أما اذا تعرضت خلال الطريق للمرض
أو الوفاة فهذا يعنى الخسران المبين للتاجر .

وتجدر الإشارة الى أن هذه التجارة لم تكن ذات فائدة كبيرة
بالنسبة لمصر ، خاصة ابان عهد محمد على ، إذ كانت دائماً عرضة
للكساد سواء من ناحية الأمراض أو الموت عبر الطريق ، بدليل أن
محمد على لم يحتكر هذه السلعة بل تركها حرة لسائر التجار (٤) .

(١) نفس التقرير . ص ٥٥٦ .

(٢) نفس التقرير . ص ٥٥٤ .

(٣) الأرشيف الأمريكى بدار الوثائق بالقلعة — محفظة رقم ١٤ ،
رسالة من القنصل غارمان .

Desp. No. 235, Agency and consulate General of U. S. in Egypt. Cairo,
June, 1878. Hon. W. M. Ekarts, Secy. of State, Washington.

Shukry; Khedive Ismail and the Slavery in the Sudan. p. 76. (٤)

وقد اكتظت أسواق القاهرة بالرقيق السودانى وهبطت أسعارهم في ذلك الوقت . فقد ورد بتقرير بورنج على لسان أحد تجار الرقيق بكرهفان ان الرقيق الواحد كان يكلف التاجر حتى وصوله القاهرة حوالى ستة جنيهات استرلينية ، بينما يباع بعد هذه المشاق بأقل من هذا المبلغ (١) . ومع ذلك كله ، ورغم كل اللوائح والقوانين والنداءات الأوربية في وقف هذا التجارة ، فقد ظلت مستمرة بين مصر والسودان على المستوى الفردى بعيدا عن أعين الحكومة (٢) .

أما أهم السلع التي كانت تصدرها مصر الى السودان فكانت الأقمشة المختلفة وأهمها المعروف باسم القطنى و « الأجيا » والأقمشة الكتانية من أسبوط ، واللباد الذى يوضع تحت سروج الخيل والقمصان التي تستخدم كدروع واقية والملح والأرز والسكر . كذلك فقد دخلت السلع الأوربية الى السودان عن طريق مصر مثل الكهرمان والآلات القاطعة كالأمواس والسيوف وبعض الصناعات كأسلاك الحديد والنحاس وبعض أدوات الزينة والورق ، بالإضافة الى بعض السلع من بلاد الشام كالصابون والمصنوعات الحريرية (٣) .

وتشجيعا للتجارة بين مصر والسودان حقق محمد سعيد خطـوات

(١) تقرير بورنج السابق . ص ٥٦٢ .
(٢) دفتر رقم ٧٢١ قيد الأوامر واللوائح بديوان خديوى ، صورة المكتبة رقم ١٠٦ ص ١٣ بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ ، وأيضا : دفتر رقم ١٠٥٤ ، صادر نظارة المالية الى الدواوين ، وثيقة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ . الى جبرك أسوان ، وأنظر أيضا : محافظ السودان ، مجلس الوزراء - رقيق - صورة ما تحرر من نظارة الداخلية الى حكمدار السودان في ٨ ج سنة ١٢٩٧ هـ رقم ٢١ . وأنظر أيضا : نص معاهدة منع تجارة الرقيق المبرمة بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية في ٤ أغسطس عام ١٨٧٧ م ، وكذلك لائحة تنفيذ قرار إلغاء الرقيق في السودان المبرم بين كل من : محافظة اللوائح ، ومحافظة ١٦٢ عابدين ، محافظة رقم ٦ من الوثائق الافريقية بدار الوثائق القومية بالقاهرة ، والوثائق المصرية العدد رقم ٧٣١ بتاريخ ٤ شوال سنة ١٢٩٤ هـ (١١ أكتوبر ١٨٧٧ م) ص ٣ ، ٤ .
(٣) نسيم مقار : المرجع السابق ص ٣٥٩ .

واسعة في هذا المضمار حيث ألغى الضرائب الجمركية داخل السودان تماماً وخفض الرسوم المتحصلة على المتاجر المصدرة من السودان الى خارجه فأتاح ، بذلك ، حرية التجارة وسهولة حركتها بين البلدين مما حدا بقنصل النمسا في مصر ويدعى هوبر Huber الى القول : « ٠٠٠٠ إن البضائع الواردة من النوبة ودنقلة والخرطوم وسنار وكردفان وفازو على أصبحت تعتبر بضائع مصرية فلا يدفع عنها رسوما على الإطلاق ، ولا يفرض عليها أى شيء طالما كانت تستهلك في داخل البلاد » (١) . وبالإضافة الى ذلك فقد أمر محمد سعيد بجباية « رسوم امارية » طفيفة على البضائع الآتية عن دائرة النفوذ المصرى - اذا كانت في طريقها الى خارج البلاد (٢) . كما أرسل محمد سعيد الى السودان نسخة من قوانين مجلس التجار الجارى العمل بها في مصر للعمل بمقتضاها أثناء الفصل في الدعاوى التجارية التى تنشأ بين التجار وبعضهم أو بينهم وبين الحكومة (٣) ويبدو أنه قد جرت في عام ١٨٦٢ محاولة لتأسيس بنك يقوم بتمويل العمليات التجارية في السودان وتم تسجيله بالقاهرة إلا أنه فشل في عام ١٨٧٣ نظرا لسوء الادارة (٤) .

وإبان زيارة محمد سعيد للسودان عمل على الاتصال بسلطان دارفور عن طريق الكتابة اليه وابداء رغبته الأكيدة في « تواصل التجارة ، سواء مع مصر أو مع بقية المديريات السودانية » (٥) .

(١) محفظة رقم ١ (موضوع التجارة) ١٢٤٢ - ١١٦٢ من محفظة رقم ٦ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٥٧ هـ . من الجناح العالى الى الباحث - معاون . دار الوثائق القومية بالقلعة وانظر ايضا : شكرى : الحكم المصرى في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ . ص ٥٤ .

(٢) نفس المرجع . ص ٥٤ .

Hill; op. cit. pp. 97-98.

Ibid, p. 99.

(٥) محفظة رقم ١٠٢ - قسم الوثائق الامريكية - ملف بتاريخ سنة ١٢٧٤ هـ صورة الوثيقة العربية رقم ١٣ ص ٥٧ بتاريخ ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٧٤ هـ من دفتر رقم ١٨٨٩ دواوين . امر كريم الى سلطان دارفور .

لذلك فقد كان سلطان دارفور حريصا على وجود مندوب تجارى دائم يقيم
بأسيوط نقطة وصول قافلة دارفور عبر درب الأربعين (١) .

واستمرت تلك الجهود فى عهد اسماعيل للارتقاء بالتجارة بين مصر
والسودان ، فعقب توليه راح يبعث خطابا الى سلطان دارفور
لزيادة حجم التجارة بين البلدين (٢) كذلك فقد عمل اسماعيل على
تأسيس شركة تجارية فى يونية ١٨٦٣ سميت « شركة السودان » وبلغ
رأسمالها خمسين مليوناً من الفرنكات ، وكانت تهدف الى تنمية موارد
السودان وادخال التجارة المشروعة فى الأقاليم التى لم تكشف بعد .
وقد أسهمت فى تأسيسها خمسة بيوت تجارية مصرية من الاسكندرية
بمبلغ ثمانمائة وثلاثين مليوناً من الفرنكات واكتتب بالباقي مصرف
(الكريدى انترناسيونال) واتخذت الشركة اسما آخر هو (الشركة
المصرية التجارية) .

The Egyptian Commercial Trading Co.

ولقد فتحت أبوابها للممولين من لندن وباريس وفرانكفورت ، ومن
شركة اوبنهايم وبيت « درفيو » بالاسكندرية . وأصبح لها برنامج
واسع ، فقد كان اسماعيل يريد أن يصدر الى مصر سلعا تجارية
كالحبوب والبن والسكر والأخشاب الى جانب السلع القديمة كالعاج
وريش النعام (٣) . ومن مظاهر اتساع الحركة التجارية بين مصر والسودان
انشاء البيوت التجارية العديدة أمثال بيت السيد أحمد العقاد ،

(١) محفظة رقم ٣ مديريات قبلى - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٤٧٥
بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٢٧٥ هـ . من محمد سعيد والى مصر الى صاحب
العزة مدير أسيوط .

(٢) امين سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل . مجلد ٢ جزء ٢ . ص
٥٥٩ .

(٣) شكرى : المرجع السابق . ص ١٥ . شوتى الجميل : تاريخ
سودان ج ٢ . ص ١٢٠ .

و « أبو عموري » ، وفرج الله الموصلي ، وغطاس وغيرهم والتي وصل
 عددها في عصر اسماعيل الى نحو ثلاثة آلاف بيت مقابل ألف بيت
 للاوربيين (١) .

(١) عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة
 المصرية . الجزء الأول ص ١٥٥ ، أنظر أيضا : الراغبي : عصر اسماعيل .
 الجزء الأول . ص ١٦٤ .

القسم الثانى التجارة الخارجية

طرقها :

لم تقتصر التجارة السودانية على النطاق المحلى فقط ، ولكنها تعدت هذا النطاق الى العالم الخارجى وخاصة مع الحبشة ، وبلاد العرب وما جاورها ، وشمال أفريقيا .

وقد سلكت التجارة السودانية الى الخارج دروبا عدة قُسمت الى ثلاثة أقسام على أساس المنفذ الذى يأخذه كل اقليم لتصدير تجارته عن طريقه الى العالم الخارجى .

فالاقليم الأول يضم النيلين الأبيض والأزرق وفروعهما ، والجزء الشرقى من كردفان ويرتبط هذا الاقليم بمصر عن طريق وادى النيل ، والبحر الأحمر بطريق بربر سواكن (١) .

وهذا الاقليم أو الطريق توجد به أغنى منطقة لانتاج الحبوب فى السودان ، والتي تقع جنوبى سنار وترتبط بسواكن بطريق القوافل الذى يمر بالقضارف . وتعتبر الخرطوم المركز الرئيسى لهذا الاقليم . وأهم متاجره العبيد والذرة والصن والعاج وريش النعام وجلود أفراس النهر وقرون الخرتيت والشمع والمسك والملح والتمر هندى والسنامكى ، والمسك والنيله (٢) .

(١) دفتر رقم ٥٥٨٢ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية (بدون نمرة) ص ٢٦ بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٨٢ هـ . ارادة سنية الى وكيل حكمة دار السودان . وانظر ايضا : محافظ ابحاث السودان - محفظة رقم ١٧ ، دفتر رقم ١٧ ، دفتر رقم ٢ ، وثيقة من جعفر مظهر باشا وكيل السودان الى مبردار الحضرة الخديوية بتاريخ ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٢٨٢ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) أحمد أحمد سيد : تاريخ مدينة الخرطوم . ص ١٢٢ ، وانظر ايضا : الشاطر بصلى : تاريخ المواصلات . ص ٨ ، وايضا مكى شبيكه : السودان فى قرن . ص ١٣٥ .

والاقلیم الثانی يضم دارفور وغربى كردفان . وهذا الطريق يتصل بمصر بطريق درب الأربعين الذى يعد أيضا طريقا لخروج متاجر واداي وباجرمى وبرنو وغيرها من الجهات الواقعة غرب دارفور الى العالم الخارجى . ومن أهم ما حملته القوافل عبر هذا الطريق العبيد والصمغ وريش النعام والعاج والأبنوس والجلود . وتقدر هذه المتاجر بمائة ألف قنطار سنويا ، إلا أن حجم هذه التجارة قد هبط في أواخر الحكم المصرى حين سد طريق الأربعين في وجه تجارة الرقيق الى مصر . ويشير البعض الى تحول الكثير من تجارة واداي وباجرمى عن هذا الطريق الى طريق آخر يمتد من بحيرة تشاد الى مرزوق عاصمة فزان ثم طرابلس ، وذلك من جراء الهلع الذى أصاب سلاطين تلك الجهات من امتداد الحكم المصرى اليهم عقب ضم دارفور الى السودان عام ١٨٧٤ (١) . وقد يكون هذا التفسير صحيحا الى حد بعيد ، ولكننا نود أن نؤكد من ناحية أخرى ، ان محمد على وخلفاءه كانوا حريصين على الاتصال التجارى بتلك الجهات القريبة للسودان ، من خلال الرسائل التى كانوا يبعثون بها الى أولئك السلاطين مؤكدين من خلالها على احترامهم لحرية التجارة وانتقالها بين الطرفين . فازورار التجارة هنا عن درب الأربعين ليس مبعثة محمد على أو خلفاؤه بقدر ما كان نتيجة لحركة مناهضة تجارة الرقيق وضغط انجلترا الشديد لتنفيذ بنودها .

أما الاقلیم الثالث فكان يضم الحبشة والمناطق المحيطة بها . ويرتبط هذا الاقلیم بالبحر الأحمر عن طريق ميناء مصوع . وكانت تجارة الرقيق والبن والشمع والعسل من السلع والمنتجات التى سارت عبر هذا الطريق . وإذا حاولنا أن نعقد مقارنة بين حجم التجارة التى تمر عبر كل طريق من هذه الطرق الثلاثة لتبين لنا أن الطريق الأول كان يفوقها جميعا من حيث عدد القوافل والرجال الذين يعملون في تلك المتاجر .

(١) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق . ص ١٢٢ .

التجارة مع الحبشة :

من الطبيعي أن ينشأ نوع من التبادل التجاري بين السودان والحبشة بسبب الجوار وتداخل الحدود والسكان . وكان إقليم سنار ، الواقع على النيل الأزرق الذي ينبع من الحبشة ، من أكثر أقاليم السودان ارتباطا بالحبشة حيث يعد المنفذ الرئيسي لتجارة هذه الدولة الأفريقية مع جهات السودان الأخرى مثل دارفور وكردفان بل ومصر أيضا . ولقد أكد الرحالة الذين زاروا هذه البلاد على استمرار مثل هذه العلاقات التجارية بين السودان والحبشة . فالرحالة فالنتيا Valintia الذي زار الحبشة في أوائل القرن التاسع عشر يؤكد استمرار حركة القوافل التجارية بين الحبشة ودارفور (١) . وكذلك الرحالة بوركهارت الذي أشار الى أن طريق القوافل بين سنار وجوندار بالحبشة - أبان رحلته بين عامي ١٨١٣ - ١٨١٤ - كان يؤمه الكثير من تجار سنار وتجار الحبشة الذين أسماهم « بالجبرت » . وكان هؤلاء التجار يعملون بتجارة الرقيق والذهب ويلتقون في مكان على منتصف الطريق بين البلدين على مسيرة أربعة أيام تقريبا من سنار ويسمى « رأس الفيل » حيث يتم تبادل السلع بين تجار سنار وتجار الحبشة (٢) . كذلك فقد كانت مدينة « شلقا » Chlga على الحدود المشتركة بين سنار وجوندار من أهم المراكز التجارية التي التقى فيها تجار البلدين لبيع الرقيق والذهب والمائشية وغيرها . وكان تجار سنار يصدرون الى الأحباش الملح الذي يحصلون عليه من شندى بالإضافة الى الأقمشة القطنية « الدمور » (٣) .

وفي عهد محمد علي وعقب ضم السودان الى مصر تأثرت التجارة

(١) نسيم مقار : المرجع السابق . ص ٢٦٣ .

(٢) بوركهارت : المصدر السابق . ص ٢٤٠ .

(٣) نسيم مقار : المرجع السابق . ص ٢٦٤ .

بين الحبشة والسودان بالظروف والنظم الجديدة التي وضعها الباشا وخاصة نظام الاحتكار التجارى ، بالإضافة الى العلاقات السياسية بين « رؤوس الأحباش » وبين محمد على والتي اتسمت بالحذر والترقب حيث يذكر بورنج في تقريره أن نزاعا شديدا كان قد نشأ بين الطرفين بسبب امتلاك محمد على لمنافذ الحبشة (١) . فمن المعروف أن السلطان العثماني كان قد منح لابراهيم باشا ايالة جدة وملحقاتها التي هي سواكن ومضوع منفذ الحبشة الرئيسي الى البحر الأحمر ، والجزء الممتد على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر بما فيه الأراضي الحبشية التي تطل عليه وذلك في يولية عام ١٨٢٠ مكافأة له على انتصاره على الوهابيين في الجزيرة العربية ، ومعروف أيضا ان انجلترا قد وقفت بالمرصاد لمحمد على في نزاعه مع الحبشة ، وهددت بأن دول أوربا لن تسمح بأى اعتداء على الحبشة البلد المسيحي . وفي ظننا أن وقوف انجلترا في جانب الحبشة لم يكن إلا مسألة ظاهرية وتكأة لحماية مصالحها الحيوية في البحر الأحمر التي بدأ محمد على يهددها ، ومنها أيضا ما يتصل بالحبشة نفسها التي بدأت انجلترا تسعى لاقامة علاقات تجارية معها بارسالها فالتتيا في أوائل القرن التاسع عشر لأجل هذا الغرض .

كذلك فقد استطاع محمد على في عام ١٨٤٦ أن يضم ميناء مصوع — منفذ الحبشة — الى ادارته في السودان ، ومن قبل كان قد ضم « المقلبات » و « عطيش » عام ١٨٣٧ أيام خورشيد باشا حكامدار السودان ، وهي مناطق تقع على حدود الحبشة ، الأمر الذي جر الطرفين الى سلسلة من المنازعات فيما بينهما حيث لم يسلم الأحباش بضم هذه المناطق للسودان . وبناء على ذلك فقد رددوا بأن لهم الحق في جمع الضرائب من أهلها ، إلا أن الإدارة المصرية عارضت ذلك تماما . ونضيف

(١) تقرير بورنج السابق . ص ٥٨٩ ، وانظر أيضا :

F. O. 78-589. Aden, 18th. March, 1844. Copts Bttains Pol. Agent at Aden to J. P. Willough by Chief Secretary to Gov. t Bomby.

الى هذا الموامل التي أدت الى توتر العلاقات بين الطرفين زمن محمد على ، ما حدث عقب مقتل اسماعيل كامل نجل محمد على وما تلاه من فرار « الملك » ثم وجماعة من أنصاره الجعليين الى حدود الحبشة وأصبحوا بذلك حجر عثره أمام طريق التجارة الرئيسى من السودان والحبشة والذي يمر عبر القلابات (طريق جونداد - سنار) . وهكذا كانت تلك العقبات ذات تأثير سىء فى العلاقات التجارية بين البلدين .

ومع ذلك كله فقد حاول أحد التجار الفرنسيين « هيزير » Vizire — بعد موافقة محمد على — أن يجلب عدة مقادير من البن الحبشى عن طريق السودان قدرت بحوالى ٢٠٠.٠٠٠ رطل سنويا ، وجئى من ورائها أرباحا طائلة ، الأمر الذى جعل محمد على لا يجد موافقته له فى هذه التجارة وفضل أن يحتكرها لنفسه ، ولكن النتيجة كانت نقصا بينا فى واردات هذه السلعة وارتفاعا باهظا فى أسعارها بالسودان . وربما أراد الأهاباشى ألا يفيد محمد على من تجارتهم بسبب العدواة بينهما (١) .

ويبدو أن الطرفين رغبا فى ازالة ما حدث بينهما حتى تستأنف التجارة بين البلدين ، فتوسط شيوخ السودان فى هذا الأمر ، وتبذلت المكاتبات والهدايا (٢) . ويمكن اعتبار زيارة محمد على للسودان (١٨٣٨ / ١٨٣٩) محاولة لمودة العلاقات التجارية بين السودان والحبشة . فقد أسفرت هذه الجهود عن فتح سوق عام فى اقليم القلابات

(١) Deherain, H; Le Soudan Egyptien Sous Mehemet Ali pp. 177-78.

(٢) انظر الوثائق الآتية : محفظة رقم ٢٦٨ عابدين — ملف السودان — وثيقة رقم ١٩ أصلية نمرة ٦١ حمراء بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٥٥ هـ . من أحمد باشا حكمدان السودان الى الباشمعاون الخديوى بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٥٥ هـ . ، محفظة رقم ١٢٣ عابدين — ملف متفرقات — دوسيه بدون تاريخ — السودان سنة ١٢٥٤ — رحلة ساكن الجصاب ، وايضا محفظة رقم ١٩ بحر برا صورة الوثيقة رقم ٤٣ بتاريخ جمادى الاولى سنة ١٢٦٠ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

للاشراف على حركة التجارة وأصبح يقيم فيه وكيل مشترك لكل من الحكومة المصرية والزعيم الحبشى الذى كان يحكم مقاطعة (مكادى) المتاخمة لاقليم القلابات . وانحصرت مهمة هذا الوكيل فى تحصيل الرسوم والعوائد الجمركية فى هذه المنطقة ، والتي رغب الطرفان فى أن تكون رسوما رمزية تشجعا للتبادل التجارى بين الطرفين ، شريطة أن يتم تقسيم الايراد الناتج عن هذه الرسوم مناصفة بين الطرفين (١) .

وقد اشتهر سوق القلابات منذ ذلك الوقت وأصبح له شأن كبير فى تاريخ العلاقات التجارية بين السودان والحبشة (٢) .

وطبقا لهذه السياسة الجديدة بدأت الحركة التجارية تنمو بين البلدين فتم فتح طريق للتجارة بين فيزوغلى والحبشة فى عهد الحكمدار أحمد باشا ، وبدأت القوافل تسير فيه (٣) .

وفى عهد محمد سعيد باشا جرت محاولات من لدنه لدفع العلاقات التجارية بينهما الى الأمام ، فأرسل أثناء زيارته للسودان برسالة الى ملك الحبشة يعبر له فيها عن المودة وحسن الجوار و « ٠٠٠ صلة المصالح التجارية التى هى أقوى صلة بين أعضاء العائلة البشرية ٠٠٠ » (٤) .

وفى مستهل عهد الخديوى اسماعيل استمرت محاولات مد الجسور وتدعيمها بين البلدين خاصة فى المجال التجارى ، ولكن يبدو أن حدوث

(١) محفظة رقم ٢٦٥ عابدين — ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٥ مسلسل ٣١ أصلى بتاريخ ١٣ ربيع الآخر سنة ١٢٥٤ هـ . وأيضا : دفتر رقم ١٨٩ معاونة أقاليم — مكتبة رقم ٧٥١ بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٢٥٧ هـ . من الجناح العالى الى حكمدار السودان .

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق . ج ٣ . ص ٢١ .

(٣) محفظة رقم ٢٦٨ عابدين — ملف السودان . الوثيقة السابقة .

(٤) دفتر رقم ١٨٨٦ — أوامر عربى — صورة الوثيقة العربية رقم ١٣ ص ١٠ بتاريخ ٩ جمادى الأولى سنة ١٢٧٣ هـ . أمر كريم الى سلطان الحبشة .

بعض المنازعات بين الطرفين قد عكر صفو العلاقات . ففي عهد الحكمدار موسى حمدي (١٨٦٣ / ١٨٦٥) اعتدى الأقباش على حدود السودان واستطاعوا أن يستميلوا بعضا من العربان اليهم ولكن هذا الحكمدار استطاع أن يعيدهم الى سيرتهم الأولى ، وزيادة على ذلك قام بتحسين القلابات وفرض جزية سنوية عليها بلغت ٢٤٠٠٠ ريال . ولما كان بعض مشايخ الحدود يدفعون الجزية لملك الحبشة من قبل ، منعهم من ذلك وأصبحوا يدفعونها لحكومة السودان . ومع ذلك كله استمرت التجارة تفد من الجانبين الى سوق القلابات . فمن الحبشة كان يرد الرقيق وبعض الحيوانات كالبعال بالاضافة الى البن والذهب (١) .

وفي المقابل كانت الحبشة تتلقى الأنسجة والأردية والسروج والخيول الدنقلوية . ولكن ينبغي أن نشير هنا الى أن شيخ عربان رفاعة الشرق في تلك المنطقة قد فرض جزية على واردات السودان في سوق « وهناى » (٢) .

وفي أغسطس عام ١٨٧٥ حاول ملك الحبشة منع دخول البضائع الحبشية الآتية من « عدوة » الى مصوع فثار التجار غضبا ، وأمام ذلك وافق الملك على فرض رسوم مضاعفة على البضائع المتجهة الى مصوع ، فمنهم من قبل ومنهم من رفض . ونتيجة لهذا كله طلب محافظ مصوع من المسؤولين بمصر سرعة التدخل لرفع الضرر الذي أصاب التجار بسبب تصرفات ملك الحبشة ، واقترح هؤلاء التجار على الحكومة المصرية ارسال قوة عسكرية لمعالجة هذا الموقف (٣) .

(١) الارشيف الفرنسى بدار الوثائق القومية بالقاهرة — محفظة رقم ٥٩ : Annex No. I. à la lettre de M. Outrey, du 19 November, 1865. M. Munzinger Grant du Vice - Consulate de France à Mussaoue à M. Outrey, Agent et consul general de France a Alexandrie. p. 1169.

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق . ج ٣ ص ٢٢ ، ٢٤ .

(٣) دفتر رقم ٣٣ عابدين — وارد تليفرافات — صورة التليفراف العربى الشفرة رقم ٩٧ ص ١٦ بتاريخ ٩ شعبان ١٢٩٢ هـ . من محافظ مصوع الى سعادة خيرى بك .

وقد جرت في أواخر شهر مارس عام ١٨٧٧ محاولة من جانب اسماعيل لعقد اتفاقية مع ملك الحبشة (١) . وقد ركزت هذه الاتفاقية على موضوع التجارة وضرورة تسهيل مرورها بين السودان والحبشة . وقد انتهز الخديوى فرصة طلب ملك الحبشة لبعض القوات المصرية - التى لم تفصح الوثيقة عن الغرض من إرسالها - فعرض بعض الشروط لاستمرار العلاقات الطيبة بين البلدين (السودان - الحبشة) ومن أهم شروط هذه الاتفاقية : أولا : منع التجارة فى الرقيق . ثانيا : إطلاق حرية المعاملات التجارية وعدم وضع قيود تحد من حرية حركتها ، واقتراح فى هذا البند عدم تحصيل أية جمارك أو ضرائب على البضائع التى تصدر الى الحبشة من لدن السودان ، فى مقابل عدم أخذ أية مبالغ عن نفقات الجنود المرسلة للحبشة . ثالثا : زيادة حجم التبادل بين الطرفين والترخيص لكل من يرغب من التجار المصريين أو السودانيين بالتوطن فى الحبشة والقيام بالتجارة والسياحة والمحافظة على أرواحهم ، مع ضرورة بذل الجهود للمحافظة على سلامة التجارة فى الطريق بين البلدين (٢) .

وهناك بنود أخرى لا تتعلق بأمور التجارة تناولها مشروع هذه الاتفاقية . ويبدو من سلسلة الأحداث العسكرية المعروفة التى جرت فى عهد اسماعيل بين الحبشة ومصر ان هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ .

(١) دفتر رقم ٤٦ علبدين - وارد تليفونات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٢٤ ص ٨٠ بتاريخ ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٤ هـ . (٣١) مارس ١٨٧٧) ارادة سنية الى غوردون باشا حاكم دار عموم الاقاليم السودانية بسنهيت . دار الوثائق بالقلعة .

(٢) محفظة رقم ١٠٩ - قسم الوثائق الامريكية - الفترة التاريخية (١٢٨٦ - ١٣٠١) (١٨٦٩ - ١٢٨٤) حوادث بلاد الحبشة - رسالة الخديوى اسماعيل الى الاحباش . وللأسف الشديد فانه لم يرد تاريخ محدد لهذه الوثيقة ، ولكن بمقارنتها بالوثيقة السابقة رجحنا ان تكون فى عام ١٨٧٧ .

التجارة مع بلاد شبه الجزيرة العربية ومناطق جنوب غرب آسيا : اهمية ميناءى سواكن ومصوع في التجارة الخارجية :

لمعت سواكن باعتبارها منفذا تجاريا هاما على الساحل الغربى للبحر الأحمر دورا رئيسيا في تجارة السودان الخارجية مع بلاد شبه الجزيرة العربية والبلدان المجاورة لها بل والبعيدة عنها مثل الهند والصين .

فمن المعلوم انه منذ القرن السادس عشر قد خضعت سواكن للنفوذ العثماني حين استولى سنان باشا على هذا الميناء بالاضافة الى مصوع . وقد استمرت هذه السيادة على سواكن وان تذبذبت بين القوة والضعف (١) فقد كان هذا الميناء مع مصوع تابعين لايالة جدة ، وكان يطلق على هذه الجهات (ولاية الحبش العثمانية) ربما لانها كانت تشرف على بلاد الحبشة باعتبارها منافذ رئيسية لها على البحر الأحمر كما سبق القول . وعقب تدخل مصر عام ١٨١١ في الجزيرة العربية الحقت ولاية الحبش بالادارة المصرية . وبعد تسوية ١٨٤٠ / ١٨٤١ بين مصر والدولة العثمانية عادت الى ما كانت عليه سابقا . وفي عام ١٨٤٦ احيلت ادارة جمركى سواكن ومصوع الى مصر مرة أخرى فالحقت إدارتهما بمديرية التاكا . إلا أنه في عام ١٨٤٨ عاد الميناءان مرة أخرى الى جدة (٢) . وقد طلب الخديو اسماعيل إعادة ضمهما للادارة المصرية فقدم مبررات قوية لذلك الى كل من الدول الأوروبية والدولة العثمانية . فبالنسبة للدول الاوربية راح يذكرها إنها إذا ما أرادت القضاء على تجارة الرقيق فان الحل الوحيد هو وضع هذين الثغرين تحت ادارة يمكنها معالجة هذه المسألة بحزم وشدة ، أما تبعية هذه المناطق (لجده)

(١) بوركهارت : المصدر السابق . ص ٣٤٢ وما بعدها .

(٢) شوقي الجبل : تاريخ السودان . ج ٢ ص ١٩٦ .
انظر ايضا :

وهي بعيدة عنها فلا يحقق الاشراف عليها . أما المبررات التي ساقها للدولة العثمانية فكانت تشير الى مطامع ومشروعات الدول الأوربية في تلك السواحل التي كانت تبدو جلية في محاولات القناصل ونوابهم الاتفاق مع المشايخ المحليين ووضعهم تحت نفوذهم ، ولتفادي مثل هذه الأمور ينبغي ضم هذين الثغرين للإدارة المصرية وتصبح مصر بالتالي أقدر على توطيد الأمن في هذه الجهات ، بالإضافة الى أن الدولة العثمانية لن تضر شيئاً ، فمصر مستعدة لأن تدفع للخزينة العامة ما كانت تجبيه من جمارك سواكن ومصوع (١) . وبالفعل أعيداً للإدارة المصرية في مايو ١٨٦٥ (٢) . وفي مايو ١٨٦٦ جعلت الاحالة وراثية وغير مقصورة على وال بعينه ، طبقاً لفرمان تغيير الوراثة الصادر في ٢٧ مايو ١٨٦٦ (٣) .

وعقب تسلم الادارة المصرية لسواكن ومصوع عين (مختار بك) محافظاً لسواكن و (حسن بك رفعت) محافظاً لمصوع . وفي عام ١٨٧١ تم فصل الأقاليم المطلة على البحر الأحمر — ومنها سواكن ومصوع — وتكوين محافظة مستقلة تعرف باسم (محافظة سواحل البحر الأحمر) وعين لادارتها ممتاز باشا بلقب (مدير عام شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر) (٤) .

ومما لا شك فيه ان الحاق هذين الثغرين بإدارة مصر كانت له آثار اقتصادية هامة ، كما أوضح أحد المسئولين بالسودان ، من حيث « ... تقدم التجارة والمصالح الأميرية وعمار البلاد ... » بالإضافة

(١) شوقي الجبل : المرجع السابق . ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٢) انظر مجموعة فرمانات الشاهانية . فرمان ١٩٣ . دار الوثائق بالقلعة ، انظر أيضاً : محظظة ١٤٢ عابدين — سودان — ترجمة المكتبة التركية رقم ٦ بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٨١ من القبول كتحدا الى الحضرة الخديوية . دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٣) مجموعة فرمانات الشاهانية . فرمان رقم ٩٢٥ في ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ . انظر : شوقي الجبل : المرجع السابق ص ١٩٧ .

(٤) نفس المرجع . ص ١٩٩ .

الى « . » فتح واستكشف الطرق والمعابر المتصلة بسواكن من كل الجهات والحصول على التمهيدات القوية واللوازم اللازمة لتقل التجارة وسير القوافل . . . والتجارة العمومية بالأمن التام مرة كل خمسة عشر يوما من حدود الحبشة الى تاكة ، ومنها الى سواكن ومن الخرطوم والبحر (النيل) الأبيض وكردفان الى بربر ومنها الى سواكن « (١) » .

ويبدو أن تركيز المسئولين في السودان كان ينصب بصفة رئيسية على ميناء سواكن أكثر من مصوع ، لأن الأخيرة لم تكن لها نفس أهمية سواكن ، فأكثر إيرادات مصوع كانت تنحصر في الجمرك الذي يتقاضى عن الرقيق ، ثم تقلص هذا الإيراد عقب الاتفاقيات التي وضعت بين الدول ، بالإضافة الى أن اتفاقاتها كانت أكثر من إيراداتها ، وأخيرا فإنها كانت مسرح نزاع دائم لتنازعها حدود الحبشة (٢) . أما سواكن فقد كانت في موقع متوسط بين جهات مصر والسودان الممتدة على سطح البحر الأحمر ، كما أنه يمكن عن طريقها نقل كل واردات وخارجات السودان (٣) .

التجار الحدارية : *

أما معظم نشاط سواكن التجاري فقد كان بأيدي الحدارية الذين كانوا حلقات وصل بين أسواق السودان المحلية مثل بربر وشندي وسنار والتاكة والأبيض وبين هوائى بلاد العرب على البحر الأحمر

- (١) محافظ أبحاث السودان : محفظة رقم ١٨ ، دفتر رقم ٤ ، ورقة رقم ١٤٥ من جعفر باشا مظهر الى الاعتبار الخديوية الكريمة بتاريخ ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .
(٢) محافظ أبحاث السودان : نفس الوثيقة .
(٣) دفاتر محافظة سواكن - دفتر (عربى) صادر ٤٢/٥/٢/٤ مكتبة رقم ٥ بتاريخ ١٩ ل سنة ١٢٨٨ هـ (ديسمبر ١٢٧١ هـ) .
انظر أيضا : صلاح الشامى : الهوائى السودانية من ١٤٠ .
(*) أو الحضارة نسبة لحضرموت موطنهم الاصلى في جنوب بلاد العرب .

بوجه خاص ، إذ كانوا يحصلون من أسواق هذه المناطق على السلع والمنتجات التي اشتهرت بها ويقومون بتصديرها الى الحجاز واليمن . وكان لهم في جدة حى خاص بهم ، بالإضافة الى وكلاء تجاريين منتشرين في أكثر مدن الحجاز ، كما كانت لهم السفن التجارية التي تقوم بنقل التجارة بين سواكن وجدة ومخا والحديدة .

ومن أهم السلع التي صدرها السودان عن طريق سواكن الرقيق ، فقد كان هذا الميناء أحد الأسواق الرئيسية لتصديره حيث كان يأتيها من سنار وشندى وغرب السودان والحبشة . وقد تضاءلت هذه التجارة بمرور الأيام خاصة عقب أحكام منافذ خروجها في عهد اسماعيل وبالأذات منفذ البحر الأحمر . كذلك فقد صدرت السودان الى بلاد العرب الذرة التي كانت تأتيها من اقليم البتانة الذي اشتهر بوفرة انتاجه منها مع جودة نوعها . كما اشتهد الطلب في الحجاز واليمن على الحصر السودانية وذلك لجودة نوعها ، فكان البدو يقبلون عليها ، كما كان أهل الحضر في المدن يقبلون عليها أيضا وخاصة في مكة والمدينة حيث كانت المساجد تفرش بالحصر .

كذلك فقد استوردت بلاد الحجاز من السودان القربب والأكياس الجلدية التي غدت من منتجات السودان الرئيسية وكانت تستخدم في حفظ ونقل الماء والزاد . كما تم تصدير الزبدة الى بلاد الحجاز حيث كانت مكة والمدينة تعتمد ، في حاجتها الى هذه المادة الغذائية ، وخاصة في موسم الحج ، على ما كان يرد من السودان عن طريق سواكن ومصوع (١) .

ولقد لقي الذهب السنارى — وخاصة زمن محمد على — طريقه الى بلاد العرب بحيثى ان البعض يقدر متوسط ما كان يدخل بلاد اليمن منه

(١) نسيم مقار : المرجع السابق . ص ٣٨٢ .

بين عشرة آلاف واثنى عشرة أقة سنويا ، وكان هذا الذهب ينقل — غالبا — عن طريق ميناء مصوع الى اليمن (١) . وقد يكون في هذا الرقم مبالغة إذا علمنا أن محمد علي — بجهوده الكبيرة التي سبق الحديث عنها — لم يستطع الوصول الى نتائج مرضية بالنسبة للذهب .

وفي عهد الخديوى اسماعيل نلاحظ تصدير الصوف والصمغ العربى والجلود بأنواعها والتمر هندى والسنامكى والسيوف الى بلاد الجزيرة العربية وما جاورها عن طريق ميناء مصوع (٢) .

أما السلع التي كانت ترد الى السودان عن طريق البحر الأحمر فكانت الأقمشة على اختلاف أنواعها والبن والخرز والزجاجى المعروف باسم ريش Reich والمصنوعات المعدنية البسيطة مثل الأجراس والمسابع والصابون والسكر وخشب الصندل والتوابل . ولم تكن جميع هذه السلع تأتى مباشرة من بلاد العرب ، بل كان بعضها يأتى من بلاد الهند والبعض الآخر من أوروبا عن طريق موانئ البحر الأحمر الشرقية والخليج العربى الواقعة على طريق التجارة بين الشرق والغرب وتربطها بسواكن علاقات تجارية أهمها جدة والحديدة ومخا ومسقط والبصرة (٣) .

وتجدر الإشارة هنا الى الأطماع الانجليزية التي بدأت في منطقة البحر الأحمر خاصة بعد انفتاح المجال أمامها للسيطرة على الهند . ومن هذه الأطماع سيطرتها على عدن لتصبح قاعدة لنشاطها التجارى والسياسى في المنطقة . حيث قامت بتحصينها عسكريا وجعلها محطة للسفن ومستودعا للتجارة مع بلاد العرب والساحل الافريقى المقابل .

(١) Hamnt; L' Egypte Sous Mehemet Ali, Tome. II, p. 588.

انظر ايضا : نسيم مقار : المرجع السابق ص ٢٨٣ .

(٢) محفظة رقم ٥٣ معية — مرفق (د) — محافظ ابحات السودان — محفظة رقم ٣٦ دفتر رقم ٢ (بيان بالاصناف الصادرة من كمرك مصوع الى كمرك السويس باسم الخواجة كرسى فرانسواى من ابتدى ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ هـ — ربيع الاول سنة ١٢٩٣ هـ) دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) نسيم مقار : المرجع السابق . ص ٢٨٤ .

كما حاولت الاحتفاظ بمعملاء تجاريين لها في موانئ سواكن ومصوع وزيلع وبربره سواء من بين السكان أو من الفرس أو الهنود أو من الانجليز في بعض الأحيان • ولم يقبل محمد على هذا النفوذ الانجليزي وسعى الى وقفه إلا أن انجلترا عارضته بشدة واضطرته الى التنازل عن مشروعاته التوسعية في الساحل الافريقي (١) • بل واضطر أيضا الى الانسحاب من بلاد العرب عقب اتفاقية لندن ١٨٤١ وان كان قد سعى في ضم سواكن ومصوع بعد ذلك كما مر بنا •

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الادارة المصرية في السودان للاهتمام بسواكن لتلعب دورها في التجارة الخارجية والداخلية إلا أن البعض يشير الى تذبذب سواكن تجاريا في عهد الحكم المصري بصفة عامة • ويفسر هذا التذبذب بأن مصر كانت لا تحرص على بذل تلك الرعاية أو خدمة التوجيه البحري إلا في أضيق الحدود وفي الحالات التي يتعارض فيها ذلك مع أغراضها الاقتصادية والعسكرية (٢) • كما يذهب نفس القائل الى أن رحلة محمد على السودان كانت تهدف — من بين ما تهدفه اليه — الى جذب تجارة السودان الى موانئ البحر المتوسط ، بدلا من موانئ البحر الأحمر ، لتأخذ طريقها الى أوروبا (٣) • ويمضى نفس الباحث قائلا : لقد بقيت لسواكن نفس الصورة المهزوزة في التجارة السودانية حتى حدث الانقلاب الخطير الذي قفز بها الى الازدهار والشهرة ونعنى به شق قناة السويس وافتتاحها للملاحة الدولية عام ١٨٦٩ وترتب على ذلك شدة الصراع بين انجلترا وفرنسا للانتفاع بالطريق وظهور أطماعهما السياسية والاقتصادية في تلك الجهات • لذلك فقد كان طبيعيا أن تعطى مصر اهتمامات لممتلكاتها في سواحل البحر الأحمر — ومنها سواكن ومصوع وغيرهما — حيث شهدت هذه الفترة رغبة مصر الحقيقية في عودة

(١) تقرير بورنج السابق • ص ٥٨٥ •

(٢) صلاح الدين الشامي : المرجع السابق • ص ١٣٥ •

(٣) نفس المرجع • ص ١٣٥ •

سواكن الى النشاط والازدهار من خلال اهتمامها بالطرق البرية الموصلة اليها وإرساء قواعد الأمن على طول هذه الطرق وتوفير المياه العذبة (١) .
والجدول التالي يبين السفن التي زارت سواكن في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٦٩ - ١٨٧٧ .

السنة	السفن	عدد السفن	السفن المصرية تجارية حربية	السفن الأجنبية	بالطن الحمولة
١٨٦٩	٢٩	٣٥	—	٢١٦	—
١٨٧١	٢٠١	٦٩	—	١٣٢	—
١٨٧٣	٣٤١	٣٢٠	١٤	٧	٥٨٤٣٣
١٨٧٤	٢٦٤	١٩٦	٢٩	٩	٤٤٨٠١
١٨٧٥	٣٩٩	٢٩٥	٢١	٣	٦٠٣٣٦
١٨٧٦	٢٢٥	١٧٨	١٢	٣٥	٧٣٠٥٨
١٨٧٧	٢٣٠	١١١	١٣	١٠٦	٨٥٥٤٣

ومن هذا الجدول يمكن أن نستخلص ما يلي :

أولا : زيادة عدد السفن وحمولتها بشكل مضطرد من سنة الى أخرى . وتتفق هذه الزيادة مع زيادة حركة ورود السفن الى البحر الأحمر بعد افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية من ناحية والنشاط الانتاجي والتطور الاقتصادي المترتب على توجيه الحكومة واستقرار النظام في الأقاليم السودانية من ناحية أخرى .

(١) صلاح الدين الشامي : المرجع السابق . ص ١٣٨ .
(٢) Douin; op. cit., Tome. II, 3^{eme} Partie, p. 1245.
وانظر أيضا : صلاح الدين الشامي : المرجع السابق ص ١٤٨ .

ثانيا : التناقص الواضح في عدد السفن الأجنبية خلال السنوات الخمس منذ عام ١٨٧٢ • وواضح أن مجموع تلك السفن قبل عامي ١٨٦٩ ، ١٨٧١ كان يمثل نسبة تبلغ من ٦٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من عدد السفن التي تزور سواكن ، وانها هبطت بعد ذلك الى نسب مئوية ضئيلة للغاية • ويمكن ربط الزيادة فيها قبل عام ١٨٧٢ باقبال السوق الأوربية على استيراد القطن السودانى بسبب تعذر الحصول عليه من الولايات المتحدة خلال الحرب الأهلية وتفسير هذا التناقص في عدد السفن الواردة الى هذا الميناء يزداد صعوبة إذا علمنا أن حركة السفن الأجنبية في ميناء مصوع لم تتأثر خلال تلك الفترة (١) وربما كان للجهود المبذولة في وقف تجارة الرقيق وإحكام الرقابة على سواكن أثر في قلة ورود هذه السفن الى سواكن • وقد تساعدنا إحدى الوثائق في تفسير ذلك ، حيث تشير الى ظهور الأمراض « ببر الغرب » (ساحل البحر الأحمر الغربى) ، الأمر الذى أدى الى عمل « كورننتينة » على المراكب الواردة الى سواكن ، مما دعا الى إلحاق الضرر البالغ بالتجار وتعطلت حركة التجارة ، بالإضافة الى انتشار الأمراض التى أثرت بشكل وبائى على الجمال والأبقار حيث نفقت الآلاف منها • وقد أدى ذلك بشكل مباشر الى شل حركة القوافل المتجهة الى سواكن والتى تعتمد اعتمادا كليا على الجمال (٢) • ويمكن أن نضيف الى هذه الأسباب جميعا الظروف العسكرية التى حدثت بين مصر والحبشة في تلك الآونة •

زِيلَع والتجارة الخارجية : *

ترجع أهمية هذا الميناء الى أنه يقع في خليج عدن قرب مدخل البحر الأحمر من الجنوب ، وكان تابعا من قبل لولاية اليمن قبل أن

(١) صلاح الدين الشامى : المرجع السابق . ص ١٤٩ .
(٢) دفتر رقم ٣١ عابدين - وارد تليفونات - صورة التليفونات العربى الشفرة رقم ١ ص ١ بتاريخ ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٢ هـ .
(*) الحقت جهات زيلع وبربره وهرر بحكمداية عموم السودان عام ١٨٧٧ . وكانت زيلع وبربره من قبل تابعتين لحكمداية هرر . (الوثائق المصرية : العدد رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩ صفر سنة ١٢٩٤ هـ) .

يدخل الى حوزة الادارة المصرية ، ولم يكن هذا الميناء صالحا للملاحة فعملت الادارة المصرية على اقامة مرسى له بطول ٣٥٠ مترا وعرض سبعة أمتار حتى يمكنه استقبال التجارة الخارجية وتصدير بعض منتجات السودان والجهات المجاورة له ، وكانت تجارة زيلع مع جهتين رئيسيتين : الأولى عدن وكانت تستورد منها الأرز والذرة والأقمشة البيضاء والصمغ والسكر والدخان والخرز . أما الثانية فكانت مع القبائل المجاورة لها حيث تبعت اليها بالأغنام والأبقار والمسلى والتمر هندي . وهذه البضائع تستبدل بالعاج وريش النعام والصمغ والبن والرقيق قبل الغاء تجارته رسميا - حيث كانت زيلع من أكبر الأسواق الأفريقية لبيع الرقيق (١) .

ولتوسيع نطاق التجارة وتنظيمها في زيلع عملت الادارة المصرية على ادخال واستعمال النقد والموازين والمكاييل ، ونشر الأمن والطمانينة بين الأهالي مما أدى الى اتساع نطاق التجارة الخارجية بين زيلع والجهات المجاورة . كما قامت أيضا بتوسيع الطريق الموصل بين زيلع وهرر الأمر الذي كان له الأثر الفعال في رواج التجارة ، بالإضافة الى تسهيل انشاء محال تجارية لمن يرغب من الأهالي والأجانب وذلك عن طريق منحهم أراضى للبناء من أجل هذا الغرض (٢) .

بربره والتجارة الخارجية :

كانت بربره بطبيعتها ميناءً تجاريا صالحا لرسو السفن ، ولم تكف الادارة المصرية بذلك بل أولته عنايتها . فقد زار (ميكلوب باشا) رئيس عموم الفنارات والموانى في عهد اسماعيل وعين الأماكن الملائمة لانشاء

(١) دفتر رقم ١٤٨ صادر مغبة . ص ١٦ - وثيقة رقم ٢٧ بتاريخ ١٦ رمضان سنة ١٢٩٦ . أمر الى ابو بكر افندى شحيم وكيل محافظ زيلع وملاحظاتهما ، انظر أيضا : شوقى الجبل : سياسة مصر في البحر الاحمر . ص ١٧٥ وما بعدها . وأيضا : عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل . الجزء الأول . ص ١٣١ - ١٣٢ .
(٢) شوقى الجبل : المرجع السابق . ص ١٧٦ .

فنار لارشاد السفن ومرسى لتسهيل عملية الشحن والتفريغ (١) . كما حرصت الادارة المصرية على تنظيم عملية البيع والشراء في بربره ، فأرسلت الموازين والمكاييل من مصر لتوحيد الوزن والكيل وأيضا العملة التي كانت تجلب من عدن (٢) . وقد أدت هذه الاصلاحات الى اتساع نطاق التجارة واستقرار القبائل بالمدينة بعد أن كانت لا تبقى بها إلا زمن الموسم الذي يمتد من اكتوبر الى مارس من كل عام (٣) . وهذا يذكرنا بسياسة ابراهيم باشا في سوريا إذ كلن أكبر همه توطئ البدو الرحل وتحضرهم حتى تتبدل طباعهم الجافة من خلال المشاريع الزراعية والعمرانية . ومن الغريب حقا أن الحكومة المصرية - رغم تحملها تلك الجهود في بربرة - بالاضافة الى أعباء الأمن والادارة - اضطرت تحت ضغط الحكومة الانجليزية الى عدم تحصيل جمارك بحجة أن أغلب علاقاتها التجارية كانت مع عدن ، كما اضطرت أيضا الى فتح واعداد ميناء (بلهار) للتجارة - وهو ميناء صغير لا يبعد عن بربره سوى مسافة قليلة - الأمر الذي كبدها نفقات باهظة (٤) .

Douin, op. cit., Tome III. 3 eme Partie. p. 578.

(١)

انظر ايضا : شوقي الجبل : المرجع السابق ص ٢٩ ، نفس المؤلف : سياسة مصر في البحر الأحمر ص ١٤٥ .

(٢) انظر محفظة تحت عنوان (السودان) (جمدى الثانية - آخر ذى الحجة سنة ١٢٩٣ هـ) دفتر رقم ١١ معية صاندر صورة المكاتبة الصادرة رقم ١٠٢ بتاريخ ٧ صفر سنة ١٢٩٣ هـ . ص ٨١ من المعية الى المالية . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) دفتر رقم ٣٧١٤ وارد معية عربى . ص ١٤٦ رقم ٢ (فى ١٢ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ) ، انظر ايضا : شوقي الجبل : تاريخ السودان ، جزء ثان ، ص ١٠٩ ، انظر ايضا : محمد صبرى : مصر فى أفريقيا الشرقية هرر - زيلع - بربره . ص ٤٦ . (كانت قبيلة « عيال » الصومالية على سبيل المثال لا تقيم فى بربرة الا فى فصل الشتاء فبدات تبني بيوتا ودكاكين تقضى فيها العام كله : (نفس المرجع . ص ٤٦) .

(٤) دفتر رقم ٥٠ عابدين وارد تليفرافات - صورة التليفراف العربى الشفرة رقم ١٨٧ ص ٣٣ بتاريخ ٩ رجب ١٢٩٥ هـ (٩ يولية ١٨٧٨) من غوردون باشا بالخرطوم الى خيرى باشا .

انظر ايضا : شوقي الجبل : المرجع السابق ص ٢٠٩ .

وقد اعتاد التجار الذين يأتون الى بربره في زمن الخريف من عدن أو مخا أو الحديد أن ينزلوا في بيوت من الخشب ويدفعوا « أرضية » عن كل بيت « للابانة » الصوماليين نظير المحافظة على هذه البيوت في غير أوقات الموسم . وقد رأت الادارة المصرية بعد انتظام الأمور في بربره تحصيل هذه المبالغ للحكومة فقط ، لأنها أصبحت هي المسؤولة عن الأمن في بربره ، ولكن اتفق أخيرا على أن تقتسم هذه الضريبة بين الحكومة وبين « الابانة » الصوماليين (١) .

ولتنظيم عملية التجارة ببربره جمع المحافظ تجار وأعيان البلد وطلب منهم أن يختاروا رئيسا لهم « سر تجار » لتنظيم أمور الأخذ والعطاء ولتقديم الضمانات من التجار والأشراف على شئونهم . كما أرسلت نسخة من القوانين التجارية المعمول بها في مصر للعمل بموجبها في بربره (٢) . ونتيجة لتلك الجهود ساد الأمن جهات بربره وأصبح « ... بمقدور سيدة واحدة المسير منفردة ببيعها ، دون التعرض لها من جانب القبائل الصومالية ... » (٣) .

ولقد كانت تصدر بربره الى عدن الأبقار التي كان يصل عددها سنويا الى ما يقرب من عشرة آلاف بقرة ، بالإضافة الى الخراف التي بلغت ما يقرب من ستين ألف خروف سنويا . بالإضافة الى الزبدة (٤) . وتجدر الإشارة الى أن عدن كانت تعاني كثيرا طوال أشهر الخريف قبل امتداد الادارة المصرية الى بربره لتمخر شحن الأبقار والخراف على مراكب صغيرة بسبب هبوب رياح الشمال العاصفة ، حتى جاءت هذه

(١) شوقي الجمل : سياسة مصر في البحر الأحمر . ص ١٤٧ .

(٢) دفتر رقم ٣٧١٥ صادر محافظة بربره - وثيقة رقم ٤٤ في ١٤ شوال سنة ١٢٩٣ هـ .

(٣) دفتر رقم ٣٧١٤ - معية عربى - وثيقة رقم ٢٠ بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ ، أنظر أيضا : شوقي الجمل : المرجع السابق ص ١٤٨ .

(٤) محمد صبرى : المرجع السابق . ص ٤٦ .

الادارة المصرية فأمكن حل هذه المشكلة واستمر التبادل التجارى مع عدن طوال العام (١) .

تجارة هرر الخارجية :

كانت هرر متصلة ببربره تجاريا ، فقد اعتادت تجارتها أن تصدر وترد عن طريق ميناء ببرره ، لذلك فقد قيل « ان الذى يهيمن على ببرره يمسك بيده ذقن هرر » (٢) . وقد أصبحت هرر — بموقعها الذى يميل الى الداخل بعيدا عن الساحل — تحتل مكانة تجارية لا بأس بها إذ مكنتها هذا الموقع من تجميع البضائع الآتية من داخل القارة ومن الحبشة لتصدر بعد ذلك عن طريق ميناء ببرره وأحيانا عن طريق زيلع ، وكذلك الحال بالنسبة للبضائع الواردة من بلاد العرب واليمن وعدن (٣) .

وينبغى أن نفرق بين مرحلتين من مراحل تطور هرر التجارى . ففي المرحلة الأولى ، وهى التى سبقت امتداد الادارة المصرية اليها ، عاشت فى تخبط تجارى حيث سادتها الفوضى وانعدام الأمن فقد كان المسافر لا يأمن على حياته وبضائعه إلا اذا أضفت عليه كل القبائل التى يمر بها حمايتها ، فلا يخطو خطوة إلا برفقة رجل من رجال القبيلة المسمى بالابان مقابل أجر فاخس . وقد ذكر مستر بروكمان ان الرحالة برتون كان لا ينتقل خطوة إلا بصحبة الابان يسلمه الواحد منهم لزميله حتى تنتضى الرحلة (٤) .

وأما المرحلة الثانية والتى أصبحت فيها هرر تحت الحكم المصرى

(١) محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ص ٣٧ .

(٢) محمد صبرى : مصر فى أفريقيا الشرقية . ص ٣٢ .

(٣) جريدة أركان حرب الجيش المصرى . العدد رقم ٦ غرة شعبان سنة ١٢٩٤ هـ . الجزء السادس — المجلد الأول . ص ٤٦٥ .

(٤) Brockman; British Somali land. p. 217.

وانظر أيضا : شوقى الجمل : سياسة مصر فى البحر الأحمر ص ٢٢٢ ، وكذلك جريدة أركان حرب ، العدد السابق ص ٤٦٥ .

فقد عمل خلالها رعوف باشا بمجرد ضمها على تأمين الدروب والقضاء على قطاع الطرق ، وعانى كثيرا في هذا الصدد من قبائل « الجالا » . وقد نصح رؤوف بضرورة استمالة هذه القبائل عن طريق « ٠٠٠٠ صرف مؤونة » لهم وترتيب « ماهية » لمشايعهم والحقا بعض أفرادها بصفة عساكر بمرتبات دون حمل السلاح ، بل يكتفى بأسلحتهم المعتادين عليها حتى يمكن اصلاح أخلاقهم وتهذيب طباعهم وفي النهاية يستتب الأمن وتروج التجارة ٠٠٠٠ » (١) .

لقد كانت التجارة - تقريبا - هي المرتق الوحيد لأهل هرر وأغلب المناطق المجاورة وكانت قاصرة - من قبل - على فصل الشتاء ، وذلك لأن أغلب قبائل السومال والجالا كانت تقيم في الصيف على الهضبات لاعتدال مناخها وتعمل على رعى قطعانها الضخمة . وكانت ريج الشتاء تساعد السفن الشراعية على اجتياز البحر والوصول للموانئ (٢) .

وقد أصبح من الضروري للتجار القادمين من بلاد العرب والمتوجهين الى الأجزاء التابعة لهرر والى بلاد الحبشة أن يمروا بهذه المدينة . صحيح أن هناك طريقا من « تجره » والحبشة لكنه غير آمن من قبائل الدناكل وباقي العربان المقيمين حوله (٣) .

أما أهم واردات بلاد الجزيرة العربية الى هذه الجهات فكانت تتمثل في الأقمشة « البفت » وبعض الحرير الخاص بالأمراء ، والخرز وبرادة النحاس (٤) ، كذلك فقد حملت السفن الآتية من عدن وحضرموت ومسقط واليمن الأرز الهندي والتمر والأقمشة القطنية والدخان والحديد والسكر والشاي والنببيذ (٥) .

-
- (١) شوقي الجمل : المرجع السابق ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، الوقائع المصرية . العدد رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٢ ذى الحجة ١٢٩١ .
 (٢) محمد صبرى : المرجع السابق . ص ٣٢ .
 (٣) جريدة أركان حرب ، العدد السابق . ص ٤٦٥ .
 (٤) الوثائق الأفريقية - محفظة ١٠٣ - بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
 (٥) محمد صبرى : المرجع السابق ص ٣٢ .

وكان التجار العرب يشتررون من هرر البن الجيد والجلود المدبوغة وغير المدبوغة وما يرد الى المدينة من البضائع الأخرى كجلود النمر وريش النعام وشن الفيل ، وكان أمير هرر من قبل له حق احتكار الصنفين الأخيرين (١) .

وقد إقترح محمد رفوف أن تتولى الحكومة المصرية تجارة هرر بنفسها حتى يمكن الحصول على ثلاث فوائد : الأولى الحصول على جملة المكاسب الناشئة عن التبادل التجارى مع بلاد الجزيرة العربية ، والثانية زيادة تداول العملة . وأما الفائدة الثالثة فكانت زيادة إيرادات جمارك مصر والسويس وزيلع وهرر ، بالإضافة الى المكاسب التى سوف تعود على الأهالى (٢) . ويبدو أن الحكومة فى مصر لم توافق على مثل هذا الاقتراح لأنها آثرت ألا تعود القهقرى لسياسة الاحتكار التجارى .

وفى ختام عرضنا للأوضاع التجارية بالنسبة للمناطق الواقعة على ساحل البحر الأحمر نخرج بحقيقة هامة مؤداها أن تلك المناطق كانت حلقة وصل بين تجار الجزيرة العربية واليمن وعدن وحضرموت وبلاد الهند والصين وغيرها من المناطق المجاورة وبين مديريات السودان وما جاورها من البلدان الافريقية . فقد هيا لها موقعها الجغرافى أن تشرف على التجارة الخارجية السودانية هناك وأن تلعب هذا الدور الخطير الذى ازدادت خطورته وأهميته بامتداد الادارة المصرية اليها .

التجارة مع شمال وغرب أفريقيا :

كذلك فقد كان للسودان اتصالات تجارية بشمال وغرب افريقيا ترجع الى زمن بعيد وان كانت هذه الاتصالات لم تصل الى درجة تماثل

(١) الوثائق الافريقية — الوثيقة السابقة .

(٢) نفس الوثيقة .

تجارته مع الحبشة أو بلاد العرب • وبطبيعة الحال كانت هذه الاتصالات مع الأقاليم السودانية المتاخمة مثل كردفان ودارفور ، فقد حفلت الأبييض عاصمة كردفان بالتجار المغاربة ، لدرجة أننا نسمع عن حي خاص بهم في هذه المدينة ، وفي هذا الحي كان يتم عرض السلع والمنتجات التي يجلبونها من بلادهم بالإضافة إلى السلع التي ترد إليهم من أوروبا (١) • وبالمثل نسمع عن نشاط المغاربة بالفاشر عاصمة دارفور أمثال الشيخ عبد الغنى التازي وكيل دولة المغرب الأقصى بمصر ، ممن رغبوا في تأسيس شركات تجارية في دارفور ، بالإضافة إلى الشريف العمراني والحاج الحبابي المغربي (٢) • وفي الجانب المقابل نرى التجار السودانيين من كردفان ودارفور يبعثون بتجارهم إلى طرابلس وغيرها محملين بمنتجات بلادهم حيث يلتقون بالتجار المغاربة ويعقدون معهم الصفقات التجارية •

وقد لعبت إمبراطورية البرنو (٣) في وسط إفريقيا دورا هاما في تجارة السودان مع شمال وغرب إفريقية ، فهي بحكم هذا الموقع كانت ملتقى للقوافل التجارية • وقد تعرضت هذه الإمبراطورية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر لغترة من القوضى واجهت فيها التجارة نوعا من السلب والنهب من جانب السكان وغارات البدو • ولما تولى محمد الكانمي زمام الأمور استطاع القضاء على اللصوص وقطاع الطرق ، كما وضع حدا للحروب والفتن الداخلية مما كان له الأثر في انتظام حركة القوافل التجارية • وقد اشتهرت دارفور بقوافلها التجارية مع شمال وغرب إفريقيا سيما خلال السنوات الأولى من حكم محمد على حين دب الخلاف مع سلطان دارفور • ولست مع القائلين ان هذا الخلاف كان مرده إلى تعرض محمد على لرجال قافلة دارفور المتجهة لمصر

(١) نسيم مقار : المرجع السابق • ص ٢٨٢ •

(٢) إبراهيم عبيد : مصر وإفريقية في العصر الحديث • ص ٢٨ •

(٣) حول هذه الإمبراطورية انظر : إبراهيم طرخان : إمبراطورية البرنو الإسلامية • الهيئة المصرية العامة للكتاب •

واستيلائه عليها بثمن بخس ، وإنما العامل الأول وراء هذا الخلاف هو تخوف سلطان دارفور من محمد علي وسياسته في ضم الأقاليم السودانية خصوصا وإن الحدود قد أصبحت متاخمة والجولة القادمة كانت تنتظر دارفور ، فكان طبيعيا أن يخشى السلطان علي عرشه من التهاوى الأمر الذى نشأ عنه تخوف سياسى تلاه فتور تجارى ، وإن كان الباشا قد عمل حثيثا لتنشيط التبادل التجارى بين الطرفين كما سبق القول * .
 إذن ليس هنالك ما يدعو لترديد مثل هذه الأقاويل عن علاقة محمد علي به آنذاك . والمسئولون عن ترديد هذه النغمات هم أولئك الأوربيون الذين كانوا في إستياء شديد من سياسة محمد علي الاحتكارية (١) .

ومن أهم السلع والمنتجات السودانية التى وجدت طريقها الى شمال وغرب افريقية الرقيق (قبل الغائه) حيث كان يمثل السلعة الأولى في التجارة مع بلاد المغرب . ويليه الذهب وريش النعام وشن الفيل والوسائد الجلدية ذات الألوان الزاهية والأوانى الخشبية التى يتم صنعها بكردفان . أما أهم واردات بلاد المغرب فكانت الأقمشة المصبوغة والمنسوجات الحريرية والبسط وأوراق الكتابة والطرابيش المغربية والقفاطين وأقداح القهوة .

قوانين ونظم التجارة السودانية :

وفى ختام هذا الفصل قد يكون من المفيد أن نشير الى النظم والقوانين التى كانت تحكم التجارة السودانية بشكل عام ومدى تطورها خلال فترة الدراسة . غفى عهد محمد علي سبق أن أشرنا الى نظام الاحتكار الذى كان يطبقه الباشا فيما يتعلق ببعض السلع والمنتجات السودانية حتى استطاع الأوربيون بعد كثير من الضغوط وبعد وفاة

(*) انظر فيما سبق ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(١) من أمثلة هؤلاء :

— Driault : La Formation de L'empire de Moh. Ali p. 82.

— Jomard : Observation Sur : le voyage au Darfur. p. 7.

الباشا أن يصلوا الى مأربهم بالغاء الاحتكار ، وبدأت التجارة السودانية تخضع لماهدة بلطة ليمان الموقعة بين إنجلترا والدولة العثمانية في ١٩ أغسطس ١٨٣٨ والتي تم العمل بها في مارس عام ١٨٣٩ . وقد كان لهذه الماهدة آثار عميقة في المجال الاقتصادي ، فموجبها ألغى الاحتكار ومن خلالها أيضا تسلك الأجانب الى السودان . فقد نص في بندها الثاني على ضرورة أن يكون لرعايا دولة بريطانيا العظمى أو لنواب عنهم في كل الممالك العثمانية أن يشتروا كل الأصناف - بدون أدنى استثناء - من حاصلات تلك الممالك زراعية كانت أم صناعية ، ويتعهد الباب العالي بإبطال احتكار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأصناف ، والغاء الرخص التي كانت تعطىها الحكومة المحلية بشرائها ونقلها من مكان لآخر بعد شرائها .

أما فيما يتعلق بالنظام الجمركي الذي كان يسود السودان - آنذاك - فإنه كان يسير وفقا لنظام الدولة العثمانية والذي يتم تنفيذه في سائر أملاكه ومنها مصر ولكن بشيء من التحوير أو التطوير الذي كان يدخله عليه حكام مصر .

وينبغي أن نشير هنا الى أن مصر والسودان كانتا - آنذاك - تعتبران حكومة واحدة ، ولذلك فقد اقترح في عام ١٨٤١ التخلص من متاعب إنشاء جمارك متعددة في جهات السودان والاكتفاء بإنشاء جمرك واحد في أسوان التي « ... هي باب السودان » . واستيفاء رسوم البضائع الصادرة من مصر الى السودان والواردة من السودان الى مصر في هذا الجمرك ، على أن يقيم أمين الجمرك في كرسكو (١) .

وتشجيعا للتجارة الخارجية في عهد محمد علي بين كل من دارفور

(١) رئاسة مجلس الوزراء : مجموعة من الوثائق عن تاريخ السودان ص ١٩ .

والحبشة كان يكتفى بتحصيل رسوم جمركية خفيفة (١) وكانت القيمة الجمركية التي تؤخذ على البضائع الآتية من السودان مارة بأسوان وليس معها « رفقية » (شهادة) تبلغ ١٢ ٪ . وذلك اعتباراً من ذى الحجة سنة ١٢٥٧ - (أول يناير سنة ١٨٤٢) (٢) .

وفي عام ١٨٦٥ أبلغ مأمور إدارة بندر مصوع المسئولين بمصر انه سوف يأخذ رسماً جمركياً يبلغ ١٢ ٪ على السنامكى والصمغ المصدر عبر هذا الميناء (٣) . وتسهيلاً لدفع الرسوم بجمرك أسوان طلب إليه أن يقبل دفعها عينا من أصناف السلع اذا لم يدفعها التجار نقداً (٤) .

ورغبة في تشجيع التجار المسلمين على العمل بالتجارة أمر محمد علي في أغسطس عام ١٨٤٢ أن يكتفى بتحصيل ٥ ٪ منهم فقط كرسوم جمرك على البضائع الواردة الى مصر بممراتهم (٥) . وقد أعفى محمد علي للبضائع التي كانت ترد باسم القناصل من الرسوم ، كما أعفى أيضاً الحيوانات التي ترد من السودان الى مصر من هذه الرسوم (٦) .

وفي عام ١٨٤٥ أصدر محمد مادة تقضى بتوقيع العقاب الشديد على من يتعامل مع بعض التجار الذين وضعوا « بالقائمة السوداء » وألحق

- (١) رئاسة مجلس الوزراء . ص ١٩ .
- (٢) دفتر رقم ٢٦١ معاونة أقاليم - صورة ترجمة الوثيقة رقم ٧ بتاريخ ٨ محرم سنة ١٢٥٨ هـ . الى محمود بك مدير الإيرادات .
- (٣) دفتر رقم ٤٦٦ - معية تركى - مكتبة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ١٢٦٤ هـ . من خليل بك مأمور إدارة بندر مصوع الى المعية السنية . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
- (٤) محفظة رقم واحد بعنوان (موضوع التجارة) (١٢٤٢ - ١٢٦١ هـ) وثيقة بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١٢٥٨ هـ . من الجنب العالى الى الباشيماون . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
- (٥) المحفظة السابقة . وثيقة بتاريخ ٢٢ رجب سنة ١٢٥٨ هـ . من الجنب العالى الى الباشيماون .
- (٦) المحفظة السابقة . وثيقة بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٥٨ هـ ، وأيضاً : نفس المحفظة ، وثيقة بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٥٩ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

هذه المادة بقانون الحقانية • ويرجع السبب في اصداره تلك المادة الى ذلك التلاعب الذي حدث في احدى صفقات الأخشاب التي عقدها مجموعة من التجار وكانت مخالفة للمواصفات التجارية • وقد تم ابلاغ هذه المادة القانونية لكافة الجهات ومن بينها الخرطوم (١) •

وفي عهد محمد سعيد صدرت الأوامر بأخذ رسم جمرك مقداره ٥٪ على البضائع الواردة من دارفور وجهات النيل الأبيض ان كان الغرض منها التوزيع داخل الحكومة ، وتحصيل ٣٪ ان كانت بضائع امارية (ترانزيت) بغرض تصديرها الى الخارج ، على أن يوضع على الأخيرة خاتم يبين أنها بضاعة ترانزيت (٢) •

ويبدو أن الرسوم الجمركية في عهد اسماعيل قد وصلت الى ٨٪ الأمر الذي أدى الى شكوى التجار الأجانب وتذمرهم من هذه الرسوم ومطالبتهم بتخفيضها الى ١٪ فقط ، وبالفعل صدرت أوامر بذلك ، ونفذت في جمرك سواكن (٣) • ويبدو أن هذه الاستجابة السريعة جاءت حين علم المسئولون ان جمرك طرابلس الغرب يحاول منافسة الجمارك المصرية عن طريق تخفيض نسبة رسومه الجمركية الى ٢٪ فقط بدلا من ٨٪ حتى تتحول تجارة السودان وافريقية عن طريق مصر الى

(١) دفتر رقم ١٩٨٣ صادر جمعية الحقانية — ترجمة المادة التركية رقم ٢٧٤ بتاريخ ٧ شوال سنة ١٢٦١ هـ • الى مدير الخرطوم • مادة • دار الوثائق القومية بالقلعة •

(٢) أمين سامي : تقويم النيل وعصر عبس ومحمد سعيد • مجلد ١ ج ٢ • ص ١٣٦ •

(٣) انظر الوثائق التالية : — محفظة رقم ٥١ معية تركي — وثيقة رقم ١٨٣ بتاريخ ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٢٦١ هـ نمرة ٢ من يوسف فهمي أمين الجمارك المصرية العامة الى مهردار الخديوي وايضا : نفس المحفظة ، وثيقة رقم ٤١٦ (باللغة العربية) بتاريخ ٣ ذى الحجة سنة ١٢٩١ هـ • من اسماعيل صديق ناظر المالية الى مهردار خديوي وايضا : دفتر رقم ١١ صادر معية — صورة المكتبة رقم ٩ ص ١٢١ بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٩٣ هـ • من المعية السنية الى ديوان الزراعة والتجارة • دار الوثائق القومية بالقلعة •

هذا الميناء • ولكن المسئولين بمصر فطنوا لذلك وأصدروا أوامرههم بتخفيض هذه الرسوم كما ذكرنا (١) •

وفي ٣١ مارس عام ١٨٧٧ طلب غوردون باشا حكمدار السودان استخدام موظفين أوروبيين في جمارك السودان خصوصا بجهات بربر وسواكن ومصوع وزيلع وتيجره بالإضافة الى أسوان • وقد وعد المسئولون ببحث هذا المطلب ، ولكن لم نقرأ في الوثائق - انتى اطلعنا عليها - ما يفيد تحقيق هذا المطلب (٢) • ويمكن تفسير هذا المطلب برغبة غوردون في السيطرة على منافذ التجارة الداخلية والخارجية للسودان ووضعها تحت رحمة الأوروبيين تمهيدا للسيطرة الأوربية على هذه المناطق الحيوية ، على الرغم من عمله في خدمة الادارة المصرية • ولا ننسى ان غوردون كان مرشحا للعمل في السودان من قبل أمير بريطانيا ، ولذلك فان مثل هذه المطالب ليست مثار دهشة ولا حتى جديدة في مظهرها على رجال الادارة في السودان في ذلك الوقت • فقد طالبت إنجلترا مرات عديدة بتعيين موظفين أوروبيين في السودان تحت ادعاءات صورتها للعالم أنها جد خطيرة كتجارة الرقيق مثلا التي لا يمكن وقفها - من وجهة نظرها - إلا بتعيين مثل هؤلاء الأوروبيين الأوفياء ذوى القلوب الرحيمة !

وفي عام ١٨٧٧ أجبر الانجليز الخديوى اسماعيل على توقيع معاهدة أصبح بمقتضاها ثغرا بربره وبلهار حرين أمام التجارة وأعفيت صادراتهما من الرسوم والعوائد الجمركية الأمر الذى جعلهما يمثلان عبئا ثقيلا على خزانة الحكومة المصرية (٣) •

(١) دفتر ٥٣٠ معية سنية تركى - ترجمة كتاب المعية لأمين جمرک اسکندرية رقم ١٠٢ فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٧٦ هـ . ص ١٥٠ .
(٢) دفتر رقم ٣٤ عابدين - صادر - صورة التليفراف العربى الشفرة رقم ١٩ ص ١٦٤ بتاريخ الثلاثاء غرة ذى القعدة سنة ١٢٩٤ هـ .
ارادة الى سعادة غوردون باشا حكمدار الاقاليم السودانية . دار الوثائق القومية بالقلعة .
(٣) محمد صبرى : مصر فى افريقيا الشرقية . ص ٤٥ .

القسم الثالث

(المواصلات) *

(١) السكة الحديد :

قبيل منتصف القرن التاسع عشر بسنوات قليلة بدأت المديرية السودانية تأخذ طريقها نحو الحياة المستقرة ، حيث عاد الفارون من الجبال والصحراوات ، كما بدأ تثبيت الملكية الفردية وازداد النشاط الزراعى فانتعشت بذلك الحياة الاقتصادية وبدأ المستوى المعيشى للسكان فى الارتفاع النسبى . وكان من الطبيعى والحالة هكذا أن تكون الخطوة التالية للقيام بتحسين وسائل النقل والمواصلات داخل المديرية السودانية وربط أجزائها ببعضها البعض ، ثم محاولة ربط السودان كله بمصر من خلال شبكة مواصلات .

ولقد بدأ التفكير فى انشاء سكة حديدية لربط السودان بمصر فى عهد محمد سعيد باشا حيث جرت محاولة لاقامة خط حديدى يدور حول الجنادل والحواجز النهرية تسير عليه السفن ، ولكن يبدو أن هذا المشروع لم يجد قبولا وبالتالى لم ير النور (١) . كذلك فقد حاول هذا الوالى مرة أخرى انشاء خط حديدى حيث كلف المهندس الفرنسى (موجيل) الذى كان يعمل فى خدمة الحكومة بتقديم تقرير حول هذا

(*) سوف لا نتعرض للطرق البرية وسنكتفى بما تحدثنا عنه من الطرق البرية التى سلكتها التجارة الداخلية والخارجية فى السودان . انظر فيما سبق ص ١٣٧ وما بعدها .

(١) الشاطر بصلى عبد الجليل : تاريخ المواصلات فى السودان وادى النيل - القسم الاول حتى عام ١٩١٦ . ص ٢٨ .

الموضوع ، ولكن فداحة النفقات التي تطلبها هذا المشروع جعلته يعدل عنه (١) .

وفي عهد الخديوي اسماعيل احتل موضوع المواصلات في السودان ، وخاصة السكة الحديد حيزا كبيرا من تفكير هذا الرجل . وقد أبدى اهتمامه بها في حديث له مع المسيو جارنييه Garnier أحد رجال القنصلية الفرنسية وذلك في أكتوبر عام ١٨٦٤ . وفي هذا العام أرسل بعثة برئاسة المهندس حسن بك الدمياطي لبحث انشاء خط حديدي بين سواكن وكسلا مخترقا القنال عن طريق خور النقيب (٢) . وفي نفس الوقت أرسلت بعثة ثانية برئاسة المهندسين الانجليزى « براى ووكر » (Bray & Walker) لدراسة الطريق بين كرسكو الى « أبو حمد » والخرطوم لانشاء سكة حديدية . وفي مارس عام ١٨٦٥ قدما تقريرهما الى الخديوي ثم سافرا من أسوان الى كرسكو حتى وصلا الى شندى مخترقين الصحراء النوبية ثم عادا بطريق صحراء « بيوضة » ودنقلة ثم وادى حلفا . وقد بلغ طول هذا الخط ٧٦٥ ميلا ، وكانت نفقات الميل الواحد ١٢٦٦٧ جنيها (٣) . وأمام ضخامة هذه النفقات تعطل العمل في هذا المشروع . وقد بعث الخديوي في عام ١٨٦٦ الى حكمدار السودان يقول « ... انه لو انشئت في السودان السكة الحديدية التي أصبحت الأساس الأعظم للتقدم والعمران لأفادت البلاد الفوائد الجمة في قليل من الوقت — والله يعلم أن هذه الفكرة لم تبرح مخيلتنا لحظة واحدة — ولو كان في الامكان لأمرنا بمباشرة العمل في هذا المشروع منذ

(١) صلاح الدين الشامي : المواصلات والتطور الاقتصادي في السودان . ص ٩ . انظر أيضا : الشاطر بصيلي : المرجع السابق ص ٢٨ ، نعوم شقيرة المرجع السابق ج ٣ . ص ٣٢ ، ارفاعي : عصر اسماعيل ج ١ . ص ٤ .

(٢) الشاطر بصيلي : المرجع السابق . ص ٢٨ .

(٣) نفس المرجع ص ٢٨ ، انظر أيضا : شوقي الجبل : تاريخ السودان .

ج ٢ . ص ١٣٤ ، وأيضا :

Hill; Op. Cit., p. 123.

الآن ، ولكن ما الحيلة وانشاء السكك الحديدية في تلك الجهة يصطدم بصعوبات كبيرة ويحتاج الى نفقات طائلة ، والحالة تقتضى بارجاء تحقيق مثل هذه المشروعات العظيمة التى تتطلب هذه النفقات الى بعد فترة ، ريثما تتخلص المالية من بعض الضيق الذى تعانيه في الوقت الحاضر . . . (١)

وفي أوائل يناير عام ١٨٦٧ أرسل « اسماعيل الفلكي » على رأس بعثة لبحث مسألة السكة الحديد بين (سواكن وبربر) أو من (سواكن الى شندى) وأتمت البعثة مهمتها وعادت الى مصر بتقريرها الذى يقترح ترجيح طريق شندى ، الذى قدرت مسافته بحوالى ٥٨٤ كيلو مترا ، عن طريق بربر الذى تعترضه الجبال (٢) . ويتضح من ذلك ان مشروعات السكك الحديدية لربط السودان بمصر شمالا أو البحر الأحمر شرقا كانت تسير جنبا الى جنب .

وبعد مرور أربع سنوات لآخر محاولة في انشاء سكة حديدية بالسودان عاد التفكير من جديد عام ١٨٧١ فاستدعى الخديوى اسماعيل مهندسا انجليزيا يدعى جون فاولر Fowler ، وأبرم معه عقدا لمدة خمس سنوات لوضع التصميمات الخاصة بانشاء السكة الحديد وتحسين الملاحة النهرية فاقترح هذا المهندس في تقريره ما يلى (٣) : ضرورة قيام خط حديدى من وادى حلفا ينتهى عند بلدة شندى ، كما اقترح ان

(١) دفتر رقم ٥٥٨ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٧ بتاريخ ٢٨ صفر سنة ١٢٨٣ هـ . ص ٥٩ . الى حاكم السودان ، وانظر ايضا شوقى الجمل : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر . ص ٨٢ . (٢) سجل رقم ٥٦٠ - معية تركى ، دفتر معية تركى (بدون نمرة) ص ٨٩ قسم ثان . بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٨٤ هـ . انظر ايضا : شوقى الجمل : المرجع السابق ص ١٣٤ ، وايضا اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار ص ٣١٥ .

(٣) تقرير مستر فاولر عن السكة الحديدية السودانية لتوصيل السودان بمصر ، بناء على امر سمو الخديوى سنة ١٨٧١ (١٢٩٠ هـ) . وهذا التقرير مودع بمحفظة اللوائح - دار الوثائق القومية بالقلعة .

تكون « المتمة » * آخر محطة لهذا الخط ، وفضلت المتمة بالذات كمحطة نهائية نظرا لموقعها المتوسط بين بربر والخرطوم ، بالإضافة الى مركزها التجارى الهام للغلال والأقطان والسكر الذى يحتمل وروده من تلك الجهات والأراضى المتسعة جنوبى شندى ، لاسيما وانها ملتقى لطرق القوافل التى ترد من الخرطوم ومن النيل الأبيض وسواكن والنيل الأزرق (١) . وفى حالة عدم امكان تحقيق هذا المشروع اقترح انشاء أحد الطريقين الآتين : الأول يبدأ من كرسكو مخترقا صحراء النسوبة « صحراء العتمور » الى (أبو حمد) ، يسير بعدها فى اتجاه النيل حتى شندى والثانى يبدأ من وادى حلفا ويسير فى اتجاه النيل حتى بلدة (امبقول) مخترقا صحراء بيوضة حتى المتمة أمام شندى . ولقد فضل الطريق الثانى الذى يبدأ من حلفا لأنه يمكن فى هذه الحالة الاستفادة السكان بين كرسكو ووادى حلفا من المواصلات كما أن هناك سببا هاما وهو ان مرور الخط عبر صحراء بيوضة أفضل من صحراء النوبة نظرا لتمتع صحراء بيوضة بالمياه الكثيرة والعذبة والأشجار والأعشاب الصالحة لطعام الابل والمواشى مدة عملية السكة الحديد (٢) .

وبعد اختيار المحطتين الابتدائية والنهائية والاتجاه العمومى للخط الحديدى تم بحث موضوع مرور السكة من وادى حلفا الى الجنوب وهل تكون على الشاطئ الغربى أو الشرقى للنيل . وأخيرا تم تفضيل الشاطئ الشرقى (الأيمن) نظرا لقلة النفقات ، بالإضافة الى أن الشاطئ الأيسر به رمال متحركة يخشى من خطورتها على المشروع .

ويبلغ طول الخط الحديدى ٨٨٩ كيلو مترا ، قسم الى أربع مراحل :

١ - من وادى حلفا الى بلدة « كوهة » (على الضفة

اليمنى للنهر)

٢٥٩ كم

(*) بلدة تقع على الشاطئ الأيسر للنيل أمام شندى .

(١) نفس التقرير السابق .

(٢) نفس التقرير .

- ٢ - مرحلة اجتياز النهر وذلك بعمل قنطرة فوق النهر —
 ٣ - من كوهه الى امبقول (الضفة اليسرى للنهر) ٣٤٩ كم
 ٤ - من امبقول الى شندى (عبر صحراء بيوضة) ٢٨١ كم

وبذلك يكون مجموع المراحل الأربع ٨٨٩ كيلو مترا (١) .

وقد ردت نفقات هذا المشروع بحوالى أربعة ملايين من الجنيهات أو ٤٥٠٠ جنيه لكل كيلو متر تقريبا . وقد جرى حوار بين الخديوى اسماعيل وبين المستر سوزول مراسل جريدة النيويورك هيرالد حول نفقات هذا المشروع حيث سأل هذا المراسل الخديوى قائلا ان هذا المشروع يكلفكم كثيرا فتجابه : « ٠٠٠ لا يكلفنا أكثر من أربعة أو خمسة ملايين من الجنيهات وهذا مبلغ يسير ، فما قيمة ستة أو ثمانية أو عشرة ملايين اذا حصلنا على الفائدة المرجوة ؟ انه من الجنون صرف مليون من الجنيهات فى عمل غير مجد ، ولكن لا تنس موارد السودان . انى سأنشئ الخط مهما كلفنى ذلك . ألا تعتقدون ان السودان يساوى أكثر من عشرة ملايين ٠٠٠ » (٢) ؟ وعلى العكس من رأى هذا المراسل كان القنصل الأمريكى فى مصر فى ذلك الوقت يرى ضرورة إنشاء هذا الخط حتى يمكن وقف تجارة الرقيق فى السودان (٣) .

وبالفعل تعاقدت مصر مع شركة انجليزية لإنشاء المائة ميل الأولى

(١) نفس التقرير السابق . وقد اختلفت تفاصيل الأرقام التى أوردها المرحوم الشاطر بصيلى قليلا فجاءت بالنسبة للرحلة الأولى ٢٥٧ كم ، والثالثة ٢٤٩ ، والرابعة ٢٨٣ كم ، وإن كان يلاحظ ان المجموع الكلى لا يختلف . (انظر : بصيلى : المرجع السابق . ص ٢٧٣) .

(٢) عن جريدة النيل - ترجمة - بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٨٧٢ . انظر : جورج جندى وجاك تاجر : المرجع السابق . ص ٢٧١ .

(٣) رسالة بيروسلى قنصل الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣ عن جورج جندى وجاك تاجر : المرجع السابق ص ٢٧٣ .

من وادى حلفا الى « كرمة » ، وعين شاهين باشا مشرفا على العمل بالانابة عن الحكومة المصرية . وبدأ العمل في ١٥ فبراير ١٨٧٥ ، ووصل الى بلدة « سرس » (بعد حلفا) في عام ١٨٧٧ . وقد بلغت نفقات الحكومة المصرية لإنشاء الثلاثة والثلاثين ميلا حوالى نصف مليون جنيه (١) .

وفي عام ١٨٧٨ توقف العمل في هذا المشروع بسبب تدهور الأوضاع المالية في مصر ، بالإضافة الى عدم اقتناع غوردون بهذا المشروع ، فقد كان يميل الى مد خط حديدى من سواكن الى بربر لا عن طريق النيل (٢) .

وفي ٣ نوفمبر عام ١٨٨١ قرر مجلس النظار (الوزراء) تشكيل لجنة لبحث مسألة استئناف العمل في سكة حديد السودان حتى دنقلة الجديدة . وقد ناقشت اللجنة مشروعين ، الأول مقدم من شخص يدعى (جورنج) كان يهدف الى مد السكة الحديدية الى جهة (قركه) أمام شلالات (دال) . والثانى يرمى الى مد خط سكة حديد حتى (حنك) أى الى دنقلة الجديدة . وقد فضل المشروع الثانى لقيمته

(١) الشاطر بصيلى : المرجع السابق . ص ١٣٤ . ويقتدر د . شوقي الجمل المسافة التى تمت فعلاً بحوالى ٥٧ كم (السودان وادى النيل ج ٢ ص ١٣٥) بينما يقتدرها د . صلاح الشامى بحوالى ٥٣ كم (المرجع السابق ص ١٣ - ١٤) وحول العمل في المشروع أنظر على سبيل المثال الوثائق الآتية : دفتر رقم ١١ صادر معية - صورة المكاتبه الصادره رقم ٢٠ ص ١٣٠ بتاريخ ٢١ جمادى الثانيه سنة ١٢٩٣ هـ . دفتر رقم ١٥ معية وارد - افادات عربى ص ١٦٨ وثيقة رقم ٤٧ بتاريخ ٢ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ ، دفتر رقم ١٧ معية عربى - قيد وارد الافادات من جهات الاقاليم والمحافظات السائره ص ١ - مكاتبه رقم ٦ (١٤٣ سايره) بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ .

(٢) صلاح الدين الشامى : المرجع السابق . ص ١٣ - ١٤ ، أنظر أيضاً : شقير : المرجع السابق ج ٣ . ص ١٠ .

الاقتصادية (١) . وكانت اللجنة ملوثة بالحماس في اتمام خط السكة الحديد وقدمت براهين على ذلك منها ان ايرادات القسم الأول من الخط الذي تم انشاؤه (من وادي حلفا وسرس) كانت في عامي ١٨٧٩ / ١٨٨٠ أكثر من مصر وفاته وأن الوضع سوف يزداد في التحسين للأسباب الآتية :

أولا : ان التجارة المصرية السودانية في تقدم حيث بلغت ايرادات السكة الحديد في عام ١٨٧٨ مبلغ ٣٦٢٠ ليرة مصرية ، وفي عام ١٨٧٩ بلغت ٥٠٨٣ ليرة مصرية ، وفي عام ١٨٨٠ وصلت الى ٧٣٦٠ ليرة أى أنها تضاعفت في مدة سنتين .

ثانيا : ان مد سكة حديدية طولها ٤٠٠ كيلو مترا يجلب التجارة أكثر مما تجلبه سكة طولها ٥٠ كيلو مترا .

ثالثا : انه متى تيسر نقل البضائع عن طريق السكة الحديد من دنقلة الى وادي حلفا قلت نفقات النقل فضلا عن عدم تعرضها للتلف ، كما هو الحال بالنسبة للقوافل التي تقطع مسافة طويلة وسط أخطار جسيمة .

وفي النهاية رأت اللجنة ضرورة استئناف العمل ومد الخط من « سرس » الى دنقلة الجديدة (٢) . وتطالعنا مذكرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ حول هذا الموضوع مقدمة من أحد الأفراد الى الحكومة

(١) انظر نص هذا التقرير بمحافظ السودان — سكة حديد — نظارة الأشغال — تقرير القومسيون الذي تمهد للبحث في انشاء السكة الحديدية السودانية « محفظة بدون رقم » بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٨٨١ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) هكذا وردت كلمة ليرة وان كنا نعتقد ان واضع التقرير يعنى جنيها .

(٢) محافظ السودان — سكة حديد — التقرير السابق .

المصرية للتصريح له باتمام الخط المذكور — الذى توقف عام ١٨٧٨ الى النقطة التى تعينها الحكومة وانه سيتكفل الانفاق على المشروع نظراً للمضائق المالية التى تمر بها البلاد شريطة أن تتنازل الحكومة له عن الخط الذى سبق انشاؤه ، حيث يقوم هو بتشغيله عن طريق شركة مساهمة . أما اذا ازداد دخل العملية عن ضمان الحكومة لىكون لها حق الانتفاع ببعض الزيادة وفضلاً عن ذلك يحق لها الحصول على الخط المذكور عن طريق الشراء فى أى وقت تشاء (١) .

ولم نقرأ فى الوثائق عن نتائج هذه الاقتراحات ، ويبدو أن الأمور ظلت على ما هى عليه حتى عام ١٨٨٤ حين وصلت مجموعة من المهندسين الانجليز وتسلمت الخط الحديدى بين حلفا وسرس (٢) .

البريد والتلغراف :

(أ) البريد :

لقد كانت مسألة البريد من التطورات الملموسة فى حياة المواطن السودانى ، وذلك منذ أن ضم هذا البلد الى مصر . فقد أولى محمد على هذه المسألة عنايته حتى جاء خلفاؤه فأكملوا المسيرة .

وقد كانت الخرطوم هى المركز الرئيسى للبريد حيث ينقل فى السفن ثم يحمل على ظهور الابل فى مرحلة تالية من الطريق حتى يصل الى مصر . كذلك فقد كان لتوزيع هذا البريد فى داخل المديرية السودانية نفس الاهتمام .

(١) مذكرة بشأن الموافقة على انشاء شركة مساهمة لخطوط السكك الحديدية بالسودان . السودان — سكة حديد — محفظة (بدون رقم) ٢٠ ديسمبر ١٨٨١ — ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٣ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) الشاطر بصلى : المرجع السابق . ص ٣٧ .

ولقد أصبحت مأمورية دنقلة في عهد محمد علي مركزا للاتصال بين مأموريات سنار وكردفان في بداية ضم السودان حيث أمر حاكمها بأن يتلقى أخبار سنار وكردفان وأن يبعث « بهجانة » في الجبال عند وصول أخبار جديدة عن تلك المأموريات . وفي عهد الحكمدار خورشيد باشا جرت تعديلات في مسألة البريد حيث صدرت اليه الأوامر بتنظيم البريد وذلك بتحديد موعد ذهاب وعودة الهجانة باليوم والساعة وأن ينذر من يقوم بالتأخير ، ويقطع مرتب من لا جمل له ، ويقوم كذلك بأعداد دفتر للتعين والرفق . وبالفعل فقد تم إنشاء محطات عديدة على طول الطريق من الخرطوم إلى مصر تستريح فيها الابل وتبدل . وكانت الرسائل تصل الى الخرطوم مرتين كل شهر ، وتقطع المسافة بينهما في خمسة وعشرين يوما أو ثمانية عشر يوما . وقد عقب المسيو « جومار » على انتظام البريد في عهد محمد علي بقوله « . . . من ذا الذي كان يصدق قبل أربعين عاما بل خمسة عشر عاما فقط أن تصلنا الرسائل من ضفاف النيل الأبيض الى ضفاف السين في اثنين وثلاثين يوما . وتصلنا من (قزنقور) (جنوب فازو على) عند الدرجة العاشرة من خط الاستواء في خمسين يوما » (١) .

وزيادة في الحرص على انتظام وصول البريد عين معاون لكل مديرية للطواف على محطات البريد في جميع أنحاء المديرية والتفتيش على الجمال ومعرفة مدى قدرتها على القيام بعملها ، وتوقيع عقوبة الجاد على كل من يهمل في أداء هذه المهمة من شيوخ المحطات (٢) .

(١) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية للعلاقات العربية الافريقية من ٢٧٦ عن :

Jomard ; M, Observation Sur Le Voyage au Darfur, et le Nile Blanc Supérieur. Paris, 1845.

(٢) سجل مديرية بربر وجاعلين رقم ٣٤٥٧ . الى محمد اندى مأمور اشغال سر عسكر بتاريخ (٧ رمضان ١٢١٦ هـ - ١٩ جادى آخر ١٢٦٢ هـ) دار الوثائق القومية بالقلعة .

وكانت الخطابات والأوامر التي تصل الى المديريات السودانية تلف « بمسمع » وتوضع في داخل أكياس تسمى « جربان » لوقايتها من الأمطار ، كما كانت ترفق بهذه الخطابات « حافظه » من كرسكو توضح فيها المحتويات وأسماء أصحاب الخطابات ثم تختتم هذه الخطابات بالمسمع الأحمر زيادة في الحرص عليها من العبث (١) .

وقد صدرت أوامر الى مختلف الجهات لاجراء المزيد من التنظيمات التي تكفل وصول البريد في الموعد المحدد له ، وأن يدون الوقت - الذي يقوم فيه البريد - على المظروف حتى يتسنى معرفة الموعد المحدد له ، وبذلك يمكن معرفة الموعد الذي يصل فيه الى المحطات . وبهذه الوسيلة يمكن تحديد المسئولية ويتفادى التأخير (٢) .

وفي عهد محمد سعيد باشا تم تنظيم البريد بين الخرطوم ومصر فسيره على الهجين بطريق كرسكو وأنشأ محطات في هذا الطريق (٣) . ويقول فردريك بنولا ان الجمهور في أيام محمد على لم يكن له الحق في استخدام الساعة لنقل مراسلاته العادية وحمل النقود من جهة الى أخرى إلا في عهد محمد سعيد ، فكان مقدار الرسم الذي يؤخذ على الخطاب المرسل من مصر الى الخرطوم سبعة قروش ونصف . وكان يصل الى الخرطوم في حوالى خمسين يوما من تاريخ إرساله (٤) .

ومنذ عام ١٨٦٤ اتسع نطاق المراسلات وأصبح عبئا ثقيلا على

(١) سجل مديرية بربر وجاعلين رقم ٢٤٥٥ . الى متعهد البريد بتاريخ ١٤ ربيع ثان ١٢٦٢ هـ - ٣ رجب ١٢٦١ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) دفتر رقم ٣٩٢ صادر وثيقة ١٢٢٥ الى حكمدار السودان بتاريخ ٤ جمادى اول ١٢٦٢ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٣) فردريك بنولا : كتاب مصر والجغرافيا . ص ٣٦ ، انظر ايضا نعوم شقير : المرجع السابق ج ٣ ص ٣١ ، أيضا : عبد الرحمن الراجحي : أسماويل . الجزء الأول . ص ٤٠ .
(٤) بنولا : المرجع السابق . ص ١٠٠ .

الحكومة فرأت اسناد هذه المهمة الى احدى الشركات الأجنبية . وفي أول يناير عام ١٨٦٥ عادت الحكومة الى الاشراف على هذه المصلحة وعهدت بإدارتها الى « موتري بك » ولم تلبث على عهده ان ازدهرت ازدهارا ملحوظا إذ انشئت مكاتب جديدة للبريد في مصر والسودان .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد عيّنت الادارة المصرية في السودان — على عهد الخديوى اسماعيل — بتنظيم بريد برى بين سواكن والقصر حتى يتم تنظيم الخط الملاصق البحرى بين سواكن ومصوع وبينها وبين السويس . وبالفعل تم انشاء مكاتب للبريد بكل من مصوع وسواكن ، وتم تخصيص باخرة لنقل بريد السودان كافة من سواكن الى مصر مرة كل أسبوع . فقد كان البريد السودانى ينقل من الخرطوم الى سواكن برا بواسطة رجال الهجانة ، ثم من سواكن الى السويس بحرا . وبالإضافة الى ذلك تم ربط مصوع وسواكن بخط بحرئى ، فخصص وابور للاقامة بكل منهما ، وجرى تنظيم مواعيد تحركهما بدقة تامة (١) .

وفي عام ١٨٦٧ تم افتتاح مكتب للبريد بسواكن ، وفي عام ١٨٦٩ افتتح مكتب بمصوع (٢) ، وما ان حل عام ١٨٧٣ حتى عمت مكاتب البريد أرجاء السودان ، في وادى حلفا وكركسو ودنقلة وبربر والخرطوم ثم امتدت فيما بعد الى سنار وفازوغلى والقضارف والأبيض والفائر (٣) . وفي نفس العام تم انشاء ادارة خاصة للبريد في

(١) أمين سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا . المجلد الثانى من الجزء الثالث ص ٦٥٣ . انظر ايضا : شوقى الجبل : المرجع السابق ص ١٩٩ ، وايضا : محفظة رقم ٢٨ معية تركي — ترجمة الوثيقة التركية رقم ٩٣ بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٣ هـ . من جعفر مظهر الى السكرتير الخاص للجناب العالى . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) دفتر رقم ٣٣ عابدين وارد تليفرافات . تليفراف رقم ٤٦ بتاريخ ١٤ شعبان سنة ١٢٩١ هـ . من حكيدار السودان بالفائر الى خديوى باشا .

(٣) دفتر رقم ٣٣ — الوثيقة السابقة . وايضا : شوقى الجبل : المرجع السابق ص ١٣٣ — ١٣٤ وايضا بنولا : المرجع السابق . ص ١٠٠ — ١٠١ .

الخرطوم (١) . وفي عام ١٨٧٥ تم افتتاح خط جديد للبريد بين بربره
وعدن وزيلع (٢) . ولقد انضم البريد السودانى الى اتحاد البريد العالمى
في عام ١٨٧٨ (٣) . كذلك فقد رتب أمين باشا بريدا أسبوعيا يربط
محطات خط الاستواء بعضها ببعض الآخر ، مما حدا بالمبشر فيلكن
الى القول بأن المراسلات كانت تسافر وهى أكثر
فيلكن
أمناء (٤) .

وظلت مكاتب بريد السودان تؤدي مهمتها بانتظام الى أن تعطلت
عقب اندلاع الثورة المهدية . أما مكتب الخرطوم فقد ظل حتى سقوط
المدينة في أيدي الثوار عام ١٨٨٥ (٥) .

والجدير بالذكر ان هناك احصائية في عام ١٨٧٨ تذكر بأن مصاريف
« بومستة » السودان تبلغ ستة عشر ألف جنيه سنويا . أما الجارى
تحصيله من إيراداتها فهو مبلغ سبعة آلاف جنيه فقط (٦) .

التلغراف :

وفيما يتعلق بخطوط التلغراف فقد بدأت الادارة المصرية في مدها
بين مصر والسودان منذ عام ١٨٦٤ . وفي عام ١٨٦٦ وصلت هذه الخطوط
الى وادى حلفا . وفي عام ١٨٧٠ الى قرب الخرطوم . كذلك فقد تم

(١) عبد الرحمن الرافعى : عمر اسماعيل — الجزء الاول : ص ١٦٥ .
(٢) دفتر رقم ١٥ معية وارد الانذارات (عربى) ص ١٦ . مكتبة رقم
٦ بتاريخ ١٥ رمضان سنة ١٢٩٢ هـ .

(٣) شوقى الجمل : المرجع السابق . ص ١٣٤ .
(٤) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء . الجزء الاول . ص
٣٨٥ .

(٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق . ص ١٦٥ .
(٦) دفتر رقم ٥٠ عابدين وارد تليفرافات — صورة التلغراف العربى
الشفرة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٦ رجب سنة ١٢٩٢ هـ (٢٠ يولية ١٨٧٨) من
غوردون باشا بالخرطوم الى سعادة صبرى باشا .

تمهيد طريق (سواكن - بربر) لمد خطوط التليفراف به وجرى تفضيل هذا الطريق على طريق (سواكن - كسلا) لقربه وسهولته . كما مدت أيضا خطوط التليفراف بين سواكن ومصروع وموانئ البحر الأحمر وبينها جميعا وبين الخرطوم (١) .

ولقد اختصر التليفراف - بين زيلع وبين سواكن - زهاء نصف البحر الأحمر الجنوبي ، وأصبح من السهل الاتصال بهذا الميناء الأخير من أى جهة على الساحل (٢) ، كذلك فقد وصلت الخطوط التليفرافية في غربى السودان الى (فوجه) شرقى الفاشر (٣) .

وكانت الحكومة تولى عناية تامة لحسن سير أمور التليفراف ، ومن ذلك أنها قررت ترتيب (خفر) على طول هذه الخطوط وخصوصا في المسافة من حلفا الى دنقلة وذلك لحفظ وصيانة هذه الخطوط (٤) . وكان (سلامة بك) كبير مهندسى عموم التليفراف في عهد اسماعيل حريصا على تفقد سير هذه الخطوط بانتظام (٥) . وقد بلغت مسافات الخطوط التليفرافية التى انشئت في السودان عام ١٨٧٠ حوالى ٢١١ كيلو مترا . كما بلغ عدد مكاتب التليفراف في مدن السودان عام

(١) دفتر رقم ٢ عابدين - وارد تليفراف ص ٨٨ - ترجمة التليفراف التركى نمرة ٥٩٦ في ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٨٢ هـ . انظر شوقى الجمل : الوثائق التاريخية . ص ٧٠ .

(٢) محمد صبرى : مصر في افريقيا الشرقية . ص ٢٠ .

(٣) دفتر رقم ١٩٤٦ أوامر عربى نمرة ٢ ص ٢٨ وثيقة بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٢٨٩ هـ .

(٤) دفتر رقم ٢٨ صادر تليفرافات عابدين - وثيقة رقم ٨١ بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ هـ . من خيرى باشا الى وكيل اشغال السكة الحديد السودانية .

(٥) شوقى الجمل : المرجع السابق . ص ١٣٦ .

١٨٧٧ واحدًا وعشرين مكتبًا (١) • وتجدر الإشارة الى انه في عام ١٨٧٨
تم ادماج مصلحة البوستة بالتلغراف (٢) •

المواصلات النهرية :

كانت الملاحة في نهر النيل بصفة عامة قبل ضم السودان عام ١٨٢١ لا تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لخطوط النقل والمواصلات السودانية وذلك بسبب جهل السودانين في ذلك الوقت بصناعة السفن • كما أن التجارة التي كانت تنقل عن طريق النيل عرضة للرسوم والضرائب والسلب والنهب ، لدرجة ان الرحلات الطويلة عبر النيل قد أوقفت تماما في أواخر عهد السلطنة السنارية نتيجة للفوضى وغياب الأمن (٣) • وما ان خضع السودان للإدارة المصرية حتى بدأت تظهر نهضة واضحة في صناعة السفن ، إذ انشئت - كما سبق أن ذكرنا - لأول مرة في تاريخ السودان الحديث ترسانات الخرطوم وسنار وبربر ودفنقلة لتمتد الحكومة بالسفن الشراعية لنقل السلع والمنتجات السودانية كالصمغ وسن الفيل وريش النعام المصدر الى مصر (٤) •

وفي محاولة للتغلب على المشاكل التي كانت تعترض التجارة عبر النيل بين مصر والسودان قامت الحكومة بإزالة العقبات التي تعترض الملاحة في مجرى نهر النيل الجنوبي فأرسلت الحملات المكونة من المهندسين والعمال الفنيين الى تلك الجهات لكسر الصخور وشق القنوات بينها حتى يمكن للسفن المرور خلالها (٥) •

(١) عبد الرحمن الراغبي : المرجع السابق ص ١٦٥ •

(٢) دفتر رقم ٣٦ صادرات تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٦ اغسطس ١٨٧٨ • ارادة سنية الى سعادة حاكمدار الأقاليم السودانية •

(٣) حسن أحمد إبراهيم : المرجع السابق • ص ١٤٩ •

(٤) دفتر رقم ٧٦٦ ديوان خديوى - ترجمة المكاتب التركية رقم ٢١٢ بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ١٢٤٧ هـ • دار الوثائق القومية بالقاهرة •

(٥) دفتر رقم ٣٠١ - معلونة جهادية - ترجمة الامر رقم ١٠٣٣ بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٥٤ هـ • الى مختار بك • دار الوثائق بالقلعة •

كذلك فقد عملت الحكومة على تنظيم وتسهيل الملاحة في الجنادل (أو ما يعرف باسم الشلالات) حيث عينت في كل منها لجنة من مشرف عام و « رئيس » مع بعض البحارة وأهالي المنطقة ، بالإضافة الى تعيين شخص في كل المدن الهامة الواقعة على النهر للإشراف على سلامة الواردات السودانية الى مصر عبر النيل (١) .

وقد أكد الرحالة الذين زاروا السودان أيام حكم محمد علي أن حركة النقل بطريق النيل قد اتسعت بين مصر والسودان في ذلك الوقت حتى أصبح كثير من التجار والجلابة في دنقلة وسنار يفضلون شحن بضائعهم وبخاصة الرقيق الى اسنا على سفن وقوارب كبيرة أعدت لهذا الغرض بدلا من نقلها بواسطة الابل عبر الصحراء (٢) .

وينبغي ألا نعول كثيرا على أهمية نهر النيل كطريق للتجارة — في ذلك الوقت — فرغم تلك الجهود التي بذلها المسئولون ، واشادة بعض الرحالة بأن هذا الطريق كان لا يزال محفوظا بالمخاطر الطبيعية أو العقبات التي يثيرها السكان المقيمون حول ضفتيه . أما ما يقال عن تفضيل تجار الرقيق لهذا الطريق المائي فهو نوع من الاستثناء — فأكثر التجار في ذلك الوقت كانوا يفضلون دروب الصحراء — لأن الرقيق لم يكن يتحمل مشقة الصحراء الأمر الذي يجعله عرضة للموت ، وهذا يعنى كارثة للتجار بعكس بعض السلع الأخرى التي لم تكن عرضة للتلف . ولهذا كله اختار تجار الرقيق أخف الضررين وفضلوا طريق النيل .

واستمرت جهود الباشا في الاهتمام بالملاحة عبر نهر النيل

(١) حسن أحمد إبراهيم : المرجع السابق . ص ١٥١ .

(٢) Deherain; Op. Cit. pp. 128-340-1 & Muskau; Op. Cit., Vol. (٢) II. p. 104.

وخصوصا داخل الأقاليم السودانية ، ومن ذلك فتح النيل الأبيض للملاحة والتجارة عقب الحملات الثلاث التي قام بها سليم قبطان في النيل الأبيض . ففى أعقابها نشطت حركة الملاحة في النيل الأبيض ومناطق النيل العليا (١) .

وقد تركت الحكومة للتجار الأجانب حرية الملاحة وامتلاك السفن واستئجارها من ترسانات الحكومة من أجل القيام برحلات تجارية الى الجنوب (٢) . ولكن في عهد الحكماء عبد اللطيف باشا (١٨٤٩ - ١٨٥٢) - كما سبق القول - جأر التجار بالشكوى لأنه أراد احتكار الملاحة في النيل الأبيض وانتهى الأمر باستدعائه وعلان حرية الملاحة . وكان من نتائج ذلك ازدياد نشاط حركة الملاحة والتجارة في حوض النيل الأبيض ، وحوض بحر الغزال وبحر الجبل وأصبحت (غندكرو) بين عامى ١٨٥٠ / ١٨٦٠ مركزا رئيسيا لتجارة العاج في تلك المناطق .

ولقد بدأت معرفة السودانين بالسفن التجارية في نهر النيل على فترات عدة . والبداية كانت على عهد سعيد باشا خلال زيارته للسودان عام ١٨٥٧ ثم خلال حملة صمويل بيكر عام ١٨٦٩ ، ثم في عهد حكمادارية غوردون باشا منذ عام ١٨٧٧ . وقد نقلت أجزاء أكثر هذه السفن على ظهور الابل عبر صحراء العتمور من كرسكو وعبر الصحراء الشرقية وجبال البحر الأحمر من ميناء سواكن الى ترسانة الخرطوم حيث اعيد تركيبها من جديد . وكانت أول سفينة وصلت الى السودان في عهد سعيد باشا هي تلك السفينة التي استقلها الأمير عبد الحليم باشا نجل محمد على عند تعيينه حكمدار للسودان (٢٤ نوفمبر ١٨٥٥ - ٢٨ ديسمبر ١٨٥٦) (٣) .

(١) ساماركو : رحلة محمد على الى السودان . ص ١٢ - ١٣ .
(٢) نسيم مقار : المرجع السابق . ص ٣٣٥ .
(٣) الشاطر بصيلى : المرجع السابق . ص ١٩ .

وفي عهد الخديوي اسماعيل جرى بحث عدة مشروعات للنقل المائي عبر نهر النيل وهي :

- ١ - انشاء ترعة ملاحية شرقي أسوان لتجنب مناطق الجنادل .
- ٢ - أو انشاء هذه التريعة في الغرب .
- ٣ - انشاء مجرى ملاحي في منطقة الجنادل نفسها وذلك بتعطيم الصخور . ولكن الأزمة المالية - آنذاك - حالت دون تنفيذها (١) .

وإبان حملة صمويل بيكر تم ارسال ست سفن * الى الخرطوم ، كما أرسلت ثلاث سفن أخرى مفككة عبر صحراء العثمور (كرسكو - الخرطوم) للتركيب في ترسانة الخرطوم (**) .

وقد حاول غوردون ايجاد مواصلات بطريق النيل في الجهات العليا لمجرى النهر لتصل مطل وسائل النقل البرية المتهاكة هناك والتي كانت تكلفه نفقات باهظة . وهذه الوسائل كان لابد منها بين معسكره العام والنقط المنتشرة في الجنوب . وقد انشأ غوردون (بالدقلاي) شمال بحيرة البرت ترسانة لتنظيم الملاحة في تلك المناطق . وكان مشروعه - في استخدام النيل في النقل جنوب غندكرو - ضريبا من المجازفة إذ كلن يسود الناس آنذاك اعتقاد - لا أساس له - بأن النيل ابتداء من جنوب الرجاف وحتى دوفيليه غير صالح للملاحة وبالتالي لا يمكن استخدامه (٢) .

(١) شوقي الجبل : تاريخ السودان - ج ٢ - ص ١٢٧ .
(*) « الطلحاوية - البوردين - صانية - المنصورة - شين - امبابة » .

(**) « الاسماعيلية - الخديو - نيانزا » .
(٢) عمر طوسون : المرجع السابق . ص ١٢٥ .

ومن العقبات الخطيرة التي كانت تواجه الملاحة في نهر النيل وخصوصا في الجهات الواقعة جنوبى الخرطوم تلك السدود النباتية الكثيفة التي اعترضت مجرى النهر . وقد كانت هذه السدود في فصل الأمطار — على حد قول البعض — تشغل مساحة تعادل مساحة إنجلترا (١) . فقد كانت تتخللها ثلاثة مسالك مائية رئيسية كانت عرضة لأن تسد كلها أو أى منها في أى وقت (٢) لهذا كله بذلت جهود مضيئة من قبل الحكومة لفتح منطقة السدود . وذلك بتجنيد الأعداد لهم لانجاز هذه المهمة (٣) .

وقد أشاد غوردون باشا بجهود اسماعيل باشا أيوب (١٨٧٣ — ١٨٧٧) في ازالة العوائق التي كانت تعترض الملاحة في مناطق السدود النباتية لدرجة أنه أصبح في الامكان الانتقال من الخرطوم الى غندكرو في غضون ثلاثة أسابيع بعد أن كانت الرحلة تستغرق من قبل من عام ونصف الى عامين .

المواصلات البحرية :

احتل السودان جزءا طويلا من ساحل البحر الأحمر الغربى بحكم موقعه وكانت كل من سواكن ومصوع بالاضافة الى جدة على الساحل الشرقى للبحر الأحمر قبل عام ١٨٤٦ تحت ادارة عثمانية ، وضعفت حتى هذا التاريخ الرابطة السياسية والادارية بين الأقاليم السودانية وسواحل

(١) الان مورهد : النيل الأبيض . ص ٩٢ .

(٢) نفس المرجع . ص ٩٣ وحول هذه السدود النباتية انظر ما يلى : دفتر رقم ١٧ عابدين — صور التليفراف العربى رقم ٦٠٦ بتاريخ ٩ هاتور سنة ١٢٨٩ هـ . ورد في ١٧ رمضان ١٢٨٩ هـ . من مدير عموم قبلى السودان الى صبرى باشا ، وايضا الوقائع المصرية . العدد ٥٥٢ في ١٧ ابريل ١٨٧٤ . ص ١ وايضا : جورج جندى وجاك تاجر : المرجع السابق . ص ٢٦٨ — ٢٦٩ .

(٣) جميل عبيد : المديرية الاستوائية . ص ٤٠٨ ، ص ٤٤١ .

البحر الأحمر وبالتالي انعكس ذلك على عدم اهتمام السودانين بالبحر وتركوا هذه المهمة للجدارية من سكان سواكن .

ولكن عقب عام ١٨٤٦ نشطت حركة الملاحة بين موانئ السودان وموانئ الساحل الشرقي للبحر الأحمر وبينها جميعا وبين السويس . وقد كانت هناك عدة عوامل أدت الى ذلك من أهمها استخدام البخار في تسير السفن وما أدى اليه من تطور سريع ، والتنافس الدولي بين إنجلترا وفرنسا وتفكير الأخيرة في ضرب إنجلترا في مستعمراتها في الشرق والهند ، بالإضافة الى ادراك مصر لمطامع الدول الاستعمارية ومحاولة سبق هذه الدولة في الاهتمام بهذه الموانئ (١) .

وفي عهد محمد علي تم فتح طريق مباشر للملاحة بين سواكن والسويس حتى يتيسر نقل السلع السودانية القريبة من الساحل والتي يصعب نقلها بطريق النيل أو الصحراء وأهمها الماشية من الناقة (٢) .

وفي عام ١٨٥٦ على عهد سعيد باشا تم الحصول على فرمان يمنحه حق تكوين شركة ملاحية بين موانئ البحر المتوسط وموانئ البحر الأحمر . وبالفعل تم تأسيسها في عام ١٨٥٧ وسميت بالشركة المجيدية . وكانت تقوم بالملاحة بين السويس وموانئ الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومصوع . وكانت لهذه الشركة أربعة مراكب هي (الحجاز ونجد والقبارى وجدة) (٣) .

وفي عهد الخديوى اسماعيل حلت الشركة العزيزية محل الشركة

(١) شوقي الجمل : سياسة مصر واستراتيجيتها في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . مقال بكتاب : البحر الأحمر في التاريخ ص ٤١٠ .

(٢) نسيم مقار : المرجع السابق . ص ٣٣٩ .

(٣) انظر مجموعة فرمانات الشاهانية ، فرمان رقم ٨٥١ ، انظر ايضا : شوقي الجمل : تاريخ السودان وادى النيل ، ج ٢ ، ص ٧٥ .

المجيدية وكانت تقوم بنقل المتاجر والمسافرين الى ثغور البحر الأحمر والبحر المتوسط وقد خصص لها الخديوى سبع بواخر كانت موجودة من قبل ، وأوصى بإنشاء بواخر جديدة فى إنجلترا . وأصبح يقود هذه البواخر ضباط البحرية القدامى الذين تركوا الخدمة .

ولبواخر الشركة العريضة فضل كبير فى نشاط حركة التجارة الخارجية لمصر وتسهيل مواصلاتها البحرية مع الأقطار الأخرى ، بل انها ناقست شركات الملاحة الأجنبية فى هذا المجال الأمر الذى أدى الى نمو إيراداتها ، فلجأ الخديوى لشراء أسهمها حتى يحتكر أرباحها ، وجعلها إحدى إدارات الحكومة فعرفت بمصلحة () وإبورات البوسنة الخديوية () ، وأصبح لها ست وعشرون باخرة تقوم بالتجارة ونقل البريد فى ثغور البحر المتوسط وثغور البحر الأحمر كسواكن ومصوع وينبع وجدة والحديدة ثم تجتاز باب المندب الى زيلع وبربره (١) .

وكانت هناك مواقف منتظمة لمرور البواخر فيما بين موانئ السويس وجدة وبربره وبين السويس وبربره ، وبين بربره وزيلع وعدن بحيث يمكن ربط جميع موانئ البحر الأحمر بخطوط مواصلات منتظمة وبذلك أمكن للمتاجر والمسافرين أن ينتقلوا فى سهولة ويسر ، بالإضافة الى الدور الذى كانت تلعبه فى نقل البريد (٢) .

(١) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الأول ص ١٨٨ — ١٨٩ . وانظر أيضا الوثائق الآتية : دفتر رقم ٣ عابدين — وارد تليفرافات — صورة التليفراف العربى رقم ١٠٦ بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣ هـ من وكيل القومبانية بالسويس الى رياض باشا . وانظر أيضا نفس الدفتر صور تليفرافات تحت أرقام ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ بنفس التاريخ ، أيضا نفس الدفتر ، صورة تليفراف رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣ هـ من القومبانية بالسويس الى رياض باشا . وانظر أيضا دفتر رقم ٤ عابدين وارد تليفرافات — صورة التليفراف العربى رقم ٥٨ بتاريخ ليلة ٥ جماد أول سنة ١٢٨٣ هـ . من وكيل القومبانية بالسويس الى رياض باشا . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) محافظ أبحاث السودان . محفظة رقم ٣٦ ، دفتر رقم ١ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

ولقد كانت الشركة العزيزية تحتكر ملاحه السفن التجارية في كل من نهر النيل والبحر الأحمر والبحر المتوسط . والجدول التالي يبين إيرادات ونفقات الشركة ثم أرباحها خلال ثلاثة أعوام (يونيو ١٨٦٣ - ٩ مايو ١٨٦٦) *

المكان	لايراد بالجنيه الاسترليني	النفقات	الأرباح
البحر المتوسط	٢٩٦٠٢٣٢ر١١	١٦٢ر٤٩٠ر١٧٠	١٣٣ر٥٢٢ر١٥١١
البحر الأحمر	٣٤٢ر٦٤٥ر٥٦	١٥١ر٢٧٥ر١٦١	١٩١ر٣٤٩ر٩ر٥
نهر النيل	٢٤٤ر٦٠٣ر٠١٠	١٢٩ر٥٨٠ر١٨٩	١١٥ر٠٢٢ر٢ر٢

ويمكننا أن نستنتج من هذا الجدول ما يلي :

أولا : حققت جميع البواخر سواء في البحرين المتوسط والأحمر أو نهر النيل أرباحا .

ثانيا : ان بواخر النقل في البحر الأحمر قد حققت أكثر الأرباح ، وربما يرجع ذلك الى كثرة الرحلات والبضائع التي كانت تمر بها على الشاطئين الشرقي والغربي للبحر الأحمر وحتى باب المندب ، بالإضافة الى الرعاية الكبيرة التي كانت تلقاها في هذه الموانئ التي كانت تحت سيطرة الادارة المصرية .

(*) الارشيف الأمريكى ، محفظة رقم ٤ ، ملف رقم ٤ بدار الوثائق بالقلعة .

Despatch No. 93, Agency and Consular General of the United States of America. Alexandria, Egypt, June 17, 1867. Hon. William H. Seward. Secretary of State.

وبافتتاح قناة السويس للملاحة البحرية في عام ١٨٦٩ ازدادت أهمية البحر الأحمر كطريق للمواصلات فازدادت حركة السفن العالمية به الأمر الذي أدى الى فتح آفاق أرحب للتجارة المصرية السودانية ، وانتعاشة اقتصادية لموانئ البحر الأحمر . بل ان افتتاح القناة قد أدى أيضا الى زيادة عدد البواخر الراسية في ميناء البصرة العراقي بسبب كثرة ورود السفن الأوروبية عبر القناة ، وان كان ذلك قد أدى الى فقدان العراق - نسبيا - لعملية نقل منتجات اليمن مثل البن ومنتجات الهند الى دمشق وحلب ، حيث أصبح من الأرخص نقلها مباشرة عبر القناة الى الموانئ الشامية (١) .

هكذا يتبين لنا من خلال تتبعنا لتطور طرق المواصلات السودانية من برية ونهرية وبحرية أنها جميعا قد لعبت دورا في التجارة السودانية وان تفاوت هذا الدور بينها بحيث يمكننا القول ان الطرق البرية ، وخصوصا طرق القوافل ، كانت على رأسها جميعا . كذلك يمكن أن نخلص الى أن نهر النيل لم يلعب دورا رئيسيا في التجارة الداخلية للسودان على عكس ما كان يتوقع منه على اعتبار انه ممر طويل يشق البلاد من جنوبها الى شمالها وتتصل به فروع عدة كان يمكن به ومعها أن تزدهر التجارة السودانية .

(١) عبد العزيز نوار : تاريخ العرب الحديث والمعاصر - الجزء الأول : العراق من ١٧٢ .

الفصل الرابع

الضرائب وشنون المال

- أنواع الضرائب
- تحصيل الضرائب وأساليبه
- الاصلاحات الضريبية :
 - (أ) في عهد محمد علي
 - (ب) في عهد محمد سعيد
 - (ج) في عهد اسماعيل
 - (د) اصلاحات رؤوف باشا
- النظام المالي في السودان على عهد محمد علي
- انعكاسات مصر السياسية عام ١٨٤١ على أوضاع مصر والسودان ماليا
- خلفاء محمد علي ومالية السودان
- التدهور المالي في عهد اسماعيل وعلاقة السودان بذلك
- ميزانية السودان عام ١٨٨١ وملاحظات حولها
- * * *
- نظام الاقتصاد السوداني في القرن التاسع عشر

— أنواع الضرائب :

لم تكن أنواع الضرائب التي فرضتها الادارة المصرية في السودان جديدة على مواطني هذا البلد ، بل انهم الفوها من قبل ، زمن السلطنة السنارية ، وان كانت بصورة تختلف عن تلك التي فرضتها الادارة المصرية ، إذ كانت الأولى أقرب الى الالتزامات منها الى الضرائب ، وذلك لعدم وجود عملة رسمية متداولة بين الناس في ذلك الوقت . ومن أهم هذه الضرائب كانت ضريبة الأسواق ، حيث كان يتم تحصيل ضريبة عن كل رأس من الرقيق يتم بيعه بلغت « قيراطا واحدا » * من الذهب . كذلك كانت تجبي ضريبة عن كل رأس يتم بيعه من الجمال والبقر تبلغ عشرين « مهك » (١) .

وقد جرى أيضا تحصيل خمسة « مهك » عن كل خروف . و « مهك » واحد عن كل رأس مباع من الماعز . أما الحمير والخيول فلم تحصل عنها ضرائب (٢) . كذلك فقد كانت هناك ضريبة « العشر » على منتجات الأرض المروية بالسواقي أو المطر . وكانت هذه الضرائب ترداد في سنى الانتاج الكثير ، فيضاف ٢ « بورما » * من الدخن عن كل جمل (٣) .

وبالإضافة الى هذه الضرائب نلاحظ أشكالا أخرى منها ما سمي

(١) المهك : عملة اثيوبية تساوي — من التالير ، والتالير هو

١٦

أيضا عملة اثيوبية ، وكان يعرف باسم ريال ماري تريزا ، كما كان يسمى « أبو طيره » لوجود رسم على وجهه على شكل نسر .

Douin; Op. Cit., Tome. I. p. 272-73.

(٢)

Hill; Op. Cit., p. 13.

(٣)

* قيراط الذهب يساوي تاليرا واحدا . أو دولارا ، أو ريالا ، وكان سعره آنذاك ما يوازي ١٥ قرشا .

** البورما مكيال يملأ زنته خمسة ارطال .

« بالسفرة » ، وهي ضريبة عامة تقدر طبقا لحالة السكان المالية .
وهذه الضريبة كانت توزع بنسب معينة على خزانة السلطان وعلى
الوزراء . وكان الوزراء يقومون بتوزيع جزء منها على « المكوك »
و « الارابيبي » والمشايخ ثم الأشخاص القائمين بخدمة السلطان .
ومن الضرائب أيضا كانت « المقررة » وهي ضريبة خاصة لجيب السلطان ،
و « المخالية » وهي ضريبة غلال تدفع لخير فرسان السلطان .
وضريبة « النزل » وكانت تخصص لأمر ضيافة السلطان ومساعدته في
تنقلاته . و « العادة » وكانت تحصل للسلطان لتغطية نفقاته
الظروف الخاصة به من زواج وطهور وغير ذلك و « النار »
وهي ضريبة كانت تحصل من القرى التي تعتمد على حرق الخشائش
حيث كانت هذه الخشائش المحروقة تعد كتدفع من السماد للأرض .
و « العنسة » ، وهي ضريبة محلية تحصل على المنسوجات التي تصنع في
داخل البلاد (١) .

وكانت معظم هذه الضرائب أو الالتزامات يتم جبايتها بواسطة
الفقهاء سواء أكانت نقدا أو عينا في صورة منسوجات من الدمور
أو في صورة حبوب كالذرة مثلا ، أو حتى في صورة حيوانات .

وأما الضرائب التي فرضتها الإدارة المصرية في السودان منذ عهد
محمد علي فقد كانت متنوعة بمتنوع النشاط الاقتصادي ، فمنها الضريبة
الزراعية التي فرضت على الجماعات المستقرة التي تمارس الزراعة (٢) ،

(١) الشاطر بصيلي عبد الجليل : تاريخ وحضارات السودان الشرقي
والأوسط . ص ٢٦٦ - ٢٦٧ أنظر أيضا : محفظة رقم ٩ معية عربي
مستخرج من المعية السنوية رقم ٤١ - ٤٢ بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٨٤ هـ .
من القائم محمد نادى إلى الخديو ، أنظر أيضا السيد يوسف نصر : جهود
مصر الكشفية في أفريقيا ص ٩٥ .

Hill; Op. Cit., p. 14.

(٢)

ومنها ضريبة الانتاج الحيوانى على البدو الذين احترفوا الرعى وتربية الحيوان ، ومنها الرسوم الجمركية على التجار والجلابة فى المدن ومراكز النشاط التجارى ، ولا سيما الضرائب التى كانت تؤخذ عن العبيد .

كذلك فقد حصلت أنواع أخرى من الضرائب كضريبة الرأس ، وضريبة النخيل فى بعض المديرىات التى كثر فيها النخيل ، وضريبة المعقارات فى المدن الكبيرة ، وضريبة عن قوارب النيل و « الفلايك » ، وبالإضافة الى ذلك فقد تم تحصيل رسوم على التقاضى وعقود البيع والشراء والتسجيل والزواج والطلاق والمنازعات الخاصة بالميراث .

ولقد اختلفت قيمة الضريبة التى كانت تؤخذ على الأراضى باختلاف نوع الأرض وأسلوب ربيها ، فالأراضى التى كانت تزرع على الأمطار أو ما كانت تسمى بـ « السلوكا » Selouka لم تفرض عليها ضرائب مباشرة ، بل فرض على كل قرية تقديم بعض الالتزامات للجيش من القمح والخبث والزبد وكانت تؤخذ حسب المساحة المزروعة (١) .

كذلك فقد اختلفت تقديرات الضرائب من مديريةية الى أخرى فى السودان وذلك حسب ظروفها وامكاناتها ، فالضرائب التى كانت تحصل من سنار — أحيانا — كانت تقل عن مثيلتها فى مديريةية أخرى ، وخصوصا الضريبة التى حصلت عن العبيد (٢) .

وفيما يتعلق بسواكن كان المعتاد من قبل أن تؤخذ ضرائب عرفت باسم (عوائد الخسول) على البضائع المصدرة من سواكن الى جهات السودان الأخرى والواردة لها من هذه الجهات ، فقامت الادارة المصرية عام ١٨٦٦ بالغائها واكتفت بالجمرك القائم بتحصيل الرسوم

Hill; Op. Cit., p. 14.
Douin; Op. Cit., p. 272.

(١)
(٢)

على البضائع الواردة والمصدرة (١) ، ثم منحت عوائد القصابة (الجزارة) الى أحد الأفراد بسواكن على شكل الترام نظير مبلغ بلغ أربعمئة ريال سنويا ، وذلك عن المواشى التى تذبح بالبلدة أو ترسل الى جدة (٢) . وفى جنوب السودان صدرت الأوامر بعدم إضافة أعباء جديدة عليهم تريد عما ألفوه من قبل ، نظرا لحدائث دخولهم بسلك المدنية (٣) .

وفى عام ١٨٧٥ شرع اسماعيل أيوب فى فرض ضرائب على أهلها فجعل على كل فرد خمسين قرشا فى السنة ، وأكثر من ذلك قليلا على الأغنياء . وقد طلب من الحكمدار تخفيفها وجعلها من قرشين الى عشرة قروش حتى لا ينفجر الأهالى منها . كما اقترح آخرون - أمثال سلاطين باشا - أن يقدم أهل دارفور ضريبتهم على هيئة عبيد (٤) .

هكذا تنوعت الأشكال الضريبية فى السودان من مكان لآخر وطبقا للنشاط الاقتصادى الذى مارسه السكان ، ولم تكن هذه الضرائب بأشكالها المختلفة والتى فرضتها الإدارة المصرية جديدة على المواطن السودانى وإن اختلفت مسمياتها فقد تدرجت من « طلبيات » الى « فردة » ثم الى « فردة منقطعة » وأخيرا وصلت الى ما يعرف باسم الضرائب بالمعنى المستخدم حاليا .

(١) محافظ ابحاث السودان - محافظة رقم ٢٤ ، دفتر رقم ١ ، منقول عن دفتر رقم ٢١١ ص ١٥١ بتاريخ ٢٦ ربيع الثانى عام ١٢٨٩ هـ . دار الوثائق بالقلعة .

(٢) شوقى الجمل : المرجع السابق . ص ١٠٦ .

(٣) أمين سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل . مجلد ٢ ص ٥٦٤ .

(٤) نعوم شقير : المرجع السابق . ص ٨٣ ، وانظر ايضا : سلاطين

باشا : السيف والفرار فى السودان . ص ٢٦ .

تحصيل الضرائب واساليه :

لقد شرعت الادارة المصرية منذ أن دخل اسماعيل كامل سنار في تنظيم تحصيل الضرائب ، حيث أمر بتشكيل لجنة ثلاثية ضمت كلا من المعلم حنا الطويل وسعيد أفندى سكرتير الباشا ، والارباب دفع الله و د أحمد . ولعلنا نلاحظ أن هذه اللجنة كانت تضم عضوا من أهل البلاد السودانيين . وقد أمر اسماعيل بتسجيل المنازل وتقسيمها الى « عال » و « متوسط » و « دون » بالاضافة الى تسجيل الرقيق والقطعان التي كانت في حوزة الأهالي (١) .

وقد شارك الشايقية في تحصيل هذه الضرائب ، بالاضافة الى مشايخ البلاد ، وربما كانت مسألة اشراكهم في هذه المهمة فكرة صائبة حتى لا ينفر السودانيون من أدائها لرجال الادارة المصرية بشكل مباشر . وفي بعض المديریات كان يطلب من المدير تعيين أفراد للقيام بهذه المهمة ، حتى يتم انجازها بصورة طيبة (٢) .

ويبدو أن ثمة مصاعب كانت تواجهه القائمين على تحصيل هذه الضرائب وخاصة الضريبة الزراعية ، فقد كانت الضرائب التي تحصل عن السواقي في بعض أجزاء السودان غير مطابقة للواقع ، وبمعنى آخر أن هناك مبالغة في عدد السواقي التي كانت مسجلة بالدفاتر ، فبينما كانت هناك ٧٠٦ سواقي في بلاد الجعليين كان المقيد منها في سجلات الضرائب ٢٤٣٧ ساقية (٣) .

(١) Holt, P. M., A Modern History of the Sudan p. 43.

(٢) دفتر رقم ٣٧٨ معية تركي ، ترجمة الافادة التركية رقم ٢٠٨١ بتاريخ ٢ رجب سنة ١٢٦٢ هـ ، افادة الى مدير دنقلة . دار انوثائق بالقلمة .

Hill, Op. Cit., p. 14.

(٣)

ولقد أولى محمد على مسألة جمع الضرائب أهمية بالغة فكان يصدر أحكاما قاسية على أولئك المتهاونين في تحصيلها . فقد أصدر أوامره ذات مرة « بوقف ترقية » أحد الضباط الكبار الذى كان يشغل وظيفة مدير بربر وجاعلين لأن الكشف الوارد من لدنه لا يدل على أنه أصبح أكثر نشاطا من سلفه في تحصيل الضرائب . كذلك فقد أصدر في ذات الوقت أمرا « برفت » أميرالاي المشاء الأول لاهماله في تحصيلها أيضا (١) .

وفي المقابل كان يكافئ المجدين ، فقد بعث ذات مرة يشكر حاكم السودان على نشاطه ومصابته في « تحصيل الأموال المتأخرة » ويطلب منه مكافأة أحد مديري السودان لجهوده في هذا الصدد (٢) .

ولا يفهم من ذلك أن القائمين على تحصيل الضرائب كانوا سوطا مسلطا على ظهور السودانيين ، فقد كان أسماعيل كامل يراعى الانسانية في جمعها ، ويعمل على التخفيف منها تارة وتعديلها تارة أخرى ، كما كان محمد على يندش أحيانا لأن العدالة لم تراعى في تحصيل الضرائب ، ويطلب بالآ يتحمل الفقراء والأهالي سوى الضريبة التى تتفق وقدراتهم (٣) . وفى واحدة من رسائل محمد على إلى الباشا سر عسكر السودان في عام ١٨٢٢ طلب منه تحصيل الضريبة « ٠٠٠ على البيوت بحسب الأنفس ، لا على البلاد والحلك (القرى) ، مع ضرورة تعيين مأمورين من ذوى العفة والاستقامة والدراية ومعاملة الأهالي

(١) دفتر رقم ١٨٩ معاونة اقاليم — مكتبة رقم ٨٨١ بتاريخ ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٥٧ هـ . من الجنب العالى الى حاكم السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر رقم ١٨٨ معاونة اقاليم — مكتبة رقم ١١٦١ بتاريخ ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧ هـ . من الجنب العالى الى حاكم السودان انظر أيضا : دفتر رقم ٢٥٧ معاونة ايرادات — ترجمة الافادة رقم ٥٧ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٥٧ هـ . الى مدير الايرادات . دار الوثائق بالقاهرة .

Douin; Op. Cit., pp. 280-82-83.

(٣)

بالرفق واللين ويذكره بأن كل أمر جديد لابد أن تكون له (مرارة
بادية في النفوس) (١) .

وفي رسالة أخرى الى حاكم دنقلة طلب محمد على اعفاء السواقي
في كل من قسمي « سكوت » و « محس » من الضريبة المفروضة عليهما
لأن الجراد قد أكل المزروعات في ٥٥٠ ساقية ، بل انه يوافق على أن
يقترض أصحاب السواقي في هاتين المنطقتين الحبوب اللازمة لطعامهم
وزراعتهم السنوية من الشونة (٢) . وتسهيلا لأخذ الضرائب من بعض
المناطق وافق الباشا أن يؤخذ الصمغ بدلا من الأموال النقدية ،
وأحيانا الرقيق ، لأنه على حد قول الرحالة « بالم » الذي زار كردفان
« أيسر على المرء أن يجد في هذا الاقليم عبدا من أن يجد
دولارا » (٣) .

وهكذا تضافر الجميع في تحصيل الضرائب سواء من أهل البلاد
كالمشايع والشايكية ، أو من رجال الادارة كالحكمدار والمديرين وغيرهم ،
وصدرت الأوامر لهم جميعا تدعوهم الى الرفق بالأهالي في تحصيلها
ومراعاة الظروف المحيطة بكل جهة من جهات السودان .

(١) أمين سامي : تقويم النيل وعصر محمد علي . ج ٢ ص ٢٩٦ .
(٢) دفتر رقم ٧٤٣ - خديوي تركي - السودان دنقلة - وثيقة رقم ١١٩
بتاريخ ٨ رجب سنة ١٢٤٣ هـ . من الجنب العالي الى قاسم اغا حاكم
دنقلة . دار الوثائق القومية بالقلعة .
(٣) نسيم مقار : الرحالة جون بتريك . ص ٣٨ . وانظر أيضا : دفتر
رقم ٤٣٨ معية تركي - وثيقة رقم ١١٢ بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٦٣ هـ
الى حكمدار السودان ، وايضا دفتر رقم ٤٥ صادر معية عربي - صورة
المكتبة العربية رقم ٧٦ ، ص ٨٩٨ بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٦٦ هـ الى
حكمدار السودان ، وايضا دفتر رقم ٤٥ صادر معية عربي - صورة
المكتبة العربية رقم ٧٦ ، ص ٨٩٨ بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٦٦ هـ .
دار الوثائق القومية بالقلعة .

موقف الشعب السوداني من الضرائب :

وعلى الرغم من تلك المحاولات التي بذلت لتيسير جباية الضرائب ، فقد كانت هذه المسألة الضرائبية من بين العوامل الرئيسية في تقاسم الأحداث في سنار عام ١٨٢٢ والتي تمثلت في حركة تمرد هجر ههيا السكان قراهم ، وانتهز بعض المتورين من الحكم المصري أمثال « حسن ود رجب » الذي أركى نيران الفتنة ، وبدأ بعض السودانيين يفكرون في الانقضاء على الحكومة ، بل انهم بدأوا بالفعل فهاجموا بعض الفضائل المصرية المعزولة وقتلوا كثيرا من أفرادها ، وكان ذلك في مارس ١٨٢٢ . ولكي يبيثوا الذعر والخوف في نفوس الجنود أشاعوا بأن اسماعيل كامل قد قتل في الجبال الموجودة بصعيد السودان ، وأن معظم جيشه قد أريد ، وأن هناك هجوما مضادا ضد القراة المصرية . وانتقلت هذه الفوضى الى شندى وبعض القرى المجاورة لها ، وراحوا يقتلون كل من يقابلهم وحيدا من الجنود المصريين ، وهرب سكان حوالى خمسمائة قرية بين حلفاية وبين فازو على (١) .

ولما علم اسماعيل الخبر أسرع الى سنار ، وبدأ في معالجة الأمور بحكمة بالغة فعامل الأهالى برفق ، ولم يقتل أحدا منهم ميسوى « ود عجلاوى » وبدأ يفتش عن السبب المباشر لهذه الأحداث فعرف أنها الضرائب التي فرضها حيوان أفندى والمباشر حنا الطويل ، فلم يقبل تلك الأوضاع الجديدة التي اشتطأ في وضعها وتنفيذها ، وطلب موافقته بالدفاتر ليقرم بتعديلها فوجد أن المباشر قد أرسلها الى مصر فأوفد رسولا ليعود بها فلم يدركها . وأخيرا لامهم على ذلك وطلب منهم

(١) محفظة ١٩ بحر برا - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢١ بتاريخ غرة رجب ١٢٣٧ من اسماعيل باشا الى ولى النعم . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

انظر أيضا : حينئذ الله مصطفى : المرجع السابق . ص ٢٥٥ .

(م ١٨ - التطور الاقتصادي الاجتماعى)

تحصيلها برفق من الأهالي . ومن العجيب حقا أن اسماعيل حين عاد من جبال فيزوغلى الى سنار ، وكانت نيران الفتنة مشتعلة وأفراد جيشه يواجهون القتل ، لم يلجأ الى استخدام القوة وهو الشاب الذى لم يتجاوز العقد الثالث من عمره ، وكان معه الايان من الجنود يمكنهما بأمر منه أن يعملوا القتل والتخريب ، إلا أنه فضل اللجوء الى الأسلوب الهادئ لأنه على حد قوله « لو أخذناهم بالعقاب لأدى ذلك الى تشتت الآخرين والى خراب جديد ففضلنا أن نؤمن ونطمئن كل واحد منهم » (١) .

وقد كان موقف محمد على من هذه الأحداث فى جانب الشعب السودانى وضد القائمين على جمع الضريبة ، ففى رسالة له راح يخاطب ابنه اسماعيل قائلاً « يا ولدى العزيز ان هؤلاء قد بالغوا وأفرطوا فى مسألة « الفردة » حتى نفروا الناس عنهم ، والصراط السوى هو مراعاة خطة الاعتدال فى كل شئ » . ثم مضى يلقي باللائمة على المباشر حنا الطويل ومساعديه قائلاً : « ان حنا الطويل لا يفتن لهذه الدقائق وان ما تفعله هذه الطائفة فى سبيل كسب المنافع لياتى فى الغالب مخالفا لقانون الحكومة » . وأخيرا طالب بضرورة البت فى أمر هذه « الفردة » والمراغما فى قالب موافق (٢) .

وهكذا نخلص الى أن تلك الأحداث الدموية التى جرت فى مستهل الادارة المصرية بالسودان كانت ترجع أساسا الى سوء تطبيق نظام الضرائب الجديدة على تلك البلاد .

ومن الأحداث المتعلقة بالضرائب فى عهد محمد على ما جرى فى

(١) محفظة ١٩ بحر برا ، نفس الوثيقة السابقة .

(٢) دفتر رقم ١٠ وثيقة رقم ٢٢٩ بتاريخ غرة شعبان سنة ١٢٢٧ هـ . من الجنب العالى الى إبراهيم باشا . وانظر أيضا : مخطوطة تاريخ ملوك السودان . تحقيق الدكتور مكي شبيكه . ص ١٧ .

عام ١٨٣٦ حين قام عربان البشارية في الصحراء النوبية بالامتناع عن دفع الضرائب المستحقة عليهم ، وقيام الكاشف محمد خربوطلى بمحاربتهم والاستيلاء على بعض الابل منهم بعد أن أوقع الهزيمة بهم ، ولكن المتمردين لم يقبلوا هذا الأمر الذي انتهى اليه حالهم فهدبروا كمينا للكاشف حتى قتلوه بالإضافة الى قتل ثلاثة وعشرين من رجاله (١) .

وفي مارس عام ١٨٤٤ تمرد أهل التاكة بسبب الضرائب التي فرضت عليهم عقب ضم الاقليم ، الأمر الذي أدى الى أن يقوم أحمد باشا المنكلى حاكم دار السودان بمحاربتهم . ويبدو أنه كان من الصعب على عربان البشارية أو سكان التاكة فهم هذه الضرائب والأعباء التي بدأت الحكومة تطالبهم بها بشكل منظم وهم الذين اعتمدوا على التنقل وحرية الحركة ولا سلطان عليهم سوى سلطان شيخ القبيلة الذي يحكم فيما بينهم وفقا لأعراف حفظوها ، أما أن يأتي محمد على يقوانين جديدة فذلك شيء غريب وبخيل على حياتهم ، ومن ثم — من وجهة نظرهم — لا بد وأن يقفوا في وجهه وهو ما حدث بالفعل ففهم المصلحة العامة في ذلك الوقت لم يكن قد تبلور لدى سكان المدن فما بالنا ببسود الصحراء وفي أوائل القرن التاسع عشر !

وقد انتقلت مقاومة الأهالي للضرائب الى طور آخر من أطوار المقاومة ، طارحة شكل المقاومة المسلحة ، وهذا الطور الجديد تمثل في عمليات الهروب وهجر السواقي ، ففي أوائل عام ١٨٤٧ ، مثلا ، بلغ عدد السواقي الخربة في مديرية دنقلة بعد أن هجرها أصحابها حوالي ١٢٦٣ ساقية . وكان ينبغي أن تدفع عنها ضرائب الى الحكومة ، فتقدم المدير بشكوى الى المسؤولين بمصر يشرح فيها هذه المسألة ويسألهم

(١) Hill, Op. Cit., p. 36.

وانظر أيضا : دفتر رقم ٧٨ معية تركى — ترجمة الأمر الكريم رقم ٣٥ بتاريخ ١٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٢ هـ من الجناح العلى الى خورشيد باشا حاكم دار السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

المشورة تجاه ذلك (١) . ويبدو أن الاجراءات التي كانت تتبع في جمع الضرائب والتي لم يألّفها السودانيون ، وخاصة قطاعات البدو منهم ، قد أدت الى هروبهم . فقد رفض العربان المقيمون بمديرية التاكة « دفع العوايد المقررة عليهم » والتجأوا الى مينائى سواكن ومصوع . وقد كان هذا الأمر واحدا من الأسباب التي أدت الى ضم هذين المينائين الى الادارة المصرية (٢) .

ولا ينبغي أن نقف طويلا عند مسألة هروب الفلاحين والعربان السودانين على اعتبار أنها ظاهرة انفرد بها السودان تحت الادارة المصرية ، فنفس الظاهرة قد تكررت في ذلك الوقت في مصر . ومن أمثلة ذلك ما حدث بقرية « منية السرج » التي كانت تقع قرب القاهرة آنذاك ، حيث قام بعض الفلاحين بالهروب منها من جراء بعض الاجراءات الادارية القاسية ، وقد تلى عمليات الهروب هذه أحكام قاسية على أولئك الفلاحين (٣) . ويبدو أن هذه الظاهرة لم تكن قاصرة حتى على فترات التاريخ الحديث في مصر بل كانت تضرب بجذورها في أعماق

(١) دفتر رقم ٥٨٦ صادر ديوان الكتخدا - وثيقة رقم ٢٢٤٢ بتاريخ ١٥ ربيع الآخر . ١٢٦٣ هـ . كتاب الى مدير المديرية . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر رقم ١٠٠١ وارد نظارة المالية من مختلف الجهات - وثيقة رقم ١٩٦ ، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٦٣ هـ . بند المعية ، وانظر ايضا : دفتر رقم ٤١٩ - معية تركى . بتاريخ ٢ صفر ١٢٦٢ هـ . من حكايات السودان الى المعية .

انظر ايضا : محفظة رقم ٢٧١ عابدين - ملف احمد باشا حكايات السودان - مكتبة بتاريخ ٩ جمادى الاولى ١٢٥٦ هـ .

وانظر ايضا : دفتر رقم ٤١٣ صادر المعية السنية - وثيقة رقم ٣٢٦٩ بتاريخ ١٧ جمادى الآخر ١٢٦٣ هـ . كتاب الى مدير التاكة .

انظر ايضا : دفتر رقم ٨ عابدين - ترجمة الخطاب رقم ٤٢٩ بتاريخ ٩ ذى الحجة ١٢٦٢ هـ . من الجنب العالى الى الباب العالى دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) F. O. 78-582. No. 4. Alexandria, 24th. 1844. J. L. Slodart the Earl of Aberden.

التاريخ المصري قديمة ووسيلة ، وكانت تمثل لونا من ألوان المقاومة
السلبية لتلك الحكومات (١) .

واستمر ضجر الأهالي من العبء الضرائبي الى عهد الخديوي
اسماعيل ، وقد عبروا عن هذا الضجر - أحيانا - في شكل شكوى ،
ففى أكتوبر عام ١٨٧٠ وردت شكوى من بعض الأهالي ببربر بسبب
زيادة ضرائب السواقي والأطيان والنخيل عليهم ، فطلب المدير كشف
بين ذلك فعلم أن الزمام الذى كان مربوطا فى عام ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢ /
١٨٦٣ م) بواقع الساقية الواحدة ٣٣٥ قرشا فى العام ، والفدان من
الجزائر ٢٥ قرشا ، والفدان من الجروف والعتامير عشرين قرشا ، والنخيل
كل واحدة ١٢٠ قرشا . وفى عام ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣ / ١٨٦٤) أضيف على
كل ساقية ٧٥ قرشا وعلى فدان الجزائر ١٥ قرشا ، وعلى فدان الجروف
١٣٢٠ قرشا . وفى عام ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦ / ١٨٦٧) أضيف على كل
ساقية ١٥٠ قرشا وعلى فدان الجزائر ٢٠ قرشا والجروف ١٦٣٠ قرشا
والعتامير عشرة قروش ، وكل نخلة قرشا واحدا . وكان مجموع
ما على العريان من ضرائب ٤٠٣٤٨٧٣ قرشا وبذلك تكون قد وصلت
الى ٦٧٣٤٧٨١٨ قرشا عدا أجور المستخدمين التى أضيفت الى
الضرائب . ونتيجة لكل هذه الزيادات ، بالإضافة الى الأعباء المضافة
اليها كأجور لجامعيها أصبحت ضريبة الساقية من ٢٧٥ قرشا الى
٥٣٤١٠ قرشا ، وفدان الجزائر ٣٢٢٢ قرشا (٢) ، كما أشارت الشكوى

(١) انظر المقالات الآتية بكتاب « الأرض والفلاح » الصادر عن الجمعية
المصرية للدراسات التاريخية : د . عبد العزيز صالح : الأرض والفلاح
فى مصر الفرعونية . ص ٦٢ . د . مصطفى كمال عبد العظيم : الأرض
والفلاح فى عصر البطالة . ص ١٠١ . د . مصطفى العبادى : الأرض
والفلاح فى مصر الرومانية . ص ١٢٥ . د . سيدة كاشف : الأرض والفلاح
فى مصر الإسلامية . ص ١٩٦ .

(٢) دفتر رقم ١٨٤٩ وارد المعية ، ص ١٣ ، صورة المكاتبة الواردة من
مديرية ببربر الى المعية السنية رقم ٤ بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٢٧٨ هـ
(أكتوبر ١٨٧٠) دار الوثائق القومية بالقاهرة .

أيضا الى أن مساحة الأراضي التي تؤخذ عنها ضرائب لم تعد ثابتة طوال العام نتيجة ما يطرأ عليها من « أكل البحر وطرحه » . كذلك فقد أدت هذه الأحوال السيئة الى « تسحب » (هروب) الأهالي نتيجة تراكم هذه الضرائب وعجزهم عن سدادها (١) .

وهكذا يبدو جليا أن حجم الضرائب قد بدأ يزداد تدريجيا عن ذي قبل سواء في عهد محمد علي أو محمد سعيد حين كانت الزيادات تدريجية بينما أصبحت الآن على عهد اسماعيل حادة . ورغم كل الجهود التي بذلها محمد سعيد من قبل وحدثت بعض الاستقرار في هذه الناحية ، فقد بدأت المشكلة تطل برأسها في عهد اسماعيل وبشكل حاد ، واستمرت في التدهور وازدادت معها الشكوى من لدن الأهالي . ففي عام ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥) أرسل عمدة « الشباك » بقسم حلفا بكرسكو الى المسؤولين بمصر يعرض لمسألة الضرائب المتحصلة عن النخيل فيقول ان الضرائب التي كانت تحصل على النخيل في عهد محمد علي باشا كانت على النحو التالي : النوع العالي (الممتاز) كان يحصل عنه قرش وعشر قضات ، والمتوسط خمسة قروش وثلاثون فضة وعن « السدون » وهو أراداً أنواع النخيل ثلاثون فضة ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٢٧٨ هـ (١٨٦١ م) . وفي عام ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢ / ١٨٦٣) صدر أمر بتعيين محصول النخيل بالعشور واستمر ذلك حتى عام ١٢٨١ هـ ، ١٢٨٢ هـ (١٨٦٦ م) ثم فرضت بعد ذلك ضريبة تتراوح ما بين ثلاثة قروش الى أربعة قروش . ثم يضيف قائلاً وبذلك حدث لنا الضرر والتعب ، ثم حدث نتيجة تقديم عدة « عرضحالات » للمديرية والمفتش والخدوي ان صدر الأمر باجراء التعداد وربط ضرائب النخيل بالعشور وذلك في عام ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩ / ١٨٧٠ م) (٢) .

(١) نفس الدفتر والوثيقة السابقة .

(٢) دفتر رقم ٣١ عابدين - وارد تليفرافات - صورة التليفراف العربي رقم ٥٤٩ بتاريخ ٩ جمادى الآخر سنة ١٢٩٢ هـ . من حمزة سليمان عمدة الشباك بقسم حلفا بكرسكو الى مهردار خديوى . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

واستمرت الحالة الضريبية في تلك المنطقة تتذبذب بين مد وجزر إلى أن أصبحت الضريبة كالتالي : سبعة قروش وعشرون فضة على النوع العالي (المتنازل) ، وخمسة قروش عن المتوسط ، وثلاثة قروش وعشر فضات على الدون . وفي عام ١٢٩١ هـ (١٨٧٥ م) سددت الضريبة كالتالي : ستة قروش عن النوع العالي ، وأربعة قروش عن المتوسط ، وقرشان وثلاثون فضة عن الدون . ويختم صاحب هذه الشكوى قائلا : انه لا قدرة لديهم على دفع مثل هذه الضرائب نظرا لضيق « معاشهم » في تلك البلاد وتشتت أهاليهم للعمل في خارج القرى سواء في السودان أو خارجه بمصر . ولم يجد بوجود تلك المناطق سوى النساء والضعفاء والفقراء من غير القادرين على دفع الضرائب ، بالإضافة إلى أن النقد كان يعوزهم وكل ما كان بيدهم منه يستبد لونه بالفلل التي يجلبها التجار اليهم من بلاد أخرى . وقد التمس صاحب الشكوى ، بالإنابة عن هؤلاء جميعا ، التخفيف من الضرائب أو معاملتهم بحسب العشور كما كان سابقا (١) . من ذلك يتبين لنا أن الوضع الضرائبي كان عبئا ثقيلا على المواطن السوداني وكان لابد أن تجرى بعض الإصلاحات في هذا السبيل .

الإصلاحات الضرائبية :

(١) في عهد محمد علي :

لقد جرت محاولات فردية وعلى فترات متفاوتة في عهد محمد علي لإصلاح الوضع الضرائبي في السودان ولكنها لم تثمر نجاحا كبيرا ، ومن هذه المحاولات ما تم في عهد خورشيد حين اقترح تعديل ضريبة السواقي طالبا من المجلس الخصوصي تطبيق النظام الضرائبي السائد في مصر ، وذلك بمسح الأراضي وربط الضريبة عليها وذلك بدءا من عام ١٢٤٣ هـ (١٨٢٨ م) (٢) .

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) مجلدة ١٩ بحرياً - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢١ بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٢٧ هـ من اسماعيل باشا إلى ولي النعم . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

كذلك فقد جمع هذا الحكماء مشايخ البلاد وطلب منهم اختيار شيخ من بينهم ينوب عنهم في تعديل نظام الضريبة فاختاروا الشيخ عيد القادر الذي أشار عليه بضرورة إعفاء الفقهاء والأعيان منها حتى يتسنى لرجال الإدارة الاستعانة بهم في تسكين روع الأهالي وعودتهم إلى أوطانهم التي هجروها ، وبالفعل فقد استجاب خورشيد لنصيحته (١) .

(ب) في عهد سعيد : ويبدو أن مثل هذه الحلول لم تكن ذات فعالية إلى أن قرر سعيد باشا في عام ١٨٥٧ القيام بزيارة إلى السودان وبدأ في وضع علاج جذري لمسألة الضرائب وخاصة تلك المتعلقة بالأوضاع الزراعية التي كثرت الشكوى حيالها . ويبدو أن سعيد قد آل على نفسه أن ينصف الفلاح السوداني كما حاول انتصاف الفلاح المصري من خلال اللوائح والقوانين الزراعية التي أصدرها . فلما وصل إلى السودان لاحظ مدى الحالة السيئة التي يعيشها الأهالي بسبب كثرة الضرائب المربوطة على السواقي والأطيان فضلا عن الأعباء الأخرى المطلوبة منهم (٢) .

وقد طلب أن تجمع الأموال من الأهالي حسب طاقتهم حتى يسكن روعهم ويعمروا أوطانهم بدلا من الهروب منها . وإزاء ذلك كله قام بسؤال المشايخ والأهالي الذين حضروا إليه وهو قادم من حدود بربر عن الأسلوب الأمثل الذي يؤدي إلى راحتهم ويمكنهم من خلاله دفع الضرائب دون أدنى مشقة ، فطلبوا منه أن يحصل مال كل ساقية بواقع مائتين وخمسين قرشا ولكن محمد سعيد أمر بانزال هذا المبلغ إلى مائتين فقط عن كل ساقية رغبة في كسب حب الأهالي وجذب قلوبهم وخاصة

(١) نعم شقير : المرجع السابق . ج ٢ . ص ١٩ ، ٢٠ .

(٢) دفتر ١٨٨٦ أوامر عربي .

صورة الأمر الكريم رقم ٢٥ ص ٣٣ بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٧٣ هـ أمر كريم إلى أحمد على بشر شيخ ناحية أحمد على بشر بخط المتبة . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

أولئك الذين هربوا من البلاد (١) . وأما الأتليان الأخرى كأطيان
الجزائر فقد قرر أن تؤخذ على الفدان الواحد خمسة وعشرون قرشا ،
وعلى الفدان الواحد من أراضي الجروف عشرون قرشا (٢) . وهكذا
استطاع سعيد أن يدخل السعادة الى قلوب الأهالي الذين عاهدوه ببذل
قصارى جهدهم ، واستجلاب قلوب من هربوا من البلاد حتى يعودوا
الى عمار الأراضي . ثم طلب أيضا من الأهالي والعمد أن يرشحوا هم
أنفسهم مديرا عليهم من بين المشايخ والمكوك حتى يؤدوا عن طريقه
الضرائب المستحقة عليهم ، فاذا رفض البعض أن يكون هناك واسطة
بينهم وبين الحكومة فيمكنهم في هذه الحالة سداد ضرائبهم مباشرة الى
الديوان . كما أقر بأن لا تحصل أية مبالغ اضافية عن المقرر ، وأن
يكون التوريد في « موسم الرواج » أى وقت ظهور المحصول . ولما
كان محمد سعيد باشا يعلم أن المشايخ في تلك البلاد يقومون بأعباء
كبيرة في جمع الضرائب بالإضافة الى خوفه من أن يقوم هؤلاء المشايخ
بجمع أموال بتريد عن المطلوب ، فقد قرر لكل شيخ « مسموحا »
مقداره ساقية واحدة عن كل خمسة وعشرين ساقية من أراضيهم
لا تؤخذ عليها ضرائب ، وطلب كذلك أن لا تؤخذ أموال عن الأراضي
« الشراقي » التي تنشأ عن عدم فيضان النيل أو عدم نزول
الأمطار (٣) .

وازاء تلك الاصلاحات الضرائبية كان من الطبيعي أن يعود أولئك
الفارون من الضرائب الى أراضيهم القديمة ، وهنا نشأت مشكلة جديدة
بسبب عودتهم . حيث أن الأراضي التي هجروها أصبحت تحت أيدي
آخرين . وقد أوجد لها سعيد حلا فقرر ان كان أصحاب الأراضي
الفارون قد مضى على هروبهم خمسة عشر عاما وأصبحت أراضيهم تحت أيدي

(١) دفتر ١٨٨٦ أوامر عربى - نفس الوثيقة السابقة .

(٢) نفس الدفتر والوثيقة .

Abbate; op. cit., p. 30

وانظر أيضا :

(٣) دفتر رقم ١٨٨٦ - أوامر عربى - نفس الوثيقة السابقة .

آخرين تعطى لهم أراض جديدة من أراضى « الناحية » وان لم تكن قد مضت هذه المدة يستردوا أطيانهم القديمة ويمنح واضح اليد أطيان غيرها (١) .

كذلك فقد تجاوز محمد سعيد عن الضرائب المتأخرة التى كانت على الأهالى وطلب من المسئولين فى السودان أن ينفذوا هذه الأوامر والوصايا وخطبهم قائلا : « ... واعلموا انه اذا لم تحفظوا هذه الوصايا وتجروا العمل بموجبها ، بل تركتم كل ذلك وعدلتم عن الحق ، وحصل منكم ظلم أو غدر لأى إنسان نعاقبكم بأشد العقاب .. كونوا على حذر من ذلك ... » (٢) وهكذا استطاع محمد سعيد بتلك الاصلاحات الضرائبية أن يصحح كثيرا من الأخطاء التى وقع فيها من سبقوه ، واستطاع — على سبيل المثال — أن يعيد كثيرين ممن هاجروا من مديرية بربر الى كردفان والتبلين الأبيض والأزرق ، وكذلك المهاجرين من اقليم الناقة والسودان الشرقى عموما . ومعروف أنه بهجرتهم هذه من بلادهم الأصلية قد أضافوا أعباء ثقيلة على كاهل الذين بقوا ولم يهاجروا معهم فتحملوا نصيبهم من الضرائب . وزاد الحال سوءا ان رؤساء القبائل والزعماء والشيوخ المحليين ، وهم المكلفون بتحصيل الضرائب وتوريدها للحكومة انتهزوا الفرصة واستغلوا هذا النظام الضرائبى لمصلحتهم الشخصية . وقد هيا لهم كبارهم وصغارهم الفرصة لمثل هذه الأعمال . فقد بلغت الضرائب عن الساقية الواحدة فى اقليم النوبة ما قيمته ثلاثة جنيهات انجليزية سنويا ، وان كانت مديرية بربر وحدها تدفع سنويا ستة آلاف كيس كضريبة أى حوالى ثلاثين ألف جنيه سنويا (٣) .

(١) نفس الدفتر والوثيقة السابقة ، انظر أيضا أمين سامى : تقويم النيل وعصر عباس طمى باشا ومحمد سعيد — المجلد الأول ص ١١٢ ، أيضا زاهر رياض . السودان المعاصر ص ٧٨ ، وأيضا : محمد احمد انجبارى : فى شأن الله . ص ٢٤ .

(٢) دفتر رقم ١٨٨٦ — نفس الوثيقة السابقة .

(٣) محمد مؤاد شكرى : مصر والسودان . تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ — ١٨٩٩ — ص ٧٠ .

واستمرارا في سياسة محمد سعيد الضرائبية في التخفيف عن المواطن السوداني قام في مايو ١٨٥٧ بإصدار أمر له باعفاء بعض رجال العلم بمديرية كردفان من الأموال المقررة عليهم ، بناء على طلب منهم حيث أنهم كانوا يقومون بمهمة التعليم وأنه ، على حد تعبيره ، كان من شيمته إكرام أهل العلم وضرورة تحبيب المواطنين في نشر العلوم (١) . كذلك فقد طلب في نفس العام من مدير التاكة أن يعيد النظر في مقدار الزمام المربوط على كل قبيلة من العربان المقيمين بهذه المديرية وأن يرفع منه الثلثين ويقتد الثلث الباقي عليهم (٢) .

وعلى الرغم من تلك الجهود المضيئة التي بذلتها الإدارة المصرية في السودان على عهد محمد سعيد لحل المسألة الضرائبية فقد استمر بعض العربان والمشايخ في الهروب واللجوء الى أماكن بعيدة عن أعين السلطة الحكومية حتى لا يدفعوا نصيبهم في الضرائب . وقد أرسل محمد سعيد باشا في أغسطس عام ١٨٥٨ الى سلطان الحبشة يشرح له مسألة أولئك الهاربين الى تخوم بلاده هربا من الضرائب ، ويطلب إليه معاونته في إعادتهم الى السودان (٣) . وللأسف الشديد - كما هو واضح تماما - فإن قطاعات كبيرة من الأهالي لم تزال عند أفكارها البالية حول مفهوم الضريبة وارتباطها بالمصلحة العامة التي سوف تعود بالنفع على جميع الأهالي . وتبدو الأصابع الأجنبية ساهرة تعبت وتثير الشكوك

(١) دفتر رقم ١٨٨٦ أوامر عربي - صورة الأمر الكريم رقم ٨ ص ١٦ بتاريخ ١٣ شوال سنة ١٢٧٣ هـ . أمر كريم الى مدير كردفان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر رقم ١٨٨٦ - أوامر عربي - صورة الأمر الكريم رقم ٨ ص ٢٧ بتاريخ ٥ رجب سنة ١٢٧٣ هـ . أمر كريم الى مدير التاكة . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) دفتر رقم ١٨٩٠ أوامر عربي - صورة فرمان العربي رقم ٨٩ ص ٤١ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٧٥ هـ فرمان من محمد سعيد باشا الى سلطان البلاد الحبشية . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

حول الجهود التي يحاول بذلها محمد سعيد في السودان ، من خلال الحوار الذي دار بين الباشا وبين أحد المسئولين الانجليز بمصر آنذاك حول أهمية رحلة محمد سعيد الى السودان والآمال المرجوة من ورائها . فقد أشار الباشا لهذا المسئول عن ضرورة إعادة تنظيم الادارة في السودان على أسس جديدة وافساح المجال للعناصر السودانية بدلا من أولئك الحكام الذين لا هم لهم سوى الابتزاز . وقد وافقه المسئول الانجليزى على ضرورة اجراء مثل هذه الاصلاحات ، ولكنه أبدى تحفظا غريبا ، حول الآمال المرجوة من تلك الاصلاحات التي يرمى اليها الوالى ، مؤداه أنه لا يستطيع أن يرسم صورة للنتائج المستقبلية لتلك التدابير التي تبناها محمد سعيد (١) وهكذا يبدو التشكيك واضحا من جانب كبار المسئولين الانجليز بمصر في قيمة الأفكار الاصلاحية التي كان الباشا ينوى اجراءها في السودان . ولكن محمد سعيد لم يستمع الى مثل تلك الأفكار المثبطة للهمم في جدوى اصلاح السودان ، والتي بلغت قممتها في اطلاق اشاعة تقول بأن الباشا كان ينوى ترك السودان ، بل مضى في تنفيذ برامجه الاصلاحية في السودان وعلى رأسها الاصلاح الضرائبى وسط تلك المتاعب .

(ج) في عهد اسماعيل:

وفي عهد الخديوى اسماعيل كان لابد من اجراء تعديلات وتنظيمات جديدة في مسألة الضرائب تتواءم والظروف الجديدة . وبالفعل قام حكمدار السودان موسى حمدى (١٨٦٣ - ١٨٦٥) بعقد مجلس مع المديرين ومشايخ البلاد وأعيانها لمناقشة الضرائب ، وأسفر هذا الاجتماع عن ايجاد نظام جديد مؤداه ان كل فلاح لابد أن يحصل على « سركى » ويكون بحوزته ليدفع بمقتضاه الضرائب المستحقة عليه على

F. O. 78 - 1200, No. 52, November 4 th. 1858. Fredrick A. Bruce (١) to the Earl of Clordon.

ثلاثة أقساط معينة في السنة ، وكلما دفع قسطا منها قيد له في السركى الذى بيده ، مثلما يقيد في يومية الصراف (١) .

وفيما يتعلق بمسألة الضرائب في أجزاء البحر الأحمر مثل سواكن ومصوع في ذلك الوقت ، يطالعنا أحد التقارير المقدمة من محافظ مصوع وقت تسلم الادارة المصرية لها في عام (١٢٨٣ هـ - ١٨٦٦ م) حيث يشير الى تلك الفوضى التى كانت متبعة في تحصيلها من قبل ذلك التاريخ ، مما جعله يضطر الى طلب حضور مشايخ العربان الذين يدفعون أموالا في مصوع واجراء تحقيقات في المتأخرات عليهم وجهها لوجه ، كما أرسل مكاتبات الى باقى الأهالى ممن يدفعون الضرائب للخضور .

وخلال هذا الاجتماع تبين أن شخصين من عائلة واحدة ادعى أن جديهما منذ عصر السلطان سليم كانا يقومان بتحصيل « العشور » ولهم دراية بحالة هذه البلاد وقبائل « الحباب » التى تقطنها وبدافعى الضرائب والعشور . فقام باستدعائهما . ومن المعلومات التى استقاها منهما وضع نظاما تقريبا عن أماكن القبائل المقيمة بها ، وأوضاعها المختلفة ، كذلك فقد علم أن الطريقة التى كانت تتبع من قبل في تحصيل العشور تتم عن طريق أحد ابنى العم سالفى الذكر والذى كان يلقب بلقب (نائب) ويقوم بتحصيل العوائد من القبائل والرسوم على البضائع والأشياء الواردة من الحبشة الى مصوع نظير ألف (فرانسة) من ايراد الجمرك ، وكان هذا الأمر مدعاة للنزاع بين ابنى العم . ولكن حسن رفعت رأى أن يخص مرتبا منتظما قدره ٧٥٠ قرشا شهريا لكل من

(١) الياس الايوبى : تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل باشا من سنة ١٨٦٢ الى سنة ١٨٧٩ . المجلد الثانى ص ٢٨ ، انظر ايضا : نفوم شقير : المرجع السابق . ج ٣ ص ٣٣ ، انظر ايضا : محمد صبرى الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر . ص ١٨ ، انظر ايضا : ابراهيم فوزى : السودان بين يدى غوردون وكتشنر ، الجزء الثانى ص ٦٧ .

هذين الشخصين مع تخصيص مرتبات مناسبة ببعض أقاربهما (١) .

وفي جهات طوكر كان المسئولون عن الضرائب فيها يمهلون بعض المزارعين عدة شهور في أدائها ، نظرا لانشغالهم في أمور الزراعة كما حدث بالنسبة لعربان « أرتيقه » عام ١٨٧٠ (٢) . فقد كانت أمور الزراعة لا تقل فائدة عن غيرها خاصة وأن تلك الجهات كانت تتميز بزراعة القطن . وكان المسئولون يبعثون برسائل عديدة الى جهات سواكن وما حولها كي يكف الجنود عن طلب أموال الميرى المقررة على الزراعة وأن يترك هذا الأمر « ملاحظ » العربان ، حتى لا ينفروهم منها (٣) .

(د) اصلاحات رؤوف باشا :

وفي أواخر عهد الخديوى اسماعيل بدأ تفاقم الوضع الضرائبى في السودان فكثر الشكوى من لدن الأهالى ، لدرجة أن بعضهم كان يفضل موتا جماعيا على أن يدفع ريالاً واحداً حيث ذاع المثل القائل : « عشرة في التربة ولا ريال في الطلبة » (٤) .

وهناك من يفسر ضجر الأهالى منها في هذه الآونة ، فيذهب الى أنها لم تكن موزعة توزيعاً عادلاً إذ كانت شديدة على الفقراء خفيفة على الأغنياء (٥) . وليس المقصود بأنها كانت خفيفة على الأغنياء أن

(١) محفظة رقم ٣٨ معية تركى - ترجمة المكاتب رقم ٢٢ بتاريخ ٦ المحرم ١٢٨٣ هـ انظر ايضا : شوقى الجمل : سياسة مصر في البحر الأحمر . ص ٦ .

(٢) محافظة سواكن - عربى صادر ، ج ٦ ، دفتر رقم ٤ / ٢ / ٥ / ٣٢ (رقم قديم ٣٥٨٥) مكاتب رقم ٣٧٦ فى ٧ ج سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠ م) . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٣) محافظة سواكن - عربى صادر ، دفتر رقم ٤ / ٢ / ٥ / ٢٨ ، مكاتب رقم ٨١ بتاريخ ١٦ ل سنة ١٢٨٦ هـ . (١٨٦٩) دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٤) Mekki Abbas; The Sudan Question p. 30.

(٥) نعوم شقير : المرجع السابق . ج ٣ . ص ١١٠ .

الحكومة هي التي شرعت ذلك في قوانينها ، ولكن المقصود بذلك أن الأغنياء كان بمقدورهم استمالة المأمورين لقربهم منهم ومن بقية الحكام ، بالإضافة الى أن جانبا كبيرا من أملاك الأغنياء والمأمورين في السودان كانت معفاة من الضرائب . كذلك فقد تولى عملية تحصيل الضريبة جماعات « الباشبوزق » الشايقية والأكراد والمغاربة الذين تم على أيديهم ضم السودان عام ١٨٢١ فاستعملوا القسوة في تحصيلها . وأكثر من ذلك أن المأمورين لم يكتفوا بالضرائب الرسمية بل راحوا يفرضون على الأهالي « فرضا » غير رسمية يقومون بتحصيلها مع الضرائب (١) . ويتفق مع هذا التفسير سلاطين باشا الذي عمل مفتشا ماليا في السودان عام ١٨٧٩ وطلب اليه - حينذاك - أن يقوم بجولات في أرجاء السودان ويفحص شكايات السودانيين المعارضين لدفع الضرائب (٢) . فقد لاحظ هذا الرجل من خلال جولاته كثيرا من الأراضي التي كان يمتلكها الموظفون الحكوميون والتي لا تؤخذ عنها ضرائب البتة ، ولما سأل عن سر ذلك أجيب بأن هذا امتياز للموظفين نظير خدمتهم للحكومة ، وكانوا يستأثرون تماما إذا ما قيل لهم أنهم يتناولون أجرا لقاء خدمتهم (٣) .

وفي مايو عام ١٨٨٠ قام رؤوف باشا حاكم دار السودان بوضع تقرير مطول عن أوضاع السودان عامة والاقتصادية منها على وجه الخصوص ، حاول فيه أن يقدم صورة حقيقية للأوضاع التي كانت سائدة آنذاك ، وخاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب . فمن بين ما لاحظته بمنطقة (وادي الحجر) التابعة لديرية دنقلة أن الأهالي عقب سقوط الأمطار يقومون بنقل الطمي والأتربة من النيل الى الأراضي الحجرية لزراعتها رغم وجود أراضي صالحة للزراعة فسألهم عن سر ذلك فأجيب « . . . بأن ذلك ناشئ عن ضعف حالهم وعدم تحملهم لدفع ماليتها »

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ج ٣ . ص ١١٠ .

(٢) سلاطين باشا : المصدر السابق . ص ٣ .

(٣) نفس المصدر . ص ٣ .

سواقي الأراضي الصالحة للزراعة إذ أنها بلغت خمسمائة قرش سنويا ، وما يتحصل منها لا يكفي مصروفاتها وسداد مالياتها ٠٠٠ » (١) واقترح الحكماء لحل هذه المسألة بوادي الحجر أن تخفف الضرائب عن كاهل الأهالي .

وفي كرسكو لاحظ الحكماء أيضا « ٠٠٠ » أن الميرى مربوط له عوايد على كل « حمل » يدخل منها لبربر ٠٠ » (٢) ، وأن هناك « قبانيا » وناظر شونة اتحدا فيما بينهما وبين ناظر شونة (أبو حمد) في أخذ مال الحكومة لأنفسهم . واقترح الحكماء حلا لذلك بأن يحال تحصيل العوائد الى متعهد خاص عن طريق « ٠٠ » اشهارها في صورة مزاد ، ويقوم الشخص الذي يرعى عليه العطاء بدفع مبلغ معلوم للحكومة « ، شريطة أن تقوم الحكومة بتجديد ما يأخذه هذا المتعهد على كل حمل وأن يقوم بدفع مرتبات سائر الموظفين بتلك الجهة » (٣) . وفي كرسكو أيضا تضرر الأهالي من ارتفاع الضريبة المقررة على سواقهم والتي تراوحت بين ٦٢٠ قرشا الى ٦٤٠ قرشا على الرغم من أن السواقي بمديرية دنقلة القريبة منها كانت ضريبتها ٥٠٠ قرش وكان من نتيجة ذلك كله هروب الأهالي وترك السواقي خرابا ، فاقترح الحكماء أيضا تخفيض الضريبة (٤) . وقد تكررت نفس الشكوى من قسوة الضرائب على الأهالي في كل من بربر والخرطوم حيث شاهد الحكماء بنفسه آثار شدتها عليهم ومدى تفاقمها الى صورة سيئة عن ذي قبل حين زار أراضي الخرطوم - كما أثار بالتقرير - منذ اثني عشر سنة حين كانت سواقي الأهالي عامرة وأصبحت الآن خرابا (٥) .

(١) تقرير حكام السودان محمد رؤوف باشا ، بتاريخ ٢٨ مايو عام ١٨٨٠ مودع بمحافظ السودان ، تحت عنوان : موضوعات (محظنة بدون رقم) بدار الوثائق القومية بالقطعة .

(٢) نفس التقرير .

(٣) نفس التقرير .

(٤) نفس التقرير .

(٥) نفس التقرير .

وقد طلب الحكمدار الكشف المقيدة بها حسابات تلك المناطق منذ عشر سنوات فتبين له أن أصل أموال تلك الجهات المذكورة في تلك السنوات قد بلغت ٣١٤٨١٧٥ جنيها ، وأن ما تم دفعه منها بلغ ٢٩٦٢٧١١ جنيها والباقي مبلغ ٨٧٧٤٦٤ جنيها ، ومن ذلك وضح له أن ليس في مقدور الأهالي تحمل دفع هذه الأموال . ويفسر الحكمدار سر هذا التأخر في سداد الأموال (الضرائب) بأن الحكمدار السابق جعفر مظهر باشا (١٨٦٦ - ١٨٧١) كان « قد أجرى علاوة ثلثي المال » على جهات السودان عموما ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الأهالي في تأخير السداد (١) .

وعقب هذه الجولات الطويلة التي قام بها رعوف باشا في جهات السودان لتلمس جذور المشاكل التي كلفت تعانى منها البلاد ، ومن بينها الضرائب على وجه الخصوص ، ومناقشة هذه المشاكل جميعا على الطبيعة ، اقترح حلا جذريا لهذه المشكلة يتلخص في رفع « رباع » الضريبة المقررة على الأهالي في السودان ويمدها يمكن أن تزداد الزراعة بعد أن تعود السواقي الخربة الى العمل وبالتالي يمكن زيادة إيرادات السودان (٢) .

ويبدو أن هذا العلاج الذي وضعه رعوف باشا عام ١٨٨٠ لم يأت بنتيجة فعالة ، أو بمعنى أدق لم تتح له الفرصة الطويلة كي يأتى أكله حيث داهمته أحداث الثورة المهدية .

وتعليقا على هذه النتائج السيئة راح البعض يفتش عن تلك العوامل التي أدت الى تفاقم الوضع الضرائبي في السودان وأرجعها الى تلك القوانين الضرائبية التي فرضتها الإدارة المصرية بالسودان ذات العيوب

(١) نفس التقرير . ورقة رقم ٥ .

(٢) نفس التقرير . ورقة رقم ٥ .

أو الثغرات ، فقد ظلت تلك القوانين لفترة طويلة دون تعديل جذرى اللهم إلا فيما أجراه محمد سعيد باشا خلال زيارته للسودان ، فظل القانون الضرائبى هناك فى مجمله وجوهره ولم يتطور والظروف الجديدة حتى قيام المهديّة • وكان ينبغى أن يفتن المسؤولون الى ذلك التطور الذى حدث فى حياة السودان الاقتصادية نتيجة للمشروعات العمرانية التى جاء بها الحكم المصرى حيث تعدل معها توزيع الثروة على السكان ، الأمر الذى كان لابد أن يصحبه تطور جديد فى أنظمة الضرائب يتم من خلالها توزيع هذه الأعباء توزيعا عادلا • وبالتالى يمكن رفع عبء الضريبة عن فئة لم تعد هى الفئة الممولة فى المجتمع السودانى • لقد ظلت فئات المزارعين والبدو وبعض الشرائح الفقيرة من السكان هى التى تدفع الضريبة ، بينما الفئات الأخرى ممن يمكن أن نطلق عليهم كبار التجار ، وكبار الموظفين والمشايخ فى الدولة من الذين نالوا مراكز كبيرة فى سلك الإدارة يتهربون من الدفع ، كذلك فقد وجدت طبقة أخرى من السكان وهى طبقة كبار تجار العاج والرقيق ممن أثروا ثراء فاحشا ، وأصبحوا - دون مبالغة - يشكلون دولة أو دولا داخل السودان وأصبح لهم جيش ضخّم وزرائب عديدة ووقفوا فى وجه الحكومة التى راحت تارة تهددهم وتارة أخرى تستميلهم أو تستأنسهم الى جانبها ، كما حدث مع الزبير رحمت الذى ضم دارفور والذى كان أصلا أحد كبار تجار الرقيق •

وهكذا ظلت هذه الفئات تزداد ثراء على ثراء بينما كانت فئات المزارعين والبدو تدفع الضرائب ، وكان لابد أن يحدث ذلك الخلل الكبير والهوة العظيمة بين هذه الفئات جميعا ، وكان حتميا ، نتيجة لتلك الأسباب أو المقدمات ولأسباب أخرى ، أن ينفجر بركان المهديّة عام ١٨٨١ •

الشئون المالية :

كان النظام المتبع فى شئون المال فى السودان على عهد محمد على

أن يقوم كل « خط » من مأموريات السودان بتقديم حساباته الى ديوان المديرية في أوقاتها المحددة (١) ، كما كانت حسابات السودان آنذاك مرتبطة بمثيلتها في مصر حيث كانتا تتبعان معا « ديوان الايرادات » (٢) . وصار المسئولون بمصر يطلبون كشوف خزانة حكمدارية السودان كل خمسة عشر يوما ، الأمر الذي شق على الحكمدارية تنفيذه بانتظام نتيجة النقص الذي كان متفشيا في هذه الناحية ، ونعني بها عملية تنظيم الحسابات ، وهذا النقص كان مرده الى قلة الكتبة والصيارفة القائمين على هذه العملية ، وحدثة عهد للبلاد السودانية بمثل هذه الأمور التنظيمية الجديدة والدقيقة في حين واحد . وتبدو هذه المشاكل جلية في الرسائل التي تبودلت بين مصر والسودان آنذاك (٣) ، بل أن أحد المبشرين الذين عينوا لمهمة الحسابات في سنار عام (١٢٤٥ هـ - ١٨٣٠ م) كان من المحال أن ينجز هذه المهمة كل عشرة أشهر (٤) .

ويبدو أن ذمم الكتبة والصيارفة في ذلك الوقت كانت خربة الأمر الذي دعا الباشا الى محابته ذلك بأسلوب شديد حين لاحظ تعاملا

(١) دفتر رقم ٧٨ معية تركي - ترجمة الافادة التركية رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٢ هـ . من الجنب العالي الى خورشيد باشا حاكم السودان .

(٢) دفتر رقم ٩٣ ، الخزينة ، ترجمة الافادة رقم ٨٢ بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى ١٢٥٦ هـ من الخزينة الى مجلس شورى المعونة . انظر ايضا : دفتر رقم ٢٧٦ صدر المعية السنية بتاريخ ١٩ صفر سنة ١٢٦٠ هـ .

مكتبة رقم ٦٥٣ من المعية السنية الى مدير ديوان الايرادات . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) دفتر رقم ٢٦١ معونة ايرادات . وثيقة رقم ٨٧٥ بتاريخ ٢ محرم ١٢٥٧ هـ افادة الى توفيق محرم . انظر ايضا : الوقائع المصرية العدد ٢٢٤ في ٤ رمضان ١٢٤٦ هـ . العدد رقم ١٠٤ في مسلخ رجب ١٢٤٥ هـ .

(٤) الوقائع المصرية : العدد رقم ١٥٣ بتاريخ ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٤٥ هـ ص ٤ .

(*) الخط : مصطلح اداري يعنى قسما من اقسام المديرية .

خفيا بين الصيارفة في نهب الأموال ، فأبعد كل من له صلة قرابة بالآخر وأودع بعضهم السجن والخدمة بترسانة دنقلة لفترات طويلة (١) . فكان الباشا لا يرى سببا يحول دون تولى بعض السودانيين أمور الحسابات فتم تعيين أحدهم « أمين خزنة » لأحدى مديريات السودان (٢) . وبعد أن كانت ميزانيات المأموريات ترسل رأسا الى مصر تغير الوضع عقب انشاء ديوان الحسابات فأصبحت كل مأمورية أو مديرية ترسل ميزانيتها الى الخرطوم ومنها الى مصر . واستمر ذلك حتى نهاية عهد محمد علي (٣) .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة هنا في المديريات السودانية آنذاك ، تلك الأعداد الرهيبة من الكتيبة الذين كانوا يقومون بتسجيل كل شاردة وواردة فما من صغيرة أو كبيرة إلا أحصوها ، ولم يكن يتم صرف أى شيء من المخازن إلا ويسجل في بيانات دقيقة وبخط واضح وأرقام أكثر وضوحا ودقة (٤) .

ومنذ بداية أربعينيات القرن التاسع عشر — وبالتحديد بدءا من ١٨٤٠ / ١٨٤١ — شهدنا تطورا في الأوضاع المالية لمصر والسودان . فقبيل هذا التاريخ جرت أحداث خارجية هامة تأثرت بها مصر اقتصاديا ، ونعني بها الحروب التي خاضتها مصر في الشام ، وما تحملته من نفقات طائلة بسبب هذه الحروب الأمر الذي أدى الى ضرورة البحث عن

(١) الوثائق المصرية . العدد رقم ٣٢٥ بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٤٧ هـ .

(٢) دفتر رقم ٢٧٢ معاونة إيرادات — مكتبة رقم ١١١ ، بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٢٦٠ هـ . من شوري المعاونة الى مدير الإيرادات .

(٣) دفتر حسابات ابعادية كردفان رقم ٥٥٧٨ بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٢٦٢ هـ — ٢٩ رمضان سنة ١٢٦٣ هـ . (٩ سبتمبر ١٨٤٦) — ١٠ سبتمبر ١٨٤٧ هـ .

(٤) سجل ٤٦٢٣ — مخزن رقم ٢١ قلعة — عين ٩١ — بيان شطب المنصرف من الخزينة العابرة لجهة بلاد السودان سنة ١٢٤٦ هـ . دار المحفوظات العمومية بالقلمة .

موارد جديدة سواء في مصر أو السودان . وقد حاول حكام السودان (أحمد باشا أبو ودان) في عام ١٨٤٠ أن يجعل من ضم منطقة التاكة الى الإدارة السودانية إضافة جديدة لموارد السودان كما كان حريصا في نفس الوقت أن يبلغ ذلك مسامع الباشا الذي كان يتحرق شوقا وأملا في البحث عن موارد جديدة للبلاد (١) . وفي سبتمبر عام ١٨٤١ راح الباشا يطلب من حكام السودان بعبارة صريحة « .. أن يجمع ما يمكن جمعه من النقود الذهبية والذهب الخام وارساله الى مصر بغاية السرعة .. » (٢) . كما كان الباشا يستحث حكام السودان على ارسال النقود الى مصر وخاصة في مستهل عام ١٨٤٢ مما جعل الحكمدار يخاطب المسئولين بمصر أنه قد أرسل « ٥٠٠٠ كافة النقود الموجودة في خزائن السودان .. » وانه « ٥٠٠٠ سوف يرسل كل خمسة عشر يوما كضوفا ببيان حسابات الخزائن المذكورة ٥٠٠٠ » (٣) .

ويحاول محمد علي في تلك السنوات أن يضرب مثلا لكيفية زيادة الايرادات سواء في السودان أو مصر من خلال خطاب مرسل الى حكام السودان في ابريل عام ١٨٤٣ ومن واقع الحالة التي كانت تعيشها مصر والسودان فيقول للحكام « ٥٠٠٠ انكم تقولون في جوابكم انني جاد ومجتهد في تكثير الواردات ، ولكن تكثير الوارد انما يكون بتقليل المنصرف ولكن انتم على عكس ذلك آخذون بتزويد المصروفات وهذا غلط منك .. » ثم يضيف قائلا : « .. وها أنا أبين لك ما هو الواقع وهو أنه لما عاد الجيش من بر الشام اجتمع حضرة ولدنا الباشا صاحب الدولة وكبراء

(١) دفتر رقم ٢٢٥ عابدين — ترجمة الافادة التركية رقم ١٠ اصل ، ١٧ مسلسل بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٥٦ هـ . من شورى المعاونة الى الباشا حكام السودان .

(٢) دفتر رقم ١٨٦ معلونة اقاليم . مكتبة رقم ٣٥٤ بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٥٧ هـ . من الجناب العالي الى حكام السودان .

(٣) دفتر رقم ١٩٧ معاونة اقاليم — مكتبة رقم ١٦ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٥٨ هـ من شورى المعاونة الى حكام السودان . دار الوثائق القومية بالقلعة .

مصر وتبادلوا الرأى لتقليل المصروفات ، وذلك ان الرجال الذين ربيتهم من سنين كثيرة وأدخلتهم في حظيرة الانسانية والذين جمعتهم من هنا وهناك قرروا تفريقهم ، وفي ذلك الوقت كنت في القرى فقدموا لى ذلك القرار الذى قرروه لتقليل المصروفات ، فلما اطلعت عليه لم أر تفريق أولئك الأشخاص الذين جمعتهم من مدة مديدة وأخذت في تثقيفهم شيئا حسنا .» (١) وكان من رأى محمد على أن يعطوا نصف مرتبهم ويمكنوا في بيوتهم الى أن تأتى الساعة التى يطلبون فيها للعمل ، وبالفعل تم ما أراد ، الى أن بدأت الحالة في التحسن وازداد الدخل عادوا الى الحكومة بمرتباتهم كاملة . وبعد أن ضرب هذا المثل لحكمدار السودان نبهه الى أن المتأخر على السودان من الديون قد بلغ مبلغا ضخما وأن المخرج من هذا لا يكمن في تقليل المستخدمين والمصروفات بحسب ، ولكن الحل يكمن في زيادة دخل موارد البلاد باتباع أساليب أخرى . ووصف له طريقة مثلى لجمع المتأخرات وهى القيام بصرف بضعة آلاف لأولئك الرجال القائمين على جمع الأموال في السودان الأمر الذى يحفزهم الى أداء مهمتهم بنفس راضية وسهولة ويسر وتكون النتيجة الطبيعية زيادة كبيرة في الايرادات (٢) .

من ذلك يتبين لنا عدة حقائق أولها : ان مصر كانت عقب حروب الشام قد عانت مشكلة مالية حاولت التصدى لها عن طريق تسريح أفراد الجيش ولكن محمد على رفض هذا الحل وأصر على أن هؤلاء المسرحين يمكن أن يكونوا قوة انتاج لا بأس بها . وثانيها : أنه لابد من البحث عن أساليب أخرى جديدة وبديلة لزيادة الدخل والبحث عن علاج لأسباب القصور في الايرادات . وثالثها : ان محمد على لم يكن يخشى الزيادة الرهيبة في العاملين بالدولة ولا يلق عليهم وحدهم تبعة القصور

(١) دفتر رقم ٢٠٨ صادر ديوان المعاونة الى الاقاليم . وثيقة رقم ٥٠٥ بتاريخ ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٥٩ هـ ارادة الى حكمدار السودان . دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٢) دفتر رقم ٢٠٨ ، نفس الوثيقة السابقة .

في الانتاج وضعف الاقتصاد ، ولم يكن في نفس الوقت يلجأ الى الحلول السطحية والسريعة بل كان يبحث عن العلاج الناجع للمشكلة . وهكذا فان المرء ليدعش حقاً وهو يقرأ تلك الرسائل أو « الروشتات » المالية التي كان يبعث بها محمد علي في القرن التاسع عشر الى رؤسائه في أقصى السودان مناقشاً ومطالاً لأدق وأخطر المشكلات الاقتصادية وكأنه واحد من رجالات الاقتصاد المتمرسين ، بل كان يفوقهم في أن اجتهاداته كانت تؤتي ثماراً مؤكدة كما تراءى لنا .

وكانت بعض إيرادات المديرية السودانية في عهده — أحياناً — لا تف بمصروفاتها كما حدث للثاكة عام ١٨٤٤ ، حين حدث نوع من الاختلال في ميزانها التجاري الذي تأخر بسببه تسليم العساكر الموجودة فيها لمرتباتهم (١) . وليس معنى ذلك أن كل المديرية السودانية في تلك الفترة كانت على شاكله الثاكة من حيث اختلال حساباتها ولكن ذلك ربما يكون « حالة خاصة » بهذه المديرية لخدائتها ضمها للإدارة المصرية في السودان وعدم ترتيب حساباتها الخاصة كسائر المديرية الأخرى أو ربما لاتساعها الشديد الذي يؤدي الى زيادة مصروفاتها على وارداتها ، وربما تكون كل هذه العوامل مما .

خلفاء محمد علي ومالية السودان :

لم يكن اهتمام خلفاء محمد علي يقل عن اهتمامه بالسودان من حيث النهوض اقتصادياً ومالياً ، مع تحفظ جوهرى وهو أن الجميع كانوا يصدرن القرارات النظرية السليمة ولكن محمد علي كان يختلف عنهم جميعاً بمتابعته المباشرة والدقيقة لدى تطبيقها وتهيئة الظروف الملائمة لكي تؤدي مهمتها . لقد طلب عباس الأول في عام ١٨٤٩ أن تستمر

(١) دفتر رقم ٣٧٦ — صادر ديوان المعية — وثيقة رقم ٢٨٧٥ بتاريخ ٢٤ جمادى الآخر سنة ١٢٦٠ هـ . ارادة الى أحمد باشا المنكلى .

نفس الجهود السابقة وألا تقل رتبة الحكام الذين يتولون الوظائف بالسودان عن رتبة لواء (١) .

والجدول * التالي يبين ميزانية مديريات السودان في عهدى محمد على وعباس الأول :

المديرية	بالجنيه الايрад	المصروفات	ملاحظات
سنار وفيزوغلى	٣٢٧١٥٨	٧٠٨٦٧	بها زيادة فى الايراد
التاكا	١٣٠٧٠٤	٢٤٢٣٠	بها زيادة فى الايراد
دنقلة وبربر	٥٥٧٢١١	١٢٤٤٢٥	بها زيادة فى الايراد
الخرطوم	٤٠٥٩٦٧	١٥٩٤٣٥	بها زيادة فى الايراد
كردفان	٣٤٤٠٤٤	٩٥٣٥٣	بها زيادة فى الايراد
معدن الذهب بجبل			
فيزوغلى	٣٥٥٩	٣٤٢٧	بها زيادة فى الايراد
معدن الذهب بجبل قيسان	٥٥١٥	١١٧٢٩	به نقص فى الايراد

ومن هذا الجدول الذى يوضح لنا ايرادات ومصروفات مديريات السودان بين عامى ١٢٦٠ هـ - ١٢٦٨ هـ (ديسمبر ١٨٤٣ / ١٨٤٤ - ١٨٥٠ / ١٨٥١ / ١٨٥٢ م) نستخلص أن ميزانية السودان فى عهدى محمد على وعباس الأول كانت طرية ولم يحدث بها عجز كما لاحظنا اللهم ألا فيما يتعلق بخام الذهب بجبل قيسان ، وقد سبق أن تعرضنا لهذا الموضوع من حيث ثبوت عدم جدواه الاقتصادية * * ، وها هى

(١) أمين سامى : تقويم النيل وعصر عباس الاول ومحمد سعيد .
المجلد الاول ، الجزء الثالث . ص ٢٤ .
(*) الوثائق الانغريكية - محفظة ١٠٣ ، ملف رقم ٦ . دار الوثائق
القومية بالقاهرة .
(*) أنظر فصل الثروة المعدنية والصناعة .

الأرقام مرة أخرى تثبت ما سبق ذكره . كذلك نلاحظ مسألة هامة بهذه الميزانية وهي أنها لا تعد انعكاسا لجهود عباس الأول في السودان بل اننا نعدنا نتائج لجهود محمد علي ولكن عباس استطاع أن يقطف الثمار وحسب .

وإذا مضينا ننتبع الأحوال المالية في السودان بعد ذلك سوف نلاحظ انعكاس الأزمات المالية عليه منذ عهد محمد سعيد . ففي عام ١٢٧٣ هـ (١٨٥٦ م) كان لمستخدمي السودان استحقاقات متأخرة على الدولة (١) ، ولم يكن بالسودان نقد يكفي لأعطائهم هذه الاستحقاقات المتراكمة رغم محاولاته المتميزة في اصلاح الجهاز الضرائبي بالسودان كما مر بنا . وفي عهد اسماعيل بدأت بوادر هذه الأزمات تطل برأسها ، ففي أوائل عهد الحكماء موسى حمدي (١٨٦٢ - ١٨٦٥) وفي عام ١٨٦٤ على وجه التحديد طلب إرسال ثلاثة أو أربعة آلاف كيس نقدا الى مديرية التاكة بسبب ما أصابها من ضائقة مالية نتيجة القحط الذي أصاب حاصلاتها (٢) . وفي عهد الحكماء جعفر صادق باشا (١٨٦٥ - ١٨٦٦) استمرت مشكلة التاكة المالية وطلب منه إذا ما وصل الى مقر الحكمدارية « أن يبحث إيراداتها ومصروفاتها بحثا دقيقا ، وأن ينظم ميزانيتها نظاما موافقا .. » وأن يعرف ما إذا كان السودان في حاجة الى نقود اضافية عن الايراد السنوي (٣) . ووصل الأمر بمصر الى صرف النظر عن شراء بعض السفن من انجلترا واحضار هذا المبلغ ، المخصص لها ، من انجلترا حتى يمكن المساهمة

(١) أمين سامي : تقويم النيل وعصر عباس حلمي باشا ومحمد سعيد باشا . المجلد الأول ، الجزء الثالث . ص ٢١٢ .
(٢) محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ ص ١١١ .

(٣) دفتر رقم ٥٣٧ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢ ص ٦٦ . بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٨٢ هـ . ارادة سنية الى صاحب السعادة

به في حل الأزمة المالية بالسودان (١) .

ومن هنا يلاحظ أن أعباء السودان في تلك السنوات الحرجة من عهد اسماعيل قد ساعدت في تفاقم الأزمة المالية في مصر ، بما كان يقدم لها من أموال . وفضلا عن ذلك فقد تم إرسال كميات كبيرة من الغلال الى السودان لتباع بأسعارها الأصلية للأهالي وموظفي الحكومة بكل من سواكن وكسلا وبربر والخرطوم (٢) .

وتشير الوثائق الى الحجم النقدي الكبير الذي كانت تبعث به مصر الى السودان ، ففي أكتوبر عام ١٨٦٥ تم إرسال ستة وعشرين كيسا ، ووعد المسئولون أن يرسلوا على الفور عشرة آلاف كيس آخر (٣) .

ولما وصل حكامدار السودان الى الخرطوم عام ١٨٦٥ وجد الخزانة خاوية من النقود ، كما تبين له تأخر كثير من الاستحقاقات ، وأن الخمسة آلاف كيس التي أحضرها معه لم تكف حتى لصرف عدة شهور من استحقاقات العساكر المتأخرة ، ولم تجر تسوية إيراد ومصروف حكمدارية السودان حتى تاريخ رسالته . وفي ختام رسالته

(١) محافظ أبحاث السودان — محفظة رقم ١٧ — ترجمة إفادة من محمد شريف باشا الى صاحب السعادة (رياض باشا) بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٨٢ هـ . دار الوثائق بالقلعة .

(٢) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق . ص ١١٢ .

(٣) دفتر رقم ٥٥٨ معية تركى — ترجمة الوثيقة التركية رقم ١١ ص ٢٨ بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ هـ . إرادة الى حكامدار السودان وبيان هذه النقود التي أرسلت كالتالى :

٥٠٠٠ كيس أرسلت في ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٨٢ هـ مع جعفر باشا وكيل الحكمدارية .

١٥٠٠٠ كيس أرسلت في آخر ربيع الأول سنة ١٢٨٢ هـ الى سعادة الباشا حكامدار السودان .

١٠٠٠ كيس أرسلت في ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢ هـ الى سعادة جعفر باشا وكيل الحكمدارية . ٥٠٠٠ كيس أرسلت في ٥ جمادى الآخرة سنة

١٢٨٢ هـ الى سعادة جعفر باشا وكيل الحكمدارية (محفظة رقم ١٧ — نفس الوثيقة السابقة) .

طلب الحكمدار « إسماعيله » ومساعدته بخمسة عشر ألف كيس ترسل
على الفور (١) .

وفي عام ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦ م) تبين وجود عجز بميزانية السودان
مقداره سبعة آلاف وثلثمائة كيس (٢) . ولم تقتصر مساعدات مصر فقط
على النقود بل أرسلت أيضا كميات من الدقيق في عام ١٢٨٦ هـ
(١٨٦٩ م) مقدارها أربعة وعشرون ألف أقة « على ذمة مأمورية
النيل الأبيض » وطلب أن يرسل الفائض الى مصوع بالاضافة الى
تخصيص جزء لبربره (٣) .

وفي اكتوبر عام ١٨٧٠ بلغت مصروفات محافظة مصوع في خلال
عام واحد ٦٦٣٦ كينا ، بينما بلغت ايراداتها ٣٦٩٣ كينا الأمر الذي
يشير الى عجز واضح في ميزانها التجارى . وفي مديرية التكاكة ازدادت
مصروفاتها عن ايراداتها بحوالى ألف ومائة كين ، أما محافظة سواكن
فقد كان ايرادها يزيد قليلا عن مصروفاتها . وقد اقترح لأحداث توازن
في هذا المعجز ، وخاصة بجهة سواحل البحر الأحمر ، الاستغناء عن
« أوجاق القواصة » الذي كان استحقاقه السنوى ٣٧٢٣ كينا (٤) .

وفي عام ١٨٧٠ تقرأ في احدى الوثائق بعض أوجه المصروفات التي
تمت في السودان وكلفت الميزانية الشئ الكثير ، الأمر الذي يلقي
بعض الأضواء في تفسير الأزمة المالية التي عاشها السودان في تلك

(١) دفتر رقم ١ عابدين ، وارد تليفرافات ، ترجمة التليفراف التركي
رقم ١٢٥٠ وارد بطونخ ليلة ١١ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ . من حكمدار
السودان الى رياض باشا .

(٢) دفتر رقم ١٩١٦ ، أوامر كريمة ، صورة الأمر الكريم رقم ٢٢٣ ص
٩٦ بتاريخ ١٧ ربيع الآخر سنة ١١٨٣ هـ . أمر كريم الى المالية .

(٣) محافظة سواكن (عربى) صادر ٤ / ٢ / ٥ / ٢٨ (تابع محافظة
مصوع عموم (هكذا) . مكتبة رقم ٢٠ بتاريخ ٧ شوال سنة ١٢٨٦ هـ .
دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٤) دفتر رقم ١٨٤٧ معية سنية . وثيقة رقم ٣ ، صورة المكتبة
الواردة من محافظة سواحل البحر الأحمر الى المعية السنية . ص ٣٩ بتاريخ
٨ رجب سنة ١٢٨٧ هـ .

الفترة ، وخاصة السنوات السابقة لعام ١٨٧٠ مباشرة إذ « ... كان جارى بها عمارات ميرية وطوابى ومساكن عسكرية ، حتى من الجملة لم يكن يوجد بها أشبوان وقشلاق وجبة خانات ودواوين وإسبانتاليات إلا « شئ قليل » * مبنى بالطين والطوب الأخضر ، وفي كل سنة يهد من الأمطار ويحير تجديده « سنوى » * * بمصاريف زائدة ومشقة بدون فائدة » (١) .

ويذكر حكام السودان جعفر مظهر باشا ان جهات السودان حتى لحظة قدومه السودان لم تكن تعرف الطوب الأحمر ولا الجير ولم يكن يوجد بها أية « بنايين وحجارة ونجارين وحدادين ... » (٢) فمن ذلك يتضح لنا أن المصاريف التي انفقت في تلك الآونة على البلاد كانت جسيمة جدا ، إذ كان عليهم أن يبدأوا في تعمير البلاد حتى تولكب ما يحدث في مصر . وكانت النتيجة أن اجراء مثل هذه الاملاحات كان يتطلب نفقات باهظة وفي ظروف حرجة كانت تمر بها مصر . ومن الغريب حقا أنه رغم هذه الظروف المالية الصعبة التي عاشها السودان قبيل عام ١٨٧٠ والتي أشرنا اليها حالا فان ميزانية البلاد تسجل في هذا العام بالذات فائضا بلغ نحو عشرين ألف كيس (٣) . ولا ينبغي أن نسارع بالحكم على أن البلاد السودانية قد أصبحت في بصوحة من العيش ولكنها زيادة طارئة وغير مستقرة .

ومنذ عام ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥ م) تم إحالة حسابات جهات السودان وسواحل البحر الأحمر الى نظارة (وزارة) الجهادية بدلا من تبعيتها لعدة دواوين ، على أن يتم تعيين وكيل للمالية بديوان الجهادية ليقوم

(*) شيئا قليلا .

(**) سنويا .

(١) دفتر رقم ١٨٣٦ معية تركى - صورة المكتبة الواردة من حكمة دار السودان الى المعية السنية رقم ٦ بتاريخ ٤ محرم سنة ١٢٨٧ هـ . (١٨٧٠) ص ٢٧ .

(٢) نفس الدفتر والوثيقة . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) نفس الدفتر والوثيقة السابقة .

بمعرض الميزانية بديوان المالية (١) . ولكن في عام ١٨٧٧ صدر أمر بنسأ على طلب حكمدار عموم السودان بتشكيل ديوان خاص بالحكمديرية ليقوم « . » بقبول وتمسوية حسابات جهات فروع وعموم السودان وإنماطه بأمر ماليتها من إيرادات ومصروفات « ، ثم عين مأمور خاص لهذه المصلحة (٢) . ولم تسلم دارفور من آثار الضائقة المالية التي عمت البلاد إبان عصر اسماعيل فقد كان المتحصل منها كإيراد سنوي — كما ورد في يونيو عام ١٨٧٨ — خمسين ألف جنيه تقريبا ، بينما كان مطلوبا لها من الحكمديرية مائة ألف جنيه سنويا حتى يمكنها تصريف أمورها ، وكانت الحكمديرية لا تستطيع أن تسهم بأكثر من خمسة عشر ألف جنيه سنويا ، نظرا لما كانت تحصله من أعباء أخرى تجاء يلقي بحيريات السودان ، بالإضافة إلى الدين المطلوب منها سداده لمصر ، حيث كان من المفروض أن ترسل خمسة عشر ألف كيم سنويا (٣) .

ولقد كانت انكسالت الأوضاع المالية التي كانت تمر بها مصر في عام ١٨٧٨ واضحة على السودان ، فمن المعروف أن الخديوي اسماعيل في هذا العام وجد نفسه مرغما تحت ضغط كل من فرنسا وانجلترا على قبول تشكيل « لجنة تحقيق عليا » حين صدر أمر على في ٢٧ يناير عام ١٨٧٨ بتأليفها وآخر في ٣٠ مارس عام ١٨٧٨ لتنظيم هذه اللجنة وتحديد اختصاصاتها . وقد سيطرت لجنة التحقيق بفصل هذين المسؤولين على كل شئون مصر المالية . وكان يرأس هذه اللجنة « فردناند دلميس » إلا أن الرئاسة الفعلية كانت لوكيلها الانجليزي

(١) دفتر رقم ٢ أوامر ص ١٥ ، صورة الأمر الكريم الصادر إلى محافظ زيلع وملحقاتها رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٩٢ هـ .
(٢) أمين سامي : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا — المجلد الثالث ، الجزء الثالث .

(٣) دفتر رقم ٥٠ علبدين — وارد تلغرافات — صورة التلغراف العربي الشفرة رقم ١٤٥ بتاريخ ٢٧ يونية ١٨٧٨ (٢٦ جمادى الثانية ١٢٩٥ هـ) . من غوردون إلى خيري باشا . انظر أيضا : عبد الرحمن الرافعي . عصر اسماعيل . ج ٢ . ص ١٠٥ .

« ريفرز ويلسون » نظرا لغياب دلسيس في الاسماعيلية • وأما الوكيل الثانى فكان « دى بلينيير » الفرنسى بالاضافة الى الوكيل المصرى رياض باشا وأعضاء آخرين لصندوق الدين •

وقد رأت هذه اللجنة ضرورة التخذ من سلطة الخديوى المطلقة كشرط أساسى للإصلاح المالى ، وتوالت الأحداث لتفضى الى تشكيل وزارة عرفت بالوزارة المختلطة أو المسئولة فى أغسطس عام ١٨٧٨ وكانت تضم الانجليزى « ريفرز ويلسون » للمالية والفرنسى « دى بلينيير » للإشغال العمومية • وكانت مهمة هذه الوزارة فى المقام الأول دفع الأقساط المستحقة للدائنين الأجانب • وهكذا تم تقييد سلطة الخديوى واخضاعها « للوحيات الدولية » وأمكن عن طريق هذه الاجراءات التى اتخذت تحت ستار السهر على مصالح الدائنين فرض الرقابة الفعالة على مالية مصر •

ولا يعنينا هنا الدخول فى تفاصيل ما قامت به هذه الوزارة فى مصر ، ولكن ما نود أن نشير اليه هنا هو آثار تلك الاجراءات على السودان • فقد أرسلت « ارادة سنية » الى غوردون باشا حكما دار السودان (١٨٧٧ - ١٨٧٩) فى يونيه عام ١٨٧٨ بخصوص ميزانية الإقليم السودانية التى تحت ادارته ترجوه أن يرسل الى « رئيس قومسيون الانكيت الأعلى » ، ويعنى به رئيس لجنة التحقيق ، كل ما يحتاجه من إيضاحات حول الشؤون المالية للسودان • كما تشير هذه الإرادة أيضا الى أن ويلسون - وكيل اللجنة - قد بدأ يباشر اختصاصه للوقوف على حالة المالية المصرية ، ولما كانت ميزانية حكمدارية السودان لم ترد الى مصر منذ يناير ١٨٧٧ ، فإنه يرجو إرسال كشف ميزانية السودان عن عامى ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ على وجه السرعة (١) •

(١) دفتر رقم ٢٥ عابدين - صادر تليغرافات - صورة التليغراف العربى الشفرة رقم ٤٦٨ بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٨ ، انظر أيضا : مع نفس الوثيقة ترجمة مكتبة فرنساوى من ويلسون وكيل رئيس قومسيون الانكيت ، دار الوثائق القومية بالقاهرة •

وهكذا بدأت أحوال مصر المالية السيئة تنتقل آثارها الى السودان
وأصبحت مسألة الاشراف الاجنبى لا تقتصر على مالية مصر فقط بل وعلى
السودان أيضا .

وفى عام ١٨٧٨ بدأت مصر تطالب السودان بدفع متأخرات بلغت
ثلاثة وثلاثين ألفا وخمسمائة جنيه ، وقسمت على قسطين ، أحدهما يدفع
فى ١٥ أغسطس عام ١٨٧٨ والآخر فى ٣٠ سبتمبر عام ١٨٧٨ ، مع
ملاحظة ان ميزانية السودان قد حل بها عجز فى عامى ١٨٧٦ ،
١٨٧٧ (١) .

ومن المدهش حقا أن ميزانية السودان منذ عام ١٨٧٧ بدأت تتدهور
بشكل سريع ، مع ملاحظة أن التهم السابقة التى كان يرمى بها
الحكمداريون والموظفون من حيث الجشع وفساد الذمم وغيرها من
الاتهامات التى كانت تكال لهؤلاء الحكام أصبحت الآن غير واردة - من
جانب الأوربيين - بعد أن تولى حكم السودان حكمدار اجنبى ونمضى
به غوردون باشا ، ولعل فى مطالعة أرقام ميزانية عام ١٨٧٨ ما يقوم
دليلا على صحة ما نقول . ففى هذا العام بلغ الإيراد ٧ بارة ، ١٢
قرشا ، ٥٧٩٧٢٥ جنيها ، والمصروفات ٢٤ بارة ، ٦٧ قرشا ، ٦٧٦٨٤٩
جنيها ، أى أن هناك عجزا واضحا فى الميزانية السودانية ، بالاضافة
الى أن هناك متأخرات على السودان فى نفس العام بلغ مقداره ٢٩ بارة ،
٦٩ قرشا ، ٣٣٧١٦٨ جنيها مطلوبة لجهات عدة على شكل استحقاقات
وتركات متأخرة لاربابها أو « مطلوبات تجار » وغيرها (٢) .

وراح حكمدار السودان - غوردون - يلجأ الى حلول وتبريرات

(١) دفتر رقم ٥٠ عشرين - وارد تليفراغات - صورة التليفراغات
العربى رقم ٢٤٨ بتاريخ ٢١ يولية ١٨٧٨ . ورد فى ٢٣ يولية ١٨٧٨ .
(٢) دفتر رقم ٣١ - وارد معية عربى - ص ٦٤ ، مكتبة رقم ١٩
بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٩٥ هـ (٢٤ أكتوبر ١٨٧٨ م) من حكمدارية السودان
الى المعية .

يلقى بها في وجه المسؤولين بمصر كقوله : ان السودان يتحمل نفقات الصرف على المسجونين القادمين من مصر (١) . غير انه من المعلوم ان هؤلاء الأشخاص يمكنهم ان يصبحوا أداة طيعة يمكن للحكمدارية ان تستغلها في العمران وكافة الأشغال كما كان يحدث بالفعل بالترسانات السودانية . وقوله أيضا ان هذه الأزمة والخلل الذي أصاب الميزانية السودانية انما هو ناشئ من كثرة مصروفات بعض الجهات كالتاكة التي لا تنتج شيئا ، وضرورة رفث أحد كبار الموظفين لها نظرا لارتفاع راتبه (٢) ، وكأن هذا الراتب الذي كان يتناوله هذا الموظف هو السبب الرئيسي لحدوث عجز بميزانية السودان ، وكان الأجدي به ان يبدأ بنفسه أولا ، فقد كان الموظفون الأوروبيون والأجانب عموما في السودان يتناولون أضعاف مرتبات غيرهم من الموظفين المصريين . أمثال بيكر وغوردون نفسه .

وعلى هذا المنوال سار المسؤولون في مصر والسودان في حل الأزمة المالية في السودان . وقد صدر منشور في تلك الآونة « . باستقطاع يوم واحد » من شهرية كل فرد من مستخدمي الحكومة في السودان ، واستثنى المنشور من ذلك كافة الموظفين الذين لهم عقود مع الحكومة أمثال غوردون !! (٣) وقد ضج الموظفون في السودان من هذا الاجراء ، الأمر الذي جعل غوردون نفسه يرسل الى المسؤولين بمصر ، مبينا الآثار التي نجمت عن تطبيق مثل هذا القرار وحاول أن يجعل الاستثناء يشمل جهات السودان كلها (٤) .

(١) دفتر رقم ٣١ السابق ، نفس الوثيقة السابقة . ص ٦٤ .
 (٢) دفتر رقم ٥٠ عابدين — وارد تليفرافات — صورة التليفراف العربى الشفرة رقم ٦٤١ ص ٩٢ بتاريخ ٨ نوفمبر ١٨٧٨ . من غوردون باشا بالخرطوم الى خيرى باشا .
 (٣) دفتر رقم ٥٠ عابدين — وارد تليفرافات — صورة التليفراف العربى الشفرة رقم ٦٦٠ ص ٩٤ بتاريخ ١٨٧٨ . من غوردون باشا بالخرطوم الى خيرى باشا .
 (٤) نفس الدفتر والتليفراف السابقين ص ٩٤ .

هكذا مضت الأحوال المالية في السودان على عهد غوردون ووصلت إلى نقطة خطيرة كان ينبغي عندها أن يسارع المسئولون في مصر إلى دراسة هذه الأوضاع على وجه السرعة وإيجاد الحلول المناسبة للخروج منها . وعلى ذلك فقد صدر أمر عال لحكمدار السودان رؤوف باشا (١٨٧٩ - ١٨٨١) في عام ١٨٨٠ ورد به وصف لأحوال السودان من كافة الجوانب واقتراحات لحل الأزمات والمشاكل التي تعاني منها البلاد . وقد جاءت على رأسها جميعا المشكلة المالية حيث طلب منه « . أن يقوم بتحصيل الأموال والعوايد بطريقة لا يتأتى منها الأضرار بحالة الأهالي ولا الإجحاف بحقوق الخزينة » (١) .

ومضى هذا الأمر يبين للحكمدار طرائق جمع الضرائب والأموال الأخرى وأسلوب إرسالها إلى نظارة المالية مما يفهم منه أن موضوع الحالة المالية كان يشغل أذهان المسئولين بصورة رئيسية (٢) .

ولقد جرت محاولات كبيرة من رؤوف باشا لدراسة أوضاع السودان بصفة عامة ، والمالية على وجه الخصوص ، وذلك من خلال زيارات ميدانية لمديريات السودان ، تعرف من خلالها على كافة المشاكل وحاول وضع حلول جذرية لها . كما أنه أرسل ميزانية تفصيلية عن كل مديرية ومصلحة حكومية في السودان من حيث الإيراد والمنصرف وقيمة العجز بكل واحدة منها . ولحسن الحظ أن هذه الميزانية كانت لعام ١٨٨١ الذي يعتبر آخر سننى هذه الدراسة حيث تتوقف عندها لمعرفة حصاد السنوات السابقة لها ، ولذلك فإن الوثائق والأرقام المالية تسعفنا تماما في معرفة تطور الوضع المالى للسودان قبيل عام ١٨٨١

(١) محافظ السودان - محفظة بدون رقم - الرقيق - صورة الأمر الصادر لسعادة حكمدار السودان في ٣ ر سنة ١٢٩٧ هـ . رقم ٢ . دار الوثائق القومية بالقنعة .

(٢) السودان - محفظة بدون رقم - نفس الوثيقة السابقة .

١ م ٢٠ - التطور الاقتصادي الاجتماعى)

وفي عام ١٨٨١ على وجه الخصوص (١) .

وإذا ألقينا نظرة فاحصة لميزانية السودان عام ١٨٨١ * فسوف نلاحظ ما يلي : أولا : أن هناك مديريات ومصالح حكومية بالسودان كانت إيراداتها تزيد عن مصروفاتها كمديرية الخرطوم ومديرية كردفان ومطبعة السودان . ثانيا : أن هناك مديريات ومصالح أخرى بها عجز مثل مديرية التاكة ومديرية خط الاستواء ومصالحتي التليفراف والسكة الحديد . ثالثا : بلغ إيراد السودان في هذا العام ٣٥ بارة ، ٣٨ قرشا ، ٤٥٩١٥ جنيها ، كما بلغت مصروفاته ١٢ بارة ، ٩٠ قروش ، ٥١١٦٨٤ جنيها ، وبلغ العجز في هذه الميزانية ١٧ بارة ، ٧٠ قرشا ، ٥٢٥٢٧ جنيها .

ولنا ملاحظة على هذه الميزانية التي أوردتها رؤوف باشا وتتعلق بمديرية خط الاستواء حيث أورد أن بها عجزا ، وأكد مرة أخرى في موضع آخر هذا العجز (٢) . إلا أننا نستبعد حدوث مثل هذا العجز بالنسبة لهذه المديرية في ذلك الحين لأننا لم نجد - من خلال

(١) انظر حول ذلك الوثائق التالية :

— السودان — ديوان السودان — حسابات — محفظة بدون رقم — تليفراف رقم ٢ بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٨٨١ من حاكم السودان الى سعادة وكيل مالية مصر .
أيضا : السودان — اعتمادات ميزانية إيرادات ومصروفات مديرية عموم هرر عام ١٨٨١ .

أيضا محافظ السودان — ديوان السودان — حسابات — محفظة بدون رقم — صورة التليفراف المحرر لحكمدارية السودان بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٨١ نمرة ٢٩ .

كذلك الوثائق الإفريقية — محفظة رقم ١٣ ، ملف رقم ٦ ، وبه تفصيلات دقيقة عن كل مديرية من حيث الإيراد والمنصرف والعجز أو الزيادة .
كذلك — السودان — محافظ مجلس الوزراء : تقرير محمد رؤوف بتاريخ ١٨ جمادى الآخر سنة ٢٩٧ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .
(*) انظر الملحق الخاص بالميزانية .

(٢) السودان — مجلس الوزراء — تقرير محمد رؤوف باشا بتاريخ ٢٨ جمادى الآخر عام ١٢٩٧ هـ . (١٨٨٠ م) . دار الوثائق القومية بالقلعة .

ما أطلعنا عليه من وثائق وما أكدده الدارسون — أية شكوى من لدن المسؤولين بها منذ ضمها للإدارة المصرية بالسودان وحتى عام ١٨٨١ رغم الجهود التي انفقنا لتنظيمها • ويورد لنا الأمير عمر طوسون أرقاماً تفصيلية حول إيرادات ومصروفات هذه المديرية عام ١٨٨١ (١) يتبين لنا منها أن إيراداتها كانت تغطي مصروفاتها تماماً بل تزيد عنها حيث شهدت هذه المديرية نشاطاً اقتصادياً ملموساً وخاصة على يد أمين بك الذي لو وجد الوقت الكافي لاستطاع بهذه المنطقة أن يغذي أسواق السودان وغيرها بكافة الحاصلات والمنتجات • ومما يدعم قولنا هذا أن رؤوف باشا قد ذكر في موضع آخر بعيد عن التقرير ، حين وضع ميزانية خط الاستواء ، أنه لم يجد لها كثيراً ، فلجأ إلى مصادر أخرى غير مباشرة (٢) •

وفي موضع آخر نقرأ بأن ميزانية هرر وزيلج وبربرة في عام ١٨٨١ قد حوت عجزاً واضحاً ، فبلغت جملة الإيرادات ٣٧ قرشاً ، ٥٣٠٣٤ جنيهاً ، والمصروفات ٧٢ قرشاً ، ٨٦٢٧٠ جنيهاً (٣) •

كذلك فأننا نلاحظ عجزاً آخر في ميزانية عموم سواحل البحر الأحمر مثل مصوع وسواكن حيث بلغت الإيرادات في عام ١٨٨١ ٥٥ قرشاً ، ٥٤٤٣٠ جنيهاً والمصروفات ٦٢ قرشاً ، ١٣١٦٦٩ جنيهاً ، وبلغ العجز ٧ قروش ، ٧٧٣٣٩ جنيهاً (٤) •

- (١) انظر تاريخ مديرية خط الاستواء • ج ٢ • ص ٧٢ وما بعدها •
- (٢) قسم الوثائق الأفريقية — محفظة رقم ١٠٣ — ملف رقم ٦ • ويلاحظ أن حسابات المديرية الاستوائية كانت منفصلة عن حسابات السودان ، كما كانت منفصلة إدارياً أيضاً عنه ، (انظر الإخطار الذي أرسل لغوردون كامبور للمديرية الاستوائية بدفتر رقم ١٩٤٨ — أوامر عربي ١٩ فبراير ١٨٧٤) أمر كريم إلى حاكم السودان • دار الوثائق القومية بالقطعة •
- (٣) السودان — اعتمادات ميزانية — ميزانية إيرادات ومصروفات مديرية عموم هرر سنة ١٨٨١ • دار الوثائق القومية بالقطعة •
- (٤) السودان — اعتمادات ميزانية — ميزانية عن إيرادات ومصروفات محافظتي مصوع وسواكن وعموم سواكن وعموم سواحل البحر الأحمر عام ١٨٨١ • دار الوثائق القومية بالقطعة •

ومن الملاحظات الجوهرية التي تؤخذ على الميزانية التي قدمها رؤوف باشا عام ١٨٨١ أنها لم تشر لا من قريب أو بعيد الى حجم الديون المتأخيرة على السودان ، وذكر الوسيلة أو الوسائل المؤدية الى سداده . كما أنها أيضا لم تشرح لنا أسباب العجز أو الزيادة الذين لحقا ببعض المديریات والمصالح الحكومية بالسودان . فلا شك أن مثل هذه التساؤلات كان ينبغي أن تجيب عليها ميزانية عام ١٨٨١ ، خاصة إذا علمنا أنها وضعت في ظروف اقتصادية دقيقة وصعبة كانت تمر بها البلاد سواء في السودان أو في مصر .

هكذا مضت الحالة المالية في السودان منذ محمد على وحتى أوائل عهد توفيق ، بين منحنيات ومنعطفات حادة كانت تتعثر حيناً وتقوى حيناً آخر حتى وصلت عام ١٨٨١ الى نقطة اللاعودة ولتبتدئ كل المحاولات مع رياح الثورة المهدية ..

نظام الاقتصاد السوداني في القرن التاسع عشر :

قد يكون من المناسب بعد هذا العرض لفصول الاقتصاد السوداني ، أن فرسم صورة أو نقوم « بتوصيف » لهذا الاقتصاد في الفترة الزمنية التي قمنا بدراستها ، أو بمعنى شامل النظام الاقتصادي للسودان في القرن التاسع عشر .

وبداية نود أن نشير الى حقيقة هامة وهي ان الاقتصاد السوداني في هذه الفترة كان يستمد أسسه وأركانه الرئيسية من الاقتصاد المصري في شئ من « التحوير » أو الاختلاف نتيجة لظروف السودان الخاصة ، كما أن هناك حقيقة أخرى مؤداها أن النظام الاقتصادي في السودان في تلك الفترة لم يسر على وتيرة واحدة من حاكم الى آخر بل كانت هناك تغيرات جذرية أحيانا وبصمات قليلة في بعض الأحيان .

نفى عهد محمد على كانت مصر تسير وفقا لنظام « الاقتصاد

الموجه « حتى عام ١٨٣٨ ، وهذا النظام يعتمد على مبدئين : الأول الاستقلال الاقتصادي والثاني الاحتكار والتوجيه في بعض السلع (١) .
فقد كان يطبق سياسته الاحتكارية في مصر والسودان والتي سبق لنا
تحدثنا عنها ، والاختلاف الوحيد بين تطبيق هذه السياسة في البلدين هو
الاحتكار في السودان كان أقل وطأة ، فقد كان محمد علي متسامحا جدا
مع المزارع السوداني في رفع الاحتكار عنه .

وبعد معاهدة بلطة ليمان (١٨٣٨) بين الدولة العثمانية وانجلترا ،
جرت محاولات لتطبيق سياسة اقتصادية جديدة تتجه نحو الحرية
الاقتصادية ، ونقول « جرت محاولات » ، لأن هذه المعاهدة لم يطبقها
محمد علي تماما في بادئ الأمر في كل من مصر والسودان ، فقد ظل
ينفذ سياسته القائمة على الاحتكار ، حتى بدأت القبول الأجنبية وخاصة
انجلترا ، تضغط عليه لإلغاء هذه السياسة . ومنذ عام ١٨٤١ م يمكن
القول أن الباشا بدأ يتنازل قليلا عن سياسته ليفتح لسياسة الحرية
الاقتصادية مجالا أرحب حتى تم إلغاء الاحتكار في مصر والسودان تماما
وبدأ تدفق التجار الأجانب إلى السودان بصورة واضحة ولم يجدوا
أدنى مقاومة من عباس الأول الذي اشتهر بكرمه للأجانب في مصر ، بل
راح يحميمهم ، ويقصى - في سيبلهم - كبار الموظفين كما سبق القول .
وتأكد مبدأ الحرية الاقتصادية في عهد محمد سعيد الذي ترك للمزارع
حرية اختيار نوع المحاصيل التي يزرعونها سواء في مصر أو السودان ،
وحرية بيعها ونقلها وقام بإلغاء الجمارك الداخلية (٢) . وزيادة على
ذلك قام في السودان ، بتنظيم المسألة الضريبية بما يتماشى وحالة السكان
فخفف من وطأتها عليهم . وبدأت رؤوس الأموال والتجارة الدولية
تدخل إلى السودان . ومعروف أن سعيد بادر منذ أوائل حكمه في مصر
إلى إلغاء ضرائب « الدخولية » التي كانت تقف عائقا في وجه التجارة

(١) أحمد أحمد تحتاه : تاريخ مصر الاقتصادي . ص ٤٢ . ٤٣ .

(٢) حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث . ص ٤٢٢ .

الداخلية • وقد صاحب انتهاج سعيد هذا النهج بدء ظهور الرأسمالية الحديثة سواء في مصر أو السودان في شكل مشروعات مالية وتجارية وزراعية تمثلت في قيام بعض الشركات المساهمة ، أو في شكل مشروعات فردية كما حدث في السودان من قيام شركات من كبار التجار لبيع العاج ثم الرقيق وأشهرها شركات العقاد وبصيلي والزبير وغيرهم •

وقد تأكدت الرأسمالية في عهد اسماعيل على وجه الخصوص ، فظهر ما يمكن تسميته — تجاوزا — بالشركات في جنوب السودان وأثري التجار ثراء فاحشا لدرجة أن أحدهم وهو الزبير رحمت كان يشكل دولة داخل دولة ، واستطاعت الحكومة المصرية أن تستغل قوته الاقتصادية ومكانته الاجتماعية والحربية فمهدت اليه بفتح دارفور عام ١٨٧٤ • وقد استمرت هذه السياسة الاقتصادية حتى قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١ •

الفصل الخامس

التركيب الاجتماعى وتطوره

- معيار تقسيم المجتمع السودانى
- البجاء (البجه)
- النوبيون
- القبائل العربية
- قبائل ساحل البحر الأحمر
- سكان الجبال (قبائل النوبا)
- سكان الجنوب (الزنوج والمترنجون)
- مجتمع القبيلة السودانى
- الوضع الاجتماعى للرقيق السودانى •
- الأجانب

معيار تقسيم المجتمع السوداني :

لعلماء الاجتماع عدة معايير في دراسة المجتمعات الانسانية من حيث بنائها الاجتماعي ، فمنهم من يقسمها الى طبقات وفقا لمعايير عدة منها حجم الثروة والتي تتدرج من الغنى الى الفقر . وربما يصلح هذا المعيار للمجتمعات التي قطعت شوطا كبيرا في تطورها الاقتصادي بحيث تكون الفوارق الطبقيّة قد ظهرت جلية بين طبقة وأخرى . ولما كان هذا التقسيم ، من ناحية أخرى ، نابعا أساسا من المجتمعات الأوروبية التي مرت بمراحل اقتصادية متدرجة من الاقطاع الى الرأسمالية ، كما أن لها ظروفا طبيعة خاصة تختلف تماما عما حدث في مجتمعاتنا الشرقية وفي السودان بشكل خاص ، لذا فقد طرحنا هذا المعيار جانبا .

وهناك معيار آخر درج الكثيرون على استخدامه ، والذي يقسم فيه المجتمع الى حكام ومحكومين . وهذا المعيار ، في تقديرنا ، يحمل بين جنباته سمات المجتمعات الشرقية التي تحظى فيها الفئات الحاكمة بجاء السلطة والثروة بينما فئة المحكومين تعيش على هامش الحياة . وقد أضفى على هذه الفئة الأخيرة صفات تتناقى تماما مع آدمية البشر فهي أشبه بالقطيع الذي لا يملك أية مقومات للارادة الانسانية . كما أن تقسيم المجتمع الى حكام ومحكومين يتناقى مع طبيعة المجتمع السوداني الذي يتمسك تماما بتعاليم الدين الاسلامي التي لا تنظر الى المجتمع على أنه يتألف من حكام ومحكومين ، بحيث تجعل بينهم فواصل حادة ، ولكل شريحة سماتها المتنوعة ، بل نظرت اليهم جميعا على أنهم متساوون . لذلك فقد كان السودانيون شديدي النفور من هذه النظرة الأخيرة للمجتمع وخصوصا في القرن التاسع عشر الذي شهد تطورات دينية خطيرة تمثلت في الطرق الصوفية ، التي سوف نتحدث عنها ، والتي جعلت من المجتمع السوداني - الذي حوى بين جنباته سلالات شتى - مجموعة شبه متقاربة ، فأكثرهم كان منضويا تحت طريقة صوفية

أو أخرى .. الغنى المتختم بالثروة والفقير حافى القدمين .. كلاهما جلسا جنباً الى جنب مع شيخ الطريقة . وهكذا فإن تلك المعايير النظرية الواردة من مجتمعات أوربية لا يصلح تطبيقها في السودان ، ومن ثم وجب علينا أن نبحث عن معيار يتلاءم وأوضاع هذا البلد الذى له « خصوصية متميزة » تصلح كمعيار له . فالسودان قد ضم قبائل عربية ، بعضها عاش حول شريط نهر النيل ، والبعض الآخر منها انتشر في أجزاء متفرقة من البلاد . كذلك فقد سكنته مجموعات أخرى في شرق البلاد تختلف عرقياً عن سابقتها وتدعى (بالبجاء) ، بالإضافة الى النوبيين في شمالى البلاد ، والزنوج في جنوبها ، وقبائل أخرى على ساحل البحر الأحمر الغربى وجماعات من الأجانب وفدت إليه من كل أنحاء العالم . كل هذه الجموع أو المجموعات السكانية كانت جد متباينة ، فلكل واحدة منها صفات وخصائص تختلف عن الأخرى ، بحيث بات من الصعب أن ندرسها تحت تلك المعايير التى طرحناها جانباً ، وأصبح من الأفضل علمياً ، وكما درج أكثر المهتمين بدراسة سكان السودان — أن ندرس كل جماعة على حده متخذين معياراً خاصاً بطبيعة المجتمع الذى ينقسم الى عدد من التكوينات السكانية ذات الطبيعة القبلية والتى تتمثل في المجموعات التالية :

١ - البجاء (البجه) * :

سكن البجاء الأراضى الواقعة بين البحر الأحمر شرقاً ونهر عطبرة ثم النيل الأكبر غرباً ، ومن المنحدرات الشمالية للهضبة الحبشية جنوباً الى نهاية حدود محافظة أسوان فى الوقت الحاضر شمالاً .

وينقسم البجه الى أربعة أقسام رئيسية ، ويمكن أن نطلق على كل قسم منها اسم قبيلة وهى : البشاريون فى الشمال ، فى تلك البيئة الجبلية

(*) بكسر الباء ، وهو انطق المتداول اليوم وإن كان البعض قد نطق الاسم بضم الباء .

الصخرية حيث تنقل المياه ويندر الكاؤ ، كما أنهم أيضا يقطنون الاقليم المسمى بصحراء العتباى • ويقيم من الجنوب « الأمرار » الذين يمتدون بانحراف فى اتجاه من الجنوب الغربى فى مسار على الخط الحديدى الى الشمال الشرقى فى اتجاه ميناء بور سودان * * • والى الجنوب منهم « الهندوة » ويمتازون بكثرتهم العددية فى السودان عن بقية الأقسام الأخرى • وتمتد ديارهم من سواكن الى سنار ، وفى الأراضى المجاورة للخط الحديدى الذى يمتد بين البلدين • وهكذا فانهم احتلوا « دلتا القاش » وعاشوا على شواطئ العظيرة المجاورة لهم على خط عرض ١٥ •

وأخيرا نجد القسم الرابع منهم ويسمى « بنى عامر » فى الجنوب الشرقى حيث تمتد أوطانهم من طوكر فى الشمال الى داخل حدود أرتريا جنوبا (١) •

وتوجد جماعات أخرى من البجة ذات كيانات صغيرة وأهمها « الأشراف » و « الارتيقا » و « الكمىلاب » و « الحالتقا » وغيرهم ، البعض منها تابع للجماعات الكبيرة والبعض الآخر يفضل أن يعيش مستقلا محاولا إثبات أهميته من خلال أحاديثهم عن أبطالهم القدامى فى العصور الغابرة • ويعلق الدكتور محمد عوض على هذه الظاهرة قائلا : « ... وليس فى دعواهم هذه وجه غريبة لأن نظام القبائل من طبيعه

(*) ننظرا لعدم حدوث تغيير جغرافى كبير فى توزيع هذه القبائل فقد استخدمنا هذا الوصف الحديث .

(١) محمد عوض محمد : السودان الشمالى ، سكانه وقبائله . ص ١٦ ، وانظر أيضا محافظ لبحاث السودان ، محفظة رقم ١٨ - دفتر رقم ٤ بتاريخ ٢٢ ذى الحجة سنة ١١٨٢ هـ دار الوثائق القومية بالقاهرة وانظر أيضا : محمد محمود الصياد : الناس فى افريقية ، ص ٧٦ . وكذلك : سيجان : السلالات البشرية فى افريقية . ص ٩١ ، ٩٢ . وأيضا :

Hamilton, J. A. de. C.; The Anglo Egyptian Sudan from within p. 140.

عرضة للتقلب والتطور على مدى الأزمنة ، فيملو شأن بعضها حيناً من الزمن بفضل أسرة قوية الشوكة ، كبيرة الثروة ، ثم لا تلبث بعد ذلك أن يدركها الضعف بسبب الحروب أو الأمراض أو سوء القيادة فيضعف أمرها ويقل عددها ٠٠ » (١)

وللبنجة لغة حامية خاصة بهم وتسمى « التبداوى » أو « بداويت » ولكن العشائر الجنوبية من البنجة من أمثال بنى عامر وجيرانهم من الجماعات القليلة تتكلم لغة « تجره » وهى لغة سامية (٢) . وليس معنى ذلك أن البنجة لا يعرفون اللغة العربية ، بل أنهم يتحدثونها بالإضافة الى لغة التبداوى أو لغة تجره . ولكن العربية ليست اللغة الأصلية عندهم على الرغم من أن بعضهم يحتفظ بنسب مكتوب فى ورقة يعود بهم الى « قريش » . وتعد اللغة العربية والدين الإسلامى من آثار النفوذ العربى الذى دخل أوطانهم فى عهد متأخر نسبياً من الشرق أو الشمال (٣) .

ويحاول مكمايكل أن يتلمس فوارق بين جماعة البنى عامر وسائر الجماعات الأخرى البجاوية ، فبالإضافة الى التباين اللغوى بين هاتين الجماعتين هناك تباين آخر فى الناحية الجسمانية ، بالإضافة الى قلة التجانس فى هذا الفرع إذا ما قورن بالهدندوة وسائر الجماعات الأخرى البجاوية (٤) .

وفى محاولة لتتبع المراحل التاريخية للبنجة يحاول سليجمان أن يجد صلات بينهم وبين المصريين القدماء على أساس أنهما من سلالة واحدة أو من سلالات متقاربة ، وعلى وجه الخصوص سكان مصر الجنوبية

(١) السودان الشمالى : ص ٢٧ .

(٢) MacMichael, D. S. O.; A History of the Arabs in the Sudan, Vol. (٢) I. p. 35.

(٣) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الإفريقية . ص ٢٥٠ .
(٤) MacMichael; Op. Cit., p. 35.

الذين لم تتمتع دماؤهم كثيرا بالمهاجرين من آسيا عن طريق برزخ السويس . وقد اعتمد سليجمان في إثبات رأيه هذا على مقارنة جماجم المصريين القدماء - ومنهم بعض الملوك - مع أشكال البجة الحاليين . ويؤكد الدكتور عوض على هذا الرأي القائل بأن الشعبين من أصل واحد ، وإن كانت طبيعة البيئة قد سلكت بالمصريين طريقا وأسلوبا في الحياة ، وسلكت بالبجة طريقا آخر ، فانفصلت أوطان الفريقين فترة من الزمن إلى أن نشأت بينهما صلات بحكم الجوار (١) .

ولندع أقسامهم وأصولهم المرقية لنتحدث عن أوضاعهم تحت الإدارة المصرية فعلى الرغم من أن الإدارة المصرية بصفة عامة كانت سهلة لينة - لم تحاول أن تخضع البجة لحكم صارم دقيق يتنافى مع ما ألفوه من الحرية - فقد واجهت منهم في بعض الأحيان عنتا ساعا كان رجال الإدارة - في بعض الأحيان - يطلبون منهم المساهمة في تقديم الأبل ، كما حدث بالنسبة للبشارية الذين باغثوا جنود خورشيد باشا - حكام السودان - عام ١٨٣٦ وقتلوا منهم الكثير (٢) .

وفي عام ١٨٤٢ على عهد أحمد باشا أبو ودان قام بشاريو العراب بحركة عصيانية منتهزين انشغال الحكمدار في حرب التاكة ضد الهدندوة . وقام أحمد باشا بتكليف الشيخ سليمان نمر المبادئ بالقضاء على حركة البشاريين حيث خرج سليمان من بربر على رأس قوة من جماعة المباددة تقدر بنحو ألفي جندي استطاعوا بها هزيمتهم ، لكن البشاريين تمكنوا من قتل سليمان وجنوده (٣) . ولا تعنى هذه الأحداث - في تقديرنا - أكثر من سوء فهم للإدارة المصرية ونواياها الصنة حيال هؤلاء ، وكان لابد لهذه الإدارة أن تدرس أحوالهم لتأخذ بأيديهم . وقد

(١) المرجع السابق : ص ٢٥٦ .

(٢) دفتر رقم ٧٨ معية تركي - ترجمة الأمير الكريم رقم ٢٥٠ بتاريخ

(٣) Hill; Egypt in the Sudan. pp. 72-73.

١٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٤ هـ . مع الجنب العالي إلى خورشيد باشا حكام السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

جاء ذلك متأخرا بعض الشيء . ففى سبتمبر عام ١٨٦٥ ورد تقرير طويل من السودان يشرح حالة البجة فى مديرية التاكة من جميع النواحي . ففى مستهل التقرير اشارة الى اختلال المديرية حيث لا مدنى ولا بنىادر ولا قري يمكن أن يعين فيها ناظر قسم أو مأمور أو معاون . أما القبائل فعبارة عن بدو رحل فى حالة من التوحش ، ينتقلون فى كل موسم وفصل الى مساقط الغيث لرعى مواشيهم ، فلا يقيمون فى مكان واحد شهرا أو شهرين . كما أن المسافة بين حدود قبيلة وأخرى تتراوح بين ٣ ، ٧ الى ٨ أيام على الأقل . وإذا ظهرت أية مطالب أو حاجة للمديرية لدى هذه القبائل تتقضى مدة لا تقل عن عشرة أيام فى البحث عن الوادى أو الجبل أو المحطة التى تقيم فيها القبيلة . وبعد معرفة محل إقامتها يخاطب شيخ مشايخ أبدانها ، حتى أن مشايخ الأبدان لا يواجهون الحكام ولا يعرفونهم ، وكذلك الحال بالنسبة لحكام المديرية الذين لا يعرفون مشايخ الأبدان (١) .

وربما لأول وهلة يسارع قارئ مثل هذا التقرير باتهام الإدارة المصرية بالتقصير تجاه سكان هذه المديرية ، ولكنه قد يجد لها بعض العذر إذا علم أن هذه المديرية قد ضمت فى عام ١٨٤٠ ، بالإضافة الى المشاكل المحيطة بها من حيث اتساع مساحتها ومجاورتها للحبشة واختلاط السكان ببعضهما البعض الأمر الذى يثير كثيرا من المشاكل أمام هذه الإدارة التى كانت تحاول أن توطد أركانها بعد سلسلة الأحداث التى مرت بها عقب ضم السودان . وهكذا كان هناك « مشوار » اجتماعى طويل أمام هذه الإدارة لتهدب من طباع هؤلاء البدو والبجة منهم على وجه الخصوص .

وقد عاش البجاوى حياة بسيطة من حيث المسكن الذى سوف

(١) محافظ أبجك السودان — تقرير طويل عن احوال مديرية التاكة بتاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢ هـ ، والمودع بالحفظه رقم ١٧ بالدفتر رقم ١٧ بالدفتر رقم ٢ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

نتحدث عنه في موضوع لاحق والمأكّل الذي كان أيضا غاية في البساطة ، فلم يكونوا يزرعون شيئا سوى الذرة العويجة في مساقط الأمطار ويجمعون المحصول ويبللونه بقليل من الماء ثم يضعونه على حجر كبير يشبه الرخام ويدقونه بحجر آخر صغير ثم يرفعون الدقيق عن الحجر ويتومنون بعجنه ووضعه على صاج أو « قصعة » ساخنة وينزلوه قبل أن ينضج . وجميع سكان مديرية التاكة - والبجاة منهم - يأكلون طعامهم بهذه الكيفية كما أن أكثرهم كان يتغذى على السمّن والجبن واللحم واللبن ، والأخير يكثر عندهم لتوفر الأغنام والجمال (١) .

ولم يكن البجاة يميلون الى الاختلاط كثيرا ، الأمر الذي دعا البعض الى وصفهم بجفاف الطبع ، وشدة النفور من الناس ، بل والتوحش أحيانا . فميله للعزلة لم يكن في الواقع وليد الخوف أو الاحساس بالغربة عن الناس بل يعود الى طبيعة البيئة الجبلية التي نشأ بها والتي لا تساعد على التجمع والاختلاط ، فهو ليس مبغضا للغرباء والأجانب . بل انه ألف العيش وحيدا فلا يجد لهم مكانا في دائرة حياته (٢) .

ويبدو أن البجاوى لم يكن يبادر بالتمعارف بل ينتظر ذلك من الآخرين . ولم تكن تجربة رجال الادارة المصرية - في بادئ الأمر - مع بعضهم طيبة . ففى أحد التقارير نقرأ وصفا لأوضاعهم ولوما لحكام الادارة المصرية الذين تركوا العساكر يعيشون فسادا في بلادهم ، وكأن الادارة بذلك هي المسؤولة عن مثل هذه التجاوزات . فقد بسط كاتب هذا التقرير مثالا لذلك قائلا : انه إذا ما طلبت الحكومة من شيخ إحدى القبائل بعض المطالب وأهمل في تقديمها وتيقن من أن الحكومة ستلومه وتعاقبه على هذا الفعل ، يعمد ظلما الى التحرش برجال إحدى البدئات الصغيرة فيعتدى عليهم مستغلا بعض الحزازات الشخصية ، ثم يدعى أن شيخ هذه البدنة هو المتسبب في تأخير طلبات الحكومة وان

(١) محافظ أبحت السودان : التقرير السابق .

(٢) محمد عوض محمد : المرجع السابق . ص ٢٧ - ٢٨ .

سائر القبائل قد حذت حذوه ، ويطلب من الحكومة عددا من العساكر لتأديب هذه البدنات (١) . وهكذا بدت الحكومة أمام الجميع انها المسئولة عن تلك المشاكل ، ظاهريا ، بينما الواقع غير ذلك تماما .

ويبدو أن النزاع الدائم كان من طبيعة تلك القبائل حتى أصبح من المستحيل أن يمر رجال القبائل المتنازعة بديار بعضهم البعض ، الأمر الذى أدى الى تعطل التجارة ومرور القوافل ، ناهيك عن وقوع الكثير من القتل نتيجة هذه النزاعات القبلية (٢) .

وقد حاول رجال الادارة وقف هذه التعديات والقبض على مرتكبيها ومحاكمتهم - فى محاولة لبسط السلام الاجتماعى - ولكن يبدو أنه أمام كثرة مثل هذه الجرائم وطول الاجراءات التى تقتضيها أمور المحاكمة طلب المسئولون فى شرقى السودان الترخيص لهم بمجازاة الفعل بالقصاص وذلك بإعدام القاتل فى حينه حتى يتم وقف هذه المذابح ، ولما كانت مثل هذه القوانين لا تطبق إلا على العسكريين تطلب الأمر دراستها بمصر . وبالفعل اقتنع المسئولون بهذا الطلب ووافقوا على تنفيذ القانون العسكرى (٣) .

ومن بين الأمور السيئة التى كانت منتشرة بين القبائل مسألة الاغارات المتبادلة ونهب الحيوانات - وخصوصا الجمال - ولم يكن رجال الادارة المصرية فى تلك الجهات ليقبلوا مثل هذه الأعمال ، فأرسلوا فى عام ١٨٧٦ الى مشايخ هذه القبائل ، الذين تعهدوا بوقف الاغارات

(١) محافظ ابحات السودان - التقرير السابق .

(٢) محافظ ابحات السودان - نفس التقرير .

(٣) دفتر رقم ٢٥ عابدين - وارد تليفرافات - صورة التليفراف العربى رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢٠ جمادى الآخر سنة ١٢٩١ هـ . من مدير عموم شرقى السودان الى المعية السنية ، أنظر أيضا : دفتر رقم ١٩٤٨ - أوامر عربى - صورة الأمر الكريم الصادر الى مدير شرقى السودان . محافظ سواحل البحر الأحمر بتاريخ ١١ رجب سنة ١٢٩١ هـ نمرة ١٨ ص ٩٢ .

وتأديب الخارجين عن حدود القانون (١) .

وكان رجال الادارة بالسودان يحاولون بشتى الطرق ان يولفوا بين قلوبهم وأن يألفوا هم أنفسهم معهم ، فعمدوا الى تكريم ما يرضيهم والإنعام عليهم بالرتب كما حدث في فبراير عام ١٨٦٨ حين تم منح كل من شيخ بنى عامر الرتبة الرابعة ، كما تم من قبل منح شيخ قبائل الهدندوة نفس الرتبة السابقة (٢) .

وبالإضافة الى ذلك كان رجال الادارة في السودان يقومون بالمرور على البدو « ... ويخبرونهم ان كان في أنفسهم شيء بسبب سوء الادارة التي كانوا يعاملون بها ، فانه مرخص لكل كبير وصغير منهم ومسموح له بأن يعرض تظلمه دون خوف أو خشية معتمدا بذلك على بساط العدل والرحمة ... » (٣) ويبدو أن هؤلاء البدو في زمن الخديوى اسماعيل قد بدأوا يشعرون بالاطمئنان من قبل بعض العساكر التي كانت تنهب أموالهم ، فقد أصبحوا الآن « ... يتمتعون جدا لعدم اعتداء العساكر المصرية ، وتعرضهم لأموالهم وأعراضهم وشرفهم في الطريق كما في السابق ولدفع أثمان صنف اللحوم من الغنم والبقر مقدما وزيادة عن الثمن الذى يطلبوه عند ابتاعهما ، وكانوا يسرعون في تبشير بعضهم ان الله تعالى قد أمدهم بعساكر منظمة جديدة مشفقة ... » (٤) .

وكان رجال الادارة المصرية كلما اقتربوا من منازل هؤلاء العربان

(١) دفتر رقم ٤٠ عابدين - وارد تليفرافات . ص ٩٨ . صورة التليفراف العربى الشفرة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩ جمادى الآخر سنة ١٢٩٣ هـ من وكيل عموم شرقى السودان وسواحل البحر الاحمر بسنتهيت الى سعادة خرى باشا . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٢) دفتر رقم ٥٧٣ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٤ بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٤ هـ . ص ١٩ من الجناح العلوى الى حاكم دار السودان . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٣) محفظة رقم ٣٦ معية تركى - صورة ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ . من جعفر باشا الى ماهر دار خديوى . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٤) نفس الوثيقة السابقة .

عمد الأخيرون - خلفا للمعتاد - الى سوق أغنامهم ومواشيهم الى الطرق التي يمر منها العساكر قائلين « ٠٠ ان أموالنا فداء للعساكر العادلين المؤدبين ٠٠ » وزيادة على ذلك فان نساءهم كن يزغردن لحظة مرور العساكر (١) .

وكانت الحكومة لا تأل جهدا في دفع ومقاومة الأمراض التي تواجه عربان البجة ، كما حدث في مايو عام ١٨٦٦ حين تفشيت بين عربان قبيلة بنى عامر « بخور بركة » نوع من الحمى المسيلة التي تشبه مرض الكوليرا ، فعمدت الادارة الى اتخاذ كافة الاجراءات الصحية المناسبة حتى تم إزالتها تماما في أيام معدودات (٢) .

وفي يونية عام ١٨٧٠ إشتكى ناظر قسم بنى عامر من كثرة الوحوش التي تهاجم مواشى العربان ليلا ونهارا الأمر الذي يسبب لهم ضررا بالغا . وقد خصصت الادارة مكافآت مالية سخية لكل من يقتل أحد هذه الحيوانات وكانت هذه المكافأة تزداد حسب خطورة الحيوان (٣) .

ومن العلامات المشرقة التي تذكر للادارة المصرية بالسودان تحياء عربان البجة تلك المحاولات التي جرت لتوطين وإستقرار هذه القبائل البدوية عن طريق العمل بالزراعة ، وهذا الاجراء يعد تطورا خطيرا في حياة أولئك البدو الذين لم يعتادوا على البقاء طويلا في بقعة واحدة ، بل جبلوا على حياة التشقت في شعاب الجبال وراء قطعانهم حيث يوجد الكلا . ولقد كان أكثر المتقمن بمشروعات الري في طوكر وكسلا من البجة . ومع التسليم بأن مستواهم في الانتاج الزراعى لم يكن

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) محافظ أبحاث السودان - محفظة رقم ١٨ - دفتر رقم ٤ من جعفر ياشا مظهر حكمدار السودان بتاريخ ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) دفتر رقم ١٨٣٥ - معية سنبة - صورة المكتبة الواردة من محافظ سواحل البحر الأحمر الى المعية السنبة بتاريخ ٢٢ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ نمرة ٢ . ص ٣٥ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(م ٢١ - التطور الاقتصادى والاجتماعى)

عالياً إلا إنه مع ذلك لم يكن منحطاً • ففى شرقى السودان سارع عربان الكميلاّب وارتيقا الى زراعة الذرة بجهة طوكر (١) • وقد شجعت عملية الزراعة هذه على جلب الكثير من البدو الفارين — أمثال عربان أرتيكا — الى المجرى الى جهة طوكر والإستقرار بها وإحداث لون من العمران (٢) •

وتشجيعاً لعربان الكميلاّب — وهم فرع صغير من البجة — على الزراعة والإستقرار قام رجال الادارة بمحافظة سواكن بصرف التقاوى للملاحظ طوكر لتوزيعها على هؤلاء العربان على أن يسددوا أثمانها عقب جمع المحصول (٣) •

كذلك قام المسئولون فى تلك الجهات بتقديم نصائحهم ومشوراتهم لهؤلاء العربان فيما يتعلق بأمور الزراعة • فقد لوحظ أن أكثر العربان يعيشون فى مسغبة من العيش وأنهم يعجزون عن سداد الضرائب المطلوبة منهم فأشارت عليهم بزراعة القطن والاكتثار منه حتى يزداد دخلهم ويمكن انقاذهم من الفقر • وبالفعل أرسلت اليهم أنواع جديدة من القطن ذات رتب عالية من أمثال القطن الهندى والسيلانى (٤) •

ولقد كانت منطقة دلتا نهر الجاش منطقة مستنقعات وأعشاب وشجر تؤمها السباع ، فظهرت أراضيها وزرعت بمختلف المزروعات فيما بين عامى ١٨٤٠ ، ١٨٧٠ ، وأصبح محصول القطن من أهم

-
- (١) دفتر محافظة سواكن — دفتر صادر ٤ / ٥ / ٢٧ سواكن . بتاريخ ٩ ج سنة ١٢٨٦ هـ — مديرية التاكا عموم — مكتبة رقم ٣ ص ٣ .
دار الوثائق القومية بالقلعة .
- (٢) الدفتر السابق — مكتبة رقم ١١ بتاريخ ٩ جمادى ثان سنة ١٢٨٦ هـ ص ٥٩ .
- (٣) الدفتر السابق — مكتبة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩ جمادى ثان سنة ١٢٨٦ هـ .
- (٤) الدفتر السابق . مكتبة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٧ ج سنة ١٢٨٦ هـ .
ص ١١ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

مزروعاتها (١) .

هكذا تأثرت حياة القبائل البجاوية بالمشايخ الزراعية والعمرانية التي تمت في طوكر ودلتا القاش ، وفي نمو مدينة كسلا والقضارف . وقد صلب هذا التطور تشابك المصالح واحتشاد العناصر المختلفة . واستجاب البجة الى هذه التطورات وبدأوا يتخذون قرى على ضفاف القنوات ، ويحتلون أحياء من بعض المدن وأخذ كثير منهم يعمل بالزراعة كما أسلفنا بالإضافة الى مختلف الحرف . ولم يترتب على هذا التطور تفكك في النظام القبلي أو العصبية القبلية عندهم . فالقاضي الذي يفصل في خصوماتهم سيان ان عقد مجلسه في داره بالقرية الجديدة ، أو في خيمته وسط مسالك عتباى الوعة (٢) .

ومن الأمور الملفتة للنظر حقا في حياة البجة — على اختلاف قبائلهم وأوطانهم — انقطاع الصلة تماما بالبحر ، فليست لهم سفن أو قوارب ولا يعرفون حرفة الصيد البحري ، وأهملوا بذلك موردا هاما في غذائهم . وعلى الرغم من أنهم يزعمون أنهم على ساحل طوله أربع مائة ميل ، بل قد تشرب منهم قليلا من ماء البحر أحيانا ، فاتهم لم يلقوا بالا الى هذا البحر . وعلى الرغم من طواف جماعات عربية بالسواحل — واشتغال بعضها بصيد اللؤلؤ في « دنجوتاب » وغيرها من الجهات — فإن البجة لم يتعلموا شيئا من ذلك لدرجة ان الموانئ التي نشأت على البحر لم يكن البجة قد شاركوا في انشائها (٣) .

النوبيون :

سكن النوبيون الأراضي الملاصقة لنهر النيل من شمالي أسوان حاليا الى بلدتي الدبة وكورتى . ويعتبرهم الجغرافيون من الشعوب

(١) محمد عوض محمد : السودان الشمالي . ص ٣٧ .

(٢) نفس المرجع . ص ٢٩ .

(٣) نفس المرجع . ص ٤١ .

النهرية التي تلتزم وادى النيل التزاما شديدا وذلك بسبب اشتغالهم بالزراعة من جهة ، ولأن الصحراء المتاخمة للنهر شرقا وغربا قد أرغمت هؤلاء النوبيين منذ زمن طويل أن يظلوا ملتزمين للنهر والمساحات القليلة الصالحة للزراعة والتي تحف بنهر النيل (١) .

ويتميز هذا الاقليم الضيق بقدره كبيرة على امتصاص العناصر العربية التي تدخله من حين لآخر ، وعلى تمثيلها تمثيلا كاملا حتى تندمج في سائر السكان .

وقد شهد النوبيون على مدى آلاف السنين ألوانا من السلالات والجماعات سواء أكانت غازية أو مهاجرة ما لبثت أن استولت عليها البلاد وأدمجتها فيها ، وهذه الخاصية معروفة في مصر ولكنها أكثر وضوحا في بلاد النوبة .

وإذا حاولنا أن نتتبع أصول النوبيين منذ القدم ، فإن ذلك قد يحتاج منا الى صفحات كثيرة * ، ولكن يكفى أن نقول ان النوبيين شعب قديم ، سكن أوطانه الحالية منذ آلاف السنين ، وقد جاء العرب الى بلادهم واختلطوا بهم وأصهروا اليهم وبذلك أضيف النسب العربي الجديد الى النسب النوبى القديم إلا أن هذه الهجرات العربية لم تكن من القوة بحيث تهضم الثقافة النوبية ، ومن ثم بقيت اللغة النوبية

(١) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الافريقية . ص ٢٨٤ .
(*) من أهم الدراسات التي تناولت أصل النوبة ما يلي :
— The Archeological Survey of Nubia.

— Seligman; Nubian Origins S.N.R. Vol. XIII. pp. 137-48.
— Kirwan; A Survey of Nubian origins. S.N.R. Vol. XX. p. 47.
— G. W. Murray; English - Nubian Dictionary (1423).
— Junker and Shafer; Nubisch Textetc.

بالإضافة الى الكتب المتعلقة بالسودان وأهمها : كتابات ماكمايكل وترمنجهام وكتب الرحالة أمثال بوركهارت ، والمراجع العربية مثل كتابات المقرئى والمسعودى وابن خلدون وغيرها .

بلهجاتها المتنوعة حتى يومنا هذا جنبا الى جنب مع اللغة العربية ، بينما
أخذ النوبيون الاسلام (١) .

وقد لا يكون من قبيل الترف التاريخي إذا أشرنا الى الخلط — الذى
نشأ بسبب البحوث اللغوية المتعلقة بالدراسات النوبية — بين الشعب
النوبى وبين سكان الجبال أو الجماعات التى أطلق عليها اسم « النوبا »
في الجبال الواقعة جنوبي كردفان (٢) . فشعب النوبة كما ذكرنا قديم
أما « النوبا » أو « النوباويون » ، كإسم لسكان جبال كردفان الجنوبية
فلا يعرفه السكان أنفسهم ! ، وهم يدعون أنفسهم أحيانا سكان
الجبال أو إن كل شعبة منهم تسمى بإسمها .

ويخلص الدكتور محمد عوض الى أن أصول النوبيين في السلالات
الموقازية عريقة وقديمة ، وأن الصفات الزنجية التى نراها أحيانا بينهم
هى العنصر الطارئ الدخيل (٣) .

وقد اختلف العلماء في أصل تسمية النوبة كما اختلفوا في تاريخهم
ونشأة لغتهم . فقد عرفهم المصريون القدماء بإسم « نوب » أو « نوبو »
بمعنى الذهب أى أنها بلاد الذهب ، حيث أن أوطان النوبيين مجاورة
لمناجم الذهب (٤) . كما أطلقوا على بلاد السودان اسم « تا — نحسو »

(١) محمد محمود السيد : الناس في افريقية . ص ٧٤ — ٧٥
ويذهب على مبارك الى أن النوبة بطن من لواته ، وهى قبيلة من البربر
سكنت تلك الجهات (الخطط التوفيقية الجديدة . جزء ١٧ . ص ٢٨ — ٣٩)
ولسنا ممن يميلون الى هذا الراى الذى لا يستند الا على مجرد تشابه بين
كلمتي « البربر » و « البرابرة » رغم أن التسمية الأخيرة غير دقيقة ويطلقها
العامية من غير النوبيين . فالبربر والنوبيون كلاهما بعيد جدا في الوطن ،
بالإضافة الى الاختلافات الواضحة بينهما من حيث الملامح الشكلية ،
والجوانب الثقافية .

(٢) السيد ابراهيم البدوي : النوباويون . دراسة تاريخية
انثروبولوجية بمجلة الجمعية الجغرافية . المجلد ٦ لعام ١٩٧٣ ص ١١٥
وما بعدها .

(٣) محمد عوض محمد : المرجع السابق . ص ٣٠١ .

(٤) نفس المرجع . ص ٣٠١ .

Ta-Nehesu ، تاء = أرض ، نحسو = السودان • وعلى هذا فربما تكون هناك صلة لغوية بين نحسو وكلمة (النحاس) العربية إذ أن سكان النوبة يميل لونهم من اللون النحاسي (١) •

ويتحدث النوبيون لغة تختلف قليلا من اقليم الى اقليم • فبأهل المحس وسكوت لهجة ، ولأهل دنقلة في جنوبهم والكنوز في شمالهم لهجة أخرى • وقد فسر ذلك بأن الجهات الوعرة في اقليم الجنادل الوسطى حالت دون الاختلاط بأهل الشمال والجنوب فتشابهت لغة سكان الجنادل • غير أن هذا التفسير لا يساعد على إيضاح تشابه لهجات الدناقلة والكنوز مع بعد المسافة بينهما • ويفسر الدكتور عوض هذه المسألة بافتراضه أن الاتصال بين اقليم الكنوز والدناقلة كان كثيرا بحكم العلاقات التجارية بين الجنوب والشمال ، وكان لابد لسهولة الاتصال من تجنب الاقليم النهري الكثير الجنادل والذي لا يلعب دورا هاما في التجارة ، من المعروف أن الدناقلة والكنوز بحكم موقعهم يقومون بدور كبير في تلك التجارة وبالتالي كان لابد أن يحدث هذا الاتصال والتشابه اللغوي (٢) •

وينقسم النوبيون عموما الى خمس مجموعات رئيسية : الكنوز في الجزء الممتد من أسوان الى كرسكو ، والفديجة ما بين وادي حلفا وكرسكو ومعروف أن هاتين المجموعتين تشكلان النوبة المصرية في الوقت الحاضر وقد تم تهجيرهم الى منطقة كوم أمبو بأسوان خلال بناء السد العالي •

وأما المجموعات الثلاث الباقية فهي التي تشكل النوبة السودانية في الوقت الحاضر وهي على النحو التالي : الدناقلة في الجنوب ما بين

Budge; The Egyptian Sudan, Its History and Monuments Vol. (١)
I. p. 505.

وانظر أيضا شوقي الجبل : معالم السودان وادي النيل ج ١ • ص ٧ •

(٢) محمد عوض محمد : السودان الشمالي • ص ٢٠٤ •

الدبة وأبى فاطمة ثم المحسن والسكوت في اقليم الشلالات والجنادل * .

وقد يكون من المفيد ونحن نتتبع تطور المجتمع النوبي السودانى في ظل الادارة المصرية حتى عام ١٨٨١ أن نميز بين فئتين من السكان : الأولى وتشمل فئة الزراع المستقرين . وفى اقليم دنقلة يعتسدل جريان النهر وتخلو الجنادل وتتنيسر الملاحسة ويتسع السهل الفيضى في مواضع عدة ، الأمر الذى يتيح للسكان نشاطا زراعى يقوم على الري الحوضى والسواقى . وفى المحسن لا يتسع النهر للزراعة إلا بمقدار ضئيل ولكن رغم ذلك توجد جهات يتسع فيها الوادى وتتم عمليات الزراعة * * .

أما الفئة الثانية فهى فئة التجار . فالدناقلة — على وجه الخصوص — اشتهروا بعملياتهم التجارية في كافة أرجاء السودان ، في وسطه وغربه وجنوبه ، وظهر من بينهم تجار ذوو ثروات ضخمة وكونوا تجمعات كبيرة في البلاد التى سكنوها لدرجة أن بعض الأحياء — في كردفان مثلا — عرفت باسمهم * * * .

ولقد تجمع الدناقلة في عهد خورشيد باشا « بحلة المراكبية » بالخرطوم حيث مارسوا مهنة التجارة ، وشاركوا في رحلات الجنوب التجارية كحراس وخصوصا بين عامى ١٨٤٢ ، ١٨٥٢ حين احتكر حكمدارو السودان التجارة في الجنوب . ومنذ عام ١٨٦٠ عظم عددهم في الخرطوم وجنوبها حيث رافقوا تاجر الرقيق محمد خير الدنقلاوى الذى كان يهاجم الشلك . وقد قدر عددهم في تلك السنة بثمانىة عشر ألفا (١) . وعقب اعلان الحكومة الحرب على تجارة الرقيق في عهد اسماعيل لم يتناقص عددهم في الخرطوم بل تولوا حملات الحكومة

(*) انظر الخريطة .

(**) انظر فصل تطور الأوضاع الزراعية فيها سبق .

(***) انظر القسم الاول من فصل التجارة والمواصلات .

(١) أحمد أحمد سيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم . ص ١٦٠ — ١٦٢ .

في القضاء على تجارة الرقيق في بحر الغزال تحت قيادة البلالى عام ١٨٦٩ ، كما مارسوا نفس المهمة مع صمويل بيكر في خط الاستواء في نفس العام ، وأيضا مع غوردون بين عامى ١٨٧٤ - ١٨٧٦ (١) .

ولقد كانت الهجرة من أهم سمات الجماعات النوبية فقد ضاق اقليم المحس والسكوت بسكانه ، نظرا لقلة موارده فهاجروا الى أماكن جديدة داخل السودان مثل جزيرة « توتى » و اقليم « عيلفون » . وهنا في هذا الموطن الجديد نود أن نشير الى أن المحس قد استعربوا وأصبحوا لا يختلفون عن جيرانهم من العرب وأصبحت لغتهم الوحيدة هى اللغة العربية كذلك تجدر الإشارة الى أن أغلب الهجرات التى اتجهت الى جبل « ميدوب » وشمال كردفان ودارفور ومصر كانت من المحس (٢) .

ولا تزال الهجرة حتى الآن سمة مميزة للرجل النوبى سواء في السودان أو مصر ، وقلما تجد الرجال مقيمين في تلك الأوطان بل إن النساء هن اللاتى يقمن بالنصيب الأكبر في العمل الزراعى ، على عكس المرأة عند القبائل العربية السودانية .

٣ - القبائل العربية :

لعل من المفيد أن نشير بادئ ذي بدىء الى أن النظام القبلى في المجتمع السودانى يمثل ركنا أساسيا في بنائه . وسوف نلاحظ أن القبائل العربية التى وفدت الى السودان جاءت بكثير من نظمها المختلفة ، والاجتماعية منها بوجه خاص . وبالرغم من التطورات الجديدة التى حدثت في الموطن الجديد إلا أن مسألة الانتماء الى قبيلة ظل يمثل شيئا من الوجاهة الاجتماعية وله احترامه الشديد سواء في المدينة أو في

(١) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق . ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٢) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الافريقية . ص ٣٠٤ .

الحلة (القرية) • ويصعب تماما ، وخصوصا في القرن التاسع عشر ، إجراء تقسيمات حادة لمجتمع القبيلة في السودان بمعنى أن نقول ان هناك فروقا واضحة بين مجتمع المدينة ومجتمع القرية • فالرجل سواء في المدينة أو في الحلة لابد وأن يكون منضويا تحت اسم قبيلة وهذه مسألة يحرص عليها الفرد السوداني تماما فلم يكن لمعيار الثروة كبير وزن بينهم بقدر ما كان ضروريا أن ينتمى الى قبيلة عربية •

ويشير البعض الى جملة أمور حول تاريخ العروبة في السودان ، منها هجرة عرب اليمن الى الحبشة قبل القرن العاشر الميلادي وتأثر أطراف السودان الشرقية بذلك ثم تلتها هجرات أخرى من الحجاز منذ ظهور الاسلام ، ومعروف أن نشأة السلطنة السنارية قد أرجعها البعض الى جماعة من القبائل العربية من بنى أمية (١) • ويشير مستر « ريد » الى وصول العرب الى شرق السودان منذ زمن طويل حين اخترقت مجموعات منهم البحر الأحمر الى السودان الشرقي واتخذوا لهم زوجات من السكان الحاميين ويقصد بهم البجة ، وعن طريق ذلك أمكنهم أن يرثوا مناصب خطيرة (٢) •

وبالرغم من تعدد المسالك التي سلكها العرب نحو السودان سواء من الشرق عبر البحر الأحمر أو من الشمال خصوصا عبر مصر ، فإن ماكمايكل يرى أن طريق مصر كان أهم منفذ للعرب الى السودان ويفضله عن المنفذ الشرقي ، ويعمل الأسباب التي دعت العرب الى الهجرة من مصر الى السودان بأعداد غفيرة الى أن الحكم في مصر قد انتقل من أيدي ولاة عرب الى اسرات تركية غير عربية منذ الحكم الطولوني مما

(١) يوسف فضل : مقدمة في تاريخ الممالك الاسلامية في السودان الشرقي ص ٤٥ ، وانظر ايضا : الشاطر بمبيلي : تاريخ وحضارات السودان الشرقي والأوسط . ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) انظر مقالته في S.N.R : الجزء الثاني - مجلد ١٣ . سنة ١٩٣٠ . ص ١٥٠ .

جعل العرب يشعرون بضيق أدى الى هجرتهم للجنوب كما يشير أيضا الى أن العرب الذين أتوا الى مصر كانوا من بيئة شبه الجزيرة العربية الرعوية فوجدوا في البيئة الجديدة (مصر) أنهم قد حرموا مما ألفوه في بيئتهم الأصلية من ارتحال وتنقل فتركوا مصر ميممين شطر بيئة تشابه شبه الجزيرة العربية (١) .

بعد ذلك كله يجدر بنا أن نعرض لتوزيع القبائل العربية في السودان ، وهنا نذكر بأن العرب في بلادهم الأصلية كانوا ينقسمون الى قسمين كبيرين : القسم الأول يعرف بالجنوبيين من سكان اليمن وما يليها ، والقسم الثاني ويعرف بالشماليين من سكان الحجاز ونجد . وقد عرفا أحيانا بإسم العرب العاربة والعرب المستعربة أو القحطانيين والعدنانيين .

وإذا كنا نلاحظ أن العرب في أي بقعة هاجروا اليها ينقسمون الى مجموعات ينتمى بعضها الى العدنانيين والبعض الآخر الى القحطانيين ، فإن شبيها بهذا قد حدث في السودان . فقد مثل الجعليون أو العباسيون الشعبة العدنانية ، كما مثلت القبائل الجهنية الشعبة القحطانية .

(١) الجعليون *

تمتد أوطان هذه المجموعة الكبيرة من القبائل العربية من دنقلة في الشمال الى بلاد الدنكا في الجنوب . وللجعليين أوطان أخرى بعيدة عن

Mac Michael; op. cit., vol. I.

(١)

انظر شوقي الجمل : تاريخ السودان وادي النيل الجزء الأول . ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(*) علينا ان نفرق بين قبيلة الجعليين وبين مجموعة الجعليين أو العباسيين ، فقبيلة الجعليين تعيش على ضفاف النيل بين مصب عطبرة شمالا وخالق سلوكة جنوبا . (محمد عوض : السودان ووادي النيل ، دراسات في تكوين وادي النيل ومكان السودان وسكانه من حوض هذا النهر ص ٤٤) .

النهر في سهل البطانة وكردفان وهي فروع للأوطان النهرية التي تشغل من نهر النيل مسافة تبلغ زهاء الألف كيلو متر .

ويلاحظ الدكتور محمد عوض على توزيع الجعليين عدة أمور أهمها :

١ - انتشار بعض قبائل هذه المجموعة من أوطانها النهرية الى أوطان أخرى في كردفان مثل الجوامعة والبديرية والبطاحين في سهل البطانة ، وبعضها استوطن في جزء من جبال النوبا حيث أسس مملكة تقلى .

٢ - لم يكن هذا الانتشار الذي اتخذته المجموعة الجعلية على ضفاف النيل من دنقلة شمالا الى خط عرض ١٥° مضطرباً بل حدث فيه انقطاع في إحدى الجزائ من وادي النيل الأبيض احتلته بعض قبائل الكواهلة .

٣ - باستثناء ما سبق ، فإن المجموعة الجعلية قد احتلت الوادي كله لا ينازعها فيه منازع اللهم إلا في أطرافه الشمالية حيث يقاسمها الدناقلة ، وفي الجنوب حيث جماعات البقارة ، وفيما عدا ذلك ساد الجعليون المساحات المتاخمة لنهر النيل (١) .

وينتسب الجعليون الى ابراهيم الملقب بجعل ، وهو طبقاً للروايات ابن سعد بن فضل بن عبد الله بن عباس عم النبي (صلى الله عليه وسلم) وعلى هذا فالجعليون ينتسبون الى الأصل الهاشمي ولذلك فإنهم يسمون أحياناً بالمجموعة العباسية . ويرفض الدكتور محمد عوض الزرارية بهذا النسب أو التشكيك في حقيقته ، كما فعل مانمايكل ، نظراً لأن أدلة الأخير غير قوية . فقد سبق أن شكك البعض في انتساب البشاريين وغيرهم الى بنى كاهل ثم أظهرت الأدلة صدق هذا الانتساب (٢) .

(١) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الامريقية . ص ٣٢٠ .

(٢) السودان الشمالي . ص ١٦٤ .

ويقول ماكمايكل حول هذا الانتساب انه اختراع خالص ، وان لم يكن كذلك ، فأقصى ما يدل عليه هو تجمع خليط من القبائل المتباينة الصفات تحت قيادة رجل يدعى الانتساب الى بنى العباس (١) .

وتشمل المجموعة الجعلية على عدد كبير من القبائل ، إلا أن بعضها صغير جدا ومن أشهرها :

أولا : القبائل النهرية :

الجعليون : وهم الذين أخذوا اسم المجموعة ، وهم دون شك أكبر جزء من هذه المجموعة ، ويمتد موطنهم من خانق سبلوقة الى العظيرة . وتعد شندى عاصمة الجعلين ، وإن كانت التمة على الضفة اليسرى للنهر تمثل مركزا ثانيا لهم أيضا ، والميرقاب ويسكنون في الشمال من عظيرة حول بربر ، والرباطاب ويقطنون في المنطقة من بربر الى (أبو حمد) . والمناصير من أبو حمد الى آخر الشلال الرابع . والشايقية من الشلال الرابع الى اقليم الدبة . والجوابرة في داخل بلاد النوبة بين الدناقلة والمحس والركابية وموطنهم وسط بلاد المحس ، والجموعية وأتباعهم شمال وجنوب أم درمان حاليا الى حدود الكواهلة ، والجمع في غرب النيل الأبيض جنوب بلاد الكواهلة .

ثانيا : القبائل المقسمة بين النهر وكردفان :

وتضم هذه القبائل البديرية الذين يقطن جزء منهم بلاد النوبة والجزء الآخر كردفان .

ثالثا : القبائل التي ابتعدت عن النهر :

وتضمن الجوامعة في أواسط كردفان وشمال وشرق الأبيض ،

(١) History of the Arabs in the Sudan Vol. I. p. 197.

انظر أيضا : محمد عوض : المرجع السابق . ص ١٦٥ .

والعدييات جنوبي الأبيض ثم البطاحين في النصف الشمالي من
البطانة (١) .

وقد لا يكون المجال متسعا لتتبع كل قبيلة من هذه القبائل على
حده ، وإنما قد يكون في الحديث عن أشهرها ما يخفي عن ذلك خصوصا
وأن هناك عوامل مشتركة تجمع بين قبائل هذه المجموعة الكبيرة . وتعد
الشايقية * واحدة من أهم قبائل هذه المجموعة ، وقد وصفهم بوركهارت
في أوائل القرن التاسع عشر بأنهم كانوا يتمتعون بالاستقلال التام ،
ولهم ثروة ضخمة من الماشية والحبوب وانهم اشتهروا بالكرم ويمجدون
رجال العلم (٢) .

ومنذ عام ١٨٢١ ارتبط الشايقية برجال الادارة المصرية في السودان ،
غفى خلال مسيرة الحملة التي قادها اسماعيل كامل عام ١٨٢٠ لم
يستسلم الشايقية له إلا بعد قتال مرير في معركة كورتي حيث انه لم تجد
محاولات اسماعيل لاثنائهم عن القتال ، وأسفرت المعركة عن هزيمتهم .
ومع ذلك ينبغي أن نشير الى أنهم كانوا محاربين أشداء لم يلقوا السلاح
إلا بعد قتال شديد (٣) . وقد أكرم اسماعيل باشا ابنه أحمد ملوكهم
ويُدعى (صبير) بعد أن وقعت في الأسر مما جعله يقبل الانضواء تحت
الادارة المصرية ، وأصبح كثير من الشايقية منذ ذلك التاريخ جزءا من
الجيش المصري غير النظامي ، كي يمارسوا مهنتهم الحربية التي أولعوا
بها فاشتركوا في غزو الفنج وفتح الجزيرة (٤) . وقد منحتهم الادارة

(١) محمد عوض : المرجع السابق ص ١٦٨ .

(*) الشايقية هم أبناء شليق بن حيدان بن صبح ابو مريخة وهو
الذي تزعم رواياتهم انه هاجر بالقبيلة من بلاد العرب الى السودان
(عبد المجيد عابدين : قبائل من السودان الأوسط والغربي . ص ١١) .

(٢) أنظر : رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان . ص ١٧٢ .

(٣) حيدنا الله مصطفى : المرجع السابق . ص ٤٧ .

(٤) دفتر رقم ١٨٩٥ صادر الاوامر - صورة الامر الكريم رقم ٨٣
ص ١٨ . أمر كريم الى نظارة الجهادية في ٢٠ محرم سنة ١٢٨٧ هـ .

المصرية مساحات من الأراضي قرب مصب النيل الأزرق وحول خانق سبلوكة ، وأصبح لهم وطن جديد في خلفاية الملوك والجهات التي تليها في الشمال . وظل الشايقية طوال عصر محمد علي واسماعيل مخلصين تماما للإدارة المصرية في السودان وكانوا عنصرًا هامًا اعتمدت عليه هذه الإدارة في المحافظة على الأمن وجمع الضرائب ، وإن كانت المسألة الأخيرة قد أضفت عليهم سمعة غير طيبة . وظلوا على هذا الولاء حتى في عنفوان الثورة المهدية إلى أن سقطت الخرطوم في يناير عام ١٨٨٥ في أيدي رجال المهدي . ولذلك فإن أمر العفو الذي صدر عن جميع القبائل لم يكن يشمل الشايقية (١) .

وأما الفرع الآخر من المجموعة العباسية والذي يعد أيضا من الفروع الهامة لهذه المجموعة فهو فرع الجعليين بشندي والمتمة . وقصة هذه المجموعة أو بالأحرى زعيمهم الملك نمر مع الحكم المصري معروفة تماما لإدارسي التاريخ السوداني الحديث . فهو الذي أجمع المؤرخون على أنه المدبر لمقتل اسماعيل كامل الأمر الذي جعل الدفتردار يحطم شندي ويفر أهلوا إلى أجزاء السودان وتخوم الحبشة . وقد استقرت جماعة منهم حول منطقة مقرن النيلين حيث عمل معظمهم تجارا ، أو بالأحرى باعة متجولين ، يشترون بضاعتهم بالأجل ويتجولون بها إلى أماكن بعيدة تاركين أهلهم بالخرطوم ومتجهين إلى قرى النيل الأزرق وكردفان ، وكانت تجارتهم تتركز في الأقمشة القطنية والتوابل والعطور والخضاب وغيرها . وكان من المعتاد أن يغيب التاجر منهم عن موطنه عاما كاملا ، كما كان يقنع بالربح القليل . واشتهروا بالصبر والشرف والأمانة ونادرا ما كانوا يغتنون . وكان لهذا الخلق التجارى أثره الطيب في العلاقة بينهم وبين بقية سكان الخرطوم (٢) .

(١) نكولز : الشايقية . ص ٦٠ وانظر أيضا : محمد عوض محمد : المرجع السابق ص ٢١٨ .

(٢) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق . ص ١٦٤ .

ثانيا : الجهنيون :

وهم المجموعة الثانية الكبيرة من القبائل العربية في السودان والتي يذكر البعض انها تنتمي الى « جهينه » أى الى القحطانيين باليمن * .

وترجع القبائل الجهنية في السودان نسبها الى عبد الله الجهني الصحابي ، وهو وان لم يكن من جهينة مباشرة فانه من قضاة التي تنتسب اليها جهينة . ويبدو انه قد حدثت بعض الفروق بين العدنانيين ، والقحطانيين في شبه الجزيرة العربية ، وفيما بينهم في السودان . ففي المنطقة الأولى كان الناس يفخرون بأنسابهم اليمنية دون أن يحاولوا خلطها بأنساب أخرى . أما في السودان فانه قد حدث تصاهر بين العباسيين والجهنيين ونشأت بينهم صلات وروابط . وثمة فرق آخر ، وهو ان مجموعة القبائل اليمنية تنتمي الى قبيلة معروفة ومشهورة . أما الجعلية فيسمون بإسم شخص يدعى ابراهيم جمل أو يتصلون بنسب العباس أى الى شخص أيضا . وتفسير ذلك عند ماكمايكل ان الجهنيين ظلوا على بداوتهم وهم في السودان ولم يحدث بينهم وبين باقى السكان إمتزاج شديد فاحتفظوا بوحدة تبعيتهم للقبيلة . أما الجعليون فعلى العكس منهم اختلطوا اختلاطا شديدا بالسكان السابقين . ومعنى هذا أن الجعليين كانت لهم قبيلة عربية واحدة ينتمون اليها وضاعت معالمها بعد كل هذا الاختلاط (١) .

ويلق الدكتور محمد عوض على هذا الرأي قائلا : « لعل الأوفق أن الجعليين لم يكونوا أول الأمر قبيلة واحدة بل جماعات عديدة من قبائل متقاربة الأنساب ، هاجرت على دفعات وفي أزمان متفرقة واستقرت

(*) انقسمت قحطان الى شعبتين كبيرتين هما : كهلان وحمير وتفرعت عن كهلان عدة قبائل مشهورة مثل جزام ولخم وكندة والاوز والخزرج وغيرها . ومن حمير تفرعت قبائل مشهورة أيضا مثل قضاة وبلى ومنها جهينة الى نحن بصدها (محمد عوض . المرجع السابق ص ٢٠٨) .
(١) محمد عوض محمد : المرجع السابق . ص ٢١٠ نقلا عن ماكمايكل .

في الأوطان التي تعيش فيها الى أن نشأت بينهم أسرة قوية تولت
الزعامة ووحدت القبيلة فكان لهذه الأسرة الفضل في توحيد المجموعة
وإدماج السكان الأصليين في المجموعة العربية (١) .

والمجموعة الجهنية في السودان لا تتركز في منطقة واحدة مثل
العباسيين الذين تركزوا في الاقليم النهري من السودان ، بل انتشرت
في الشرق والغرب ، وقلما تدعى قبائل جهنية في السودان بهذا الاسم
بل تدعى كل قبيلة فيها باسمها الخاص . وربما يعود ذلك الى أن
هجراتهم كانت متفرقة زمانا ومكانا . ويتوزع الجهنيون في السودان بين
ثلاث مجموعات رئيسية : المجموعة الأولى هي مجموعة رفاة ومعها
القواسمة والعبد لاب والعركيين وغيرهم ، وهناك اللصويون والحلويون
والعوامرة والحوالدة وغيرهم . ثم أخيرا الشكرية . وتسكن هذه المجموعة
النصف الشرقي في أقاليم النيل الأزرق والبطانة .

والمجموعة الثانية هي مجموعة فزارة * ، وتضم دار حامد وبنى
جرار والزبادية والبزغة والشنابلة والمعاليا . وتعيش هذه المجموعة في
الجهات الشرقية والوسطى من كردفان . أما المجموعة الثالثة فتضم
الدويحية والمسلمية والبقارة والمحاميد والماهرية والكبابيش والمغاربة ،
وتنتشر هذه المجموعة في كردفان ودارفور ، وان كان بعضهم مثل
المسلمية والدويحية لهم أوطان أخرى في الجزيرة والنيل الأزرق (٢) .

ويتركز الجهنيون الغربيون في كردفان بكثرة بعكس دارفور التي
يقل عددهم فيها ، وهم ينقسمون الى قسمين : رعاة ابل في الشمال مثل

(١) محمد عوض : المرجع السابق . ص ٢١٠ - ٢١١ .

(*) بنو فزاره بهذا الاسم لم يعد لهم وجود في السودان ولكن
في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان هذا الاسم يطلق على أكبر مجموعة
من رعاة الابل في كردفان ودارفور ثم تمزقت هذه المجموعة ومن أهم أجزائها
دار حامد (محمد عوض : المرجع السابق ص ٢٢) .

(٢) نفس المرجع ص ٢١٤ .

الكبابيش والحر (١) . وبالرغم من أن حرفتهم الرئيسية كانت الرعى ، إلا أنهم عملوا أيضا في نقل البضائع من كردفان الى النيل كما كانوا ينقلون الصمغ من الأبيض الى الدبة وهو ما يزال رطباً ، وكثيراً ما كانوا يجدون متاعب بسبب ذلك حيث يجف أثناء المسير فيقل وزنه ، وربما يكون ذلك مدعاة لحدوث تلاعب في الوزن ، الأمر الذي خلق نوعاً من سوء الفهم بين الطرفين . ويبدو أنهم كرهوا الحساب الدقيق فاتجهوا في بعض الأحيان الى العمل مع الجلابية رغم قلة ما ييذلونه من عطاء (٢) . أما القسم الآخر فرعاة بقر ويسمون بالبقارة ، وهذا الاسم لا يطلق إلا عليهم على الرغم من وجود بعض القبائل الأخرى التي ترعى البقر ، أي أن هذا الاسم خاص بالقبائل الجهنية في كردفان ودارفور التي تعنى بزعى الأبقار ومن أشهر قبائل البقارة في كردفان بنو سليم على النيل الأبيض وأولاد حميد وهرع من الهبانية والحوازمة ثم المسيرية وأخيراً الحر في الركن الجنوبي الغربي من كردفان . وأما الجزء الذي يعيش في دارفور فتتمثل في الرزيقات والهبنية والتعايشة ، وبنى هلبة وبنى خزام (٣) .

ويمتاز البقارة بصفات حربية وهم يشبهون الشايقية من هذه الناحية ، بالإضافة الى أنهم صيادون مهرة . وهذه الصفات الحربية مكنتهم من إنشاء أوطانهم في بلاد جديدة وجعلتهم يدافعون عنها . وكثيراً ما حدث تصادم بينهم وبين سلطنة دارفور الأمر الذي أضعف شوكتهم فيما عدا قبيلة الرزيقات ويبدو أن الحياة التي تعيشها قبيلة البقارة جعلت هذا التصادم أمراً حتمياً لأنهم أثناء فصل الجفاف في أواخر الشتاء ينزحون بمائيتهم نحو الجنوب حيث يصطادون الفيلة

(١) جريدة أركان حرب . العدد رقم ٨ غرة جمادى الأولى سنة ١٢٩٥ هـ
تدبير أحمد أفندي حمدي . ص ٥٧٨ .

(٢) عوض عبد الهادي العطا . تاريخ كردفان السياسي في المهدية ١٨٨١ - ١٨٨٩ . ص ١٢ .

(٣) محمد عوض محمد : المرجع السابق . ص ٢٢٩ .

(م ٢٢ - التطور الاقتصادي الاجتماعي)

ويهاجمون الزنوج ويخطفون ماشيتهم • وفي فصل المطر يتجهون نحو الشمال هرباً بقطعانهم من الذباب والمستنقعات إلى المرتفعات الشمالية الجافة والتي يدعى الدارفوريون أنها ملك لهم ومن ثم كان لابد من حسم هذا الأمر عن طريق القتال •

الكواهلة :

وهي من المجموعات الصغيرة في السودان إذا ما قورنت بالمجموعة العباسية أو الجهينة • وهذه المجموعة تنتسب في أصولها إلى كاهل بين أسد بن خزيمة فهم بذلك يعدون من عرب الشمال إلا أنهم منفصلون عن المجموعة الجعلية في النسب • وقد نزلوا في وقت متقدم على السواحل السودانية للبحر الأحمر ما بين عيذاب وسواكن ، واختلطوا مع البجة بل وتعلموا لغتهم وصاهروهم واندمجوا فيهم بحيث لم يعد لهم وجود في أقاليم البجة كوحدة قبلية مستقلة ، وهم بذلك قد حملوا النسب العربي للبجة • وهناك بطون أخرى من بنى كاهل انتقلت من شرقي السودان إلى أقاليم عطبرة والنيل الأزرق ، وأخرى إلى النيل الأبيض تسمى بالكواهلة وأحياناً بإسم الحسانية والحسينات • كذلك فإن هناك قبيلة في كردفان تحمل اسم الكواهلة (١) •

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض القبائل اختلفت النسابة حول أصولهم مثل الشكرية المجاورة للبجة • فالبعض يضعهم تحت مجموعة جهينة • ومع تسليمهم بأنهم من جهينة إلا أنهم يفضلون الانتساب إلى قريش • وهم يعيشون في إقليم البطانة ويجاورون بشاري أم ناجي في سهل البطانة • ومن القبائل الأخرى التي جاورت البجة « الرشيدة » أو الزبيدية والحرمان •

(١) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الامريقية • ص ٢١٤ •

قبائل ساحل البحر الأحمر :

ويقصد بهذه القبائل على وجه التحديد جماعات السومال والدناكل والجالا . فمن المعروف أن بعضا من هذه الجماعات القبلية قد شملتها الإدارة المصرية في عهد اسماعيل باشا .

وقد اصطلح علماء الأجناس على تقسيم القوقازيين في أفريقيا الى قسمين حاميين وساميين ، كما انهم يميزون بين الحاميين الشرقيين والحاميين الشماليين . وعلى هذا فان هذه القبائل تندرج تحت طائفة الحاميين الشرقيين (١) .

وتبدأ أوطان السومال من المجرى الأسفل لنهر تانا على الدرجة الثامنة من درجات العرض الجنوبي وتتجه نحو خليج عدن . وأكثر هذه الأوطان يقع في الوقت الحاضر داخل جمهورية الصومال ، كما أن بعضا منهم يعيش في الجزء الجنوبي الشرقي من أثيوبيا أي منطقة أوجادين . ويمبر عن السومال في بعض الأحيان بأولاد عيسى الذين يتكونون من ثلاث قبائل كبيرة ، وكل منها ينقسم الى أفخاذ عديدة (٢) .

وتعد قبيلة الدناكل جزءا من القبائل الواقعة جنوبي هرر ، وهناك مئات الأقسام الصغيرة لتلك القبائل المنتشرة في هذه المناطق (٣) . وأما الجالا فتسمى أحيانا باسم « النولى » أو « الجالانولى » وتنقسم الى

(١) محمد عوض محمد : المرجع السابق ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٢) جريدة أركان حرب الجيش المصري . السنة الثالثة ١٢٩٤ هـ - العدد رقم ٥ بتاريخ غزة رجب سنة ١٢٩٤ هـ . والمقال بعنوان : نبذة تتعلق باستكشاف أراضي العيسى وقبائل الجالا وهرر (تأليف عبد الله أنندي فوزي صافقول أغلسي أركان حرب . ص ٢٨٦) .

(٣) جريدة أركان حرب ، العدد رقم ٦ بتاريخ غزة شعبان سنة ١٢٩٤ هـ ص ٤٧١ وانظر أيضا : الأرشيف الأمريكى ، محفوظة رقم ١٨ مكتبة رقم ٣٧٨ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٧٥ .

أربع قبائل وأراضيها محصورة بين (جلديسة) ومدينة هرر (١) .

وأكثر هذه القبائل كانت تعيش على ما تكتسبه من حمل البضائع على إبلها ، ولم يكونوا زراعا أو صناعا . وكان البدوي الواحد منهم يكتفى بتأجير جمل أو اثنين مرة واحدة في السنة أو مرتين ، ومتى أخذ الأجرة كسا نفسه وأسرته ومكث في قريته يرعى إبله وغنمه ، يشرب ألبانها ويأكل لحومها . وأما مشاكلهم العامة فكانت تناقش مع مشايخهم وتخضع لأعرافهم وعاداتهم وتقاليدهم ومتى استقر رأى مشايخهم على حكم تم تنفيذه فورا (٢) .

قبائل النوبا (سكان الجبال) :

يستخدم لفظ نوبا للدلالة على السكان المترنجين في المنطقة التي تعرفه باسم جبال النوبا أو تلال النوبا (دار نوبا) وهي تقع في الجنوب الشرقي من كردفان (٣) .

ولسنا في حاجة الى تكرار ما سبق أن ذكرناه عند تعرضنا بالحديث عن سكان النوبة السودانية حين خلصنا الى أنه من الصعب أن تكون هناك صلة قوية بين الأصول النوبية والنوباويين * .

ويذكر الدكتور محمد عوض ان سكان الجبال يمثلون سلالة مستقلة عن الجماعات التي تحيط بها ، وهي تعد مجموعة وطنية قديمة سكنت هذا الاقليم منذ زمن بعيد ، وقد أتاح لهم أوطانهم الجبلية نوعا من

(١) محفظة رقم ٣ عابدين وارد معية . في ٣ محرم سنة ١٢٩٣ هـ . تقرير مقدم من أركان حرب مابورية هرر . انظر أيضا : شوقي الجبل : الوثائق السياسية لسياسة مصر في البحر الأحمر . ص ٢٩٣ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٩٤ .

(٣) السعيد ابراهيم البدوي : المرجع السابق . ص ١١٥ .

(*) انظر فيما سبق ص ٣٢٣ .

للحماية (١) • والبعض الآخر يرجعهم الى الجنس الزنجى ، وان كانوا قد تأثروا بالدماء الحامية والسامية فى بعض المناطق مثل منطقة تقلى والجزء الشمالى من الجبال (٢) •

ويذكر تقرير أحمد أفندى حمدي الصادر فى ابريل عام ١٨٧٨ الى أن أصل هذه المجموعة السكانية يرجع الى شخص يدعى الشيخ عبد الهادى الشهير بمعاركه مع الدارفوريين ، والذي قدم من « الدابة » مع جم غير من عائلته وسكنوا تلك الجهة • ثم تزوج بأمرأة من النوبا القاطنين منذ زمن طويل ، فتناسلت ذريته واختلطوا بالنوبا وصار للجميع « .. عزوة واحدة » (٣) •

وواضح أن هذا الرأى يحاول أن يوفق بين الآراء المختلفة التى تقريبهم تارة من النوبة ومن الزنوج تارة أخرى وتبعضهم عن كليهما تارات أخرى •

وللنوباويين لغات ولهجات عدة حتى قيل ان عدد اللغات بين النوبا يعادل عدد الجبال • وهذا القول وان كان فيه شيء من المبالغة فانه لا يخلو أيضا من الصواب • وقد أرجع البعض لغات النوباويين الى ثلاثة اصول رئيسية أطلقوا عليها الأسماء الآتية :

١ - السودانية •

٢ - النبتوية •

٣ - النوبية • فكل قبيلة تدخل لغتها ضمن نوع من هذه

(١) محمد عوض محمد : المرجع السابق ص ٣٠٢ •

(٢) السعيد ابراهيم البدوى : المرجع السابق ص ١٣٥ •

(٣) جريدة أركان حرب : تقرير أحمد أفندى حمدي السابق ص ٥٨١ •

الأنواع الرئيسية (١) • وقد قسم آخرون اللغات النوباوية الى عشر وحدات (٢) •

وقد بنى النظام الاجتماعى لدى النوباويين على وحدة « العشيرة » التى تتألف من مجموعة أشخاص تربطهم صلات القرابة •

ومن مجموعة العشائر تتألف وحدات أكبر • وأكثر العشائر عندهم أبوية تنحدر من آباء منذ قديم الزمان • إلا أنه توجد فى الجزء الجنوبي عشائر تنحدر عن طريق الأم • وقد يحدث أن تنقسم العشيرة الى قسمين إذا حدث الزواج داخل العشيرة الواحدة لأن الزواج محرم على الأفراد المنتمين الى عشيرة واحدة (٣) •

ويعمل النوباويون بالرعى والزراعة ، وهنا نشير الى أن النوباويين لا يوجد عندهم « عمال زراعيون » أى اجراء يشتغلون بصفة دائمة فى أرض غيرهم ، كما أنه ليس لديهم طبقة عبيد تعمل لطبقة السادة • فقد كان لقبائل النوبا نظام خاص مع الرقيق وهو نظام التبني بحيث يصبح الرقيق جزءاً من الأسرة ويعمل فى خدمتها كفرد منها ، وله عليها حق دفع المهر ، إذا تزوج ، ومنحه قطعة أرض • ولذلك فقد قيل انه عندما حرمت تجارة الرقيق فى السودان لم ينتج عن هذا التحريم أية مشقة بالنسبة للقبائل النوباوية (٤) •

سكان الجنوب (الزنج) :

هناك ملاحظة هامة نود أن نستهل بها حديثنا عن سكان الجنوب السودانى تتمثل فى ذلك الخطأ الفاحش فى اطلاق وصف « العبيد » عليهم

(١) محمد عوض محمد : المرجع السابق • ص ٣٠٤ •

(٢) عوض عبد الهادى العطا : المرجع السابق • ص ١٨ ،

انظر ايضا :

Stevenson. R. C.; The Nuba People of Kordofan Province. p.

13-14.

(٣) محمد عوض محمد : المرجع السابق ص ٢٠٦ •

(٤) نفس المرجع ص ٢٢٢ •

بدلاً من الزواج أو المترجعين ، فالعبودية ليست سلالة من السلالات
بل هي من صنع الإنسان ، الذي مارسها سواء في أفريقيا — بالنسبة
لذوى البشرة السوداء — أو في أوروبا بالنسبة لذوى البشرة البيضاء
على مر التاريخ (١) .

ويتمثل هؤلاء السكان في عدة مجموعات قبلية من أهمها :

(أ) الدنكا : تندرج المجموعة الدنكاوية تحت ما أسماه البعض
بالنيليين Nilotes ، الذين تتوزع أوطانهم في كينيا وأوغندا وأطراف
أثيوبيا الغربية والسودان وسوف نركز — بطبيعة الحال — على الأقسام
التي تدخل ضمن السودان .

وتعتبر الدنكا من أكثر المجموعات النيلية عددا وانتشارا ،
إلا أنهم لا يحتلون أراضي متصلة ، بل تفصل بينهم قبائل النوير ،
وتشكل أوطانهم موقعا وسطا يمتد من السوايط الأدنى إلى بحر الجبل
ثم إلى بحر الغزال . والمساحة التي يحتلها هذا الشعب الدنكاوي من
حيث الطول تعد طويلة جدا حيث تبدأ من العرض السادس إلى الخط
الثاني عشر الشمالي ، باستثناء الجزء الذي يحتله النوير . وأما من
حيث العرض فإن مواطن الدنكا ضيقة في الشمال وتلتزم الجانب الشرقي
للنيل الأبيض ومواقع قليلة من الجانب الغربي . وهذا الجزء من
أوطان الدنكا لا يزيد اتساعه من الشرق إلى الغرب على ثلاثين كيلو مترا .
ويسمى سكان هذا الجزء الشمالي من الدنكا — في بعض الأحيان —
بدنكا النيل الأبيض (٢) . وأما الجزء الجنوبي من مواطن الدنكا فهو
أكثر اتساعا ويشتمل على أقطار يتصل بعضها ببعض تبدأ بالسسهول

(١) يونان لبب وآخرون : مشكلة جنوب السودان . ص ٣٤ .

(٢) محمد عوض محمد : المرجع السابق . ص ١٥٠ .

الشرقية في حوض بحر الجبل ثم تمتد في شكل مروحة الى الشمال الغربى حتى تصل الى بحر العرب • ولهذا جرت العادة بتقسيم الدنكا الى ثلاث شعب : شعبة النيل الأبيض وشعبة بحر الجبل وشعبة بحر الغزال (١) •

وتطلق هذه الجماعات الدنكاوية على نفسها اسم (جنج) Djing (مفردا جانج) ثم حرفها جيرانهم العرب الى دنكا ومفردا دنكاوى • وهذا الاسم يعنى مجموعة كبيرة من القبائل تبدو لأول وهلة ان كلا منها مستقل بحياته السياسية والاجتماعية والثقافية ، وربما يكون هذا صحيحا الى حد كبير ، إلا أن هناك عناصر أساسية تتحدد فيها كاللغة والدين والعادات والنظم السياسية والاجتماعية • ولكل قبيلة من هذه القبائل اسمها الخاص * •

ويرى أحد الباحثين ان الدنكا قدموا من منطقة البحيرات العظمى بشرق أفريقيا ، ويضيف قائلا : ليس لهذه القبائل أو غيرها من قبائل الجنوب السودانى أن تزعم بأن أبناءها هم سكان الجنوب الأصليين إلا بقدر ما يحق ذلك للقبائل العربية التى هاجرت للشمال (٢) •

وتتنوع المهن التى مارسها أهل الدنكا طبقا للظروف المحلية طبيعية كانت أم بشرية • وعموما تشكل مهنة الرعى أساسا عند معظم قبائل الدنكا ، إلا أنه بالإضافة الى ذلك وفي الجزء الأوسط من أوطان الدنكا نلاحظ جماعات تعيش على مهنة صيد الأسماك ، والسر في ذلك هو انتشار المستنقعات في هذه المنطقة وتعذر الوصول الى المراعى حيث تغمر المياه مساحات كبيرة من الأراضى • وتسمى القبائل التى تعيش في هذه الأجزاء

(١) محمد عوض : المرجع السابق . ص ١٥١

(*) من أمثلة هذه القبائل : بود - علياب - سيك - اجار - توى

(٢) محمد عمر بشر : جنوب السودان . دراسة لأسباب النزاع

باسم (مون ثان) Mon-than أو جماعة الثان وتعنى بلغتهم الأرض الجافة وسط المستنقعات • ومرة ثالثة نلاحظ تنوعا في المهن حيث تصادفنا قبيلة « سيك » التي تقطن السهول الواقعة غربى بحر الجبيل والتي تشتهر بمهنة استخراج وصهر الحديد • ويبدو أن هذه المهنة منتشرة بشكل واسع بين قطاعات كبيرة من الدنكا حيث نلاحظ « عشائر الحدادين » في الجنوب الشرقى من بحر الغزال • وربما يكون لهذا الاسم الذى حملوه صلة بعملية استخراج وتصنيع الحديد • وهناك احتمال أيضا بوجود عشائر أخرى من الدنكا تشتغل بصهر الحديد في حوض الغزال (١) •

ولقد نتج من عملية صهر الحديد لدى هذه القبائل كل مستديرة من الحديد قطرها حوالى ٢٠ سنتيمترا كانت بمثابة وحدة للمبادلة والتعامل حيث أمكنهم عن طريقها شراء الثيران من القبائل الأخرى التي اشتهرت بتربية الماشية ، بالإضافة الى استخدامها في دفع المهور للزوجات وإن كان ذلك خارجا عن المألوف لدى هذه القبائل التي اعتادت دفع مهرها ماشية • وهنا نشير الى أن العشائر التي تعتمد على الحديد تتزواج فيما بينها ، ولكن ليس معنى ذلك أنها منغلقة على نفسها في هذه الناحية بل يمكنها أيضا أن تصاهر القبائل ذات الماشية التي تعد في مرتبة أعلى منها ، إلا أن قلة ما تملكه قبائل الحديد يجعل من العسير حدوث مثل هذا التصاهر (٢) •

وعموما فالماشية هي قوام الاقتصاد الدنكاوى وخاصة البقر ، فهي مقياس ثروتهم وفخرهم وعزهم ومصدر سعادتهم وعماد مركزهم الاجتماعى ، وبها تدفع المهور والديات فالفردي الذى لا يملك ماشية في

(١) محمد عوض محمد : المرجع السابق ص ١٥٢ •

(٢) نفس المرجع ص ١٥٤ عن سليجلمان : Pagan Tribes, p. 138.

هذا المجتمع — عليه أن يحصل عليها فوراً حتى وإن اضطر إلى الهجرة إلى خارج وطنه للعمل ثم يعود لشراء واقتناء الماشية . والغريب حقاً ، حتى أنه إذا عاد هذا الفرد من الخارج فإن ثروته التي جمعها لا تمكنه بسهولة من شراء الماشية من قبائل الدنكا . فالنقود عندهم أحقر من أن تقبل ثمناً للبقر ، وهنأ يضطر الفرد إلى شرائها من قبائل البقارة في الأسواق الشمالية . فالماشية عندهم ليست مجرد مادة للحياة الاقتصادية ، على الرغم من خطورة ذلك ، بل هي أهم من ذلك كله من الناحية الروحية . فكل شيء عندهم لا يعلو على الماشية !! . فالأكواخ العظيمة لا تكون للادميين بل للماشية ومن أجلها توقد النيران ويحرق روثها لطرد البعوض عنها ، والرجل الدنكاوى يدافع ببسالة عن ماشيته إذا ما حدث اعتداء عليها وكأنما يزود عن عرضة أو دينة (١) !

وقد جرت محاولة جادة — من جانب أحد الآباء الفيونيين « ويدعى « نادل » بالاشتراك مع زميل له لتصنيف أجروميه دنكاوية . وقد توجت هذه الجهود في عام ١٩٣٦ بإخراج قاموس « دنكاوى » (٢) .

(ب) الشلك : يتميز الشلك بأنهم جماعة متميزة قائمة بذاتها لا تنقسم إلى قبائل ، مندمجة الأوطان ومتلاصقة ، أى أنها تكون وحدة سياسية واجتماعية وثقافية وتقع هذه الأوطان على الضفة اليسرى (الغربية) للنيل الأبيض وتمتد من شمال قرية (كاك) عند نهاية خط العرض الحادى عشر الشمالى إلى قرب بحيرة (نو) . أما على الضفة اليمنى (الشرقية) فقد انكمشت أوطانهم بحيث أصبحت عبارة عن مساحة صغيرة تبدأ من شمال (ملكال حالياً) بقليل وحتى الشرق من حله (دوليب) قليلاً (٣) .

(١) محمد عوض : المرجع السابق . ص ١٥٦ .

(٢) Santandrea, S.; Little Known Tribes of the Bahr El Ghazal.

S. N. R. Vol. XXIX, 1948. Part I. p. 78-87.

(٣) محمد عوض محمد : المرجع السابق . ص ١٧٧ — ١٧٨ ،

أنظر أيضاً مصطفى فهمى وآخر : في جنوب السودان . دراسات اجتماعية ونفسية وتربوية . ص ١٦ .

ويرجع سليجمان أصل جماعة الشلك الى رجل يدعى « نياكنج » Nyakng هاجر هو وأتباعه من وطن آبائه شرقى بحر الغزال ثم أخذ يتجول ، قاهرا الأعداء فى طريقه ، حتى أصبح ذا قوة فتمكن من تكوين أسرة حاكمة وأمة • ويرجح أن نياكنج قد عاش فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى (١) •

وتتكون جماعة الشلك من الوحدات الاجتماعية التالية :

أولا : عشيرة الملك : وتسمى كوارث Kwareth ، وهى التى تنحدر من نسل الجد الأكبر الملك نياكنج ، وهذه العشيرة موزعة فى أرجاء البلاد ، ومنها يختار ملك البلاد شريطة أن يكون والده قد سبق له أن تولى الملك • وهذه العشيرة تنقسم الى أربعة أقسام :

١ - الملك نفسه أو الرث •

٢ - أبناء وبنات الملك الحالى أو الراحل ويسمون باسم « نيرث » •

٣ - أبناء أبناء الملك ويسمون « نيارث » •

٤ - حفداء أبناء الملك •

ويلاحظ فى القسمين الأخيرين انه لا ذكر للبنات ، وذلك لأن بنات الملك لا يتزوجن حتى لا ينبجن من يزاحم الملك فى ملكه • وقد تولى أفراد هذه الطبقة (الرث) الكثير من المراكز فى أنحاء بلاد الشلك وكانوا يتزوجون بكثير من الزوجات حتى تتسع عصبتهم •

ثانيا : عشيرة أورورو Ororo : وتأتى فى الطبقة الثانية بعد عشيرة الملك ، وهى أصلا من العشيرة المالكة إلا أنها حرمت من حقوقها !

(١) سليجمان : السلالات البشرية فى اثريقية ص ١٥٨ •

في بعض العهود إذ أنه يحق للث أن يحرم أى أسرة أو فرع من عشيرته •
 وجرى العرف أن يتخذ منها الملك بعض زوجاته • والميزة الوحيدة التي
 تميز الأورو عن العشائر الأخرى دورهم الخاص في بعض الطقوس
 الضرورية التي لابد من إجرائها عند تنصيب الرث الجديد و عند وفاته •

ثالثا : حاشية الملك وأتباعه المقربين ويسمون باسم (بانج رث)
 Bang Reth وهم عبارة عن متطوعين للخدمة ، أو أسرى في الحروب
 أو من نسل اقترف آباؤهم جريمة القتل فضم الأبناء الى الحاشية •
 وتتحصر مهامهم في الخدمات الزراعية والمبانى وخدمة الملك • وعند وفاة
 الملك يتولى فريق منهم خدمة مقبرته •

رابعا : الشعب ويسمى (كولو) Kolo ، وتبلغ عشائهم نحو
 المائة ، وتحصر كل عشيرة منها على وصل نسبها بأتباع الملك نياكنج (١) •

ومن الجماعات الأخرى التي سكنت جنوب السودان جماعة النوير
 في منطقة السدود وما حولها ، أى بحر الجبل الأدنى حتى بحيرة (نو) •
 ويعملون برعى الماشية والزراعة • ويرتبط النويريون بالدنكا من حيث
 الزواج ، وعموما فهم قرييون في نظمهم الاجتماعية من الدنكا والشلك
 المجاورين لهم (٢) •

كذلك فقد ضم الجنوب السودانى جماعة الآزاندى والتي تمتد حتى
 الكونغو ويمكن حصرها على وجه التحديد بين خط العرض الثانى جنوب
 خط الاستواء الى خط العرض السادس الشمالى في حوض بحر الغزال •
 وهناك عدد من الآزاندى أصبح يسمى بأفريقية الوسطى • ويعرف
 الآزاندى في السودان باسم (الأفنجره) Avangara ويقابله اسم
 المانجبيتو Mangebetu في الكونغو • وتجدر الإشارة الى أن اسم

(١) محمد عوض : المرجع السابق • ص ١٨٣ - ١٨٥ •

(٢) زاهر رياض : السودان المعاصر • ص ٥١ •

الأزاندى يختلط كثيرا باسم تلك العشائر المندمجة في الأزاندى مثل (الملكركا) Macarca . كذلك ينبغي أن نشير أيضا إلى الاسم الذى أطلقه الجغرافيون العرب في العصور الوسطى على سكان أواسط افريقية وهو (نيام نيام) ، وكانوا يقصدون به مجموعة سكان الاقليم الأوسط الذى يشمل الكونغو وأعلى النيل . وعلى هذا يكون تعميم هذا الاسم على الأزاندى دون غيرهم خطأ . والصحيح أن نسمى الشعوب بأسمائها (١) .

ولقد كان أساس السكان في أعلى الكونغو والغزال عبارة عن جماعات متفرقة من الأقزام وقليل من الزنوج منتشرين في هذه البيئة الواسعة حتى تعرض هذا الاقليم لضغط من الجنوب والشرق من بعض سلالات البانتو . ولم يلبث هذا الضغط أن تلاشى أيام الموجات المتتالية من الغرب من عناصر سودانية غربية ، وترتب على هذه الموجات الزاندية ظهور سلالات جديدة واندماج القديم في الجديد وتوحيد الثقافة وتكوين ممالك منظمة في هذه المساحات الواسعة . وقد كان أكثر هذه الموجات تقودها عشائر ذات صفات حربية عالية وكان آخرها بقيادة الأفنجرية حتى استتبّت الأمور في أواخر القرن الثامن عشر . وفي أوائل القرن التاسع عشر أصبح الأفنجرية يسيطرون تماما على الأجزاء الشمالية في مقابل المانجبيتو في الجنوب (٢) .

ومن الجماعات الأخرى في جنوب السودان جماعة « البارى » وهى من الشعوب النيلية الحامية التى احتلت الباب الجنوبى لنهر النيل . وتنتشر أوطان البارى على الضفتين الشرقية والغربية لبحر الجبيل . أما إذا أدخلنا البارى في الجماعات التى تتكلم اللغة البارية فإن هذه الأوطان تمتد شمالا في خط العرض السادس ، وهنا يحتل البارى الجزء

(١) محمد عوض : المرجع السابق . ص ١٩٠ .

(٢) نفس المرجع . ص ١٩٥ عن :

الأوسط • ويروى الباري أن أجدادهم جاؤا من الشرق أو الجنوب الشرقى وأخذوا ينتقلون حتى احتلوا الاقليم الواسع شرقى بحر الجبل وأخذوا يتعرضون لإغارات من جماعات أقوى منهم حيث أرغموا على اللجوء عن معظم أوطانهم شرقى النيل واللجوء الى الأراضى الواقعة الى الغرب (١) •

وينقسم الباري الى عشائر منفصلة واغترابية أى لا يتزوج امرؤ من عشيرته ، حيث انهم يعتقدون ان ذلك ضار بالنسل • ولهم رواية حول ذلك مؤداها ان الزواج فيما مضى كان منتشرا بين أفراد العشيرة فترتب على ذلك انتشار الأمراض فتدخل الزعماء فى الأمر وقسموا القبيلة الى أقسام وحرّموا الزواج داخل كل قسم وبالتالي داخل كل عشيرة • وهناك تقسيم اجتماعى آخر - الى جانب تقسيم الباري الى عشائر - وفيه يقسم المجتمع الى قسمين فى كل مكان • الأول يدعى (لوى) Lui والثانى يدعى (دوى) Dupi أى طبقة الخاصة والعامة أو الأحرار والخدم • كما وجد تقسيم آخر لتمييز الأفراد سواء أكانوا من الخاصة أو العامة ويتناول جماعات قليلة تسمى (كور) أى طبقة المارفين يشئون الماء مثل جالبي المطر ومساعدتهم • وقد يكون فى طبقة الكور الكثير من (الدوى) ولكن زعيم المطر لا يكون إلا من طبقة (لوى) • وهناك طبقات أخرى خلاف الدوى ينظر اليهم الأحرار نظرة احتقار مثل طبقة الصيادين أو اليارى Yari وطبقة الحدادين وطبقة صيادى النهر (٢) •

مجتمع القبيلة السودانى :

من ذلك التطور السكانى الذى تعرضنا له على أرض السودان لاحظنا بوضوح أن القبيلة كانت تشكل ركنا أساسيا فى هذا البناء السكانى

(١) محمد عوض : المرجع السابق • ص ١٩٠ •

(٢) نفس المرجع • ص ١٢٠ وما بعدها •

في القرن التاسع عشر . وقد لا يكون من قبيل الاسراف الفكرى ان ننقأ أمام هذه الظاهرة التاريخية لنجدد معالمها وسماتها .

وأولى هذه السمات هي وضوح ولاء الفرد الشديد لقبيلته الذى يبلغ درجة القداسة للقبيلة ، وهذا الولاء كان يفرض عليه مجموعة القرامات غير مكتوبة ، بل هي أعراف اتفق أفراد قبيلته في السر على منوالها . فهناك فائدة مؤكدة في انتساب المرء الى قبيلة يجعلها ويفخر بها ، لأن هذا خليق أن يرتفع به عن كل سلوك يشين سمعة القبيلة ويلحق الضرر بها . والعريب ان هذا الولاء القبلى في السودان وان كان يفوق أحياناً الولاء للحكومة فانه لم يتناقض أو يصطدم معها أو حتى يضر بوحدة البلاد القومية . ولا عجب فقد تركت الادارة المصرية القبائل السودانية تعيش وفق « سبرها » دون التدخل في كل كبيرة وصغيرة على عكس ما يبدو أحياناً . وفي نفس الوقت استقادت من نظام القبيلة السودانية الذى يحتم الولاء للقبيلة فحاولت كسب القبائل حتى تحول هذا الولاء اليها . ولعل أروع صورة في كسب هذا الولاء ما حدث بالنسبة لقبيلة الشايقية تلك القبيلة الوحيدة التى وقفت في شمالى السودان أمام الحملة التى قادها اسماعيل كامل عام ١٨٢٠م والتى قاتلت بشراسة — فقد استطاع اسماعيل كامل أن يكسب ولاءها بعد ذلك وأصبح رجالها مقاتلين في صفوف الجيش المصرى بعد أن وقفوا في وجهه ، وكانوا بحق من أشد مؤيدى ومعضدى الادارة المصرية في السودان حتى اندلاع الثورة المهدية كما سبق الاشارة .

ومن السمات الأخرى التى تميز مجتمع القبيلة السودانى وجود زعيم لها أو شيخ ، وهذا الشيخ غالباً ما يكون في مسغبة من العيش ، كامتلاك القطعان الكثيرة من الابل أو الماشية أو الأغنام أو غيرها . وبالإضافة الى ذلك كان لابد أن يتمتع هذا الشيخ برجاحة العقل ، ولذلك فانه غالباً ما يكون من الطاعنين في السن ، الذين زادتهم الحياة

تجربة • وهذا الشيخ كان يمثل جسر اتصال بين الإدارة وبين أفراد القبيلة ، فهو المتحدث باسمها وكلمته مسموعة وطلباته مجابة •

وقد استعانت الإدارة المصرية في السودان بنوعين من المشايخ : مشايخ المدن والقرى النهرية كما كان الحال في دنقلة وبربر وحلفاية والروصيرص وفازو على وغيرها • وهذا النوع من المشايخ ثبتوا في مناصبهم واحتفظوا بشارات وظائفهم « كالطاقية ذات القرون » والقلنسوة الحريرية وحماله السيف وما شابه ذلك • وفي مقابل ذلك كان عليهم القيام بواجباتهم الادارية من حيث جباية الضرائب وحل النزاعات الصغيرة •

أما النوع الثانى من المشايخ فهم مشايخ البدو وهو ما نريد أن نركز عليه فمن خلالهم تبدو سمات القبيلة جلية واضحة • وقد أقرتهم الإدارة المصرية أيضا على قبائلهم والتي من أهمها الشكرية والحسانية والكبابيش وغيرها (١) • ومن هؤلاء المشايخ الذين ارتفعت مكانتهم لدى رجال الإدارة المصرية في السودان الشيخ عبد القادر ود الزين الذى أصبح بمثابة مستشار للحكماء في المسائل الأهلية وخصوصا فيما يتعلق بأمور القبائل ، فكان لرأيه القدر الملقى في هذه الشؤون الأمر الذى أضفى نوعا من الاستقرار الاجتماعى وبخاصة في الأمور الأمنية في الفترة التالية مباشرة لضم السودان • وكان محو بك حكماء السودان يأخذ دائما بآرائه • ولذلك فقد كان حريصا قبل أن يغادر السودان أن يوصى خليفته خورشيد بأن يأخذ بآراء هذا الشيخ • وقد أخذ خورشيد — بالفعل — برأيه وانتخبه رئيسا لمجلس المشايخ الذى عقد في الخرطوم بناء على أمره (٢) • وظل هذا الرجل يؤدي خدماته للإدارة المصرية في ظل أحمد باشا أبو ودان •

(١) Deherain; Le Soudan Egyptien sous Mehemet Ali. pp. 151?52.

(٢) دفتر رقم ٧٧٩ صادر ديوان الخديوى — وثيقة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩ صفر سنة ١٢٤٨ هـ . انظر أيضا : تاريخ ملوك السودان • تحقيق مكى شبيبكه ص ٢٨ •

ومن بين مشايخ القبائل الذين لعبوا دورا كبيرا في السودان الشيخ (ادريس عدلان) في عهد الحكماء خالد باشا . فقد تعهد هذا الرجل وجميع القبائل التي كانت تحت نظارته بتقديم كافة التسهيلات للقائمين على عملية البحث عن الذهب في جهة قماميل وجبل قسان وفازو على وغيرها من الجهات التابعة له والقريبة منه (١) .

كذلك تجدر الإشارة الى مشايخ قبيلة الشكرية (الشيخ أحمد أبو سن) وخلفائه أمثال الشيخ عوض الكريم أبو سن الذي كان شيخا لعموم مشايخ الشكرية في عهد الخديوى اسماعيل . هذا ، وقد كان يحق لشيخ عموم القبيلة أن يعزل أو ينصب من يشاء من شيوخ البدنات في قبيلته كما حدث في عام ١٨٧١ عندما حاول حكماء السودان التدخل في شئون قبيلة الشكرية فأجابه المسئولون بمصر بقولهم « ... ان مشايخ عموم المربران ونظارهم مسئولون عن جميع مصالح قبائلهم وبدناتهم ، ولذا مصرح لهم بالعزل والتنصيب في حق مشايخ الفرق والبدنات بحسب صالح المصلحة ... » (٢) .

وكانت الادارة المصرية تعمل على تكريم هؤلاء المشايخ تشجيعا لبهم في أداء مهامهم على أحسن وجه ، ومن أمثلة هذا التكريم الكسارى والسيوف والنياشين المتنوعة . فقد كانت هذه الخلع والنياشين تضى على شيخ القبيلة مكانة سامية بين رجاله وتروى فيه نزعات السيادة والزعامة التي تؤكد مكانته الاجتماعية وسط القبيلة ، بالإضافة الى أن

(١) محفظة ١٩ بحر برا . سودان ١٩ / ٤٢ من خالد خسرو الى الجناب العالى - دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٢) دفتر رقم ١٨٤٩ معية سنية - صورة المكتبة الواردة من حكمدارية السوفان الى المعية السنية بتاريخ ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٨ هـ . وثيقة رقم ١٣ ص ٣٦ . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(م ٢٣ - التطور الاقتصادى الاجتماعى)

مثل هذه الانعامات دليل على رضا الحكومة عن خدماته لها (١) .

ومن السمات التي تميز مجتمع القبيلة السوداني وجود (مجلس الأجاويد) الذي كان يتم اختياره من بين كبار السن من رجال القبيلة المعروفين برجاحة العقل . وكانت مهام هذا المجلس تنحصر في المسألة القضائية التي تكون نتيجة للنزاعات التي تنشأ بين أبناء القبيلة . وهذا المجلس كان ينجح كثيرا في أداء مهامه ، كما كانت أحكامه لا تستأنف . وهذه الأحكام غالبا ما تكون عبارة عن دفع أعداد كبيرة من الابل لمن وقع عليه الضرر . وفي أغلب الأحيان كان يتنازل صاحب الحق عن تناول هذه الغرامة . وتستمد قرارات هذا المجلس أساسا من الشريعة الإسلامية ومن مجموعة الأعراف السائدة بين أفراد القبائل .

ويلاحظ أن مجتمع القبيلة السوداني — على وجه الخصوص — كان يسوده الوئام والسلام الاجتماعي وأن المشاكل التي كانت تحدث ترجع في الغالب الى الاختلاف حول أماكن المرمى . أما المشاكل الأخرى فتكاد تكون غائبة تماما عن هذا المجتمع . ومرد ذلك يكمن في أن المصالح في داخله لم تتشابك كثيرا أو تتعقد . فالأرض رجة ، والسكان قليلون وفرصة اللقاء قليلة جدا إلا في مواسم معلومة . فابقاع الحياة كان بطيئا جدا .

وقد يكون من الضروري أن نعرض لعلاقة الحكومة بهذا المجتمع ومدى ما أصابه من تطور في ظل الإصلاحات التي أدخلتها الإدارة المصرية . ففي عهد محمد علي قامت الحكومة جاهدة بتشجيع الزراعة

(١) دفتر رقم ٢٨٩ صادر ديوان المعاونة الملكية — وثيقة رقم ٢٠٩٥ بتاريخ ٢ ربيع أول سنة ١٢٥٩ هـ . إضافة الى كامل بك . دار الوثائق بالقلعة أنظر أيضا : دفتر رقم ٣٢ عابدين — صادر تليفرافات — صورة التليفراف العربى الشفرة رقم ٥٧٠ بتاريخ ٩ جمادى أول سنة ١٢٩٤ هـ . ص ٩٤ أنظر أيضا : دفتر رقم ٤٨ عابدين — وارد تليفرافات — صورة التليفراف العربى رقم ١٠ بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٧٧ من غوردون باشا الى بسعادة خيرى باشا . دار الوثائق القومية بالقلعة .

لاستقرار البدو ، واستمرت هذه السياسة في عهد خلفائه كما سبق أن ذكرنا ، وخصوصا في عهد اسماعيل حيث كثرت مشاريع الزراعة وبخاصة زراعة القطن في شرقي السودان الأمر الذي أغرى البدو هناك بالانخراط في سلك الزراعة وتحولهم من بدو رحل الى زراع مستقرين * .

كذلك فإن الحكومة قد شجعت على اقامة القرى الصغيرة أو ما يشبه المحطات على الطريق بين كسلا وسواكن وتوطين البدو فيها حتى يشيع الأمن عبر هذه الطرق التي يمر فيها المسافرون (١) . كما كان رجال الادارة في مصر والسودان يصرّون على ضرورة الاستفادة من أراضي السودان الواسعة في احداث عملية استقرار للبدو الرحل وبالتالي حدوث عملية تطور نحو التمدن ، وقدمت في هذا الصدد الكثير من الاقتراحات . ففي ديسمبر عام ١٨٧١ اقترح مدير عموم قبلى السودان تشكيل مديرية قائمة بذاتها يكون مركزها القصارف وتسمى مديرية القصارف ورائد . وشرح النتائج التي سوف تترتب على ذلك والمتمثلة في زيادة الرقعة الزراعية التي ستؤدى الى جذب الأهالى واستقرارهم « .. وتحويلهم من حالة التوحش الى المدنية .. » (٢) .

ولم تكن هذه السياسة الإصلاحية تقتصر على قبائل شمالى وشرقى السودان بل شملت أيضا قبائل الجنوب التي كانت في حالة شديدة من التأخر . ففي احدى رسائل اسماعيل الى بيكر يوصيه هو ومن معه بأن يكونوا عادلين مع قبائل البارى حتى يطمئنوا اليهم . ويضيف قائلا :

(١) انظر فيما سبق فصل تطور الاوضاع الزراعية .
(٢) دفتر رقم ٥٥٨ - معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٥ من ١٥ بتاريخ ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ هـ . ارادة سنية الى جعفر باشا وكيل حكيديرة السودان .
(٣) دفتر رقم ١٨٥٩ معية سنية - صورة المكاتب رقم ٢٤ الواردة من مديرية عموم قبلى السودان الى المعية السنية تاريخ ٢٩ شوال سنة ١٢٨٨ هـ . ص ٣ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

« ... ان العمل الخلقى والمادى سوف يستغرق زمنا طويلا لا أعلم مداه .. » كما يوصيهم بمتابعة السير فى هذا الطريق . وأخيرا يلخص وصيته اليهم فى ثلاث كلمات « .. علموا واستعمروا واستجلبوا الأهالى اليكم .. » (١) .

ولقد كانت الحكومة — أحيانا — تتدخل فى بعض النزاعات القبلية فى هذا المجتمع اذا بلغت حدا خطيرا ولم يستطع رجال القبائل أن يتوصلوا الى حل لها ، فكانت تطلب اليهم — حين تفشل أعرافهم فى حسم النزاع — أن يمثلوا لقوانين الحكومة « .. وأن يقسموا على ذلك حسب طريقتهم فى القسم » . وكانت الأوامر تطلب من رجال الادارة فى مثل هذه النزاعات الشديدة أن يظهروا لهم بمظهر القوة ولكنها مع ذلك تطلب منهم أن يعاملوا « ... كلا منهم بحسب حالته ومركزه واعتباره ... وأن يلاطفوا بعضهم ، ويخيفوا الآخرين حتى تسير الأمور حسب المرغوب » (٢) .

ويبدو أن بعض القبائل العربية فى كردفان كانت لا تزال تعيش على عاداتها القديمة التى تتمثل فى النزاع لأوى الأسباب . ففى عهد الخديوى اسماعيل وفى زمن الحكمдар موسى حمدى نشب قتال بين عربان الحمر وبين عربان الكبابيش اشتهرت بحرب « العقسال » حيث جمعت القبيلتان رجالها الى ساحة الحرب وقامتا بعقسال الابل وتقاتلتا طويلا حتى انتصر الحمر (٣) . كذلك فقد كان النزاع يمتد أحيانا الى نطاق أوسع ليشمل عربان كردفان ودارفور المتجاورتين على الحدود ،

(١) جورج جندى وباك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ص ٢٣٧ .

(٢) محفظة رقم ٥٥٨ معية تركى ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٥ بتاريخ ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ هـ . ارادة سنية الى جعفر باشا وكيل حكمدارية السودان . ص ١٥ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٣) الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا — المجلد الثانى . ص ١٠ .

وكان هذا النزاع يوقع المسؤولين في حيرة شديدة ، وخصوصا قبل ضم دارفور للسودان . ولذلك فقد قيل ان مثل هذه النزاعات القبلية كانت من بين العوامل التي دعت الى ضم دارفور لحوزة الادارة المصرية في السودان (١) .

كذلك فقد دأبت بعض القبائل في شرقي السودان وساحل البحر الأحمر على الاقتتال فيما بينها ، الأمر الذي كان يدعو رجال الادارة للتدخل . ففي نوفمبر عام ١٨٧٥ اجتمع على ظهر الباخرة (محمد علي) شيوخ وعقال قبائل (توتيه) و (كبلاله) و (براوه) وغيرها وأقسموا على المصحف والسيف أن يظلوا متحدين وألا يهاجم بعضهم بعضا (٢) .

ومن الأمثلة الأخرى التي دعت الادارة المصرية للتدخل ما حدث في عام ١٨٨٠ بين قبائل الحباب والرشايدة . فقد وفد بعض عربان الرشايدة منذ خمسة عشر عاما من هذا التاريخ بعائلاتهم ومواشيهم وأقاموا بأراضي عربان الحباب التابعة لمصوع . ونتيجة هذا الجوار احتدم النزاع بينهما ونتج عنه كثير من القتل والجرحى وخسائر في الحيوانات الأمر الذي دعا الحكومة الى دفع ثمانية آلاف وخمسمائة ريال للرشايدة بالاضافة الى دفع اثمان الابل في مقابل ترك أراضي الحباب وتوطينهم في أماكن أخرى متفرقة ، أو عودتهم للحجاز . وأخيرا توجهوا الى سواكن . ولكن يبدو أن الخطر من وجودهم لم يكن قد زال لذلك نلاحظ أن اقتراحات رجال الادارة كانت ترى ضرورة عودة

(١) دفتر رقم ٥٥٨ معية سنية - قسم ثان - ارادة غير رسمية الى حاكم السودان بتاريخ ٢٢ جمادى اولى سنة ١٢٨٣ هـ . ص ٨ .
(٢) محمد صبرى : الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ص ٣١ .

الرشايدة الى الحجاز ولو كان ذلك بالقوة اذا لم يتوقف خطرهم في تلك الجهات (١) .

هكذا كان مجتمع القبيلة السوداني في ذلك الوقت يعيش وفق نظمه الخاصة التي حرص عليها تماما ، وتلك كانت سياسة الادارة المصرية تجاهه ، فلم تتدخل إلا بقدر حين تتأزم الأمور ، ولهذا كله فان معظم القبائل السودانية ظلت محافظة على ولائها للادارة المصرية حتى قيام المهدي وسقوط الخرطوم في يناير ١٨٨٥ .

الوضع الاجتماعي للرقيق السوداني :

قد يكون من الضروري ونحن نعرض لأوضاع المجتمع السوداني أن نتناول شريحة من بنائه قدر لها أن تشغل حيزا كبيرا من الاهتمام ، ولا زالت - في تقديرنا - تتسع لوجهات نظر جديدة . ونعنى بهذه الشريحة جماعات الرقيق التي جلبت من جنوب السودان وأطرافه . ولا بد من تحفظ قبل الاسترسال في الحديث . فلسنا بحاجة لتكرار ما سبق ذكره في الجانب الاقتصادي ، بالإضافة الى أننا سوف لا نخرج في معالجتنا لهذه القضية الاجتماعية عن نطاق السودان .

بداية ، لسنا مع من ذهبوا الى وضع الرقيق السوداني في نهاية السلم الاجتماعي للسودان تحت تسمية « العبيد » وقد سبق أن أوضحنا الأسباب التي دعتنا الى ذلك * .

واذا ما انتقلنا مع الرقيق داخل البيت السوداني وخارجه وجب علينا أن نشير الى مبدأ هام كان يحكم العلاقة بين هؤلاء الرقيق وبين مالكيهم وخصوصا المسلمين منهم ، وهو ان الاسلام يدعو الى تحرير

(١) محافظ السودان - مجلس الوزراء - محافظة اعانات قبائل وعربان . صورة ما تحرر من الداخلية لمحافظة سواحل البحر الاحمر في ٢٠ رجب سنة ١٢٩٧ هـ . نمرة ٣ . دار الوثائق القومية بالقاهرة . (*) انظر فيما سبق .

دفاعهم ومساواتهم مع غيرهم من بنى الاسلام . كذلك نشير الى حقيقة هامة وهى وجود فروق واضحة بين الإستعباد الأمريكى والإسترقاق الشرقى . فعند الشرقيين لم يكن الرق من الأنظمة التى تحط من قدر الانسان . فلم يكونوا يرون فى الرقيق متاعا كثيرا أو شيئا ماديا كما كان الرومان فى القديم ولا يعتبرونه بمثابة آلة يقدرون قوتها كما تقدر قوة الآلات « بالأخصنة » ولذلك لا ندهش أن وصف البعض حالة الرقيق فى الشرق الاسلامى بأنه « ... لم يكن إلا تبنيا » ، وان الرقيق سرعان ما يندرج فى سلك الأسرة التى شرته بمالها (١) .

لقد راح الأوروبيون ينعمون على الشرق ، وبلاد السودان خصوصا ، استحوأهم الرقيق ونسوا أن كثيرين منهم عندما ساحوا فى السودان وفى أفريقيا ارتكبوا الكثير من الخزى ، فمنهم من كان يزور أسواق الرقيق مجرد الاطلاع على شئ سمع به فاذا أعجبتهم سودانية أو حبشية ابتاعوها بثمن بخس ارضاء لغرائزهم حتى اذا أطفأوا جمره شهواتهم أطلقوا سراحها بالاعتاق ، وهللو أمام العالم أنهم دعاة تحرير الرقيق فى افريقيا ، غافلين عن حقيقة هامة وهى ان تحرير الرقيق فى بلاد لا تستطيع فيها المرأة أن تعيش إلا فى ظل رجل يقوم على شؤونها وإلا فالفقر والفاقة والدعارة هى النهاية الطبيعية لها حتى تكسب قوت يومها . لم نرد بهذا القول أن نرسم صورة وردية لمعاملة السودانيين والشرقيين بصفة عامة للرقيق ، ولكن كثيرا ما خرج البعض عن هذه القواعد العامة والمثل والاعراف .

لقد كانت الجوارى مرغوبات لدى أهل المدن أكثر من الرقيق الذكور ، وبخاصة الشيوخ منهم ، ولذلك فقد كان لهؤلاء الشيوخ عائلات كبيرة ، ولا تصبح الزنجية فى عرفهم حرة إلا اذا ولدت من سيدها . إلا أن بعضهم يصيبن حرائر غداة زواجها والسبب فى ذلك عدم توفر

(١) كوت بك : لمحة عامة الى مصر ، الجزء الاول ص ٥٢٦ .

البنات لدى هؤلاء الشيوخ لتتقدمهن « كبذل » للعائلات التي يصهرن إليها ، لأن العرف لديهم في هذه الحالة يقضى بأن يحمل الأطفال - ثمرة الزواج - أسماء عائلات وقبائل امهاتهم . وما كان السودانى ليرضى ذلك ، الأمر الذى يضطره الى الزواج من الرقيق (١) .

وكان المصريون والأتراك يميلون كثيرا الى بنات « الجالا » الحبشيات ويعاملوهن باحترام قد لا يقل عن احترام الحرائر . وعند شرائهم للرقيق يقومون بختانه واختيار اسم جديد له (٢) .

ويرتدى الرقيق في بيت سيده قطعة صغيرة من قماش القطن يغطى بها وسطه حتى ركبتيه اذا كان في العمل ، إما اذا كان خاليا أو كان الطقس يميل الى البرودة فيغطي جسمه بأكمله . وكان شديد الولع بترزين رقبته بالتماائم . كما كانت الجوارى تتحلى بأساور كثيرة . ولزوجة الرقيق تأثير عليه ، الأمر الذى يجعله في أغلب الأحيان يرضى بزوجة واحدة . ولذلك فكثيرا ما نلاحظ أن جند الحكومة من الرقيق يصطحبون زوجاتهم أثناء التحرك خارج الخرطوم وتقام لهن أكواخ خلف معسكرات الجند . وقد جرت العادة أن يعامل السيد رقيقه بالرحمة مما يحمل الرقيق دائما الى حيه أكثر من موطنه الأول ، ونادرا ما كان يسيء المصريون أو الأتراك معاملة رقيقهم بعكس الأوروبيين الذين يقسون عليهم مما دعا الحكومة الى إصدار قانون يمنع أى أجنبى من ضرب رقيقة ، فإذا عصا سيده أرسله إلى القاضى حتى يتولى تقويمه (٣) . وغالبا ما كان السيد هو الذى يقضى بين رقيقه في منزله فاذا حدث أن قتل أحدهم زميله في منزل واحد فيمكن لسيده أن يعاقبه أو يبيعه . أما اذا كان القتيل ملكا لسيد آخر جاز تعويضه أو رفع الأمر للقضاء

(١) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق . ص ١٧٢ .

(٢) Cailliaud; Op. Cit. Tome III, p. 117.

(٣) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق . ص ١٧٥ .

على أساس أنها « قضية تبديد » • ولكن في حالة قتل السيد تنظر على أساس أنها « قضية قتل » (١) •

ومن الأمور التي كانت تقلق السادة هروب العبيد من بيوتهم ولذلك كان الرقيق من الاناث يتمتع بقدر كبير من الحرية عن الذكور ، بل كان الاقبال كثيرا أيضا على شراء الأطفال لقلّة فرصة هروبهم • وكانت الحكومة تستمتع لهؤلاء الرقيق اذا ما أبدوا شكوى تجاه مالكيهم • واذا ثبت معاملتهم معاملة سيئة ووقوع ضرر عليهم كانت الحكومة تجازي أصحاب الرقيق باعتاقه مجانا وتسليمه أوامر عتقه من المديرية • وليس معنى ذلك أن يطلب هؤلاء الرقيق ذلك دون وقوع ضرر ، ففي مثل هذه الأحوال تلقى عليهم النصائح ويعادوا الى أصحابهم (٢) •

ويلقى البعض باللائمة على نظام استخدام الرقيق في البيوت باعتبار أن ذلك مناقض تماما للتحفظ الشديد الذي يسود المنازل والذي تقتضيه العلاقة الأسرية في الشرق (٣) • ولا نعتقد ان في ذلك تناقضا ، فالرقيق لا يختلطون عن قرب بالنساء خصوصا اذا علمنا أن منازل السودانيين متسعة جدا وتتوفر فيها أماكن لإقامتهم مع زوجاتهم • وقد يصدق هذا القول على سكان المدن المزدهمة ، وإن لم تكن المدن السودانية — آنذاك — تشكو من أي زحام • ومع ذلك كله فقد جرت — أحيانا — عمليات « تطويع » للرقيق حتى يمكنهم الاختلاط وإن لم تنتشر هذه العادة في السودان بشكل واسع •

Pallmc; Op. Cit. p. 114.

(١)

(٢) دفتر رقم ١٦ صادر تليفرافات — صورة التليفراف العربي رقم ٤٢ بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٩٠ هـ من خيرى باشا الى مديري السودان • دار الوثائق بالقلعة ، انظر ايضا دفتر رقم ٤٦ عابدين — وارد تليفرافات — صورة التليفراف العربي للشجرة رقم ٢٤٨ ص ٦٢ • ورد بتاريخ ٢٢ ربيع الثانى سنة ١٢٩٤ هـ • دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٣) الأرشيف الأمريكى : محفظة ١٩ :

ولم يقتصر عمل الرقيق السودانى على الخدمة البيتية ، بل كانوا يكلفون بالأعمال الزراعية ، والانخراط فى سلك الجهادية (١) .

وعموما فقد كان الرقيق السودانى يلقى معاملة طيبة فى كافة الجوانب التى عمل بها ، حتى يمكننا القول - دون تردد - بأن الفرد منهم كاد أن يصبح واحدا من أفراد البيت إذ كان يستمتع بحقوق كثيرة . فكانت تخصص له - أحيانا - قطعة أرض يقوم بزراعتها واستغلالها لحسابه الخاص . وكان يمنح يوما كل أسبوع لزاولة أموره الخاصة دون فرض رقابة مشددة عليه (٢) .

هكذا تغلغل الرق فى المجتمع السودانى وأصبح ركنا أساسيا من أركانه وألف الناس آنذاك العلاقات الاجتماعية التى سادت بين الرقيق وأسيادهم كما ألفها الطرفان وزادها الزمن رسوخا بحيث أصبح من الصعب بل من الخطورة أن تجتث مثل هذه العلاقات بقرارات رسمية أو مقاومة منظمة وأحيانا مسلحة . فقد كان من العسير على بيكر وغردون وغيرهما من المسئولين فى عهد الخديوى اسماعيل أن يعيدوا بناء المجتمع السودانى بإصدار لوائح وقرارات سريعة اصطدمت بشدة بهذا البناء الراسخ منذ مئات السنين ، وراحت تدمره كريخ صرصر عاتية تهلك الزرع والنسل .. إنها الثورة المهدية .

الأجانب :

قد يكون من المفيد بعد أن تحدثنا عن الجماعات السكانية بأشكالها ونظمها الاجتماعية المتنوعة أن نشير الى مجموعة أخرى سكنت السودان

(١) دفتر رقم ٣٧٨ معية تركى - ترجمة الإرادة التركىة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٣ ربيع الآخر سنة ١٢٦١ هـ . إرادة الى احمد باشا المنكلى وانتظر أيضا دفتر (بدون رقم) ص ٢٣ وثيقة بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٢٩٢ هـ . إنادة الى حاكم دار السودان - دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) الشاطر بصيلى : تاريخ وحضارات السودان الشرقى والأوسط ص ٢٦٥ .

لفترة طارئة فصرت أو طاللت ونعنى بها الأجانب ، وهنا أيضا لابد أن نتحفظ القول حول فئتين من السكان لا يمكن أن ندرجهما تحت بند الأجانب ، الفئة الأولى تضم الأتراك الذين لم يكونوا في القرن التاسع عشر في عداد الأجانب سواء في مصر أو السودان . فالعلاقة بين مصر والدولة العثمانية معروفة تماما وخصوصا نظمها التي لم تكن تفرق سكان البلدين بل تعتبر كلاهما مجموعة واحدة تخضع للسلطان العثماني . أما ادراجهم في عداد الأجانب في السودان التي كانت تابعة للإدارة المصرية في ذلك الوقت - كما يذهب أحد الدارسين - (١) فهو لون من الخطأ التاريخي . حقيقة أن السودانيين كانوا يعدونهم « مجازا » من الغرباء رغم أنهم مسلمون مثلهم ، وربما يرجع ذلك إلى أن أغلب الحكام في الوظائف العليا كانوا يتحدثون اللغة التركية ومن ذوى أصول تركية ، إلا أن ذلك لا يعد مبررا لادراجهم ضمن الأجانب .

ويبدو أن كلمة « تركي » في السودان قد تناولتها الألسنة والأقلام - وخاصة في السودان - بشكل غير دقيق . فعند الأهالي كل من كان يتولى وظيفة عليا وله بشرة بيضاء ويرتدى الطربوش الأحمر ويتحدث التركية ويراعى الآداب العثمانية فهو تركي ، بل اتسع مدلول هذا اللفظ عند السودانيين ليشمل الموظفين المصريين والسوريين وغيرهم من رعايا الدولة العثمانية وبدأ تعميمها على كل مسلم أبيض تركيا كان أم مصرية أو من أية جنسية أخرى ، حتى وصل الأمر مداه بوصف فترة الإدارة المصرية في السودان « بالتركية » .

أما الفئة الثانية التي لا نعتبرها من الأجانب هي فئة « القبط » المصريين أو ما أسماهم السودانيين بالنصارى فقد كانوا يطلقون كلمة (النصارى) على كل من يدين بالمسيحية ، ولما كان الأوروبيون الأجانب مسيحيين فقد جمعوا الطرفين معا تحت كلمة النصارى . ولهذا كله بدأت بهذا التحفظ وأنا أتحدث عن الأجانب .

(١) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق ص ١٨٦ .

أما الأجانب بالمعنى الدقيق — لذلك العصر — فقد كانوا يتمشون في التجار الأوروبيين والرحالة والمكتشفين ورجال البعثات السياسية والدينية ، وأخيرا في بعض الحكام في عهد الخديوي اسماعيل ، وهؤلاء الأوروبيون من جنسيات متعددة ، أكثرهم من اليونانيين ثم الإيطاليين فالفرنسيين فالنمساويين فالألمان وأخيرا الانجليز (١) .

وقد ازداد عدد الأوروبيين بعد سنة ١٨٥٢ حين تم فتح النيل الأبيض للتجارة الحرة حيث صدرت لائحة يناير في هذا العام والتي تقضى بما يلي :

١ — معاملة التجار الأوروبيين في السودان بمقتضى الامتيازات الأجنبية والمعاهدة التجارية التي عقدت مع الدولة العثمانية عام ١٨٣٨ .

٢ — بناءً على التصريح الممنوح للتجار الأوروبيين باحضار وبيع بضائعهم للدولة العثمانية وشراء محمولات الدولة العثمانية ومنتجاتها الصناعية وبيعها في داخل البلاد واخراجها ، فيجب ألا يمنعوا من التجارة بتلك الكيفية ، وألا تؤخذ منهم فوائد أكثر من الذي تقرر في المعاهدة .

٣ — منع أى ظلم أو تعد على التجار الأجانب وعدم تعطيل الحكام لأشغال هؤلاء التجار .

٤ — عدم إرغام الحكام للتجار الأجانب على أخذ رخصة بنقل أموالهم وبضائعهم ، لأن معاهدة ١٨٣٨ ألغت ذلك .

٥ — عدم إحتكار النقل وإرغام الحكام للتجار الأوروبيين على دفع أجره تريد عما اتفقوا عليه مع أصحاب المراكب والجمال وغيرها . وعدم تعرض الحكام لوسائل النقل التي استأجرها هؤلاء التجار .

(١) Jomard; Etude Geographique et Hist. pp. 486 - 502.

انظر أيضا : أحمد أحمد سيد : المرجع السابق . ص ١٨٧ — ١٨٨ .

٦ - تؤخذ الفوائد الجمركية على بضائع التجار الأوربيين في جمرک
أسوان فقط .

٧ - عدم تكلیف التجار الأجانب الذين يتوجهون للنیل الأبيض
بالمراكب على أخذ حراس لهم من الحكومة . وإذا طلب أحدهم حرسا
يعطى له شريطة دفع مصاريف الجنود والمهمات ، وإذا توجه بدون حرس
وحدث له ضرر فليست الحكومة مسئولة عنه .

٨ - منع حكمدار السودان من احتكار المحصولات وإياحة الاحتكار
وتحديد الأسعار وعدم وضع قوانين تخل بأعمال التجار وتلزمهم البيع
جبرا .

٩ - يجب على حكمدار السودان حين الفصل في المنازعات بين
الأجانب والأهالى أو بين الأجانب والحكام مراعاة العقود والمعاهدة
التجارية المعقودة عام ١٨٣٨ م .

١٠ - حكمدار السودان وحكامه ممنوعون من جلب سلع للفيل ومن
التجارة فيه وفي الأصناف الأخرى (١) .

من ذلك يتبين لنا مدى الامتيازات التي اعطيت لهم من قبل
المستولين ، فراحوا - كتجار - يشكلون قوة ضغط رهيبية على السودان
يستغلون ثراوتها - كما سبق أن بينا في فصل التجارة - الأمر الذى
أضفى عليهم مكانة اجتماعية رفيعة بين أفراد المجتمع السودانى .

والى جانب عملهم بالتجارة اشتهر الأوربيون عامة بالعمل كأطباء
حكوميين وفي مقدمتهم الايطاليون . فقد كان على عهد خورشيد باشا
طبيب وصيدلى منهم ، كما أننا نلاحظ الدكتور قرن (J. werne)

(١) أحمد أحمد الحقة : الأجانب في مصر والسودان ١٨٤٩ - ١٨٦٢
ص ١٨٦ .

مديرا للقسم الطبى بالسودان وجراح المستشفى العسكرى بالخرطوم •
ومن الأطباء الفرنسيين دكتور برون (Perron) العالم والباحث الذى
ترجم رحلة التونسى فى دارفور الى الفرنسية • وفى عام ١٨٧٩ نشهد
طبيبا سويسريا كمدير للقسم الطبى فى السودان •

وقد عمل الأوروبيون فى مجالات أخرى ، فمنهم المهندس دارنو
D'arnaud وشيلوبك Chelu Bey الفرنسيين وسبادا الايطالى الذى عمل
مديرا للترسانة ، ولبروزو Lamproso الذى كان مديرا للبريد (١) •

ومن الأمور الجلية فى عهد الخديوى اسماعيل مسألة توظيف
الأجانب فى السودان وعلى وجه الخصوص فى جنوبه أمثال صمويل بيكر
وغوردون الانجليزيين والدكتور « ثيفتر » (أمين باشا) ، وجسى
Gessi وغيرهم •

ويعزو البعض ظاهرة توظيف الأوروبيين فى السودان بوجه خاص
ومصر عامة الى أكثر من سبب ، منها أولا : ايمان اسماعيل الشديد
بالحضارة الأوربية ورغبته فى جعل بلاده قطعة من أوربا • وفى هذا
لم يأت اسماعيل بجديد فقد سبقه فى ذلك جده محمد على ، إلا أن
النتيجة اختلفت بالنسبة للرجلين ، فمحمد على استطاع أن يتحكم دائما
فى هؤلاء ويجعلهم أدوات لتنفيذ سياسته فى بناء مصر الحديثة ، بينما
حدث العكس بالنسبة لاسماعيل فتحكموا هم فيه وتحولوا الى أدوات
لتنفيذ سياسة بلادهم ، والسبب الثانى يعود الى أن اسماعيل أراد أن
يكسب الثقة الأوربية لحاجته للقروض ولدفع التهمة التى ألصقتها به
الغرب من أنه وراء انتشار تجارة الرقيق • وقد أفرز هذا التوظيف نتائج
عكسية فبدلا من قيام هؤلاء الموظفين بالدور الذى كلفوا به راحوا
يشنون حملة تشهير عنيفة ضد تجارة الرقيق فى المناطق التى حكموها ،
ثم بدأوا يدخلون فى نزاعات عقيمة مع حكام السودان • وأخيرا فإن

(١) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق ص ١٩١ •

هؤلاء الموظفين غلبوا المصالح الأوربية على مصالح الحكومة وكانوا مطلب
قط لنهش الوجود المصرى فى تلك الأصقاع لصالح دولهم ولصالح بعض
الشركات الاستعمارية (١) .

ومن العناصر الأجنبية التى أقامت فى السودان ، رجال البعثة
الكاثوليكية ففى عام ١٨٤٨ وصلت الى الخرطوم البعثة الكاثوليكية
الأولى ، وكانت الخرطوم القاعدة التى يخرج منها رجال هذه البعثة
لتحقيق أهدافهم . وفى عام ١٨٥٥ استطاعت هذه البعثة أن تبني لها
محطة فى جنوب السودان بين شامبى وبور . وقد بلغ أفراد هذه البعثة
ثلاثين فردا منذ مجيئها . ويبدو ان هذا العدد ظل على هذا النحو
نتيجة للخسائر التى منوا بها فى الأرواح ، فلم تات منهم أعداد كثيرة
إلا لتعويض النقص فقط . وقد عادت البعثة الى بلادها عام ١٨٦١ بسبب
تلك الخسائر أو عدم الوصول الى تحقيق أهداف تتناسب والجهود
المبذولة . وفى عام ١٨٧٢ عادت الى الخرطوم برئاسة الأب (كومبونى)
Componi, D. وقامت بافتتاح محطات لها فى بربر والأبيض والدلفج
بجبال النوبا . واستمرت مزدهرة حتى عام ١٨٧٨ حين خسرت حوالى
سبعة عشر فردا من جراء الملاريا فأقفلت محطاتها فى بربر . ولما وصل
خبر هزيمة هكس فى ديسمبر عام ١٨٨٣ - انسحبت البعثة الى القاهرة .

ومن العناصر الأجنبية التى نشر اليها فى السودان الرحالة
والمكتشفون ، فقد كانت رحلاتهم فى الغالب تبدأ وتنتهى بالخرطوم
ومكث أكثرهم سنوات طويلة بالسودان وانغمسوا فى مجتمعا ، ومن
أشهرهم برون روليت - وهجلين وبترك ، وشوينفرت ويونكر وكازاتى ،
وسبيك وجرانت وصمويل بيكر وغردون وغيرهم . وقد لعبت الادارة
المصرية فى السودان دورا كبيرا فى تسهيل رحلاتهم من حيث منحهم

(١) يونان ليب رزق : تفكك الامبراطورية المصرية فى افريقيا . دراسة
بكتاب : العلاقات العربية الافريقية . دراسة تاريخية للأثار السلبية
للاستعمار . ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

تذاكر المرور التي تطلب من رجال الادارة لمساعدتهم طوال الرحلة .
وقد شاركت هيئة أركان حرب الجيش المصري في عهد الخديوى اسماعيل
بالاشتراك مع هؤلاء الأجانب بدور كبير في اكتشاف الطرق والأماكن
المجبولة من السودان و افريقيا (١) .

ومع تعاظم أعداد الأوربيين في السودان ، كان لابد من رعاية
مصالحهم ولذلك بدأت دولهم تبحث بممثلين سياسيين لها حماية لهؤلاء
الرعايا ، وبخاصة التجار منهم ، ولذلك لا نعجب أن أصبح بترك التاجر
الانجليزى المشهور ممثلا سياسيا لبلاده في السودان . وكان الممثل
السياسى فى الخرطوم بدرجة نائب قنصل ، إذ كان القنصل يقيم
بمصر ، ونلاحظ أن بعض نواب القناصل لم تكن لهم صلة قربة بالدولة
التي يمثلونها إذ لم يكونوا أصلا منها ولا يتحدثون حتى لغتها ، ولذلك
لا نعجب أيضا اذا وجدنا بعض نواب القناصل كانوا ممثلين لأكثر من
دولة فى السودان .

وكانت القنصلية الفرنسية هي أول قنصلية أجنبية افتتحت في
الخرطوم عام ١٨٣٠ . وكان التاجر الفرنسى (ثيو) هو أول ممثل لها
حتى عام ١٨٦٩ . وأما القنصلية البريطانية فقد تأخر افتتاحها حتى
عام ١٨٤٩ . وربما يعود هذا التأخير الى العقبة الانجليزية العملية ،
فلم يكن آنذاك إلا انجليزيا واحدا هو بترك الذى كان يعمل تاجرا ،
بالإضافة الى أن مصالح بريطانيا التجارية لم تكن تستدعى قيام تمثيل
سياسى لها إذ كانت هذه المصالح تسير فى سهولة ويسر . ومعروف أيضا
أن محمد على كان يحتكر بعض المنتجات السودانية ومنها العاج ، ولما
تحررت هذه التجارة رأت بريطانيا أن تستفيد منها ، فكان لابد
بالتالى من ممثل يرعى هذه المصالح المتزايدة والتي امتدت الى الاهتمام
بمعرفة أحوال السكان من جميع النواحي من حيث عددهم وأماكن

(١) انظر حول ذلك : عبد العظيم خلاف : جهود مصر الكشفية فى عهد
الخديوى اسماعيل . ص ١٦٨ وما بعدها .

اقامتهم وخصوصا التجمعات القبلية (١) . وأول نائب قنصل لبريطانيا هولودن (Plowden, W) وخلفه جون بتريك عام ١٨٥٩ الذي استمر حتى عام ١٨٦٤ حين أغلقت القنصلية بسبب الشبهات التي حامت حول نائب القنصل ومدى مشاركته في تجارة الرقيق ولم تفتح مرة أخرى إلا في سنة ١٨٨٢ حين احتلت مصر (٢) .

أما القنصلية النمساوية فقد افتتحت عام ١٨٥١ حيث عين دكتور « ريتز » Reitz ممثلا لها . وافتتحت القنصلية الألمانية عام ١٨٦٥ . كما كان لسردينا نائب قنصل يسمى فودي Voudy . اشتهر بتجارة الرقيق ولقى حتفه على يد جماعة الباري عام ١٨٥٤ . وخلفه للتاجر المشهور (برون روليت) عام ١٨٥٥ . وأما الولايات المتحدة الأمريكية فكان لها ممثل سياسي منذ حوالي عام ١٨٦٠ وهو تاجر قطي . كما كان لايران ممثل منذ أواخر سنة ١٨٦٢ (٣) .

وبعد استعراضنا للفئات والعناصر الأجنبية في السودان قد يكون من اللازم أن نعرض لأحوالهم الاجتماعية . وبداية فلفت النظر الى أن معظمهم كان من المهاجرين والمفلسين والمجرمين الذين جاءوا ليحربوا حظهم في جمع الثروة . ولم يكونوا يملكون شيئا الأمر الذي أدى الى انغماسهم في الرزائل كتجارة الرقيق مثلا وغيرها . وبالرغم من أن معظم هذه النوعية من المهاجرين قد باعت زرائبها واخفتت من مجتمع الخرطوم حوالي عام ١٨٦٠ فان الأوروبيين في السودان وبخاصة الخرطوم كانوا لا يزالون يضمون بينهم جماعات سيئة السمعة تكثر من تسرى الجوارى . ويفسر البعض ذلك بقلة النساء الأوربيات بينهم ، وحتى أولئك الذين تزوجوا زواجا شرعيا من الجوارى لم يستطيعوا إذابة

F. O. 78 - 841, No. 20 6, 1850.

(١)

(٢) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق . ص ٢٠٣ .

(٣) نفس المرجع : ص ٢٠٣ وما بعدها .

(م ٢٤ — التطور الاقتصادي الاجتماعي)

التفاوت الاجتماعي الكبير بينهم وبين نسايتهم الأمر الذي نتج عنه
مفارقات صارخة (١) .

وقد استغل هؤلاء الأوربيون ما كان يسود المجتمع السوداني في
حق المالك فيما يملك من رقيق فأفراطوا في التنسرى لدرجة ان الواحد منهم
كان يتقلب بين أربعين جارية وله من بعضهن أطفال يعجز عن اعالتهم
والطامة الكبرى كانت تحدث حين يغادر هذا الرجل الأوربي السودان
الى بلاده تاركا الأم مع أطفالها فتضطر الى بيع جسدها مشيعة الفاحشة
في المجتمع (٢) .

وكان الأوربيون يجمعون المال يشتى الطرق مستغلين وظائفهم في
ذلك . فقد ثبت أن الطبيب الايطالي مدير الخدمة الطبية في السودان
كان وراء تدبير كثير من حالات التسمم الأمر الذي أدى الى أن يقوم
الحكمدار أحمد باشا أبو ودان الى فصله من وظيفته (٣) وكان كثيرهم
يثير الشبهات في الغرض الذي أتى من أجله الى السودان ، فالتجارة
كانت الواجهة التي تواروا من خلفها ، أما الذي مارسوه فكان « كل
شيء » كما ذهبت إحدى الوثائق المعاصرة (٤) . فكان أكثرهم لا يعمل
فيما تخصص فيه ففرد ريك فرن الذي عمل مهندسا على عهد أحمد باشا

Legan, G; Voyaeg aux Deux Niles (Nubia-Kordofan Soudan (1)
Oriental execute de 1860 - 1864, pp. 28-29

وانظر ايضا : أحمد أحمد سيد : المرجع السابق ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٢) نفس المرجع ص ٢٠٦ .

(٣) Werne, F.; African Wnderings or an exedition from
Sennar to Taka, Basa, Beni Amer, with particular glauce at races of
Bellad Sudan. tr. by J.R. Johnston. p. 113.

انظر ايضا : أحمد أحمد سيد : المرجع السابق ص ٢٠٧ .
(٤) محفظة ١٩ بحر برا . ملف رقم ١٢ - دار الوثائق بالقلمة .

أبو ودان لم يكن إلا محاميا ، وكان يردد أن على الأوربي في الخرطوم أن يعرف كل شيء ليعمل أى شيء ، ومنهم من كان واسع الخيلة ، فأمين باشا الألمانى ومدير خط الاستواء اخبر « جيبلر » وكيل الحكمدار فى عام ١٨٧٩ عند قدومه الى الخرطوم انه تركى وكان يداوم على حضور صلاة الجمعة ، بل بلغت الخيلة بالأوربيين انهم كانوا يغشون التجار ببيع جواربهم من النساء على اعتبار انهن عذارى — بعد تحويلهن مناعيا الى هذا الوضع — لأخذ الفرق بين سعر العذراء والمرأة (١) .

كذلك فقد كانوا لا يتورعون عن إثارة الفتن بين السكان . فقد حدث فى عام ١٨٩٨ أن وردت رسالة عن وجود تاجر بمصوغ مرسل من قبل الانجليز لحث السكان على الانسواء تحت تبعية انجلترا المجاورة لهم فى عدن ورفع العلم الانجليزى بدلا من علم السلطان (٢) .

وعلى الرغم من تلك الأعمال المشينة التى كان يقترفها الأوربيون فى السودان كانت الادارة المصرية هناك تعمل جاهدة على أن يسود العدل بين جميع طوائف السكان — ومن بينهم الأجانب — فقد حدث أن رفع أحد رعايا فرنسا قضية ضد الحكومة وصدر حكم المحكمة لصالح هذا الرجل فوافقت المالية بمصر على أن تدفع الحكمدارية استحقاقاته فورا حتى قبل إتاحة الفرصة للاستئناف (٣) .

وقد بلغ الأجانب شأننا عظيما فى عهد الخديوى اسماعيل حيث

(١) احمد احمد سيد : المرجع السابق ص ٢٠٧ .

(٢) محافظ أبحاث السودان . وثيقة عن بيان الحوادث التى وقعت فى شهر محرم سنة ١٢٨٥ هـ وتوجد بالمحفظة رقم ١٧ ص ٧٩٢ . دار الوثائق بالقلعة .

(٣) دفتر رقم ٥٢ عابدين — وارد تليفونات — تليفراف رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٨ جماد أول سنة ١٢٩٦ هـ (١٩ مايو ١٨٧٩) من حكمدار السودان والسواحل بداره الى المعية السنية بمصر . دار الوثائق القومية بالقلعة .

تسلطوا على أعلى الوظائف الادارية بالسودان المتمثلة في وظائف مديري
 المديریات والحكمدارية ولعل غردون وغيره ، ليقيم الدليل على صدق
 هذا القول ، فقد أدى هذا التسلط الى اثاره المشاكل الاجتماعيه بين السكان
 السودانيين حيث عم السخط بينهم تجاه هؤلاء الأجانب . وقد لا نبالي ان
 قلنا ان هذا التغلغل الأجنبي كان من بين العوامل التي حركت الثورة
 المهدية .

الفصل السادس

العادات والتقاليد

- المسكن
- عادات متعلقة بحياة الأسرة :
 - (أ) عادات الميلاد .
 - (ب) عادات الختان .
 - (ج) عادات الصبا والمراهقة والشباب .
 - (د) عادات الزواج .
 - (هـ) عادات الطلاق .
 - (و) مركز المرأة .
 - (ز) عادات وتقاليد أثناء الوفاة .
- عادات وتقاليد خاصة بالمعتقدات الدينية .
- عادات متصلة بالخرافات والسحر .
- الأزياء السودانية .
- عادات الدلكة والشلوخ .

كان من الطبيعي بعد أن عرضنا للجماعات السكانية والقبلية التي التي شكلت المجتمع السوداني ، أن نعرض لعاداتهم وتقاليدهم حتى نستطيع أن نرسم صورة حقيقية أو قريبة منها ، للأوضاع الاجتماعية التي كان يحياها أبناء المجتمع السوداني في القرون التاسع عشر ، فالحديث عن هذه العادات والتقاليد هو اقتراب من قلب هذا المجتمع في محاولة لسماع نبضاته وتطوراتها عبر سني هذا القرن وحتى عام ١٨٨١ •

وقبيل الخوض في هذا الموضوع نود أن نشير الى أننا بصدد عادات وتقاليد متباينة من منطقة الى أخرى ومن جماعة الى جماعة • وبمعنى آخر فعادات الزواج في شمالي السودان — على سبيل المثال — جد متباينة عن مثيلتها في الجنوب ، وكذلك الحال في شرقه وغربه • ذلك لأن السودان كما سبق أن أشرنا يعد أنموذجاً مصغراً لقارة أفريقيا من حيث التنوع الشديد للمجموعات السكانية التي تعيش في جنباته ، الأمر الذي كان طبيعياً أن تتنوع معه عادات أهل البلاد وتقاليدهم اللهم إلا ما كان يستمد خيوطه الرئيسية من الدين الاسلامي ، والعوامل الطبيعية التي تشترك فيها قطاعات كبيرة من سكان البلاد •

ولسوف تكون مسيرتنا داخل المجتمع من خلال عاداته وتقاليده بدءاً بالمكان الذي يقطنه الفرد ومروراً بمولده ثم نشأته وزواجه وألوان التسلية التي يمارسها ومعتقداته وانتهاءً بوفاته •

٢ - المسكن :

هناك سمة عامة مشتركة لنزل الفرد السوداني سواء كان في البادية أم في الريف أو الحضر وهي البساطة الشديدة والاتساق مع البيئة • وإذا ما تناولنا نمط البيت البجاوي فيمكن أن نقول بأن حياة البداوة التي عاشها الرجل البجاوي اقتضت أن يكون هذا البيت أو المسكن خفيفاً بحيث يسهل نقله وبناءؤه في زمن قصير • ويعتبر البيت « البديجاوي » Bidjar أو البرش المصنوع من الحصير هو السائد بين هذه

الجماعات (١) • وإنشاء أو إقامة هذا المسكن وتقويمه يقع على كامل المرأة فقط إذ يعد من غير اللائق أن يقوم الرجل به إلا إذا كان المسكن لرجل مريض أو ضيف حيث تقتضى العادة أن تحتجب المرأة عن الظهور • ويتألف هذا المسكن في مجمله من الحصير أما السقف المصنوع من هذه المادة أيضا فيتألف من طبقة واحدة أو طبقتين : طبقة داخلية من الحصير الغليظ والسميك • ويحمل هذا المسكن أعواد منحنية في الطرفين ، ولهذا المسكن فتحة أو باب يقع غالبا في الجانب الشرقى • وقد تغطي جوانب المنزل بالكسية من الصوف الذى يؤخذ من الغنم أو من الثمر الذى توفره قطمان الماعز • ويتميز الأثاث الداخلى لمسكن الرجل البجاوى بالبساطة الشديدة ، فالفرش قوامه الحصير الدقيق ومن تحته الحصير الغليظ • ويحوى هذا المنزل أدوات القهوة ، وبعض القدور والأوعية المصنوعة من الجلد أو الخوص أو القرع لحفظ الماء واللبن (٢) •

وإذا ما تركنا مواطن البجة الى منطقة التقاء النيلين الأبيض والأزرق فسوف نشهد نشاطا فى بناء المساكن • فقد كانت هذه المباني وخاصة التى كان يقطنها سكان الموضع الذى انشئت به الخرطوم عبارة عن « بيوت الشكاب والقطلطى والزرائب » (٣) ، فأمر خورشيد بإزالتها وإمداد الأهالى بالألواح والأخشاب •

وقد وصلت أعداد المنازل فى الخرطوم عام ١٨٥٠ الى حوالى ثلاثة آلاف بيت ، وكان يمكن الحصول من أسواق هذه المدينة على كثير من الكماليات الأوروبية (٤) •

ويبدو أن بناء المساكن فى سائر أنحاء السودان لم يكن يخضع

(١) Clark, W.T.: Manners, Customs and beliefs of the Northern (1)

Bega, Vol. XXI, part I, 1938, p. 6.

(٢) محمد موسى محمد : السودان الشمالى مكانه وقبائله • ص ١١ •

(٣) مخطوطه كاتب الشونة - تحقيق د . مكي شبيكة • ص

٢٨ - ٢٩ •

(٤) الان مورهد : النيل الأزرق • ص ٢٥٦ •

لشروط معينة حتى عام ١٨٦٧ ، حيث نقرأ في احدى الوثائق أن أى موقع يختار لبناء المساكن بعد هذا التاريخ ينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون معتدل المناخ .
- ٢ - أن تتوفر فيه المياه .
- ٣ - أن يكون موافقا للاستحكامات والقواعد الحربية (١) .

كذلك صدرت الأوامر في نفس المام فيما يتعلق بمبانى مدينة الخرطوم حيث جرى تجديد مبانيها ، والحكومية منها على وجه الخصوص . وأما فيما يتعلق بمساكن الأهالى فقد طلب أن « تنشأ بطريقة تتفق وقواعد الصحة وفق الهندسة » (٢) .

وفي جهات ساحل البحر الأحمر السودانى بسواكن ومصوع جرت محاولة لإنشاء مساكن على طراز حديث حين صدرت الأوامر في عام ١٨٦٧ صريحة ومحذرة للمسؤولين هناك بالألا يأخذوا « .. أى ربح على ثمن الطوب والحجارة والجير والبلاط والخشب ... » بل يعطوه « ... للأهالى بثمنه الأساسى ترغيبا للناس فى البناء وتسهيلا لهم » (٣) وربما ندرك قيمة مثل هذه التسهيلات اذا علمنا أن المواد اللازمة للبناء كالحجارة والجير لم تكن متوفرة بمصوع ، بل كانت الحكومة تقوم بجلبها للأهالى (٤) . ويتبين من ذلك تماما ان المساكن التى كانت مقامة سواء فى الخرطوم أو فى سواكن ومصوع قبل عام ١٨٦٧ كانت متواضعة وغير

(١) دفتر رقم ٥٥٨ قسم ثانى ، ص ٢٩ نمرة ١٠ - ترجمة الارادة الصادرة الى حكي دار السودان بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٢٨٣ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٢) دفتر رقم ٥٥٨ ، ص ١٩ ترجمة الارادة رقم ٩ بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٢٨٣ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٣) دفتر رقم ٥٥٨ ، نفس الوثيقة السابقة .

(٤) مخنطة رقم ٣٨ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٢ بتاريخ ٦ محرم سنة ١٢٨٣ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

صحية ، كما يبدو أيضا أن الاهتمام لم يكن قاصرا على المباني الحكومية بل امتد ليشمل مساكن الأهالي في نفس الوقت ، حيث بدأ ممتاز باشا منذ عام ١٨٦٩ بتشديد مساكن الأهالي في سواكن ، بالإضافة إلى إصلاح البعض الآخر (١) .

وفي مدينة هرر كانت البيوت تبنى من الحجارة الصخرية المستخرجة من الجبال المجاورة لهذه المدينة ، وكانت تسقف بالخشب والبوص على نسق البيوت المصرية آنذاك ، إلا أنها كانت خلوا من النوافذ وكان بعض المسئولين المصريين يلومونهم على ذلك ، إلا أنهم اكتشفوا أن الأهالي مصيبون في هذه الناحية نظرا لانخفاض درجة الحرارة عندهم الأمر الذي لا تصبح فيه ضرورة قصوى لعمل مثل تلك النوافذ . وقد وردت احصائية في عام ١٨٧٧ لعدد المنازل المقامة بهرر بلغت تسعة آلاف وخمسمائة وستين منزلا ، وكانت المدينة مقسمة إلى شوارع وطارات ، إلا أن هذه الطارات كانت غير منظمة ، وربما يعود ذلك إلى أن أراضيها — هي الأخرى — كانت غير مستوية (٢) .

وإذا اتجهنا نحو غربى السودان وخاصة في جبال النوبا حيث نطالع تقرير أحمد أفندي حمدي الذي جاء فيه وصف لمساكن الأهالي هناك والتي كانت عبارة عن « • • • تكولات مصنوعة بشكل الخيام من القش • • • مستديرة الشكل • • » (٣) ويبدو من هذا الوصف أنها كانت بسيطة جدا في شكلها العام تتناسب وظروف سكانها الذين يعتمدون بشكل رئيسي على الزراعة ، لذا فإننا نلاحظ أن كثيرا من تلك المساكن بجوار المزارع .

(١) Bloss, J.F.: The History of Suakin. S.N.R. vol. XX, 1937, Part (1) II. P. 246.

(٢) جريدة أركان حرب — السنة الثالثة ، العدد رقم ٥ بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٩٤ هـ . ص ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٣) جريدة أركان حرب — العدد رقم ٨ بتاريخ غرة جمادى أول سنة ١٢٩٥ هـ . ص ٥٨١ .

وفي جنوب السودان وخاصة عند الدينكا تطالعنا « الوقائع المصرية » عام ١٨٧٦ م بوصف مسهب لمساكنهم التي كانت عبارة عن حجرات متفرقة بين المزارع ، غير مجتمعة في مكان واحد . ومن الغريب أن أوسع الحجرات عندهم وأفضلها كانت للحيوانات حيث كانوا يؤثرون دوابهم على أنفسهم . وكانت هذه الحجرات التي يقطنونها تفرش بالطين المزوج بالتبين حتى يتحجر ، وأما الأسقف فمن الأخشاب الصلبة التي يعالجونها بالطين حتى تتماسك وتمنع تسرب المياه منها . ولا تبقى هذه المساكن أكثر من ثماني سنوات أو عشر حيث تبلى ولا تصلح للسكنى (١) .

وعند الشلك يسمى المنزل بلعنتهم جول (Gol) وهو أصغر الوحدات السكنية والملائمة للحياة الريفية ، ويتكون من كوخين أو ثلاثة يحيط بها سياج وبجواره قطعة أرض . ومن جملة هذه المنازل تتألف القرية أو اللجة . وتوزع المنازل حول فضاء أو مساحة متوسطها « زريبة » أشبه بكوخ كبير تأوى إليه مواشى القرية أثناء الأمطار (٢) . وهنا أيضا نلاحظ مرة ثانية مدى كلف الرجل الشلكوى ، كما هو الحال عند الدنكاوى ، بالماشية .

ويبدو بصورة عامة مدى حرص الإدارة المصرية في السودان على توفير مياه الشرب للسكان في بعض أنحاء البلاد ، فكما حرصت من قبل على توفير بعض مواد البناء لإقامة مساكنهم — بالإضافة إلى إدراكها أن البيت الصنى مع المياه النقية مؤشر طيب نحو تقدم البلاد اجتماعيا والانتقال من مرحلة متخلفة إلى مرحلة أرقى نسبيا — بدأت تعمل على إدخال المياه النقية إلى تلك المساكن الحديثة التي نشأت في كنفها . فقد لاحظ المسئولون بسواكن في أوائل عام ١٨٦٦ إمكانية توصيل المياه إلى هذه البلدة بواسطة « البرابخ » من نبع ماء عذب على بعد أربع أو خمس

(١) الوقائع المصرية : العدد رقم ٦٦٢ بتاريخ ٢٦ جادى الأولى سنة ١٢٩٣ هـ (١٨ يونية ١٨٧٦ م) .

(٢) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الانريقية ، ص ١٨٠ .

ساعات منها ، وطلبوا من المهندس الموحينود أن يقوم مع زميل له بهذه المهمة (١) . وقد كان مشروع مياه الشرب هذا يخدم ثلاثين ألف نفس بسواكن (٢) .

وفي شمالي السودان في المناطق الكائنة بين كروسكو وأبو حمد تم توفير هذه المياه عن طريق حفر آبار تركب عليها طلمبات يدوية لأن في ذلك - على حد قول أحد المسؤولين - « رخصة كبيرة للناس » (٣) . هذا هو شكل وحالة المسكن الذي كان يعيش بداخله المواطن السوداني في القرن التاسع عشر ويبدو فيه التنوع الشديد والاشباق الشديد أيضا مع البيئة المحيطة به ، بالإضافة الى أن بعضها كان انعكاسا لمعتقداتهم السائدة بينهم . وأخيرا نلمح آثار - ولا نقول بممارسات - الإدارة المصرية واضحة تماما عليها .

٢ - المعادات المتعلقة بحياة الأسرة :

(١) الميلاد :

من المعروف أن كثرة الأطفال وخاصة الذكور منهم في المجتمعات البدائية تلعب دورا هاما في حياة الأسرة ، ولذلك غاننا نجد حرصا شديدا على الاكتثار منهم . فعند قبائل البجة توقد النار أربعين يوما أمام المنزل حين يولد طفل ، وقد تكون الهدية أقل من ذلك أو ربما يكفى أحيانا بايقاد مصباح أمام الدار ، ولعل هذا الايقاد - كما يقول البعض - للائتماس

(١) دفتر رقم ٥٦٠ معية تركي - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٤ ص ١٨ بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ . من المعية الى محافظ سواكن . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٢) دفتر رقم ١٩١٦ - أوامر كريمة - صورة الأمر الكريم رقم ٣٨ ص ٥٦ . بتاريخ ٥ ربيع أول سنة ١١٨٣ هـ . أمر كريم الى أملاطون بك . دار الوثائق القومية بالقلمة .

(٣) محافظ الأبحاث ، محفظة رقم ١٨ ، دفتر رقم ٣ ، وثيقة بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١٢٨٢ هـ . من شاهين باشا كنج محافظ القلاع وفريق العسكرية . دار الوثائق القومية بالقلمة .

أو كما يزعمون لطرد الجن عن الأم النفساء التي تكون عرضة للأذى من هذه الكائنات طوال مدة النفاس (١) .

وعقب ولادة الطفل تخرج بعض النسوة ومعها المشيمة (الخلاص) والخرق الملوثة حتى تصل إلى شجرة فتلقى في وسط فروعها هذه الأشياء وفي خلال ذلك يقمن بترديد أغنية خاصة بهذه المناسبة إن كان المولود ذكراً ، أما إن كان المولود أنثى فيذهبن ويمعدن صامتات ، وبهذا الأسلوب يصبح من السهل الإعلان عن نوع المولود دونما أى إعلان آخر ، وبعد ذلك يقيم الوالد بعمل وليمة للجميع . وعقب الولادة بأسبوع يحتفل بتسمية الطفل حيث يؤتى بشاة وتذبح وفي خلال عملية الذبح ينطق باسم الطفل . وقد جرت العادة عندهم ألا يرى الأب طفله إلا بعد مرور ثلاثين يوماً من مولده (٢) .

وامتلاك الأطفال لدى الدنكاوى مقدس . ويبتدأ هذا الاهتمام عندهم أثناء ولادة توأمين ، فعندها يجمع الوالد جميع أقاربه من الذكور بحضور أحد الكهنة ويمكن أن يشهد هذا الاحتفال أقارب الأم من الذكور . وتقام الصلوات لالههم الأكبر (نهياك) فيذبح عجل ويمسح ببوله الأبروان والرضيعان ، وبعدها تتم تلاوة دعاء معين للاله حيث يشكرونه على ما وهبهما ويطلبون منه أن يقبل الذبيح وأن يمنح الطفلين الحياة . وهذه الطقوس تبين لنا حرص الدنكاويين على الأطفال وتدينهم الشديد ، كما أنها تبين أيضاً الفرق بينهم وبين بعض النيلييين الحاميين الذين يتخلصون من أحد التوأمين وذلك بقتل أحدهما ظناً منهم أن ذلك يمنح الحياة للطفل الآخر (٣) .

والطفل الدنكاوى عادة لا يحمل اسماً واحداً طوال حياته ، بل

Clark; Op. Cit. p.7.

(١)

(٢) محمد عوض محمد : السردان الشمالي .

(٣) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الإفريقية . ص ١٦٤ —

تتعدد هذه الأسماء طبقاً لمراحل عمره ، فمنها ما يحمله أثناء ولادته ، ومنها ما يختاره لنفسه حين يكبر وينتقل الى طبقة السن التي يتبعها . ومن الأمور العجيبة أنه قد يحمل في إحدى المراحل السفية « استم ماشية » ، فكل طفل يبلغ سن الفتوة يكون له عجل خاص به ويطابق اسمه الجديد لاسم العجل ، وهذه العجول ليست كغيرها بل لها ميزة شكلية خاصة من حيث قرونها ، ومكانتها الممتازة بين أقرانها التي تجعلها تسير في مقدمة القطيع (١) .

وأما عادة الولادة عند عرب السودان فتبدأ قبل مجيء الطفل حيث يولم الأب وليمة للأهل والخلان لنجاة العروس والجنين من الخطر بعد مضي سبعة أشهر ، ويسمون الولد في الأسبوع الأول من ولادته ، وغالباً ما يختارون الأسماء الإسلامية مثل محمد وأحمد وعلى ويكر وعثمان وعمر ومصطفى وعبد الله . وللعجولين أسماء خاصة بهم مثل : الريح والزبير والعاقب ومدثر ومزمل ومساعد ، وكذلك للشياقية أسماء خاصة مثل : طنبل وخشم الموس وعقود . وعند البقارة : حلة وبائلة وكتوش وشطة وجماع . ولعبيدهم أسماء خاصة نحو : عبد الأسد وعجب سيده ومفتاح الخير وعبد الرجال وبخيت وهلال وألماظ وميزوز ، وللنساء تاج الملوك وبحر النيل ويمامه وبخيته وكعب الغزال . كما كان الأب والأم يكتنبا باسم ابنتهما البكر أو بنتهما البكر (٢) .

(ب) عادة الختان :

وما أن يبلغ الطفل الحول الأول أو الثانى حتى تجرى له عملية ختان . وتتشابه هذه العملية عند البجة والنوبة والعرب ، وتجري للأولاد والبنات على السواء ، ولا تختلف عند الأولاد عما يحدث في مصر . أما ختان البنات فعملية قاسية . وقد وجد نوعان منها ، الأول

(١) محمد عوض محمد : المرجع السابق . ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق . ج ١ . ص ٢٢٥ .

يسمى بالختان السننى الذى يشبه ما يحدث فى مصر والثانى : الختان الفرعونى الذى يوشك أن يكون عملية جراحية ، وتجرى فى الحوض السادس الى الثامن (١) .

والختان الفرعونى ينتشر بين القبائل العربية على طول النيل من دنقلة الى سنار ، وأما الختان السننى فينتشر بين بادية أهل الغرب . ولقد حاول حكمدار السودان عبد اللطيف باشا (١٨٥٠ - ١٨٥١ م) أن يقضى على عادة الختان الفرعونى حيث قاص كثيرا من النساء اللاتى كن يتولين أمرها إلا انه فشل فى القضاء عليها (٢) .

(ج) عادات الصبا والمراهقة والشباب :

وعندما يكبر الغلام عند قبائل البجة ويمكنه أن يرعى الغنم يعطى خنجرا واذا بلغ الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة أعطى سيفاً ودرقة . ويبدو أنه لا توجد ثمة فوارق أو نظام معين لتصنيف المجتمع حسب طبقات السن لدى هذه القبائل البجاوية عند بلوغهم مرحلة المراهقة كما هو الحال عند بعض القبائل الجنوبية .

ومن عادة الأطفال عند الدنكا أن يتبعوا الشباب أثناء رعى الماشية للتدريب على هذه الحرفة ، كما يتم تعليمهم تدريجيا ، فيبدأون بجمع فضلات الماشية للوقود ، فاذا كبروا قليلا تعلموا كيف يحلبون البقر ، وفى نحو التاسعة من عمرهم يذهبون بمصاحبة أبيهم الى النهر أو بركة ماء للتدريب على صيد الأسماك . وبعد بضعة أعوام أخرى يتعلمون أو يشاركون فى صيد فرس النهر . وأما البنات فيتعلمن من أمهاتهن أعمال الزراعة ، ولا يختلط بهن أثناء تلك الأعمال إلا الأحداث من الأولاد والبنات .

(١) محمد عوض محمد : السودان الشمالى . ص ٤٣ .

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق . الجزء الاول . ص ٢٢٦ .

وفي نحو العاشرة تخلع قواطع الطفل السفلى ، وهي مظهر لتتشنة
المصبي وانتقاله الى مرحلة الفتوة • وللدلالة على بلوغ مرحلة الفتوة عند
شباب الدنكا تجرى له عملية « وشم » في الجبهة عبارة عن سطرين
أو ثلاثة من التدوب ، ويتم عملها بواسطة الرمح ولا يسمح لها أن تلتئم
بسرعة حتى يظل أثرها على الجبهة واضحا • ويمصحب هذه العملية
امتحان خاص للشباب المراد تنشئته في سن الخامسة عشرة أو السادسة
عشرة الى منطقة المستنقعات حيث يعيشون نحو شهر في العراء أو في
حفر يحفرونها ولا يزود هؤلاء الشباب بالقوت أبدا ، بل يتكون ليحصل
كل منهم على قوته بنفسه متكبدا المشاق ، مذللا الصعوبات التي تصادفه
بنفسه ، وما أن ينتقضي الشهر حتى يعودون الى القرية لتحلق رؤوسهم ،
وتتنهال على كل واحد منهم التبرعات من آبائهم من ثيران وزوارق ورماح
وحراب للصيد وغيرها • وأثناء عودتهم الى القرية يختار هؤلاء الشباب
واحدا منهم لقيادتهم ويقوم والد هذا الشاب المختار باحياء حفلة عودتهم
للقرية ، وبمدها ينتقلون من قرية الى أخرى في طلبور وراء قائدهم
ويمكنهم من الآن فصاعدا محادثة الفتيات وتدرجيا يسمح لهم بالاشتراك
في بعض المعارك • وبهذا يدخل الأولاد أولى مراتب السن التي تختلف
مراتبها من مكان لآخر وهي في الغالب حوالى ست :

١ - من ١٥ - ٢٠

٢ - من ٢١ - ٢٦ •

٣ - ثم الى الثانية والثلاثين •

٤ - ثم الى الأربعين •

٥ - ثم الى السابعة والأربعين •

٦ - ثم الى ما يتجاوز تلك السن ويدخل في مرحلة الكهولة
والشيخوخة •

ويقصر الاشتراك في المعارك على المراتب الثلاث الأولى (١) .

وربما لا نتجاوز المصواب ان قلنا أن هناك لونا من التشابه في تنشئة الشباب الدنكاوى بما كان يحدث عند شباب اسبرطة ببلاد اليونان قديما حيث كان يربى الفتى هناك على الحياة القاسية الأمر الذى يخلق منه رجلا شديد المراس في القتال وفي أمور الحياة .

ومن العادات المنتشرة بين الشباب الشيلكاوى عدم السماح له بالجلوس في اجتماع الرجال المسائي في ساحة القرية ، كما أنه لا يسمح له أيضا بالاشتراك في القتال أو الزواج إلا بعد الاشتراك في رقصة خاصة تعتبر بمثابة اختبار للشبان لاختبار مرحلة الطفولة والدخول في زمره الرجال . ويختلط الشباب المراهقون مع الفتيات في خلال هذه الرقصة متبعين نظاما دقيقا في أدائها (٢) .

ومن العادات المنتشرة بين قبائل عرب السودان والمرتبطة أساسا بالفتوة والشباب عادة « البطان » فإذا تنافر شابان لأى سبب من الأسباب طلب أحدهما الآخر للبطان فان رفض عد جباناً وامتنعت البنات عن الزواج منه ، وإذا قبل أخذ كل منهما سوطاً ووقفاً تجاه بعضهما يفصلهما سرير (عنقريب) وخلق كل واحد منها ثوبه وتجرد من ملابسه حتى وسطه ، ومن حولهما الناس للشهادة . ويبدأ أحدهما بجلد الآخر سوطاً على ظهره ثم ينتظر حتى يجلده زميله سوطاً وهكذا يتبادلان الضرب بالسياط ولا يتحركان بل لا يحركان كتفا أو حتى جفنا الى أن يقع أحدهما من شدة الضرب فيحمل الى بيته ويزوره مصارعه ويصالحه ، وهذه العادة كانت تنتشر بين العامة ولا يشارك فيها الخاصة . وأما أسبابها فهي النساء ، فإذا أحب شاب فتاة وزاحمه آخر طلبه

(١) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الافريقية . ص ١٦٦ .

(٢) مصطفى فهمى وآخر : دراسات اجتماعية ، نفسية تربوية

« للبطان » وفاز بها الغالب ، وأحيانا أخرى يكون « البطان » لمجرد المباهاة وإظهار القوة . وقد يشترك فيه أكثر من اثنين من الشباب ويكون على ايقاع « الدلوكة » ، فمن أراد البطان يمك سوطه ويهزم فوق النساء اللاتي يضربن « الدلوكة » قائلا « ابشرن بالخير أنا أخو البنات عشرة » ويصطف الجميع صفا واحدا ثم يبرز أحدهم فيضرب كل من في الصف سوطا ويلقى السوط ويعود الى الصف ويأتى شاب آخر ويأخذ السوط ويفعل فعل الأول وهكذا حتى يأخذ كل واحد منهم نصيبه ضاربا ومضروبا . وقد تعجب إحدى الفتيات بشاب من الحضور فتتربع سوارا من معصمها وتلبسه آياه فيأخذ الشاب سوطه ويهزمه فوق رأسها قائلا : « ابشرى بالخير أنا أخو البنات عشرة » وأن وجد له منافس من الحضور في حب الفتاة قام له وتبارزا الى أن يكل أحدهما من الألم أو يهتر كتفه فيفوز الآخر بقلب الفتاة (١) .

عادات الزواج :

(١) عند البجة :

تكاد تتشابه عادات الزواج في أمورها الرئيسية عند البجة والقبائل العربية ، فأبناء العمومة أو الخؤولة مفضلون دائما ، ولا يعطى الرجل ابنته لزواج غريب إلا بعد استئذان أقاربها ممن يصلوا للزواج ، ويحدد الصداق وفقا للعرف السائد .

وتبدأ الخطوبة عند البجة بتقديم الخطيب هدية من البن والسكر أو بعض الماعز ، وهذه الهدية ترد اليه ان رفض طلبه ، وعند الموافقة يقدم الصداق الذي يقضى به العرف . وتهدي للزوج والزوجة ناقية عشراء في مستهل حياته الزوجية . ومن العادات التي تعبر عن التكافل الاجتماعي لدى البجة أثناء الزواج قيام نسوة الحي ببناء

(١) نعم شقير : المرجع السابق ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(م ٢٥ - التطور الاقتصادي الاجتماعي)

منزل الزوجية الجديد ، ومن العادات المرتبطة بهذا البناء وجود طبق بجوارهم وبه كمية من التمر ، تقدم لكل رجل يمر بهن فإذا تناول بعضا منه اضطر لأن يقدم هدية ، وتجمع الهدايا التي تحصل بهذه الوسيلة وينتفع بها في عمل وليمة العرس • ومعظم رجال الحي يعرفون هذه المادة فيحذرون من الاقتراب من المكان الذي يشاد فيه بيت الزوجية الجديد (١) !

(ب) عند القبائل العربية :

ومن الأمور المشهورة عندهم في الزواج صغر سن المتزوجين سواء من الذكور أو الاناث • ولا يلب للخاطب أولا أن يرى خطيبته ولو بالحيلة ، فإذا أعجبتته عمل على استرضاء أهلها وخصوصا والدتها التي تلعب الدور الرئيسي في قبول الخاطب ورفضه • وتشير إحدى الوثائق في عام ١٨٦٧ بأن شخصا أراد الزواج بأحدى الفتيات وبعث الى والدتها برسول لطلب يدها ولكن الأم رفضت ذلك متعللة بغياب زوجها الأمر الذي دعا الخاطب الى أن يسارع الى بيت من أراد خطبتها لقتلها بسبب رفض الأم قبوله خطيبا (٢) •

وكانت المهور في السودان ابان القرن التاسع عشر مرتفعة جدا لدرجة أنها بلغت أحيانا خمسمائة ريال وعشر أبقار وعشرة جمال وأربعين رأسا من الغنم • وهذه المسألة دعت بعض الحكمداريين الى التدخل فورا لوضع حد لهذه المسألة فنأدى أحمد باشا أبو ودان وغيره بتخفيض المهور والحض على الزواج سعيا وراء زيادة عدد السكان في البلاد وبالفعل أتت هذه الدعوة ثمارها ، وأصبحت المهور ما بين خمسة وسبعين قرشا ومائة وخمسين قرشا (٣) •

(١) محمد عوض محمد : السودان الشمالي • ص ٤٦ .
(٢) دفتر رقم ١٩٢٣ - أوامر عربي - صورة الأمر الكريم رقم ٩ ص ٦٧ بتاريخ ٥ محرم سنة ١٢٨٤ هـ • أمر كريم الى حكمدارية السودان • دار الوثائق القومية بالقلعة .
(٣) أحمد أحمد سيد أحمد : رفاعة الطهطاوي • ص ١٢٩ .

وتجدر الإشارة الى أن القبائل العربية السودانية تحترم النسب جدا وتنتزله المنزلة الأولى في زواج بناتهم ، فهم يفضلون زواجا ذا نسب لا يملك شيئا ، ولا يزوجون رجلا ثريا لا نسب له ، ويتضح ذلك بجلاء إذا حل بأرضهم رجل ذو نسب يرجع الى النبي (ﷺ) أو الصحابة زوجوه بناتهم بلا مهر . وهم أيضا يجلون رجال العلم ويزوجونهم بلا مهر أيضا (١) .

وعند الاتفاق على المهر يكتبون وثيقة الزواج ويعينون موعدا لحفل الزفاف وقبل حلول هذا الموعد بأسبوع يعد العريس الذبائح وشيئا من الذرة والروائح العطرية والأكسية للمروس وماشطتها « ووزيرتها » وأقاربها ، وتحمل هذه الأشياء في أطباق مغطاة الى بيت العروس مصحوبة بالطبول والزغاريد .

وأما استعداد أهل العروس فيتمثل في عزل العروسة بمكان منفرد حيث تسلم للماشطة لتمشط شعرها وتطيه وتلبسها أفخر الثياب . وأما العريس أيضا فيلبس أفخر الثياب الجديدة المعدة لهذه المناسبة . وفي الليلة المعينة للدخول يجتمع أهل العريس وأصدقائهم وأهل بمنزله ويزف على غرس الى بيت العروس مصحوبا بالطبول والرقص . وهناك تفاصيل كثيرة حول هذه المناسبة يحرص السودانيون عليها تماما فالعروس « وزيران » أيضا ، كما أن العريس يقيم بمنزل العروس مدة تطول أو تقصر حتى تنجب له (٢) .

(ج) عند النوبيين :

وللنوبيين عادات في الزواج تتفق مع ما سبق ذكره في الخطوط الرئيسية وتختلف في التفاصيل ، فعندهم إذا وصل العريس الى بيت

(١) نعيم شقير : المرجع السابق . ص ٢١٢ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٢٤ .

العروس تقام وليمة ويعقد القران ، ثم يأتون بالعريس الى غرفة العروس فيجد الباب موصدا وأمامه رجل يمنعه الدخول حتى يعطيه شيئا من المال وعند الدخول مع رفيقه ترشهم امرأة من أهل العروسة بالماء ويصلى العريس ركعتين ثم يتقدم الى العروس ملامسا جيبتها بيده ثم يقبل يده ويجلس بجوارها نحو ربع ساعة ، ثم تؤخذ العروس الى غرفة أخرى ويبيت العروس بمفرده حتى الفجر ، ثم ينزل الى النيل مبكرا ويعود ومعه غصن أخضر ويدخل الى غرفة العروس ويضربها به ويعود الى غرفته حيث يجتمع مع بعض أقاربه • وبعد سبعة أيام على هذا الحال يؤتى بالعروس رسميا الى غرفة العريس • وتختلف قليلا بعض هذه التفاصيل في هذه المناسبة من مكان لآخر في بلاد النوبة • وعموما يبقى العريس في منزل عروسته شهرا أو أكثر حسب الاتفاق ثم يذهب بعد ذلك معها الى منزله • ولا تنطق الزوجة باسم زوجها الى أن تموت (١) •

وفي جهات بربره وهرر حدث نوع من التزاوج بين المصريين وسكان تلك الجهات ، وكان معظمهم من الضباط والجنود (٢) • ويرجع السبب في ذلك الى حسن المعاملة التي كان يلقاها الأهالي من هؤلاء الجنود والضباط ، والتحول الخطير الذي بدأ في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية منذ أن امتدت الادارة المصرية الى تلك الجهات فأفسد هؤلاء الأهالي اليهم ووجدوا ان الاضمار اليهم فيه مكانة اجتماعية رفيعة لهم خاصة وأن الجميع يدينون بالاسلام •

(١) نعوم شقير : المرجع السابق • ص ١٩٧ •

(٢) انظر : الوثائق الانريقية — محفظة رقم ١٠٣ وثيقة بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٩٣ هـ •

انظر أيضا : محافظ بربره — قيد الشهادات — محفظة رقم ٣٨١٥ (قديم) ١٢٠ (مؤقت) — الفترة من « ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٣ هـ — ٢ صفر سنة ١٢٩٨ هـ » • دار الوثائق القومية بالقاهرة •

(د) عند أهل دارفور :

كان من الأمور المعتادة في دارفور خلال القرن التاسع عشر ان الشبان إنانا وذكرانا ينشئون جميعا في صغرهم فيقومون برعى الأغنام ومن ثم يجتمعون معا ولا حجاب بينهم الأمر الذي يؤدي الى حدوث شيء من المودة بين الفتى والفتاة ، حتى يبعث بأبيه أو أمه أو أحد أقاربه لخطبتها فاذا تمت الموافقة حضر الناس والشهود لاتمام العقد ووضع الشروط الكثيرة التي تتضمن أموالا باهظة تذهب كلها الى بيت العروسة ، بينما لا يعقدون لها إلا على شيء رمزي من هذه الأموال . وبعد اتمام العقد يتركون الأمر لفترة طويلة جدا حتى يتشاوروا ويتفقوا على تحديد ميعات معلوم لاتمام الزفاف .

ويتوافد الناس من كل جهة أفواجا وتجرى لكل فوج مقابلة خاصة بالطبول ثم تقدم لهم الأطعمة والمشروبات كل حسب مقامه وتجرى بعد ذلك بعض الرقصات المتنوعة يشترك فيها الرجال والنساء . فهناك رقصة « الدلوكة » حيث ترقص النساء الجميلات من بنات الأكابر . وهناك رقصة « الجبل » لأواسط النساء وأمثالهن من الشبان وهناك أيضا رقصة « اللنقى » لمن دونهن . وحتى العبيد لهم رقصات خاصة بهم (١) .

هكذا يبدو التمايز الاجتماعي واضحا بين القوم خلال حفلات الزواج ، ولا يمكننا أن ننفي تماما حدوث مثل هذا في مجتمع كانت تنتشر فيه تجارة الرقيق ويتنوع سكانه تنوعا شديدا ، كما أننا في نفس الوقت لا نستبعد المبالغة النسبية في وصف مثل هذه الحفلات ، فمن الطبيعي أن يختلف أسلوب المقابلة من شخص لآخر ، كما انه من الطبيعي أيضا أثناء الرقصات أن يميل كل شخص الى من يجد فيه صفات مماثلة لصفاته . وهذه الأمور لازالت حتى الآن وان كانت تأخذ شكلا آخر .

(١) محمد بن عمر التونسي : المرجع السابق : ص ٢٢٩ - ٢٣٤ .

وعقب هذا الحفل الذي يتخلله الأكل والشرب تترف العروس بالداوكة ويطوفون بها حول البلد ثم يأتون بها الى بيت الزوجية . وكذلك الحال بالنسبة للعريس الذي يزف من جانب رفاقه الشبان حتى يأتون به الى المنزل الذي وصلتته العروس من قبل . ويوجد في عادة الزواج عند الفور ما يسمى أيضا بالوزير بالنسبة للعريس و « الميرم » بالنسبة للعروس وهي تقابل كلمة الوزير .

وهناك تفاصيل كثيرة لطقوس الزواج عندهم ، إلا أن أهم ما يجب الإشارة اليه في مسألة الزواج أن أهل الزوجة محترمون بصورة كبيرة لدى العريس فأُمها كأمه وأبؤها كأبيه وإخواتها كاخوته (١) .

ويبدو التكافل الاجتماعي واضحا في عادات الزواج عندهم ، فكل جماعة من الجماعات المدعوة لهذا الحفل تأتي اما ببقرتين أو ثورين أو بشياه اعانة لصاحب الوليمة (٢) ومن عاداتهم أن العريس لا يفتض عروسه إلا بعد سبعة أيام كرامة لها ولأبويها . كذلك فقد رسخت لديهم عادة أن الرجل لا ينفق على زوجته بعد الزفاف إلا بعد مرور سنة ، فان جاء بشيء قبل السنة فهو فهو على سبيل الهدية (٣) .

وعلى وجه العموم فساكن دارفور يفضلون الزواج الباكر كسائر السودانيين ويمكن أن تصل زوجاتهم الى أربع نساء . ومن عادة بعض القبائل في الأطراف بغرب دارفور « كالقمر » و « المساليط » الذين لم يدخلوا الاسلام أن يلتقى أبناؤهم وبناتهم في الخلاء أثناء رعى مواشيهم ويقيمون قرى صغيرة ويعيشون فيها عيشة الأزواج ما يقرب من سنة حتى اذا حملت منه زوجته كتبوا عليها وإلا فصلوها عنه (٤) .

(١) التونسي : المصدر السابق . ص ٢٣٤ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٤١ .

(٣) نفس المصدر ص ٢٤١ .

(٤) نعوم شقير : المرجع السابق ، الجزء الاول ، ص ١٩٤ .

(هـ) الزواج عند الجنوبيين :

أول ما يلفت انتباهنا في عادات الزواج لدى الدنكا أن الرجل لا يسمح له أن يلتصق زوجته في العشيرة المنتمى إليها ، ولا يجوز له أيضا أن يقترن من امرأة تمت بصلة القرابة الى والدته فهذا الزواج في تقديرهم من المحرمات بل من الكبائر التي تجلب غضب أرواح السلف (جوك Jok) والتي ينتج عنها موت الأطفال أو عقم الزوجات بالإضافة الى الوبال والدمار ، وبطبيعة الحال فان مثل هذه المخاوف لا يمكن أن تحدث وهذا يرجع الى تمسك هذه الجماعات البدائية بالمعادن والأعراف المقدسة التي لا يمكن أن يحيد عنها أحد . ولو فرض وحدث خروج عن تلك العادة فالعرف يقضى على الرجل أن يقدم فدية من أربعة رؤوس من الماشية ويمنح جسد الأثمين ببعض السوائل المستخرجة من بطن الذبيحة (١) .

ولا نريد أن نسارع لنقول إن العلم الحديث قد توصل أخيرا الى ما عرفته جماعة الدنكا من خطورة الزواج بالأقارب والذي تنتج عنه ذراري ضعيفة من كل النواحي ، ، ولكن تفسير هذه الظاهرة لا يعدو أن يكون مجرد عادة تناقلها الخلف عن السلف وأصبحت جزءا من تكوينهم الديني حافظوا عليها على مر الأيام .

ومن العادات التي تسبق الخطوبة عندهم أن يذهب العريس بنفسه بصحبة جماعة الى بيت العروس ويلتمسون بعض التبغ ليخفونه ، فتذهب العروس وتطلب هذا التبغ من أبيها فان أعطاها اياه فهذا علامة الرضا ثم يأتي دور الأبوين للاتفاق على المهر الذي يختلف من قبيلة الى أخرى ، فالقبيلة الثرية بماشيتها قد يصل المهر عندها الى خمسين رأسا من الماشية معظمها من البقر ، بالإضافة الى بعض الغنم والماعز ، وعند سكان

(١) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الافريقية ص ١٦٠ -

المستقعات لا يزيد المهر على خمسة رؤوس من الماشية حيث المراسى محدودة عندهم ، وقد يقدم الخطيب زواجا من الأسنة التي تستخدم في صيد فرس البحر ، وبعضا من السمك ودهان فرس البحر . وفي بعض الحالات يجوز تأخير دفع جزء من المهر ولا يكون سببا لتأخير الزواج . وعند جماعة « الحدادين » يتألف المهر في معظمه من أقراص الحديد . ولا يحتفظ والد العروس بالمهر بل يوزعه على أقارب الفتاة من الذكور ويستبقى منه فقط بقرة أو بقرتين ، وقد يدهش البعض لذلك ولكن قد تزول الدهشة إذا علمنا أن هؤلاء الأقارب يتعاونون في دفع مهر الشاب عند زواجه ، فلذا كان من الضروري أن يتقاسموا مهر الفتاة . لذلك فقد كان رد المهر عملا شاقا الأمر الذي ترتب عليه ندرة شديدة في حالات الطلاق عند الدنكا . وفي ليلة الزفاف يذبح ثور وتقام حفلة رقص يشهدها شباب القرية ولا يشارك فيها العريس ، أما العروس فنشارك فيها وفي نهايتها ترف الى عريسها (١) .

ومن عادات الزواج الغريبة عند الدنكا أنه اذا توفي شاب دون أن يتزوج فلا بد لأخيه أن يتزوج بالانابة عنه ، قبل أن يتخذ لنفسه زوجة ، فالزواج عندهم أمر لا يحرم منه المرء حيا أو ميتا ، وهذه الزوجة في عرف المجتمع زوجة الأخ المتوفى وأولادها أولاده ، وقد تفسر هذه العادة بما عرف عند الدنكا بتمجيد أرواح السلف (Jok) وتقديسهم إذ لابد للرجل - عندهم - أن يكون له نسل يمجّدوا روحه حتى لا تظل الروح - في اعتقادهم - ثائرة وناقمة عليهم (٢) .

ولا تختلف عادات الزواج كثيرا عند الشلك في جنوب السودان عن جماعة الدنكا ، فالزواج عندهم يرتبط بعملية « شراء الفتاة من أبويها » . وعادة ما يذهب والد العريس الى والد العروس ليسأله عن عدد الثيران

(١) محمد عوض محمد : المرجع السابق . ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) نفس المرجع . ص ١٦٣ - ١٦٤ .

والأعظم التي يرتضيها في عملية مبادلة ابنته وإذا ما اتفقا على الثمن يحضر العريس الثيران (١) .

ولابد للعروس أن تخبر زوجها ان كانت عذراء ، وإذا حدث أن زنا بها أحد ، فانها تأتي في اليوم التالي لزوجها وقد وضعت على رأسها كتلة من الأعشاب ، ثم تركع أمام زوجها معترفة له بذنبها ، فيأخذها الى الزعيم لمعرفة الزاني ومحاكمته طبقا لوسائله التي تقضى غالبا بأن تدفع الآثمة عددا معينا من الثيران (٢) .

وقد عرف الشلك نظام تعدد الزوجات ، طالما أن الرجل قادر على متطلبات الزواج من البقر المطلوب ، وليس لديهم تقيد بعديد معين من الزوجات ، ولا تعترض الزوجة على هذا الأمر . ففي اعتقادهم أنه كلما كثرت زوجات الرجل فان ذلك يساعد على أن تكون له أسرة كبيرة يملكون بعضها بعضا (٣) .

ولا تختلف مراسم الزواج عند قبائل الباري كثيرا عن الدنكا والشلك إذ يتألف المهر عندهم من الماشية أيضا ، ولكن ثمة أشياء عندهم في هذه الناحية نود أن نشير اليها ، فرجال الباري العاديون لا يتزوجون إلا بامرأة واحدة بعكس ثراتهم الذين يتزوجون بأكثر من واحدة . وعندهم أن الفتاة أفضل من الفتى ، لأن البنت عند زوجها تجلب لأهلها مغنما كثيرا من الماشية ، أما الولد فعلى العكس من ذلك تماما ، فزواجه يكون مدعاة لنقص ثروتهم من الأبقار والثيران (٤) .

وفي ختام حديثنا عن مسألة الزواج في السودان نود أن نشير

Gessi; Op. Cit. pp. 32 - 33.

(١)

Ibid. p. 33.

(٢)

(٣) مصطفى فهمي وآخر: دراسات اجتماعية . ص ٧٣ .

(٤) عمر طوسون: تاريخ مديرية خط الاستواء ، الجزء الثاني

ص ٥٦ .

الى ظاهرة جديدة أوجدتها الادارة المصرية في تلك البلاد ، وخاصة في شرقي السودان وجنوب ساحل البحر الأحمر ونعنى بها قيد الاشهارات الزوجية ، وايداع صورة من كل وثيقة زواج بالمحكمة التابع لها الفرد (١) .

الطلاق :

من الأمور التي تقترب عادة بالزواج مسألة الطلاق . وينبغي أن نشير الى ملاحظة عامة تتعلق بالطلاق في المجتمع السوداني ، وهي قلة أو ندرة حدوث حالات طلاق بين سكانه ، ومرد ذلك - في تقديرنا - الى أن معظم الزوجات التي تتم تكون من داخل القبيلة الواحدة التي تجمع بينها أواصر القربى والجوار ، بالإضافة الى « الاصهارات المتبادلة » - ان جاز هذا التعبير - فيما بين أبناء القبيلة ، والتي يستحيل فيها الطلاق ، فلو فرض أن طلق زوج زوجته ، ففي الحال سوف تلقى أخته نفس المصير . ويمكن أن نضيف سببا أخيرا لندرة حالات الطلاق وهو شدة تمسك هذا المجتمع بتعاليم الاسلام وفهمهم إياه فهما صحيحا ، فعلى الرغم من « ترخيصه » للطلاق بشروط ، فهو يعتبر أبغض الحلال عند الله .

ومع ذلك كله فقد تتعذر الحياة بين الزوجين ، ويعالج البجاه هذه الحالة طبقا للعرف السائد بينهم حيث عرفوا عادة خاصة تسمى « التعليق » أى يطلق زوجته بشرط يرض عليها ، ولا يجوز لها أن تتزوج برجل آخر حتى تستوفى هذا الشرط ، فان لم تستطع الوفاء تظل معلقة ،

(١) محافظ بربره « عربى » - قيد الاشهارات بمحافظه بربره . دفتر رقم ٢٨١٥ (قديم) ١٢٠ (مؤقت) - ص ١ « ١٢ ربيع أول سنة ١٢٩٣ هـ - ٢ صفر ١٢٩٨ هـ » دار الوثائق القومية بالقاهرة .

ومن أمثلة الشروط عدم الزواج من رجل يشك في أنه عشيقتها وأنه كان سببا في فساد الزيجة الأولى (١) .

ويجوز الطلاق عند سكان الجنوب والنيليين بوجه عام ، ويرجع سبب الطلاق عند الدنكا الى العقم ، فاذا مضت سنتان أو ثلاث ، ولم تنجب الزوجة جاز الطلاق ، وهنا ينبغي أن ترد الى الزوج الماشية التي قدمها مهرا لها بالاضافة الى « العجول » التي أنجبته في تلك الفترة . وأحيانا ان كان الزوج في سعة من العيش احتفظ بزوجه الأولى وتزوج بأخرى ، فتعدد الزوجات — كما ذكرنا — ليس ممنوعا عندهم وان كان نادرا لعدم استطاعة الكثيرين امتلاك أعداد وفيرة من الماشية . وفكرة الطلاق عند الدنكا واردة عندهم منذ بداية الزواج ، والدليل على ذلك ان الزوجة تبقى في منزل أبيها حتى تنجب أطفالا ويثبت تزوجها بصورة لا تدعو للشك مقدرتها على الانجاب . والطلاق عند الدنكاليين من حق الزوج فقط ولكن يجوز أن يكون من جانب الزوجة أيضا ، حيث تمتنع عن معاشرة زوجها أو تترك منزله عائدة الى أبيها ، وفي كلا الحالتين يرد المهر للزوج . كما يحدث الطلاق أيضا اذا هربت الزوجة الى رجل آخر (٢) .

وفي عام ١٨٧٣ وردت الى « مجلس الاحكام » بمصر شكوى من السودان تتعلق بطلب بعض النسوة للطلاق من أزواجهن الذين تركوا السودان منذ سبع سنوات وعشر سنوات ، ولما كان يخشى عليهن من « الأمور غير المرضية » ، وعدم استطاعتهم الانفاق فقد طلبن الطلاق والفتوى شرعيا في هذا الأمر حيث ان مذهب المالكية يقر بجواز هذا الطلاق (٣) . وهكذا يتبين لنا من هذه الشكوى أن هذا الطلاق كان

(١) محمد عوض محمد : السودان الشمالي . ص ٤٧ .

(٢) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات . ص ١٦٣ .

(٣) دفتر رقم ١٨٦٠ مكية عربى — صورة المكتبة رقم ٨ الصادرة من الجمعية السنوية الى مجلس الاحكام بتاريخ ٧ جادى الثانية سنة ١٢٩٠ هـ — ص ٨٥ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

ضروريا حتى لا تشيع الفاحشة في المجتمع ، وحتى يمكن لمثل هؤلاء النسوة أن يجدن من ينفق عليهن ، خصوصا وأنه قد مضت على غياب أزواجهن سنوات طويلة ، وربما يكون في مثل هذه الحالة رد على أولئك الذين يرمون المجتمعات الاسلامية — من خلال مسألة الطلاق — بالتأخر فأيهما أفضل أن تترك هذه النساء طوال حياتهن يعشن على أمل عودة أزواجهن أم يجدن جلا كريما يحون عفتهم ويحفظ للمجتمع تماسكه ، وهو ما فعله الاسلام حيال هذه القضية ؟ كما يتبين لنا كذلك من خلال هذه الوثيقة ان الادارة المصرية كان لديها الاتجاه الى رعاية أبنائها السودانيين وتماسكهم الاجتماعي رغم ما يشاع لدى كثير من الدارسين ان الحكم المصري في السودان كان هدفه الرئيسي استغلال السودان اقتصاديا وحسب .

مركز المرأة :

وما دمنا قد تحدثنا عن مسألتى الزواج والطلاق فينبغى أن نشير الى مركز المرأة في المجتمع السوداني . والمرأة في المجتمع البجاوى تلعب دورا هاما فهي التى تقوم بغسل المسكن وتقويضه كما سبق أن ذكرنا ، كما أنها تقوم ببعض الصناعات كنسج الشملات من صوف الغنم أو وبر الابل ، وفي موسم الأمطار في الخريف تقوم بصنع السمن من الألبان المتوفرة في هذا الوقت من السنة . وقد كان للمرأة فيما مضى في الميراث مكانة واضحة إذ كان الولد يرث خاله وهذه العادة كانت منتشرة بين كثير من القبائل الحامية . وقد غير الاسلام هذه العادة عند البجاء فأصبح الأبناء يرثون آباءهم ، وقد حجب هذا التحول حرمان النساء من الميراث تماما لأن المرأة — في نظرهم — اذا ورثت انتقل ما تحصل عليه من الإرث الى قبيلة أخرى . وهذه العادة تنقص من حقوق المرأة

عند البجة ، وقد ظهرت لدى الأمرار دعوة تنادي بأن هذا الإجراء مخالف للشريعة (١) .

ومع ذلك كله فتجدر الإشارة الى أن الزوج البجاوى يكن لحماه وحماته احتراماً شديداً لدرجة أنه لا يستطيع أن يجلس في حضرة الحم أو الحماة (٢) .

وأما نسوة القبائل العربية على وجه العموم فمرفهات ومطلبات الى حد كبير ، فقلما تقوم المرأة عندهم بأعمال المنزل المعتادة في بيتها من طحن وخبز وطبخ وغسل ، فكل هذا منوط بالجوارى ، وخصوصاً مسألة الغسل فانه من أكبر المصائب على المرأة أن تضطر الى غسل ثياب زوجها . ويبدو أن عزوف المرأة عند هذه القبائل عن أداء مثل هذه الأعمال يعود الى كثرة الجوارى في ذلك الوقت وسهولة تداولهم بحيث ان خلوا أى منزل منهم للقيام بهذه الأعمال يعد من الأمور المعيبة في المجتمع السوداني آنذاك خاصة وأن هذه الأعمال قد ارتبطت الى حد كبير بهؤلاء العبيد ، بالإضافة الى شعور المرأة في هذه القبائل العربية بأنها من سلالة أرقى الأمر الذى يتطلب أن يقوم آخرون بخدمتها في بيتها وأن دورها الأساسى ينحصر في عملية التربية فقط . وقد وصل تدليل المرأة عندهم الى حد أنه اذا تخلص زوجها المنزل وكانت جالسة أو مضطجعة فانها لا تتحرك من مكانها ، وإذا طلب حاجة أمر بها الخدم أو ترضاها بنفسه (٣) .

وليس معنى ذلك الانتقاص من مكانة الرجل بل هو شئ من الدلال والاحترام لهذه المرأة ولعل هذه الأمور أقرب الى ما نشاهده في سلوك المجتمعات الأوروبية المعاصرة التي تدعو الى تقديم المرأة على الرجل في

(١) محمد عوض محمد : السودان الشمالى . ص ٤٥ .

(٢) نفس المرجع . ص ٤٧ .

(٣) نعموم شقير : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

الحفلات والمناسبات ، وتحتم أن ينهض الرجل واقفاً اذا صافح امرأة ولا تنهض المرأة اذا صافحت الرجل .

وكما كانت الحماة في المجتمع البجاوي تلقى احتراماً شديداً من لدن زوج ابنتها ، فقد حظيت أيضاً في مجتمع القبيلة العربية بنفس الاحترام ، وأعظم قسم عند بعض الرجال ما كان مقروناً « بنسبته » (حماته) ، فان قيل للرجل « ونسبتك تقضى لى حاجتى » وجب عليه بذل كل جهده لقضائها (١) .

والنساء السودانيات من هذه القبائل العربية لا يجلسن مع الرجال إلا اذا كانوا من أقاربهم المقربين ، واذا طلبت احداً من الى مجلس رجال تلثمت بثوبها ولا يظهر من وجهها إلا عيناها وتجلس ناظرة الى الأرض متحدثة بصوت منخفض ، واذا زارها رجل في منزلها كلمته من وراء جدار ، وان مرت بمجلس رجال خلعت نعلها وغطت وجهها ، أما الجارية فتخلع نعلها وتكشف رأسها ، واذا حدث ان كان الرجال جالسين في صفين على جانبي الطريق فلا يمكنها أن تمر في الوسط حتى يقوم فريق منهم الى الجانب الآخر أو تعود ، وان كانت راكبة ترجلت (٢) .

وهناك اتهام للجمليين وبعض سكان منطقة الجزيرة باقتناء الجوارى للفحشاء والانتفاع بكسبهن من هذا السبيل ، ولكن التفسير الأقرب للصواب هو ان بعض الأغنياء في تلك المناطق ممن زاد عدد عبيدهم وجواريه عن خدمتهم بحثوا بهم في طلب الرزق من أى عمل مشروع ، وفرضوا على كل واحد منهم مبلغاً محدداً في اليوم وهذه الأعمال كانت تتمثل في الطحن والخبز والطبخ في الأسواق ، ولكن الكثير من الجوارى قد يغلب عليهن الكسل وحس الرزيلة فيرتكبن الفحشاء ، ويدفعن لأسيادهن المبالغ المطلوبة مفضلات أقصر الطرق وأسهلها .

(١) نعموم شتير : المرجع السابق ص ٢٢٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٣١ .

ولم تكن الادارة المصرية بالسودان لتقبل شيوع الفاحشة في البلاد وكانت تضرب بشدة على مرتكبيها من النساء والرجال ، وقد وصل حد العقوبة في احدى قضايا « الزنا » الى القتل والجلد والنفي لخارج البلاد في محاولة لاجتثاث جذور تلك المسائل التي تهدد كيان المجتمع ولم تكف بمماقبة أطراف الواقعة بل امتدت العقوبة الى المسؤولين الذين كان تراخيهم سبيلا الى وقوع مثل هذا (١) .

ولقد تبوأ النساء في دارفور مركزاً مرموقاً - غيما عدا الحروب - وكن يتدخلن في سائر الأمور ، الأمر الذي حدا ببعض الى القول « ان عرساً لا يتم إلا بهن أو حزننا كذلك » (٢) . ولقد شارك بعضهن ولا سيما غير العربيات في حلقات الأذكار . ويفرح أهله دارفور كثيراً بولادة الاناث أكثر من فرحهم لمقدم الذكور نظراً لما تجلبه الانثى من ماشية كثيرة عند زواجها ولذا شاع فيهم قول مشهور « ان الانثى تملأ الزريبة خيراً والذكر يخربها » (٣) .

والمرأة في جنوب السودان وخاصة عند الشك مثقلة بالأعمال فهي تساعد الرجل في بعض أمور الزراعة ، كما تقوم بجلب الماء لمسكنها وذلك بحملة من أماكن بعيدة ، بالإضافة الى القيام برعاية أطفالها واعداد الطعام ، كما تسهم الشلكووية في بناء المنزل واصلاحه (٤) .

ولنساء الدينكا ولع شديد بأمور الزينة ، فالموسرة منهن من تتحلى في جديدها ويديها ووسطها بالكثير من الحلى التي كان أكثرها من معدن

(١) محفظة رقم ٥ أوامر للجهادية - ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٤
أصله ورقم ٢٥٧ مسلسل ، بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ .
دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٢) التونسى : المصدر السابق . ص ٢٤٥ .

(٣) نفس المصدر ص ٢٢٥ .

(٤) مصطفى نهى وآخر : المرجع السابق . ص ٥٥ .

الحديد بالاضافة الى أسلور من سن الفيل • وكلما كثرت زينتها دل على عظم مكانها الاجتماعى بين أهلها (١) •

وفى الأجزاء التى ضمت أخيرا للإدارة المصرية وخاصة فى هرر كان للمرأة مكانة مرموقة وكلمة نافذة على الرجال لدرجة أن البعض يشبههن بالنساء الأوربيات من حيث الحرية الكبيرة التى تتمتع بها لدرجة أن الواحدة منهن - كما يقال - إذا أمرت زوجها بشئ لا يمكن أن يخالفها • ومع ذلك كله فهن متعاونات مع أزواجهن فى الحياة المعيشية ، فالواحدة منهن تخرج الى السوق لتبيع وتشترى خاصة أوراق البن أو القات الذى يرسله اليها زوجها من البستان ولذلك فقد شاع عندهم أن الرجال زراع والنساء تجار (٢) •

وهكذا يتبين لنا من تتبع مركز المرأة فى السودان أن وضعها الاجتماعى كان محكوما بعادات وتقاليد مجتمعها الصغير الذى كانت تحيا فيه ، فهى عند البجة مشاركة له فى إقامة مسكنه وعند القبائل العربية نراها تتمتع بمركز كبير داخل أسوار بيتها وقد سخرها لها الجوارى لخدمتها ، وهى عند الجنوبيين تعيش حياة الرجل الخشنة فى المزارع بالاضافة الى أعمال البيت التقليدية ثم هى فى هرر تتمتع بحقوق واسعة ، ولكننا أحيانا نرى خروجها عن القاعدة العامة التى كانت تتحرك فى خلالها المرأة السودانية والتى كانت تمنعها من الاختلاط بالغرباء ، ففى عام ١٨٥٢ نلاحظ احدى كبار السيدات فى الخرطوم السلطانة (نصره) ابنة آخر ملوك سنار تحققي بالرحالة الأمريكى « تايلور » خلال مقدمة

(١) الوقائع المصرية - سياحة شوينفورت فى افريقيا • العدد رقم ٦٦٠ بتاريخ ٩ جمادى الاولى سنة ١٢٩٣ هـ . (الموافق اول يونية ١٨٧٦) •
(٢) جريدة أركن حرب الجيش المصرى : العدد رقم ٥ بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٩٤ ع . ص ٣٩٧ •

الى المدينة وتقيم له حفل عشاء ، وتدعو اليه نائب القنصل النمساوى
ولقيفا من صحبة وتقدم لهم الهدايا (١) .

عادات وتقاليد أثناء الوفاة :

كان من الطبيعي ، بعد أن تحدثنا عن العادات والتقاليد المرتبطة
بالولادة ومراحل العمر المختلفة وما ارتبط بها أيضا من عادات وتقاليد
مرورا بمرحلة الزواج وانتقالا منها الى مركز المرأة في المجتمع
السوداني ، أن نصل الى مرحلة وفاة الشخص لنطالع عادات وتقاليد
مرتبطة بها ، فعند البجة يدفن المتوفى في حفرة ويهال عليه القتراب ، وتغطى
الحفرة ، أحيانا ، ببعض الحمص الأبيض والأسود عقب قرعة بعض
الآيات والتسبيحات . ويحتفل بذكرى المتوفى ثلاث مرات ، الأولى بعد
أسبوع من وفاته والثانية بعد أربعين يوما والثالثة بعد حول كامل وبه
ينتهي الحداد . وفي حالة وفاة شخص عظيم يستمر المزاء لمدة
أطول قد تصل الى سنة كاملة حتى تحضر كافة القبائل الموزعة في
الصحارى حيث أنه من المتعسر أن تعلم كافة القبائل في وقت واحد ،
وغالبا ما يأتي هؤلاء ومعهم الهدايا من الابل والنقود لأهل المتوفى .

ومن عادات الأمرار أن أقرب الناس الى الفقيد يحرم على نفسه
أن يجلس على فروة إذا ركب بعيره . ويرتبط بالوفاة عادة دق الطبول
« النحاس » ، ولا يدق الطبل إلا في ثلاث مناسبات : الأولى بعد وفاة
فقيد عظيم ، والثانية للدعوة للحرب ، والثالثة لحفلة عظيمة تهم القبيلة
كلها ، ولا يمكن أن يدق النحاس لسبب تافه ، ذلك لأن له تأثيرا
شديدا في النفوس ، حيث تثور الحماسة في القلوب وتجرد السيوف ،
ولكل قبيلة طريقة أو نغمة خاصة في دق طبولها (٢) .

(١) Taylor, B: A Journy to Central Africa. pp. 293-96.

وانظر أيضا : احمد احمد سيد : تاريخ مدينة الخرطوم ص ١٦٩ .

(٢) محمد عوض محمد : السودان الشمالى : ص ٤٧ - ٤٨ .

(م ٢٦ - التطور الاقتصادى الاجتماعى)

ولمّا تمّ أهل النوبة جليّة عظيمة ، فعند وفاة أحدهم ينادون أهل بلدته والبلاد المجاورة ويقيمون المآتم بالمويل والرقص المحزن حتى يواروه التراب ثم يعودون لتجديد النذب والبكاء مستمرين في ذلك مدة أربعين يوما يتقبلون فيها العزاء من القادمين من بلاد بعيدة ، ويقوم أهل البلدة التي توفي فيها الشخص بتقديم الطعام لأهل المتوفى والمغزين حتى ينتهى المآتم ، ويظل أقارب المتوفى مدة سنة ممتنعين عن الأفراح والتطيب وارتداء الثياب الفاخرة والحلى (١) .

وأما مآتم القبائل العربية فكانت هى الأخرى فصلا من فصول الحزن الشديد ، فالنساء يصحن ويضعن التراب على رؤوسهن ويلطخن وجوههن « بالسجم » والرماد ويدخلن غرفة الميت للبكاء حوله ، وحين يأتى الجيران تخرج النساء بالمتوفى الى فناء المنزل لعمل المناحية وتقوم الناديات بالضرب على النحاس ، وترقص النساء الحزاني بالسيفوف ، والعصى .

أما الرجال فيقومون بالتهليل قائلين « لا اله إلا الله محمد رسول الله » مرات معدودة حتى تصل أعدادها الى سبعين ألف مرة . وبعد غسل المتوفى وحمله تتبعه النساء كاشفات الرعوس ومعهن قريباته ، واحدة متقلدة سيفه وأخرى ثوبه أو جبته أو عمامته حتى يصلن التربة فيجتمعن حلقة كما حدث فى فناء المنزل ويجددن البكاء والنذب والرقص على أصوات التصفيق بدل النحاس . وعقب الدفن يعود أهل المآتم الى منزل المتوفى فيجلس الرجال لاستقبال المقربين القادمين من جهات بعيدة رجالا ونساء وعند وصولهم يضربون النحاس وترغد النساء زغاريد الحزن فيخرج أهل الميت جميعا لاستقبالهم فيمصطف الفريقان صفين خارج البلدة ، الرجال فى مواجهة الرجال والنساء فى مواجهة النساء ثم يشرعون فى البكاء حتى يلتقى الصفان فيشتد العويل

(١) نعوم شقير : المرجع السابق . ص ١٩٩ .

حتى يقوم أهل الميت مقام المعزين في تعزيتهم وتهوين المصاب ،
والجملين عادة تعرف « بالشوقار » ذلك أنه عند التقاء الصفين خارج
البلدة يتسابق الفرسان على خيولهم أو ابلهم ويتصارع المشاء بالسيف
و « الدرق » وترقص النساء بالسيوف حتى يصيبهم النصب فيذهبون الى
منزل المتوفى .

ويشارك أهل البلدة أهل المتوفى في النوم على الأرض مدة سبعة
أيام ، وأما أقارب المتوفى فانهم يشاركون المقربين للمتوفى في النوم على
الأرض مدة أربعين يوما . حتى يتم عمل صدقة تسمى صدقة الأربعين
وهي اشارة الى ختام المآتم ثم يعود بعدها أهل الفقيد الى النوم على
الأسرة وتغسل النساء ثيابهن لازالة ما علق بها من رماد ويستمر حدادهم
لمدة سنة كاملة ، وتعبيراً عن هذا الحداد تقوم زوجة المتوفى واخواته
بقص شعورهن ، ويركب الرجال دوابهم بفراء مقلوبة ، وأما رجال
الشايقية فيرتدون طرابيشهم بلا ازرار اشارة للحداد (١) .

وبالرغم من شدة تمسك عرب السودان بالدين الاسلامي فاننا نلاحظ
اختلاط بعض العادات والتقاليد بهذه التعاليم الدينية ، التي لا تقصر مثل
هذه الأفعال عند دفن الميت .

وفي جنوب السودان وخاصة عند الشلك نلاحظ عادات غريبة تماما
عن تلك التي شهدناها في السودان الشمالي ، فعند هذه الجماعة يدفن
الميت في مواجهة منزله وهو جالس القرقصاء ، وتشيد على قبره كومة
من الطين . وتلطخ الأرملة وجهها وشعرها بالطين وتظل « تولول » وتئن
لبدة أيام ، يقوم في خلالها المقربون منها بالعناية بها ويمدونهم بكافة
متطلباتها ، فيقودون قطيعها الى المرعى ، ويقومون بزراعة أرضها (٢) .

(١) نعوم شقير : المرجع السابق . ص ٢٣٤ - ص ٢٣٧ .

(٢) Gessi: Op. Cit. p. 32.

وعند وفاة والد ملك « أونبيرو » في الجنوب اقيمت بعض الاحتفالات ذات الطابع الغريب والوحشي في آن واحد ، حيث وضعت جثة هذا المتوفى في حفرة على طبقة من الأحياء وكانت هذه الطبقة نساءه ! ومن الأمور الغريبة حقا أن النسوة في هذه البلدة وما حولها كن يستسلمن للدفن أحياء حبا في أزواجهن ، ربما يفوق ما كانت تفعله قديما أرامل الهنود لأزواجهن حيث كن يلقين بأنفسهن في المواقد التي كانت تمتد لحرق جثث هؤلاء الأزواج (١) .

عادات وتقاليد خاصة بالمعتقدات الدينية :

ولعرب السودان عادات وتقاليد دينية يولونها اهتماما شديدا مثل « التعزيم » وكتابة الأحجية وقلما تجد واحدا منهم ولا سيما النساء إلا ويحمل حجابا . ومن بين الأمور التي يعالجون بها المرضى كتابة بعض سور القرآن الكريم على لوح ثم يغسلون الكتابة بماء ويشربون الماء للاستشفاء .

وإذا حدث نوع من الوياء أو المرض يقومون بنحر الذبائح وتوزيعها على الفقراء والمساكين حتى يرفع الله عنهم هذه الأوبئة والأمراض .

ومن العادات المرتبطة بظهور الهلال قولهم « اللهم أعطنا خيره وأكفنا شره » ثم يوقدون النار أمام منازلهم ويقدم كل واحد منهم التهنئة للآخر . ومن عاداتهم أن أراد شخصان المعاهدة على أمر هام وضما المصحف الشريف بينهما مفتوحا على سورة « براءة » * وأقسما على صدق الوفاء بالعهد ، كذلك فإنهم إذا فقدوا شيئا طافوا الجهات منادين

(١) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية ، الجزء الاول . ص ٢٨٥ .

(*) التوبة : السورة رقم ٩ من القرآن الكريم .

« كتاب الله جاكم من رأى الشيء الفلانى يرجعه لصاحبه (١) » ويبدو واضحا ان مثل هذه العادات والتقاليد نابغة من الدين الاسلامى فمن آيات القرآن الكريم يتخذون علاجاً ، وهذه الآيات ربما تأخذ شكل الكتابة فى أوراق صغيرة على شكل أحجية ، أو تكتب على ألواح ثم تغسل ، بصرف النظر عما يصاحب هذه العادات من طقوس يحاول بعض العامة اضافتها لمثل تلك العادات . وأى شيء أفضل من كتاب الله خلال معاهداتهم ، خاصة وأنهم كانوا يعتقدون اعتقاداً راسخاً فى آيات الله قولاً وعملاً ، ايماناً منهم أن هذا الكتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأن الله سبحانه وتعالى ما فرط فى الكتاب من شيء .. فففيه العلاج لمن أراد وفيه شروط المعاهدات وفيه قوانين البيع والشراء . فلا عجب إذن ان وجدنا عادات عرب السودان الدينية انعكاساً واضحاً لايمانهم الشديد بالكتاب والسنة ، ولا غرابة كذلك ان وجدنا فى آخر المطاف ان مثل هذا الايمان الشديد — مع غيره من العوامل — يفجر ثورة غضب فى عام ١٨٨١ .

ولسكان الجنوب من الدنكا والشك ومن جاورهم عادات غريبة فى هذه الناحية فلا يكاد يحدث حادث خارق للمعادة أو مخالف للمألوف إلا كان مدعاة لاقامة الشعائر وتقديم القرابين ، والإله الأكبر عند الدنكا هو نهياك كما سبق أن ذكرنا ، وهو — فى نظرهم — الذى يرسل السحاب من السماء وهو المهيمن على كل الأمور العظيمة . كما أن لديهم اعتقاداً فى قوة أخرى ذات اتصال شديد بالحياة العادية وهذه القوة تدعى (جوك) أو روح الأجداد مجتمعة . وهناك إله آخر يدعى « دنج ديت » Deng - Dit ومعناه المطر العظيم * .

(١) نعوم شقير : المرجع السابق . ص ٣٣٣ وايضا ص ٢٣١ .
(*) جرى حوار بين أحد الضباط الذين زاروا مناطق الدنكا ، واحد زعمائهم فسأله الضابط : هل تعرفون إله خالق هذا الكون ومدبره ؟ قال :

ولكل قبيلة دنكاوية هيكل تقدم فيه القرابين في حفلات الحصاد والمطر وغير ذلك . وغالبا ما يتألف الهيكل من ثلاثة أكواخ متلاصقة أحدها مقفل على الدوام ولا يدخله إلا السدنة وهو خاص (بدنج ديت) ، وفي حالات ربما يسمح للشخص الذي جاء ليقدم قربانا - طمعا في النسل - أن يدخل لينال البركة ويدعو لتحقيق أمنيته وفي هذه الحالة يدخل وعن يمينه ويساره واحد من السدنة . ومن العادات المتبعة أن يسمح جسم صاحب الطلب بمزيج من الزيت والتراب المقدس ، ويعطى أحيانا حربة أو شيئا من هذا القبيل علامة للرضا ، وربما يقدم صاحب الحاجة بعض التبغ الذي يلقي على كومة الرماد المتراكمة أمام الهيكل بسبب الطبخ المستمر للقرابين ويصبح هذا الركام كوما مقدسا تلقى عليه محتويات المعدة والأحشاء عقب ذبح الماشية (١) .

وهناك طائفة خاصة من الناس توصف - عند الدنكا - بأن لها قدرة الاتصال بالأرواح أو يحل بجسم الواحد منها بعض الأرواح سواء أكانت روح من توفي حديثا (Tiep) أم روح السلف (جوك) ، ويسمى الواحد من هؤلاء باسم (Tiet) ، وتكاد تكون الوظيفة وراثية . ولا ينظر إلى بعض هؤلاء الأفراد نظرة تقدير ، ويبدو أن مركزهم الاجتماعي وقوة شخصيتهم كان لهما بعض الأثر والاعتقاد الشديدين في

لا ، فسأله ثانية : بماذا تؤمنون إذن ؟ قال تؤمن بمن نسميه (بدنج ديت) اله المطر . فسأله هل تدعونه أو تصلون إليه ؟ قال لا . فسأله أين هو ؟ قال : لا ندري . فقال له وأين مصيركم بعد الموت ؟ قال نضل نحن وسائر المخلوقات وكلنا في ذلك سواء ثم أشار إلى كلب هناك وقال نموت كما يموت هذا الكلب .

(انظر مقال تحت عنوان : احتلال بحر الغزال لليوزباشي الطبيب امين العلوف . مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية موسم عام ١٩٥٣ ، ص ١٩٦) .

(١) محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات . ص ١٦٨ - ١٦٩ ، انظر أيضا : محمد عمر بشير : جنوب السودان . ص ٢٦ .

نفوس بعض الدنكاويين (١) . ويلجأ الناس الى هؤلاء الأشخاص عند الشدائد والملمات ، ويبدو كذلك أن بعض المصادفات قد لعبت دورا هاما في علو شأنهم ، فقد لاحظ الناس ان كل من يخالفهم تحل به كارثة بعد زمن وجيز ، وهكذا اجتمعت عدة أمور مختلفة لتجعل من هؤلاء الأشخاص رموزا روحية تحظى بشهرة واسعة .

ويعتقد الدنكا في البركة واللعنة : بركة الوالد لأبنائه أو بركة الكاهن أو أى شخص من قوى النفوذ المعترف به ، واللعنة قد يوجهها الشخص الى بعض أقاربه أو غيرهم اذا أخطأوا في حقه ، فان أصابتهم اللعنة بشر التمسوا الصفح من اللاعن عن طريق تقديم قربان ، كذلك فانهم يعتقدون في شيء يشبه الحسد Kwan اذا تعرض أحدهم لسوء فسرعان ما يرجعه الى حسد صادر من شخص ما (٢) .

وعلى وجه العموم غالب فرد الدنكاوى شخص متدين وقيم وزنا كبيرا للاعتبارات الروحية في كل لحظة وفي جميع أمور حياته ويلتزم لكل ظاهرة تفسيراً روحياً .

وأما ديانة الشلك فتتألف عناصرها الرئيسية من الايمان بالإله الواحد ، وتمجيد السلف . والإله الواحد يسمى عندهم جوك وهو شبيه بما أطلقه الدنكا على السلف . واذا كان الاسم واحداً عند الشلك والدنكا فان له مدلولاً خاصاً عند كليهما فهو عند الشلك الإله الذى خلق العالم وبيده كل القوى والخصائص الربانية . والشلك يقدسون جدهم الأكبر « نياكتج » Nyakang الذى يقودنا الى الحديث عما أسماه البعض « عقيدة الملك المقدس » عند الشلك (٣) حيث لم يكن يسمح للمكهم أن

(١) محمد عوض محمد : المرجع السابق ص ١٧٢ .

(٢) نفس المرجع ص ١٧٤ .

(٣) سيلجبان : المرجع السابق . ص ١٥٨ : ١٥٩ .

يخوض المارك • ولفهم طبيعة هذه العقيدة لأبد من الإشارة الى كيفية تكوين أمة الشلك التي يرجعون أصلها الى « نياكنج » الذى خرج مع أتباعه من وطن آبائه شرقى بحر الغزال ثم أخذ يتجول قاهرا للأعداء حتى عظمت شوكته فكون أسرة حاكمة وأمة • فنياكنج عند الشلك بطل الحضارة ، وهو كسائر العظماء عندهم لم يمت بل اختفى فى عاصفة شديدة ومنذ أن اختفى وأهله يقربون له القرابين ، معتقدين أن روحه مستقرة فى كل ملك من ملوكهم وهذا الاستقرار هو أصل وسبب الحق الملكى المقدس • وإذا بدت على ملك الشلك أعراض الشيفوخة أو العجز قتلوه ، وعقيدتهم فى ذلك أن روح (نياكنج) ينبغى أن تكون فى جسد غاية فى القوة حتى لا تسكن الروح المقدسة هذا الجسد الهزيل فيسرى الضعف الى الروح ذاتها فتمرض الماشية ولا تلد ، وكلما ضعفت حيوية الملك ظهر أثرها على فساد المحاصيل فى الحقول ومرض الرجال وانتشر بينهم الموت (١) •

عادات متصلة بالخرافات والسحر :

كانت العادات الخرافية المنتشرة بين أهالى مديريات السودان كثيرة جدا ، وهى فى تقديرنا انعكاس للوضع الثقافى الذى كان يعيشه الشرق بصفة عامة والسودان بصفة خاصة وهى تتشابه كثيرا مع ما كان يسود المنطقة وغيرها من بلدان العالم أيضا فى ذلك الوقت ، فقد عرف الجميع الدجالين والمشعوذين والسحرة ، كذلك فقد عرفوا الزار والمندل والرمل وضرب الودع والعقدة وتشير الأحلام •

ويقال ان « الزار » قد دخل السودان من مصر وشاع استعماله فى سواكن وبربر والخرطوم (٢) • ويحاول البعض أن يفرق بين نوعين

(١) سيلجمان : المرجع السابق . ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق . ص ٢٣٧ .

من الزار : الأول ويعرف باسم (زار بوري) ، والآخر ويعرف باسم (الطمبورا) * أما الأول فخاص بالنساء ويجرى في منزل الشيخة أو في منزل الشخص المريض « المسوس » ، والآخر خاص بالرجال . ولا يمكن « للطمبورا » أن تنتقل الى منزل المريض ولكن المريض هو الذى يأتى الى المنزل (١) . وحفلات الزار تكون عادة صاخبة وتصاحبها حركات هزيان وعبارات مبهمه .

وربما قد لا نتجاوز الحقيقة ان قلنا ان مثل هذه الحفلات الراقصة التى يحاول فيها المريض الخروج من همومه ومشاكله هى أشبه بما يحدث في المجتمعات الأوروبية الحديثة التى يحرص أكثرهم سواء من الرجال أو السيدات على المشاركة فيها مصحوبة بالموسيقى والرقصات والخمور ، فالفرد - سواء في حفلة الزار في تلك المجتمعات المتخلفة أو في حفلات الرقص « الديسكو » في المجتمعات الأوروبية الحديثة - يريد الخروج من همومه وواقعه . والاختلاف الوحيد ان حفلات الزار تتم وفق طقوس غيبية وعبارات غريبة . وكلاهما في تقديرنا لون من ألوان العلاج النفسى .

وأكثر المستغلين بضرب الودع والرمل والمندل وكشف الدفائن وعلم التنجيم من « التكارنة » . وأما العقدة فيشتغل بها فرع من بشارى المطبيرة . وأما السحرة السودانيون فيدعون القدرة على مسح الأجسام الى حيوان أو غير ذلك . وقد وقع واحد من هؤلاء السحرة التمايشية * وهو يعمل على وقف مفعول أسلحة الزبير في ساحة الحرب . وكاد الزبير أن يقتله ، وقد اشتهر أمره حيث كانت أسرته تعمل بضرب الرمل

(*) نسبة الى آلة الطمبورا الموسيقية وهى أشبه بالقيثارة .
S. N. R., Vol. XXXI, Part I, 1950, June 1950, Zar and (1)
Tumbura by Zenkovsky.

(Paper read before the Philosophical Society of the Sudan) p. 65.

(**) عبد الله التمايشى .

والسحر حتى نالت حظوة كبيرة عند التعايشة ، وكاد عبد الله هذا أن يلتفت حول الزبير حين قال له « رأيت في الحلم أنك أنت المهدي المنتظر واني أحد أتباعك فأخبرني أن كنت مهدي الزمان لأتبعك » . ولكن الزبير كتب له قائلاً : « استقم كما أمرتك وإلا أعملت السيف في رقبتك اني لست بالمهدي انما أنا واحد من جنود الله يحارب به من طغي وتمرد » . ولم يكف عبد الله عن الشعوذة حتى ضاق به الرزق في دارفور فرحل عنها ، حتى ظهر أمر المهدي محمد أحمد فقصده وتقرّب اليه بشكل درامي حين أخبره أن علامات المهدي وصفاته تنطبق عليه تماماً وارتمى أمامه على الأرض مغشياً عليه ! ، وأصبحت لعبد الله التعايشي شهرة واسعة عقب وفاة المهدي حيث بايعه الناس اماماً وحاكماً (١) .

وفي عام ١٨٧٨ تم القبض على أحد أولئك السحرة والمشعوذين بمديرية التاكة وعثر في حوزته على بعض الكتب والأوراق وعروق الأشجار وبعض قطع النحاس وغير ذلك ، ثم أودع السجن جزاء على ممارسته لمثل هذه الأمور بين عامة الناس (٢) . وهناك كثير من الخرافات المنتشرة بين عرب السودان لا يتسع المقام لذكرها ، ومنها أنهم يتشاعمون من الأعور والأعرج وكل ذي عاهة ومن تناول الصابون يباطن الكف لأنه — في نظرهم — يورث البغض بل يجب أن يتناولها الفرد بظاهر كفه . كذلك فانهم يتشاعمون من مسح اليد بثوب آخر ، أو شرب اثنين من فنجان واحد ، ومن عواء الكلب من صدره فانه دليل على موت واحد من الأهل ، ومن لبس الرجل اللباس واقفاً لأنه دليل على الفقر

(١) سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان ص ٦٨ — ٧٠ .

(٢) دفتر رقم ٣١ وارد معية عربي — ص ٥١ — مكتبة رقم ٣٦ بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ . من مدير عموم التاكا الى المعية . دار الوثائق القومية بالتلعة .

ومن الصغير لئلا لأنه مجلب للآفات والحيات ومن كنس البيت يوم الخميس لأنه يطرد الخير وغير ذلك من الخرافات الكثيرة (١) .

أما دارفور فكانت ملأى بهذه الخرافات لدرجة ان التونسي يقول انه لا يريد أن يحدثنا عن الكثير منها حتى لا يتهم بالكذب . فقد عرف سكان دارفور جماعة من الناس يسمون « بالمعرايين » أى الذين يستخدمون عروق (جذور) الأشجار فى أمور السحر والدجل ، فمن أراد أن تقضى حاجته عند الحكام أخذ أحد الجذور ويسمى (شارة) وذلك بها بين كفيه ومسح على وجهه ، ويفعل نفس الشيء اذا أراد أن تعشقه احدى الفتيات .

وكانت قبيلة « الفلان » هى المشهورة بتلك الأعمال السحرية (٢) .

أما أهل جنوب السودان فلم يلجأوا أيضا بمسائل السحر ، فالشك على سبيل المثال — يعالجون سحر العين بادخال مسمار محمى فى عين « عنزة » سعيا وراء أبطاله ، فاذا لم تطمس عينا الحاسد فى نفس الوقت الذى تطمس فيه عين « العنزة » ، فهذا يعنى ان السحر لازال قائما ، الأمر الذى يتطلب تقديم الكثير من القرابين لاسترضاء الآلهة (٣) .

وبالرغم من ذلك فالبعض ينفى تماما حدوث مثل هذه المسائل السحرية ، وغيرها من الصفات السيئة التى ارتبطت بهذه الأمور (٤) .

ومن العادات المرتبطة بهؤلاء الجنوبيين وخاصة بلاد النمانم

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

(٢) التونسي : المصدر السابق . ص ٣١١ وما بعدها .

(٣) عبد القادر محمد : الفكر الصوفى فى السودان . ص ٢١ .

(٤) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٠ جمادى الثانية

سنة ١٢٩٣ هـ . (٢ يولية ١٨٧٦) ص ١ .

(بلاد نميم) المتصلة ببحر الغزال ، أكل لحوم الكلاب والآدميين ، فالكلاب عندهم أفخر ما يأكلون أو يقدمون ، وهو طعام أمرائهم ولذا فإنها كانت قليلة عندهم ، ولا يعنى هذا ندرة الطيور أو الحيوانات الأخرى فعلى العكس فهي كثيرة وخاصة الدجاج منها (١) .

أما مسألة أكل اللحوم الآدمية عند هذه الجماعة فقد ذكر لنا ابراهيم فوزى (٢) انه سأل عن الذين يأكلون هذه اللحوم فعلم انهم ينحصرون في قبيلتين فقط وليس من عادة القبائل كلها أن تفعل ذلك ، كما أن أكل لحوم البشر عند هاتين القبيلتين غير دائم بل اذا مرض أحدهم وغلب عليهم اليأس من شفائه ، فعندئذ تقوم قبيلته بتسليمه الى القبيلة الأخرى لتأكله ، وأيضا تفعل القبيلة الأخرى نفس الشيء حيث تسلم مريضها اليها ، أى ان المسألة تتم بالتبادل فيما بينهما . وتجدر الإشارة أيضا الى ان هذا اللون من الطعام الآدمى ليس عادة عندهم كما يتوهم البعض بل هي طريقة ساروا عليها لتبيان معزة الفرد لديهم عند الموت ، ويرونها أسما شأنا من دفن الانسان في القبر أو حرقه بالنار ، كما انهم — كما يقال — يرون في ذلك راحة لهم من عناء إنشاء مقابر واجراء احتياطات صحية (٣) .

ومن العادات الغريبة في مديرية خط الاستواء عادة تعرف باسم (تبادل الدم) حيث توثق ذراعا الشخصين اللذين يتبادلان الدم ومن جرح صغير يحدثانه في القسم الأسفل من الزراع يمتص كل منهما بعضا

(١) ابراهيم فوزى : السودان بين يدى غوردون وكتشنر ج ٢ ص ٣٢ .
« قيل ان أحد الأفراد في تلك البلاد أو لم وليمة ودعا اليها رؤساء مملكته فقال له بعض اخوته اتدعو مثل هؤلاء الملوك ولا تذبح لهم كلبا سمينا فأرسل من يحضر كلبا ودفع فيه عشر بقرات سمان » أنظر الوقائع المصرية : العدد ١٠٣ بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٤٥ هـ ، ص ٤٠١ .

(٢) السودان بين يدى غوردون وكتشنر ج ٢ ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) نفس المصدر . ص ٣٣ .

من دم الآخر ، وهذه العادة في تقديرهم دليل على الصداقة والمحبة بين الشخصين (١) .

الأزياء :

وهي من الأمور التي تنوعت من مكان الى آخر في السودان ، فهي عند البجة عبارة عن شقة من « الدبلان » أو الدمور ، ويتميزون بالرشاقة في لبسها حيث يكثرون من تسميرها ، أما الذين كانوا على الفطرة منهم فيرتدون الفراء حول أصلابهم ويمشون حفاة أو يلبسون نعالا على الأكثر ، وكلهم عراة الرأس ، ويتركون في أعلاه « كشة » ويدهنونها بالشحم أو زيت الخروع ويمشطونها بمسواك من السن أو الخشب ويكون مغروزا دائما في الكشة . ويضع البجة في معظمهم خسواتم في أيديهم وتكون في العادة من الفضة أو الذهب بفصوص من العقيق أو الفيروز ، أما نساؤهم فيرتدين « الشقة » وحدها أو مع « القرباب » أو يرتدين الفراء في أصلابهن . ويقمن بجدل شعورهن جدائل دقيقة جدا ، ويتحلىن بالأسورة والحجول والخلخل (٢) .

وأما أزياء النوبيين فكانت غالبا من الدمور الذي يتخذون منه « سراويل » و « شقة » ، ويسرون حفاة مكشوفى الرأس عدا كبارهم فيلبسون طواقى من الدمور وأحذية من جلد البقر ويطلقون شعور رؤوسهم ويرخون لحاهم وترتدى نساؤهم شقة من الدمور ويجدلن شعورهن على هيئة صفائر دقيقة جدا (٣) .

وأما ملابس القبائل العربية فكانت عبارة عن سراويل ومن فوقها ثوب من الدمور أو الدبلان ، أو يرتدون قميصا طويلا الأكمام . وفي

(١) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية ، الجزء الاول .

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق . ص ٢٠٠ .

(٣) نفس المرجع .

الأفراح يرتدى كبارهم القفاطين و « الجيب » ، وهم يخلقون شعور رؤوسهم ويدورون لحاهم ، ويتممون بعمامة بيضاء فوق طاقيّة من الدبلان أو ربما يرتدون الطاقيّة بلا عمامة ، وكان كبارهم أحياناً يلفون عمامة على طربوش مغربي ، ويلبسون أحذية من جلد أسود أو أحمر . وعادة ما يخرج الواحد منهم وفي يده عصا وسكين . وهذا الزى غالباً ما يكون في المـسـدن أو الحضر . وأما في البادية وخاصة بادية الشرق فيلبسون الثوب سراويل من تحته أو بدون سراويل ويلبسون نعّالا في أرجلهم أو يسيرون حفاة عراة الرأس ولا يخلقون شعور رؤوسهم ، وباختصار فهم يشبهون البجة في هذه الناحية .

وأما بادية الغرب فيلبس البقارة قمصان واسعة الأكمام جدا ومقفلة الصدر بلا سراويل ويتحزمون بسيور من الجلد ، ويمشون عراة الرأس ، ويلبسون نعّالا في أرجلهم ويجدلون شعور رؤوسهم صفائح كسائر النساء ، ولا يتركون كشّة كبادية الشرق لكنهم يدهنون شعور رؤوسهم بالشحم والزيت . وعادة ما يخرج الواحد منهم وفي يده حربة كبيرة تسمى « كبسا » أو « أم كريشه » وأما الأبالسة فيلبسون الثوب سراويل أو بلا سراويل ، ويلبس مشايخهم القمصان الواسعة ولكنها أقل اتساعاً من مثيلتها عند البقارة وأنظف ، كما أنهم يجدلون شعور رؤوسهم صفيرتين فقط دون كشّة . أما مشايخ البادية فيخلقون شعور رؤوسهم ويلبسون القفاطين والجيب والعمائم ويتختمون بخواتم من الفضة ذات فصوص من العقيق أو الفيروز .

وأما الأطفال ذكورا وإناثا فيظلون عرايا حتى نحو سن الخامسة فتستقر البنت نفسها « بالرهط » وهو سير من الجلد يعقد حول خصرها تتدلى منه قدد دقيقة إلى ما فوق الركبتين وقد تلبس فوقه شقة من الدمور ، أو تظل بالرهط حتى الزواج حيث تخلعه وترتدى بدلا منه فوطة أشبه بفوطة الحمام تسمى « القرياب » وفوقها شقة أكبر منها قليلا

تسمى « القرن » وفوقهما « ثوب » من الدمور أو الدبلان أو الشاش •
تشتمل به وتستتر رأسها ولا يظهر منها إلا عيناها (١) •

وأما الأزياء التي كان يرتديها أهل هرر وما جاورها من البلدان التي دخلت في حوزة الادارة المصرية فهي قريية الشببه من ملبوسات أهل السودان حيث أن أغلبهم يلبس ثوبا من نسيج هرر الخشن يرتدونه كسائر العربان المجاورين ، وأما الأمراء والقضاة فيلبسون ثوبا من القماش الأبيض على شكل قميص ، وكلما كان كبيرا كان أكثر اعتبارا •
بالاضافة الى حزام من الجلد يحمله سكينه وربما يعلق به حجاب •
وأما عن الحذاء فالرجال يلبسون النعال ، وأما النساء فمهما بلغت أوضاعهن الاجتماعية فهن غالبا خافيات الأحدام فيما عدا نساء الأمراء (٢) • ولم يكن أهالي تلك الجهة يلبسون شيئا على رؤوسهم ، وعند امتداد الادارة المصرية الى هرر طلب الى الأهالي أن يضعوا العمامة على رؤوسهم إذ كان أمراؤهم يأبون عليهم ذلك ، فتغطية الرأس كانت قاصرة عليهم فقط ولم يكونوا يسمحوا لهؤلاء السكان حتى أن يغطوا رؤوسهم بجزء من الثوب الذي يرتدونه وقاية لهم من وهج الشمس أو زمهرير البرد • وبالإضافة الى ذلك فقد طلبت منهم الادارة المصرية أن يرتدوا كافة الملابس التي يريدونها والتي حرّموا منها مثل « الجيب » و « القفاطين » (٣) • ولا شك أن مثل هذه الدعوة من لحن رجال الادارة برهان ساطع على حرصها الشديد في نشر المساواة بين كافة الأهالي لا فرق عندها بين أمير أو فرد عادي •

(١) نعوم شتير : المرجع السابق ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ •

(٢) جريدة أركان حرب الجيش المصري ، العدد رقم ٥ بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٩٤ هـ • ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ •

(٣) الوثائق الامريكية — محفظة رقم ١٠٣ — التقرير السابق •

وأما ملبوسات سكان قبائل العيسى فرجالهم عراة الرأس حفاة الأرجل يلتف الواحد منهم بثوب قماش من عرضين طوله حوالى ثمانية أذرع ، أما نساؤهم فتلبس الواحدة منهن فستانا من القماش المتواضع ولا يشترط أن يكون قذرا أو نظيفا . والجزء الأعلى من أجسامهن — ما عدا الزراع الأيمن — مستور بقطعة من القماش ويغطين رؤوسهن بزراع من قماش شديد السواد (١) .

وأما فيما يتعلق بملابس أهل الجنوب السودانى فالسكان بصفة عامة كانوا عراة الأبدان يسترون عوراتهم بمئثر من ورق الشجر أو جلد الحيوان ولهم ولع شديد بالعقود المصنوعة من الخرز الملون ، بالإضافة الى الأساور والحجول النحاسية والعاج والحديد الذى يتخذون منه زينة لهم . ويقوم بعضهم مثل الشلك بضفر الشعر على أشكال شتى ، ويضعون فيه الخرز والریش ، كما أنهم يقومون بدهان أجسادهم بالشمع والزيت . وتتشح بعض النسوة المتزوجات بجلد مدبوغ من جلود الأغنام ليوارين سواكنهن . أما قبل الزواج فتعيش الفتاة عارية (٢) .

وعقب امتداد الادارة المصرية بدأ الجنوبيون وخاصة الزعماء منهم يأخذون بالزى العربى (٣) .

الدكة والشلوخ :

ومن العادات المشهورة لدى أهل السودان وخاصة القبائل العربية عادة « الدكة » وهى عبارة عن عدة مواد مكونة من عجينة البذرة ودقيق القرنفل والمحلب وخشب الصندل والظفر ويعرف « المربعوع » وإذا أضيف

(١) جريدة اركان حرب الجيش المصرى ، العدد رقم ٥ بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٩٤ هـ . ص ٣٨٩ .

(٢) عمر طوسون : المرجع السابق . ص ٦٣ .

(٣) محمد عمر بشير : جنوب السودان . ص ٣٦ .

اليه اللبان سمي بالمخموس ، ويضيف اليه الخاصة المسك ويعرف « بممجون الخاصة » . والدلكة للنوعين من الرجال والنساء حيث يمشون كثيرا من أوقاتهم ممددين على الجلود ، بينما يقوم العبيد بتدليكهم ، ويقول « جسي » ان هذه العملية تجعلهم في حالة استنزاف شديد لا يفيقون منه إلا عند شعورهم بالحاجة للطعام (١) .

وأما الشلوخ * فهي من العادات القديمة والأكثر شيوعا بين سكان السودان وهي عبارة عن خطوط على الخدود ناتجة من أثر « الفصد » بالموسى ، ولا يحوى هذا المفهوم تلك العلاقات الموسومة على الجباه لدى القبائل النيلية في جنوب السودان أو تلك العلامات الناتجة عن الكى بالنار أو المواد المحرقة على الوجه كما هو الحال عند النوباويين بكردفان . ويقال ان الجزء الشمالى من السودان وخاصة بلاد النوبة قد عرف الشلوخ منذ العهد المروى (٧٥٠ ق م - ٣٥٠ ق م) حيث وجدت بعض تماثيل ونقوش لأشخاص « مثلخين » ترجع الى ذلك العصر .

ويميز الدكتور يوسف فضل بين ثلاث وظائف للشلوخ في السودان : قبلية ودينية وجمالية . فأما الوظيفة القبلية فقد ظهرت بظهور القبائل في السودان والتي وجدت شيوع عادة الشلوخ فعملوا على تطويعها أو توظيفها قبليا ، ذلك ان هذه القبائل العربية لما بدأت تستقر وتنصر بالسكان الآخرين بالسودان نتيجة عمليات الزواج والاختلاط الأمر الذى أدى الى ظهور نتائج جديدة من السكان أشبه شكلا وأقرب لونا الى

(١)

Gessi: Op. Cit. p. 32.

(*) الشلوخ في اللغة هو الأصل والمرق ، والشلوخ عند العامة لحاء الخسن والشجرة . وهناك مترادفات للشلوخ وهي : الفصد ومعناه قطع المرق ، والوسم وهو أثر الكى ، والوشم وهي العلامات التى ترسم بالابرة وتحشى ببعض المواد ، والالعاط وهي الكى في عرض العنق ، كما ان اللمطة أو العليطة تعنى الخط الأسود أو الأصفر الذى تخطه المرأة في خدها للترزين . (انظر : يوسف فضل حسن : الشلوخ أصلها ووظيفتها في السودان وادى النيل الأوسط . ص ٩ - ١٥) .

(م ٢٧ - التطور الاقتصادي الاجتماعى)

الشعوب التي عاشوا بينها فخشوا أن يذوب كيانهم وتنمحي خصائصهم فأروا الاستفادة من هذه العادة واتخذوها سمة لهم تميزهم عن حولهم شكلا وموضوعا .

وقد شجعهم على المضي في تنفيذ هذه العادة أن بعض أحفادهم من ذوى البشرة المائلة للسواد بدأوا يتعرضون للرق من جانب تجار الرقيق وغيرهم دون التمييز بين المسلم وسواه (١) .

وتعتبر الجماعة الجعلية العباسية ، وهي أكثر القبائل السودانية عروبة ، أو استعرابا وغيرهم من المجموعات المستعربة ، من أكثر سكان السودان تمسكا بعادة الشلوخ دون غيرهم من النوبيين والبجة والبدو . وتصل أهمية هذه العادة الى درجة اجتماعية خطيرة حين كان ينظر عامة الناس ، وخاصة سكان المنطقة الوسطى من حوض النيل الى الشخص غير المشلخ (أو الأمرء) نظرة استخفاف لأنه أهمل سمة القبيلة وعادة الآباء ، كما أن تركها كان في نظرهم من عادة العبيد لا الأحرار .

ومن أمثلة الشلوخ القبيلية التي سادت عند الجعليين الشلوخ العمودية الثلاثة ، وشلخ السلم * ذي الدرجة الواحدة ، وشلخ « الواسوق » وهو كحرف T ويسمى أيضا (درب الطير) .

وبمرور الزمن ونتيجة لهجرة الجعليين الى أجزاء السودان وازدياد نفوذهم الاقتصادي والثقافي انتشرت « شلوخهم » في تلك المناطق كما هو الحال عند الدناقلة الذين استخدموا شلخ السلم وان كان ماكمايكل يرى ان هذا السلم أصبح سمة لرقيق على دينار في أقصى الغرب (٢) .

أما الشايقية وان كانوا من الجعليين فقد انفردوا بشلخ خاص بهم

(١) يوسف فضل : المرجع السابق * ص ٤٥ ، ٤٦ .

(*) H

Mach Michael; Op. Cit. Vol. I. p. 214.

(٢)

انظر أيضا : يوسف فضل : المرجع السابق . ص ٥٤ .

وهو عبارة عن ثلاثة خطوط افقية متوازية * . وتعد الشايقية من أكثر القبائل حرصا على هذه الشارات التي تميزهم عن غيرهم ، ويرجع هذا الحرص الى عاملين : أولا : لكونهم أقوى قبيلة في الجزء الشمالى من السودان ، وكانوا كثيرى المنازعات والحروب مع جيرانهم الأمر الذى بات يستدعى أن تكون لهم علامات مميزة أثناء القتال ، وثانيا : أنهم كانوا يمدون الشلوخ نوعا من الجمال .

وكان للعبد لاب شلخ خاص بهم عبارة عن ثلاثة خطوط عمودية متوازية ينتصفها خط أفقى * * ، وتعرف عندهم « بالثلاثة مطارق وعارض » ولنسائهم شلخ خاص عبارة عن ثلاثة خطوط عمودية تستند على خط أفقى ويسمى العارض * * * . ويبدو أنه بانتهاء النفوذ السياسى للعبد لاب فى عام ١٨٢١ وازدياد الوعى فى منطقة ملتقى النيلين ، بالاضافة الى انتشار الطرق الصوفية . التى صهرت أكثر القبائل فى بوتقتها قد أدى الى اهمال الشلوخ ذات المدلول القبلى (١) .

وأما الوظيفة الدينية للشلوخ فكانت تتمثل فى أن هذه الشارات أصبحت تميزا لمريدى بعض الطرق الصوفية ، وخاصة القادرية . وأول من تمثل « الشلوخ » فى مضمونها الدينى هم أتباع الشيخ حسن ود حسونه بن الحاج موسى (١٥٦٠ - ١٦٦٤) فقد كان يزين وجوه أتباعه « شلخ » خاص على هيئة رقم (١٧١) ويعرف « بشلخ الشيخ حسن » أو « الشبور » (٢) .

وتبرز الوظيفة الدينية للشلوخ واضحة لدى مريدى الطريقة السمانية حيث ميزوا أنفسهم بشلخ خاص يسمى (سلم الشيخ الطيب)

≡ (*)

⋈ (**)

⋈⋈ (***)

(١) يوسف فضل : المرجع السابق . ص ٦٠ .

(٢) نفس المرجع ص ٦٤ - ٦٥ .

صاحب الطريقة بالسودان ، ولهذا السلم ثلاثة أشكال ، أشهرها السلم ذو الدرجتين * أو ما يسمى (بسلم العقيدة) ، وثانيهما هو السلم ذو الدرجة الواحدة * * الذى كان منتشرا بين الجعليين ، وثالثهما وهو عبارة عن أربع « قصبات » على هيئة مستطيل أو مربع * * *

وهناك ملاحظتان هامتان حول الوظيفة الدينية للشلوخ الأولى : أن هذه الشلوخ تقتصر على الرجال دون النساء ، وتفسر ذلك أن النساء كن أكثر شغفا بالشلوخ ذات المدلول الجمالى ، والملاحظة الثانية أن الشلوخ بعد أن ازدهرت فى المنطقة الوسطى من حوض وادى النيل الأوسط واكتسبت مضمونا قريبا انتقلت الى الاقليم الواقع جنوب ديار الجعليين أو فى أطرافه لتأخذ مضمونا دينيا صوفيا .

أما الوظيفة الثالثة للشلوخ فكانت وظيفة جمالية ، فعلى الرغم من أن هذه الشارات تحدث تشويها لخلقة الخالق ، فقد ساد الناس اعتقاد ، وخاصة بين أوساط العامة ، بأنها تضى حسنا وسحرا وجمالا على وجه المرأة . ويبدو أن السودانين قد تأثروا بهذا المفهوم الجمالى من عملية الوشم المنتشرة بين كثير من نساء الشرق الأوسط ، إلا أن سواد بشرة المرأة السودانية لم يكن ليساعدها فى اظهار هذا الوشم الأمر الذى يقلل من قيمته الزخرفية ، فاكتفت باجرائه على الشفتين واللثة ، ولذلك كله استعاضت عن الوشم بالشلوخ زينة لها .

وخلال زيارة صمويل بيكر لعرب الحمران فى منطقة القصارف عام ١٨٦١ لاحظ هذه الشلوخ ، وعدها نوعا من الجمال رغم ما تحدثه من تشويه (١) .

(*) |

H (**)

(***) | |

(١) Baker; Samuel N; The Nile Tributaries of Abyssnia and the Sword Hunters of the Hamran. p. 273.

انظر ايضا : يوسف فضل حسن : المرجع السابق ص ٧٦ .

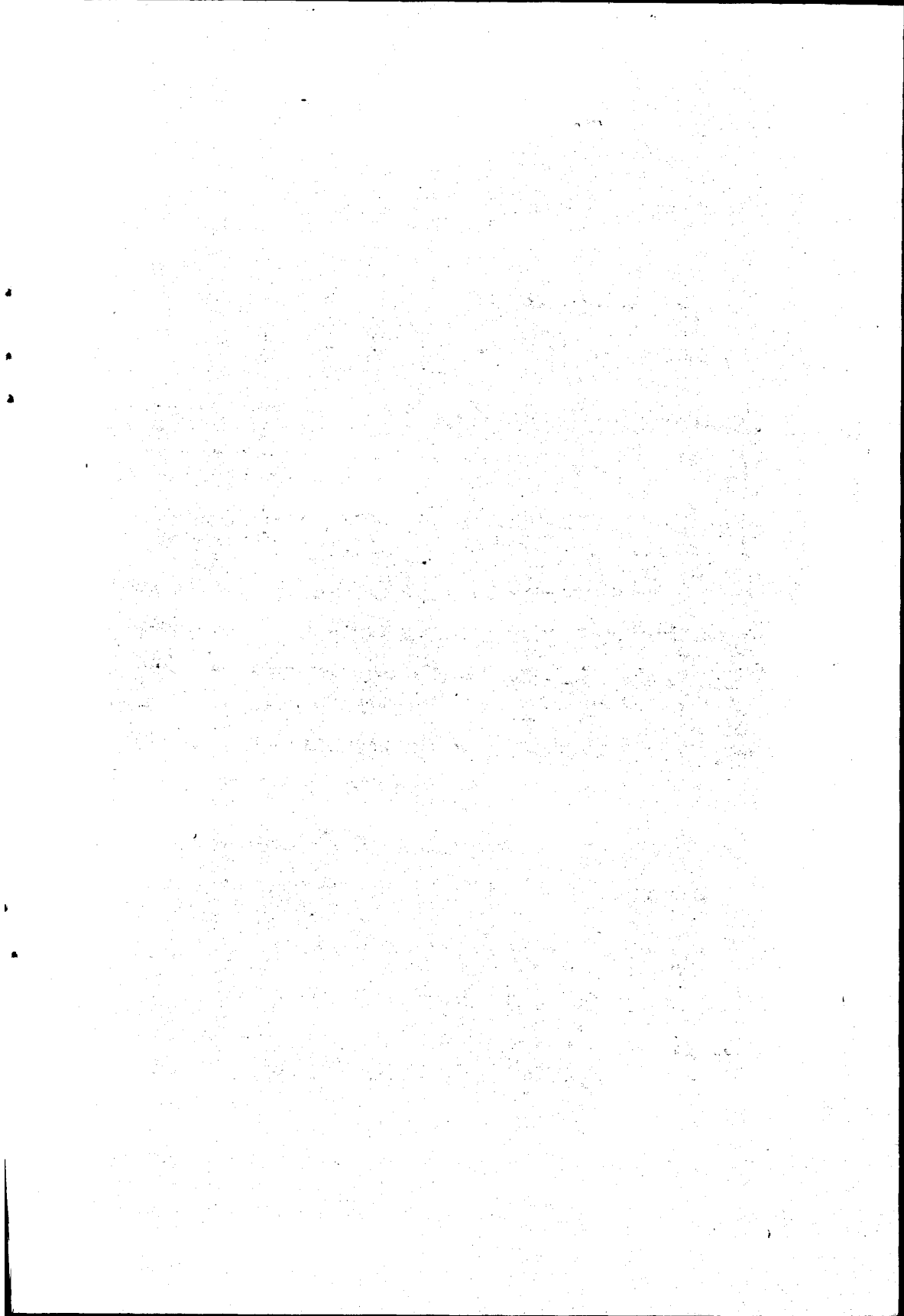
وقد امتدح بعض الشعراء هذه الشلوخ التي كانت تزين خدود النساء بقولهم :

يرف عليه شباب الفنون وتبرق في وجنتيه الفصد
كما امتدح البعض هذه الشلوخ على وجه الرجال أيضا فقال قائلهم :
وذو شرط اذا لف العمامة تعالى الله ما أبهى قوامه
رضيت بشرطه في طول عمرى لأن الشرط آخره السلامة (١)

تلكم هي أغلب عادات السودانيين في القرن التاسع عشر منها من استمر ولا زال ، لأن العادة من سماتها طول البقاء وان دخلها شيء من التحوير ، ومنها من اندثر وخاصة ما كان يتصل بالخرافات ، وهذا الاندثار يرجع الى التطورات العلمية الحديثة وازدياد الوعي بين المواطنين ، كذلك فقد شهدنا أن المرأة في هذا المجتمع بصفة عامة قد تمتعت بمركز لا بأس به ، فقد كانت تلعب دورا أساسيا بجوار الرجل فهي بجواره في الحقل ، وهي تاجرة بالأسواق وهي أيضا تتحمل قسما كبيرا في أعمال البيت وإنشاء المساكن .

ولا شك أن الإدارة المصرية قد حاولت - على استحياء - ان تقضى على بعض العادات السيئة وخاصة ما يتصل بأنواع السحر ، وادخال عادات وتقاليد جديدة كما شهدنا في هرر حيث دعت الجميع الى ارتداء الملابس وأغطية الرأس التي كان بعضها قاصرا على الأمراء فقط ، كما أن بعض سكان الجنوب وخاصة الزعماء منهم بدأوا يرتدون الملابس ذات الطابع العربى بعد أن كانوا عراة حفاة ، الأمر الذي يمد نقله لا بأس بها في تطور الحياة الاجتماعية السودانية .

(١) يوسف فضل : المرجع السابق ص ٨٠ ، ص ٣٥ .



الفصل السابع

الطرق الصوفية والمجتمع السوداني

- عوامل انتشار الطرق الصوفية في السودان •
- أهم الطرق التي دخلت السودان •
- البناء الديني والاجتماعي للطرق الصوفية •
- الصوفية والفكر الديني •
- آثار الصوفية الثقافية والاجتماعية •
- الطرق الصوفية والحكم •

ان الباحث في الحركات الثورية التي عمت الشرق في القرن التاسع عشر ليلاحظ بوضوح مدى ارتباطها بالتيار الديني ، والاسلامي منه على وجه الخصوص .

ويبدو أن هناك تلاهما حميما بين الايديولوجية والرؤى الدينية ، ولم يكن هذا التلاحم قاصرا على الشرق وحسب ، بل برز بشكل جلي في أوروبا العصور الوسطى التي أدمجت علم اللاهوت بكافة الأشكال المعبرة عن الأيديولوجية كالفلسفة والسياسة والقانون وجعلت منها جميعا أقساما تابعة لهذا العلم - علم اللاهوت - ، ولهذا اضطرت كل حركة اجتماعية وسياسية أن تتخذ لنفسها شكلا دينيا حتى تحدث أثرها في الجماهير المتخمة بالغذاء الديني وحده ، مضطرة أن تقدم لهذه الجماهير مصالحها الخاصة في إطار ديني .

وهذا القول - ربما - يصدق على ما جرى في السودان عام ١٨٨١ حين برزت الدعوة المهدية في إطار ديني . لهذا كله لابد أن نتساءل عن الخلفية الدينية التي نما في رحمها هذا الفكر الديني ، وهو سؤال - في تقديرنا - جد خطير ويطرح نفسه عند عام ١٨٨١ في محاولة للبحث عن أصول أو مقدمات لهذا الانفجار ، تقتضي منا بالضرورة أن نعرض لدراسة الطرق الصوفية قبل عام ١٨٨١ والتي تربي في كنفها قطاع ضخم من الشعب السوداني في القرن التاسع عشر بحيث استطاعت أن تشكل تلك الطرق كثيرا من فكره ، الأمر الذي جعل القيادات التي توجه هذا الفكر - في نهاية المطاف - ذات أصول دينية أيضا .

لقد شهدت منطقة حوض وادي النيل في مصر والسودان في مستهل القرن التاسع عشر حدثين هامين في المجال السياسي والديني (١) ، الأول كان يتمثل في حركة البعث أو اليقظة لقوة مصر السياسية تحت زعامة محمد علي وامتدادها بطول وادي النيل والبحر الأحمر . أما الحدث

Trimingham, J.; Islam in Ethiopia. pp. 114-116.

(١)

الثاني فقد أخذ شكل يقطعة دينية بين جموع السكان في شرقي السودان ، بدأت على استحياء في بادئ الأمر ثم أخذت تنمو لتأخذ في النهاية شكل الثورة المهدية . وهذه اليقطعة الدينية السودانية لبست رداء الطرق الصوفية حيث راحت تتعمق في تعاليم روحية .

ويمكن أن نميز - في العالم العربي ابان القرن التاسع عشر - بين نوعين من التيارات الدينية كلاهما كان يدعو للإصلاح : الأول بدأ في مقاومة البدع الدينية التي أدخلت على المجتمع الاسلامي بالسلم تارة وبالصدام المسلح تارات أخرى ، حتى وصل الى أزمة الحكم ، أى أن هذا التيار لم يكن يفرق بين الدين والدولة . أما التيار الثاني فقد أخذ شكلا صوفيا هادئا ، وهو ما يعنينا هنا ، حيث زخر السودان بصور وآلوان شتى له تمثلت في الطرق الصوفية .

ويبدو أن هذا النشاط الدينى بشقيه الظاهر والمستقر كلن بمثابة رد فعل لضعف السلطة المركزية في الخلافة العثمانية ، حيث تقفت وحدة المسلمين وبدأت أوطانهم تخضع للاستعمار الأوربي ، فراح هؤلاء الصوفية يعملون في الحفاظ على تلك الوحدة التي عززت في الميدان السياسى (١) .

وحيث نرصد أو نتلمس تطور الظواهر الصوفية في السودان فسوف نعتبر عصر سلطنة الفونج هو بداية التطور الحقيقى للزهد ، وتمذهبه نحو التصوف (٢) .

عوامل انتشار الطرق الصوفية في السودان :

هناك جملة عوامل أدت الى انتشار الصوفية في السودان ، سواء في عصر الفونج أو في خلال الادارة المصرية للسودان ، ومنها ان هذه

(١) حسن احمد محمود : الاسلام والثقافة العربية في افريقية . الجزء الأول . ص ٦٢ .

(٢) عبد القادر محمود : الطوائف الصوفية في السودان . ص ١٠ .

الطرق كانت تلقى رواجاً في البلدان المجاورة له أو التي كانت على صلة بها كالحجاز والعراق ومصر والمغرب ، فمن هذه البلاد جاء دعاة الطرق وقاموا بنشر دعوتهم أو أوكلوها إلى مواطنين سودانيين . كما أن السودان — فيما يبدو — له ميل إلى الاعتزاز بالانتساب إلى جماعة معينة . إلى قبيلة أو حزب أو جمعية أو نقابة أو طريقة ، وهذا الميل يبدو جلياً لمن يتتبع تاريخ السودان .

كذلك فقد أظهر بعض المشايخ الكثير من الصفات الطيبة مما جعل الناس البسطاء يلجأون إليهم في ساعات العسر والضيق لقضاء مصالحهم ، فكانوا يلقون عندهم الانقاذ المادي والروحي . وربما ساعد على انتشار الطرق الصوفية أيضاً أن السودان لم يكن — آنذاك — به مؤسسة علمية كبرى كما كان الحال بمصر إذ وجد الأزهر الشريف الذي التمس الناس في أرواقه العلوم الدينية التي أعطتهم شيئاً من الثقافة بينما راح السودانيون وجيرانهم الأفارقة يلتزمون في الطرق الصوفية بديلاً للأزهر .

ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على انتشار التصوف في السودان أن أحوال البلاد قبيل عهد الفونج كانت ممهدة لتقبل هذه الطرق والانضواء في سلكها ، فقد هاجر كثير من العرب إلى السودان تحت ضغوط سياسية سواء في الحجاز أو مصر أو أفريقية الشمالية حين آلت كلها للحكم الفاطمي ، فأصبح السودان ملاذاً وملتقى لهذه الجموع النازحة . وقد مل هؤلاء العرب التقلبات السياسية ، وكرهوا الحكم الفاطمي خاصة ، إلى أن جاء بنو أيوب فكانوا أقرب إلى قلوبهم من الفاطميين ، ثم لم يلبثوا أن شهدوا نهاية الأيوبيين على أيدي المماليك البحرية عام ١٢٥٠ م وبعدها بنصف قرن راح بيبرس يبعث حملات إلى السودان ويعمل السيف والنار في بلاد النوبة ، وتزداد الحالة سوءاً بالانقسامات الداخلية بين مسيحي النوبة وتدهور الأوضاع السياسية إلى درجة خطيرة ، بالإضافة إلى الغارات والحروب المستمرة والعصبيات

القبليّة التي كانت تمزق البلاد في كل حين . كل ذلك أورث في نفوس السودانيين رغبة وشوقا الى حياة هادئة بعيدة عن السياسة والعصبية ، الى أن وجدوا في عهد الفونج هؤلاء المشايخ المتصوفة الذين يدعون الى الانتظام في سلك العبادة حتى دخلوا أفواجا وفي حماس شديد (١) .

وللمرحوم عباس العقاد رأى قريب من ذلك حيث يقول : « ويخطر لنا أن شيوع الطرق الصوفية في السودان قد نجم عن هذا الشقاق بين أنشباع الدول الإسلامية المتعاقبة ، فانتشرت فيه الجماعات الصوفية التي تدين بالأكلفة بين أعضائها وتعرض في سبيل ذلك عن التشيع لهذه الدولة أو لغيرها » (٢) .

وهكذا بدأ السودانيون يتخلقون حول هذه الطرق الصوفية ، وبمزور الوقت ازداد مريدوها ومؤيدوها ، ووجدوا فيها ضاللتهم المنشودة . وقد ذهب البعض للتعبير عن شدة ولاء السودانيين لهذه الطرق الى قوله بأن للسودانيين ولاء أقوى من العاطفة القبليّة ، وأكثر حيوية من تبعيته لخديوي مصر ، وهذا الولاء الثالث للإسلام ، والذي انبثقت من تعاليمه الطرق الصوفية (٣) . كما ذهب آخر الى أنه يكاد كل مسلم سوداني ينغمس تحت طريقة صوفية (٤) .

ويعرف البعض الطرق الصوفية بأنها نظام يجمع عددا كبيرا من الناس في سلك واحد ، ولهذا السلك رئيس يسمى شيخ الطريقة ، وهو

(١) عبد المجيد عابدين : تاريخ الثقافة العربية في السودان ص ٦٥ —

٦٦ .

(٢) الاسماء العربية في السودان ، مجلة الكتاب ، يوليو ١٩٥٢ ، ص ٧١٣ وما تبعدها .

(٣) هولت . ب . م . : المهديّة في السودان . ترجمة جميل عبيد ص ٣٤ .

انظر أيضا : عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية ، الجزء الثاني . ص ١٥٢ .

(٤) Hamilton: The Anglo Egyptian Sudan from within. p. 209. (٤)

القائد والمرشد لاتباعه ، ولا يتبلد الى الذهن أبداً أن هذه الطرق عبارة عن مذاهب أو فرق دينية مثل فرقة الشيعة أو السنة (١) .

أهم الطرق التي دخلت السودان :

القادرية :

وكانت من أكبر الطرق انتشرا في العالم الاسلامي ، وقامت على يد عبد القادر الجيلاني في القرن الثاني عشر الميلادي ثم دخلت افريقيا الغربية في القرن الخامس عشر . وفي حوالي عام ١٥٤٥ قدم شخص الى السودان يدعى « تاج الدين البهاري » وأدخل القادرية في ربوعه . وقد التقى هذا الرجل بأربعة رجال التفوا حوله وهم : محمد الأمين ابن عبد الصادق جد الصادق ، و « بان النقا الضير » جد اليعقوباب وكان يكنى بأبي يعقوب ، والشيخ عجيب المانجك جد العبدلاب . و « عبد الله دفع الله العركي » جد العركيين (٢) ، هؤلاء الأربعة كانت ييدهم السلطان الزمنية والروحية زمن الفونج (٣) .

ولقد انتشرت هذه الطريقة في ارتريا ومصوع واعتقد أهل مصوع أن عبد القادر الجيلاني نفسه قد توفي في شبه الجزيرة حيث وجد مسجد يحمل اسمه ، ولعبد القادر الجيلاني مزار عندهم يحمل اسمه حيث يحتفلون به في الحادي عشر من ربيع الأول من كل عام * . كذلك فقد ذاع انتشارها في هرر على يد الشريف أبو بكر بن عبد الله الميذروسي المتوفى عام ١٥٠٣ ، وبين مسلمي الجالا . وكان للأمير

(١) محمد عوض محمد : السودان الشمالي . ص ١٨ .
Wailis, OB. Religious Confraternities of the Sudan (S.N.R.) Vol. (٢)
IV, 1921, No. 4, p. 180.

(٢) عبد المجيد عابدين : المرجع السابق ص ٦٦ ، انظر ايضا
عبد القادر محمود : الفكر الصوفي في السودان . ص ٥٢ وايضا :
Wailis; Op. Cit. p. 180.

(*) المعروف أن عبد القادر الجيلاني مدفون بالعراق .

عبد الشكور أمير مرز (١٨٧٣ - ١٨٨٤) مسجد أوقف لصاحب الطريقة
عبد القادر الجيلاني (١) .

ومع ان هذه الطريقة قد اخذت طريقها على الساحل الصومالي
في وقت مبكر إلا أنها لم تغزو الداخل إلا في عام ١٨١٩ حيث حصل
الشيخ ابراهيم حسن جبرو على أراضى وأسس مركزا بدأ ينمو في
المدينة التي تسمى بارديرا Bardera على جوبا . وتجدر الإشارة الى
أن هذه الطريقة حظيت بتأييد قوى بارتريا ومصوع وأسمره ومعظم
المدن الكبرى ، كما أنها تمتعت بنفوذ قوى أيضا بين القبائل الساحلية .
وكثير من بدو أرتريا يعدون عبد القادر الجيلاني من الأولياء الصالحين
ذوى المكانة الروحية الكبيرة (٢) .

ولقد اتسم نشاط القادرية في الدعوة الاسلامية بالطابع السلمى
الذى كان يعتمد كل الاعتماد على الارشاد والقُدوة الحسنة ، كما كان
يعتمد على مبلغ تأثير المعلم في تلاميذه وعلى اقتشار العلم ، وبهذا
السلوك برهن دعاة القادرية في السودان على انهم أوفياء لمبادئ
مؤسس الطريقة ولتعاليمها العامة التى كانت تسيطر على حياة عبد القادر
الجيلاني والمتمثلة في حب الجار والتسامح . وفي ذلك يقول
« سير توماس أرنولد » « ولم نجد في كتبه ولا في مواعظه ما يدل على
سوء نية أو عداوة نحو المسيحية » (٣) .

الطريقة الخلوتية :

يرجع تاريخ هذه الطريقة الى بضعة مئات من السنين عقب ظهور
القادرية . ومؤسسها هو شخص يدعى محمد الخلوتى ، والرأس المعروفة

Trimingham; Op. Cit. pp. 239 - 240.

Ibid. pp. 240 - 241.

(١) انظر : الدعوة الى الاسلام . بحث في نشر العقيدة . ترجمة حسن
ابراهيم حسن وآخر ، ص ٢٧٨ .

(١)

(٢)

(٣)

لهذه الطريقة هو تلميذه عمر الذى توفى فى قيصرية * عام ١٣٩٦ م .
ولقد ظلت هذه الطريقة لسنوات طويلة فى آسيا الصغرى وتركيا
والحجاز والهند . وفى القرن الثامن عشر دخلت الطريقة فى طور جديد
على يد السيد مصطفى كامل الدين البكرى الذى كان استاذاً بالأزهر
الشريف والمولود بدمشق عام ١٧٣٣ . أما تاريخ دخولها الى السودان
فقد كان على يد السيد أحمد الطيب ولد البشير المتوفى عام ١٨٢٣ .
وقوبلت هذه الطريقة بترحاب شديد فى السودان وأصبح لها أتباع
كثيرون . ولقد كانت أسرة محمد شريف باشا نور الدايم على رأس
الطريقة فى ظل الادارة المصرية (١) .

الطريقة السمانية :

وأصل هذه الطريقة فرع من الطريقة الخلوتية والكل ينتمى الى
القادرية . وتنسب السمانية الى الشيخ محمد بن عبد الكريم السمانى
(١١٣٠ هـ - ١١٨٩ هـ) ، ثم استقرت على يد الشيخ أحمد الطيب فى
مطلع القرن التاسع عشر ، وكان انتشارها فى بادىء الأمر بين الكواهلة
وغيرهم من عرب الجزيرة (٢) . وقد اشتغل الشيخ أحمد الطيب بدراسة
الحديث والتفسير والتصوف ، ثم بدأ ينتقل هنا وهناك فى رحاب
السودان ملتقياً بأعلام التصوف فى زمانه أمثال الشيخ حمد المجذوب
شيخ المجذوبية فى « الدامر » وسافر الى الحجاز ونزل بأرض مصر فى
أسيوط ومدن الصعيد ومكث فترة طويلة بالقاهرة حيث صاهره تلميذه
قاضى القضاة أحمد السلاوى . ومن أحفاد الشيخ أحمد الطيب الشيخ
محمد شريف نور الدايم استاذ المهدي ، والذى أعطاه الطريقة
السمانية (٣) .

(*) تقع فى تركيا .

Wailis, Op. Cit., p. 182.

(١)

(٢) عبد القادر محمود : الطوائف الصوفية فى السودان ص ٣٢ .

(٣) نفس المرجع ص ٣٢ .

ولقد انتشرت الطريقة السمانية بين جموع الجبوتية في الهضبة الارترية على يد شيخ مغربي يدعى آدم الكثاني * . وكان هذا الشيخ من السودان فقام بنشرها بين قبائل الجالا ، إلا أنه لم يحرز نجاحا كبيرا بين عرب الحبشة (١) .

الطريقة المجنوبية :

وهذه الطريقة مأخوذة من الطريقة الشاذلية التي أسسها الامام أبو الحسن الشاذلي (١١٩٦ - ١٢٥٨ م) المولود بشاذلة بتونس (٢) . وقد انتشرت طريقته في مراكش في القرن الخامس عشر على يد أبي عبد الله محمد سليمان الجزولي ، ويقولون ان احدي بناته تزوجت من الشريف حمد أبي دنانة الذي نزح الى السودان وبصحبته ابنه السيد ابن الحسن وأقاما في المكان المسمى الآن (الحمية) وذلك في عام ١٤٤٥ م قبل قيام السلطنة الفونجية وراحا يشرحان للناس الطريقة الشاذلية الى أن رسخت دعائمها زمن الفونج على يد الشيخ خوجلي عبد الرحمن المحسى المتوفى عام ١٧٤٣ . ويقال أيضا أن هذا الشيخ كان في أول الأمر قادريا ثم أصبح شاذليا أي أن طريقته شاذلية ذات

(*) لم يذكر المؤلف تاريخا لدخولها ونرجح انها دخلت في منتصف القرن ١٩ .
وقد تفرعت عن السمانية طريقة اخرى تسمى الهنعية تحت رئاسة الشريف يوسف الهندي . (محمد عوض : المرجع السابق ص ٢٠) .
(٢) عبد الحليم محمود : المدرسة الشاذلية الحديثة وامامها أبو الحسن الشاذلي ص ٢٤٩ . ولكن احد الباحثين يرجع تأسيس هذه الطريقة الى شخص يدعى أبو مدين الأندلس المولود بسيقل Seville عام ١١٢٦ م . وكان تلميذا للشيخ عبد القادر الجيلاني . وانتشرت تعاليمه في شمال افريقيا على يد عبد السلام بن ماسنيس Mashish وفي الشرق عن طريق أبي الحسن الشاذلي .

انظر : (Wailis; Op. Cit. p. 183.)

والاختلاف يدور هنا فقط حول المؤسس الرئيسي لها ولكن لا خلاف على أن الشاذلي قام بنشر هذه الطريقة .

أثر قادري (١) . وفي القرن الثامن عشر انتقلت الطريقة من بعده الى حمد بن محمد المجذوب (١٦٩٣ - ١٧٧٦ م) الذي أنشأ بعد عودته من مكة فرعا للشاذلية في الدامر وسميت طريقته بالمجذوبية ويطلق على من يسلكونها اسم « المجاذيب » (٢) .

ويبدو أن أسرة المجاذيب في ذلك الوقت كانت تحظى بمكانة دينية رفيعة بين سكان الدامر الأمر الذي جعلها تأخذ زعامة الطريقة وتوارثها (٣) .

وقد يكون من المفيد ونحن نتتبع تطور هذه الطريقة أن نعرض لأوضاع بلدة الدامر ، موطن المجاذيب وطريقتهم ، من الناحية العلمية والدينية في مطلع القرن التاسع عشر حتى يمكننا فهم هذه الطريقة واسلوب انتشارها بين سكان السودان . وفي هذا الوصف يتجلى لنا مدى السلطة الدينية التي كانت تحظى بها الطريقة المجذوبية . فقد كانت عشيرة آل المجذوب في معظمهم من رجال الدين وليس لهم شيخ يتولى زعامتهم ، بل فقيه يسمى « الفقي الكبير » فهو الرئيس الفعلي والقاضي الذي يتولى الفصل في خصوماتهم ، وأصبح هذا المنصب وقفا عليهم منذ مدة طويلة واشتهروا بين الناس - كما يذكر بوركهارت - « بالسحر والعرافة » * .

(١) عبد المجيد هابدين . المرجع السابق ص ٦٧ ، ٦٨ .
(٢) نفس المرجع ص ٦٨ . ويبدو أن هناك اختلافات كثيرة حول النسب المجذوب وقد نشأ هذا الاختلاف نتيجة التشابه الشديد بين الأسماء مما سبب خلطا كثيرا لدى المؤرخين قدامى ومحدثين في الشرق والغرب . فهم يخلطون بين الفقيه حمد بن المجذوب وجده الكبير حمد عبد الله . وبين محمد المجذوب بن قمر الدين وبين جدانية محمد المجذوب ابن علي أبي دافع .

(٣) (عبد القادر محمود : الطوائف الصوفية في السودان ص ٨٥) .

(2) Wailis; Op. Cit. p. 183.

(*) لا يسمى رجال الدين من الفقهاء والمتصوفة ذلك سحرا أو عرافة بل يعنونهم كرامات ظاهرة « منحها الله إياهم » .
انظر : مخطوطة كاتب الشونة : تحقيق الشاطر بشيلي ص ١١١ ، ص ١١٢ .

وكانت بالبلدة مدارس كثيرة يؤمها الطلاب من كافة أنحاء السودان من دارفور وسنار وكردفان وغيرها لدراسة الفقه دراسة تؤهلهم ليكونوا في بلادهم فقهاء كبارا . كذلك فقد زحرت بيوت فقهاء الدامر بالحبس ذات للطابع الديني ، وهذه الكتب كانت تجلب من القاهرة إذ كان كثير من الفقهاء مجاورا بالأزهر أو في المسجد الحرام بمكة ، وكانوا إذا عادوا من تلك الرحلات العلمية التي تمكث سنوات عدة نقلوا ما حصلوه من علم إلى أبناء البلدة (١) . وكان بالبلدة جامع كبير ملحق به مكان مكشوف محاط بحجرات للدرس ، وبالإضافة إلى ذلك كان لكثير من فقهاء البلدة زوايا صغيرة بجوار بيوتهم ، كما كان كبار الفقهاء مخاطبين بمظاهر الورع والتقوى ، ويميش « الفقى » الكبير عيشة العابد المتقشف المنقطع للعبادة والدرس ، وقد أطلق بوركهارت على كل ذلك وصف « الدولة الدينية الصغيرة » التي كانت تصرف مسئوليتها بمنتهى الحكمة والتفقه ، واستطاعت أن تجعل جيرانها يتكفون لفقهاء أعظم الاحترام والاجلال (٢) .

في وسط هذا المناخ الديني والعلمي نمت المجذوبية ، فكان زعماء المدينة الدينيون وأهلها مؤهلين لتقبل تمليم الطريقة المجذوبية فهذه الرياح الجديدة ليست غريبة عليهم .

ومعروف أن أسرة المجاذيب من الجعليين لذلك فاته عقب مقتل اسماعيل كامل في شندي ، ومحاولات أخذ الفار من الجعليين هرب المجذوب إلى سواكن ، ثم سافر إلى مكة حيث درس لسنوات عدة على يد السيد أحمد ادريس ، وفي خلال عودته إلى السودان في حوالي عام ١٨٣٠ قام بنشر الطريقة في سواكن وبين القبائل الشرقية المنتشرة

(١) بوركهارت المصدر السابق : ص ١٠٥ ، ص ٢٠٦ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٠٧ .

(م ٢٨ - التطور الاقتصادي والاجتماعي)

حول سواكن من البجاة وخاصة الهدندوة والبشاريين • وقد عاد
المجذوب الى بلفته عام ١٨٣٢ حيث مات ودفن هناك •

وكان من بين خلفائه الشيخ ياسين السواكىنى والشيخ على دقنه
عم عثمان دقنه الشهير (١) •

ويبدو أن أتباع هذه الطريقة كانوا يتمتعون بصفات طيبة واخلاص
واضح لتعاليم طريقتهم ، من ملازمة للاذكار والرواتب عقب الصلوات
واتباع للأمر والنهى والاقتداء بشيخ الطريقة والسير على نهجه
وامتناعهم عن الأكل مع تارك الصلاة ، كذلك فانهم كانوا يحرصون
على صلاة الجماعة ، فاستطاعوا بذلك كله ترسيخ قواعد هذه
الطريقة (٢) •

ويشير البعض الى طريقة أخرى ذات صلة بالشاذلية وان كانوا
لا يقطعون بصحة هذه الصلة تلك هي المسماة بطريقة (أبو جريدة)
حيث يقولون ان عبد الله دفع الله المركى عاد من احدى رحلاته الى
مكة ومعه سبعة أشرف استوطنوا السودان واشتهروا بالصلاح وكان
لأحدهم ولد يدعى « الشريف أبكر » انقطع للعبادة دون أخذ الطريقة
على شيخ وتعلم أموراً في السحر والغيبيات ، ثم استطاع أن يعلن مع
زميل له يدعى (أبو جريد) قيام هذه الطريقة (٣) •

وتتهم هذه الطريقة بالخزعبلات ، وشيوع طقوس سرية غير مألوفة
لدى كافة الطرق الصوفية في السودان (٤) • ولما كانت تعاليم الطريقة
الشاذلية — كما ذكرنا — بعيدة عن مثل هذه الطقوس ، فاننا نستبعد

Wailis, Op. Cit. p. 184.

(١)

(٢) يحيى محمد ابراهيم : التعليم الدينى في السودان ص ٣٤ •

(٣) عبد المجيد عابدين : المرجع السابق ص ٦٧ ، ٦٨ •

Wailis, Op. Cit. p. 184.

(٤)

أن تكون طريقة أبو جريدة ذات صلة بالشاذلية التي كانت الـطريقة
سمتها الأساسية (١) .

الطريقة الإدريسية (الأحمدية) :

مؤسس هذه الطريقة هو السيد أحمد بن إدريس القاسمي
(١٧٦٠ - ١٨٣٧) ، المولود ببلدة Arkish بـمراكش . وقد تلقى
تربيته ونشأته بفاس ، وتلقى الطريقة الشاذلية من الشيخ عبد الوهاب
التازي . وقد سافر إلى القاهرة في عام ١٧٨٨ واتجه منها إلى مكة في
عام ١٧٩٧ حيث تلقى مزيداً من العلم (٢) .

وقد لعب هذا الرجل دوراً هاماً في حركة النهضة الإسلامية في أوائل
القرن التاسع عشر ، وبمقدور ما كان مصلحاً فهو صوّق يهدف إلى وحدة
المسلمين . وكانت له ميوله المتعاطفة مع الوهابيين ، ويقال أنه حاول
أن يخفف من التطرف الشديد لدى تعاليم بعض الطرق الصوفية ،
وطالب بالتركيز على المعرفة الشرعية للقرآن الكريم والشريعة كأساس
ضروري لكل من ينشد الدخول في سلك الصوفية (٣) .

ولم تقتصر مهمة أحمد بن إدريس على كونه مؤسساً وشيخاً
للطريقة الإدريسية بل كان معلماً لتخصصات بارزة كما سبق القول .
ويتركز مريدو هذه الطريقة في السودان ببلدة دنقلة وإن كان مركزها
الأساسي - حالياً - بدراو بالإضافة إلى القاهرة ، كما وأن لها فرعاً
بالعسير ينتمي إلى هذه الطريقة (٤) .

ولم يقتصر وصول الطريقة إلى هذه الأجزاء بل انتقلت إلى شرق
أفريقيا في عام ١٨٧٠ على يد شيخ صومالي يدعى (علي ماي دوروقبا)

Wallis; Op. Cit. p. 183.

Ibid. p. 184.

Trimingham; Op. Cit. p. 292.

(٤) محمد عوض محمد : المرجع السابق . ص ٢٠ .

Ali Maye Durogba وقد تلقى هذا الشيخ تعاليم الطريقة الادريسية حين كان يؤدي فريضة الحج وبعد عودته وطد نفسه لنشر تعاليمها فتشكلت من حوله جماعة كبيرة ارتضت الادريسية طريقة لها . وقد حصل هذا الرجل على شهرة عظيمة بين الصوماليين وكثر أتباعه بين القبائل ، ويمزوا البعض هذه الشهرة الى الأعمال الاعجازية التي قام بها بالاضافة الى ملاممة الدعاية التي قام بها مع أفكار الصوماليين في ذلك الوقت (١) .

الطريقة الرشيدية :

تفرعت هذه الطريقة عن الادريسية وقد أسسها الشيخ ابراهيم الرشيد من بلدة الدبة بدنقلة ، وكان مريدا للسيد أحمد بن ادريس سائرا على تعاليم الادريسية . وتركز اتباع هذه الطريقة في دنقلة وأم درمان وجزيرة توتي والنيل الأبيض خاصة في « كوا » . ولهذه الطريقة اتباع في الصومال وسوريا (٢) .

الطريقة المرغنية (الختمية) :

أسس هذه الطريقة في السودان محمد عثمان المرغني الكبير (١٧٩٣ - ١٨٥٢) الذي ولد ونشأ بالحجاز ، وتنسب الطريقة الى الجد الأكبر السيد علي المرغني * . ويقال أن أحمد بن ادريس هو الذي أرسله من مكة لنشر تعاليمه في مصر والسودان وما جاورهما . ويذكر البعض أن هذه الطريقة قد بنيت على أصول طرق خمس رمز لها بكلمة

Trimingham; Op. Cit. p. 242.

(١)

Wailis; Op. Cit. p. 187-188.

(٢)

(*) يقول البعض ان اسم المرغنية يشتق احيانا من « أميرغني » أي الأمير الثرى . (انظر : Wailis; Op. Cit. p. 185) .

« نقش جم » فالتون للنقشبندية ، والقاف للقادرية والشين للشاذلية ،
والجيم للجنيدية وأخيرا الميم للميرغنية (١) .

وقد دُعيت هذه الطريقة أيضا بالختمية لأن شيخها — كما يقال —
وصل في سلوكه الى رتبة الختم وهي مرتبة عند الصوفية لا يصل اليها
إلا عارف « ولي » في كل قرن (٢) ، أو ربما باعتبارها خاتم الطرق (٣) .
أو ربما أيضا نسبة الى خاتم الأنبياء (٤) .

ولقد بدأ محمد عثمان الميرغني رحلته من الحجاز فوصل الى أسبوط
مارا ببلاد الصعيد حتى أسوان ومنها الى دنقلة التي استطاع أن يجمع
فيها أنصارا عديدين من النوبيين ، الأمر الذي شجعه على مواصلة
المسيرة الى كردفان حيث تزوج من « بارا » ومن الأبيض (٥) . ثم
امتدت دعوته الى سنار وما حولها حتى اتجه نحو الشمال ومرت بشندي
والتمتة وعرج نحو الشرق الى قوز رجب وكسلا ، واستطاع من خلال
جولاته تلك أن يضم الى طريقتة مريدين جددًا من قبائل بنى عامر
والحلائقة والحباب والبشارية وغيرهم ، وفي كسلا قام بتأسيس قرية
(الختمية) التي كانت المقر الرسمي والرئيسي (٦) .

ولقد تولى السيد محمد الحسن نجل محمد عثمان أمور الطريقة بعد
وفاة والده عام ١٨٥٢ ، وكان قد أرسله والده في حياته الى مسواكن

(١) عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة
المصرية ، الجزء الثاني . ص ١٥٣ .

Wailis; Op. Cit. p. 180.

انظر أيضا :

(٢) نفس المرجع ص ١٥٣ .

(٣) Trimingham; Op. Cit. p. 244.

(٤) عبد القادر محمود : الطوائف الصوفية في السودان ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٥) عبد القادر محمود : الفكر الصوفي في السودان ص ٢٥ .

Wailis; Op. Cit. p. 186.

Trimingham; Op. Cit. p. 244.

Wailis; Op. Cit. p. 186.

وكذلك عبد الله حسين : المرجع السابق ص ١٥٥ .

وارتريا لنشر الطريقة هناك . وهكذا بعد تأسيس الختمية في شرقي السودان بدأ محمد الحسن يواصل العمل الذي بدأه والده حتى عمت الطريقة مصوع وأرتريا وجنوب غربي الحبشة عند نهاية القرن التاسع عشر (١) . ويعد محمد الحسن كما يقول ترمنجهام هو المسئول الرئيسي عن النفوذ الكبير الذي حصلت عليه الطريقة الختمية بين قبائل السودان في الشرق والقبائل الأرترية . وقد انتقلت الطريقة الى مصوع عن طريق هاشم الميرغنى الذي وصل اليها عام ١٨٦٠ حيث كانت تحت الادارة العثمانية (٢) .

وعقب وفاة محمد الحسن في عام ١٨٦٩ خلفه في رئاسة الطريقة ابنه محمد الميرغنى ، (١٨١٩ - ١٨٨٦) ، الذي حاول الارتقاء بالطريقة بما عرف عنه من الذكاء والنشاط ، كما أنه تمتع بمكانة خاصة في تاريخ تلك الفترة ، واستطاع أن يلعب دورا هاما خلال الطور العلنى للثورة المهدية في محاولة منه لاحتلال السلام على أرض السودان . وقد ظل بالختمية حتى بعد سقوط الخرطوم في يناير ١٨٨٥ (٣) .

وتعتبر الطريقة الختمية من أوسع الطرق الصوفية انتشارا في السودان وتحظى بمكانة رفيعة ، كما أنها تمتاز في إذكرها وأورادها وسائر مظاهرها بخلوها من البدع والأمور الطارئة على الطرق الصوفية كالطبل والزمر وغير ذلك ، فجميع أذكرها وأورادها ترجع الى الكتاب والسنة بناء على أسانيد صحيحة (٤) . وكما سبق القول فقد ارتبطت الطريقة الختمية بعدة طرق إلا أن ارتباطها بالشاذلية كان شديدا ، وخصوصا من خلال مزج أحزابهم بفقرات ورسائل كاملة من أحزاب « البر » و « البحر » للامام الشاذلى (٥) .

(١) عبد القادر محمود : الطوائف الصوفية ص ١٢٨ .

(٢) Islam in Ethiopia, pp. 225, 244.

(٣) Hill; A biographical Dictionary of the Sudan p. 279.

Wailis; Op. Cit. p. 186.

أنظر أيضا :

(٤) عبد الله حسين : المرجع السابق ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٥) عبد القادر محمود : المرجع السابق ١٣٣ .

والسيد محمد عثمان الكبير مؤلفات كثيرة منها تفسير القرآن المسمى « قاج التفسير » ، بالاضافة الى مؤلفاته في الحديث وعلم المصطلح والتوحيد والتصوف والصلوات والأوراد والمدايح النبوية وغير ذلك من العلوم الدينية (١) .

الطريقة الاسماعيلية :

وهي من الطرق الصوفية التي انبثقت عن الختمية في أوائل القرن التاسع عشر ، إلا أنها تمتد سودانية النشأة بعكس كثير من الطرق التي انتشرت في السودان ، بمعنى أن أفكارها ومؤسسيها الأول كانوا من أهل البلاد ولم يكونوا وافدين من خارجها . ويمد الشيخ اسماعيل ابن عبد الله الملقب باسماعيل الولي هو المؤسس لها في الأبيض بكردفان . وترجع أصول والده الى دنقلة بشمال السودان الذي قدم الى مدينة الأبيض ليعمل بالتجارة كسائر الدناقلة الذين اشتهروا بأعمال التجارة في أنحاء السودان كافة وفي الأبيض خاصة لدرجة أن لهم جيا خالها عرف بحى الدناقلة . وفي هذا الحى ولد اسماعيل الولي ونشأ وحفظ القرآن الكريم وأظهر نبوغا مبكرا ، كما عمل بالتدريس قبل أن يلتحق بشيخته السيد المكي الختم محمد عثمان الميرغنى . وفي عام ١٨١٣ التقى اسماعيل الولي بشيخته محمد عثمان الميرغنى في مدينة الأبيض وتلقى عنه بعض العلوم الدينية واللغوية ، وسارع بالانضمام الى الختمية وانخرط في القيام بواجباتها حتى جاء عام ١٨٢٣ فاستأذن استاذة محمد عثمان الميرغنى في تأسيس طريقة جديدة فأذن له على أساس أنها فرع للختمية (٢) . وقد انتشرت هذه الطريقة في جميع أرجاء السودان ولاسيما في كردفان وأم درمان ودنقلة بالاضافة الى دارفور (٣) .

(١) عبد الله حسين : المرجع السابق ص ١٥٦ .

(٢) عبد القادر محمود : المرجع السابق ص ١٤٢ .

Wailis; Op. Cit. p. 186.

(٣)

ويشير البعض الى أن مؤسس هذه الطريقة قد جمع في مؤلفاته بين علمي الشريعة والحقيقة في فترة كانت تتسم بالركود العلمي ، فقد نيفت مؤلفات الشيخ اسماعيل على الخمسين كتابا في المجالين المشار اليهما ، وتمتاز هذه المؤلفات بالأحكام الفنى وبلاغة الأسلوب على خلاف ما يلاحظ في اشعار المتصوفين في السودان آنذاك ، ومن أشهرها « مشارق الأنوار » (١) . وبمعنى آخر أن شيخ هذه الطريقة ومريديه لم يقتصروا على مجرد الأمور الشكلية المعروفة عن الطرق الصوفية ولا حتى العلوم المرتبطة بهذه الطرق أو ما يعرف لديهم بالعلم الحقيقي ، بل تعدوا ذلك الى علوم الشرع حيث عكفوا على دراساتها وشرحها للمريدين ، بل والتأليف فيها كما سبق القول .

ومن الطرق المتصلة بالختمية الطريقة النقشبندية التي أسسها عبد الدين بن محمد بهاء الدين البخارى النقشبندى . وهذه الطريقة ليست موجودة في السودان في شكلها الأصلي ولكن كواحدة من أسس الطريقة الختمية .

الطريقة التجانية * :

وهي من أشهر الطرق في أفريقيا بصفة عامة ، فقد عرفت هذه الطريقة بأسلوبها المتميز في نشر الاسلام في غرب افريقيا والذي ينحو نحو الحزم الشديد المزوج باستخدام القوة كما كان يغلب عليها النزعة الصوفية العميقة (٢) .

ولقد أسس هذه الطريقة السيد أبو العباس أحمد بن محمد بن المختار بن سالم التجانى (١٧٣٧ - ١٨١٥) المولود بعين ماضى

(١) عبد الله حسين : المرجع السابق ص ١٥٢ .

(*) يقال لها : تجانية بتشديد الجيم ودون ياء ، ولا يقال لها التجانية

(عبد القادر محمود : المرجع السابق . ص ٥٨) .

(٢) محمد عوض محمد : المرجع السابق . ص ٢٠ ، ٢١ .

بالجزائر ، ومن بين المناطق التي زارها في السودان مدينة الأبيض حيث أقام فيها خمس سنوات (١) .

وقد كان انتشارها في السودان في حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، حيث سارت على نفس أساليب الطريقة القادرية في الدعوة مع فارق جوهري وهو أن التجانية لم تكن تتورع عن اللجوء الى السيف (٢) . وربما يكون مرد هذه النزعة القتالية الى الحماسة الشديدة لديهم في نشر العقيدة بالاضافة الى البيئة المحيطة بهم بكل مشاق الطبيعة وسط قبائل لا تتزع الى النظام ، بالاضافة الى المناخ الوثني الذي كانت تعيش فيه هذه القبائل ، ويشبه البعض (٣) الطريقة التجانية في هذه الناحية بالمهدية التي لجأت الى القوة في تنفيذ مخططاتها الدينية . إلا أننا نرى أن هناك فارقا جوهريا بينهما وهو أن التجانية كان مسرحها في أغلب الأحيان وثنيا وفي مواجهة الأوربيين بعكس المهدية .

وميدان انتشار هذه الطريقة في السودان اقليم النيل الأعظم بين أم درمان والدامر ، ويقال ان جميع الفلاتا المقيمين حول سفار تابعين لها ، كما أن لها نفوذا واسعا في دارفور (٤) .

المسنوسية :

أسس هذه الطريقة الفقيه الجزائري محمد بن علي السنوسي بهدف اصلاح شأن الاسلام ونشر العقيدة الاسلامية .

ولقد اختار مؤسس الطريقة مدينة برقة مركزا لدعوته نظرا لاتصال منطقة الجبل الأخضر بالعالم الخارجى عن طريق ثغرى درنه وبنغازى

-
- (١) عبد القادر محمود : الطوائف الدينية ص ٥٨ .
 (٢) أرنولد : الدعوة الى الاسلام . ص ٢٧٨ .
 (٣) عبد القادر محمود : الفكر الصوفي في السودان ص ٥٤ .
 (٤) محمد عوض محمد : المرجع السابق ص ٢٠ ، ٢١ .

بالإضافة إلى مرور جميع القوافل القادمة إلى طرابلس وفزان وبرنو ووادي أو تلك الآتية منها بهذا الجبل ، ولهذا كله وجدت الدعوة السنوية سبلا عدة للاتصالات وبسط النفوذ . وفي عام ١٨٤٢ أنشأ السنوسى الكبير زاوية للبيضاء ، ثم انتقل بعدها إلى زاوية الجغبوب نظرا لأن زاوية البيضاء كانت على مقربة من الساحل الأمر الذى يجعلها قريبة من سلطان الحكومة العثمانية في بنغازى والتي راعها أن الزاوية البيضاء أصبحت بعد فترة وجيزة من انشائها مدينة كبيرة . فذلك فضل أن يكون المقر الجديد لزاويته في الجنوب البعيد عن الساحل والذى تكثر فيه القبائل العربية التى قبلت السنوسية وأصبح في الامكان أن يعتمد عليها في نشر دعوته داخل الصحراء (١) . وكان من الطبيعى والزوايا السنوسية تنتشر في الصحراء الكبرى وعلى حدود السودان ان تمتد هذه الطريقة إليه ، بل انها وصلت أيضا إلى الصومال (٢) .

طرق أخرى :

وهناك بعض الطرق والطوائف الأخرى التى انتشرت في السودان ولكنها لم تبلغ من الضخامة والتنظيم كما بلغت الطرق السابقة ، كما أنها لم تلعب دورا يذكر في المجتمع السودانى بل ظلت تدور في فلك أصحابها الذين قاموا على تأسيسها ولم تجتذب مريدين كثيرين بحيث يشكلون ثقلا جماهيرا ، لذلك آثرنا الوقوف على أهم تلك الطرق الصوفية الرئيسية التى دخلت السودان أو التى نشأت به في القرن التاسع عشر .

البناء الدينى والاجتماعى للطرق الصوفية :

لا يكفى اطلاقا أن نعرض لنشأة الطرق الصوفية في السودان ، بل انه من اللازم أن نغوص في داخل هذا التركيب الدينى الاجتماعى الذى يعد ركنا أساسيا من أركان المجتمع السودانى بجانب البناء القبلى .

(١) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ص ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٢) عبد القادر محمود : المرجع السابق ص ٥٥ .

فكثيرا ما يصعب على الباحث في تاريخ السودان ابان القرن التاسع عشر أن يميز بين الجماعة الصوفية وأهل الحلة أو العشيرة الواحدة في السودان ، فقد لاحظنا على سبيل المثال أن سكان الدامر أهل بلدة واحدة وفي ذات الوقت هم أهل طريقة صوفية واحدة هي الطريقة المجذوبية ومثل هذا يمكن أن يصدق على جماعات كثيرة في السودان كاليقوياب والصادقاب ، وهما جماعتان صوفيتان صغيرتان تستقران في مقر معاوم . وقد يصعب أحيانا التمييز بين القبيلة الصغيرة (العشيرة) وبين الطريقة الصوفية من ناحية مؤسسى كل منهما ، فالرجال الذين حملت أسماءهم بعض القبائل كانوا هم أيضا قادة الرأي وأيضا مؤسسى بعض الطرق ، فالعلاقة بين نظام القبيلة ونظام الطرق قوية وتقف على أرضية مشتركة .

وثمة ملاحظة مشتركة أيضا تتمثل في أن نظام الطريقة مشابه في جوهره لنظام القبيلة من حيث أن لكل منهما شيخا هو رئيسها الأعلى ، وهذا الشيخ يكاد يقبع في الرئاسة طوال حياته ، حتى يرثه واحد من أبنائه ، ويلاحظ كذلك ان الطريقة الصوفية يمكن أن تنفرع الى عدة فروع وقد يندمج بعضها في البعض الآخر وكذلك الحال بالنسبة للقبيلة . وفي تتبعنا التالي لبناء الطريقة الصوفية ربما تتضح الصورة أكثر .

١ - شيخ الطريقة :

يعتبر شيخ الطريقة أحد الأركان الأساسية عند كل طريقة ، فقد لاحظنا ان كل الطرق سواء الرئيسية منها أو المنبثقة قد تطقت حول شيخ لها راح يجوب الاصقاع داعيا الى طريقته كسبا للمريدين والاتباع . ولم يكن من السهل لأي فرد أن يكون طريقة خاصة لأن ذلك يقتضى شروطا تؤهله لقيادة مسيرة الطريقة . وأولها في اعتقادنا أن يكون ذا نسب شريف أى أن له صلة ببيت الرسول (عليه الصلاة والسلام) أو حتى على الأقل أن يكون من أهل مكة . ولا نسوق هذا القول جزافا ، ولكن اذا لاحظنا مسيرة معظم زعماء الطرق فسوف يتضح ذلك بجلاء ،

حتى أولئك الذين ولدوا خارج مكة والمدينة كانوا حريصين على سلسلة النسب الشريف هذه . وهذا النسب وحده لا يكفي لكي يخلق من الفرد شيخا لطريقة ما ولكن لابد وأن يقتدر بعلم وذكاء ، وهذا العلم لا يقتصر على ما يسمى عند المتصوفة بعلم الباطن ، بل أيضا العلوم الشرعية التي تعين المسلم العادي البسيط على العبادة والمعاملات الدنيوية . ويصدق هذا على شيخى الميرغنية والمجذوبية فكلاهما كان عالما متفهما ولكل منهما مؤلفات في علوم الدين الاسلامى . وكان لابد أيضا أن تقتدر هذه الصفات بالورع والتقوى والقُدوة الحسنة ، لأن أولئك الرجال من الصوفية في القرن التاسع عشر كانوا لا يقتصرون على مجرد كسب أتباع مسلمين يرددون أورادا لهذه الطرق بل كانوا أيضا يقومون بنشر الدعوة الاسلامية كما لاحظنا بالنسبة للتجانية والسنوسية . فكان من الطبيعي أن يسبق خلق وسلوك هذا الداعية دعوته الى الاسلام وهذا ما شهدناه بالنسبة للسنوسيين الذين كانوا يشتركون العبيد ويعلمونهم في جغوب مبادئ الاسلام ثم يتركونهم يعودون الى ديارهم بعد عتقهم حتى اذا ما رجعوا الى أوطانهم كانوا دعاة للاسلام والطريقة معا (١) . وهذه الصفة الأخيرة شهدناها بوضوح لدى شيوخ المجذوبية في الدامر الذين كانوا مثالا حيا للورع والتقوى والقُدوة الطيبة ولذلك استحقوا اشارة الرحالة السويسرى بوركهارت عند زيارته لهذه البلدة في أوائل القرن التاسع عشر .

والى مقر الشيخ ، الذى كان فى الغالب مقرا للطريقة ، يفد الناس والمريدون حيث يمتلىء بهم ، وهنا لابد من وقفة للإشارة الى أن هذا المكان بالاضافة الى كونه مقرا لشيخ الطريقة فهو أيضا للعبادة والمأوى ففيه يتم قراءة الأوراد والأذكار وقراءة القرآن الكريم ، وفيه يجتمع الكل من شتى القبائل تحت لواء الشيخ .

(١) ارنولد : الدعوة الى الاسلام . ص ٢٨٢ .

ولسنا مع الغائلين بأن أسس الطرق الصوفية في الاسلام هو ذلك الاعتقاد بأن المريد الذي يرغب في الاتصال بالله في حاجة الى قيادة شخص. أو « واسطة » من أولئك المتمرسين في الطريق الى هذا المكان . وهذه الواسطة في رأيهم - تكمن في شيخ الطريقة الذي يمنح البركة ويقوم بدور الوسيط بين المريد وبين الله (١) . وهذه الرؤية أو هذا التفسير فيه تجاوز وخطأ جسيم لفهم أساس الشريعة الاسلامية ، فليس هناك البتة واسطة بين المسلم وربه ، وقد نفت آيات كثيرة من القرآن الكريم اتخاذ أى لون من ألوان الواسطة لتقريب الانسان زلقى الى الله . وإذا كان القرآن الكريم وهو الكتاب المنزل من عند الله لم يعتبر الرسول محمد عليه السلام واسطة بين المسلم وربه فهل يمكن أن يقوم شيخ بهذه المهمة ؟ ثم ان رجال الطرق الصوفية أنفسهم لا يمكن أن يكون قد ورد في أذهانهم مثل هذا التفكير الخاطئ . وقد يكون مرد هذه الأقاويل غير الدقيقة الى مسألة ما يسمى « بالمعهد » في الطرق الصوفية حيث كلن لكل طريقة صوفية عبارات معينة يعتمد فيها المريد بالسير على نهج الطريقة وهذه النهج لا يخرج عن تعاليم الاسلام . فكان الملتقى لهذا المعهد عادة ما يبدأ حياة جديدة يتوب فيها عن المعاصي التي ارتكبها ويعتمد أن يبدأ صفحة جديدة ، وكثير من أولئك المريدن ما يصبح - بعد أن يصل الى درجة معينة من الحب للشيخ - أداة طيعة في يد الشيخ لصالح الطريقة . فكل هذه الأفعال وما يرتبط بها ومقارنتها ببعض العقائد السماوية الأخرى جعلت البعض يتصور أن هناك واسطة بين الله وبين الانسان ، فسارعوا الى الحكم بأن هذه الواسطة هو الشيخ .

١ - الخليفة :

وهذه الوظيفة كانت تالية لمنصب شيخ الطريقة وكان الخلفاء يعملون وفق تعليمات الشيخ ، كما أنهم كانوا يحلون محله في التعليم ،

(١) Trimingham; Op. Cit. p. 233.

أنظر أيضا : محمد عمر بشير : جنوب السودان . ص ٢٦ .

وضم مريدين جدد الى الطريقة • ونظرا لما كانت تضيفه هذه السلطة من اجلال لصاحبها فقد اكتسب هؤلاء الخلفاء مكانة رفيعة الى الدرجة التي جعلتهم - في بعض الاحيان - يحجبون الشيخ الحقيقي للطريقة عن أعين أتباعهم المحليين (١) وحتى يطمئن شيوخ الطرق الصوفية الى استمرار طرقهم في أداء مهامها بعد مماتهم فقد حرصوا على تعيين أو تسمية من يخلفهم • وقد يتعدد خلفاء الطريقة الواحدة تبعا لتعدد الأماكن التي تنتشر فيها الدعوة لهذه الطريقة • وقد بنيت سلطة كل خليفة محلي على سلسلة من التقاليد الصوفية التي انقسمت في جملتها الى شقين : الأول ويتمثل في سلسلة العهد الذي يربط الخليفة بمؤسس الطريقة ، والثاني ويتمثل في سلسلة « الورد » * الذي يربط المؤسس بالرسول (٢) • هذا ، وقد كان لكل طريقة عهودها الخاصة كما كان لكل واحدة منها أورادها وأحزابها التي تتلوها في أوقات معينة من اليوم • والفرق بين الورد والحزب أن الورد يقرأ في وقفات منظمة فيقال أوراد النهار وأوراد الليل ، أما الحزب فليس لقراءته وقت معلوم (٣) •

٢ - المريدين :

وهم أتباع الطريقة من الجمالير العريضة المنتشرة في جميع الأصقاع والذين ارتضوا السير على منهج الطريقة في سلوكهم الديني والدنيوي ، ولابد للمرء الذي يريد أن ينخرط في سلك طريقة ما ليصبح مريدا لها أن يأخذ العهد بذلك كما سبق القول ستواء من الشيخ الأصلي للطريقة أو من خليفته • وكان هؤلاء الأتباع يسمون - أحيانا - بالدراويش بالإضافة الى المريدين • وما أن يأخذ المريد « العهد » حتى يبدأ في الممارسة الفعلية لطقوس وتعاليم طريقته من أوراد وأحزاب

Trimingham; Op. Cit. p. 236.

(١)

(*) بكسر الواو وتسكين الراء •

Ibid. p. 236.

(٢)

(٣) عبد العزيز أمين عبد المجيد : التربية في السودان ، الجزء الاول

ص ١٤٧ •

وأذكار وآداب • ولابد للمريد من معرفة كل هذه الأمور حتى يتبعها في تعبداته واتصالاته بشيخه وزملائه • وعلى غير عادة المتصوفة كان رجال الصوفية في السودان أكثر اطمئناناً في قراءة الأحزاب والأوراد والتوسلات ، وكان المريد حريصاً كل الحرص على أدائها كما تلقنها تماماً من شيخه (١) • ولم يكن معظم شيوخ ومريدي الطرق الصوفية في السودان يتقيدون بأوراد طريقتهم وأحزابها فقط بل كانوا مدلومين على العبادة الشرعية والتفكير وصيام بعض الأيام وذكر اسم الله والاعتكاف في الخلوات • وقد كان المظهر الأخير - وهو الاعتكاف في الخلوات - من الأمور التي تميز المريد للصوفي ، وهذه الخلوة كانت تستمر أحياناً شهوراً طويلة يخلو فيها المتعبد إلى ربه مكتفياً ببعض لقيمات يقمن أوده (٢) • ومن تقاليد الطريقة السمانية صيام الاثنين والخميس ويوم عرفة ويوم عاشوراء والمقصد عليه والتألي له ويوم نصف شعبان والأيام البيض والسود من كل شهر • ومن أورادهم أوراد محاسبة النفس في الشهوات والزلات ، وأقل مراتها في اليوم مرة بعد الظهر أو العصر ومرة أخرى ليلاً • (٣)

وبالإضافة إلى تلك الأركان الثلاثة التي بنى عليها نظام الطرق ، وأسلوب تلقى العهد وممارسة الأوراد والأحزاب فقد كانت هناك مظاهر ملازمة للمتصوفة كاطلاق شعر الرأس وتمشيطه أو من غير تمشيط ، كما كانت تلازمهم بعض « الشطحات » والانجذاب وعدم الاكتراث بمتاع الدنيا • كما كانت لكل طريقة بعض الأدوات (أو الآلات كما سميت) وكانت في حوزة شيخ الطريقة ، وتمثل في رايات ذات لون خاص يمثل لون الطريقة وكرسی « ككارة » « أو ككر » خاص بجلوس الشيخ

(١) عبد العزيز ابن عبد المجيد : المرجع السابق ص ٢٤٧ •
(٢) انظر طبقات وذخيرة الألف من ٦٦ ، ١٥٢ ، ١٦٨ من طبعة منسوبة •
(٣) عبد القادر محمود : الطوائف الصوفية في السودان ص ٥٢ •

بالإضافة الى جبة الشيخ أو طاقيته أو حزامه • وهذه الأدوات كانت تنتقل الى من يخلفه بعد مماته (١) •

ولقد كان كل فرد من هذا البناء الدينى الاجتماعى يحرص على أداء دوره كما رسم له تماما ويتفانى فيه ، ولا نعتقد أن ثمة مبالغة ان قلنا ان هذا البناء الصوفى كان يفوق في أساسه وقوته البناء القبلى في المجتمع السودانى لأن قاعدة هذا البناء الصوفى كانت متسعة جدا لضم جماهير كثيرة ، فليست لها شروط عرقية إطلاقا سوى أخذ المعهد •

وتجدر الإشارة الى أن نظام الطرق الصوفية كما أوردناه كان وليد المعهد المصرى في السودان (٢) ، وكان نتيجة لاحتكاك شيوخ الطرق في السودان بصوفى مصر ، سواء كان ذلك في السودان أم في مصر ، فراح السودانيون ينظمون بناء طرقهم على نهج أمثالهم المصريين (٣) •

الصوفية والفكر الدينى :

لا شك أن رجال الطرق الصوفية كانت لهم أفكارهم الخاصة التى مارسوها ودافعوا عنها والتى أيضا اصطدمت بأفكار بعض الفقهاء ولكن ما هى حقيقة هذا الفكر الصوفى وهل يمكن لأى فرد أن يفهم كنهه ؟

يجيب على هذا التساؤل الدكتور عبد الحليم محمود قائلا : « إن التصوف ليس عملا علميا ولا بحثا نظريا ... أنه لا يتعلم بواسطة الكتب على الطريقة المدرسية ، بل ان ما كتبه كبار مشايخ الصوفية أنفسهم لا يستخدم إلا كحافز مقو للتأمل ، والإنسان لا يصير بمجرد

(١) عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق ص ٢٤٨ •

(٢) Hamilton; The Anglo Egyptian Sudan from within. p. 211. (٢)

(٣) عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق ٢٤٥ •

قراءته متصوفا ، على أن ما كتبه كبار الصوفية لا يفهمه إلا من كان أهلا لفهمه » . ثم يضيف : « ولأجل أن يسير الإنسان في طريق التصوف لا يبد له من استعداد فطري خاص لا يغنى عنه اجتهد أو كسب ، ثم الانتساب الى « سلسلة » صحيحة إذ أن البركة التي تحصل من الانتساب الى السلسلة الصحيحة هي الشرط الأساسى الذى لا يصلح الإنسان بدونه الى أى درجة من درجات التصوف حتى البداية منها ، ثم بعد ذلك يأخذ المتصوف فى الجهاد الأكبر ، فى التأمل الروحى وفى الذكر أى استحضار الله فى كل ما يأتى وما يدع ، وفى تركيز الذهن فى الملا الأعلى فيصل موقفا من درجة الى درجة حتى يصل الى أعلى الدرجات وهى حالة تسهو على حدود الوجود المؤقت فيصبح ربانيا ، والذى يمر بهذه المراحل - فى نظره - يصير صوفيا حقيقيا (١) .

وفى داخل هذا الإطار الفكرى أثرت وما تزال تثار قضايا شغلت بها الجماهير سواء فى السودان أو خارجه اينما وجد التصوف وأصبح كثير من الناس يشغلون أنفسهم بها ، ومن بين هذه القضايا « كرامات الصوفية » . وتفيض طبقات ود ضيف الله بذكر الأولياء من رجال الصوفية فى السودان وتعدد مناقبهم الطيبة من ورع وتقوى وأحداث للخوارق كشفاء المرضى والحديث الى الطير وفهم لغات الآخرين من غير الناطقين باللغة العربية (٢) .

ويقسم ود ضيف الله درجات الصوفيين أو الأولياء كما أسماهم الى ثلاث درجات : كبرى ووسطى وصغرى . فالصغرى أنه يطير فى الهواء ويمشى على وجه الماء وينطق بالغيب ، والوسطى أن يعطى درجة الكونية (إذا قال للشيء كن فيكون) وأما الكبرى فدرجة القطبانية (٣) .

(١) عبد الحليم محمود : المدرسة الشاذلية الحديثة وإمامها أبو الحسن الشاذلى ص ٣٣٨ - ص ٣٤٠ .

(٢) مقدمة كتاب الطبقات فى خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعر فى السودان ص ١٤٦ .

(٣) أنظر كتاب الطبقات ص ٤٧ - ٤٨ .

(م ٢٩ - التطور الاقتصادى والاجتماعى)

وهناك ذكر لكثير من الكرامات لا يكاد العقل يصدقها ، ولست أدري كيف تتسق — على سبيل المثال اعلامهم بالغيب — مع قوله تعالى « قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله » (١) . وقد شاع ذكر هذه الكرامات في السودان الأمر الذي أدى إلى هيمنة الصوفية وازدياد مكانتها الاجتماعية حتى غدت دولة لها مراسيمها وطقوسها وعلامها وجماهيرها (٢) .

ورغم تلك الهيمنة التي فرضها بعض المتصوفة على عقول العامة وبعض الخاصة وادعاءاتهم بالاتصال بالعرش والأخبار بالغيب أنهم كانوا هم أنفسهم يعانون من مشاكل خاصة بهم ، الأمر الذي يعنى أنهم كانوا ضعيفي الخبرة بمشاكل الحياة اليومية التي ابتعدوا عن فهمها انشغالا بالزهد والكشف عن الأمور الباطنية بينما هم عاجزين عن فهم ظواهر مشاكلهم الحياتية (٣) .

ولكن مع ذلك فإن المتصوفة لم يقفوا عاجزين أمام هذه الأحوال فحاولوا ايجاد مبررات لتلك الكرامات والنبوءات على أساس أن هناك فئة منهم اذا نظرت في اللوح المحفوظ فانه لا يتغير ولا يتبدل ، وأخرى تنظر في ألواح المحو والاثبات التي تتغير وتتبدل فان أخبر الولي بكلام ولم يقع فلا ينكر عليه بأن يقال كذب بل يفسر بأنه نظر في ألواح المحو والاثبات (٤) .

ويبدو أن العامة لم يشغلوا أنفسهم في قليل أو كثير في التحقق من صحة هذه الكرامات أو زيفها وسواء أكانت منسوبة لولي وصل إلى درجة القطبية أم لدع لها لا يتردد في اتهام الناس بأن ما لم يقع في

(١) القرآن الكريم ، سورة القصص . الآية رقم ٦٥ .

(٢) يحيى محمد إبراهيم : المرجع السابق من ٣٧ .

(٣) نفس المرجع . من ٣٩ .

(٤) ود ضيف الله : مقدمة الطبقات . من ١٣ .

سبيله الى الوقوع . وكان العامة أنفسهم هم مصدر الكرامات ونسبتها
للأولياء في كثير من الأحيان (١) . ولقد أصبحت هذه الكرامات حديث
العامة والمريدين فقدسوا مثل هذه الأمور ، فكان ذلك مدعاة لتدعيم
الخرافة في السودان ، تلك الخرافة التي دعمتها أساطير الوثنيات لدى
قبائل الجنوب وفي دارفور وكردفان بغربي السودان حتى وصلت الى
قممها عند قيام المهديّة حيث تردد أن اسم المهدي نفسه كان منقوشاً على
بيض الدجاج وورق الأشجار (٢) . وهكذا ساهم العامة في ترسيخ
الأفكار التي أثرت حول الكرامات ، ويبدو أن قوة شخصية الولي
أو الزعيم مع انتشار الجهل تساعد على ثبات هذه الأقاويل فلم يكن
أولياء السودان وحدهم ولا زعيمهم المهدي قد أثاروا حولهم هذه
الخرافات * .

وتتقرن بالكرامات مسألة أخرى تتمثل في جماعة (الملامية) وهم
أولئك القوم من المتصوفة الذين لاموا أنفسهم على جميع ما أظهروا من
أنواع التقرب وأبانوا للخلق قبائح ما هم فيه ، وكنعوا محاسنهم (٣) .
فمنهم من لم يحلّ بدا ، ومنهم من كان يجلس على كرسي المساجد يوم
الجمعة ويقرأ سوراً غير السور التي في القرآن فلا ينكر عليه أحد .
وكان ملامية السودان كغيرهم من ملامية البلاد الأخرى يفعلون
ما يخالف الشرع ، فأحدهم تزوج نحواً من سبعين امرأة ، وآخر جمع
بين الأختين وغير ذلك (٤) .

(١) يحيى محمد إبراهيم : المرجع السابق ص ٤٠ .

(٢) عبد القادر محمود : المرجع السابق ص ١٢ .

(٣) ردد العامة في أوائل القرن العشرين في مصر أن اسم سعد زغلول
زعيم ثورة ١٩١٩ كان مكتوباً على بعض النباتات ، وأن الحيوانات نطقت
باسمه .

(٤) ودضيف الله : المصدر السابق . ص ٢٩ وانظر أيضاً :

عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

(٤) طبقات الشعرائي ، الجزء الثاني ص ٢٦٧ .

عن : عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

وهناك رأى حول مسائل الكرامات وما يرتبط بها ، وفجواه أن هذه الأعمال لما كانت لا تدخل تحت النظرة العلمية حتى يمكن الحكم عليها حكما صحيحا ، فعلى ذلك ، فانه لا يمكن أن نصدقها أو نكذبها لأنها تمس أصحابها وتعبر فقط عن ذاتيتهم ووجداناتهم الخاصة ، والاهتمام بها هو الخطأ ، وكان الصوفية القدامى يوصون دائما بعدم الالتفات إليها ، أو الخوض في حديث عنها خوفا من الفتنة وحتى لا يشمر الزولى أنه صنع شيئا ، إذ كل شيء بيد الله (١) .

وحديث الكرامات هذا يقودنا الى معركة حامية الوطيس نشبت بين المتصوفة وبين الفقهاء وأهل العلم ، ظهر فيها الخلاف بينا بين الطرفين . وأصل هذا الخلاف يعود الى أن رجال العلم والفقهاء اعتقدوا أن لتحصيل العلم طرقا واضحة معلومة وهى دراسة القرآن والحديث وما ورد عن الصحابة وأهل السنة وهو ما يطلقون عليه علم الظاهر ، أما أهل التصوف قراخوا ييحثون عن العلم بطريقة الاتصال المباشر بالله وهو طريق الكشف والالهام ، وهو ما يطلقون عليه علم الباطن حيث أباح بعضهم لنفسه من الأعمال ما اعتبر في حكم الشريعة محرما كما اثرنا الى ذلك .

وكان معظم صوفى السودان من غير العلماء ، وخاصة في أوائل القرن التاسع عشر ، نظرا لحالة البلاد الثقافية المتخلفة التى لم يتوفر فيها استخدام العقل وفهم حقيقة التعاليم الإسلامية والتمييز بين ما هو أصل الدين وما هو بدعة ، فكان الناس متعطشين الى حديث الغيب لاسيما ان جاء عن طريق الدين خاصة وأن ملوك السودان وأمراءه كانوا في ذلك الوقت ينشرون الاسلام بين الوثنيين الذين رجبوا بالصوفيين أكثر من العلماء فقد كانت حالة الشطح التى تعترى المتصوفة

(١) عبد القادر محمود : المرجع السابق ص ١٢ .

وأخبارهم بالغيب وقيامهم بالكرامات تغنيهم عن اللجوء الى العلماء والفقهاء ، ومن هنا نفهم لماذا كان السودان - في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر - مغريا لكثير من الجهال والأميين بادعاء الصوفية (١) .

وليس معنى ذلك أن هذا القول ينسحب على كل متصوفة السودان ، فقد سبق أن ذكرنا أن بعض مشايخ الطرق كانوا علماء للشرعية مع كونهم زعماء طرق صوفية ، كما كانت لبعضهم مؤلفات في الفقه ، فليسيد محمد عثمان الميرغني (تاج التفسير) بالإضافة الى مؤلفات في الحديث وعلم المصطلح والتوحيد وغير ذلك (٢) . وهذا القول ينطبق تماما على شيخ الطريقة المجدوبية التي نشأت بالدامر .

وكان النزاع بين العلماء والمتصوفة - سيما في بداية نشأته - يدور أحيانا حول قضايا عامة مثل تحريم شرب الدخان أو عدم تحريمه وغيرها من القضايا . وتجدر الإشارة الى أن النزاع بين الفئتين في السودان كان يمر هادئا دون أن يترك وراءه عداوة موروثة ، فإذا انتصر الصوفي في قضيته ، جمد الآخرون الى خلق حادثة متعلقة لرد اعتبار فقيهم وهكذا حتى ينتصر طرف أو يتراخى الطرفان ، إلا أن الغلبة كانت دائما للمتصوفة الذين يقف من ورائهم جمهور غفير من العامة الأمر الذي كان يجعل صوت الفقهاء ورجال العلم خافتا لا يقوى على الصمود أمام المتصوفة (٣) .

ويبدو أن المركة بين الفئتين استمرت وقتا طويلا ولم تكن قاصرة على القرن التاسع عشر ، فالبعض لا يزال يرى أن التصوف فكر وافتد

(١) عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق ص ٢٢٤ : ٢٢٥ .

(٢) عبد الله حسين : المرجع السابق ص ١٥٦ .

(٣) يحيى محمد البراهم : المرجع السابق ص ٤١ .

وهو وليد الديانات الوثنية وغريب عن الاسلام وعن البيئة التي ظهر فيها (١) . وحاول البعض أن يهدم ما أسماه « ببدعة ذكر الصوفية » بقوله ان ذلك بدعة يهودية حيث جاء في المزمور التاسع والأربعين بعد المائة « ليتتهج بنو صهيون بملكهم ليسبحوا اسمه برقص بدف وعزد ليرنموا ... هلولوا يا ، سبحوا لله في قدسه ، سبحوه برباب وعود ... سبحوه بدف ورقص ... سبحوه بأوتار ومزمار ... سبحوه بصنوج الهتاف ... » (٢) .

وفي الجانب المقابل ورد في كتاب عمر الفوتى أحد شيوخ التجانية تحليل لنفوس من ينكروا عقول وأذواق الصوفية ، الى أن يصل بقوله ان هؤلاء المنكرين قوم تكتشف نفوسهم في غرائزهم وأجسادهم ، وعيت بمشائهم وأبصارهم . وفي الوقت نفسه يؤكد على عدم ترك الدنيا والانقطاع للخلوة بقوله : ان زهد الخواص الكاملين ليس هو بخلو اليدين من الدنيا ، وانما بخلو القلب ، ثم ينمى على من لا يتكسبون من كد أيديهم وعقولهم فيرميهم بالبعد عن الطريق الصحيح . ويضيف عمر الفوتى بأن الأكابر من الأولياء قد سارعوا الى الكسب من الزراعة والتجارة والحركة ، ثم انهم في الوقت ذاته « رجال » لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة » (٣) .

ويبدو أن الخديوى اسماعيل قد دخل المعركة مع الصوفية بأسلوب خفى ، حيث يذكر « هل Hill » ان الخديوى قد شجع أبناء السودان على المجئ الى الأزهر معذقا عليهم الرواتب والمنح حتى اذا ما عادوا الى السودان استطاعوا أن يقفوا في وجه هؤلاء المتصوفة وخصوصا الجهلاء منهم ، بل يحلوا محلهم (٤) .

(١) عبد الرحمن الوكيل : هذه هي الصوفية ط ٤ . ص ١٢ .

(٢) العهد القديم ، المزامير ص ٦٤١ .

انظر عبد الرحمن الوكيل : المرجع السابق ص ١٧٤ ، ص ١٧٥ .

(٣) عبد القادر محمود : الطوائف الصوفية في السودان ص ٧٣ .

Egypt in the Sudan. p. 126.

(٤)

وهكذا نخلص من هذا النزاع الى أن رجال الصوفية وأن إنغمسوا في المسائل الغيبية أو أما أسموه بعلم الباطن فإن هناك مستويات أخرى من الصوفية وخاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر بالسودان قد ارتقت بنفسها وأعطت العقل ، حتى وجدنا منهم وخصوصا مشايخ الطرق من له مؤلفات في علوم الشرع تبرهن على سعة العقل ورجحان الأفق . ومع ذلك كله فقد ظل النزاع بينهما دقيقا يخبو تارة ثم يظهر تارة أخرى .

آثار الصوفية الثقافية والاجتماعية :

لا يمكن للمرء أن ينكر الأثر الثقافي الديني الذي تركته الطرق الصوفية على تفكير الرجل السوداني حيث وجدت عقلية مرتعا خصبا لنشر أفكارها وتقاليدها . لقد جاءت الصوفية الى السودان ولم يكن السودانيون في ذلك الوقت كسائر سكان المنطقة المجاورة يهتمون بمسألة التفكير العلمي أو المنطق الفلسفي وإنما كان عهد تقليد لما قرره السابقون ، وفي نفس الوقت كانوا تواقين الى معرفة شيء عن دينهم فاذلك كانت كلمات الفقهاء والصوفية - وهم الفئة المتتورة - تلقى آذانا صاخبة ، وكان على الناس أن يتقبلوا تعاليم الصوفية الثقافية والتي كانت ممزوجة بالخرافات اعتقادا منهم أنهم فئة مخلصه وصالحة لا يأتون منكرا . يصدق هذا القول على السودان في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، وربما استمرت مثل هذه التعاليم الثقافية ذات الخزعبلات تنتشر في الفترة التالية ولكن على استحياء نظرا لبدء بعض الصوفية بتأليف بعض الكتب الدينية الخالية من تلك الخرافات .

وقد يظن البعض أن ليس للصوفية أي جانب مضيء في المجال الثقافي ، ولكن ينبغي أن نعلم الأسلوب الثقافي الذي تميز به الصوفيون والمزوج بالكرامات والغيب كان ملائما للقبائل الزنجية في جنوب السودان وإفريقيا حينما تم نشر الدعوة الإسلامية في تلك المناطق . فهذه القبائل المتوحشة التي عاشت على الفطرة كانت في حاجة الى

أسلوب يتلاءم وعاداتهم الاجتماعية حتى يمكنهم فهم الاسلام وتقبله ولم يكونوا في حاجة الى المنطق أو الى العلماء ذوى الثقافة والفكر الرفيع .
ولذلك كان رجال الصوفية هم الملائمين لأداء هذه المهمة ، لأن علماء النفس يرون « ان معتقدات الجماعات البدائية ليست ناتجة عن ادراك خاطئ أو غامض وإنما هو أثر من آثار حاجاتهم ورغباتهم وأثر لما يساور خيالهم من قلق » (١) .

ولقد لعب محمد عثمان الميرغنى الكبير دورا بارزا في نشر تعاليم الاسلام بكردفان حيث يوجد بعض الوثنيين يجبل للتوبى ، وحول سنار أيضا (٢) .

وحين أراد أحد الملوك الوثنيين بجنوب السودان أن يدخل في دين الاسلام مع كثير من الأهالى هناك ، وأرادوا في بادئ الأمر أن يتعلموا شيئا عن مبادئ الاسلام ، طلب المسئولون بمصر من حكمدار السودان أن يبعث بفقيهاء لهم القدرة على « تأليف قلوب الأهالى وتعليمهم بغاية اللطف » (٣) . فالملوك اذن لأداء هذه المهمة نوعية خاصة ذات مقدرة على توصيل المعلومات آخذة في الاعتبار الأفكار السائدة بين هذه الجماعات الزنجية .

وليس من شك في أن الطريقة السنوسية قد لعبت من خلال زواياها المنتشرة في الصحراء الكبرى دورا هاما في نشر الاسلام في غرب السودان والصحراء الكبرى وأفريقيا الاستوائية الغربية . فقد نجح السنوسيون في إيصال دعوتهم الى كل من وادى والباجرمى

Carveth lead; The Origin of Man. p. 86.

(١)

انظر عبد العزيز امين عبد المجيد : المرجع السابق ص ٢٥١ .

(٢) عبد القادر محمود : الطوائف الصوفية في السودان . ص ١٢٨ .

(٣) دفتر رقم ١٨ عابدين — صادر تليفونات — صورة التليفون

العربى الشفرة رقم ١٦ ص ٣ بتاريخ ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٩١ هـ . من خبرى باشا الى حكمدار السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

و « البوركبوه » و « تبو » حتى بلغوا النيجر الأوسط . عن طريق السنوسية ودعاتها وزواياها وأصبحت جهات بحيرة تشاد مركزا للإسلام في أواسط أفريقيا (١) . وكذلك الحال بالنسبة للطريقة التجانية التي أدت دورا بارزا في نشر الإسلام في أفريقيا وإن كان لها أسلوب مغاير عن سائر الطرق الصوفية كما سبق القول .

أما الانتاج الديني والأدبي للمتصوفة فقد كان في مستهل القرن التاسع عشر باهتا بك يكاد يكون منعدما لقلة المتعلمين منهم ، وبمرور الوقت بدأنا نستشعر آثارهم العلمية التي بدأها أصحاب الطريقة المجدوبية بشكل واضح في المجال الثقافي . فقد كان دورهم واضحا وجليا في نشر الثقافة العربية الإسلامية في السودان ، حيث كان يرحل أبناءهم من بلدة الدامر إلى الأزهر الشريف بمصر وإلى مكة المكرمة طلبا للمعرفة ، ثم يعودون بعد أن يمكثوا في رحلاتهم العلمية سنوات طوال لتابعة رسالتهم الدينية والثقافية . ويمكن القول انهم هم الذين خلقوا من الدامر عاصمة روحية ومصباحا يشع بضوء الثقافة العربية والإسلامية (٢) .

وفي الجانب الاجتماعي برز دور الصوفية جليا ، فمن المعلوم أن هذه الفئة معروفة لدى الرجل البسيط بكراماتها وصفاتها الدينية الأمر الذي جعل الناس يتهافتون عليهم ويتخذونهم ملاذا في ساعة الضيق والمعرة . والمتصفح لطبقات ود ضيف الله يقرأ الكثير من هذه الأمثلة التي توضح الانقاذ الروحي والمادي الذي كان يلقيه هؤلاء الناس على أيدي الصوفية .

(١) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ص ٢٢٢ .
وانظر : احمد صدقي الدجاني : الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر . ص ١١٣ - ١١٤ .
(٢) عبد القادر محمود : الطوائف الإسلامية ص ٨٥ .

وكان لمشايخ الصوفية في السودان القدرة على تسكين الخواطر وبت الطمأنينة في نفوس الناس وقضاء مصالحهم وزجرهم عما يلحق الضرر بالفرد والجماعة . ومن الأمثلة على ذلك ما قام به الشيخ الحسن نجل محمد عثمان الميرغني في عام ١٨٦٥ على عهد موسى حمدي باشا حاكم السودان حين تمرد الجهادية السود في كسلا تمردا أدى الى سفك الدماء وظل متأججا لعدة شهور . وكان هذا التمرد بسبب سوء ادارة القادة وتأخر دفع مرتبات الجنود . ولما كان الشيخ الحسن بكسلا إذ ذاك تدخل في الأمر وسلمت له المرتبات المتأخرة ليقوم بتسليمها للجنود . وبالفعل قام بهذه الوساطة وسلمها إياهم ببلدة « سبدرات » وعنفهم على هذا المسلك الذي يتنافى ونظام الجندية في أسلوب عرض المشاكل ، وطلب منهم أن يعودوا الى كسلا فقبلوا ذلك . ولكن الأمور تفاقمت ثانية بين الطرفين وقتل منهما الكثير فأرسل مدير التاكة الى الحسن يدعوه فحضر الى « حلة الحلائقة » ورفعته على قسبة ودخل به عليهم قائلاً : « جاءكم كتاب السيد الحسن ! » ، فما كان من الجنود العصاة إلا أن كفوا عن القتال وهرعوا اليه يقبلون يديه شاكين أمرهم فوعدهم بحل مشاكلهم (١) .

ومن الأمور الهامة التي نجحت فيها الطرق الصوفية في السودان التقريب بين القبائل والأجناس ولو في نطاق محدود . فقد جاء الناس من كل جنابات السودان الى زوايا الطرق الصوفية للاتصال بالشيخوخ والاستماع اليهم وتلقى الطرق عنهم . وقد لعبت تلك الطرق هذه المهمة منذ عصر الفونج ، فهذا أحد الذين دخلوا على الشيخ عمار الصوفي يصف ما رآه فيقول أنه وجد زاوية الشيخ محاطة بالدواب التي حملت الناس

(١) اليلس الابوبى : تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٩ - المجلد الثانى ص ١٠ - ص ١٣ ، وانظر ايضا مجلدة رقم ٤٦ وثيقة رقم ٣٦١ - ترجمة مكتبة من حكام السودان في ٨ رمضان سنة ١٢٨٦ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

من جهات بعيدة ووجد عند مدخل الزاوية « نساء الفونج والعرب مقراصة » ، ولا دخل الزاوية وجد الناس حلقات ، فمنهم من يتحدث بتجارة العرب ومنهم من يتحدث بتجارة الصعيد (١) . ومن تلك الزاوية يتبين لنا ان الزاوية كانت تتسع لكل القبائل والأجناس حين يلتقون سويا تحت لواء الطريقة التي تجمع شملهم وتوحد بين أدواقهم ومشاربهم بالرغم من الاختلاف القبلي والعرقى بل والاختلاف في اللهجات . (٢) كما انها أيضا أصبحت ملتقى للتجار من كافة أنحاء السودان وما جاورها .

وكانت أغلب الطرق الصوفية ذات طابع سلمى للمنايا وتعتمد في دعوتها الإصلاحية على الارشاد والتقوى الصالحة والتأثير في المريدين . ويتجلى ذلك واضحا في دعة القادرية ومن أخذوا شعارهم عنهم ، إذ أن المبادئ التي كانت تسيطر على حياة عبد القادر الجيلاني هي حب الجار والتسامح ، ولم يثر في كتبه أو في مواظبه - كما ذكرنا - ما يدل على سوء نية أو عداوة نحو المسيحيين (٣) .

ولا يمكن أن ننكر على السنوسية الدور العام الذي قامت به وسط الصحراء الكبرى حيث أقدم بفضلهم المسافرون والتجار على اجتياز الصحاري وأمكن عن طريق نظامهم الإخواني إيجاد إدارة محلية ساعدت على حفظ الأمن وتوطيد العلاقات بين القبائل (٤) . وكانت الزاوية الواحدة لهذه الطريقة عبارة عن ثلاث غرف أحداها لالقاء الدروس ، والثانية أشبه بدار للضيافة ينزل فيها المسافرون للراحة ، والغرفة الثالثة لاقامة الإخوان (٥) .

(١) ود ضيف الله : المصدر السابق ص ١٨ .

(٢) عبد المجيد عابدين : تاريخ الثقافة العربية في السودان ص ٦١ .

(٣) أرنولد : الدعوة إلى الإسلام ص ٢٧٨ .

(٤) جمال زكريا قلنس : المرجع السابق ٢٢٠ - ٢٢١ .

وانظر أيضا : Prachard; Sanusi of Cyrenaica. p. 15.

(٥) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ص ٢٢٢ .

الطرق الصوفية والحكم :

كانت السياسة التي اتبعتها الادارة المصرية منذ امتدادها الى السودان تجاه رجال الدين بصفة عامة هي سياسة تسامح حيث تركت كل شيء على ما هو ولم تتدخل في أمورهم ، بل انها أمدتهم بالمعونة التي تعينهم على أداء رسالتهم التعليمية والدينية . وهذه السياسة كانت جلية في خلال عهود محمد علي وخلفائه ، فخلاوي الفقهاء وزوايا الصوفية كانت تؤدي مهامها في يسر وسهولة ، وزاد هذا الاغداق في عهد اسماعيل كما سبق أن بينا . وليس معنى ذلك أن العلاقة بين الطرفين : الصوفية والحكومة قد سارت بما يهوى كل طرف ، فقد حدثت ثمة أمور تآرجحت فيها العلاقة بين الولاء انطلق — كما حدث بالنسبة للميرغنية الختمية — وبين التأييد مع الحذر كما كان الحال بالنسبة للاسماعيلية .

ويبدو أن قضية العلاقة بأجهزة الحكم قد شغلت الصوفية في السودان منذ دولة الفونج ، فهاهو ذا أحدهم ، ويدعى (غرج ولد تكوك) يرفض أن ينصاع الفقهاء لرجال الحكم حتى لا يقع في ملذات الحتيا ويقول :

يا واقفا عند أبواب السلاطين

ارفق بنفسك من هم وتميزين

تأتى بنفسك في ذل ومسكة

وكبر نفس وتخفيض وتـــونين

ان كنت تطلب عزاً لا أنشاء له

فلا تقف عند أبواب السلاطين

ثم يقول :

خل الملوك بدنياهم وما جمعوا
وقم بدنياك من فرض وسنون
استغن بالله عن دنيا الملوك كما
استغنى الملوك بدنياهم عن الدين (١)

وإذا تتبعنا العلاقة بين الإدارة المصرية ومتصوفة السودان فسوف نجد أنها بدأت عكس ما كانت ترجو هذه الإدارة ، فالطريقة المجذوبية التي نشأت في الدامر وما حولها واجهت متاعب عقب مقتل اسماعيل كامل وقيام محمد بك الدفتر دار بانزال الدمار بهم ، ذلك لأن ملك شمدى الدعو نمر - وهو من الجعليين - كان من وراء حادث القتل (٢) .

ومهما يكن الأمر من ناحية استخدام أساليب البطش ضد السكان ، فإن الحقيقة التي لا يمكن اغفالها أن المقصود بهذه العقوبات لم يكن المتصوفة أو باقى السكان ، بل كان الملك نمر وأعدائه الذين دبروا هذا الحادث . إلا أن الفرع قد أصاب الجميع فهرب الملك نمر وكثير من الجعليين إلى أطراف الحيشة وتبعه أيضا كثير من شيوخ وأنصار الطريقة المجذوبية . وقد يتساءل البعض إذا كان الدفتر دار قد أراد الانتقام من الملك نمر فقط فلماذا هرب الصوفية وراءه إلى أطراف

(١) عبد المجيد عابدين : المرجع السابق ص ٢٠٨ ، ١٠٩ .
(٢) حول ذلك انظر :

F. O. 78 - 119, Report of Ismael Pasha's death.

(أ) دفتر رقم ١٤ ممية تركى . وثيقة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٦ محرم ١٢٣٩ من الجنب العالي إلى حضرة قائد عساكر السودان وكردفان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(ب) انظر أيضا :
والمودع بالحفظة : رقم ١٧ من محافظ الارشيف الأوربي (الانجليزى)
بدار الوثائق .

السودان ؟ الواقع أن العلاقة بين سكان هذه المنطقة في شندى والدامر لم تكن علاقة جوار وحسب بل هي علاقة صهر ونسب وصلات قبلية متشابكة وزادها تماسكا أنهم جميعا أصحاب طريقة واحدة فما يصيب الفرد يصيب الجماعة لذلك شهدنا هروب رجال الطريقة المجذوبية أيضا . والدليل على أن رجال الإدارة لم يكن في أذهانهم إيقاع الضرر بالصوفية هو السماح لهم بعد ذلك بالعودة الى ديارهم وممارسة شعائرهم الصوفية في أمان وسلام بل ومزاولة مهام القضاء المحلى بالدامر .

وقد كان المسئولون في مصر يوصون خيرا ببعض فقهاء الصوفية ، من ذلك ما حدث بالنسبة للشيخ محمد السنوسى عام ١٨٥٢ الذى درس بالأزهر الشريف ثم طلب العودة الى بلاده كردفان ، فأرسلت الى الحكمدار رسالة طلب فيها منه أن يعتنى به « .. لأنه أحد أتباع الطريقة النقشبندية » العائد لنشر التعليم فى بلاده (١) . كذلك نجد فى عام ١٨٦٢ أمراً يقضى بترتيب معاش لأحد مشايخ هذه الطريقة لقيامه بموظيفة التعليم بمديرية دنقلة وبربر (٢) .

وأما الطريقة الميرغنية الختمية فقد كانت علاقتها طيبة بالحكومة فى السودان على عهد الادارة المصرية كما سبق القول . وقد كان هذا الود المتبادل بين الطرفين مدعاة لقول الكثيرين ان الحكومة فى التاكاة كانت

(١) دفتر رقم ٨٤ - صلد ممية - صورة المكاتبه رقم ٥ ص ٨٣ بتاريخ ٩ تى القعدة سنة ١٢٦٨ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٢) دفتر رقم ١٨٩٩ - اوامر عربى - صورة المكاتبه العربيه رقم ١٦ ص ٥٤ بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨ هـ . أمر كريم الى حضرة سلطان دارغور . دار الوثائق القومية بالقلعة .

صورة أخرى من المكاتبه الى مديرية دنقلة وبربر بالدفتر رقم ١٨٩٨ بتاريخ ١٦ شعبان سنة ١٢٧٨ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

تجانبى هذه الطريقة وإن رجال هذه الطريقة كان لهم ميل للسلطة (١) والحقيقة أنهم كانوا بعيدين تماما عن المسائل السياسية آنذاك وليس لهم ميل لهذه السلطة ، ولو كان في نيتهم ذلك لاستطاعوا - ربما - تحقيقه قبل ظهور المهدي بزمن خالص وأنهم كانوا قد أسسوا قاعدة جماهيرية صلبة من المريدين في أنحاء السودان وشرقه على وجه الخصوص . إذن ليس هناك مجال للقول بمحاباة الحكومة لهذه الطريقة بل الأفضل أن نقول أنهم كانوا محل احترام لدى الحكومة من خلال سلوكهم الهادئ ودورهم الدينى والاجتماعى فى المجتمع السودانى . ولنا فى حاجة الى تكرار ما سبق أن قلناه من ناحية الدور الهام الذى لعبه الحسن ابن محمد عثمان الميرغنى فى تسكين الفتنة التى حدثت بين الجنود السود بكسلا ، فلولا هذا التدخل من جانبه لما أمكن السيطرة عليها بهذه الصورة ، إذ كان رجال هذه الطريقة فى هذه المنطقة التى اتخذوها مقرا لطريقتهم محل تبجيل واحترام السكان والأهلين .

وفى أكتوبر عام ١٨٦٥ ورد تقرير مطول من حاكم دار السودان جعفر مظهر باشا عن الطريقة الختمية ويبدو أنه كان أشبه بتقرير سرى شرح فيه الحاكم السر الذى دعاه الى التعرف على هذه الطريقة قائلا : « أردت أن أتبين أسباب الشهرة التى حصل عليها الشيخ حسن (المعروف) * الذى أصبح ذا نفوذ فى مديرية التاكة ، فتحققت من بعض المشايخ وكبراء الأهالى والتجار المقيمين فى سواكن من الواقفين على أحواله ومن غير الواقفين ، فى بعض المناسبات (الفير مقصودة) * * . ان هذا الشيخ سالك سبيل التوسط بالخير سواء أكان

(١) الناصر عبد الله لى كروق : تاريخ مدينة كسلا ١٨٨٢ - ١٨٩٧ رسالة مجلس إدارة غير منشورة : ص ٤٨ .
(*) يعنى بالمعروف المشهور وهو السيد الحسن نجل الشيخ محمد عثمان .
(**) غير المقصودة .

ذلك للحكومة أم للأهالي والعربان ، وقد سمعت بالتواتر بمدحه والثناء عليه من أكثر الناس وأنه في حد ذاته رجل صالح ورع فملت بمجرد السماع اليه وأحببته غيابيا ، واني أومل أن آخذ منه عهدا بعد أن أقف بنفسى على صلاحه وتقواه وأحصل على دعائه ... » (١) فمن هذه العبارات السابقة يمكننا أن نستخلص أن نفوذ الختمية قد بلغ شأوا عظيما في زمن هذا الحكماء على عهد اسماعيل باشا ، وأن هذا النفوذ قد شمل الجانبين : أجهزة الحكم والأهالي ، إذ لعبت هذه الطريقة دور الوسيط بينهما دوتما انتظارا لكلمة شكر ، الى الدرجة التي جعلت هذا الحكماء يعترف بأنه قد أحب شيخهم سماعيا ومال اليه بل وبلغ حبه له أنه يريد أن ينخرط في طريقته بعد أن يأخذ العهد منه ؛ وفي ذات التقرير أيضا يحاول الحكماء أن يشرح سر التعظيم الشديد الذي آثره به الناس في تلك الجهات ، فيروى أن مدير التاكة قد استقبله شيخ الطريقة ذات مرة واقفا ولثم يده ، فاستغل الشيخ هذا الاكبار ، واقتضى موظفو المديرية أثر المدير وأكبروه وعظموه لأنه أصبح من المقربين لدى المدير والوكيل ، ويضيف الحكماء سببا ثانيا لهذا الاكبار وهو أن الأهالي في تلك الجهة كان أكثرهم من العربان الموصوفين « بقلة العقل » وفقدان الادراك (٢) .

والحقيقة اننا لا نميل الى هذا التفسير الذي ذهب اليه الحكماء خاصة الشق الأول منه ، فهذا الاجلال الذي وصل اليه لا يعقل أن يكون بسبب تقبيل يده من جانب المدير ، فقد يكون ذلك صحيحا بالنسبة لموظف في دواوين الحكومة تربطه مصالح برؤسائه ، أما في هذه الحالة فلم يكن هذا الشيخ في حاجة لمثل ذلك وأكثر السكان من حوله يجلونه .

(١) محافظ أبحاث السودان : محفظة رقم ١٧ — دفتر رقم ٢ عريضة غير رسمية مرفوعة للاعتاب الكريمة من جعفر مظهر باشا بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) محافظ الأبحاث : محفظة ١٧ . نفس الوثيقة السابقة .

ثم إننا نتساءل هل أجبر المدير على أن يقبل يد الشيخ ؟ كما نتساءل أيضا ليس هذا التفسير من جانب الحكماء نفسه مناقضا لما ذكره في مستهل تقريره من أنه أحب هذا الرجل غيابا دون أن يراه ؟ إذن التفسير الصحيح لذلك هو أن أسلوب هذا الشيخ الصوفي وعلاقاته الطيبة مع الناس كانت أسبق في الدعاية له بين رجال الحكومة وأيضا بين الأهالي .

ويبدو واضحا أن رجال الإدارة في شرقي السودان قد استفادوا تماما من مشايخ هذه الطريقة ، كما استفاد هو أيضا من ذلك . فقد ورد في هذا التقرير أيضا «... أن الشيخ (متفق) * مع (خدم) * المديرية ، وأنه يتخذهم عضدا قويا ، ويستند عليهم... ويتخذ من ذلك وسيلة لمسط الرجاء وتقديم الشفاعة لحل أمور الناس ، وأماله قلوب العربان والأهالي » (١) .

وقد عاد الحكماء مرة أخرى في نفس التقرير ليترف بأهمية هذا الرجل ودوره كحلقة وصل بين رجال الإدارة وبين الأهالي ، ويقول : «... ويغلب على الظن أن المديرين الذين تعاقبوا كانوا يتناوبون التوصية على هذا الشيخ ويبدو أن السبب في ذلك راجع إلى ظنهم أن الشيخ المذكور (ذا) * * * شهرة ونفوذ بين العربان ويعتقدون صلاحه وتقواه وأن العربان يستمعون إلى كلامه ويطيعونه ويستجيبون نداءه وأنهم كانوا يحترمونه ابتغاء لتوسطه بالصلح فيما لو وقعت فتنة أو نزاع بين العربان » (٢) .

(*) على وثاق .

(*) رجال الإدارة الذين يقومون على خدمة المديرية .

(١) محافظ الأبحاث بحفظة رقم ١٧ - نفس الوثيقة السابقة .

(*) ذو .

(٢) نفس الوثيقة السابقة .

(م ٣٠ - التطور الاقتصادي والاجتماعي)

وسواء أكان ذلك النفوذ والاحترام اللذان حظى بهما رجال الطريقة الميرغنية الختمية في السودان ناشئا عن مصلحة للعربان حاول هؤلاء المشايخ قضاءها مقابل الانخراط في طوقتهم ، أو كان ناشئا عن حاجة الحكومة لرجال هذه الطريقة في الاتصال بالعربان واستخدامهم عند الشدائد ، فان هؤلاء المشايخ قد أدوا هذه المهام بنفس راضية كان نتيجتها ان فرضوا احترامهم من خلال سلوكهم هذا على كل الأطراف ، رجال الادارة وأفراد الشعب السوداني . ويبدو أن الحكومة كانت قد خصصت مبلغا من المال للشيخ حسن الميرغني بلغ مائتين وخمسين قرشا بالإضافة الى أربعة أرباب من الأذرة . ولما توفي هذا الشيخ ترك وراءه ولدين بالغين وفتاتين بالإضافة الى زوجاته ، فقررت الحكمدارية في عهد جعفر باشا مظهر أن تستمر هذه المعونة المالية مع زيادتها لهذين الولدين لأنهما كانا يصرفان أوقاتهم في تعليم الشريعة والطريقة ، وتعليم الطلاب وعظة العامة الأمر الذي يترتب عليه نفقات كثيرة ، كما اقترح الحكمدار أيضا استمرار الأربعة أرباب من الأذرة لهما ولا ختيهما وامهاتهم اكراما لهم (١) .

وفي ديسمبر عام ١٨٧٢ كاد يحدث ما يعكر صفو العلاقة بين مشايخ الطريقة الختمية وبين رجال الادارة في السودان حيث وردت اشارة في احدى الوثائق بأن الأوامر صدرت لمدير التاكة « بضبط أولاد شيخ الطريقة » ، ولكن مدير دنقلة وبربر سارع بالكتابة الى المسؤولين بمصر لايقاف مثل هذا الأمر قبل حدوثه (٢) . أما السبب في صدور

(١) محفظة رقم ٤٦ وثيقة رقم ٣٦١ - ترجمة مكتبة من حكمدار السودان بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٨٦ هـ . الى صاحب السعادة مهردار الحضرة الخديوية . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) دفتر رقم ١٧ - عابدين وارد تلغرافات ، صورة التلغراف المصري الشفرة رقم ٨١٨ ، ورد بتاريخ ١٢ شوال سنة ١٢٨٩ هـ من مدير دنقلة وبربر الى سعادة خمي باشا . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

مثل هذا الاجراء الذى لم يتم ، فيرجع الى عطية الحصر التى بدأت لخلفاء الطريقة بمديرية دنقلة وبربر ، تمهيدا لارسالهم الى مدير التكاة للتحقيق معهم حسب الأوامر التى ترد من الارادة العلية « ، فقد جرت عملية تحرى عن هؤلاء الخلفاء ووجد أنهم يقومون بتحصيل بعض الأموال وارسالها لأولاد الميرغنى (١) .

وعقب بحث هذا الموضوع بناءً على افادة من مدير التكاة تبين «... أن أولاد الشيخ محمد عثمان شيخ طريقة القومية .. لم يظهر منهم تعرض للحكومة ، وأن الأهالى لهم فيهم حسن اعتقاد ، وانهم ساعدوا الحكومة في وقعة العسكر الأشقياء بالتكاة » (٢) . وأما الخلفاء الذين تم ضبطهم فقد تبين أيضا أنه لم تحدث منهم أمور مخلة ولا معارضة وتظلموا مما حدث لهم وقالوا «... أنهم أصحاب زوايا وجوامع وعليهم أموال للميرى ونحو ذلك .. » (٣) . وبناءً على ذلك كله صدر النطق بالمعفو والافراج واعادتهم الى بلادهم والتأكيد عليهم بالألا يحاولوا تكليف الأهالى بأى أعباء سواء أكانت أموالا أو غيرها من الأعباء (٤) .

من ذلك يتضح لنا أن العلاقة كانت تسير بسلام بين الفريقين ولم يحدث ما من شأنه أن يعكر صفو هذه العلاقة ، أما ما جرى من ناحية ضبط بعض الخلفاء فهذا اجراء عادى يخضع له كافة الأهالى في السودان ، خاصة وقد كانت البلاد سواء في مصر أو السودان تمر بحالة كساد

(١) دفتر رقم ١٧ عابدين : وارد تلغرافات ، نفس التلغراف السابق .
(٢) دفتر رقم ١٥ عابدين : صادر تلغرافات - صورة التلغراف العربى - الشفرة رقم ٤٤٧ ص ٦٦ بتاريخ ٢٠ ربيع ثانى سنة ١٢٩٠ هـ .
من خيرى باشا الى محيز دنقلة - دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٣) دفتر رقم ١٥ عابدين - نفس الوثيقة - ص ٦٦ .
(٤) نفس الدفتر والوثيقة ص ٦٦ .

مالى ، والأهالى لا يطبقون أعباء جديدة تفرض عليهم ، وحتى مجرد التأكد من حدوث مثل هذه الأمور قد جرى مع خلفاء الطريقة الختمية فى شىء من الحذر نظرا لما أسداه مشايخها من خدمات طيبة للحكمدارية .

أما زعماء الطريقة الاسماعيلية فقد جمعوا بين علمى الشريعة والحقيقة ، ولذلك فقد لقيت اسرة الشيخ اسماعيل الولى مؤسس هذه الطريقة كل احترام من محمد أحمد المهدي ولم يصبها بسوء ، ولكن أحد علمائها ويدعى السيد أحمد الشيخ اسماعيل ، وقد سافر الى مصر ودرس بالأزهر ثم عاد الى السودان وكان له أثره الكبير فى نشر العلوم بين تلاميذه ، أنكر على المهدي دعوته وحارب مع جيوش الحكومة المصرية حتى قتل مع ابنه خلال أحداث المهديية (١) .

وهكذا يبدو من العلاقة بين الحكومة والطرق الصوفية أنها كانت فى مجملها تتسم بالوفاق والتفاهم وأما ما حدث بالنسبة للطريقة المجذوبية فى مستهل الحكم المصرى فقد كان نتيجة لاحداث فردية لا عن سياسة عامة تجاه الطرق . كما يتضح أيضا من هذه العلاقة مدى الاخلاص الذى كانت تبديه الطريقة الختمية للإدارة المصرية ، وهذا الاخلاص لم يكن على حساب الأهالى ، بل استطاع زعماء هذه الطريقة أيضا أن يكونوا جسرا اتصال بين الطرفين .

وفى النهاية يمكن أن نخلص الى أن الطرق الصوفية كانت تمثل ركنا أساسيا فى بناء المجتمع السودانى خلال القرن التاسع عشر ، ففى خلواتها انصهر سكان السودان من عرب وزنوج وغيرهم ، وفى صفوف اذكارها وقف الجميع فقيرهم بجانب غنيهم يذكرون اسما واحدا . وإذا كان البعض يعطى اهتماما خاصا لمجتمع القبيلة السودانى حيث التكتاف على

(١) عبد الله حسين : المرجع السابق . ج ٢ ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .
انظر أيضا :
Wailis; Op. Cit. p. 186.

أشده فان مجتمع الصوفية في السودان في تقديرنا أشد تماسكا منه وأقوى عودا . وفي عبارة موجزة يمكن أن نقول ان الصوفي السوداني قد عبد الله في صومعته ، وعلم تلاميذه ومريديه في خلوته ، ونشر الاسلام من حوله ، وكان أيضا رسول سلام بين حكامه وعشيرته .

وبهذا استطاعت جموع الصوفية في السودان ابان القرن التاسع عشر ان تسيطر على أفئدة الجماهير السودانية ، بل وتحركها أحيانا ، وكان على أية حركة اصلاحية في ذلك الوقت ان أرادت لنفسها النجاح أن تركب موجة الصوفية . وعلى هذا يمكننا أن نفسر كثيرا من النجاح الذي لقيه المهدي في بداية حركته الى انه استطاع أن ينفذ في بادئ الأمر - الى احد الطرق الصوفية التي سادت السودان في القرن التاسع عشر (السمانية) ومن ثم راح يتحدث لغة العصر في محاولة لكسب الجماهير التي سرعان ما التفت حوله وعضدته . لقد كانت هذه الطرق الصوفية المدرسة الأولى التي تربى فيها زعيم المهدي وشحذ فيها أسلحته ، كما انها أيضا كانت المناخ السائد في ربوع السودان حيث تنفست جماهير السودان تعاليمها الصوفية ، ومن ثم كان طبيعيا أن تأخذ المهدي في عام ١٨٨١ مسوحا دينية ، كما كان طبيعيا أيضا أن تلتف معظم الجماهير من حولها ، كما كانت تلتف من قبل حول شيوخ طرائقها .

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200
201
202
203
204
205
206
207
208
209
210
211
212
213
214
215
216
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500
501
502
503
504
505
506
507
508
509
510
511
512
513
514
515
516
517
518
519
520
521
522
523
524
525
526
527
528
529
530
531
532
533
534
535
536
537
538
539
540
541
542
543
544
545
546
547
548
549
550
551
552
553
554
555
556
557
558
559
560
561
562
563
564
565
566
567
568
569
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
585
586
587
588
589
590
591
592
593
594
595
596
597
598
599
600
601
602
603
604
605
606
607
608
609
610
611
612
613
614
615
616
617
618
619
620
621
622
623
624
625
626
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
642
643
644
645
646
647
648
649
650
651
652
653
654
655
656
657
658
659
660
661
662
663
664
665
666
667
668
669
670
671
672
673
674
675
676
677
678
679
680
681
682
683
684
685
686
687
688
689
690
691
692
693
694
695
696
697
698
699
700
701
702
703
704
705
706
707
708
709
710
711
712
713
714
715
716
717
718
719
720
721
722
723
724
725
726
727
728
729
730
731
732
733
734
735
736
737
738
739
740
741
742
743
744
745
746
747
748
749
750
751
752
753
754
755
756
757
758
759
760
761
762
763
764
765
766
767
768
769
770
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
781
782
783
784
785
786
787
788
789
790
791
792
793
794
795
796
797
798
799
800
801
802
803
804
805
806
807
808
809
810
811
812
813
814
815
816
817
818
819
820
821
822
823
824
825
826
827
828
829
830
831
832
833
834
835
836
837
838
839
840
841
842
843
844
845
846
847
848
849
850
851
852
853
854
855
856
857
858
859
860
861
862
863
864
865
866
867
868
869
870
871
872
873
874
875
876
877
878
879
880
881
882
883
884
885
886
887
888
889
890
891
892
893
894
895
896
897
898
899
900
901
902
903
904
905
906
907
908
909
910
911
912
913
914
915
916
917
918
919
920
921
922
923
924
925
926
927
928
929
930
931
932
933
934
935
936
937
938
939
940
941
942
943
944
945
946
947
948
949
950
951
952
953
954
955
956
957
958
959
960
961
962
963
964
965
966
967
968
969
970
971
972
973
974
975
976
977
978
979
980
981
982
983
984
985
986
987
988
989
990
991
992
993
994
995
996
997
998
999
1000

الفصل الثامن

التعليم والثقافة

- التعليم الأهلي (الديني) وتطوره .
- التعليم الحكومي (المدني) وتطوره .
- الارشالية الكاثوليكية ودورها التعليمي .
- الآثار الثقافية .

قبل أن نعرض تفصيلا للتطورات التعليمية والثقافية في السودان يجدر بنا أن نشير الى جملة أمور ، منها انه لا ينبغي أن نعقد مقارنة بين التطورات التعليمية الحديثة التي جرت في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر وبين الوضع التعليمي والثقافي في السودان في ذات الوقت . فبينما كانت مصر قد قطعت شوطا كبيرا ومكثفا - منذ تولى محمد علي الحكم - في مجال التعليم وارسال البعثات العلمية الى أوروبا كان السودان لا يزال يعيش على أفكار المتصوفة المزوجة بكثير من الأمور الغيبية كما سبق أن وضحنا حين عرضنا للطرق الصوفية . كما أنه في ذات الوقت أيضا كانت تلك التطورات التعليمية والثقافية التي حدثت في مصر تنطلق من أرضية ثابتة وميراث ثقافي بحيث أن محمد علي لم يجد صعوبة في أحداث تطورات سريعة استطاع من خلالها الوصول الى نتائج ملموسة . كذلك فانه ينبغي أن نشير الى أن التطورات التعليمية على عهد الادارة المصرية في السودان لم تكن في بادئ الأمر بصورة مكثفة ، كما كان الحال في الجانب الاقتصادي ، وربما يكون السبب في ذلك ان محمد علي كان ينتظر أولا استقرار الأحوال في السودان وعودة المياه الى مجاريها وانتظام شئون البلاد المادية قبل الشروع في شئونها الثقافية ، لأن العلوم - على حد قول ابن خلدون - انما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة . ولسنا في حاجة الى اثبات ذلك فقد سبق أن تحدثنا عن جهود محمد علي وخلفائه في الجانب الاقتصادي . كل ذلك قد جعل المسيرة التعليمية والثقافية في السودان تسير ببطء ، خاصة وان مصر منذ عام ١٨٤١ قد بدأت تعيد ترتيب سياساتها المختلفة وفقا للأوضاع الجديدة ، وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك كله على البرامج والخطط التعليمية سواء في مصر أو السودان . ولعل في تتبع المسيرة التعليمية والثقافية في السودان ما يميّز اللثام عن كثير من سياسات وجهود مصر في هذا الصدد .

ومن خلال دراستنا للتطور التعليمي في السودان سوف نعرض

لنوعين من التعليم وهما : التعليم الأهلى الدينى ، والتعليم الحكومى
أو المدنى .

أولا : التعليم الأهلى (الدينى) :

قد يكون من المفيد أولا أن نشير الى أن سياسة محمد على التعليمية فى السودان كانت ترمى الى تطبيق المنفعة على النظريات ، حيث أبقى على التعليم الدينى المنتشر فى أنحاء السودان والذي كان يتجسد فى « الخلاوى » ، فلم يحاول أن يخلق ثنائية فى التعليم ، احتراما لمعاداة وتقاليد الناس وما ألفوه ، ولم يعمل عليهم ما يتعارض ورغباتهم . كما كان يؤثر أن يتعلموا أولا فنون الزراعة والصناعة بدلا من العلوم الثقافية الحديثة (١) . وفى عام ١٨٤١ كانت مصر تمر بمرحلة جديدة أو دور جديد من أدوار التعليم ، فقد استقر السلام وتمت التسوية المصرية العثمانية وبدأ عهد من الاستقرار السياسى ، فلم تعد مصر فى حاجة الى جيش كبير فظهرت الحاجة الماسة الى إعادة النظر فى النظام التعليمى على ضوء حاجات البلاد الجديدة . وهذه المرحلة الجديدة كانت تقوم على أسس ثلاثة : (١) الاقتصاد (٢) مراعاة الحاجات الجديدة (٣) التمكين لمراحل التعليم المختلفة فى أسباب القوة والاتساق (٢) .

وليس معنى ذلك أن محمد على لم يكن يلقى اهتماما لتعليم السودانيين فى ظل الظروف الجديدة ، بل انه كان يعد يد العون لكل مشروع تعليمى يتفق وسياسته المشار اليها . وفى مجال التعليم الدينى راح يساند القائمين عليه ، من ذلك أن قاضى الشرع والعلماء بدققة طلبوا منه انشاء جامع تقام فيه الشعائر الدينية ، بالإضافة الى مدرسة

(١) عبد العزيز أمين التربية فى السودان . الجزء الثانى . ص ١٢ .

(٢) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على . ص

لتعليم القرآن الكريم للأطفال ، فكتب الى مأمور دنقلة قائلاً :
 « ... نطلب منكم أن تعملوا على انشاء الجامع واقامة المدرسة الى
 جانبه » (١) .

وفي أثناء زيارته للسودان اجتمع بالقضاة والمفتين والعلماء وأنعم
 عليهم بالخلق الفاخرة تقديراً لهم وتشجيعاً للدور التعليمي الذي يضطلعون
 به . كذلك فإنه وافق ذات مرة وبناءً على اقتراح من الحكماء بتجديد
 أحد الجوامع وبناء عشر حجرات لسكنى (الفقرا) * ، وعمل مسور
 للجامع من الطوب الأحمر حيث بلغت نفقات هذا كله ثمانية آلاف
 قرش (٢) .

ولم يقف الباشا في سبيل من يريدون المزيد من التعليم الديني بل
 أفسح أمامهم المجال للذهاب الى مصر والالتحاق بالأزهر الشريف . ومن
 بين تلك الجهود موافقته على تخصيص رواق للسنارية عام ١٨٤٦ ، حيث
 حضر الى الأزهر طالب سوداني يدعى « محمد علي وداعة » منذ عام
 ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م) فوجد ستة من أبناء سنار قد سبقوه اليه ،
 فتقدم هؤلاء الى الباشا يطلبون ترتيب خبز لهم فوافق على ذلك عام
 ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢ م) . ثم تقدم محمد علي وداعة وزملاؤه السناريون
 المجاورون طلباً يلتصقون فيه انشاء رواق خاص . ولما كان عدد الأروقة
 الموجودة بالأزهر عبارة عن اثنين وعشرين رواقاً ، وكل رواق منها
 مخصص لجنس من المجاورين ، لم يمد في الامكان - كما قال وكيل
 ديوان المالية في رسالة ل محمد علي - انشاء رواق جديد خاص بالسناريين ،
 وان انشاء رواق جديد خاص بهم يتوقف على ارادة الجنب العالي ،

(٢) عبد العزيز أمين : المرجع السابق . ص ١٤ .

(*) المشايخ الذين يقومون بالتعليم الديني داخل الخلاوي .

(٢) دفتر رقم ١٨٠ ، شورى المعاونة ملكية - ترجمة الوثيقة رقم
 ٢١ بتاريخ ١١ المحرم ١٢٥٥ هـ . انظر أيضاً عبد العزيز أمين عبد المجيد
 المرجع السابق ص ١٥ .

فكان رد الباشا على الرسالة « ... قد اقتضت ارادتي شراء محل جديد وتخصيمه رواقا للمجاورين » (١) . وهكذا فان محمد على لم يلق بالا الى العقبات المالية التي كانت تقف حياء اقامة هذا الرواق الخاص بالسنايين وتفوق على هذه المشكلة الاقتصادية في سبيل الاهداف التعليمية لأبناء السودان .

من ذلك يتبين لنا أن محمد على قد حاول - ما وسعه - أن ينشر التعليم الدينى فى داخل البلاد ويرسل أبناء السودان الى الأزهر بمصر لاستكمال علومهم الدينية .

وبالرغم من ذلك كله فلم تسلم سياسة محمد على التعليمية - وخصوصا فى الجانب الدينى - من النقد الشديد . فقد فسر أحد الباحثين اهتمامه بهذا التعليم الى « أنه كان يتناسب - من وجهة نظر محمد على - وحالة البلاد ولا يتعارض مع سياسته ، وأن هدفه ورعيته للتعليم الدينى فى السودان ما كان إلا ليزيد من نفوذ العلماء والفقهاء الذين يساهمون فى استتباب الأمن باعادة الجماعات الهاربة ، وجمع الضرائب ، فترك لهم مراكزهم التقليدية التى يباشرون فيها نشر علوم اللغة والدين خاصة وانهم قد شعروا فى عهده باستقرار ماضى ومورد ثابت بعد أن كانت الهبات والهدايا من قبل عرضة للظروف ، الأمر الذى كان حريا بهذه الفئة أن تبارك الحكم وتسمح بحمد الباشا » (٢) .

وإذا كنا نتفق مع الباحث فى الشق الأول من هذا التفسير والذى يذهب الى أن هذا اللون من التعليم كان مناسباً للبلاد ، إلا أننا نختلف معه فى بقية ما ذهب اليه . فليست أدري هل كان الباشا فى حاجة ماسة

(١) دفتر رقم ١١١ ، مئة سنه - ترجمة للكعبة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٢٢٢ هـ . ارادة الى مدير المالية . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) يحيى محمد ابراهيم : التعليم الدينى فى السودان والصراع بينه وبين التعليم الحديث . ص ١٨٩ .

الى مباركة حكمه وتوطيد أركانه في السودان وقد توطد بالفعل ؟ ثم ان هؤلاء الفقهاء لم يكونوا منوطين بجمع الضرائب حتى يخطب الباشا ودهم اللهم إلا اذا كان صاحب الرأي لا يفرق بين المشايخ الذين يقومون بمهام ادارية والمشايخ الذين يقومون بأمور التعليم الدينى والذين يطلق عليهم دائما (فقرا) • والحقيقة أن هذه التفسيرات نابعة من نظرة اقليمية ضيقة لم تكن أبدا تدور في مخيلة محمد على في القرن التاسع عشر ، فلم يكن يفرق بين رعاياه في مصر والسودان •

ولم يتدخل محمد على — رغم اغداقه الأموال على المساجد والمشايخ القائمين على التعليم الدينى — ولم يفرض علوما دون أخرى أو برامج دراسية معينة وانما اكتفى بما يمكن تسميته بالاشراف الفنى والادارى من تحريات عن عدد التلاميذ وأعمارهم وأهلية القائمين بأمر التدريس ، وكان الحكماداريون هم الذين يقومون باجراء مثل هذه التحريات الضرورية عن عدد الطلاب وعمليات البناء والأدوات اللازمة لهذه المدارس • أما كفاءة الفقهاء وسلوكهم فقد ترك أمرها لشهادة العلماء والقضاة •

وجتى هذا الاشراف غير الجوهري في هذه المدارس كان سبيلا الى توجيه اللوم لسياسة محمد على التعليمية من جانب القائلين بوجود تعارض بين النظام القديم الذى كان يتيح زيادة أعداد الطلاب وبين النظام الجديد الذى ينظم عملية زيادة الطلاب واستبعاد غير اللائقين (١) •

ولست أدري ما هو التعارض في هذا الأمر • لقد روعت صاحب رأى السالف مسألة استبعاد بعض كبار السن من التلاميذ فراح يصدر حكمه دون أن يوضح لنا الجيئيات حول ما اذا كان استبعاد هؤلاء الكبار

(١) يحيى محمد ابراهيم : المرجع السابق • ص ١٩١ ، ١٩٢ .

لجهد أنهم كبار السن أم لأسباب أخرى . وهل كان في وجودهم بين صغار السن والناشئة حافظا لباقي التلاميذ على التقدم في الدراسة ؟ ثم أخيرا هل كانت قدرات هؤلاء الكبار على التحصيل ضعيفة ومن ثم رأت الادارة المسئولة استبعادهم والحاقهم بأعمال يدوية كما تشير الدراسات التربوية الحديثة ؟ . كان لابد اذن من طرح مثل هذه التساؤلات قبل أن نحكم بوجود هذا التعارض خاصة وأن الباحث قد أشار الى أن محمد علي لم يتدخل بشكل جوهري في التعليم الديني .

وفي عهد عباس الأول نلاحظ استمرارا لسياسة معهد على تجاه التعليم الديني على الرغم مما قيل عن عدائه في تشجيع التعليم بصفة عامة . فليست لدينا أدلة تشير الى أن التعليم الديني في السودان - على عهد - قد وهن ، بل ظل يلقى دعما وتشجيعا من لدن رجال ادارته في السودان . وكان الحكمداريون في معظمهم من الأتراك المعروفين بحرصهم على شعائر الدين فشجعوا ما وجدوه قائما من الخلوات ومساجد العلم والعبادة (١) . وبالرغم من قصر المدة التي قضاها عباس في الحكم والتي بلغت ست سنوات (نوفمبر ١٨٤٨ - يولية ١٨٥٤) فقد وجدت بنفس الأعمال التعليمية في هذا المجال وتتمثل في احتفائه وتقديره لرجال العلم ، فمن ذلك أن أحد السودانين كان يتلقى العلم بالأزهر الشريف ، ولما أنجزا مهمته العلمية وهم بالعودة الى بلاده كتب عباس الى حكامدار السودان أن يحسن ملاقاته ويعامله بما يليق برجال العلم ، كما تم التنبية على سائر الحكام الذين يلقاهم في طريقه الى بلاده بضرورة المعاملة الطيبة له . كذلك فإن عباس باشا قد أوصى بأحد علماء الأزهر خيرا حين طلب أن يؤذن له بالسفر الى السودان لينشر العلم بين أهله ، كما وافق

(١) عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق . ص ٢٢٠ .

أيضا أن يبنى مسجدا ويقوم بالخطبة فيه (١) .

وبالرغم ما قيل عن حرصه على الانفاق فإنه لم يضمن على مساجد العلم بالاصلاح ، فقد رفعت اليه عريضة تفيد بوجود مسجد قديم للصلاة وتلاوة القرآن ودراسة العلم بناحية الخندق وأنه في حاجة الى ترميم وتخصيص راتب شهري أو سنوي ، فما كان منه إلا أن وافق على ذلك وطلب الى حاكم السودان أن يقوم باللائم (٢) .

ومن الجوانب الأخرى المتعلقة بهذا النوع من التعليم الاهتمام بشراء المراجع المتخصصة في علوم الفقه واللغة ليفيد منها الدارسون بمساجد العلم ، كما نقرأ أيضا أن الحكام قد عقدوا اتفاقا مع المطبعة في مصر لطبع الكتب الدينية تباعا ثم إرسالها الى السودان وتوزيعها على علمائه (٣) .

ومن أهم تلك الكتب التي أرسلت أو طلب إرسالها « حاشية الطحاوي على الدر المختار » ، و « حاشية الصاوي على الجلالين » ، و « شرح الخطيب الشربيني » وكتاب « شرح الدردير على أقرب المسالك » . والكتاب الأخير طلب من مصر بناء على أمر من الجناب العالي حتى يقرأ في المسجد الشريف الذي انشئ في قرية الخندق ببنقله (٤) .

من ذلك يتبين لنا أن عباس الأول قد سار على منوال سلفه محمد على في مجال التعليم الديني قدر طاقته ، ولم يطالعنا ما يشير الى أنه

(١) عبد العزيز أمين عبد المجيد . المرجع السابق . ص ٢٤ ، انظر ايضا : دفتر رقم ٨٤ صادر معية في ٦ ذي القعدة سنة ١٢٦٨ هـ . مكاتبة عربية رقم ٥٠ ، وايضا دفتر رقم ١٠٦ صادر معية بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٦٩ هـ .

(٢) عبد العزيز أمين عبد المجيد . المرجع السابق . ص ٢٤ .

(٣) دفتر رقم ٩٨ - وارد معية عربي - وثيقة رقم ٨٠ بتاريخ ٧ ربيع الأول سنة ١٢٦٨ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٤) دفتر رقم ٦٥٥ ، صادر ديوان الكتخدا - وثيقة رقم ١١٩٤ بتاريخ آخر جمادى الآخرة سنة ١٢٧٥ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

حارب هذا النوع من التعليم أو امتنع عن تقديم المعونة الى من طلبها ، ومن ثم فلا مجال هنا للقدح في أعمال هذا الرجل وترديد أفكار معينة تناقلها الكثيرون من الكتاب والمؤرخين وأصبحت بمعنى الزمن وكأنها كلمات مقدسة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها . فالحكم على أعماله تعليمية كانت أو غيرها ينبغي أن تكون في نطاق الظروف التي كان يحياها والتي كانت تمر بها البلاد اقتصادية كانت أم سياسية ، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة هامة وهي ان مدة حكمه كانت قصيرة جدا اذا ما قورنت بمدة حكم محمد علي بحيث تتاح له فرصة القيام بنهضة كبرى .

ومن عهد عباس الى عهد سعيد ننتقل في رصد التطورات والجهود التي تمت في مجال التعليم الديني أو الأهلي حيث نشهد استقرارا لسياسة السلف في الاعداف على المدارس الأهلية المرتبطة بالمساجد . ففي مكتبة من مدير كردفان نقراً بأن أحد المشايخ ويدعى الشيخ اسماعيل الولي له أولاد وتلاميذ « .. سالكين في سبيل الرشاد بتعليم الصبيان القرآن العظيم ومواظبين على تحصيل العلوم والتدريس ومجدين في اقامة شعائر الدين » ، وليس لهم ايراد يعيشون منه سوى أطيافهم وسواقيهم التي كانت معفاة من الضرائب ، ولكن طبقا للنظام الجديد أصبحت هذه الأراضي والسواقي خاضعة للضرائب ، وبما أن هذا الشيخ وتلاميذه من أولى العلم ، فقد التمس مدير كردفان اعفاءه منها ، فما كان من سعيد إلا أن وافق على طلبه بالاضافة التي اعفاء أبنائه أيضا من هذه الضرائب « طالما كانوا يقومون بمهمة التدريس واقامة الشعائر » (١) .

وفي دنقلة تقدم أحد الأهالي بالتماس يرجو فيه مساعدته بترتيب شيء من الاعانة على نفقات الخلوة المفتوحة لقراءة القرآن الكريم وتدريس العلوم ، فأرسل سعيد إلى مدير دنقلة وبربر موافقا على منح

(١) دفتر رقم ١٨٨٦ أوامر عربي - صورة المكتبة العربية رقم ٨ بتاريخ ١٣ شوال سنة ١٢٧٣ هـ . دار الوثائق بالقلعة .

هذا الفقيه المصاريف الضرورية بالإضافة الى منحه عدة أفدنة -
« بدون مال » - حتى ينفق منها على هذا المشروع التعليمي (١) .

وفي دنقلة الجديدة تقدم خدام « الجامع الشريف » بشكوى من
ضالة المرتب المقرر لهم ، فأمر سعيد بزيادته وبناء عشرة « دكاكين » على
منفعة الحكومة وتأجيرها مع تحرير وقفية من لدن ولي النعم (٢) .
ويبدو أن رجال الطرق الصوفية كانوا أيضا يلقون رعاية نظرا
لما كانوا يقومون به من تعليم للأطفال كما كان الحال بالنسبة للشيخ
محمد على قرانى المقيم بمديرية دنقلة وبربر ، حيث تم ترتيب معاش له
للقيام بهذه المهمة (٣) .

ويبدو أن تكريم العلماء والقائمين على تحفيظ القرآن الكريم كان
سنة يداها محمد على وسار عليها خلفه ، ولكننا نرى سعيد باشا يعمل
على تنظيم هذه المسألة ، فقد أبصر بعضا من ورثة العلماء يتسلمون
مرتبات حتى وإن كانوا لا يقومون بمهمة التدريس ، بالإضافة الى وجود
الكثيرين من ادعاء العلم أو المتظاهرين بالاستغال به طمعا في الثراء .
فعلى سبيل المثال نلاحظ كثرة أولئك الادعاء حين تقرر اعفاء العلماء
من ضرائب الأتبان ، وراحوا يظهرون الود للحكام للحصول على مثل
هذه الاعفاءات (٤) ، فما كان من سعيد إلا أن نظم قواعد الانفاق على

(١) سجل رقم ١٨٨٩ - جزء أول - الأوامر العالية الصادرة للدواوين
والمجالس - معية عربى - وثيقة بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١٢٧٤ هـ ص ١٣
دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٢) دفتر رقم ١٩٦١ ، صادر قرارات المجلس الخصوصى . صورة
الوثيقة رقم ١٥ ص ١٢ بتاريخ ٣ رجب سنة ١٢٧٦ هـ . دار الوثائق
القومية بالقلعة .

(٣) دفتر رقم ١٨٨٩ - أوامر عربى - صورة المكتبة العربية رقم ١٦٠
ص ٢٤ بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨ هـ . أمر كريم الى حضرة سلطان
دارفور . دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٤) دفتر رقم ١٨٩٣ - صادر الأوامر - صورة الأمر الكريم رقم ٤
ص ٢٣٠ بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٧٦ هـ . دار الوثائق القومية بالقلعة .

هذه المساجد والعلماء ، وقرر ألا تصرف المرتبات إلا لمن كان يقوم فعلا
— من الورثة — بالتدريس (١) .

وقد استمرت نفس الأساليب السابقة في التدريس بالنسبة لهذه
المدارس الأهلية . فقد وصف بترك في عام ١٨٩٠ إحدى هذه المدارس
التي كانت تقوم بتحفيظ القرآن الكريم ببلدة « الحصاصيا » على النيل
الأزرق حيث كان التلاميذ يذهبون مبكرين الى هذه الخلوة منذ الرابعة
وحتى السادسة ، ومن السابعة حتى التاسعة في المساء حتى لا يتعارض
ذلك مع حياتهم المعيشية . وكان « الفقير » يقرأ الآية من القرآن غيا
وبعد ذلك يحاكيه التلاميذ بأصوات مرتفعة جدا ، ويستمر في هذه المحاكاة
الى أن يحفظها التلاميذ فينتقل الى آية أخرى . ولكل تلميذ لوح يكتب
فيه الآيات ، وكان القليل منهم من يستطيع حفظ جميع القرآن أو الكتابة ،
وحتى اذا حفظه فإنه غالبا ما ينساه في زمن أقل من الوقت الذي أنفقه
في حفظه ، فيما عدا آيات قليلة كانت تظل عالقة بذهنه (٢) .

وقد أولى حاكم السودان موسى حمدى — في عهد سعيد — بعضا
من العناية التعليمية لقبيلتي الدنكا والشك حين لاحظ أن دولة النمس
قد أنشأت لها كنيسة في جهة النيل الأبيض لادخال هاتين القبيلتين في
ملتها ، ثم ألغتها عندما لم تستطع اقتناعهما بذلك . وقد أوصى حاكم
السودان بأن يرسل لهاتين القبيلتين معلمون من فقهاء السودان
يتميزون بحسن السلوك والأخلاق وترتيب « ماهيات » لهم حتى يقوموا
بتعليمهم قواعد الدين الاسلامى مع انشاء « مدرسة عربية » (٣) .

وفي عهد الخديوى اسماعيل بدأنا نستشعر روحا جديدة تدب في

(١) عبد العزيز أمين عبد المجيد . المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢) Egypt, The Sudan & Central Africa. p. 217.

(٣) محفظة رقم ٥٠٨ — وثيقة رقم ٢٩ بتاريخ ٢٠ رمضان سنة ١٢٧٩ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

أوصال المديرية السودانية مصحوبة بنشاطات متنوعة في كافة جوانب الحياة ، ومنها الجانب التعليمي . ففى مجال التعليم الأهلئ الدينى تطالعنا الكثير من الوثائق التى تؤكد مدى اهتمامه بهذا النوع من التعليم بشكل فاق سابقه ولاحقيه . ففى أوائل عام ١٨٦٣ وردت رسالة إلى المعية السنية تفيد بأن مسجدين بكردفان يقع أولهما بالأبيض وهو « الجامع العتيق » والثانى بحلة « أبو صفية » ، وأنهما فى حاجة إلى الإصلاح نتيجة الظل الذى أصابهما سواء من سقوط الأمطار أو تقادم الزمن ، بالإضافة إلى أن المسجد الأخير سبق أن أوقفت له سبع « حلال » معفاة من الخراج بقصد الانفاق عليه ولكنه الغى ، فما كان من الخديوى إلا أن وافق دون تردد على تخصيص مرتبات دائمة للخدم والمؤذنين مع توفير مبالغ أخرى ينفق منها على الفرش وزيتوت الإضاءة (١) .

وفى يونية عام ١٨٦٣ وردت مكاتبة من الخرطوم تفيد بأن أحد المساجد ويسمى مسجد الأرباب ، بمدينة الخرطوم ، كان يقوم بمهمة تعليمية بالإضافة إلى إقامة الشعائر الدينية ، وليست له أوقاف وفى حاجة إلى الإصلاح والمؤونة ، فوافق اسماعيل على هذا المطلب قائلا : « حيث أن من أمانينا تعمير مثل هذه المساجد الشريفة فإننا نأمر ببناء هذا المسجد وتعميره بحسب المقايضة الموضوعة وخضم المبالغ التى ستصرفه فى هذا السبيل من الديوان بصفة احسان من لدنا . . . » (٢) .

كما بعث أحد القائمين على التعليم الدينى فى بربر برسالة يقول فيها انه بنى زاوية للصلاة وتعليم الأطفال القرآن الكريم والعلم ويطلب ربط شئ على ذلك حتى يتمكن من أداء مهمته التعليمية والدينية على أحسن وجه ، وبالإستفسار عن هذا المطلب ومدى صحته تبين أن لهذا

(١) عبد العزيز امين عبد الجيد : المرجع السابق . ج ٢ . ص ٥٢ .
 (٢) دفتر رقم ١٦٩٤ وارد العرضحالات دواوين ومديرية . صورة المكاتب العربية رقم ٥ ص ٩٣ بتاريخ ٦ محرم ١١٨٠ هـ ، دفتر رقم ٥٢٩ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢ بتاريخ ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٨٠ هـ . ، انظر أيضا : عبد الجيد عابدين - المرجع السابق . ص ٥٤ .

الشيخ زاوية صغيرة للصلاة وبجوارها « راكوبة » * لتعليم الأطفال وبها ٢٢ طفلاً ، وأن الخلوات (الخلاوي) الكبيرة كان يربط للقائمين عليها مبلغ ٢٥٠ قرشاً في الشهر وأربعة أراذب من الذرة ، واقترح المدير أن يعطى ٧٥ قرشاً وأردياً واحداً من الذرة شهرياً (١) .
إلا أن الخديوي اسماعيل رأى غير ذلك وأصدر أمره قائلاً : « بما أن أملنا الوحيد هو قيام الشعب بتحصيل العلوم وتعليمها ، وصلاحياتهم ودخولهم الى سبيل المدنية بتعلم القراءة والكتابة ، وحيث أن مثل هذه الزوايا والأعمال الضيرية مما يستوجب سرورنا ، نأمر بتوسيع زاوية الشيخ .. وتجديد بنائها لتكون مثل الزوايا الأخرى التي بالسودان على نفقة الحكومة .. ونأمر أيضاً بصرف ٢٥٠ قرشاً الى ما شاء الله وكذلك بصرف أربعة أراذب شهرياً بصفة احسان للزاوية المذكورة لفقرائها الأهالي الذين سيقتصدونها لتعليم القرآن والعلوم الشريفة اسوة بالمساجد الكبيرة ، كما نطلب منكم أن تبلغوا الشيخ المذكور سرورنا وممنونيتنا وتطلبوا منه أن يعنى عناية كبيرة بتعليم القرآن وتدريس العلوم للأهالي ... » (٢)

ويعلق الدكتور عبد العزيز أمين عبد المجيد على ذلك بقوله : هل كان اسماعيل يعمل هذا مستعمراً ؟ وهل نظر الى السودان وسكانه نظرة المستعمر الى مستعمرته ؟ وهل كان مقتراً في العلم على سكان السودان كما كان الحال في المستعمرات ؟ وهلا كان كافياً أن يوافق على ما اقترحه

(*) الراكوبة هي السقيفة التي تبنى من القصب ليجلس عليها التلاميذ امام حجرة من حجرات الخلوة . (عبد العزيز أمين عبد المجيد : القرية في السودان ج ١ ص ١١٤) .
(١) دفتر رقم ١٧٠١ وارد معية عرضحالات دواوين واقليم . وثيقة رقم ٧ ص ١٠٢ بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٢٨٠ هـ .
(٢) دفتر رقم ٥٢٩ معية تركى . ترجمة المكتبة رقم ٢ ص ١١٧ بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ١٢٨٠ هـ . انظر أيضاً عبد العزيز أمين عبد المجيد . المرجع السابق . ص ٥٤ ، ص ٥٥ .

مدير بربر من معونة شهرية قليلة ؟ (١) • ولعل في هذا الصنيع ما يجعل أولئك النفر — من الباحثين الذين دأبوا على النيل من الحكم المصرى فى السودان ومقارنته بالاستعمار الأوروبى للقارة الانريقية — أن يمدوا النظر فى مثل هذه الأقوال والعبارات التى فيها الكثير من التعميمات •

وإذا كانت الأمثلة السابقة توضح أن أصحاب الخلاوى والقائمين على عمارة المساجد هم الذين كانوا يطلبون المساعدات فتجانب طلباتهم ، فإن آخرين كانت تعف نفوسهم من طلبها ، ولكن القائمين على شؤون الادارة فى السودان كانوا لا يتركونهم ، فمن هؤلاء ثلاثة فى عهد الحكمдар موسى باشا حمدى كان لكل واحد منهم مسجد يقوم بالتدريس فيه وليست لهم وظائف أخرى سوى هذه المهمة التعليمية فاقترح الحكمдар على الخديوى أن يربط لكل واحد منهم ماهية وشيئا من الذرة كما هو الحال لأصحاب المساجد الأخرى (٢) •

ويبدو أن الدين الاسلامى الذى اشترك فيه كل من الموظفين المصريين والسكان السودانيين كان من العوامل التى قوت التعاطف بينهم ووحدت من تفكيرهم ونظرتهم الى الحياة الدنيا والآخرة • فالمسلم الحاكم أو المحكوم كلاهما يعتقد أن المسجد بيت الله وأن ما يقدم له من مساعدة إنما هى لوجه الله • فعلى سبيل المثال نجد الشيخ يوسف خضر النائب الشرعى بجهة المسلمية التابعة لمديرية الخرطوم يرجو ترميم المسجد الكائن بهذه القرية والذى بناه أحد التجار منذ مدة وكان يتولى الانفاق عليه حتى توفاه الله ولم تكن له أوقاف وأنه آيل للسقوط وبه طلاب علم ، فلما بعث الحكمдар الى الخديوى بذلك وافق على ترميم هذا

(١) التربية فى السودان • ج ٢ • ص ٥٥ •

(٢) سجل رقم ١٤٧ ج ١ واردة الأقاليم بالمعاونة السنوية • مكتبة رقم ١٢ ، مرور س ١٥٢ بتاريخ ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٠ هـ • دار الوثائق القومية بالقلمنة •

المسجد على نفقة الحكومة (١) .

ويبدو أنه قد انتشر سخاء الخديوى اسماعيل فى الانفاق على مساجد العلم فى السودان فكثر الالتماسات على طلب المعونة لدرجة ان بعض طالبها كانوا يتقدمون باعتبارهم مدرسين فقط دون ذكر للمسجد أو المعهد الذى يقومون بالتدريس فيه ، ومع ذلك فلم يكن يردهم خائبين ، ومن بين هؤلاء الشيخ الأمين محمد الذى كان يقوم بهذه المهمة فى الخرطوم (٢) .

هكذا سار التعليم على هذا المنوال .. مساجد تبني يقوم عليها فقهاء بتحفيظ القرآن الكريم وتعليم القراءة والكتابة دونما التوغل والاستزادة من العلوم الأخرى المتعلقة بالقرآن والحديث ، الأمر الذى كان مدعاة لتوجيه النقد الشديد لهذا الأسلوب التعليمى التقليدى .

ويبدو أن جعفر مظهر باشا أراد أن ينتقل بهذا التعليم الأهلئ خطوة الى الأمام فاصطحب معه اثنين من أبناء مديرية كسلا الى الأزهر ، بعد أن حفظا القرآن الكريم حفظا جيدا واستطاعا الاطاعة ببعض الأمور الفقهية ، وسلمهما الى شيخ الجامع الأزهر وأوصاه بهما خيرا ، وخصص لهما مرتبا شهريا . وكان يرمى من وراء ذلك عدم الاقتصار على حفظ القرآن وحسب بل غمهم ومعرفة الفقه والنحو وتشجيع السودانين على المجئ الى مصر لاستكمال علومهم الأمر الذى سوف يؤدي الى كثرة العلماء والفقهاء بالسودان والاستغناء عن أمثالهم ممن كانوا يأتون من مصر (٣) .

-
- (١) عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق ص ٥٧ - ٥٨ ، انظر أيضا : دفتر رقم ١٧٠١ معية عربى ، صورة المكتبة رقم ١٥ ص ١٨٧ ، بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٨١ هـ .
- (٢) دفتر رقم ٥٦٥ معية تركى وارد عرض حالات . صورة قريضة الوثيقة رقم ٣ ص ١٧ بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٢ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
- (٣) دفتر رقم ٥٧٦ - معية سنبة (تركى) ص ١٥ مكتبة رقم ٤ بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٢٨٤ هـ . من المعية الى حكيدار السودان . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

وقد بلغت غصبة جعفر مظهر — على التعليم الدينى المتخلف الذى كان يسود السودان آنذاك — قمته حين بعث بخطاب الى الخديوى يشرح له فيه مساوىء هذا التعليم الذى لم يثمر عن طلاب يصلحون لوظائف « القضاء والنيابة والامامة » . ويمضى الحكماء شارحا مطالب هذا التعليم بقوله « .. وقد كان المتبع فى العهد القديم صرف مرتبات ومؤونة » الى بعض الجهلة من الفقهاء فى سبيل التقدم العلمى وكانت تصرف اليهم شهريا ، ونظرا لأن أكثر أصحاب المرتبات جهلاء فانهم استحقوا تلك المرتبات بالشهادات الكاذبة واغتالوا المرتبات المنصرفة اليهم وألوا طلبتهم بدون وجه حق ، فأصبحوا بدون طلبية لأنهم لم يصرفوا شيئا من تلك المبالغ فى تعليم هؤلاء الطلبة . ولو وجد لدى البعض منهم طلاب فانهم لا يزيدون عن بضعة أطفال تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والسادسة الى العاشرة وهؤلاء يتكون المكتب قبل أن يكملوا جزء (عم) * ويذهبون للعمل كزراعة أو حمالة أو مزارعين ، لذلك التمس اعطائى تصريحاً لأقوم بالتفتيش على أعمالهم والبحث فى مؤهلاتهم العلمية وقطع مرتبات من لا علم له ، ونقلها الى من يفوقونهم علما .. » ثم يضيف « .. ويجب انتخاب مدرسين بعد الامتحان لكل من بربر ودنقلة والخرطوم وسنار والثاكة وكردفان وفاشودة وربط مرتب لهم علاوة على المرتب القديم . . . وتحديد عدد الطلبة لكل معلم واعفاء الطلبة من دفع الضرائب والأموال والمطلوبات الأميرية الأخرى اذا ما تركوا الاشتغال بالتجارة والزراعة ، وتعيين أحد العلماء المبرزين فى الخرطوم بعد امتحانه ليكون ناظرا وملاحظا على الجميع بعنوان * * « شيخ العلماء » واعطائه مرتبا قدره ٥٠٠ قرش شهريا وثلاثة أرباب من الأذرة ، وتعيين أحد الفقهاء المتقدمين ليكون قارئا وحافظا بعنوان « شيخ الفقهاء » بمرتب قدره ٣٠٠ قرش شهريا وأردين

* الجزء الأول من القرآن الكريم .
* * تحت اسم .

من الذرة .. » (١) .

من ذلك يتبين لنا ان هذا المشروع الاصلاحى الذى عرضه حكمدار السودان لاصلاح التعليم الاهلى فى السودان كان يرمى الى جعله حكوميا وأن يختار له الصفوة الصالحة من المعلمين عقب اجتيازهم لامتحان ، وتحديد مرتبات ومؤونات ثابتة لكل منهم مع تحديد عدد الطلاب وتعيين مشرف عام (ملاحظ أو ناظر) على جميع المدرسين يحمل لقب « شيخ العلماء » . ويبدو أن نواة هذا المشروع كانت فى بربر ودنقلة والخرطوم وسنار والتاكة وكردفان وفاشودة الا أن اسماعيل باشا لاحظ أن لقب « شيخ » لا يتناسب والوظيفة التى سيشغلها رئيس المعلمين وملاحظهم فاقترح تسميته « رئيس الأساتذة » . وبالرغم من هذه الأمور وافق الخديوى على بدء المشروع (٢) .

وقد شرع الحكمدار فى تنفيذ مشروعه التعليمى ، الا أن ثمة عقبات مادية قد صادفته من بنائين ومهندسين معماريين لبناء الجوامع والمكاتب . وللأسف الشديد لا نجد بعد ذلك ذكرا لهذا المشروع وأن كان البعض يؤكد أن هذا المشروع قد نفذ بدليل أن الحكمدار قد قام بالتفتيش على المساجد والخلوى وقرر قطع الاعانات عن أولئك الذين لا يستحقونها (٣) .

وفى تقديرنا أن توقف هذا المشروع يعود فى المقام الأول الى الظروف المالية السيئة التى بدأت مصر تعيشها فى تلك الفترة والتى وقفت حائلا

(١) محفظة رقم ٤٦ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٤٠ بتاريخ ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٨٦ هـ . من حكمدار السودان الى مهر دار الحضرة الخديوية انظر : جورج جندى وجاك تلجر : المصدر السابق . ص ٢٥٩ - ٣٦٠ .

(٢) دفتر رقم ٥٨٣ معية سنية . ترجمة المكتبة رقم ٣ ص ٤ بتاريخ ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٢٨٦ هـ . والوقائع المصرية : المصدد رقم ٣٤٢ بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٢٨٦ هـ . وايضا : عبد العزيز عبد المجيد : المرجع السابق ص ٦٤ .

(٣) عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق . ص ٦٥ .

دون توفير الأموال اللازمة له ، بدليل ان الخديوى — أمام شدة ضغط
الالتماسات التى كانت تقدم له من قبل المشايخ لمنح الاعانات — لم يعد
فى استطاعته أن يوافق عليها مالية كانت أم حبوبا ، بل كان يوافق فقط
أن يحصل محلها نوع آخر من الاعانات يتمثل فى رفع الضرائب عن
الأراضي التى يقوم المشايخ بزراعتها .

ويتساءل أحد الباحثين (١) عن السبب فى تغيير سياسة الحكومة
واتجاهها — فى عهد جعفر مظهر — الى « توظيف التعليم » ، فيجيب بأن
الدولة فى هذه الفترة كانت قد « تهيأت لها كل عوامل الاستقرار ودانت
لها القبائل الجماعات وامتد نفوذها الى دارفور وأعالى النيل ومصوع
وأرتيريا وأصبحت من ثم فى حاجة ملحة الى من يشغل الوظائف الدينية
للدولة بعد هذا التوسع » .

والحقيقة ان مقدمة القضية التى طرحها الباحث خاطئة ومن ثم
فالنتائج التى ترتبت عليها أيضا جاءت أكثر خطأ . فلست أدري ماذا يعنى
« بتوظيف التعليم » ؟ فان كان يعنى — كما يتبين من سياق حديثه —
ارسال جعفر مظهر بعض الفقهاء الى مصر للترود من علوم الأهر حتى
يشغلوا الوظائف الدينية عقب التوسع فلا نعتقد ان جعفر مظهر كان
يرمى الى هذا الهدف فقط — ان صح هذا القول تاريخيا — وهو غير
صحيح كما جاء فى استنتاجه ، فلم تكن دارفور قد ضمت للإدارة
المصرية * حتى يبعث البهاء فقهاء ولا الجنوب السودانى بات فى حاجة
ملحة الى فقهاء مسلمين على طراز رفيع من التعمق فى فهم الدين . ولكن
التفسير الأقرب للصواب نحو اهتمامه برجال الدين وارسالهم الى الأهر
ان هذا الرجل لم يكن مقتنعا تماما بالأسلوب التعليمى الذى كانت تقوم

(١) يحيى محمد إبراهيم : المرجع السابق . ص ٢١٢ .

* تولى جعفر مظهر باشا الحكم من ٥ مارس سنة ١٨٦٦ الى ٢٠
يولية ١٨٧١ ، بينما ضمت دارفور للإدارة المصرية بالسودان فى أواخر
عام ١٨٧٤ .

به الخلاوى والذى لم يتقدم خطوة للامام ، فأراد أن يخلق صفوة متعلمة ومتفهمة لا مجرد حفظة للقرآن الكريم وحسب . وهذا التفسير يقتضيه — من ناحية أخرى — والسياسة التى نهجها جعفر مظهر والتى قدمها فى مشروعه التعليمى سالف الذكر .

ومع ذلك كله فليس هناك ما يمنع أن تتولى هذه الصفوة أمور القضاء والادارة والزعامة فى السودان ، فقد كان من بينهم مشايخ قبائل وزعماء « حبل » (١) .

وفى عهد ممتاز باشا الذى خلف جعفر مظهر سارت سياسته التعليمية على نهج سلفه تارة ثم بدأت تحمل بصماته تارة أخرى ، فقد سار على نهج سلفه فى حرمان من لم تثبت أهليته من الفقهاء فى الحصول على المرتبات والمربوطات ، وعاملهم بشدة ، ولم يقبل « التذلل » الذى كانوا يعاملون به من قبل . وأما بصماته التعليمية فقد ارتبطت بسياساته الزراعية المعروفة عنه وخصوصا فى شرقى السودان ، حيث قرر أن يعطى كل شيخ أو فقيه مقدارا من الأرض تقدر بنحو ساقية أو أكثر (٢) ، على أن يقوم بتعميرها بدلا من تركها بورا وتعفى من الضرائب ومن ثم يمكن أن تكون الفائدة مزدوجة حيث يمكنهم العيش منها من ناحية ، ومن ناحية أخرى ترداد مساحة الأراضى الزراعية ويكثر إنتاجها ، لأن منحهم النقود قد صرفهم عن العمل فى الأرض كما كان الحال من قبل (٣) .

ولما خلفه اسماعيل أيوب باشا سار أيضا على طريق سلفه لكنه نظر إلى بعض الحالات الخاصة التى لا تستطيع العمل فى الأرض كرئيس

(١) Hill; Egypt in the Sudan. p. 126.

(٢) تقدر الساقية كما سبق أن ذكرنا بثمانية أقدنة فى أراضى الجزائر ومشرقة فى الأراضى النابتة .

(٣) دفتر رقم ١٦٤٦ أوامر عيسى ، صورة الأمر الكريم رقم ٩ ص ٦٨ أمر كريم إلى مدير عموم قبلى السودان فى ٦ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ هـ . انظر أيضا عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق . ص ٦٧ .

العلماء و « مميز » الطائفة العلمية والفقهية ، ومميز الوظائف القرائية والحفاظ وغيرهما فقرر استمرار مرتباتهم من النقود والأذرة ، وأما بقية الفقهاء من أرباب المرتبات فلكونهم مزارعين فيمكنهم كسب معيشتهم ، ولذلك حذف مرتباتهم ، أما إذا أرادوا زراعة ساقية من الأراضي فيعاملون كما يرى المدير •

ويبدو أن سيل طلبات الاعانة المالية من جانب الفقهاء قد كثر وأرسلها إلى الخديوى اسماعيل فكان يحيلها بدوره إلى الحكمدارين لفحصها ، فكان يتبين في كثير منها أن هؤلاء الفقهاء قد جبلوا على الكسل وانتظارا لهذه المرتبات بدلا من العمل بالزراعة (١) •

وينتقد البعض (٢) سياسة الخديوى اسماعيل نحو التعليم الدينى وخاصة أسلوبه فى تقديم الاعانات لها والتي لم تكن تخضع لنظام محدد وثابت بل كانت مركرة فى يده دونما خطة ، وأنه لو حدث هذا التنظيم لها لما استغل الفقهاء هذا التشجيع القائم على الثقة ، ولو كانت هناك مصلحة أو ديوان للتعليم — كالذى كان بمصر — أو لو عمل نظام للتعليم بالسودان كما كان الحال بمصر لتشجيع التعليم الأهلى والكتاتيب لمربما كانت النتيجة أفضل مما حدث • ولو أتيج لمشروع جعفر باشا مظهر أن يرى النور لوجد مبرر قوى لخرمان الكسالى والمهلين والأدعياء من شيوخ الخلوات وأصبح هناك دليل واضح على فشلهم فى أداء رسالتهم التعليمية فحل غيرهم محلهم ، ولربما شجهم تنظيم التعليم الأهلى على أن يحسنوا من أنفسهم مادة وأسلوبا • وباختصار شديد فقد انتفت السياسة الواضحة والخطة الحكيمة لإدارة البلاد تعليميا وثقافيا • ومرد ذلك ، كما سبق القول — أن ظروف مصر الاقتصادية

(١) دفتر رقم ١٨٧٦ — وارد عرض حالات ، ص ٦٧ ، وثيقة رقم ١٥ بتاريخ ١١ صفر سنة ١٢٩١ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) عبد العزيز لمين عبد المجيد : المرجع السابق . ص ٧٠ .

والمالية منها على وجه الخصوص لم تكن مشجعة لوضع مثل هذه السياسات والخطط التعليمية المستقبلية التي تحتاج الى جهود وموارد مالية في المقام الأول .

وفي عهد الخديوي توفيق لم تشر الوثائق كثيرا الى التعليم الديني الأهلى ، وربما يعود ذلك الى بدء اضمحلال الادارة المصرية في السودان نتيجة الأحداث التي بدأت تعمل في المجتمع السوداني وفي مقدمته الثورة المهدية ، أو ربما ان المدارس السابقة استمرت تؤدي رسالتها ولم تعد في حاجة كثيرة الى الانفاق عليها بعد أن أعاد اسماعيل عليها الكثير ، كما أن السكان أنفسهم أصبحوا يمدون هذا النوع من التعليم جزءا من رسالتهم الدينية التي يتقربون بها الى الله وليسوا في حاجة الى الاعلان عنها .

ثانيا : التعليم المدني (الحكومي) :

لم يكن التعليم الحكومي أو المدني قد بدأ منذ عهد محمد علي في السودان ، بل صرف الرجل همه الى التعليم الأهلى ، كما سبق ان ذكرنا ، والذي كان مناسبا للتركيب القبلى في السودان آنذاك ، كما انه كان في حاجة الى استقرار البلاد أولا حتى يمكن انشاء مدارس حديثة على غرار ما تم بمصر . وليس معنى ذلك أنه أهمل هذا الجانب ، بل استعانى عنه بأسلوب آخر يتمثل في ارسال أبناء السودان الى مصر لتلقى التعليم في مدارسها وخاصة الفنية منها كالزراعية والصناعية . فقد كان السودان في تلك الآونة في حاجة ماسة وسريعة لخلق وإيجاد فنيين يقومون على أمور الزراعة والصناعة ، ولم تكن برامج الباشا لتسمح بالانتظار طويلا ليتسنى انشاء المدارس في السودان . لقد حث الباشا منذ زيارته للسودان الأهالى على ارسال أبنائهم لمصر لتلقى أصول هذه العلوم ، وراح يحرى وجهاء السودان ان يستجيبوا لهذا النداء قائلا : « فان كنتم توفدون أبناءكم فانى الحقهم بالمدارس الكثيرة

التي وفقني الله سبحانه وتعالى في انشائها لتعليم أبناء الأمة وتنقيفهم وأدفع لهم نفقات مآكلهم وملبسهم ، وبذلك ينعم أبناؤكم بنصيب وافير من العلم والأدب في هذه المدارس ثم اعيدهم بعد سنوات قليلة الى أوطانهم معززين مكرمين .. » (١) .

وبالفعل فقد كان محمد علي صادقاً في قوله ، فعقب عودته جاءه ستة من أبناء السودان فأمر بتعليمهم الزراعة وأرسالهم الى المدرسة التجهيزية والعناية بهم وتمييزهم عن غيرهم من تلاميذ المدرسة الآخرين ، وتخصيص خادم لهم للقيام بخدمتهم حتى يتفرغوا تماماً لتلقى الدراسة والعلم ، كما انه طلب قبل كل شيء أن يتم تعليمهم القراءة والكتابة تمهيداً لتعليمهم فن الزراعة (٢) . وكان الباشا يتابع بنفسه مدى تقدم هؤلاء التلاميذ ، وقد وافق في عام ١٨٤٣ أن يبقوا لمدة سنتين اضافيتين حتى يمكنهم اعادة فن الزراعة علماً وعملاً (٣) .

وهكذا كانت فترة محمد علي المتبقية ، تهدف الى ارسال السودانيين الى معاهد التعليم بمصر الى جوار اقرانهم المصريين وان كان محمد علي قد كثف عنايته تجاههم ربما لأنهم كانوا في حاجة الى مزيد من التعليم حتى يمكنهم أن يكونوا نواة طيبة في السودان تستطيع البلاد ان تعتمد عليها في المستقبل .

البناء مدرسة الخرطوم :

وفي عهد عباس الأول يمكن أن نميز — لأول مرة — بين نوعين من

- (١) رحلة ساكن الجنان — السودان — محافظ عابدين .
- (٢) دفتر رقم ٣٠٦ صفر ديوان المعاونة جهادية ، وثيقة رقم ٩١٢ بتاريخ ٩ جمادى الآخر سنة ١٢٥٥ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة ، انظر أيضاً : حسن أحمد محمود : الاسلام والثقافة العربية في افريقية — الجزء الأول ص ٣٥٠ .
- (٣) دفتر رقم ٣١١ — صابر شوري المعاونة — وثيقة رقم ٦٨٥ بتاريخ ٩ صفر سنة ١٢٥٩ هـ . كتاب الى ديوان المدارس . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

التعليم في السودان ، الأول وهو التعليم الأهلى أو الدينى والثانى ما عرف بالتعليم الحكومى أو المدنى .

ويكاد المؤرخون يجمعون على أن عصر عباس الأول بصفة عامة كان عهد ركود وضعف ، ولم يحظ التعليم - كغيره - من الميادين الأخرى باهتمامه ، بل اقتصر اهتمام الرجل فقط فى الإبقاء على بعض المدارس لتخريج العدد الكافى لإدارة المرافق المحدودة ، كما كان شديد الحرص فى الصرف على معاهد التعليم وأن كان ينفق ببذخ على قصوره ومرافقه من ناحية أخرى (١) .

وفى تقديرنا أن عباس الأول قد جاء فى زمن كانت تشهد فيه مصر تحولاً سياسياً ضخماً ، كانت تنتقل فيه من مرحلة توسع ضخمة جلبت عليها الكثير من المشاكل الدولية الى مرحلة كمون تلتقط فيها الأنفاس وتعيد النظر فى سياستها المختلفة . ولسوء حظ الرجل - من ناحية أخرى - أنه جاء بعد عصر محمد على الملىء بالإنجازات الضخمة فى الداخل أو الخارج فبدأ وكأنه كما محدوداً مهما فعل من أعمال فى مصر أو خارجها سواء فى السودان أو غيرها .

ومن أهم الإنجازات التعليمية التى تقترن باسم عباس الأول فى السودان مدرسة الخرطوم التى أصبحت النواة الأولى للتعليم الحكومى فى هذه البلاد .

وتجدر الإشارة الى أنه منذ عهد الحكماء خالد باشا (ديسمبر ١٨٤٥ - أكتوبر ١٨٤٩) بدأ السودان يعود الى نظام اللامركزية فى الإدارة حين ظن رجال الإدارة أن فى استمراره استقراراً للبلاد . ولما كان نجاح هذا النظام مرتبطاً بما يمكن أن يوفره المسئولون فى مصر من الجند والموظفين فقد عمل عباس على المزيد من إشراك العنصر

(١) أحمد عزت عبد الكريم : عصر عباس وسعيد . ص ١٢ .

الوطني في سلك الادارة • وأخيرا لجأ الى افتتاح مدرسة بالخرطوم حتى يمكنها أن تمت الادارة المدنية في السودان بالكتابة بعد ثلاث أو أربع سنوات ، وكذلك القوة العسكرية بكتبتها (بلوك أمناء) ، وبعد مضي أربع سنوات أخرى — حين يتخرج تلاميذ القسم التجهيزي — يمكنها امداد الادارات المختلفة بمجموعات طيبة من الموظفين (١) •

ولست مع الرأي القائل بأن هذه المدرسة كانت أساسا لأبناء الترك والمصريين وبعض أبناء العمد والمشايخ (٢) • صحيح ان هذه الفئات قد انضوت في صفوف هذه المدرسة ، ولكن ما الضرر في ذلك طالما يتسع المجال للجميع ، كذلك فأننا لا نتفق مع الرأي القائل بأن الباشا كان يفرق بين رعاياه (٣) ، بل العكس كان صحيحا ، ودليلنا على ذلك هو نص رسالة عباس نفسه الى مدير ديوان المدارس حيث يقول : « .. ان الأقاليم السودانية لدير واسعة ، ولما تنشأ بها مع عظيم مساحتها مدرسة من أجل أبناء سكانها الأصليين من مشايخ وأهلين ولأولاد أحفاد الأتراك الذين استوطنوا تلك الديار من سنين ليتعلموا صفتي القراءة والكتابة وليدرسوا العلوم .. » (٤) •

هذا هو نص القرار وكلماته واضحة لا تحتاج الى تأويل ، وواضح أيضا أنه قدم أبناء السكان الأصليين أي السودانين على سائر الأجناس الأخرى • كذلك فانه لم يقصر دخولها على أبناء المشايخ والعمد بل كانت لأبناء المشايخ والأهالي كلفة • وبمعنى آخر فقد كانت المدرسة لجميع سكان السودان آنذاك من الذين كانوا يعيشون على أرضه ويتبعون ادارة الحكمادارية •

(١) أحمد أحمد سيد : رفاعة رافع الطهطاوي في السودان • ص ٧٣ •

(٢) يحيى محمد إبراهيم : المرجع السابق • ص ١٩٧ •

(٣) نفس المرجع • ص ١٩٧ •

(٤) محفظة رقم أوامر لديوان المدارس — ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٧ مسلسل و ٤ أصلى بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٢٦٦ هـ • من الخديوي عباس علمى باشا الى مدير ديوان المدارس • دار الوثائق القومية بالقاهرة •

وقد ارتبط تاريخ هذه المدرسة برقاعة الطهطاوى ، ويحلو للبعض
ترديد المقولة الشهيرة أن عباس الأول إنما أسس مدرسة الخرطوم
ليتخلص من رقاعة ، وأن هذا الوالى الذى أغلق المدارس بمصر ما كان
ليفكر فى فتح مدرسة بالسودان . وقد يكون لهذا الرأى وجهته
فيما يتعلق بمصر وظروفها التى بدأ يحكم فيها هذا الوالى ،
ولكن ليس بالضرورة أن ينسحب ذلك بشكل تلقائى على السودان الذى
لم تنشأ به مدارس حكومية من قبل بعكس ما كان فى مصر حيث تنوعت
المدارس المدنية والعسكرية وأصبحت فى عهده زائدة على الضرورة . نقول
قد يكون هذا الرأى وجهها بالنسبة لمصر ، أما بالنسبة للسودان فالأمر
جد مختلف . والخطورة هنا أن نعتقد أن مسألة إغلاق المدارس هى
سياسة عامة لدى هذا الرجل سواء فى مصر أو السودان . واستكمالا
لهذه الفكرة أيضا نقول أن إرسال رقاعة الى السودان لم يكن نفيا
أو تخلصا منه ، ولو كان هذا هدف عباس ما أعوزته الصيلة كى يتخلص
منه ، وكان بمقدوره أن يفعل هذا دون اللجوء الى اختلاق فكرة إنشاء
مدرسة . وللأسف الشديد فإن الكثيرين يقفون طويلا عند مثل هذه
المسائل الجانبية حتى يطمسوا بعض الأعمال الجليلة التى يمكن أن تخلد
لمصانعيها .

وقد بعثت المعية السنية الى ديوان المدارس فى ٦ رجب عام
١٢٦٦ هـ (١٨ مايو ١٨٥٠) رأيا أبداه المجلس الخصوصى لتأسيس
« . مدرسة بالأقاليم السودانية انقاذاً لأولاد أهلها من جحيم الجهل
فيمتازوا باكتساب العلوم والمعارف على أن يقبل ويقيّد بها مائتان
 وخمسون غلاماً ، واستحسن أن يولى رقاعة بك ناظراً على هذه المدرسة ،
فيرسل اليها ، ويصطفى مدرسوها من هنا باختيار البك المشار
اليه . » (١)

Hill; Op. Cit., p. 88.

(١)

(٢) محفظة التعليم - دفتر رقم ٢١٢٣ مدارس تركى - ترجمة المكتبة
التركية رقم ١٦٧ من ٢١ بتاريخ ٦ من رجب سنة ١٢٦٦ هـ . دار الوثائق
القومية بالقاهرة .

هذا هو رأى المجلس الخصوصى الذى طلب من مدير المدارس - صاحب الاختصاص الفنى - أن يعمل الترتيب اللازم ويرسل بياناً للمجلس حتى يبحته قبيل اصدار القرار النهائى . وبالفعل فقد تم ذلك حين بعث مدير المدارس الى المعية السنية يقول « .. وقد تشاورنا فى الأمر بالديوان واجتبيينا المعلمين من بين أكفاء الرجال ووضعنا بياناً عن سائر الخدم وعن الملابس والفرش والجرايات والمرتبات الشهرية فرفعناه الى أعتاب جناب الخديو ، فوافقت عليه ارادته السامية .. » (١) .

وهكذا أبدى ديوان المدارس رأيه الفنى وبعث بالبيانات اللازمة الى المعية السنية فرفع الى الوالى فوافق عليه ، ولم يبق إلا قرار المجلس الخصوصى الذى صدر فى ١٥ رجب سنة ١٢٦٦ هـ (٢٧ مايو ١٨٥٠ م) (٢) . ويتضمن هذا القرار أن يكون تلاميذ هذه المدرسة من « .. أولاد المشايخ والأهلين القاطنين بدفنتلة والخرطوم وسنار والتلكة وملحقاتها » كما استقر الرأى على أن يكون مقر هذه المدرسة الخرطوم و « تابعة لتنظام المدارس المصرية وعلى نسق الابتدائى والتجهيزية » ، وأن يقيد بها مائتان وخمسون طفلاً ، ويعين رفاة ناظراً عليها نظراً لآلامه بأصول المدارس . كما طلب من رفاة أن يستصحب معه الأحد عشر معلماً والطبيب الذين خصصوا لهذه المهمة ويسرع بهم الى الخرطوم لتأسيس المدرسة ، وأن يبذل جهده فى ذلك ويعتق بأن أمور المعلمين والتلاميذ . (٣) كذلك فقد طلب من حكامدار السودان أن يخصص

(١) دفتر رقم ٢١٢٤ ديوان المدارس (تركى) - ترجمة المكتبة رقم ٧٢ ص ١٩٥ بتاريخ ١٢ رجب ١٢٦٦ هـ ، انظر أيضاً : عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق ص ٢٦ .

(٢) دفتر رقم ١٩٥٨ - قرارات المجلس الخصوصى - ترجمة المكتبة التركية رقم ٤ ص ١١٩ - فصل المدارس بتاريخ ١٧ رجب ١٢٦٦ هـ ، انظر أيضاً : محفظة رقم ٤ - أوامر لديوان المدارس - ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٧ مسلسل ، ٤ أصل بتاريخ ١٧ رجب ١٢٦٦ هـ . من الخديوى عباس حلى باشا الى مدير ديوان المدارس . دار الوثائق القومية بالقاهرة . (٣) نفس الوثيقة السابقة .

مكائنا مناسبة للمدرسة وأن يختار الأفراد معاونين من أهل البلاد مثل الكاتب و « الوزان » و « وكيل المهددة » و « الغسال » والسقاء والطاه والخدم الآخرين على أن تخصص خمسة قروش شهريا لكل طالب (١) . وقد صدر أمر إلى ترسانة بولاق - بناء على ما جاء بخطاب ديوان المدارس - بتخصيص « ذهبية » لنقل رفاة والمدرسين البالغ عددهم أحد عشر بالإضافة إلى الطبيب (٢) .

ووصل رفاة إلى الخرطوم وانقضى عامان ولم تفتح المدرسة للأسباب مالية أو فنية أو أية أسباب أخرى إلا لأن رفاة نفسه كان حائقا على مجيئه إلى السودان ، وبدلا من سعيه إلى افتتاح المدرسة زاح يشكو بمرارة لكل من يقابله بأن مجيئه إلى السودان كان عقابا له وتخلصا منه . وقد لقيه في الخرطوم الرحالة الأمريكي بايارد تيلور Bayard Taylor في عام ١٨٥١ وظل يشكو له قرابة ساعة مما حدث له من عباس يائسا من متاعب وكيف أنه عزل الرجال الذين قريهم محمد علي إليه (٣) .

ويكتب رفاة نفسه حول هذا الموضوع فيقول أنه سافر « .. إلى السودان يسمى بعض الأمراء بضمير مستقر بوسيلة نظارة مدرسة بالخرطوم

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) دفتر رقم ٢٥٧ ديوان الكخذا - وثيقة رقم ١٧٧٢ بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٢٦٦ هـ إلى ترسانة بولاق . دار الوثائق بالقلعة .
لها أسماء المدرسين فهي كالتالي : (١) التقيتكم محمد بيومي أفندي (٢) الصاغفول أحمد طائل (٣) الملازم أول علي محمد أفندي (٤) الملازم ثان علي عثمان أفندي (٥) الملازم ثان إبراهيم محمد أفندي (٦) الملازم ثان محمد مرسى أفندي (٧) الملازم ثان أمين أفندي . ويرجع المرجع الدكتور عزت عبد الكريم أنهم من تلامذة رفاة بك في مدرسة اللسن (عصر عباس الأول وسعيد ص ١١٧) (٨) الشيخ رجب « ٩ » الشيخ مكاوي (١٠) الشيخ اسماعيل فرغلي (١١) الشيخ أحمد الواعظ (١٢) سليمان السيوطي أفندي - طبيب (نفس المرجع . ص ١١٧) .
(٣) هبة العزيز أمين : المرجع السابق . ص ٢٩ .

(م ٣٢ - التطور الاقتصادي والاجتماعي)

فلبت نحو الأربع سنين بلا طائل وتوفى نصف من بمعيتي من الخوجات
المصريين» (١) .

وهكذا ظل رفاة يشكو ولا يعمل وينقضى نحو عامين ولما اتصل
منه أخبصار إلى مصر حول افتتاح المدرسة حتى كتب إليه ديوان
المدارس يستفسر الأمر ويذكره بأنه اختير لهذه المهمة لما هو معروف
عنه من الهمة والخبرة في أمور المعارف والعلوم والتربية ، وطلب منه
أن يكتب مفصلا عن عدد التلاميذ بالمدرسة وعن العلوم التي تلقوها خلال
هذه المدة (٢) .

ولقد كان بمقدور رفاة - بما عرف عنه من نشاط وخبرة في هذا
المجال التربوي - أن يفتح هذه المدرسة في فترة وجيزة دون الانتظار
لحولين كاملين ، والتهاون الشديد لدرجة أنه أهمل المهمات التي اعطيت
له من أجل المدرسة حتى وزعت على آليات الجهادية بمعرفة بعض
المسؤولين في الحكمدارية . ومما يؤكد قولنا في أنه كان بمقدوره افتتاح
هذه المدرسة ، أن الحكمدار سليم باشا صائب (أبريل ١٨٥٣ - مارس
١٨٥٤) الذي وصل السودان في شهر شعبان ١٢٦٩ هـ . استطاع أن

(١) مناهج الالباب المصرية في مباحج الاداب المصرية . ص ٢٦٥ .
وقد نظم رفاة في السودان قصيدة يشكو فيها حاله قائلا :
وما السودان قط بمقام مثلي ولا سلمى فيه ولا سعادي
بها ريح السموم يشتم منه زفير لظى فلا يطفيه وادي
ثم يقول في موضع آخر :

وقد فارقت اطفالا صغارا بطهطا دون عودي واعتيادي
افكر فيهم سرا وجهرا ولا سمري يطيب ولا رقاوي
ويقول أيضا :

فلاك سنين بالخرطوم مرت بدون مدارس طبق المراد
وكيف مدارس الخرطوم ترجى هناك ودونها خرق القناد
(مناهج الالباب . ص ٢٦٥ - ٢٦٨) .

(٢) دفتر رقم ٢٠٩ - مدارس عربي - مكتبة رقم ١٦٦٥ . ص ٢٤٩٥
بتاريخ غاية جمادى الثانية سنة ١٢٦٨ هـ . إلى ناظر مدرسة الخرطوم .

يفتتحها في شوال من نفس العام ، علما بأن شهر رمضان كان شهر أجازة وراحة للموظفين (١) .

ويبدو أن افتتاح هذه المدرسة كان غير مشجع ، حيث كان تلاميذها واحدا وثلاثين فقط ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الحكمدار لم يزداد عددهم إلا سبعة آخرين بعد شهر ونصف من الافتتاح .

وقد كانت هذه المدرسة على غرار مدرسة المبتديان والتجهيزية كما سبق القول ، ولكنها لم تستمر حتى يتكون بها قسم تجهيزي ، فلم تتجاوز المرحلة الابتدائية . وقد ألحق بهذه المدرسة خلوة من خمسة فصول لتعليم القرآن الكريم ، تضم الأطفال بين سن الخامسة والعاشر (٢) .

وكانت المدرسة داخلية لأن تلاميذها كانوا من جهات متعددة خارج الخرطوم ، كما كانت مزودة بكل مستلزمات القسم الداخلي من غذاء وقرش وغير ذلك . ومعروف أن الغرض من المدرسة الابتدائية (المبتديان) هو إعداد التلاميذ للمدرسة التجهيزية ، وعلى هذا فقد كانت مدرسة الخرطوم الابتدائية هي المرحلة السابقة للمدرسة التجهيزية . وكان يقبل في هذه المدرسة التلاميذ من سن السابعة إلى الثانية عشرة على أن يكون التلميذ سليم البدن خاليا من الأمراض . ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات وتزداد إلى أربع لمن يحدث له عذراً مرض . وكان التلميذ يبدأ بالفرقة الثالثة فإذا نجح ينتقل إلى السنة الثانية ثم الأولى (٣) .

أما مواد الدراسة في هذه المدرسة فكانت الكتابة والقراءة ومبادئ

(١) دفتر رقم ١١٧ - وارد معية - صورة المكتبة العربية رقم ٣٥ ص ٥٩٤ . بتاريخ ٧ شوال سنة ١٢٦٩ هـ . من سليم باشا صائب حكمدار السودان إلى المعية السنية - دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٢) أحمد أحمد سيد : المرجع السابق ص ١٠٥ - ١٠٧ .

(٣) عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق ص ٣٤ - ٣٥ .

النحو والصرف العربى والحساب والفرائض الدينية (١) . وكان التلاميذ يجلسون على حصر على الأرض ، والمدرس يستمع اليهم وهم يقرأون ، أو يلقي عليهم درسا في الحساب . وقد أبدى الرحالة الانجليزى (جيمس هاملتون) اعجابه من التقدم الذى أبداه تلاميذ هذه المدرسة في وقت وجيز (٢) .

ولم تستمر مدرسة الخرطوم أكثر من عام دراسى واحد من شوال سنة (١٢٦٩ هـ . الى شعبان سنة ١٢٧٠ هـ) حيث أصدر محمد سعيد أمرا بإغلاقها في ٢٧ شوال سنة ١٢٧٠ هـ (٢٣ يولية ١٨٥٤ م) (٣) .

وكما كان يحدث في مدارس مصر حدث نفس الشيء في مدرسة الخرطوم حين عقد امتحان لتلاميذها وقد حضر هذا الحفل حكامدار السودان وبعض الأعيان والعلماء ومشايخ البلاد وعمدها وتم إرسال جدول الامتحان الى مصر (٤) .

وقد عاد رفاعة الى مصر بعد أن أقفلت المدرسة التى لم تؤت أكلها طيبة . وبالرغم من ذلك فإنها قد تركت بعض الأثر في السودان حيث تعلم فقهاء الخرطوم من المشايخ الذين رافقوا رفاعة للتدريس تجويد القرآن وعلم القراءات بالإضافة الى التلاميذ الذين أمضوا العام الدراسى بها (٥) .

ولا شك أن وجود أمثال رفاعة وبيومى وغيرهما في الخرطوم — كما ذكر الدكتور مكى شبيكة — كان له بعض الأثر في الطبقة المتعلمة في السودان في ذلك الوقت ، فقد ذكر رفاعة وصحبه بالخير (٦) .

(١) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عهد محمد علي ص ٦٨١ .

(٢) Hill; Op. Cit., p. 88.

(٣) مخطوطة رقم ٤ — معية تركى — ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٥٠ ص ٢٥ بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٢٢١ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٤) عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق ص ٣٥ — ٣٦ .

(٥) رفاعة الطهطاوى : المصدر السابق . ص ٢٨ .

(٦) السودان في قرن . ط ٢ ، ص ٥٧ .

أما عهد سعيد كما قلنا فقد استهل بالغاء مدرسة الخرطوم . وقد ركر البعض هنا حول مسألة كراهية سعيد للتعليم وعدم عنايته بالسودان عموما ، وفسر هذا الالتئام من جانب سعيد بسبب الشكوى المستمرة من لدن رفاة وبقائه في السودان بالإضافة الى أن المدرسة بعد أربع سنوات من انشائها لم تثبت ضرورة من وجودها (١) .

ويبدو أن سعيد باشا لم يكن موقفا في سياسته التعليمية بوجه عام ، فلم يوجه عنايته للنهضة العلمية في مصر واستمر الجمود الذي أصابها في عهد عباس (٢) . وقد حاول البعض أمثال منسيو (مريو) وهو من المعجبين بسعيد باشا الدفاع عنه في هذا الجانب بأن عباس الأول كان قد أهمل المدارس فأصابها الاضمحلال وازدادت خلتها سوءا حين بدأ سعيد يتولى الحكم فرأى من الحكمة اغلاقها نهائيا بدلا من البدء في تنظيمها الذي كان عبئا لا يجدي . ولا يوافق الراجحي على هذا الدفاع الذي لا يقبله المنطق — من وجهة نظره — فليس من المقبول — عنده — أن يعالج القصور في ذلك باغلاق هذه المدارس ، بل ينبغي أن يكون بتنظيمها واصلاحها ، فإذا كانت عزيمة محمد علي قد أوجيحت المدارس من المدم فالأسهل من ذلك اصلاح الخلل الذي أصابها (٣) .

ويذهب المرحوم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم في تفسير سياسة محمد سعيد التعليمية الى أنه تولى حكم مصر بعد ست سنوات من وفاة محمد علي . شهدت خلالها مصر توقف الحركة الاصلاحية الواسعة النطاق التي وجهت مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كما شهدت انكماش القوة العسكرية والنظام الصناعي الكبير ، وانحلال السياسة الاقتصادية . فكان الأمور كلها قد ساءت ومن بينها الجانب التعليمي أيضا (٤) .

-
- (١) عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق . ص ٣٨ .
 (٢) عبيد الرحمن الراجحي . عصر اسماعيل . الجزء الأول ص ٤٢ .
 (٣) نفس المرجع . ص ٤٢ .
 (٤) عصر عباس الأول ومحمد سعيد ١٨٤٨ - ١٨٦٣ . ص ١٦٩ .

وهكذا تولى سعيد الحكم ولما توجد في مصر المدارس التي أنشأها محمد علي سوى النزر اليسير ، فلم يعمل على إعادة احياء ما اندثر ، بل انه ألغى ديوان المدارس وكثيرا من المدارس (١) . وعلى هذا فليس من الغريب والحالة هكذا بمصر أن يشهد السودان في عصر سعيد تكركسا في التعليم الحكومي .

وليس معنى ذلك أن السودان كان غائبا عن ذهن سعيد ولكن يبدو أن آثار التجربة السابقة لمدرسة الخرطوم كانت ماثلة أمامه . فالسودان قد نال عنايته القصوى في جوانب أخرى كما مر بنا * . وكل ما نستطيع قوله أن محمد سعيد لم يكن موفقا في الجانب التعليمي في السودان ، والحكومي منه ، على وجه الخصوص * * .

وفي عهد الخديوي اسماعيل بدأنا نشهد عودة الى التعليم الحكومي المدنى في السودان ، وقد كان ذلك على عهد الحكمدار موسى حمدي الذي قدم اقتراحا في نهاية عهد سعيد بادخال كل من يرغب من أبناء العمدة والأعيان والأهالي في دواوين المديرية وفي ديوان الحكمدارية لتعليمهم فن الكتابة من حسابات وتحريرات وغيرها حتى يمكن الاستفادة منهم بدلا من طلب كسبة من مصر نظرا الى أن الأخيرين يتكفون مصاريف كثيرة بالإضافة الى اختلاف المناخ الذي يؤثر على صحتهم . وقد بدأت مناقشة هذا الاقتراح في عهد اسماعيل الذي أقره وأدخل عليه تعديلا جوهريا حيث قال : « .. بما أنه من أقصى الآمال أنتشار حالة التمدن والرفاهية وحسن التوطن والعمارية . ومن لزوم ذلك

(١) الرافعي : المرجع السابق . ص ١٤ .

(*) انظر فيما سبق فصل (الضرائب وشئون المال) .

(**) جرت محاولة في نهاية عهد سعيد من جانب الحكمدار موسى حمدي لادخال أبناء العمدة والأعيان والأهالي في دواوين المديرية والحكمدارية لتعليمهم فن الكتابة والحساب ولما كان هذا الحكمدار قد حاول تنفيذها بشكل جدى في عصر اسماعيل فقد أثرنا أن نتحدث عنها في عهد اسماعيل .

استحصال * الرعايا على اكتساب العلوم ليمتازوا بها ويكونوا دائما مجبولين على حب الوطن أو متشوقين لنوال ثروة الامتياز والتقدم في المعارف والفنون فلذلك قد منحت لخطارنا لزوم تجديد وتنظيم مكتب على طرف المدير بالخرطوم بحيث يترتب به خوجات تركي وعربي ممن تثبت مهارتهم في ذلك ليعلموا قدر خمسمائة نفر تلامذة من أهالي تلك الجهات . . (١) . ثم استدرك في حاشية الخطاب أن يتم عمل مكتبين بدلا من مكتب واحد إذا كان ذلك موافقا لأحوال السودان (٢) .

وهكذا وسع الخديوي اسماعيل الدائرة التعليمية فبدلا من الموافقة على انتظام الصبيان من أبناء المعد والأعيان والأهالي في دواوين الحكومة لجسد التدريب على فن الكتابة اقترح إنشاء مدرسة لتكون مؤسسة صالحة للتعليم يعل زاد على ذلك واقترح ان تنشأ مدرسة ثانية ان كان ذلك مناسباً للبلاد . ويبدو أن هذا السخاء « الاسماعيلي » قد صادف هوى في نفس الحكمدار فطلب ان تنشأ خمس مدارس لتعم الفائدة جميع مديريات السودان . وشرح الحكمدار مطلبه قائلا : « . . بما أن من المعلوم أن بلاد السودان عيارة عن ديار متبعة وأن المديريات بعيدة بعضها عن بعض ، وأن قصر « خمسمائة التلميذ » * * * السالفة ذكرهم على مدرسة أو مدرستين يوجب تمتع أهل المديرية التي بها تلك المدرسة بحب ثمرات التقدم وحرمان أهل غيرها من تلك الثمرات النافعة . وبما أن افتتاح المدارس من جملة مراحم ولي النعم واحساناته السنية ، فلو أسست خمس مدارس صغيرة في مديريات الخرطوم وبربر ودنقلة وكردفان والتاكة بدلا من مدرستين عظيمتين وتعلم في كل منها

(*) حمبول .

(١) دفتر رقم ١٩٠٤ . أوامر كرام . هربى صدر إلى الأقاليم . صورة الأمر العزمي رقم ٢ بتاريخ ٦ شعبان سنة ١٢٧٩ هـ ، انظر تكوين الفيل وعمير اسماعيل - الجزء الثاني - المجلد الثاني - ص ٤٥٢ .

(٢) نفس المصدر ص ٤٥٢ .

(*) * * * الخمسمائة تلميذ .

مائة تلميذ كى تشمل ثمرات التمدن وانتشار العلوم أهالى عموم بلاد السودان ومستوطنيتها ويمتازوا بتحصيل العلوم النافعة ٠٠ « (١) .

وهكذا أراد الحكمدار أن يعطى كل مديرية سودانية نصيبها من التعليم المدنى فينشئ فى كل واحدة منها مدرسة ، وربما يكون فى هذا التوزيع على كافة المديريات السودانية رد على أولئك الذين يرددون أن التعليم فى تلك الفترة كان يقتصر على أبناء الترك وحسب دون أبناء السودان . وقد كان الحكمدار حصيفا عندما وافق على ألا يزيد عدد تلاميذ المدارس الخمس عن خمسمائة تلميذ كما طلب الخديو . وربما أراد من هذا التقيد عدم التوسع فجأة فى عددهم ، بل عليه أن يتروى قليلا حتى يضمن السماح بالمدارس الخمس ثم يترك زيادة العدد للظروف وربما أيضا كان قد استفاد من تجربة مدرسة الخرطوم زمن عباس الأول . - حين عجز التلاميذ عن الالتحاق بها بشكل كبير - فلم يسرف فى التفاؤل (٢) .

ولقد وافق الخديو على طلب الحكمدار قائلا : « ٠٠٠ . وحيث أن ازدياد وانتشار آثار المدنية والعمران فى ربوع السودان وتعميم ثمرات العلم والمعارف بواسطة انشاء وفتح المدارس الخمس على الوجه المذكور أمر فى محله وموافق لآمالنا ورغبتنا ٠٠ فبناء عليه يجب أن تبادلوا بلجراء موجب وبالسعى والاهتمام بخصوص تعليم وتقديم أهالى الجهات المذكورة ٠٠ « (٣) .

وقد تم افتتاح تلك المدارس فى يونية عام ١٨٩٣ ، وأصبحت تحت

- (١) محفظة رقم ٢٩ معية تركى - ترجمة الوثيقة رقم ٥٠٨ بتاريخ ٢٠ رمضان سنة ١٢٧٩ هـ . من موسى حمدى حكمدار السودان الى حضرة باشاعاون الخديو . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
- (٢) عبد العزيز أمين عبد الجيد : المرجع السابق . ص ٧٣ .
- (٣) أمثا سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا - المجلد الثالث - الجزء الثالث ص ٤٧٦ - ٤٧٧ . انظر أيضا دفتر رقم ٥١٦ معية تركى - ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٢ ص ٦٢ بتاريخ ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٧٩ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

الإشراف الفني لديوان المدارس ، وتتبع نفس الخطط الدراسية المعمول بها في المدارس المصرية من حيث البرامج وخطط التدريس والاجازات (١) .

أما المواد الدراسية المقررة في تلك المدارس فكانت اللغة العربية والقرآن الكريم واللغة التركية والحساب والنحو والصرف والخط الثلث والرقعة والمنطق (٢) .

وبمرور سبع سنوات على افتتاح المدارس ونظراً لأن تلاميذها ومعلميها أظهروا كفاءة لقد طلب حكمدار السودان جعفر مظهر رفع مرتبات القائمين على التدريس بها فوافق الخديوى على ذلك تشجيعاً لهم على بذل المزيد من الجهد (٣) .

ويبدو أن تعلم اللغة التركية في دنقلة ببلاد النوبة لم يلق نجاحاً كبيراً حيث كانت برامج المدارس الخمس تحوى مادة اللغة التركية ، فلم يبدل معلمو هذه اللغة هناك عناية كافية في تعليمها ، فقد ذكر مدير عموم دنقلة وبربر في خطاب إلى الجمعية السنوية أن القائمين على تدريسها بدنقلة لا يؤدى مهمته كما ينبغي وأنه مشغول بمزيد الأعمال ، وكذلك الحال بالنسبة لغيرى هذه اللغة بمدرسة بربر ، ويقترح المدير — لذلك — الاستغناء عنها والاكتفاء بتكوين اللغة العربية والقرآن ومبادئ النحو

(١) شوقي الجبل : تاريخ السودان وادى النيل ، الجزء الثانى من ١٤٢ ، ١٤٣ انظر أيضاً : ابراهيم عبده : مصر وأفريقية في العصر الحديث . ص ٣٣ .

(٢) سجل رقم ١٢٩ وأرد محاولة — صورة الوثيقة رقم ٦ بتاريخ ٥ ربيع الثانى سنة ١٢٨٠ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة . انظر أيضاً : عبد العزيز عبد المجيد : المرجع السابق . ص ٢٧٤ ، انظر أيضاً : ابراهيم الحارثى : الرباط الثقافي بين مصر والسودان . ص ١٥ .

(٣) دفتر رقم ١٨٢٩ — معية عربى — صورة المكتبة العربية ص ٤٤ بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٨٧ هـ . وأيضاً : دفتر رقم ١٩٣٣ أوامر عربى — صورة الأمر الكريم رقم ٢ ص ٦ بتاريخ ١٨ ربيع الآخر سنة ١٢٨٧ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

والحساب (١) . وإذا كان الفشل في تعلم اللغة التركية في دنقلة يعود أساسا الى تقاعس القائمين على تدريسها ، فانه ينبغي أن نشير أيضا الى حقيقة هامة وهي ان اللغة الأساسية لسكان منطقة دنقلة وسائر بلاد النوبة كانت اللغة النوبية وليست العربية فهم يتعلمون العربية كلغة أجنبية تعلمها ، بينما الوضع غير ذلك بالنسبة لتلاميذ مدرسة الخرطوم وغيرها فكان أهل دنقلة يدرسون لغتين أجنبيتين معا ، وبذلك يمكن تفسير ما ذكره مدير دنقلة وبربر حين تفقد مدرسة دنقلة ووجد بين تلاميذها من تقدمت بهم السن وأصبحت أعمارهم « ٥٠ تقراوح بين العشرين والثلاثين ومع ذلك لا يفهمون شيئا في النحو والصرف والتركي ، وفقط يفهمون شيئا قليلا في العربي ٥٥ » (٢) .

ولم يقتصر عهد الخديوي اسماعيل في السودان على تلك المدارس الخمس التي أنشئت دفعة واحدة بل أضيفت اليها مدارس أخرى ، ففي سنار أنشئت مدرسة « وفي مصوع » أنشئت أيضا مدرسة ، حيث نقرأ في إحدى الوثائق بتاريخ ٢ صفر عام ١٢٨٤ هـ (٥ يونية عام ١٨٦٧) يطلب فيها رياض باشا من أحمد مهندس الجيزة أن يرسل الرسوم الخاصة بهذه المدرسة لدراستها (٣) . كذلك فقد أنشئت مدرسة في سواكن ، وطلب الخديوي أن يتم إنشاء هاتين المدرستين في تلك الجهات من نفس المواد المتوفرة بهما من مواد البناء فيما عدا الأشياء الضرورية التي يمكن جلبها من مصر . وكلف « منسجرك » بفتح هاتين المدرستين (٤)

(١) دفتر رقم ١٨٥٢ ممية عربي ص ١٠ ، وثيقة رقم ٢ بتاريخ ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٨٨ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) دفتر رقم ١٨٥٩ من دفتر قيد الإغادات الواردة من الأقاليم والمحافظات جواب رقم ٤ بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ١٢٨٨ هـ (موضوع التعليم) دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٣) دفتر رقم ٤ عابدين صادر تلغرافات جورة التلغراف العربى رقم ٤٧٣ ص ٢٥ بتاريخ الأرماء ٢ صفر ١٢٨٤ هـ . من رياض باشا الى على لندى رضا المهندس بالجيزة . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

في عام ١٨٧٣ (١) ، كذلك فقد افتتحت واحدة في جنوب السودان ، حيث تشير الوثائق الى اسم « زايد عبد الله » الذي كان ناظراً لمدرسة « مديرية البحر الأبيض » (٢) .

ومن بين المدارس التي انشئت في السودان - طبقاً لظروف خاصة من بها التطور الاجتماعي في البلاد - مدرسة الرقيق الحر . فقد نصت معاهدة ٤ أغسطس عام ١٨٧٧ - الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق في تلك الجهات - على انشائها وان يلحق بها من يحرر من الأطفال الأبرقاء . وعلى هذا قام محافظ شرقي السودان وسواحل البحر الأحمر بتأسيس هذه المدرسة واختيار سواكن مقراً لها (٣) .

وفي عام ١٨٧٧ تم افتتاح مدرسة بهرر . وقد جاء في تقرير جريدة أركان حرب الجيش المصري في نفس العام ان أكثر معلوف أهل هرر هي علوم الشريعة الإسلامية خاصة مذهب الامام الشافعي ، وان أطفالهم لا يحسنون التكلم باللغة العربية وان كانوا يقرأون ويكتبون بها . ولما رأى رئيس المأمورية (رؤوف باشا) تأخر المعارف هناك شرع في انشاء مدرسة صغيرة لتدريس النحو والحساب والخط وتزيتيل القرآن الكريم (٤) .

ويشير أحد الباحثين إلى أن غوردون أصدر أمراً بإلغاء المدارس الأميرية في السودان بدعوى انها كانت تمثل عبئاً مالياً لا طاقة لصر به ،

(١) دفتر رقم ١٥٤٩ أوامر شفاهية . صورة المكتبة العربية رقم ٤٢ من ١٣ بتاريخ ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٠ هـ .

(٢) محافظ الأبحر - البحر الأحمر - وثيقة بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٧٣ ، انظر أيضاً : إبراهيم عبده : المرجع السابق . ص ٣٢ ، وأيضاً البرافعي : عصر اسماعيل . الجزء الأول من ١٦٣ .

(٣) انظر نص الاتفاقية بالوثائق المصرية بالمعدد رقم ٧٣١ بتاريخ ٤ شوال سنة ١٢٩٤ هـ وبمحافظة اللوائح . بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٤) جريدة أركان حرب ، المعدد رقم ٦ بتاريخ غرة شعبان ١٢٩٤ هـ . انظر أيضاً شوقي الجبل : سيرة مصر في البحر الأحمر . ص ٢١٨ .

وأنه حاول إغلاق مدارس الأهالي ومدارس الكاثوليك ، إلا أنه لم ينجح في مساعاه ، فطلب بعدم سفر الطلاب الناجحين في المدارس إلى مصر بحجة أن الإدارة لم تعد بحاجة إليهم (١) .

وبالرغم من أننا نأخذ الكثير على سياسة غوردون في السودان ، إلا أنه لم تثبت صحة هذا الزعم ، كما أننا لم نطالع — حتى الآن — وثائق تثبت أنه أغلق هذه المدارس بدليل أنها استمرت تؤدي رسالتها حتى قيام الثورة المهدية .

وفي عهد جعفر مظهر باشا جرت محاولة لادخال علمي الطب والصيدلة لأول مرة في السودان والخروج من دائرة تخريج موظفين للإدارة إلى لون آخر من ألوان العلم وحتى يرتفع بالخدمة الطبية للشعب السوداني . وكان هذا المشروع يقضى بجمع عشرين تلميذا من تلاميذ مدارس السودان ليتعلموا للطب والصيدلة تحت إشراف طبيب مستشفى الخرطوم (٢) .

التعليم الفني في عهد اسماعيل :

لقد أعطى المسئولون في السودان على عهد الخديوك اسماعيل اهتماما كبيرا لهذا النوع من التعليم ، وذلك لسد حاجات البلاد الضرورية من الفنيين بدلا من إرسالهم من مصر في ظروف صعبة . ويبدو أن السياسة التي كانت مفهومة ضمنا أنه كلما أبدت مجموعة من تلاميذ مدارس السودان تقدما ملحوظا في التعليم وظهرت صلاحيتهم لأي عمل أرسلوا إلى مدارس مصر ثم يتم « فرزهم » وتوجيههم إلى الأعمال

(١) انتوني سوريل : جهود مصر الثقافية في السودان . ص ١٣٥ .
(٢) دفتر رقم ١٨٣٩ معية عرتى — صورة المكتبة العربية رقم ٤٤ بتاريخ ربيع الأول عام ١٢٨٧ هـ . انظر أيضا : محفظة رقم ٤٧ معية تركى — ترجمة المكتبة التركية رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٨٧ هـ ، وهذه الوثيقة مودعة بالمحظة التي تحمل اسم (موضوع التعليم) وهي من حكايد السودان إلى مهردار خديوى . دار الوثائق بالقلمة .

التي جذقوها ، فمنهم من يعين في وظائف التليفراف أو هندسة البواخر وغيرهما (١) . ونتيجة لما حدث من توسع كبير في المواصلات السليكية دعت الحاجة الى وجود جهاز فنى يقوم بالأعمال التي تجعل هذه الشبكة تؤدي مهمتها على أكمل وجه . فكان لابد من تعلم فن التليفراف في مدارس خاصة بذلك . وكانت الشروط التي تؤهل الفرد للالتحاق بهذه المدرسة تقضى بأن يكون من خريجي المدارس الأميرية في السودان ومتقدما في القراءة والكتابة (٢) .

وكانت مدة الدراسة بهذه المدرسة ثلاثة شهور ، ومن يجتاز الامتحان فيها يعين على درجات ثلاث : « تليفرافى أول » و « تليفرافى ثان » و « تليفرافى ثالث » ، كما كان يتم توزيع هؤلاء الخريجين الفنيين في كافة المحطات المنتشرة في السودان (٣) . ومن الأماكن التي أنشئت فيها مثل هذه المدارس الخرطوم وكسلا (٤) . وكان يشرف على تعليم هؤلاء التلاميذ وكيل تليفراف كل جهة تحت اشراف مهندس (٥) .

كذلك فقد عمدت الادارة في السودان الى ادخال تعلم الحرف مثل حرفة « الحياكة » بمديرية التلثة ، ففي هذه المديرية تم انشاء « ورشة ترزية » لمعمل الملابس اللازمة للجنود وتلاميذ المدارس . ويبدو أن الأعداد التي كانت تقوم بتشغيل هذه الورشة لم تكن كافية

(١) المحفظة السابقة . نفس الوثيقة .

(٢) دفتر رقم ١٨٢٩ معية عربى - صورة المكتبة العربية ص ٤٤ بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٨٧ هـ . انظر أيضا : دفتر رقم ١٩٢٢ ، أوامر عربى - صورة الأمر الكريم رقم ٢ ما ٦ بتاريخ ١٨ ربيع الآخر سنة ١٢٨٧ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

(٣) محفظة ٤٧ معية تركى - نفس المكتبة السابقة .

(٤) شوقى الجبل : تاريخ السودان وادى النيل ج ١ . ص ٤٢ .

(٥) دفتر رقم ١٨٧١ ، معية عربى - صورة المكتبة الصادرة من المعية السننية الى حاكم السودان . ص ٩ بتاريخ ٣ ربيع الأول . سنة ١٢٩١ هـ .

لسد حاجة الاستهلاك مما دعا الأمر الى طلب « دواليب » (ماكينات خياطة) أخرى كى يتم تدريب بعض أبناء السودان عليها . واقتصرت مدة تدريب هؤلاء على شهر حيث كانت المدة كافية للمهم بهذه الحرفة . وكان يمنح كل تلميذ في نهاية هذه المدة « دولابان » بلوازمها (١) .

ولقد امتد التعليم الفنى من شمال السودان الى جنوبه حين أرسل الخديوى اسماعيل فى عام ١٢٨١ هـ (١٨٦٤ م) لائحة الى حكام السودان يشرح له فيها خطته الإصلاحية ومنها ادخال تعليم الحرف والصناعات فى تلك المناطق طالبا منه أن يخصص مكافأة لكل من يرغب من أبناء تلك الجهات فى تعلم هذه الحرف والصناعات ، وقد أعدت الحكومة كافة المعلمين المخصصين لهذا الأمر ، كما تم توفير الأموال اللازمة (٢) .

وفى مجال التعليم الزراعى أيضا كان للحكماء ممتاز باشا اهتمام شديد ، فقد بعث بعدد من الشبان السودانيين الى مصر لتعلم الصناعات الميكانيكية حتى يتمكنوا بعد عودتهم من ادارة ماكينات حلج وكبس الأقطان التى لم تكن لها أيدي لتشغيلها (٣) .

وفى هذا المجال أيضا تجدر الإشارة الى ذلك المشروع الذى نشر بالوقائع المصرية عام ١٨٦٨ (٤) . وهذا المشروع أو الاقتراح كان يخصص

(١) دفتر رقم ١٧٢٢ وارد جهادية - صورة المكتبة العربية رقم ٢٣ ص ٦٤ بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٢٩١ هـ دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(٢) انظر فيما سبق فصل الثروة المعدنية والصناعة .
(٣) مكي شيككة : السودان عبر القرون . ص ١٢٨ - ١٤٣ .
(٤) نشر هذا المقال فيجارى بك Figari الذى كان استاذًا للنباتات ومشرفا على حديقة النباتات بمدرسة الطب البشرى فى عهد محمد على . وعقب انشاء مدرسة الزراعة فى عهد اسماعيل أصبح أحد استاذتها .
(انظر الوقائع المصرية ، العدد ٢١٣ بتاريخ ١١ ربيع الأول سنة ١٢٨٥ هـ « ٤ يوليو ١٨٦٨ ») ، انظر أيضا : عبد العزيز أمين عبد المجيد : المرجع السابق ص ٧٩ .

في انشاء حقول نموذجية في « اطفو » * وقنا وجرجا وأسيوط والمنيا وقلوب وفي وسط البحيرة . ويقترح أن يعمل في هذه الحقول أفراد سودانيون بحيث يمكنهم التأقلم على مناخ مصر شيئاً فشيئاً بالانتقال من بساتين ادفو الى قنا وجرجا وهكذا حتى الشمال . وبعد مضي حوالي عشرين عاماً يتأقلم أبناؤهم على مناخ البلاد حتى يصلوا نحو القاهرة وقد تعلموا أصول الزراعة ، كما يقترح صاحب المشروع أيضاً أن يتعلم العاملون فيه القراءة والكتابة داخل البستان على أن يتم وضع قوانين زراعية حربية يسيرون وفقها . ويرمى صاحب المشروع من وراء ذلك كله الى انصهار التسمين السوداني والمصري ، واعتماد السودانيون على مناخ مصر ثم هو أيضاً يرمى من ورائه الى أن يتعلم السودانيون عن قرب — من مزارعي مصر — أحدث الوسائل الزراعية التي كانت سائدة آنذاك بمصر ، فلذا ما عادوا الى بلادهم أمكنهم تطبيق ما تعلموه فتزداد محاصيل السودان ويحدث الرخاء (١) .

ويبدو أن هذا المشروع لم يخرج عن حيز الأمانى الحلوة التي كانت تراود أحد المشتغلين بهذه العلوم في ذلك الوقت ، ولكنها على وجه العموم انعكاس حقيقى لما كان يدور في أذهان المسئولين آنذاك في محاولة لايجاد شكل من أشكال التكامل في القرن التاسع عشر !

الرسالية الكاثوليكية ودورها التطبيقي :

ما أن ضم محمد على السودان حتى انفتح الطريق الى قلب القارة الافريقية ، واقترن ذلك باستتباب الأمن الأمر الذي شجع الأفراد والجماعات ذات الأهداف المتنوعة الى الولوج نحو هذه الاصقاع ، كل يحاول تحقيق الأغراض التي قدم من أجلها . ومن بين هؤلاء كان المبشرون وعلى رأسهم الرسالية الكاثوليكية . ولسنا — في هذا المقام —

(*) ربما كان المقصود بها مدينة ادفو الحالية .

(١) الوقائع المصرية نفس العدد السابق . وانظر أيضاً عبد العزيز عبد المجيد : المرجع السابق ص ٧٦ وما بعدها .

بحاجة الى الاسهاب في الدور التبشيري لهذه الارسالية ، ولكن تجدر
 الاشارة الى أن تاريخها في السودان يرجع الى عام ١٨٤٣ حين وصل
 الأب لويجي منتورى (Fr. Luigi Montori) الى الخرطوم قادما من
 الحبشة كي يؤسس فرعا لهذه الارسالية ويلحق بها مدرسة صغيرة .
 وبالفعل فقد افتتحت المدرسة وكانت مدرسة داخلية ، انتظم في صفوفها
 أطفال زنوج من المقيمين حول النيل الأبيض والمشتريين من سوق
 الرقيق بالإضافة الى عدد قليل من البيض والملونين . ويبدو أن هذه
 المدرسة كانت مرتبطة بوجود الأب منتورى والهدف الذي جاء من أجله ،
 إذ انتهى أمرها بمجرد عودته الى الحبشة عام ١٨٤٥ . وبعودة
 الارسالية الكاثوليكية الى الخرطوم عام ١٨٤٨ كان من بين برامجها
 لفتتاح مدرسة داخلية تؤازرهم في نشر المسيحية . وفي سنة ١٨٥٠
 حوت المدرسة عشرين تلميذا بينهم أربعة عشر طفلا من أبناء الزنوج ثم
 ازداد عددهم الى أربعين طفلا . وكانت تقوم بتعليمهم القراءة والكتابة
 والحساب واللغات العربية والفرنسية والايطالية والموسيقى والأشغال
 اليدوية .

وفي سنة ١٨٥٥ افتتح بالمدرسة قسم خارجي لأبناء الأهالي . وفي
 عام ١٨٥٩ أضيف اليها فرع لتدريس المواد التجارية لامداد حكومة
 الخرطوم بالموظفين . ثم بدأت المدرسة بعد ذلك تولى اهتماما بالتعليم
 المهني حيث افتتحت أقساما للتجارة والحداة والحياكة وصناعة الأحذية
 تحت إشراف خبراء ايطالين . وقد كان مدير دار الصناعة بالخرطوم -
 وهو ايطالى الجنسية - يقوم بتدريس الميكانيكا للتلاميذ الذين أظهروا
 كفاءة ، كما كان هؤلاء التلاميذ ينضوون في سلك العمل بهذه الدار
 عقب تخرجهم (١) .

ومنذ عام ١٨٥٩ بدأت هذه المدرسة الارسالية في التوسع في قبول

(١) احمد احمد سيد احمد : رفاة في السودان . ص ١٨٣ .

انتلاميذ (بنين - بنات) ولا سيما في القسم الخارجى ، حتى وصلت أعداد البنين في عام ١٨٧٨ الى ثلاثمائة تلميذ والبنات الى مائتين (١) .

ويبدو ان الادارة المصرية في السودان لم تكن تقف ضد نشاط الارسالية وخاصة التعليمى منه ، كما كانت حريصة على رعايتهم و حمايتهم كسائر مواطنى السودان ، حتى أوائل محرم عام ١٢٩٠ هـ (١٨٧٠ م) طلب المسئولون ببربر تخصيص (وابور) لنقل رئيس عموم الكنائس الكاثوليكية وبعض المعلمين وأرباب الصنائع ويهضى الراجبات (٢) .

وربما يعود هذا التأييد الى تناظم النفوذ الأجنبى في ذلك الوقت . وقد ظلت مدرسة الارسالية بالخرطوم تقوم بمهمتها التعليمية حتى قيام الثورة المهدية فتوقف نشاطها مع توقف سائر نشاطاتها الأخرى ورحلت الى القاهرة .

الآثار الثقافية :

على ذلكم المتوال مضت السياسة التعليمية في السودان ، في شماله وجنوبه ، في شرقه وغربه ، سواء بالنسبة للتعليم الأسمى المتمثل في الخلاوى العديدة التي كانت منتشرة في أرجاء البلاد ، أو بالنسبة للمدارس الحكومية أو ما عرف بالتعليم المدنى الذى بدأ بمدرسة واحدة على عهد عباس الأول ثم اتسع ليشمل عدة مدارس على عهد اسماعيل وزعت بشكل منتظم في مديريات السودان .

وقد يرى البعض ان الدور التعليمى والثقافى للادارة المصرية في السودان حتى عام ١٨٨١ كان متواضعا جدا اذا قورن بما حدث في مصر في تلك الفترة أو حتى الفترة التى سبقتها ، ربما يكون ذلك صحيحا

(١) احمد احمد سيد : المرجع السابق ص ١٨٤ .

(٢) دفتر رقم ١٨ حليدين ولورد طيفرانت - صورة الطغراف المرسى رقم ٨٢٢ بتاريخ ٤ المحرم سنة ١٢٩٠ هـ . انظر ايضا : عبد العزيز لبيب عبد المجيد : المرجع السابق ص ١٠٩ .

١ م ٢٣ - التطور الاقتصادى والاجتماعى (

ولكننا اذا لاحظنا الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها مصر في أعقاب عام ١٨٤١ ، والظروف الطبيعية في السودان خلال القرن التاسع عشر ، بالإضافة الى تلك الشعوب العديدة - ذات السمات المتنوعة والميراث الثقافي المتواضع - التي حوتها هذه الرقعة الفسيحة أدركنا مدى ثقل المهمة الثقافية والتعليمية التي كانت تقع على كاهل الادارة المصرية حينذاك . حقيقة انها بالقياس الى منجزات القرن العشرين تعد عملا متواضعا إلا أنها بمقاييس القرن التاسع عشر في المشرق العربى وأفريقيا هي انجاز ضخم .

ومن العلامات البارزة في الحياة الثقافية السودانية على عهد الخديوى اسماعيل نذكر شخصية الحكمدار جعفر مظهر الذى قاد الحركة الثقافية والتعليمية في ذلك الوقت ، فقد وصفه الرحالة الفرنسى (F. La Forgue) بأنه « رجل كتاب ومسجد » ؛ حيث عرف الرجل بالتدين الشديد ، بالإضافة الى حرصه الشديد على حضور الصالونات العلمية التي كانت تعقد بدار الحاكم العام والتي كان يؤمها كبار رجال العلم والفكر والدين (١) . وقد زار الرحالة شوينفورت (George. Schweinfurth) جعفر مظهر فوجد عنده الكثير من الأطالس والكتب العلمية الأمر الذى يشير الى حبه للعلم والمعرفة (٢) .

كذلك فقد اتجهت الحكومة آنذاك الى ترجمة بعض الكتب ، فقد طلب هذا الحكمدار ترجمة كتاب الرحالة « سبيك » وكتاب « ملطبرون » في علم الجغرافيا والسياحة وقد وافق الخديوى على ذلك (٣) .

(١) شوقى الجبل : المرجع السابق . ص ١١٣ .

(٢) Sabry, M; L'Empire Egyptien Sous Ismail. p. 438.

نقد عن : Schweinfurth, G; A Coeur de L'Afrique (1868 - 1871).

(٣) سجل رقم ٥٥٧ ، ترجمة الارادة الصادرة الى ديوان المدارس رقم ٥٩ نمرة ٥ بتاريخ ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٣ هـ . دار الوثائق القومية بالقاهرة .

وقد لقي الجنوب السوداني اهتماما لا بأس به في محاولة لادخال الثقافة العربية بين أبنائه . وقد بدأت هذه المهمة الثقافية بارسال أفراد يقومون بالترجمة بين هؤلاء السكان من ناحية وبين الضباط والجنود من ناحية أخرى ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه الى شرح مهمة الدور الحضارى الذى كانت تقوم به مصر في هذه الجهات . وقد بدأ البرنامج الثقافى بتعليم السكان اللغة العربية في محاولة لايجاد أرضية مشتركة للتفاعل والاندماج ، كما تم ارسال المعلمين وكافة المتطلبات التى اقتضتها هذه المهمة (١) . ويبدو ان سكان تلك الجهات قد استجابوا للنداء الثقافى الذى أعلنته مصر في جنوب السودان فتردد صداه الى أوغندا ، الأمر الذى دعا غوردون باشا في مايو عام ١٨٧٤ أن يطلب من مصر ارسال شيخ فقيه يكون في معيته من أجل تعليم الاوغنديين وملكهم (٢) .

هذا فيما يتعلق بالآثار القريبة والمباشرة التى نتجت عن الجهود الثقافية التى قام بها رجال الادارة في السودان . ولكن اذا نظرنا على البعد وخاصة فيما يتعلق بالآثار الثقافية التى خلفتها المدارس التى أنشأتها الادارة المصرية فلا شك أن تلك المدارس كما يذكر أحد الكتاب السودانيين قد كونت - مع غيرها من المدارس التى انشئت حتى سقوط الخرطوم وانتصار المهدي على غوردون - نواة طيبة من القراء السفين أصبحوا في شوق للاطلاع على الصحف والمجلات والكتب التى أخذت ترد الى الخرطوم من القاهرة منذ أوائل القرن العشرين (٣) . ويرجع نفس الكاتب بأن هذه المدارس وان لم تكن قد أخرجت قادة حملوا لواء الحركة الأدبية والثقافية ، فلم تعرف في السودان نهضة أدبية قبل

(١) أمين سامي : المصدر السابق . ص ٥٦٥ ، انظر أيضا : حسن احمد محمود : الاسلام والثقافة العربية في افريقية - الجزء الأول ص ٣٥٣ .
(٢) عمر طويسون : المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٢٨ ، وانظر أيضا : جميل عبيد : المديرية الاستوائية . ص ٢٨٥ .
(٣) ابراهيم الحارثي : الرباط الثقافى بين مصر والسودان . ص ١٧ .

ثلاثينيات هذا القرن ولكن الأمر الذي لا شك فيه أن خريجي تلك المدارس كانوا هم القاعدة العريضة التي تلقفت الكتب والمجلات التي أصدرتها مصر ، كما أن هذه القاعدة أيضا كانت هي الطبقة الواعية ذات الصلة بالجمهير العريضة في أنحاء السودان ، وهي ذات الطبقة التي نشرت الوعي بين أفراد الشعب ممن كانوا لا يقرأون ولا يكتبون (١) .

ولقد كان ادخال المطبعة من مصر الى السودان واقامة مصنع للورق لأول مرة في السودان بمثابة شرأين ثقافية تدفق من خلالها الفكر والثقافة الى عقول السودانيين . كما كان لاسقاط الحواجز السياسية بين السلطنات والمشيخات السودانية رد فعل ثقافي خطير ، فكما توحدت البلاد سياسيا توحدت ثقافيا وأمكن للثقافة العربية والدماء العربية ان يتدفقا في سهولة ويسر (٢) .

واذا ما رحنا نفثش عن الشعر السوداني كينبوع ثقافي فلا نكاد — للأسف الشديد — نلمح له انفعالا شديدا أو صدى لما حدث من تطورات اقتصادية واجتماعية باعتباره مرآة ثقافية تعكس وجدانات الشعوب . وقد يكون مرجع هذا القصور الى أن الخط الواضح للشعراء السودانيين في ذلك الوقت كان هو الخط الديني ، فالدين هو المناخ الحقيقي الذي كانوا يتنفسون من خلاله دونما أي جانب آخر من الحياة . ومن أمثلة ذلك الخط الديني تلك القصيدة التي مدح فيها (الشيخ الأمين الضير) الرسول عليه الصلاة والسلام والتي جعل فيها سور القرآن الكريم محورا لجميع أبياتها والتي استلها بقوله :

يارب صلّ على من كان فاتحة بكر الوجود به عمراننا اتصلا

(١) إبراهيم الحارثي : المرجع السابق . ص ١٧ .
(٢) حسن أحمد محمود : المرجع السابق . ص ٣٦٠ .

وختمها بقوله :

إخلاصه غلق الأشراف إذ وضحت للناس أخلاق هذا الخاتم الرسلا (١)

وكانت قصائد الشعراء في ذلك العصر ، ونعني بها قصائد المديح النبوية ، تبدأ عادة بالغزل أو التشويق الى أماكن بعينها مثل نجد ، وقد يأتي ذكر النبي في خاتمة قصيدة المدح ، وهذه السمة تبدو جليلة في شعر أحمد الأزهرى وإبراهيم عبد الرافع . كذلك فإن التأثير القرآنى كان يطنى على هذه القصائد . وقد مدح هؤلاء الشعراء الحكام ذاكرين مآثرهم ، فالشيخ أحمد محمد جداوى مدح الحكماء رؤوف باشا في قصيدة تقع في ستة وخمسين بيتا بدأت بقوله :

وافى زمان الانس والتبشير والعز والاقبال والتيسير
وبدت بكل مسرة أيامنا وصغت ليالينا من التكدير
والروض أينع زهره إذ نسمت ربح الصبا فيه بنثر غير

ثم يمدح الحكماء رؤوف فالخديوى توفيق فينتهى بالصلاة على النبي وآله ولا ينسى أن يذكر اسمه :

ثم الصلاة على النبي وآله السائرين بسيرة المنبرور
ما قاله الأسير وفى أحمد ناظما وفى زمان الانس والتبشير

وكذلك فعل محمد حسين بركاره حين افتتحت مدرسة بربر في عهد الخديوى اسماعيل (٢) .

وقد اختلطت النعرة الدينية بالتيار الصوفى الذى ساد البلاد في تلك الآونة في شعر الشيخ أحمد الأزهرى الذى مدح أباه (اسماعيل الولى)

(١) عبده بدوى : الشعر في السودان . ص ٢٨ .

(٢) نفس المرجع . ص ٢٩ ، ٣٠ .

واعتبره في مصاف الأولياء ، ورد على أولئك المنكرين لهذه الصفات التي تميز بها والده حيث يقول :

ولا تعتبر أقوال غمر ومنكر على أولياء الله من غير طائل
ألم تروا الله ميز خلقه بتأخير مفضل وتقديم فاضل ؟

وعلى وجه العموم فالمديح في هذه الفترة كان يغلب عليه الفتور والتقريرية ونظم بعض الأحداث ، والشاعر كان يحرص فقط على شكل القصيدة ، أما المضمون فكان رداءً فضفاضاً - كمادة الشعر القديم - يمكن أن ترتديه أكثر من شخصية (١) .

لقد كان طبيعياً أن يفرز المناخ الثقافي في السودان هذا الشعر الذي ظل يدور في الأطوار الديني ، ومن الصعب أن نطالب الشاعر السوداني في القرن التاسع عشر وهو محكوم بهذا الإطار أن يتخير موضوعات أخرى لقصائده .

وهكذا كانت المسيرة التعليمية في السودان في هذه الفترة ، التي غلب عليها التعليم الديني والثقافة الإسلامية . وقد احتضنت الإدارة المصرية هذا اللون من التعليم فأعقدت عليه الكثير من الأموال والأراضي كما حاولت ادخال التعليم المدني لأول مرة في البلاد واستطاعت من خلاله أن تسد حاجة البلاد من الكتب والفنيين الأمر الذي يمد تطورا نسبيا - في تقديرنا - بمقياس القرن التاسع عشر . وللأسف الشديد فإن تلك الجهود التعليمية والثقافية لم تؤت أكلها ، وظلت - على حد تعبير البعض (٢) - « نباتا هشا » أطلحت به رياح المهدي عام ١٨٨١ .

(١) عبده بدوي : المرجع السابق . ص ٣٠ .
(٢) Hill; op. cit. p. 127.

الخاتمة

تلكم هي تطورات السودان الاقتصادية والاجتماعية خلال أربعين حولا من الزمان • وهي أشبه بملحمة نضال طويلة بين الأرض والانسان تارة ، وبين الانسان ونفسه تارة أخرى • ولم تجر فصولها - كمادة الملحمة - في مكان واحد بل تنوعت في بقاع شتى من أرض السودان ، في الشرق على شطآن البحر الأحمر ، وفي الغرب عند مرتفعاته وسهوله وفي الجنوب وسط أدغاله وحيواناته ، وفي الشمال على أنغام سواقيه • وهذه الملحمة صيغت كلماتها في مصر على هيئة قوانين ونظم وارشادات راح ينفذها أبطالها في السودان بكل ما أوتوا من دربه وحكمة •

ولعلنا في حاجة الى أن نتساءل - بعد أن شهدنا هذه الملحمة - عن النتائج أو الآثار التي أسفرت عنها • ففي مجال الأرض والانتاج الزراعي تبين أن أراضي السودان الشاسعة والمترامية الأطراف ، لم تكن بحاجة الى اصلاح وتمهيد بقدر ما كانت تحتاج الى جهود الانسان فقط ، لتسخيرها لصالحه ، وقد وضحت هذه الرؤى أمام محمد علي حين زار السودان عام ١٨٣٨ وخطب القوم مبصرا وناصحا ، داعيا السودانيين الى الاقتراب من الأرض ، واعداء اياهم بادخال أساليب العصر وأدواته الحديثة •

ثم راح الخلفاء من بعده يتابعون الخطى ، فهاهو ذا اسماعيل باشا يحيل شرقي السودان الى بساتين خضراء لزراعة القطن ، ويقيم من أجله أحدث مشروعات الري من خلال شخصية ممتاز باشا الذي استطاع أن ينتصر على الأرض ويستخرج من باطنها تلك الكنوز • وقد صاحب هذه العملية ظاهرة جديدة في شرقي السودان ونعنى بها توطين أعداد كبيرة من بدو تلك المناطق ممن ينتمون الى المجموعة البيجاوية فعرفوا الزراعة والاستقرار بعد أن كانوا يضربون في غلوات السودان هائمين على غير هدى •

هذا فيما يتعلق بالأرض المنتجة ، أما الأخرى فلم تترك ، حيث مضى المنقبون والباحثون يغيصون في باطنها باحثين عن كنوزها ومعادنها مسلحين في ذلك بأحدث ما كان يمتلكه العصر من أدوات ، فتلك كانت سمة محمد علي في كل مناحي الحياة . ولكنهم هذه المرة لم يستطيعوا أن يصلوا الى نتائج ايجابية ، لذا فقد كان النتائج الطبيعي تأخرا في الصناعة السودانية واستمرار تلك الألوان البدائية والتقليدية لبعض الحرف الصناعية ، ساعد على تأخيرها أفكار ومعتقدات بالية حطت من قدر العمل اليدوي الصناعي .

وفي الميدان التجاري شهدنا منذ عام ١٨٤١ نشاطا مكثفا ، على الصعيد الداخلي ، شهدنا تبادلا تجاريا بين أسواق الأقاليم السودانية ، وقد كان هذا شيئا طبيعيا بعد أن تمت الوحدة الادارية والسياسية ، وأصبح من المألوف أن نجد في سوق الأبيض بكردفان « الدنقلاوى » من شمالي السودان ، وكذلك الحال بالنسبة لجنوبه ، كما كان من المألوف أيضا أن نشهد التجار « الحدارية » وهم يجوبون شرقي وأوسط السودان . وفوق ذلك كله راح الجميع يبيعون بمناجرهم الى مصر حيث عدت سوقا داخلية بالنسبة لهم . وعلى الصعيد الخارجى شهدنا محاولات للتبادل التجارى مع الحبشة وشمال وغرب أفريقيا ، وأخرى لا بأس بها مع بلاد شبه الجزيرة العربية وجنوب شرق آسيا . وبين هذه أو تلك شهدنا هجمة أجنبية قوامها تجار مغامرون كرسوا جهدهم في تجارة العاج ثم انتقلوا الى الرقيق حتى اذا أوصدت دونهم الأبواب راجوا يبتاعون الأراضي في شرقي السودان ، لتأتى دولهم من بعدهم بجيوشها وذلك ما تم بالفعل في تلك الجهات .

وما كانت تلك التجارة على المستويين الداخلى والخارجى أن تتردهم لولا شبكة المواصلات المتنوعة التى حاولت الادارة المصرية جاهدة أن تقيمها ، بالإضافة الى محاولاتها المضيئة لحفظ دروب التجارة من كافة الأخطار المحدقة بها بشرية كانت أم طبيعية .

وتزداد ضراوة تلك الملحمة حين نصل الى واحد من أهم فصولها حيث ينفجر الستار على صوت جدل وحوار ملتبهين ، انها « المسألة الفرائضية » فمنهم من ذهب الى أن الحكم المصري كان صارما في هذا الجانب من خلال نظمه الدقيقة والتي طبقت بشكل صارم دونما مراعاة لأحوال الأهليين ، بينما ذهب آخرون الى أن هذه الضرائب لم تكن « بدعة » ابتدعتها الادارة المصرية في السودان ولكنها كانت موجودة من قبل ، زمن السلطنة السنارية وان كانت أقرب الى « الإغباء » منها الى « الضرائب » . ويعترف الفريق الثاني بأن ثمة أخطاء جرت اiban تناول الضريبة زمن الادارة المصرية لكنها لم تكن متمردة .

ومع جموع السكان السودانيين وبينهم تعفى الملحمة ، وهذه الجموع كانت متنوعة تنوعا شديدا بحيث يتراءى للناظرين أنهم (أفريقيا مصغرة) ، منهم البجاة والنوبيون ، ومنهم النوبايويون والزنوج وأخيرا منهم القبائل العربية ... وكانت كل جماعة منها تنتمي الى أصول عرقية تختلف عن الأخرى وان اختلطت الأنساب تدريجيا وعلى امتضاء بمرور الزمن . فقد حدث امتزاج عرقى وخصوصا في الجزء الأوسط من البلاد ، الأمر الذي أدى الى تنوع شديد في الملامح والألوان بين السودانيين العرب الذين لم يعودوا في هذا الموطن الجفيد من قوى البشرة البيضاء ، فقد يصادفك رجل عربى من بين قبيلة البقارة قولون أسمر أبنوسى يعتز بأصوله التى تعود به الى القحطانيين .

ووسط هذه الجموع نلمح نمطا اجتماعيا فريدا ظل يعيش حياته وفق أعرف ونظم اجتماعية خاصة به تمثل في مجتمع القبيلة السودانى ، فقد ظل مجتمع السودان — فى جملته — رغم تلك التطورات الاقتصادية مجتمعا قبليا حتى وان حدث فى بعض الأحيان لون من الاستقرار ، فلم يمنع ذلك كله من الانصواء تحت مظلة قبيلة من القبائل .

وبقدر ما تنوعت هذه الجموع تنوعت عاداتها وتقاليدها ولا شك

أنها كانت وليدة الظروف التي عاشتها كل جماعة منها استطاعت بها ومن خلالها أن تكيف حياتها الاجتماعية ، فبعضها كانت ذات سمات خطيرة تهدد المجتمع و « سلامة الاجتماعى » ، حاولت الادارة المصرية التدخل فيها . أما كثيرها فكان طيبا الأمر الذى شكل اضافة جديدة وقوية للنظم والقوانين الادارية سهلت من أمر القائمين على أزمة الحكم .

ولما كان المجتمع السودانى فى جملته شديد التمسك بعقيده الاسلاميه فقد انعكس ذلك على أمرين : الأول ويتمثل فى جموع المتصوفة التى انتشرت فى ربوع السودان وتخطت ، بل قل - ان شئت - كسرت الحاجز القبلى السميك ذا الأساس العرقى الذى كان يصعب اختراقه ، فانتظمت هذه الجموع تحت لواء الطرق المتعددة ، فجلس البجاوى والنوبى والعربى والزنجى وغيرهم جنبا الى جنب طارحين كل الأطر القبلية قانعين بكلمة « المريدين » . . . الجميع يدعو الى عبادة الله فى سكونة وسلام ابتغاء الدار الآخرة ، مع محاولات من بعضها التدخل - أحيانا - لحسم نزاع شجر بين طرفين ، وربما كانت الحكومة أحد هذين الطرفين . ومن هنا كانت محاولات البعض أن يرمى بعض هذه الطرق بتهمة الارتقاء فى أحضان الحكومة - فى ذلك الوقت - ناسين أو متجاهلين ان هذه المهمة التى يقومون بها هى من صميم فكرهم وأهدافهم الاجتماعية .

أما الأمر الثانى فقد كان مظهره التعليم والثقافة حيث شهدنا ميلا كبيرا من لدن السودان تجاه التعليم الدينى - رغم محاولات ادخاخ التعليم النظامى فى عهد عباسى الأول والخديوى اسماعيل - وانتشارا واسعا « لخلويته » التى راحت تغرى أفراد المجتمع بالثقافة الدينية .

ويبدو أن الطرفين : الحكومة والشعب السودانى قد ارتضيا ذلك - حيث كان هذا اللون التعليمى موائما للتركيب الاجتماعى القبلى والمناخ الدينى السائد فى البلاد - ومن ثم راح المسئولون يغدقون الأموال

ويوقفون الأراضي لهذا الغرض ، الأمر الذي أدى الى نشاط الفقهاء —
في أحيان كثيرة — في أداء مهمتهم .

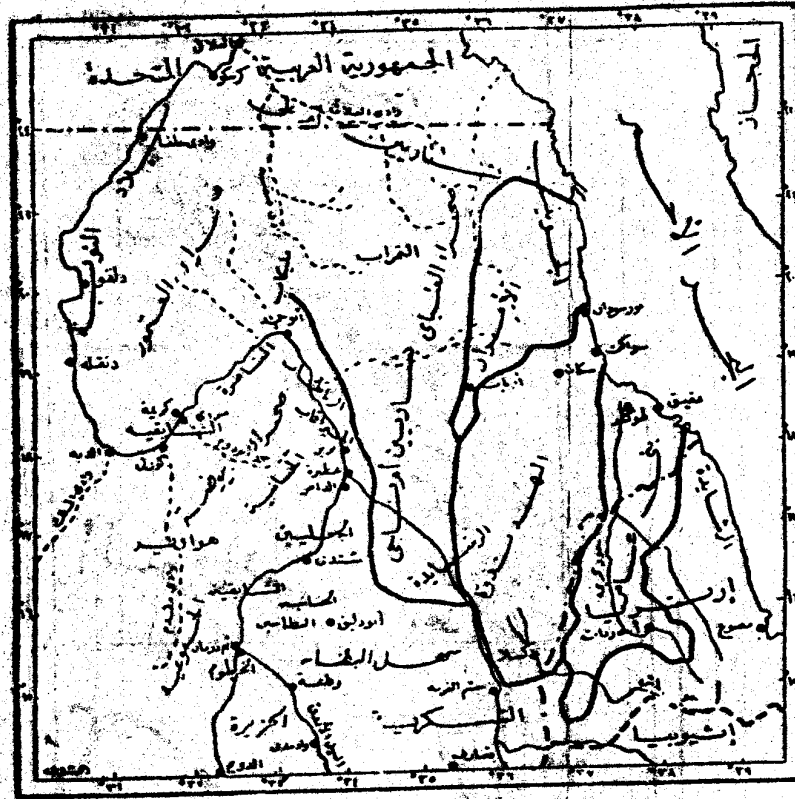
ومع تعاقب السنين تفاعلت هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية ،
فبدأت الأوضاع الاقتصادية تتأرجح نتيجة عوامل كثيرة ، ثم بدأ التيار
الدينى ينمو نموا سريعا ولاح في الأفق نذير خطر راح يزول كل شئ ..
انه طوفان المهدي عام ١٨٨١ .

11/11/11, 11:11 AM

حكمة اية واية السجود ان	سجدة في السجدة	سجدة في السجدة	سجدة في السجدة	سجدة في السجدة
سجدة وحدها مستطير	٢١١٢٥	٤٦	١٢	٢١١٢٥
سجدة وحدها مستطير
سجدة وحدها مستطير	١٢١٢٩	...	١١١٢	...
سجدة وحدها مستطير
سجدة وحدها مستطير	١٢١	١٦	٣٢	...
سجدة وحدها مستطير
سجدة وحدها مستطير
سجدة وحدها مستطير
سجدة وحدها مستطير	١١١٢٨	١٥	١٢	...
سجدة وحدها مستطير
سجدة وحدها مستطير	٢٠٠٨	٢١٦	٢٤	...
سجدة وحدها مستطير	١٠١٣	٨١٠	٣٢	...
سجدة وحدها مستطير	١٢٥٨٠	٨٤	١٨	...
سجدة وحدها مستطير
سجدة وحدها مستطير	٧٨٥٤	...	١١٦	...
سجدة وحدها مستطير
سجدة وحدها مستطير	١١٤١٢٢	...	٥١١	...

في هذا بين احوال السوريات كالتالي :-

الرقم	الاسم	الدرجة	الوقت
١	أحمد	١٠	١٠
٢	محمد	١٠	١٠
٣	علي	١٠	١٠
٤	إبراهيم	١٠	١٠
٥	يوسف	١٠	١٠
٦	جابر	١٠	١٠
٧	مكي	١٠	١٠
٨	داود	١٠	١٠
٩	جوزف	١٠	١٠
١٠	سليمان	١٠	١٠
١١	بنيامين	١٠	١٠
١٢	لوي	١٠	١٠
١٣	جدا	١٠	١٠
١٤	أشور	١٠	١٠
١٥	نحميا	١٠	١٠
١٦	حزقيال	١٠	١٠
١٧	دانيال	١٠	١٠
١٨	حزقيال	١٠	١٠
١٩	سليمان	١٠	١٠
٢٠	جدا	١٠	١٠



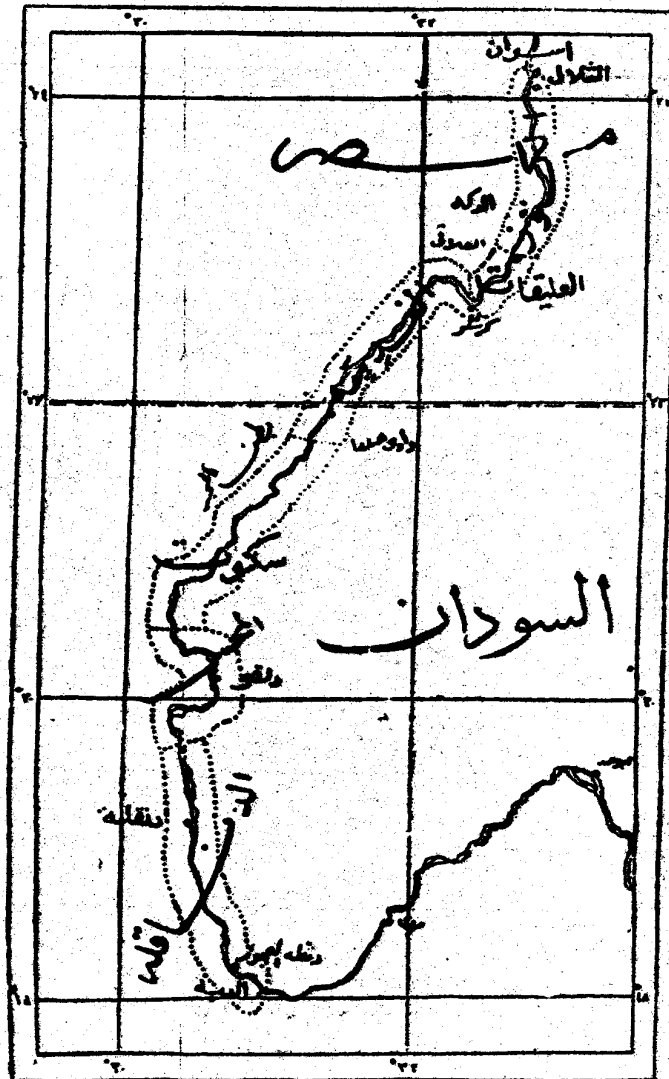
شكل (٢)

١٠٠ ميل

..... الحدود السياسية ————— حدود توزيع القبائل

مقياس الرسم

الاقسام الرئيسية للجهة
(ل السودان الشمالي الشرقي)



شكل (٤) توزيع المجموعات النوبية

أولاً : وثائق غير منشورة

وثائق دار الوثائق القومية بالقاهرة :

- دفاتر وسجلات المعية (عربى) : وهى عبارة عن المكاتبات العربية المتبادلة بين المعية والأقاليم والدواوين .
- دفاتر وسجلات المعية (تركى) : وهى عبارة عن المكاتبات التركية المتبادلة بين المعية والأقاليم والدواوين .
- محافظ المعية (عربى) : وهى عبارة عن المكاتبات العربية المتبادلة بين كل من الدواوين والأقاليم وبين المعية .
- محافظ المعية (تركى) : وهى عبارة عن بعض المكاتبات العربية التركية بين الدواوين والأقاليم وبين المعية .
- ديوان خديوى تركى : ومحتوى دفاتر هذا الديوان عبارة عن أوامر ومراسلات وتوجيهات من جانب محمد على أو المسئولين فى مصر الى المسئولين فى السودان ، وهى متعلقة بجوانب متعددة ، سواء كانت اقتصادية أو ادارية أو غيرها .
- سجلات مديريات السودان : وتضم هذه السجلات المراسلات المتعلقة بكل مديرية ، فقد كان لكل مديرية سجلاتها الخاصة ، ويمكن للباحث أن يتتبع تطور أوضاع كل مديرية من خلال هذه الدفاتر .
- سجلات حكمدارية السودان : وهى تضم الأوامر والمراسلات والتوجيهات التى كان يصدرها الحكمدازيون الى المديرين وحكام الأقسام والأخطاط والمتعلقة بكافة الشؤون الاقتصادية والادارية وكافة القضايا التى تهم المديريات ، بالإضافة الى ردود هؤلاء الحكام متضمنة اسلوب ادارتهم لجهات بلادهم والعقبات التى كانت تصادفهم .

— سجلات مجلس الأحكام (عربى) : وتحتوى سجلات هذا المجلس جميع الأوراق المتعلقة بالشئون القضائية التى تعرض على الجمعية الحقانية وعلى مجلس الأحكام .

— سجلات ودفاتر حسابات مديريات السودان : وهى عبارة عن الميزانيات المتعلقة بمديريات السودان والتى تشمل كافة الإيرادات وأوجه الصرف المتنوعة . والملفت للنظر حقبا فى هذه السجلات — على وجه الخصوص — الدقة المتناهية فى الحسابات من حيث تسجيل كل شاردة وواردة وعدم وجود أى « كشط » أو أخطاء بالدفاتر ، بالإضافة الى تنسيقها ووضوح خطها وتجليدها بأسلوب يحفظها لسنوات طويلة .

— ديوان المدارس : ويضم هذا الديوان كافة الوثائق المتعلقة بأمور التعليم . وتوجد محفظة خاصة بالدار تحمل عنوان (التعليم) وهى تحوى وثائق متنوعة عن التعليم فى مصر والسودان من حيث نظمته ولوائحه ، كما تشمل أيضا الجهود التى بذلت لأدخال التعليم بكافة أشكاله فى السودان .

— الملفات الخاصة : وهى تتعلق إما بشخص بذاته أو جهة خاصة ، وأهم ما أطلعت عليه : (أ) ملف أحمد باشا أبو ودان حاكم السودان .

(ب) ملف متفرقات .

— محافظ تحت عنوان السودان (مجلس الوزراء) : وعددها حوالى ٢٩ محفظة تتعلق بموضوعات مختلفة عن السودان فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وغيرها فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وهذه المحافظ لا تحمل أرقاما بل لكل محفظة عنوان خاص بها جاءت على النحو التالى :

- ١ - السودان : موضوعات •
 - ٢ - السودان : موضوعات •
 - ٣ - السودان : سكة حديد •
 - ٤ - السودان : تجاويل السودان •
 - ٥ - السودان : ديوان السودان •
- وتحتوى هذه المحفظة على تقرير هام عن مالية وميزانية السودان •
- ٦ - السودان : اعتمادات ميزانية •
 - ٧ - السودان : شئون موظفين •
 - ٨ - السودان : شئون موظفين •
 - ٩ - السودان : شئون عسكرية - الثورة المهدية •
 - ١٠ - السودان : تليفرافات •
 - ١١ - السودان : رقيق •
 - ١٢ - السودان : رقيق •
- ١٣ - السودان : موضوعات هزر • ويوجد بهذه المحفظة تقرير
حكماء السودان محمد رؤوف عن أحوال السودان
عام ١٨٨١ •
- ١٤ - السودان : اعانات قبائل وعربان •
 - ١٥ - السودان : قوانين ، وتضم خمس محافظ •
 - ١٦ - السودان : مشروعات الري •
 - ١٧ - السودان : سواكن •
 - ١٨ - السودان : توزيع •

- ١٩ - السودان : الأوقاف - محافظ للتوزيع .
- ٢٠ - السودان : موضوعات عوايد .
- ٢١ - السودان : توزيع .
- ٢٢ - السودان : شئون عسكرية .
- ٢٣ - السودان : استعدادات عسكرية - تعيينات .
- ٢٤ - السودان : تليفراغات باللغتين الانجليزية والايطالية .

- محافظ أبحاث السودان : وتقع في ٤٤ محفظة ، تبدأ من عام ١٢٣٥ هـ وتنتهى في عام ١٣٠٠ هـ . وكل محفظة مقسمة الى عدة دفاتر حسب الشهور الهجرية . وهذا المحافظ تحتوى على معلومات متعددة الجوانب وذات أهمية تاريخية قيمة . فقد جمعت من عدة دواوين وسجلات مختلفة كالجهادية والمعية السننية ومديريات السودان وغيرها . وتتميز هذه المحافظ بترتيبها الأمر الذي يمكن الباحث الاطلاع عليها دونما عناء . ويمكن للباحث أن يجد بها معلومات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية .

- محافظ عابدين (بدون أرقام) : وهى عبارة عن ١٤ محفظة غير مفهرسة وتحت الترتيب . وتحتوى على وثائق باللغة الانجليزية ، بالإضافة الى وثائق متنوعة حول الرقيق والجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك . وأهم ما اطلعت عليه : مذكرة بشأن تجارة السودان عام ١٨٣٨ ، ومجموعة ٤٥٠ ، السودان (تجارة) .

- محفظة اللوائح : وهى عبارة عن عدة كتيبات وملفات تحوى اللوائح الرسمية مثل : « سياسة نامه » الصادرة في عهد محمد على وقانون « نامة همايونى » وغيرها . وقد اطلعت في هذه المحفظة على نصوص

معاهدة الرقيق المبرمة بين مصر وبريطانيا في ٤ أغسطس عام ١٨٧٧ ، بالإضافة الى نص اللائحة التنفيذية للقرار الخاص بالغاء الرقيق في السودان والحبشة ومصر ، تنفيذا للمعاهدة سائلة الذكر .

— محفظتان عن (موضوع التجارة) : وبهما موضوعات متفرقة عن التجارة والجمارك والأوامر التي تصدر الى المسؤولين حول التجارة الداخلية والخارجية . وقد جاءت المحفظة الأولى تحت عنوان : موضوع التجارة ، وتغطي فترة تسعة عشر عاما (من عام ١٢٤٢ هـ الى عام ١٢٦١ م) ، وأكثرها مستخرج من محفظة رقم ٦ (محفوظات ديوان التجارة والمبيعات) .

وجاءت المحفظة الثانية تحت عنوان موضوع التجارة (محفظة رقم ٢) . وهي عبارة عن عدة بطاقات وملفات مستخرجة من محافظ متنوعة . ويتحدث بعضها عن تجارة مصر الخارجية في القرن التاسع عشر ، وخاصة في عهد محمد علي .

— محافظ بحر برا : وهي عبارة عن المكاتبات الواردة من خارج مصر والسودان ، كما يشير اسمها ، وتضم معلومات قيمة ، خصوصا المحفظة رقم ١٩ والملفات ١ ، ١١ ، ١٢ .

— محافظ الوثائق الافريقية : يبلغ عددها حوالى ١٢ محفظة تدور موضوعاتها حول علاقات كل من مصر والسودان بجيرانها من الدول الافريقية مثل الحبشة وجهات الصومال ودارفور (قبل ضمها) وغيرها . وهذه العلاقات تشمل الأمور الاقتصادية والسياسية ، كما ان احدى محافظها تضم نسخة من معاهدة الرقيق المبرمة بين مصر وبريطانيا في ٤ أغسطس عام ١٨٧٧ .

— الوثائق الأجنبية غير المنشورة :

أولا : الأرشيف الأوربي :

يوجد هذا الأرشيف بدار الوثائق القومية بالقلمة ويضم وثائق الخارجية الانجليزية والخارجية الفرنسية والخارجية النمساوية ، وهي عبارة عن تقارير قناصل هذه الدول في مصر والسودان . وتكاد هذه الوثائق تغطي أحداث القرن التاسع عشر في مصر والسودان بدءاً من عهد محمد علي . وقد غالجت هذه التقارير عدة موضوعات وإن كان موضوع التجارة في مصر والسودان قد شغل جزءاً كبيراً منها .

١ — وثائق الخارجية الانجليزية :

- F. O. 78 - 119, Report of Ismael Pasha's Death.
- F. O. 78 - 562, Cairo, September 30, 1842, to L. T. Col. Barnette.
- F. O. 78 - 589, Aden 18 th. March, 1844 Copts Battains Pol. Agent at Aden to J. P. Willough by Eq Chief Secretary to Gov. t Bomby.
- F. O. 78 - 582, No. 4, Alexandria. 24 th. May, 1844 JL. S L Oddart the Earl of Aberden.
- F. O. 78 - 582, No. 25, Cairo, November 16 th. 1844. C. J. Barnette to Earl of Aberden.
- F. O. 78 - 708, Cairo. 2 nd. July, 1847. Thomas Mirialacchi to Alfred Slomine.
- F. O. 78 - 758, No. 14, Alexandria, 15 th. July, 1847. A Murray to Lord Cowley.
- F. O. 78 - 708, No. 69, Cairo, December 25 th. 1847e Ch. A Murray to Viscount Palmerston.
- F. O. 78 - 708, No. 99, 10 August 1847. Ch. A. Murray to Viscount Palmerston.
- F. O. 78 - 756, No. 2, February 4 th. 1848. to M. Murray.

- F. O. 87 - 735, Memorandum for Ibrahim sent in September, 1848.
- F. O. 78 - 804, No. 6, Cairo, March 12, 1849. Ch. A. Murray to Sir Stratford Canning.
- F. O. 78 - 840, No. 2, Cairo, January 5, 1850, Ch. A. Murray to viscount.
- F. O. 78 - 841, No. 4, Alexandria, March 12, 1850, Ch. A. Murray.
- F. O. 78 - 841, No. 20. Inclose in M C. A. Murray's May 1850.
- F. O. 78 - 1200, No. 52, Alexandria, November 4 th. 1850. Fredrick to A. Brucets the Earl of Clorendon.
- F. O. 78 - 2632, Cairo, May 12, 1877. G. vivian to the Earl Derby.
- F. O. 78 - 1404. December 10 th., 1857. John Pethrick to L. Muller.

٢ - وثائق الخارجية الفرنسية :

وهي عبارة عن التقارير التي كان يبعث بها قنصل فرنسا
بالاسكندرية ، والتي كان يتلقاها من نائبه في السودان . وكان أكثرها
يدور حول الأوضاع التجارية بمصر والسودان . وقد اطلعت على عدة
وثائق منها واعتمدت على بعض منها ، خصوصا تلك المودعة بالمحفظة رقم
٥٩ من محافظ الأرشيف الأوربي وأهمها :

— تقرير مرسل من :

M. Tastu, Agent et Consul Général de France à Alexandrie. à M.
Drouyn De Lhuys, Ministre des Affaires Etrangères. Alexandrie Le 24
Juillet, 1864.

— تقرير مرسل من :

M. C. Thibaut, Vice - Consul de France à Khartoum. à M. Tastu,
Agent et consul général de France à Alexandrie. Khartoum, Le 18
Octobre., 1864.

— تقرير مرسل من :

M. Munzinger Grant du vice-consulate de France à Mussaoua à
M. Outrey, Agent et consul général de France à Alexandrie.

Annex. No. 1 à La lettre de M. Outrey, du 19 November, 1865.

ثانيا : الأرشيف الأمريكي :

ويحتوى على عدة محافظ عبارة عن تقارير من القنصل العام
للولايات المتحدة بالاسكندرية الى الخارجية الأمريكية • وقد اعتمدت
منها على ما يلى :

- Despatch No. 93, Agency and Consular general of the U.S.A.,
Alexandria, Egypt, June 17, 1867. To Hon-William. H. Seward,
Secretary of State.

(بالمحظة رقم ٤ ، ملف رقم ٤)

- Desp. No. 36, Agency and consulate general of the U.S.A. in
Egypt, Cairo, July, 31, 1876.

(بالمحظة رقم ١٢)

- Desp. No. 235, Agency and consulate general of U.S. in Egypt,
Cairo, June, 1878. Hon. W. m. Evarts, Secy. of State.

(بالمحظة رقم ١٤)

- Desp. No. 378, Cairo, November, 26, 1878.

(بالمحظة رقم ١٨)

وثائق دار المحفوظات العمومية بالقلمة :

استفدت منها ببعض دفاتر الحسابات الخاصة بمديريات السودان
في عصر محمد علي ، وكانت مودعة « بمخزن السودان » • والبحث عن

هذه الأوراق من خلال الدفاتر يمثل صعوبة بالغة — الآن — وذلك لعدم ترتيبها داخل هذا المخزن • فهي أشبه بقل متراكم لا جليل له ولا مرشد • وقد تم — أخيرا — نقل أكثر محتويات هذا المخزن الى دار الوثائق القومية بالقلمة • وربما تكشف هذه الأوراق — بعد ترتيبها — عن اضافات جديدة حول بعض الجوانب التاريخية للسودان ومصر •

ثانيا : وثائق منشورة :

— تقرير « جون بورنج » J. Bowring الذى بعث به حكومة إنجلترا الى مصر عام ١٨٣٧ ، فوضع تقريرا عن حالة مصر فى ذلك الحين من النواحي الاقتصادية والادارية والعسكرية ، بالاضافة الى حديثه عن الرق وأسلوب تجارته • وهذا التقرير ترجمه الدكتور محمد فؤاد شكرى ونشره بكتاب : بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) •

— تقرير آرثر هولرويد A. Holroyd السائح الانجليزى الذى زار السودان فى عهد محمد على ، واتصل بمعظم قناصل الدول الأجنبية ، وهذا التقرير منشور ضمن تقرير جون بورنج ، ومن أهم الموضوعات التى طرقتها موضوع الرق فى السودان •

— رحلة سلكن الجنان محمد على الى السودان — ترجمة جرنال الرحلة الذى صدر فى ٦ صفر عام ١٢٥٥ هـ (٢١ ابريل عام ١٨٣٩ م) ملحقا بالعدد رقم ٦١٨ من جريدة الوقائع • وقد نشر باللغة التركية ، وقام بترجمته ونشره الدكتور محمد فؤاد شكرى بمجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، العدد الثامن من المجلد الثانى عام ١٩٤٦ •

— رحلة محمد على الى السودان (اكتوبر عام ١٨٣٨ — ١٥ مارس ١٨٣٩) كتبها أنجلو ساماركو باللغة الايطالية ثم عربها طه فوزى عام

١٩٤٢ ، ونشرت في مجلة الرابطة العربية • وتوجد نسخة مصورة عبارة عن كتيب صغير بالمحفظة رقم ٣ من محافظ السودان بدار الوثائق القومية بالقلمة •

— الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض) ، الصادر بأمر ساكن الجنان محمد على والى مصر بقيادة ريان الفرقاطة البكباشى سليم قبودان — ملخص المجموعة الرسمية للجمعية الجغرافية بفرنسا في عددها الصادر في يوليو عام ١٨٤٢ ، (تعريب محمد مسعود ، القاهرة ١٩٣٢) •

— رئاسة مجلس الوزراء ، مجموعة من الوثائق عن السودان ، وهى عبارة عن وثائق متنوعة تشمل عدة مجالات ادارية واقتصادية وسياسية ... الخ • وقد نشرت بالقاهرة عام ١٩٤٧ •

— مجموعة متنوعة من الوثائق تتعلق بفترة حكم الخديوى اسماعيل • نشرها جورج جندى وجاك تاجر تحت عنوان : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧ •

— مجموعة متنوعة من الوثائق الخاصة بفترة حكم الخديوى اسماعيل • وتختص بسياسة مصر في الجهات الشرقية للسودان وساحل البحر الأحمر ، تحت عنوان : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣ — ١٨٧٩) • أعدها الدكتور شوقى الجمل • من مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٥٩ •

ثالثا : الدوريات :

أولا : الدوريات العربية :

(أ) الوقائع المصرية :

(ب) جريدة أركان حرب الجيش المصرى :

(ج) مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية :

(د) مجلة الجمعية الجغرافية :

(هـ) حولىة كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

ثانيا : الدوريات الأجنبية :

— Sudan Notes and Records (S.N.R).

رابعاً : كتب ودراسات باللغة العربية :

- ابراهيم الحارثي : السرباط الثقافي بين مصر والسودان . دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ١٩٧٧ .
- ابراهيم طرخان (دكتور) : امبراطورية البرنو الاسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ .
- ابراهيم فوزي : السودان بين يدى غردون وكثشنر ، الجزء الاول ، القاهرة ١٣٣٩ هـ .
- احمد احمد الحته (دكتور) : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٨ .
- احمد احمد الحته (دكتور) : الاجانب في مصر والسودان (١٨٤٩ - ١٨٦٢) ، مستخرج من مجلة الاتصال والتجارة . المجلد الثاني ، (يولييه - ديسمبر ١٩٥٨) . القاهرة ١٩٥٨ .
- احمد احمد سيد احمد (دكتور) : رفاعة رافع الطهطاوي في السودان ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٧٣ .
- احمد بن الحاج ابو على : مخطوطة كتاب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والادارة المصرية . تحقيق الشاطر بصلي عبد الجليل ، القاهرة ١٩٦١ .
- احمد بن الحاج ابو على : تاريخ ملوك السودان . تحقيق الدكتور مكي شبيكه ، الخرطوم ١٩٤٧ .
- احمد صدقي الدجاني (دكتور) : الحركة السنوسية ، نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٦٧ .
- احمد عزت عبد الكريم (دكتور) : تاريخ التعليم في عصر محمد علي . النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٣٨ .
- احمد عزت عبد الكريم (دكتور) : تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي الى اوائل حكم توفيق (١٨٤٨ - ١٨٨٢) ، الجزء الاول عصر عباس الاول وسعيد (١٨٤٨ - ١٨٦٣) .
- احمد عزت عبد الكريم (دكتور) : تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي الى اوائل حكم توفيق ، الجزء الثاني ، عصر اسماعيل والسنوات المتصلة من حكم توفيق (١٨٦٣ - ١٨٨٢) .

- ارنولد ، سير توماس الدعوة الى الاسلام . بحث في تاريخ
نشر العقيدة ، ترجمة الدكتور حسن ابراهيم
حسن وآخر ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة
١٩٤٧ .
- اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار . الجزء
الثاني . مطبعة بولاق . القاهرة ١٣١٦ هـ .
- الياس الايوبي : تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٩ . مطبعة دار
الكتب المصرية . المجلد الثاني . القاهرة ١٩٢٣ /
١٣٤١ هـ .
- امين المعلوف : احتلال بحر الفزال ، مجلة الجمعية المصرية
للدراستات التاريخية . القاهرة عام ١٩٥٣ .
- امين سامي : تقويم النيل وعصر محمد علي باشا . الجزء
الثاني . الطبعة الاولى . مطبعة دار الكتب
المصرية . القاهرة ١٩٢٨ .
- امين سامي : تقويم النيل وعصر عباس حلمي باشا ومحمد
سعيد . المجلد الاول من الجزء الثالث مطبعة دار
الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م .
- امين سامي : تقويم النيل وعصر اسماعيل ، المجلد الثاني من
الجزء الثالث . القاهرة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ .
- امين سامي : تقويم النيل وعصر اسماعيل . المجلد الثالث
القاهرة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م .
- بنولا ، غردريك : كتاب مصر والجغرافيا وهو خلاصة تاريخية عن
الاعمال الجغرافية التي انجزتها المائلة المحمدية
العلوية بالنيل المصرية . ترجمة احمد زكي .
القاهرة ١٩٣٧ .
- بوركهارت ، جون لويس : رحلات بوركهارت في بلاد النوبة
والسودان ترجمة مؤاد اندراوس . من مطبوعات
الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة
١٩٥٩ .

— التونسي ، محمد بن عمر : تشييد الأدهان بسيرة بلاد المغرب
والسودان (نشر خليل عساكر ، مصطفى محمد
مسعد المؤسسة المصرية العامة ، القاهرة
١٩٦٥ .

— التيجاني عامر : جنوب السودان ، بحر الفزال بين العصابات
والحكومات (١٨٥٠ - ١٩٢٠) . سلسلة
دراسات قومية . العدد العاشر . الأهرام
القاهرة ١٩٨٠ .

— جمال زكريا قاسم (دكتور) : الأصول التاريخية للعلاقات العربية
الأفريقية . معهد البحوث والدراسات المصرية .
القاهرة ١٩٧٥ .

— الجمعية المصرية للدراسات التاريخية : الأرض والفلاح . القاهرة ،
١٩٧٤ .

— جميل عبيد (دكتور) : المديرية الاستوائية . وزارة الثقافة .
دار الكتب العربي للطباعة والنشر . القاهرة
١٩٦٨ .

— حسن أحمد إبراهيم (دكتور) : محمد علي في السودان . (دراسة
لأسباب الفتح التركي المصري) جامعة الخرطوم ،
الخرطوم ، بدون تاريخ .

— حسن أحمد محمود (دكتور) : الإسلام والثقافة العربية في
أفريقيا ، الجزء الأول مكتبة النهضة العربية ،
القاهرة ١٩٥٨ .

— حسين كامل أبو الليث : مرحلة من مراحل التطور السياسي
والاجتماعي في السودان . المجلد الخامس من
مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ،
القاهرة ١٩٥٦ .

— حسين خلاف (دكتور) : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث
الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٢ .

— رفاعة الطهطاوي : مناهج الأبواب المصرية في مناهج الآداب
المصرية . الطبعة الثانية ، مطبعة شركة
الرغائب . القاهرة ١٩١٢ .

- زاهر رياض (دكتور) : السودان المعاصر منذ الفتح المصري
حتى الاستقلال ١٨٢١ — ١٩٥٣ . مكتبة الانجلو
المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ .
- سعد الدين الزبير : الزبير باشا ، الطبعة الاولى ، القاهرة
١٩٥٢ .
- السيد ابراهيم البدوي (دكتور) : النوباويون . دراسة تاريخية
انثروبولوجية مجلة الجمعية الجغرافية . العدد
٦ ، القاهرة عام ١٩٧٣ .
- سلاطين باشا : السيف والنار في السودان . تعريب جريدة
البلاغ . مطبعة البلاغ . القاهرة ١٩٣٠ .
- سليجمان ، س ، ج : السلالات البشرية في افريقيا . ترجمة
يوسف خليل ، مراجعة الدكتور محمد محمود الصياد
مكتبة العالم العربي بالفضالة القاهرة ١٩٥٩ .
- السيد يوسف نصر (دكتور) : جهود مصر الكشفية في افريقيا في
القرن التاسع عشر . الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة ١٩٧٩ .
- الشاطر بصلي : معالم تاريخ السودان وادي النيل من
القرن العاشر الى القرن التاسع عشر الميلادي .
الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٥٥ .
- الشاطر بصلي : تاريخ المواصلات في السودان وادي النيل القسم
الاول حتى عام ١٩٠٦ . عطيرة ١٩٥٠ .
- شوقي الجمل (دكتور) : تاريخ السودان وادي النيل ، حضارته
وعلاقته بمصر منذ اقدم العصور الى الوقت
الحاضر الجزء الاول ، مكتبة الانجلو المصرية
القاهرة ١٩٦٩ .
- شوقي الجمل (دكتور) : تاريخ السودان وادي النيل ، حضارته
وعلاقته بمصر منذ اقدم العصور الى الوقت
الحاضر . الجزء الثاني ، مكتبة الانجلو المصرية
القاهرة ١٩٦١ .
- شوقي الجمل (دكتور) : سياسة مصر في البحر الاحمر في النصف
الثاني من القرن التاسع عشر . الهيئة المصرية
العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٤ .

— شوقي الجمل (دكتور) : سياسة مصر واستراتيجيتها في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . دراسة بكتاب البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة ، القاهرة ١٩٨٠ .

— صلاح الدين الشامي (دكتور) : المواصلات والتطور الاقتصادي في السودان مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهرة ١٩٥٩ .

— صلاح الدين الشامي (دكتور) : الموانئ السودانية . دراسة في الجغرافيا التاريخية القاهرة ١٩٦١ .

— عبده بدوي (دكتور) : الشعر في السودان . عالم المعرفة — الكويت ١٩٨١ .

— عبد الحليم محمود (دكتور) : المدرسة الشاذلية الحديثة وإمامها أبو الحسن الشاذلي . القاهرة ١٣٨٧ هـ .

— عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي — الطبعة الثانية — مكتبة النهضة المصرية — القاهرة ١٩٥١ .

— عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل . الجزء الأول . الطبعة الثانية — مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٨ .

— عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، الجزء الثاني . الطبعة الثانية — مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٨ .

— عبد الرحمن الوكيل : هذه هي الصوفية . الطبعة الرابعة . القاهرة ١٩٧٧ .

— هذه هي الصوفية . الطبعة الرابعة . القاهرة ١٩٧٧ .

— عبد العزيز أمين عبد المجيد (دكتور) : التربية في السودان (ثلاثة أجزاء) القاهرة ١٩٤٩ .

— عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) : تاريخ العرب الحديث — الجزء الأول — العراق ، القاهرة ١٩٧٩ .

— عبد القادر محمود (دكتور) : الفكر الصوفي في السودان . مصادره وتياراته وألوانه . دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٩ .

(م ٣٥ — التطور الاقتصادي والاجتماعي)

- عبد القادر محمود (دكتور) : الطوائف الصوفية في السودان .
الطبعة الأولى . الخرطوم ١٩٧١ .
- عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة
المصرية (جزآن) ، القاهرة ١٩٣٥ .
- عبد المجيد عابدين (دكتور) : تاريخ الثقافة العربية في السودان
منذ نشأتها الى العصر الحديث . الدين .
الاجتماع . الأدب . دار الثقافة ، بيروت
١٩٦٧ .
- عبد المجيد عابدين (دكتور) : قبائل من السودان الاوسط والسودان
الغربي الدار السودانية للكتب ، الخرطوم
١٩٧٢ .
- على ابراهيم عبده (دكتور) : مصر و افريقيا في العصر الحديث —
الطبعة الأولى — دار القلم — القاهرة ١٩٦٢ .
- على الجريتلى (دكتور) : تاريخ الصناعة في مصر في النصف
الأولى من القرن التاسع عشر — دار المعارف —
القاهرة ١٩٥١ .
- على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة ، ج ١٧ ، دار الكتب
القومية — القاهرة ، ١٩٦٩ .
- عمر طوسون ، الأمير : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من
فتحها الى ضياعها من سنة ١٨٦٩ الى ١٨٩٨ .
الجزء الثاني . الاسكندرية ١٩٣٧ .
- كلوت بك : لحة عامة الى مصر . الجزء الاول ، مطبعة ابي الهول
— القاهرة (بدون تاريخ) .
- محمد ابراهيم ابو سليم (دكتور) : الفجر والأرض . وثائق تبليك .
معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، الخرطوم
١٩٧٥ .
- محمد احمد الجابري : في شأن الله او تاريخ السودان كما يرويهِ
اهله . دار الفكر العربي . القاهرة ١٩٤٨ .
- محمد صبرى (دكتور) : مصر في افريقيا الشرقية . هرر . زيلع .
بريره . مطبعة مصر ومكتبتها . القاهرة ١٩٣٦ .

— محمد صبرى (دكتور) : الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر . مطبعة مصر ومكتبتها . القاهرة ١٩٤٩ .

— محمد ضيف الله (ود ضيف الله) : مقدمة كتاب الطبقات في خصوص الاولياء والصالحين والطباء والشعراء في السودان . نشر وتحقيق ابراهيم صديق الخرطوم ١٩٢٩ .

— محمد عمر بشر : جنوب السودان . دراسة لاسباب النزاع ترجمة أسعد حليم . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧١ .

— محمد عوض محمد (دكتور) : السودان الشمالى سكاته وتماثله . مطبعة لجنة التكايف والترجمة والنشر . الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٥١ .

— محمد عوض محمد (دكتور) : الشعوب والسلالات الافريقية . سلسلة دراسات افريقية . الدار المصرية للتكايف والترجمة ، القاهرة ١٩٦٥ .

— محمد عوض محمد (دكتور) : السودان ووادي النيل . دراسات في تكوين وادي النيل ومكان السودان وسكاته من حوض هذا النهر . القاهرة ١٩٥١ .

— محمد نؤاد شكرى (دكتور) : الحكم المصرى في السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ . دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٤٧ .

— محمد نؤاد شكرى (دكتور) وآخرون : بناء دولة . مصر محمد على (السياسة الداخلية) دار الفكر العربى . القاهرة ١٩٤٨ .

— محمد نؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ . دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٧ .

— محمد نؤاد شكرى (دكتور) : رحلة محمد على الى السودان . مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة العدد ٨ ، ١٩٤٦ .

— محمد محمود الصياد (دكتور) : الناس في افريقية . الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٦٥ .

— محمد محمود الصياد (دكتور) وآخر : السودان ، دراسة في الوضع الطبيعى والكيان البشرى والبناء الاقتصادى . مكتبة الانتاج المصرى . القاهرة ١٩٦٦ .

— مصطفى فهمى وآخران : في جنوب السودان . دراسات اجتماعية ونفسية تربوية دار مصر للطباعة . القاهرة (بدون تاريخ) .

— مصطفى مسعد (دكتور) وآخران : سلطنة دارفور : تاريخها وبعض مظاهر حضارتها . مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . المجلد ١١ ، عام ١٩٦٢ .

— مكى شبيكة (دكتور) : السودان في قرن ١٨١٨ — ١٩١٩ . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة — ١٩٤٧ .

— مكى شبيكة (دكتور) : السودان عبر القرون . دار الثقافة . بيروت ١٩٦٤ .

— مورهيذ ، آلان : النيل الابيض . ترجمة محمد بدر الدين خليل . دار المعارف القاهرة ١٩٦٥ .

— مورهيذ ، آلان : النيل الأزرق . ترجمة نظمى لوتفا . دار المعارف القاهرة ١٩٦٦ .

— نسيم مقار (دكتور) : جهود مصر في الكشف الجغرافى البيكاشى سليم قبطان والكشف عن منابع النيل . الطبعة الاولى القاهرة ١٩٦٠ .

— نسيم مقار (دكتور) : الرحالة جون بترك . مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ١٩٦١ .

— نعموم شقر : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته مطبعة المعارف القاهرة (بدون تاريخ) .

— نكولز ، و : الشايقية (ترجمة عبد المجيد عابدين) معهد البحوث والدراسات الافريقية . القاهرة (بدون تاريخ) .

— هولت ، ب . م . : المهدية في السودان . ترجمة جميل عبيد
دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٨ .

— يوسف فضل (دكتور) : مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في
السودان الشرقي (١٤٥٠ - ١٨٢١) . معهد
البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧١ .

— يوسف فضل (دكتور) : الشلوخ ، أصلها ووظيفتها في السودان
وادي النيل الأوسط . دار جامعة الخرطوم
للنشر ، الخرطوم ١٩٧٦ .

— يونان لبيب رزق (دكتور) : تفكك الإمبراطورية المصرية في أفريقيا
(دراسة بكتاب : العلاقات العربية الأمريكية .
دراسة تاريخية للأثار السلبية للاستعمار ،
معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة
١٩٧٧ .

— يونان لبيب رزق (دكتور) وآخرون : مشكلة جنوب السودان .
مركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس
القاهرة ١٩٨١ .

خامسا : كتب ودراسات بلغات أوربية حديثة :

- Abbate : De l'afrique central ou Voyage De S. A. Mohammed Said - Pasha dans ses provinces Du Soudan. (Paris, 1858).
- Arkill, A. J. : Fung Origins, S. N. R. Vol. XV, 1932.
- Baker, Sir Samuel : The Nile Tributaries of Abyssinia (London, 1857).
- Bell : Shiabun Gold. S. N. R. Vo.. 20, 1937.
- Bloss, J. F. : The History of Suakin S. N. R. Vo.. XX, Part II, 19370.
- Budge E. A. Wallas : The Egyptian Sudan, Its History and Monuments. Vol. I (London, 1951).
- Cailliauld, F. : Voyage a Méroé, au Fleuve Blanc, au della de Fazogl dans Le Midi du Royaume de Sennar, à Syouah et dans cinq autres Oasis 1819 - 1822, Tome II, III (Paris, 1826).
- Clark, W. T.; : Manners, customs and beliefs of the Northern Bega. Vol. XXI. part I, 1938.
- Combes, Edward : Voyage en egypte et Nubie dans les deserts et Beyouda, Des Bicharys et Sur les cotés et la Mere Rouge. (Paris, 1846).
- Crabités, Pierre : Gordon. The Sudan and Slavery. (London, 1933).
- Crawford, O. G. S. : The Fung Kingdom. (London, 1951).
- Deherain, Henri : Le Soudan Egyptien Sous Mehemet Ali. (Paris, 1898).
- Douin, G. : Histoire du Soudan Egyptien 1820 - 1822. Tome. I. (Le Caire, 1944).
- Douin, G. : Histoire Du Regne Du Khedive Ismail. L'Empire Africane, 3 E partie (1874-1876) Fasciale A. Tome III. Le Caire. Imprimerie De L' institute Francaise Orientale, 1941.

- Driault, Edward : La Formation De l' Empire De Mohamed 'Aly, De l' arabe au Soudan Correspondence De Consuls De France en Egypt. L'imprimé par l' imprimerie De l' institute Française D' archeologie Orientale Du Caire Pour la Société Royal De Geographie D' Egypt. MCCCXXVII, S. R. G. E., 1927.
- English, G. B. : A Narrative of the Expedition to Dongola and Senar under the Command of his Excellence Ismail Pasha. (London, 1822).
- Gessi, Romolo : Seven years in the Soudan. (London, 1892).
- Hamilton, J. A. dec. : The Anglo Egyptian Sudan from within (London, 1935).
- Hill, Richard : A biographical Dictionary of the Anglo Egyptian Sudan. (Oxford, 1951).
- Hill, Richard : Egypt in the Sudan. 1820-1881 (Oxford University Press, 1959).
- Holt, P. M. : A Modern History of the Sudan from the Fung Sultnate to the present Day. (London, 1957).
- Hoskins : Travels in Ethiopia above the second cataract of the Nile. (London, 1835).
- Mac Michael, O.S.O. : A History of the Arabs in the Sudan. Vol. I (Cambridge, 1922).
- Mekki Abbas : The Sudan Question. (London, 1952).
- Numerous Authors : Agriculture in the Sudan. (Oxford University Press, 1948).
- Packler Muskau : Egypt under Mehemet Ali, Vol. II. (London, 1845).
- Pallme, I. : Travels in Kordofan. (London, 1844).
- Petherick, J. : Egypt, the Soudan and Central Africa, with exploration from Khartoum on the White Nile to the regions of the Equator. (London. 1861).

- Poncet, M. D. : A Voyage to Ethiopia (1698 - 1700) (London, 1709).
- Reid : Some notes on the tribes of the White Nile Province. S.N.R. Vol. XIII, 1937.
- Sabry, M. : L' Empire Egyptien Sous Ismail. (Paris, 1933).
- Santandrea, S. : Little Known Tribes of the Bahr El Ghazal. S.N.R. Vol. XXIX, 1948. Part II.
- Shukry, M. F. : Khedive Ismail and the Slavery in the Sudan (Cairo, 1938).
- Smith, Hempston : The New Africa. (London, 1961).
- Taylor, B. : A Journey to the Central Africa (New York, 1884).
- Terence Walz : Trade between Egypt and Bilad As - Soudan, 1700 - 1820. Institute Francaise D' Archeologie Orientale Du Caire, 1978.
- Trimingham, J. S. : Islam in Ethiopia. (Oxford University Press, 1952).
- Walkely, C. F. J. : The Story of the Khartoum. S.N.R. Vol. XVIII, 1935.
- Wallis, O. B. E. : Religious Confraternities of the Sudan (S.N.R.), 1921.
- Werne, F. : Expedition to discover the sources of the white Nile in the years 1840 - 1841. Vol. II. (London, 1849).
- Werne, F. : African Wanderings or an Expedition from Sennar to Taka, Basa, Bani Amer, with particular glance at the races of Belad Sudan, tr. by J. R. Johnston. (London, 1852).
- Zenkovsky : Zar and Tumbura. S.N.R., Vol. XXXI, Part I., 1950, (Paper read before the Philosophical Society of the Sudan).

الرسائل العلمية :

- أحمد أحمد سيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصرى
١٨٢٠ - ١٨٨٥ - رسالة دكتوراه (غير
منشورة) جامعة القاهرة ، ١٩٦٣ .
- أبو كروق ، الناصر عبد الله : تاريخ مدينة كسلا ١٨٨٣ -
١٨٩٧ . رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية
الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٦ .
- أنتونى سوريل : جهود مصر الثقافية فى السودان ١٨٢٠ . -
١٨٧٩ . رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد
البحوث والدراسات الأفريقية . جامعة
القاهرة .
- حمدنا الله مصطفى حسن : الجيش المصرى ودوره فى الإدارة
المصرية بالسودان ١٨٢٠ - ١٨٤٨ ، رسالة
ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب جامعة
عين شمس ١٩٨٠ .
- عبد العظيم خلاف : جهود مصر الكشفية فى إفريقيا فى عهد
الخنوي اسماعيل . ١٨٦٣ . ١٨٧٩ رسالة
ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب جامعة
عين شمس ١٩٨١ .
- مصطفى بسيونى أبو شعيشع : تاريخ الزراعة فى السودان منذ
عام ١٨٢١ حتى يناير ١٨٦٣ م . رسالة دكتوراه
(غير منشورة) معهد البحوث والدراسات
الأفريقية . جامعة القاهرة .
- محمد الأمين سعيد : سياسة محمد على فى السودان ١٨٢٠ . -
١٨٤٩ رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة
القاهرة ١٩٥٧ .
- نسيم مقار : أحوال السودان الاقتصادية قبيل الفتح المصرى
الأول ١٨٢٠ - ١٨٢١ رسالة ماجستير (غير
منشورة) جامعة القاهرة ١٩٥٧ .

— نسيم مقلر : احوال السودان الاقتصادية في الفترة من عام
١٨٢١ — ١٨٤٨ ، رسالة دكتوراه (غير
منشورة) ، جامعة عين شمس ، ١٩٥٨ /
١٩٥٩ .

— يحيى محمد ابراهيم : التعليم الدينى في السودان . رسالة
ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب جامعة
القاهرة ، ١٩٧٨ .

رقم الايداع ٤٨١٢ لسنة ١٩٨٥

100

100

100